

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

كلية أصول الدين والشريعة

والحضارة الإسلامية

قسم: الكتاب والسنة

جامعة الأمير عبد القادر

للعلوم الإسلامية - قسنطينة

الرقم الترتيبي: 2003.....

رقم التسجيل: .....

## الألوسي ومنهجه في التفسير

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير

شعبة الكتاب والسنة

إشراف الأستاذ:

د. إبراهيم التهامي

تقديم الطالب:

صالح فريوي

الجامعة الأصلية

الرتبة

الاسم و اللقب

أمام اللجنة

-الرئيس

-المقرر

-العضو

-العضو

السنة الجامعية: 1423-1424هـ / 2002-2003م



جامعة الأمير

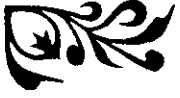
بسم الله الرحمن الرحيم

الإسلامية

كَتَبَ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِّيَدَّبَّرُوا

ءَايَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُوا الْأَلْبَابِ ﴿٢٩﴾

ص



## الإهداء ...

إلى روح الرجل الكبير الشيخ محمد الغزالي - رحمه الله -  
الذي علمني أن من لم يكن الله غايته فلا خير فيه  
وأن بطن الأرض أولى به من ظهرها  
إلى والدي الذي رفع ذكرى يوم حفظني كتابه الله تعالى  
إلى والدتي التي علمتني بحالها كيف يكون الصنع والعفو  
إلى أختي العالية كريمة التي عاينت بنفسها وأنفاسها إنجاز هذا البحث  
ونفخت في صاحبه من روحها النقية وهمتها العالية  
إلى زوجتي وأولادي الذين طال انتظارهم لرؤية هذا البحث  
فلم تسعهم الدنيا فرحاً يوم أن استوى على سوقه  
إلى أخي السعيد الذي ابتلي في جسده فضر به المثل في الصبر  
والاحتساب على ما ألم به  
إلى أخي عبد الجليل الذي ذاق الألم بقدر ما أعطى الحب والعنان  
إلى أصغر إخوتي خالد الذي أسأل الله اللطيف الخبير  
أن يهديه ويوصله إليه من أقرب طريق  
إلى هؤلاء جميعاً... أهدي هذا العمل المتواضع

...صالح





## شكر وتقدير

قال الله تعالى : ﴿ هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ ﴾ [ الرَّحْمَنُ : 59 ]

ويقول ﷺ: « ما شكر الله من لم يشكر الناس »

ومن تمام نعمة الله تعالى علي أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى كل من كان له فضل في إنجاز هذا البحث؛

فأشكر أولاً جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية على احتضانها لي طالبا من طلابها وكلّ القائمين عليها

أساتذة وموظفين وعمالا .

وأتقدم بأسمى آيات الشكر والامتنان إلى الأستاذ الفاضل، أستاذي المشرف الدكتور إبراهيم التهامي

على تكريمه بقبول الإشراف على هذا البحث، وإسدائه لي النصيح والإرشاد .

-ولا يفوتني في هذا المقام أن أنوه بمجهود القائمين على مكتبة الدكتور أحمد عروة -رحمه الله- بجامعة الأمير

وما يسدونه من خدمات جليلة للطلبة والباحثين .

هذا ولكل من أبدى أدنى رعاية أو اهتمام بهذا البحث وصاحبه فله مني أوفى شكر وأخلص امتنان راجيا

من الله العلي القدير أن يوفق الجميع إلى ما يحبه ويرضاه .



# المقدمة

جامعة الأمير  
عبد القادر للعلوم الإسلامية

## المقدمة

الحمد لله رب العالمين، الحمد لله الذي أعطى كل شيء خلقه ثم هدى، الحمد لله يا رب على ما أوليت من منحة، وما أفضت من نعمة، وما وفقني إليه من عمل، سبحانه أنت الملجأ عند الفشل، وأنت الملاذ والطلب عند النجاح، لا إله غيرك، ولا رب سواك، فسبحانك من رب لا يضاهاى، ومنان لا يحصى كرمك ولا يتناهى، والصلاة والسلام على من شغله ذكرك عن سواك صلاة دائمة تليق بجلال وجهك وعظيم سلطانك، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين،  
أما بعد،

فإن كشف معاني القرآن الكريم، وبيان مراد الله تعالى من كلامه مقصد كل عارف بالإسلام، وغاية كل متصد لعلوم الشريعة إذا ما اكتملت عنده أدوات الكشف والبيان، وعلى مر التاريخ الإسلامي لم تخل مرحلة من مراحلها في أكثر الأمصار الإسلامية من مفسرين وشراح لكتاب الله تعالى؛ غايتهم إبراز معاني النص الكريم، وتبيين ما نزل إلى رسولهم عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم - وفق قواعد التفسير التي تعارف عليها العلماء، وصولاً إلى إنزال نصوص القرآن العظيم على واقع الناس، وتوجيه حياتهم أفراداً وجماعات الوجهة التي أرادها الله ﷻ حتى يكون استخلاف الإنسان واستعمارهم في الأرض على منهج الله - تبارك اسمه - الذي ارتضاه لعباده المؤمنين.

وقد شهد النصف الأول من القرن الثالث عشر الهجري الموافق للقرن التاسع عشر الميلادي ظهور عالم اكتملت عنده تلك الأدوات، واجتمع له من أسباب البروز وعوامل النبوغ في علوم الشريعة ما أهله للقيام بأمر تفسير كتاب الله العزيز الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، فكان أن أخرج للناس تفسيراً مبسوطاً، عُذَّ « نسيج وحده في سعة شموله، واحتوائه على اتجاهات كتب التفسير قبله، وأقوال المفسرين بشكل لا يكاد يوجد له نظير »<sup>(1)</sup>.

ذلكم هو علامة بغداد أبو الثناء محمود شهاب الدين الألوسي صاحب التفسير الكبير " روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني "، وهو التفسير الذي اخترت أن يكون موضوعاً لرسالتي الموسومة بـ:

### « الألوسي ومنهجه في التفسير »

وقد صاحب ظهور الألوسي إرهاصات نهضة، وبداية انبعاث مرحلة علمية جديدة، حاول ثلة من علمائها المرزبين فيها أن ينأوا بالمسار العلمي ويعدوه عما علق به من شوائب عصر الجمود ومرحلة التقليد التي ضيق

(1) النحو وكتب التفسير، إبراهيم عبد الله رفيدة، 1027/2.

خلالها على العقل المسلم، وحُكم عليه بأن يشتغل بالخواشي شرحاً وتعليقاً، واختصاراً وتطويلاً، فظهر في هذه الفترة الإمام الشوكاني الذي يعد أبرز مثل لهذا الاتجاه الجديد الذي ينادي إلى نبذ التقليد، والانطلاق إلى عالم الشريعة الأرحب المستمد من صلاحيتها لكل زمان ومكان، ومثله إمامنا الآلوسي الذي عمل في السياق نفسه من خلال مؤلفاته، وفي مقدمتها تفسيره الجليل "روح المعاني" موضوع هذا البحث.

ومما حدا بي إلى اختيار هذا الموضوع ما لاحظته من تصنيف بعضهم له تارة ضمن التفسير الإشعاري<sup>(1)</sup>، وتارة ضمن التفسير بالرأي<sup>(2)</sup>، وهو ما جعلني أتناول منهج الإمام الآلوسي في تفسيره وبيان طريقته في كتابه العظيم "روح المعاني"، وفيما يأتي أسباب اختيار الموضوع.

## أسباب اختيار الموضوع:

- ترجع أسباب اختياري لهذا الموضوع إلى أمور منها:
- القيمة العلمية لـ "روح المعاني"، فهو من أوسع التفاسير وأشملها.
- النزعة التجديدية التي طبعت "روح المعاني" فلم يكن الآلوسي خاضعاً لما ساد عصره من ركود وخضوع لواقع الانحطاط والتردي الذي اتسمت به مرحلة تأليف لـ "روح المعاني".
- حي الشديد للإمام الآلوسي واستلهامي من نفحاته الإيمانية والروحية المتناثرة في تفسيره، وكذا بعد علمي بقرابته من خير البرية رسول الله ﷺ.
- قلة الدراسات التي تناولت الإمام الآلوسي أو تفسيره "روح المعاني" في حدود اطلاعي.
- وتعضد هذه الأسباب الأهداف الآتية.

## أهداف البحث:

- يمكن أن أرجع أهداف البحث إلى النقاط الآتية:
- التعريف بالإمام الآلوسي وبتفسيره "روح المعاني" خاصة؛ فرغم ما اشتمل عليه من غزارة علمية إلا أنه لم يحظَ بالعناية الكافية من قبل الدارسين.
- الكشف عن منهج الإمام الآلوسي وطريقته في تفسير أي الذكر الحكيم.
- إبراز ما تميز به الآلوسي في تفسيره "روح المعاني" لا سيما النزعة التجديدية التي طبعت منهجه العام.
- وقد حاولت تحسيد هذه الأهداف باتباع المنهج الآتي.

(1) وهو صنيع عبد العظيم الزرقاني في كتابه: مناهل العرفان، 82/2.

(2) وهو صنيع محمد حسين الذهبي في كتابه: التفسير والمفسرون، 289/1.

## منهج البحث:

إن المنهج المعتمد في دراسة أغلب مسائل هذا البحث هو المنهج الاستقرائي؛ وذلك بتتبع ما قاله الإمام الألوسي في تفسير الآيات القرآنية، وتحليل آرائه في مختلف المسائل التفسيرية، ومناقشة القضايا التي أثارها، ومقارنة ذلك بما ذكره غيره من المفسرين أو ممن اعتمد أقوالهم للوصول إلى استنتاج منهجه - رحمه الله - في التعامل مع آي الذكر الحكيم.

## الدراسات حول الموضوع:

إن الكتابات الموجودة حول الألوسي وتفسيره - على قلتها - لم تتعد ذكر بعض الأوصاف العامة لكتابه إلى الغوص في أعماقه والبحث في جزئياته المتشعبة؛ لأن طبيعة تلك الكتابات أملت على أصحابها سلوك هذا المسلك؛ نجد هذا عند محمد عبد العظيم الزرقاني في " المناهل "، والذهبي في " التفسير والمفسرون "، ومحمد الفاضل - بن عاشور في " التفسير ورجاله " وغير هؤلاء ممن كتبوا في مناهج التفسير كتابة عامة شملت عددا من المفسرين ربما كان الألوسي أحدهم.

ولعل أوسع دراسة وقفت عليها لـ " روح المعاني " هي رسالة الماجستير المعنونة " الألوسي مفسرا " التي تقدم بها محسن عبد الحميد في قسم اللغة العربية بجامعة القاهرة سنة 1967م، وقد طبعت سنة 1969م. وهذه الدراسة قيمة في بائها؛ إذ اشتملت على معلومات تاريخية تتعلق بحياة الألوسي ومؤلفاته، وكون محسن عبد الحميد من أهل العراق استطاع أن يصل إلى كل ما كتبه الألوسي في حياته الحافلة بالتأليف، بالإضافة إلى تعرضه إلى بعض ملامح المنهج التفسيري للألوسي، وقد أفدت منه في هذا الجانب وإن لم يتوسع فيه ذلك التوسيع الذي يكشف حقيقة عن منهج الألوسي في التفسير.

هذا، وإن رسائل علمية أخرى أنجزت حول الألوسي في مصر والسعودية وغيرهما، لكنني لم أوفق في الحصول على أي منها؛ فقد علمت من خلال نشرية وصلتني من مركز الملك فيصل بالرياض أن ثلاث رسائل أنجزت في مصر تدور كلها حول محور اللغة والبلاغة في " روح المعاني "، ورسالة أخرى أنجزت في كلية البنات بالرياض حول المسائل العقائدية في " روح المعاني "، كما علمت برسالة مشاهة لها أنجزت بالمغرب، لكن يدي لم تصل - كما قلت - إلى أي منها.

## مصادر و مراجع البحث:

يعد " روح المعاني " مؤلف الإمام الألوسي في التفسير المصدر الأساس لهذا البحث، فهو العمدة في دراسة معظم القضايا والمباحث التي عرضت لها ما دام الهدف من هذا العمل دراسة منهج الإمام الألوسي في التفسير من خلال " روح المعاني "، وقد استعنت في أثناء ذلك بطائفة من المصادر والمراجع أذكر منها:

في مجال التفسير: جامع البيان للطبري، وتفسير الرازي وتفسير ابن كثير.  
 في مجال اللغة والبلاغة: الكتاب لسيبويه والمفردات للراغب والإيضاح للقرطبي.  
 في مجال الفقه والأصول: الرسالة للشافعي وأحكام القرآن للخصاص، والبرهان للجويني.  
 في مجال السنة: الكتب الستة ومسند الإمام أحمد والمستدرک للحاكم.  
 في مجال التصوف: الفتوحات لابن عربي والرسالة القشيرية والطبقات الكبرى للشعراني.  
 في مجال العقيدة: المقالات للأشعري والإرشاد للجويني والأسماء والصفات للبيهقي.  
 وغير ذلك مما هو مثبت في موضعه من فهرس المصادر والمراجع.

### طريقة البحث:

- اعتمدت في توثيق المصادر والمراجع على إثبات عنوان كتاب أولاً ثم أردفه باسم مؤلفه وأرجأت كتابة معلومات نشر كل مؤلف إلى الفهرس المعد لذلك.  
 - قمت بعزو الآيات القرآنية إلى سورها مع إثبات أرقامها وأسماء سورها في المتن ما كان منها مدار البحث في المسألة المستشهد بها فيها، وإلا فإني أثبت ذلك في الهامش.  
 - خرجت الأحاديث النبوية بعزوها إلى مصادرها من كتب السنة مع بيان درجة صحتها ما احتاج منها إلى ذلك.  
 - ترجمت للأعلام من كانت لهم علاقة بالمسألة موضوع البحث وأعرضت عن الترجمة للمشاهير.  
 - وضعت الآيات بين قوسين كبيرين ﴿ ١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠ ١٠١ ١٠٢ ١٠٣ ١٠٤ ١٠٥ ١٠٦ ١٠٧ ١٠٨ ١٠٩ ١١٠ ١١١ ١١٢ ١١٣ ١١٤ ١١٥ ١١٦ ١١٧ ١١٨ ١١٩ ١٢٠ ١٢١ ١٢٢ ١٢٣ ١٢٤ ١٢٥ ١٢٦ ١٢٧ ١٢٨ ١٢٩ ١٣٠ ١٣١ ١٣٢ ١٣٣ ١٣٤ ١٣٥ ١٣٦ ١٣٧ ١٣٨ ١٣٩ ١٤٠ ١٤١ ١٤٢ ١٤٣ ١٤٤ ١٤٥ ١٤٦ ١٤٧ ١٤٨ ١٤٩ ١٥٠ ١٥١ ١٥٢ ١٥٣ ١٥٤ ١٥٥ ١٥٦ ١٥٧ ١٥٨ ١٥٩ ١٦٠ ١٦١ ١٦٢ ١٦٣ ١٦٤ ١٦٥ ١٦٦ ١٦٧ ١٦٨ ١٦٩ ١٧٠ ١٧١ ١٧٢ ١٧٣ ١٧٤ ١٧٥ ١٧٦ ١٧٧ ١٧٨ ١٧٩ ١٨٠ ١٨١ ١٨٢ ١٨٣ ١٨٤ ١٨٥ ١٨٦ ١٨٧ ١٨٨ ١٨٩ ١٩٠ ١٩١ ١٩٢ ١٩٣ ١٩٤ ١٩٥ ١٩٦ ١٩٧ ١٩٨ ١٩٩ ٢٠٠ ٢٠١ ٢٠٢ ٢٠٣ ٢٠٤ ٢٠٥ ٢٠٦ ٢٠٧ ٢٠٨ ٢٠٩ ٢١٠ ٢١١ ٢١٢ ٢١٣ ٢١٤ ٢١٥ ٢١٦ ٢١٧ ٢١٨ ٢١٩ ٢٢٠ ٢٢١ ٢٢٢ ٢٢٣ ٢٢٤ ٢٢٥ ٢٢٦ ٢٢٧ ٢٢٨ ٢٢٩ ٢٣٠ ٢٣١ ٢٣٢ ٢٣٣ ٢٣٤ ٢٣٥ ٢٣٦ ٢٣٧ ٢٣٨ ٢٣٩ ٢٤٠ ٢٤١ ٢٤٢ ٢٤٣ ٢٤٤ ٢٤٥ ٢٤٦ ٢٤٧ ٢٤٨ ٢٤٩ ٢٥٠ ٢٥١ ٢٥٢ ٢٥٣ ٢٥٤ ٢٥٥ ٢٥٦ ٢٥٧ ٢٥٨ ٢٥٩ ٢٦٠ ٢٦١ ٢٦٢ ٢٦٣ ٢٦٤ ٢٦٥ ٢٦٦ ٢٦٧ ٢٦٨ ٢٦٩ ٢٧٠ ٢٧١ ٢٧٢ ٢٧٣ ٢٧٤ ٢٧٥ ٢٧٦ ٢٧٧ ٢٧٨ ٢٧٩ ٢٨٠ ٢٨١ ٢٨٢ ٢٨٣ ٢٨٤ ٢٨٥ ٢٨٦ ٢٨٧ ٢٨٨ ٢٨٩ ٢٩٠ ٢٩١ ٢٩٢ ٢٩٣ ٢٩٤ ٢٩٥ ٢٩٦ ٢٩٧ ٢٩٨ ٢٩٩ ٣٠٠ ٣٠١ ٣٠٢ ٣٠٣ ٣٠٤ ٣٠٥ ٣٠٦ ٣٠٧ ٣٠٨ ٣٠٩ ٣١٠ ٣١١ ٣١٢ ٣١٣ ٣١٤ ٣١٥ ٣١٦ ٣١٧ ٣١٨ ٣١٩ ٣٢٠ ٣٢١ ٣٢٢ ٣٢٣ ٣٢٤ ٣٢٥ ٣٢٦ ٣٢٧ ٣٢٨ ٣٢٩ ٣٣٠ ٣٣١ ٣٣٢ ٣٣٣ ٣٣٤ ٣٣٥ ٣٣٦ ٣٣٧ ٣٣٨ ٣٣٩ ٣٤٠ ٣٤١ ٣٤٢ ٣٤٣ ٣٤٤ ٣٤٥ ٣٤٦ ٣٤٧ ٣٤٨ ٣٤٩ ٣٥٠ ٣٥١ ٣٥٢ ٣٥٣ ٣٥٤ ٣٥٥ ٣٥٦ ٣٥٧ ٣٥٨ ٣٥٩ ٣٦٠ ٣٦١ ٣٦٢ ٣٦٣ ٣٦٤ ٣٦٥ ٣٦٦ ٣٦٧ ٣٦٨ ٣٦٩ ٣٧٠ ٣٧١ ٣٧٢ ٣٧٣ ٣٧٤ ٣٧٥ ٣٧٦ ٣٧٧ ٣٧٨ ٣٧٩ ٣٨٠ ٣٨١ ٣٨٢ ٣٨٣ ٣٨٤ ٣٨٥ ٣٨٦ ٣٨٧ ٣٨٨ ٣٨٩ ٣٩٠ ٣٩١ ٣٩٢ ٣٩٣ ٣٩٤ ٣٩٥ ٣٩٦ ٣٩٧ ٣٩٨ ٣٩٩ ٤٠٠ ٤٠١ ٤٠٢ ٤٠٣ ٤٠٤ ٤٠٥ ٤٠٦ ٤٠٧ ٤٠٨ ٤٠٩ ٤١٠ ٤١١ ٤١٢ ٤١٣ ٤١٤ ٤١٥ ٤١٦ ٤١٧ ٤١٨ ٤١٩ ٤٢٠ ٤٢١ ٤٢٢ ٤٢٣ ٤٢٤ ٤٢٥ ٤٢٦ ٤٢٧ ٤٢٨ ٤٢٩ ٤٣٠ ٤٣١ ٤٣٢ ٤٣٣ ٤٣٤ ٤٣٥ ٤٣٦ ٤٣٧ ٤٣٨ ٤٣٩ ٤٤٠ ٤٤١ ٤٤٢ ٤٤٣ ٤٤٤ ٤٤٥ ٤٤٦ ٤٤٧ ٤٤٨ ٤٤٩ ٤٥٠ ٤٥١ ٤٥٢ ٤٥٣ ٤٥٤ ٤٥٥ ٤٥٦ ٤٥٧ ٤٥٨ ٤٥٩ ٤٦٠ ٤٦١ ٤٦٢ ٤٦٣ ٤٦٤ ٤٦٥ ٤٦٦ ٤٦٧ ٤٦٨ ٤٦٩ ٤٧٠ ٤٧١ ٤٧٢ ٤٧٣ ٤٧٤ ٤٧٥ ٤٧٦ ٤٧٧ ٤٧٨ ٤٧٩ ٤٨٠ ٤٨١ ٤٨٢ ٤٨٣ ٤٨٤ ٤٨٥ ٤٨٦ ٤٨٧ ٤٨٨ ٤٨٩ ٤٩٠ ٤٩١ ٤٩٢ ٤٩٣ ٤٩٤ ٤٩٥ ٤٩٦ ٤٩٧ ٤٩٨ ٤٩٩ ٥٠٠ ٥٠١ ٥٠٢ ٥٠٣ ٥٠٤ ٥٠٥ ٥٠٦ ٥٠٧ ٥٠٨ ٥٠٩ ٥١٠ ٥١١ ٥١٢ ٥١٣ ٥١٤ ٥١٥ ٥١٦ ٥١٧ ٥١٨ ٥١٩ ٥٢٠ ٥٢١ ٥٢٢ ٥٢٣ ٥٢٤ ٥٢٥ ٥٢٦ ٥٢٧ ٥٢٨ ٥٢٩ ٥٣٠ ٥٣١ ٥٣٢ ٥٣٣ ٥٣٤ ٥٣٥ ٥٣٦ ٥٣٧ ٥٣٨ ٥٣٩ ٥٤٠ ٥٤١ ٥٤٢ ٥٤٣ ٥٤٤ ٥٤٥ ٥٤٦ ٥٤٧ ٥٤٨ ٥٤٩ ٥٥٠ ٥٥١ ٥٥٢ ٥٥٣ ٥٥٤ ٥٥٥ ٥٥٦ ٥٥٧ ٥٥٨ ٥٥٩ ٥٦٠ ٥٦١ ٥٦٢ ٥٦٣ ٥٦٤ ٥٦٥ ٥٦٦ ٥٦٧ ٥٦٨ ٥٦٩ ٥٧٠ ٥٧١ ٥٧٢ ٥٧٣ ٥٧٤ ٥٧٥ ٥٧٦ ٥٧٧ ٥٧٨ ٥٧٩ ٥٨٠ ٥٨١ ٥٨٢ ٥٨٣ ٥٨٤ ٥٨٥ ٥٨٦ ٥٨٧ ٥٨٨ ٥٨٩ ٥٩٠ ٥٩١ ٥٩٢ ٥٩٣ ٥٩٤ ٥٩٥ ٥٩٦ ٥٩٧ ٥٩٨ ٥٩٩ ٦٠٠ ٦٠١ ٦٠٢ ٦٠٣ ٦٠٤ ٦٠٥ ٦٠٦ ٦٠٧ ٦٠٨ ٦٠٩ ٦١٠ ٦١١ ٦١٢ ٦١٣ ٦١٤ ٦١٥ ٦١٦ ٦١٧ ٦١٨ ٦١٩ ٦٢٠ ٦٢١ ٦٢٢ ٦٢٣ ٦٢٤ ٦٢٥ ٦٢٦ ٦٢٧ ٦٢٨ ٦٢٩ ٦٣٠ ٦٣١ ٦٣٢ ٦٣٣ ٦٣٤ ٦٣٥ ٦٣٦ ٦٣٧ ٦٣٨ ٦٣٩ ٦٤٠ ٦٤١ ٦٤٢ ٦٤٣ ٦٤٤ ٦٤٥ ٦٤٦ ٦٤٧ ٦٤٨ ٦٤٩ ٦٥٠ ٦٥١ ٦٥٢ ٦٥٣ ٦٥٤ ٦٥٥ ٦٥٦ ٦٥٧ ٦٥٨ ٦٥٩ ٦٦٠ ٦٦١ ٦٦٢ ٦٦٣ ٦٦٤ ٦٦٥ ٦٦٦ ٦٦٧ ٦٦٨ ٦٦٩ ٦٧٠ ٦٧١ ٦٧٢ ٦٧٣ ٦٧٤ ٦٧٥ ٦٧٦ ٦٧٧ ٦٧٨ ٦٧٩ ٦٨٠ ٦٨١ ٦٨٢ ٦٨٣ ٦٨٤ ٦٨٥ ٦٨٦ ٦٨٧ ٦٨٨ ٦٨٩ ٦٩٠ ٦٩١ ٦٩٢ ٦٩٣ ٦٩٤ ٦٩٥ ٦٩٦ ٦٩٧ ٦٩٨ ٦٩٩ ٧٠٠ ٧٠١ ٧٠٢ ٧٠٣ ٧٠٤ ٧٠٥ ٧٠٦ ٧٠٧ ٧٠٨ ٧٠٩ ٧١٠ ٧١١ ٧١٢ ٧١٣ ٧١٤ ٧١٥ ٧١٦ ٧١٧ ٧١٨ ٧١٩ ٧٢٠ ٧٢١ ٧٢٢ ٧٢٣ ٧٢٤ ٧٢٥ ٧٢٦ ٧٢٧ ٧٢٨ ٧٢٩ ٧٣٠ ٧٣١ ٧٣٢ ٧٣٣ ٧٣٤ ٧٣٥ ٧٣٦ ٧٣٧ ٧٣٨ ٧٣٩ ٧٤٠ ٧٤١ ٧٤٢ ٧٤٣ ٧٤٤ ٧٤٥ ٧٤٦ ٧٤٧ ٧٤٨ ٧٤٩ ٧٥٠ ٧٥١ ٧٥٢ ٧٥٣ ٧٥٤ ٧٥٥ ٧٥٦ ٧٥٧ ٧٥٨ ٧٥٩ ٧٦٠ ٧٦١ ٧٦٢ ٧٦٣ ٧٦٤ ٧٦٥ ٧٦٦ ٧٦٧ ٧٦٨ ٧٦٩ ٧٧٠ ٧٧١ ٧٧٢ ٧٧٣ ٧٧٤ ٧٧٥ ٧٧٦ ٧٧٧ ٧٧٨ ٧٧٩ ٧٨٠ ٧٨١ ٧٨٢ ٧٨٣ ٧٨٤ ٧٨٥ ٧٨٦ ٧٨٧ ٧٨٨ ٧٨٩ ٧٩٠ ٧٩١ ٧٩٢ ٧٩٣ ٧٩٤ ٧٩٥ ٧٩٦ ٧٩٧ ٧٩٨ ٧٩٩ ٨٠٠ ٨٠١ ٨٠٢ ٨٠٣ ٨٠٤ ٨٠٥ ٨٠٦ ٨٠٧ ٨٠٨ ٨٠٩ ٨١٠ ٨١١ ٨١٢ ٨١٣ ٨١٤ ٨١٥ ٨١٦ ٨١٧ ٨١٨ ٨١٩ ٨٢٠ ٨٢١ ٨٢٢ ٨٢٣ ٨٢٤ ٨٢٥ ٨٢٦ ٨٢٧ ٨٢٨ ٨٢٩ ٨٣٠ ٨٣١ ٨٣٢ ٨٣٣ ٨٣٤ ٨٣٥ ٨٣٦ ٨٣٧ ٨٣٨ ٨٣٩ ٨٤٠ ٨٤١ ٨٤٢ ٨٤٣ ٨٤٤ ٨٤٥ ٨٤٦ ٨٤٧ ٨٤٨ ٨٤٩ ٨٥٠ ٨٥١ ٨٥٢ ٨٥٣ ٨٥٤ ٨٥٥ ٨٥٦ ٨٥٧ ٨٥٨ ٨٥٩ ٨٦٠ ٨٦١ ٨٦٢ ٨٦٣ ٨٦٤ ٨٦٥ ٨٦٦ ٨٦٧ ٨٦٨ ٨٦٩ ٨٧٠ ٨٧١ ٨٧٢ ٨٧٣ ٨٧٤ ٨٧٥ ٨٧٦ ٨٧٧ ٨٧٨ ٨٧٩ ٨٨٠ ٨٨١ ٨٨٢ ٨٨٣ ٨٨٤ ٨٨٥ ٨٨٦ ٨٨٧ ٨٨٨ ٨٨٩ ٨٩٠ ٨٩١ ٨٩٢ ٨٩٣ ٨٩٤ ٨٩٥ ٨٩٦ ٨٩٧ ٨٩٨ ٨٩٩ ٩٠٠ ٩٠١ ٩٠٢ ٩٠٣ ٩٠٤ ٩٠٥ ٩٠٦ ٩٠٧ ٩٠٨ ٩٠٩ ٩١٠ ٩١١ ٩١٢ ٩١٣ ٩١٤ ٩١٥ ٩١٦ ٩١٧ ٩١٨ ٩١٩ ٩٢٠ ٩٢١ ٩٢٢ ٩٢٣ ٩٢٤ ٩٢٥ ٩٢٦ ٩٢٧ ٩٢٨ ٩٢٩ ٩٣٠ ٩٣١ ٩٣٢ ٩٣٣ ٩٣٤ ٩٣٥ ٩٣٦ ٩٣٧ ٩٣٨ ٩٣٩ ٩٤٠ ٩٤١ ٩٤٢ ٩٤٣ ٩٤٤ ٩٤٥ ٩٤٦ ٩٤٧ ٩٤٨ ٩٤٩ ٩٥٠ ٩٥١ ٩٥٢ ٩٥٣ ٩٥٤ ٩٥٥ ٩٥٦ ٩٥٧ ٩٥٨ ٩٥٩ ٩٦٠ ٩٦١ ٩٦٢ ٩٦٣ ٩٦٤ ٩٦٥ ٩٦٦ ٩٦٧ ٩٦٨ ٩٦٩ ٩٧٠ ٩٧١ ٩٧٢ ٩٧٣ ٩٧٤ ٩٧٥ ٩٧٦ ٩٧٧ ٩٧٨ ٩٧٩ ٩٨٠ ٩٨١ ٩٨٢ ٩٨٣ ٩٨٤ ٩٨٥ ٩٨٦ ٩٨٧ ٩٨٨ ٩٨٩ ٩٩٠ ٩٩١ ٩٩٢ ٩٩٣ ٩٩٤ ٩٩٥ ٩٩٦ ٩٩٧ ٩٩٨ ٩٩٩ ١٠٠٠ ١٠٠١ ١٠٠٢ ١٠٠٣ ١٠٠٤ ١٠٠٥ ١٠٠٦ ١٠٠٧ ١٠٠٨ ١٠٠٩ ١٠١٠ ١٠١١ ١٠١٢ ١٠١٣ ١٠١٤ ١٠١٥ ١٠١٦ ١٠١٧ ١٠١٨ ١٠١٩ ١٠٢٠ ١٠٢١ ١٠٢٢ ١٠٢٣ ١٠٢٤ ١٠٢٥ ١٠٢٦ ١٠٢٧ ١٠٢٨ ١٠٢٩ ١٠٣٠ ١٠٣١ ١٠٣٢ ١٠٣٣ ١٠٣٤ ١٠٣٥ ١٠٣٦ ١٠٣٧ ١٠٣٨ ١٠٣٩ ١٠٤٠ ١٠٤١ ١٠٤٢ ١٠٤٣ ١٠٤٤ ١٠٤٥ ١٠٤٦ ١٠٤٧ ١٠٤٨ ١٠٤٩ ١٠٥٠ ١٠٥١ ١٠٥٢ ١٠٥٣ ١٠٥٤ ١٠٥٥ ١٠٥٦ ١٠٥٧ ١٠٥٨ ١٠٥٩ ١٠٦٠ ١٠٦١ ١٠٦٢ ١٠٦٣ ١٠٦٤ ١٠٦٥ ١٠٦٦ ١٠٦٧ ١٠٦٨ ١٠٦٩ ١٠٧٠ ١٠٧١ ١٠٧٢ ١٠٧٣ ١٠٧٤ ١٠٧٥ ١٠٧٦ ١٠٧٧ ١٠٧٨ ١٠٧٩ ١٠٨٠ ١٠٨١ ١٠٨٢ ١٠٨٣ ١٠٨٤ ١٠٨٥ ١٠٨٦ ١٠٨٧ ١٠٨٨ ١٠٨٩ ١٠٩٠ ١٠٩١ ١٠٩٢ ١٠٩٣ ١٠٩٤ ١٠٩٥ ١٠٩٦ ١٠٩٧ ١٠٩٨ ١٠٩٩ ١١٠٠ ١١٠١ ١١٠٢ ١١٠٣ ١١٠٤ ١١٠٥ ١١٠٦ ١١٠٧ ١١٠٨ ١١٠٩ ١١١٠ ١١١١ ١١١٢ ١١١٣ ١١١٤ ١١١٥ ١١١٦ ١١١٧ ١١١٨ ١١١٩ ١١٢٠ ١١٢١ ١١٢٢ ١١٢٣ ١١٢٤ ١١٢٥ ١١٢٦ ١١٢٧ ١١٢٨ ١١٢٩ ١١٣٠ ١١٣١ ١١٣٢ ١١٣٣ ١١٣٤ ١١٣٥ ١١٣٦ ١١٣٧ ١١٣٨ ١١٣٩ ١١٤٠ ١١٤١ ١١٤٢ ١١٤٣ ١١٤٤ ١١٤٥ ١١٤٦ ١١٤٧ ١١٤٨ ١١٤٩ ١١٥٠ ١١٥١ ١١٥٢ ١١٥٣ ١١٥٤ ١١٥٥ ١١٥٦ ١١٥٧ ١١٥٨ ١١٥٩ ١١٦٠ ١١٦١ ١١٦٢ ١١٦٣ ١١٦٤ ١١٦٥ ١١٦٦ ١١٦٧ ١١٦٨ ١١٦٩ ١١٧٠ ١١٧١ ١١٧٢ ١١٧٣ ١١٧٤ ١١٧٥ ١١٧٦ ١١٧٧ ١١٧٨ ١١٧٩ ١١٨٠ ١١٨١ ١١٨٢ ١١٨٣ ١١٨٤ ١١٨٥ ١١٨٦ ١١٨٧ ١١٨٨ ١١٨٩ ١١٩٠ ١١٩١ ١١٩٢ ١١٩٣ ١١٩٤ ١١٩٥ ١١٩٦ ١١٩٧ ١١٩٨ ١١٩٩ ١٢٠٠ ١٢٠١ ١٢٠٢ ١٢٠٣ ١٢٠٤ ١٢٠٥ ١٢٠٦ ١٢٠٧ ١٢٠٨ ١٢٠٩ ١٢١٠ ١٢١١ ١٢١٢ ١٢١٣ ١٢١٤ ١٢١٥ ١٢١٦ ١٢١٧ ١٢١٨ ١٢١٩ ١٢٢٠ ١٢٢١ ١٢٢٢ ١٢٢٣ ١٢٢٤ ١٢٢٥ ١٢٢٦ ١٢٢٧ ١٢٢٨ ١٢٢٩ ١٢٣٠ ١٢٣١ ١٢٣٢ ١٢٣٣ ١٢٣٤ ١٢٣٥ ١٢٣٦ ١٢٣٧ ١٢٣٨ ١٢٣٩ ١٢٤٠ ١٢٤١ ١٢٤٢ ١٢٤٣ ١٢٤٤ ١٢٤٥ ١٢٤٦ ١٢٤٧ ١٢٤٨ ١٢٤٩ ١٢٥٠ ١٢٥١ ١٢٥٢ ١٢٥٣ ١٢٥٤ ١٢٥٥ ١٢٥٦ ١٢٥٧ ١٢٥٨ ١٢٥٩ ١٢٦٠ ١٢٦١ ١٢٦٢ ١٢٦٣ ١٢٦٤ ١٢٦٥ ١٢٦٦ ١٢٦٧ ١٢٦٨ ١٢٦٩ ١٢٧٠ ١٢٧١ ١٢٧٢ ١٢٧٣ ١٢٧٤ ١٢٧٥ ١٢٧٦ ١٢٧٧ ١٢٧٨ ١٢٧٩ ١٢٨٠ ١٢٨١ ١٢٨٢ ١٢٨٣ ١٢٨٤ ١٢٨٥ ١٢٨٦ ١٢٨٧ ١٢٨٨ ١٢٨٩ ١٢٩٠ ١٢٩١ ١٢٩٢ ١٢٩٣ ١٢٩٤ ١٢٩٥ ١٢٩٦ ١٢٩٧ ١٢٩٨ ١٢٩٩ ١٣٠٠ ١٣٠١ ١٣٠٢ ١٣٠٣ ١٣٠٤ ١٣٠٥ ١٣٠٦ ١٣٠٧ ١٣٠٨ ١٣٠٩ ١٣١٠ ١٣١١ ١٣١٢ ١٣١٣ ١٣١٤ ١٣١٥ ١٣١٦ ١٣١٧ ١٣١٨ ١٣١٩ ١٣٢٠ ١٣٢١ ١٣٢٢ ١٣٢٣ ١٣٢٤ ١٣٢٥ ١٣٢٦ ١٣٢٧ ١٣٢٨ ١٣٢٩ ١٣٣٠ ١٣٣١ ١٣٣٢ ١٣٣٣ ١٣٣٤ ١٣٣٥ ١٣٣٦ ١٣٣٧ ١٣٣٨ ١٣٣٩ ١٣٤٠ ١٣٤١ ١٣٤٢ ١٣٤٣ ١٣٤٤ ١٣٤٥ ١٣٤٦ ١٣٤٧ ١٣٤٨ ١٣٤٩ ١٣٥٠ ١٣٥١ ١٣٥٢ ١٣٥٣ ١٣٥٤ ١٣٥٥ ١٣٥٦ ١٣٥٧ ١٣٥٨ ١٣٥٩ ١٣٦٠ ١٣٦١ ١٣٦٢ ١٣٦٣ ١٣٦٤ ١٣٦٥ ١٣٦٦ ١٣٦٧ ١٣٦٨ ١٣٦٩ ١٣٧٠ ١٣٧١ ١٣٧٢ ١٣٧٣ ١٣٧٤ ١٣٧٥ ١٣٧٦ ١٣٧٧ ١٣٧٨ ١٣٧٩ ١٣٨٠ ١٣٨١ ١٣٨٢ ١٣٨٣ ١٣٨٤ ١٣٨٥ ١٣٨٦ ١٣٨٧ ١٣٨٨ ١٣٨٩ ١٣٩٠ ١٣٩١ ١٣٩٢ ١٣٩٣ ١٣٩٤ ١٣٩٥ ١٣٩٦ ١٣٩٧ ١٣٩٨ ١٣٩٩ ١٤٠٠ ١٤٠١ ١٤٠٢ ١٤٠٣ ١٤٠٤ ١٤٠٥ ١٤٠٦ ١٤٠٧ ١٤٠٨ ١٤٠٩ ١٤١٠ ١٤١١ ١٤١٢ ١٤١٣ ١٤١٤ ١٤١٥ ١٤١٦ ١٤١٧ ١٤١٨ ١٤١٩ ١٤٢٠ ١٤٢١ ١٤٢٢ ١٤٢٣ ١٤٢٤ ١٤٢٥ ١٤٢٦ ١٤٢٧ ١٤٢٨ ١٤٢٩ ١٤٣٠ ١٤٣١ ١٤٣٢ ١٤٣٣ ١٤٣٤ ١٤٣٥ ١٤٣٦ ١٤٣٧ ١٤٣٨ ١٤٣٩ ١٤٤٠ ١٤٤١ ١٤٤٢ ١٤٤٣ ١٤٤٤ ١٤٤٥ ١٤٤٦ ١٤٤٧ ١٤٤٨ ١٤٤٩ ١٤٥٠ ١٤٥١ ١٤٥٢ ١٤٥٣ ١٤٥٤ ١٤٥٥ ١٤٥٦ ١٤٥٧ ١٤٥٨ ١٤٥٩ ١٤٦٠ ١٤٦١ ١٤٦٢ ١٤٦٣ ١٤٦٤ ١٤٦٥ ١٤٦٦ ١٤٦٧ ١٤٦٨ ١٤٦٩ ١٤٧٠ ١٤٧١ ١٤٧٢ ١٤٧٣ ١٤٧٤ ١٤٧٥ ١٤٧٦ ١٤٧٧ ١٤٧٨ ١٤٧٩ ١٤٨٠ ١٤٨١ ١٤٨٢ ١٤٨٣ ١٤٨٤ ١٤٨٥ ١٤٨٦ ١٤٨٧ ١٤٨٨ ١٤٨٩ ١٤٩٠ ١٤٩١ ١٤٩٢ ١٤٩٣ ١٤٩٤ ١٤٩٥ ١٤٩٦ ١٤٩٧ ١٤٩٨ ١٤٩٩ ١٥٠٠ ١٥٠١ ١٥٠٢ ١٥٠٣ ١٥٠٤ ١٥٠٥ ١٥٠٦ ١٥٠٧ ١٥٠٨ ١٥٠٩ ١٥١٠ ١٥١١ ١٥١٢ ١٥١٣ ١٥١٤ ١٥١٥ ١٥١٦ ١٥١٧ ١٥١٨ ١٥١٩ ١٥٢٠ ١٥٢١ ١٥٢٢ ١٥٢٣ ١٥٢٤ ١٥٢٥ ١٥٢٦ ١٥٢٧ ١٥٢٨ ١٥٢٩ ١٥٣٠ ١٥٣١ ١٥٣٢ ١٥٣٣ ١٥٣٤ ١٥٣٥ ١٥٣٦ ١٥٣٧ ١٥٣٨ ١٥٣٩ ١٥٤٠ ١٥٤١ ١٥٤٢ ١٥٤٣ ١٥٤٤ ١٥٤٥ ١٥٤٦ ١٥٤٧ ١٥٤٨ ١٥٤٩ ١٥٥٠ ١٥٥١ ١٥٥٢ ١٥٥٣ ١٥٥٤ ١٥٥٥ ١٥٥٦ ١٥٥٧ ١٥٥٨ ١٥٥٩ ١٥٦٠ ١٥٦١ ١٥٦٢ ١٥٦٣ ١٥٦٤ ١٥٦٥ ١٥٦٦ ١٥



## خطة البحث:

اشتمل البحث خطة تحوي: المقدمة وأربعة فصول والخاتمة والفهارس كما يأتي:

**المقدمة:** تحدث فيها عن موضوع البحث وأسباب اختياره وأهدافه والمنهج المتبع في دراسة مسائله وكذا الدراسات السابقة والمصادر المعتمدة والصعوبات التي واجهتني أثناء إنجازته وخطة البحث.

### الفصل الأول: التعريف بالإمام الآلوسي وبكتابه "روح المعاني"

قسمته إلى مبحثين؛ جعلت الأول منهما لترجمة الآلوسي، والثاني للتعريف بتفسيره "روح المعاني".

### الفصل الثاني: مصادر الإمام الآلوسي في التفسير

حوت مباحثه الثلاثة الحديث عن مصادره من كتب التفسير وعلوم القرآن، والسنة والفقه، واللغة والتصوف.

### الفصل الثالث: منهج الإمام الآلوسي في التفسير بالمأثور

وقد عرضت من خلال مباحثه الأربعة إلى منهج الآلوسي في التفسير النقلي والقراءات والمكي والمدني والناسخ والمنسوخ وأسباب النزول والإسرائيليات، وهي مباحث لها تعلق بالإسناد والنقل.

### الفصل الرابع: منهج الإمام الآلوسي في التفسير بالرأي

قدمت له بتمهيد عن التفسير بالرأي وموقف الآلوسي منه، ثم جعلت مباحثه الأربعة لبحث المسائل اللغوية، والفقهية والأصولية في "روح المعاني"، والمنحى العقدي للآلوسي في تفسيره، وأخيرا التفسير الإشاري والعلمي في "روح المعاني".

**الخاتمة:** وضممتها أهم النتائج التي أسفر عنها البحث.

**الفهارس:** هي خمسة فهارس تظم: الآيات، والأحاديث، والأعلام المترجم لهم، والمصادر والمراجع، والموضوعات.



# الفصل الأول التعريف بالإمام الألوسي وبكتابه "روح المعاني"

ويشمل:

- المبحث الأول: ترجمة الإمام الألوسي
- المبحث الثاني: التعريف بكتابه "روح المعاني"



## الفصل الأول التعريف بالإمام الألوسي وبكتابه "روح المعاني"

يُعد الإمام الألوسي أحد العلماء الأفاضل الذين نبغوا في ميادين شتى من العلوم العقلية والنقلية، وإذ يضطلع هذا البحث بدراسة منهجه في التفسير باعتباره أحد المبرزين في هذا المجال، فإن الفصل الأول جاء للتعريف بهذا العلم الجليل، من خلال إيراد أهم الفواصل الزمنية لحياته العلمية والاجتماعية التي كانت -ولا شك- حافلة بإنتاج علمي غزير، ومواقف سياسية صارمة؛ فلطالما تفاعل مع حيثيات بيئته، وكانت له مشاركة جادة في أحداث عصره.

كما يضمّ هذا الفصل أيضا التعريف بكتابه الذي ألفه في تفسير القرآن الكريم وأودعه خلاصة أفكاره ومعارفه.

وعليه، حوى الفصل الأول -تبعاً للغاية المتوخاة منه- مبحثين اثنين:

**المبحث الأول: ترجمة الإمام الألوسي**

**المبحث الثاني: التعريف بكتابه "روح المعاني"**

## المبحث الأول: ترجمة الإمام الألوسي

إن التعريف بأي علم من الأعلام يقتضي الحديث عن العصر الذي وُجد فيه ذلك العلم، والبيئة التي ترعرع فيها، مستلهما من نفحاتها ما به تنمو الشخصية الإنسانية، وتكتسب المقومات التي تجعلها على هذه الصفة أو تلك، وإذا كانت العلاقة وطيدة بين عصر الألوسي وحياته، فقد تكلف هذا المبحث بالحديث عن ثلاثة جوانب من ترجمة الإمام الألوسي في المطالب الآتية:

### المطلب الأول: عصر الإمام الألوسي ومولده ونسبه

### المطلب الثاني: نشأة الإمام الألوسي ومواقفه

### المطلب الثالث: وفاته وآثاره وفضله

### المطلب الأول: عصر الإمام الألوسي ومولده ونسبه

قبل الحديث عن مولد الإمام الألوسي، أعرض أولاً للعصر الذي نشأ فيه، ثم أتني بالمولد والنسب والمكانة العلمية.

#### أولاً: عصره

التحديد الزمني لحياة الإمام الألوسي يعني كذلك التحديد المكاني، والألوسي عاش في بلد هو العراق<sup>(1)</sup>، وفي قرن هو الثالث عشر الهجري-13هـ- (= التاسع عشر الميلادي-19م-)، ولئن كانت المصادر شحيحة في تزويدنا بالمعلومات الكافية عن الجانب الاجتماعي والثقافي لعصر الإمام الألوسي إلا ما تشير إليه بعض المراجع الحديثة من أن العراق كان يعيش في تلك الحقبة حالة من الفقر والجهل والتفهم المعيشي للسكان بصفة عامة<sup>(2)</sup>، فإن الجانب السياسي كان له أثره البالغ في رسم عصر الألوسي بسمات بارزة؛ حيث سادت الاضطرابات والفتنة؛ فقد كان يحكم العراق ولاية يعينون من قبل الدولة العثمانية في الأستانة عاصمة الخلافة، ولذلك كثرت الثورات والانقلابات بسبب العصبية الدينية والعرقية حيناً، وجور الولاية وظلمهم حيناً آخر<sup>(3)</sup>.

(1) اختلف في أصل تسمية "العراق" على عدة مذاهب، وأرجح ما ذكر أن البلد المشهور سمي بذلك لأنه سفل عن "بغد" ودنا من البحر، وهو مأخوذ من "عراق القرية"، أي الخرز الذي يكون في أسفلها. ينظر هذا المعنى وغيره في: معجم البلدان، ياقوت الحموي، 105/4-107؛ والأنساب، السمعاني، 175/4.

(2) موسوعة التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية، أحمد شلبي، 599/7.

(3) انظر: تاريخ العرب المعاصر (مصر والعراق)، عبد العزيز نوار، ص27؛ والتفسير ورجاله، محمد الفاضل بن عاشور، ص174؛ الموسوعة السياسية، عبد الوهاب الكيالي، 54-53/4.

ثم إن التركيبة العشائرية للمجتمع العراقي كانت وراء العديد من متاعبه السياسية وما انجر عنها من أزمات اقتصادية واجتماعية، أدت في النهاية إلى إضعاف البلاد وفتح المجال أمام الغزو والاكتماس من قبل الطامعين في خيرات الوفاة، وهو ما سمح للنفوذ الأجنبي - خاصة البريطاني - من التغلغل في هذه المرحلة المضطربة من تاريخ العراق؛ حيث كان الصراع قائما على أشده بين الدول الغربية والخلافة العثمانية، ومن ورائها الولايات التي كانت خاضعة لحكمها<sup>(1)</sup>.

لكن، ورغم الأوضاع السيئة التي كان يعيشها العراق على المستوى السياسي، إلا أن الحضارة الإسلامية التي كانت لها بغداد ظنرا ومرضة، أوتها ونصرتها وأشعبت أبناءها حب الدين الذي كان روح هذه الحضارة وهواءها الذي تنفسه، استطاعت أن تحافظ على طابعها العربي الإسلامي؛ فظلت هناك مراكز ثقافية مهمة في مدينة بغداد وغيرها، حاملة مشعل إحياء التراث العربي الإسلامي، وقد تجلّت هذه المراكز في المدارس المنتشرة في كامل المدن العراقية والمكتبات العامة<sup>(2)</sup>.

كما كان للوزراء الذين جاءوا بعد المماليك<sup>(3)</sup> دور كبير في تشجيع العلم وتأسيس المدارس وعمارة المساجد، مما سمح بنهضة ثقافية قام بها كوكبة من خيرة علماء العراق كآل السويدي وآل الراوي وآل الواعظ وآل الشواف وآل الألوسي وغيرهم.

فهذه هي الظروف العامة التي سادت عصر الإمام الألوسي، والتي شكّلت الإرهاصات الأولى لنموغ هذا العالم الفذ، وفيما يأتي حديث عن مولده ونسبه.

#### ثانيا: مولده ونسبه

الألوسي هو أبو الثناء شهاب الدين محمود بن عبد الله، ولد قبيل ظهر الجمعة رابع عشر من شعبان سنة سبع عشرة بعد المائتين والألف من هجرة النبي ﷺ (1217 هـ / 1808 م)، في جانب الكرخ<sup>(4)</sup> من

(1) انظر: تاريخ العرب المعاصر، ص352؛ والألوسي مفسرا، محسن عبد الحميد، ص29-30.

(2) انظر: داود باشا والي بغداد، عبد العزيز نوار، ص296؛ والألوسي مفسرا، ص33-34.

(3) المماليك: هم الذين تولوا الحكم في العراق من سنة 1162 هـ / 1749 م إلى سنة 1247 هـ / 1831 م. كانوا يعيّنون من قبل الدولة العثمانية، وأصلهم من جورجيا وغيرها من المدن الآسيوية؛ كانوا يؤخذون أطفالا ويودعون في مدارس خاصة بهم ليتعلموا فنون الإمرة والقتال، فإذا أمّوا ذلك أدخلوا في سلك الجيش أو الوظيفة الحكومية. انظر: موسوعة العراق السياسية، عبد الرزاق محمد اسور، 392/1 وما بعدها.

(4) الكرخ: بالفتح ثم السكون وخاء معجمة، قال ياقوت الحموي: « ما أطلقها عربية، إنما هي نبطية، وهم يقولون: كَرَخْتُ الماء وغيره من البقر والغنم إلى موضع كذا: جمعته فيه في كل موضع، وكلّها بالعراق ». معجم البلدان، 507/4؛ وقال السمعاني: « كرخ بغداد، وهي محلة بالجانب الغربي منها ». الأنساب، 51/5.

بغداد<sup>(1)</sup>.

أما الألوسي فهذه النسبة هي إلى "آلوس"، قال في المعجم: «آلوس: اسم رجل سُميت به بلدة على الفرات، قال أبو سعد: آلوس بلدة بساحل بحر الشام قرب طرسوس، وهو سهو منه، والصحيح أنها على الفرات»<sup>(2)</sup>.

و"آلوس" الآن هي بلدة تقوم على جزيرة صغيرة في نهر الفرات<sup>(3)</sup>.

والإمام الألوسي سليل أسرة عريقة، عُرفت بالعلم والصلاح والتدين؛ فوالده هو السيد عبد الله أفندي الذي ينتهي نسبه من جهة أبيه إلى الحسين بن علي -رضي الله عنهما- ومن جهة أمه إلى الحسن بن علي -رضي الله عنهما-، وقد كان ذا فضل وعلم وورع<sup>(4)</sup>.

أما أمه فهي فاطمة بنت العالم المعروف الشيخ حسين بن الشيخ علي العشاري<sup>(5)</sup> (ت 1200هـ/ 1785م) صاحب المؤلفات الجليلة. توفيت والدته الألوسي وهو صغير يقرأ القرآن.

كما كان له أخوان؛ أحدهما: عبد الرحمن (ت 1284هـ/ 1867م) كان عالماً بالمنقول، والثاني: عبد الحميد (ت 1324هـ/ 1906م)، فقد بصره وعمره عام واحد، فاشتغل بالتصوف، وكان عالماً شاعراً، تتلمذ على أخيه أبي الثناء صاحب الترجمة<sup>(6)</sup>.

وقد كان لهذا النسب العلمي أثره في شخصية الإمام الألوسي، وفي المطلب الثاني حديث عن ذلك.

(1) ترجم الأستاذ محسن عبد الحميد للإمام الألوسي ترجمة وافية في كتابه "الألوسي مفسراً"، انظر: ص 28-143؛ وتراجع ترجمته أيضاً في: التفسير ورجاله، محمد الفاضل بن عاشور، ص 176؛ والأعلام: قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء والعرب والمستعربين والمستشرقين، الزركلي، 176/7-177؛ وإيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، إسماعيل باشا البغدادي، 586/1؛ ومعجم المؤلفين: تراجم مصنفي الكتب العربية، عمر رضا كحالة، 815/3-816. (2) معجم البلدان، ياقوت الحموي، 292/1-293. والاستدراك الذي أورده إنما هو على السمعاني في الأنساب، 204/1؛ وانظر: الأعلام، 176/7.

(3) انظر: تاج العروس من جواهر القاموس، الزبيدي، ؛ والألوسي مفسراً، ص 39.

(4) يأتي الحديث عنه لاحقاً. انظر: ص 06.

(5) ترجمته في: الأعلام، 248/2. وفيه إنه توفي سنة 1195هـ/ 1781م.

(6) انظر في كل ما تقدم: الألوسي مفسراً، ص 40-41؛ والأعلام، 288/3.

## المطلب الثاني: نشأة الإمام الألوسي ومواقفه

بدأ الألوسي مسيرته العلمية — كعادة أبناء بلده — بحفظ القرآن الكريم، وظهرت عليه علامات النبوغ والتفوق ولما يبلغ السادسة من عمره؛ فأنبرى لحفظ المتون في الكتاب قبل أن يختم القرآن، ثم لازال يتدرج في الانتهاز من العلوم على يدي والده خاصة، حتى « حصل طرفا من فقه الحنفية والشافعية، وأحاط خبرا ببعض الرسائل المنطقية وكتب الحديث، وكان ذلك قبل أن يبلغ العاشرة من عمره »<sup>(1)</sup>.

وقد كان الإمام الألوسي شغوفًا بطلب العلم؛ فيذكر شيئا من ذلك فيما يخص علم التفسير؛ حيث يقول: « وإني — والله تعالى المنة — مذ ميّطت عني التمام، ونيّطت على رأسي العمائم، لم أزل متعلبا لاستكشاف سره المكتوم، مترقبا لارتشاف رحيقه المختوم، طالما فرقت نومي لجمع شوارده، وفارقت قومي لوصال فرائده، فلو رأيته وأنا أصافح بالجبين صفحات الكتاب من السهر، وأطالع — إن أعوز الشمع يوما — على نور القمر في كثير من ليالي الشهر، وأمثالي إذ ذاك يرفلون في مطارف اللهو ... وأنا — مع حداثة سني وضيق عطفي — لا تغرني حالهم، ولا تغيرني فعالهم »<sup>(2)</sup>.

### أولا: شيوخه وتلامذته

تنقل الألوسي في مرحلة الطلب بين أكابر علماء عصره؛ يتفقه في علوم الشريعة العقلية منها والنقلية، ولطالما — كما يقول —: « اقتطفت من أزهارهم واقتبست من أنوارهم، وكم صدر منهم أودعت علمه صدري، وحر فيهم أفنيت في فوائده حري »<sup>(3)</sup>.

ولعل أهم الشيوخ الذين تتلمذ لهم الألوسي — رحمه الله —:

1- والده السيد عبد الله أفندي: كان مدرسا في جامع أبي حنيفة ببغداد أربعين سنة، وصفه ابنه محمود فقال: « كان — عليه الرحمة — ترشح بالصلاح جلده، وتشرح الصدور رؤيته، ما رآته عيون الأسحار إلا قائما، وما أبصرته مواسم الأبرار إلا صائما، وما ابتسم ثغر فجر تحت أذيال دجاء إلا وجده يبكي خشية بين يدي مولاه »<sup>(4)</sup>. وقد تلقى عنه الألوسي مبادئ العلوم الأولية. توفي بالطاعون في بغداد سنة 1246هـ (= 1830م)<sup>(5)</sup>.

2- علاء الدين أفندي الموصلي: كان شاعرا مجيدا، روى له الألوسي قصائد في الفخر والشكوى والتصوف. بدأ الألوسي بالتعلم على يديه في سن الثالثة عشر، فلم يزل كذلك حتى « تخرج عليه وتأدب بأدبه،

(1) الألوسي مفسرا، ص42.

(2) خطبة روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، الألوسي، 03/1.

(3) المصدر نفسه، 03/1.

(4) غرائب الاغتراب، الألوسي، ص21، نقلا عن: الألوسي مفسرا، محسن عبد الحميد، ص40.

(5) انظر: الألوسي مفسرا، ص41.



وأحاط بتفسير القرآن الكريم قبل أن يبلغ العشرين، ولمّا بلغ عمره إحدى وعشرين سنة أجازته في يوم مشهود، اجتمع فيه علماء بغداد»<sup>(1)</sup>.

3- الملاّ حسين الجبوري: كان رجلاً تقياً صالحاً. درس عليه الألوسي القرآن الكريم دراسة جيدة<sup>(2)</sup>.

4- عبد العزيز أفندي شوّاف زادة (ت 1246هـ/1830م): كان عالماً فاضلاً مشهوراً بعلم العربية. قرأ عليه الألوسي عدّة كتب وحواش وشروح، ومن هذه الشروح: "شرح السراجية" في الفرائض للسيد الشريف الجرجاني، قال عنه الألوسي: «ما رأيته غلط في جواب، والذي لا يعرفه يسكت عنه»<sup>(3)</sup>.

5- ضياء الدين الشيخ خالد النقشبندي (ت 1242هـ/1826م): شيخ الطريقة النقشبندية الصوفية. قرأ عليه مسألة الصفات وأخذ عنه التصوف. قال الألوسي: «هو صاحب الأحوال الباهرة، والكرامات الظاهرة، والأنفاس الطاهرة، الذي تواتر حديث جلالته، وأجمع المنصفون على ولايته»<sup>(4)</sup>. ولعلّه كان السبب الذي أورث الألوسي عناية فائقة بالتفسير الإشاري كما يأتي بيان ذلك في حينه من هذا البحث.

6- الشيخ علي السويدي (ت 1184هـ/1771م): هو علي بن محمد المرادي، مفتي الحنفية في دمشق وأحد علماء عصره. له عدة مصنفات ونظم كثير. قال عنه الألوسي: «ما رأيت أكثر منه حفظاً، ولا أعذب منه لفظاً، ولا أحسن منه وعظاً، ولا أفصح منه لساناً، ولا أوضح منه بياناً، ولا أكمل منه وقاراً»<sup>(5)</sup>. قرأ عليه شرح النخبة لابن حجر في مصطلح الحديث، وأوقفه على جميع إجازاته<sup>(6)</sup>.

7- الشيخ يحيى المزوري العمادي: كان فاضلاً مشهوراً في زمانه، معوّلاً عليه في فقه الشافعي. قال الألوسي: «أجازني بما تجوز له روايته وصحّت لديه درايته»<sup>(7)</sup>.

8- شيخ الإسلام العلامة أحمد عارف حكمت (ت 1275هـ/1858م): ارتقى المشيخة في عاصمة الخلافة سنة 1262هـ، والتقى به الألوسي في اسطنبول، وأجاز كل واحد منهما الآخر<sup>(8)</sup>. فهؤلاء وغيرهم من العلماء ساهموا في تكوين المخزون المعرفي للإمام الألوسي، ممّا جعله يتبوأ مكانة علمية

(1) الألوسي مفسراً، ص42، 52؛ وانظر: فهرس الفهارس والأنبات، الكتّاني، 787/2.

(2) انظر: الألوسي مفسراً، ص55.

(3) غرائب الاغتراب، الألوسي، ص17، نقلاً عن: الألوسي مفسراً، محسن عبد الحميد، ص58؛ وانظر: فهرس الفهارس، الكتّاني،

373/1-374 (رقم 168).

(4) غرائب الاغتراب، الألوسي، ص21، نقلاً عن: الألوسي مفسراً، محسن عبد الحميد، ص40.

(5) الألوسي مفسراً، ص58، نقلاً عن: غرائب الاغتراب، الألوسي.

(6) انظر: الألوسي مفسراً، ص58؛ والأعلام، 17/5.

(7) الألوسي مفسراً، محسن عبد الحميد، ص59 نقلاً عن: غرائب الاغتراب، الألوسي.

(8) انظر: الألوسي مفسراً، ص59؛ وفهرس الفهارس، الكتّاني، 722 وما بعدها.

رفيعة في سن مبكرة؛ حيث بدأ في الحادية والعشرين من عمره التدريس والوعظ والإفتاء في أهم وأغلب مدارس بغداد، فذاع صيته وانتشر ذكره بين الخاصة والعامة، وتلمذ على يديه خلق منهم:

أبناءؤه الثلاثة:

1- عبد الله بهاء الدين ( 1248هـ/ 1832م = 1291هـ/ 1874م ) : أخذ عن والده العلوم العقلية والنقلية، كما تلمذ لعلماء بغداد. له كتاب في علم النحو سماه " الواضح "، وشرح كتاب التعريف في الأصلين والتصوف لابن حجر الهيتمي، وله متنان في علم المنطق والبيان. وقد كان ورعا تقيا<sup>(1)</sup>.

2- عبد الباقي سعد الدين ( 1250هـ/ 1834م = 1298هـ/ 1874م ) : أخذ العلم عن والده وعن غيره من العلماء. له عدة كتب، كما تولّى عدة مناصب قضائية مهمة<sup>(2)</sup>.

3- نعمان خير الدين ( 1252هـ/ 1836م = 1317هـ/ 1899م )، تلمذ مع أخويه على يد والده وغيره من العلماء. وقد برع في مختلف العلوم، وصنّف العديد من الكتب<sup>(3)</sup>.

ثانيا: مواقفه

هذا، وقد عرف الإمام الألوسي بحزمه؛ فكان أمرا بالمعروف، ناهيا عن المنكر، لا تأخذه في الله لومة لائم، فكثّر لذلك خصومه والحاقدون عليه، وفعلت الوشاية به فعلتها عند الوزراء والولاة؛ فكان منهم من أحبه ووقّره وقربه واستشاره، كما كان منهم من كرهه وناصبه العدا وكاد له.

وقبل أن نذكر علاقته هؤلاء وهؤلاء، ينبغي أن يُعلم أن الألوسي كان « من أشد أنصار الدولة العثمانية، ومن أقوى الدعاة لها؛ أيدها بلسانه، ودافع عنها في كتبه ورسائله ومواعظه، وبرّر وجودها بنصوص القرآن الكريم والأحاديث النبوية وإجماع كبار علماء المسلمين »<sup>(4)</sup>.

وهذا الموقف أملاه على الألوسي دينه أولاً، والظروف التي أحاطت بالدولة العثمانية والعراق ثانياً، ولذلك تجلّى رفضه لما أقدم عليه محمد علي من احتلاله بعض مناطق الشام وشبه الجزيرة العربية، وكتب إلى شريف مكة يحثّه على التمسك بالولاء للسلطان العثماني قائلاً: « إن محمد علي المصري المصرّ على ما يسيء ويـزري، أراد حسب زعمه الفصل بين الشجر ولحائه ... فقد ذهب كثير من الأئمة الأخيار إلى أن قتال البغاة أفضل من جهاد الكفار »<sup>(5)</sup>.

(1) انظر: الألوسي مفسراً، ص 54-55.

(2) انظر: المرجع نفسه، ص 55.

(3) انظر: المرجع نفسه، ص 55. وللألوسي ولدان آخران هما: محمد عاكف ( 1261هـ/ 1845م = 1290هـ/ 1873م ). درس على إخوته وله مؤلفات، والآخر: أحمد شاكر ( 1264هـ/ 1848م = 1330هـ/ 1912م ). انظر: الألوسي مفسراً، ص 55.

(4) الألوسي مفسراً، ص 73.

(5) تاريخ العراق الحديث: من نهاية حكم داود باشا إلى نهاية حكم مدحت باشا، عبد العزيز نوار، ص 299.



هذا هو الخط العام الذي سار فيه الألوسي، حتى إنه لم ينس أن يذكر في مقدمة أكبر عمل علمي أنجزه في حياته -وهو تفسيره روح المعاني- السلطان العثماني الذي عاصر بداية تأليف هذا التفسير<sup>(1)</sup> وهو: محمود خان العدلي ابن السلطان عبد الحميد خان<sup>(2)</sup>، ولم ينس أيضا ذكر واليه على العراق: علي رضا باشا الذي وصل إلى سدة الحكم بعد أن قضى على آخر وال مملوكي في العراق داود باشا<sup>(3)</sup>، على الرغم من أن داودا هذا كان راعي نبوغ الألوسي الأول، وصاحب الأفضال الكثيرة عليه؛ لما أنه كان أحد العلماء الكبار، فكان «متضلعا في الشريعة والقانون، عارفا باللغات العربية والتركية والفارسية، ناظما وناثرا، ولم يكن له قرين من الوزراء في العفة والحياء»<sup>(4)</sup>.

وقد شهدت مدة حكمه التي استغرقت خمسة عشر عاما تقريبا (1232-1247هـ/1816-1831م) فضة علمية وتطورا أدبيا كان الألوسي ثمرة من ثمراتها، كما عرفت بالمقابل أحداثا سياسية وعسكرية مهمة، كان آخرها استيلاء علي رضا باشا على بغداد، والتي كانت امتحانا حقيقيا للإمام الألوسي المقرب جدا من داود باشا المخلوع، حيث وقف إلى جانبه في قتاله لعلي رضا<sup>(5)</sup>؛ لأنه كان يعتقد -كغيره من علماء بغداد- أن داود باشا أكفأ وأعرف بأساليب حكم العراق من سواه.

ولا ينبغي أن يفهم من ذلك أن مساندته لداود باشا تلك كانت مساهمة منه في فصل بغداد عن الخلافة العثمانية، وهو ما اتهم به داود باشا نفسه، والذي كان السبب المباشر في عزله؛ لأن علماء العراق كانوا «يرون في السلطان حامي حمى الإسلام، ورافع راية الجهاد، ولذلك كان الثوار على الوالي لا يقولون إنهم ناثرون على السلطان، وإنما ضد وال ظالم»<sup>(6)</sup>.

وقد أثبتت الأحداث التي جاءت بعد ذلك صدق الألوسي وانسجامه مع خط سيره العام.

أما الوزير الثاني الذي عاصره الألوسي، فهو علي رضا باشا الذي دخل بغداد عنوة بعد قضائه على حكم الماليك، وساعده في ذلك حادثة الطاعون (1246هـ/1830م) التي كانت تأتي على الآلاف من الضحايا في اليوم الواحد، لتكتمل المأساة بطغيان هُر دجلة. وقد كاد الوزير المنتصر أن يفتك بالألوسي بسبب مواقف هذا

(1) انظر: روح المعاني، 1/ 04.

(2) ولي السلطنة سنة 1222هـ. وصف بالعلم والزهدي وحسن الخط والعدل، وأنه يأكل من عمل يده تحريا للحلال. كذا قال الشوكاني في البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، 2/ 160.

(3) انظر: موسوعة العراق السياسية، عبد الرزاق محمد، 1/ 394 وما بعدها.

(4) الألوسي مفسرا، محسن عبد الحميد، ص 32؛ وانظر: موسوعة العراق السياسية، 1/ 394-395؛ وداود باشا والي بغداد، ص 312.

(5) انظر: تاريخ العراق الحديث، ص 354.

(6) المرجع نفسه، ص 11.

الأخير المؤيدة للوالي المخلوع من جهة، ومن جهة ثانية بسبب كلام الوشاة، لولا وساطة مفتي الحنفية في بغداد: عبد الغني جميل ( 1194-1278هـ = 1780-1861م )، والذي أعلن فيما بعد الثورة على هذا الوزير نتيجة أعمال النهب والقتل التي مارسها جنوده في حق السكان، لينضم الألوسي إلى هذه الثورة، بعد أن كان محتفياً عن الأنظار ثلاثة أيام، وذلك سنة 1247هـ<sup>(1)</sup>.

ولدى إخماد ثورة عبد الغني جميل وعزله من منصب الإفتاء تألب عليه الوزير مرة أخرى؛ فحبسه في محلة الشيخ عبد القادر سنة ونصف، ليعود بعد ذلك إلى التدريس والوعظ والإرشاد، وعند سماع الوزير علي رضا باشا لبعض دروسه أعجب به وبفصاحته، و«أجازته بوقف جامع المرجان، وكان لا يعطى إلا لأعلم علماء بغداد، وجاءته رتبة التدريس من قبل السلطان، ثم عينه الوزير في منصب خطير جداً، وهو "مفتي الحنفية في بغداد"، وكان وعده بذلك يوم سمع وعظه»<sup>(2)</sup>.

ولما عزل علي رضا باشا سنة 1258هـ ( = 1840م )، خلفه الوزير محمد نجيب باشا السذي كان شديد الموالاة للدولة العثمانية<sup>(3)</sup>، فدبر مكيده للتخلص من الألوسي وأعانه عليها قوم آخرون من الوشاة، فقالوا -ظلموا وزوروا-: إنه أبدى مواقف لينة من الشيعة، وإن له علاقات مع البابية والبهاية، وإنه مع اتساع دائرة شعبيته وإكبار الناس له أصبح من الأخطار التي تتهدد الحكم العثماني في العراق؛ فنحاه بسبب ذلك من منصب الإفتاء وبالحق في إيدائه والتضييق عليه، فعاش الألوسي عيشة فقر وضنك، مما اضطره للارتحال إلى القسطنطينية لعرض مظلمته على المسؤولين هناك<sup>(4)</sup>.

وبدأ الألوسي رحلته هذه سنة 1267هـ ( = 1850م )، وفي عاصمة الخلافة وجد من حفاوة الاستقبال ما كاد ينسيه ما أصابه في بغداد على يد واليها، وبلغ اهتمامهم به -بعد اطلاعهم على تفسيره- أن اقترحوا عليه البقاء في العاصمة، وألحوا عليه في ذلك إلا إنه امتنع، فصدر أمر برد نصف أوقاف جامع المرجان إليه.

وعاد الإمام الألوسي إلى بغداد، التي وصلها في الخامس عشر من ربيع الأول سنة 1269هـ (= 1852م ) ليتهاطل عليه الأدباء والعلماء مرحبين ومهنيين، يقول هو نفسه في ذلك: « وأسرعت سحرة شعراء بابل بأسرهم إلى تقديم حبال نظمهم وعصي ثرهم، فقدموا ما لو رأته العصا الموسوية لجعلت تهتز عجباً كأنها جان، ولو شاهدته الرهبان العيسوية لأوشكت أن تقول: وحرمة الإنجيل هذا قبس من معجزة القرآن »<sup>(5)</sup>.

ثم حكم العراق بعد محمد نجيب باشا وزراء تراوحت مدة حكم كل واحد منهم بين السنة والستين، وهي

(1) انظر: الألوسي مفسراً، محسن عبد الحميد، ص 43.

(2) المرجع نفسه، ص 44.

(3) انظر: تاريخ العراق الحديث، عبد العزيز نوار، ص 333.

(4) انظر: الألوسي مفسراً، ص 46.

(5) المرجع نفسه، ص 50.

مدد قصيرة لا تتيح في الغالب للوزير الفرصة لاتخاذ إجراءات سياسية أو اجتماعية تحمل الناس على اتخاذ مواقف منها بالقبول أو الرفض.

وعموماً فقد كانت علاقة الألوسي هؤلاء الولاة حسنة، خاصة وقد صار بعيداً عن مواقع القرار بعد عزله. إلا أنه - أثناء ذلك - كان حريصاً على الكتابة والتأليف، وهو ما أورثنا عدداً لا بأس به من الكتب والمؤلفات، وهذا ما سيتكلف بالحديث عنه المطلب الثالث بعد إيراد ظروف وفاته.

### المطلب الثالث: وفاته وآثاره وفضله

#### أولاً: وفاته

اشتكى الإمام الألوسي من حمى كانت تعاوده بين حين وآخر بسبب مطر أصابه لدى رجوعه من اسطنبول إلى بغداد في منطقة بينها وبين الموصل<sup>(1)</sup>، حتى وهن جسمه واشتد مرضه « فحضرتة الوفاة يوم الجمعة بعد أن صلى بإيماء الظهر، وكان اسم الله على لسانه يلهج به، ولم يتلعثم حتى صباح السبت، فخرجت روحه في الخامس والعشرين من ذي القعدة سنة سبعين ومائتين وألف (1270هـ/1854م)، وتولى غسله أجل تلامذته: العالم محمد أمين أفندي الشهير بالواعظ<sup>(2)</sup> ».

وكان لموته - عليه رحمة الله - وقع شديد في المشرق والمغرب، وبكاه الناس، وصلى عليه خلق كثير.

#### ثانياً: آثاره

ترك الإمام الألوسي - رحمه الله ورضي عنه وأرضاه - تراثاً أدبياً وعلمياً حافلاً يشهد على عظمة هذا الإمام الجليل، وعلو كعبه في مختلف الميادين العلمية، وسأعرض لمؤلفاته مقسماً إياها إلى مؤلفات أدبية وأخرى علمية كما يأتي:

#### أولاً: الآثار الأدبية

وتشمل:

##### أ- كتب الرحلات

1- "نشوة الشمول في السفر إلى إسلامبول": تحدث فيه الألوسي عن رحلته إلى اسطنبول، وما وقع له

(1) مدينة الموصل مشهورة بالعراق، سميت كذلك لأنها وصلت بين الجزيرة والعراق، وقيل وصلت بين دجلة والفرات، وقيل غمر ذلك. فتحها المسلمون سنة 636م. وتقع في الجزء الشمالي على نهر دجلة قبالة أطلال مدينة نينوى القديمة. انظر: الأنساب، السمعاني، 407/5؛ ومعجم البلدان، الحموي، 258/5-260؛ وموسوعة المورد، منير البعلبكي، 71/7.

(2) الألوسي مفسراً، ص 53.



من أحداث أثناء ذلك. وهو مطبوع<sup>(1)</sup>.

2- "نشوة المدام في العودة إلى مدينة السلام": هو مكمل للأول الذي خصّصه لرحلة الذهاب، وهذا لرحلة الإياب. وهو مطبوع أيضا<sup>(2)</sup>.

3- "غرائب الاغتراب ونزهة الألباب": تعرّض فيه لما لم يذكره في الكتاين السابقين، وذكر تفصيل ما حدث له في عاصمة الخلافة، كما ضمّنه تراجم لجماعة ممن لقيهم<sup>(3)</sup>.

ب- المقامات: تناولت موضوعات شتى هي:

4- "إنباء الأبناء بأطيب الأنباء": هي وصية لأبنائه؛ يحثهم فيها على طلب النافع من العلوم، والتحلي بما يزكي النفوس ويطهر القلوب<sup>(4)</sup>.

5- "الأهوال من الأخوال": تحدّث فيها عن حياته العلمية، وما تعرّض له من الدس والأذية خاصة من قبل أخواله، وما جرى له مع خصومه<sup>(5)</sup>.

6- "قطف الزهر من روض الصبر": وتشمل بعضا مما ذكره في المقامة السابقة، كما أرّخ فيها لبعض الأحداث التي عايشها في بغداد<sup>(6)</sup>.

7- "زجر المغرور عن رجز الغرور": وفيها حديث عن الدنيا وغوائلها، وتحذير من مكائدها، من خلال ما مر به من تقلبات الدهر عليه<sup>(7)</sup>.

8- "سجع القمرية في ربع العمرية": هي مقامة في التصوف، يعرض فيها لكثير من الأخلاق السيئة التي ينبغي أن تُجانب، كما يدعو فيها إلى الزهد في الدنيا<sup>(8)</sup>.

## ثانيا: الآثار العلمية

وتمثل في:

(1) انظر: الألوسي مفسرا، ص 129-131؛ والأعلام، 176/7.

(2) انظر: الألوسي مفسرا، ص 131-134؛ والأعلام، 176/7.

(3) انظر: الألوسي مفسرا، ص 134-138؛ والأعلام، 176/7.

(4) انظر: الألوسي مفسرا، ص 139؛ والأعلام، 176/7.

(5) انظر: الألوسي مفسرا، ص 139-140؛ والأعلام، 176/7.

(6) انظر: المرجعين السابقين.

(7) انظر: الألوسي مفسرا، ص 139-140؛ والأعلام، 176/7.

(8) انظر: الألوسي مفسرا، ص 141.

## أ- اللغة والأدب

9- "حواشي شرح القطر لابن هشام": هو عبارة عن تقارير كتبها عن شيوخه عندما كان في مرحلة الطلب ولم يتمها، فتولى ذلك ابنه نعمان خير الدين وسمّاها: "الطارف والتالد في إكمال حاشية الوالد"، والكتابان مطبوعان في مجلد واحد<sup>(1)</sup>.

10- "كشف الطرّة عن الغرّة": شرح وانتقد فيه "درّة الغوّاص في أوهام الخواص" لأبي محمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان الحريري (ت 516هـ)، والذي كان قد شرّحه شهاب الدين أحمد بن محمد الحفّاّجي المصري (ت 1069هـ). طبع لأول مرة في دمشق سنة 1301هـ<sup>(2)</sup>.

11- "الفيض الوارد على روض مرثية مولانا خالّد": صاحب القصيدة هو السيد محمد الجواد السياه بوشي الشاعر البغدادي (ت 1246هـ)، وهي في رثاء الشيخ خالد النقشبندي -شيخ الألوسي-، أتم تأليفه غرّة محرّم سنة 1245هـ. طبع في مصر طبعة حجرية سنة 1278هـ<sup>(3)</sup>.

12- "الطراز المذهب في شرح قصيدة الباز الأشهب": هي قصيدة للشاعر العراقي عبد الباقي العمري في مدح الشيخ عبد القادر الجيلاني<sup>(4)</sup> (ت 561هـ). يقول الألوسي: «فحدثني نفسي بشرحها، ودعّني كنوز إشاراتها إلى فتحها»<sup>(5)</sup>. أنهى تأليفه في رمضان سنة 1255هـ، وهو مطبوع.

13- "الحريدة الغيبية في شرح القصيدة العينية": هي قصيدة للشاعر السابق نفسه في مدح أمير المؤمنين علي -كرم الله وجهه-<sup>(6)</sup>.

14- "حاشية عبد الملك بن عصام في علم الاستعارة": وسمّاها أيضا "بلوغ المرام من حل كلام ابن عصام في علم الاستعارة"، وأصله تعليقات كتبها الألوسي على كتاب "بلوغ الأرب من تحقيق استعارات العرب" لعبد الملك بن عصام أيام شبابه، ثم راجعها بعد ذلك<sup>(7)</sup>.

## ب- البحث والمناظرة: والكتب التي ألفها في هذا المجال هي:

15- "البيان شرح البرهان في إطاعة السلطان": أصله كتاب "البرهان"، تأليف الشيخ عبد الوهاب

(1) انظر: الألوسي مفسرا، ص 86-89.

(2) انظر: المرجع نفسه، ص 89-95؛ والأعلام، 176/7.

(3) انظر: الألوسي مفسرا، ص 95-99.

(4) تأتي ترجمته ضمن مصادر الألوسي من كتب التصوّف. انظر: المبحث الثالث من الفصل الثاني، ص 107.

(5) الطراز المذهب في شرح قصيدة الباز الأشهب، ص 5-06، نقلا عن الألوسي مفسرا، ص 100.

(6) انظر: الألوسي مفسرا، ص 104-106.

(7) انظر: المرجع نفسه، ص 107-109.

أفندي ياسين جي زادة. شرحه بإرادة من الوزير علي رضا باشا<sup>(1)</sup>.

16- "الأجوبة العراقية على الأسئلة اللاهوتية": أجاب فيها عن سؤال من لاهور؛ حول جماعة ظهوروا في الهند يزعمون أنهم من أهل السنة ويسبون الصحابة<sup>(2)</sup>، خاصة من خاض منهم في الفتنة كعماوية بن أبي سفيان<sup>(3)</sup>، وذلك بطلب من الوزير علي رضا باشا. وهو مطبوع<sup>(4)</sup>.

17- "سفرة الزاد لسفرة الجهاد": ألفه أيام السلطان عبد المجيد خان سنة 1270هـ، عندما حشدت الدولة الروسية قواتها للهجوم على الدولة العثمانية، يقول الألوسي: «فلما رأيت من الناس على الجهاد فرط التهالك، وحققت أن قد سعوا إليه من أقصى الممالك، تافت نفسي واشتأقت الانسلاخ في سلك أبناء جنسي، وثار غيرة الهاشمية... ونوديت إن من الجهاد أن تؤلف فيه رسالة؛ تذكر فيها فضله ومآله، وتعظ فيها مسلمي البشر، وتستنهض القاعدين عن الجهاد غير أولي الضرر»<sup>(5)</sup>.

18- "الأجوبة العراقية للأسئلة الإيرانية": كان قد ورد على الوزير علي رضا باشا ثلاثون سؤالاً من إيران، عرضها على علماء بغداد، ولما تحقق الغرض المطلوب أحالها على المفتي الألوسي. وهو مطبوع<sup>(6)</sup>.

19- "النفحات القدسية في الرد على الإمامية": رد فيه على عقائد الإمامية المخالفة لأهل السنة، ولم يكمله لظروف شغلته عن ذلك<sup>(7)</sup>.

20- "نهج السلامة إلى مباحث الإمامة": يعد آخر مؤلفات الألوسي، وقد توفي قبل أن يتمه. تحدث فيه عن الشيعة الاثني عشرية وما تفرع عنهم من فرق<sup>(8)</sup>.

ج- التراجم: هو كتاب واحد، عنوانه:

21- "شهيد النعم في ترجمة شيخ الإسلام عارف الحكم": ترجم فيه لشيخ الإسلام في عصره السيد عارف حكمت، الذي التقى به في اسطنبول عاصمة الخلافة، وأثبت فيه سيرته الذاتية والعلمية<sup>(9)</sup>.

د- التفسير: كتاب واحد أيضاً، هو:

22- "روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني": هو أهم وأجل وأعظم كتبه على الإطلاق، وبه نال شهرته العلمية، وسيأتي التعريف به في المبحث الثاني من هذا الفصل؛ إذ هو عمدة البحث بأكمله.

(1) انظر: الألوسي مفسراً، ص 109-112.

(2) انظر: المرجع نفسه، ص 114-117؛ والأعلام، 176/7.

(3) سفرة الزاد لسفرة الجهاد، نقلاً عن الألوسي مفسراً، ص 117.

(4) انظر: الألوسي مفسراً، ص 119-122؛ والأعلام، 176/7.

(5) انظر: الألوسي مفسراً، ص 122-125.

(6) انظر: المرجع نفسه، ص 125-127.

(7) انظر: المرجع نفسه، ص 128-129.



وللآلوسي عدا ما ذكرنا من الكتب: "شرح مسلم العروج في المنطق"، ضاع في حياته، وله حواش وتعليقات على كتاب "عبد الحكيم حاشية الشمسية" في علم المنطق، وكتاب "الفوائد السننية في الحواشي الكلبوية"، وله تعليقات على الألفية، وكتب أخرى في المعقول والمنقول والفروع والأصول، وله رسالة في نسبه عنوانها "شجرة الأنوار"<sup>(1)</sup>.

### ثالثاً: فضله

إن المؤلفات السابقة الذكر والزاحرة في مختلف العلوم تثبت ولا شك ما للآلوسي -عليه رحمة الله- من مكانة علمية، بما أهله لأن يكون علامة عصره بلا منازع، ولعل ما حباه الله به من قدرات عقلية كان وراء نبوغه وتفوقه على أهل عصره، فقد «كان ذا حافظة عجيبة، وفكرة غريبة، وكثيراً ما كان يقول: ما استودعت ذهني شيئاً فخاني، ولا دعوت فكري لمعضلة إلا وأجابني»<sup>(2)</sup>.

وقد اتفق كل من ترجم للآلوسي على أنه كان علماً من أعلام الإسلام؛ إذ هو «خاتمة المحققين من أعلام المشرق، صاحب التفسير المعجب... تمّن خدم العلم في القرن المنصرم (أي الثالث عشر) خدمة تُذكر ولا تُكفر»<sup>(3)</sup>، وهو «طود العلم، وفحل البلاغة، وأمير البيان»<sup>(4)</sup>، وهو «شيخ العلماء في العراق، وآية من آيات الله العظام، ونادرة من نواذر الأيام؛ جمع كثيراً من العلوم حتى أصبح علامة في المنقول والمعقول، فهامة في الفروع والأصول، محدثاً لا يجارى، ومفسراً لكتاب الله لا يبارى»<sup>(5)</sup>.

وقد عدّه الزركلي من المجدّدين<sup>(6)</sup>، وفضّله السيد بهجة الأثري على كثير من علماء عصره، وقال إنه «يُعدّ في الرعيّل الأول بين أئمة الإنشاء المحلّقين في ميادين الفصاحة وحلائب البراعة»<sup>(7)</sup>، إلى آخر ما قال.

وستُضح أكثر هذه المكانة العلمية المتسامية للإمام الألوسي من خلال دراسة منهجه في التفسير، ويسبق ذلك التعريف بكتابه "روح المعاني".



(1) انظر: الألوسي، ص 142.

(2) التفسير والمفسرون، محمد حسين الذهبي، 353/1.

(3) فهرس الفهارس والأثبات، الكتاني، 139/1-140.

(4) معجم المطبوعات العربية والعربية، فواد سزكين، 03/1.

(5) التفسير والمفسرون، 352/1.

(6) انظر: الأعلام، 176/7.

(7) أعلام العراق، بهجة الأثري، نقلاً عن الألوسي مفسراً، ص 146.



## المبحث الثاني: التعريف بكتاب "روح المعاني"

كتاب "روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني" عنوان مؤلف الإمام الألوسي (ت 1270هـ/ 1854م) في تفسير القرآن الكريم، وهو من التفاسير المبسطة ذات الصبغة الموسوعية المشتملة على فنون من المعارف المختلفة، وجوانب علمية شتى.

ونسبته إلى الألوسي لا يحوم حولها أدنى شك لدى جميع الباحثين؛ فما بالعهد من قدم، كما أن الألوسي سليل عائلة علمية مشهورة في العراق منذ قرون، وهي عوامل تساعد على المحافظة على ما يخلفه الآباء والأجداد من ميراث في هذا الجانب.

وبذلك حافظت العائلة العالمة على الذخيرة العلمية، لاسيما تفسير الألوسي الذي لا زالت نسخه الخطية - ما كُتب منها بخط بيده أو بيد غيره - موجودة في عدة مكتبات ببغداد واسطنبول<sup>(1)</sup>.

وقد جعلت التعريف بروح المعاني في ثلاثة مطالب:

### المطلب الأول: وصف الكتاب

### المطلب الثاني: ما اشتمل عليه الكتاب

### المطلب الثالث: طريقة الألوسي في تناول الآيات والسور

### المطلب الأول: وصف الكتاب

قبل الحديث عن نسخ كتاب "روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني" المخطوطة والمطبوعة، ينبغي أن يُعلم أن مؤلفه - رحمه الله تعالى - أنفق بذر عمره في تشوّف بذر أسرار العلوم الدينية والفهوم الدنيّة، ومنها علم التفسير الذي لم يزل متطلّبا لاستكشاف سرّه المكتوم، مترقّبا لارتشاف رحيقه المختوم، ولطالما فرق نومه لجمع شوارده، وفارق قومه لوصال فرائده<sup>(2)</sup>.

وأما عن سبب تدوين الألوسي لكتابه في التفسير، فيُفهم من كلامه في ديباجته أن فكرة تفسير كتاب الله تعالى بدأت تشغله قبل بلوغه سن الرابعة والثلاثين، وهي السن التي شرع فيها في كتابة تفسيره حيث يقول: «وكانت كثيرا ما تحدّثني في القدم نفسي أن أحبس في قفص التحرير ما اصطاده ذهن بشبكة الفكر أو اختطف

(1) ذكر الأستاذ محسن عبد الحميد بعض البيوتات والمكتبات التي توجد فيها نسخ الكتاب وكذا الأشخاص الذين يجوزتهم الكتاب - كله أو بعضه - وأكثرهم من عائلة الألوسي. انظر: الألوسي مفسرا، ص 159 وما بعدها.

(2) انظر: روح المعاني، 1/ 2-3.

باز الإلهام في جو حدسي، فأتعلل تارة بتشويش البال بضيق الحال، وأخرى بفرط الملal لسعة المجال»<sup>(1)</sup>. ولم يدم ترده طويلا، إذ سرعان ما قطعتة رؤية فيها أمر من الله ﷻ له بطي السموات والأرض ورتق فتقهما على الطول والعرض، فرفع يدا إلى السماء وخفض أخرى إلى مستقر الماء، ولدى بحثه عن تعبيرها وجد أنها ليست إلا إشارة إلى تأليف تفسير لكلام الله ﷻ، فرد على نفسه حينئذ تعللها القلم، وشرع في كتابة "روح المعاني" في الليلة السادسة عشرة من شعبان السنة الثنتين والخمسين بعد المائتين والألف للهجرة<sup>(2)</sup>، ولم يفرغ منه إلا بعد أربعة عشر عاما وسبعة أشهر وأحد عشر يوما<sup>(3)</sup>.

وأما عن تسمية الكتاب، فقد ذكر مؤلفه أنه لما قرب من الفراغ منه جد في طلب عنوان مناسب له، ولما لم يهتد إلى ما يشفي الغليل عرض الأمر على والي العراق آنذاك علي رضا باشا فسماه على الفور: "روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني"<sup>(4)</sup>.

والكتاب في صورته الأولى لا يزال مخطوطا، وقد ذكر الأستاذ محسن عبد الحميد نسخه كلها بالتفصيل وأماكن وجودها:

أما النسخ المخطوطة: فتوجد نسخة من المجلد الأول في مكتبة هاشم الآلوسي ببغداد، وهي مسودة المؤلف، كما توجد نسخة أخرى من هذا المجلد ومجلد ثان في مكتبة إبراهيم الآلوسي، ويوجد أيضا في مكة في مدرسة الشرواني، وفي إسلامبول بمدرسة الراغب كامل، وفي الاسكندرية في مكتبة خاصة، وفي بغداد بمكتبة الأوقاف العامة.

وفي بعض نسخ المجلد الأول تقاريط لأعلام عاصروا الآلوسي لم تسقطها طبعة بولاق الأولى - كما سيأتي قريبا -.

أما المجلد الثاني، فبالإضافة إلى وجوده مع بعض نسخ المجلد الأول فإنه موجود أيضا مع المجلد الثالث في مكتبة هاشم الآلوسي، كما توجد نسخة منه في مكتبة إبراهيم الآلوسي وفي إسلامبول بمدرسة راغب باشا وفي مكة بالمدرسة المذكورة سابقا.

وتوجد نسخة من المجلد الثالث بخط المؤلف في مكتبة هاشم الآلوسي، كما توجد نسخة ثالثة من هذا المجلد مع المجلد الرابع في مكتبة الأوقاف العامة وفيها إثبات وصولها بالإرث إلى ابنه نعمان خير الدين، وقد حوت السور من بداية الأعراف إلى آخر الإسراء.

أما المجلد الرابع، فتوجد نسخة منه مع المجلد الخامس في مكتبة هاشم الآلوسي، وأخرى مع المجلد الثالث في

(1) روح المعاني، 1/ 03.

(2) المصدر نفسه، 1/ 04.

(3) الآلوسي مفسرا، محسن عبد الحميد، ص 159.

(4) روح المعاني، 1/ 04.

مكتبة الأوقاف العامة.

والمجلد الخامس موجود بخط المؤلف مع المجلد الرابع في مكتبة هاشم الألوسي، ونسخة منه في مكتبة إبراهيم الألوسي، ويخوي السور من الكهف إلى المؤمنين.

أما المجلد السادس فتوجد نسخة منه بمكتبة الأوقاف العامة، وهي بخط المؤلف.

أما المجلد السابع فقد قال محسن عبد الحميد: «لم أجده في إحدى هذه المكتبات، بينما توجد نسخة من المجلد الذي يليه -أي الثامن- في مكتبة إبراهيم الألوسي، كتبت على مسودة المؤلف بطلب من نعمان خير الدين، وتوجد نسخة ثانية في المكتبة المذكورة مع المجلد التاسع الموجود مع المجلد الثامن في مكتبة إبراهيم الألوسي.

هذا ونشير إلى أن الألوسي فرغ من كتابته ليلة الثلاثاء لأربع خلون من شهر ربيع الآخر سنة 1267هـ. وأودعت نسخة كاملة من الكتاب في حياته في مكتبة راغب باشا باسطنبول يوم الأربعاء شهر جمادى الأولى سنة 1268هـ<sup>(1)</sup>.

والمجلدات التسع المذكورة بجميع نسخها قد اختلف ناسخوها، وكذا اختلفت تواريخ نسخها؛ فمنها ما كتب سنة 1270هـ، ومنها ما كتب سنة 1288هـ، ومنها ما كتب سنة 1292هـ، ومنها ما كتب سنة 1294هـ<sup>(2)</sup>.

أما عن أول نسخة مطبوعة للكتاب فقد ظهرت في مصر بعناية مطبعة بولاق سنة 1301هـ، وهاته الطبعة -التي لم أطلع عليها- يقول عنها صاحب "الألوسي مفسرا" إنها جاءت في تسعة مجلدات ضخام، مع إثبات التسعة عشر تقریظا التي وردت عن بعض من عاصر الألوسي من العلماء، وأيضا كتاب "أريج الند والعود" مختصر "حديقة الورود" لعبد الله الشواف في ترجمة الإمام الألوسي أول الكتاب مباشرة قبل دياحة المصنف. وعيب هذه الطبعة إهمالها ضبط الآيات القرآنية بالشكل<sup>(3)</sup>.

وطبع الكتاب مرة ثانية بإذن علامة العراق محمود شكري الألوسي<sup>(4)</sup> بعناية المطبعة المنيرية في مصر أيضا، وجاءت هذه الطبعة في اثني عشر مجلدا، وتميزت بكتابة الآيات القرآنية مضبوطة بالشكل<sup>(5)</sup>.

فهاتان الطبعتان اقتصر على ذكرهما محسن عبد الحميد، فلعلهما الوحيدتان اللتان وجدنا أثناء تأليفه حول الألوسي في النصف الثاني من الستينيات. وقد طبع الكتاب طبعات أخرى، ونما أطلعت عليه:

(1) الألوسي مفسرا، ص 162.

(2) المرجع نفسه، ص 160 وما بعدها.

(3) المرجع نفسه، ص 164.

(4) هو أبو المعالي محمود شكري الألوسي، مؤرخ عالم بالأدب والدين، من الدعاة إلى الإصلاح. تصدّر للتدريس في داره وفي

بعض المدارس. توفي سنة 1342هـ. انظر ترجمته في: الأعلام، الزركلي، 172/7-173.

(5) الألوسي مفسرا، ص 164.



- طبعة دار الفكر بيروت سنة 1403هـ (= 1983م)، وقد جاءت في عشرة مجلدات؛ كل مجلد يحوي ثلاثة أجزاء، أي مجموع ثلاثين جزءا. والظاهر أن هذه الطبعة جاءت موافقة للأصل الذي أخذت منه طبعة بولاق والطبعة المنيرية، مع اختلافها عنهما في خلوها من التقاريط وغيرها مما كان سابقا على مقدمة المؤلف، كما أنها حافظت على طريقة الألوسي في عدم التزامه تفسير الآيات ضمن وحدة موضوعية، بل يقطع الآية الواحدة إلى أجزاء بحسب المراد، ويفسر كل جزء على حدة. وتميزت هذه الطبعة أيضا بوضع الكلمة أو الآية أو جزئها المراد تفسيره بين هلالين، ووافقت الطبعة المنيرية في ضبط حروفها بالشكل خلافا لطبعة بولاق.

- طبعات دار إحياء التراث العربي بيروت، وقد عُنت بنشرها وتصحيحها والتعليق عليها إدارة الطباعة المنيرية بإذن من ورثة المؤلف بخط وإمضاء السيد محمود شكري الألوسي، وتقع في خمسة عشر مجلدا بمعدل جزأين في كل مجلد أي مجموع ثلاثين جزءا. والذي اطلعت عليه من هذه الطبعات: طبعة خالية من سنة الطبع، وأخرى هي الطبعة الرابعة وكانت سنة 1405هـ (= 1985م)، وهذه الطبعة هي المعتمدة في كل ما يتعلق ببحثي هذا، وهي لا تفرق عن سابقتها إلا في كون الأخيرة جاءت خلوا من سنة الطبع، وما يمكن أن يقال عنها إن مجلداتها من الحجم الكبير، وتكاد تخلو من الأخطاء إلا ما ندر، وهو مما يمكن لأي قارئ التنبه له. كما أنها حوت فهرسا موضوعيا للآيات، أي عنوانة مضامين الآيات، وهذا خلافا لما عهد من الفهارس التي تتبع ترقيم الآيات، وهو إذ يسهل البحث عن موضوع معين للآيات إلا أنه يصعب إلى حد ما العثور على صفحات تفسير الآيات.

- طبعة دار الكتب العلمية بيروت سنة 1415هـ (= 1994م) بضبط وتصحيح علي عبد الباري عطية، وقد جاءت في خمسة عشر مجلدا كطبعة دار إحياء التراث العربي، لكن ما يميزها عنها هو بعض التحسينات التي أدخلها عليها المصحح، وتشمل:

- الترقيم الخارجي لكل مجلد مع إثبات محتواه من تفاسير السور.
- عنوانة بعض عناصر الكتاب كـ "خطبة المفسر" في الصحيفة الثالثة من المجلد الأول.
- بعض التحسينات المطبعية كوضع اسم السورة داخل إطار يمين أو يسار الصحيفة إلى جانب رقم السورة في ترتيب المصحف وكذا عدد آياتها.
- كتابة مجموعة من الآيات أو السورة كلها إن كانت من قصار السور وفق رسم المصحف وعلى رواية حفص، مع تمييز كل كلمة أو آية يراد تفسيرها عن غيرها بخط مغاير ووضعها بين هلالين.
- إنجاز فهرس للموضوعات يحوي رقم الآيات وبجانبها رقم الصحيفة التي حوتها.
- وعلى كل فهذه الطبعة لم تختلف كثيرا عن سابقتها لاسيما الطبعة المعتمدة في هذا البحث.
- هذا عن الناحية الشكلية للكتاب، وأما من ناحية المضمون، فهو ما سأحدث عنه في المطلب الثاني.

## المطلب الثاني: ما اشتمل عليه الكتاب

يُعد كتاب "روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني" أحد أضخم التفاسير وأثراها؛ نقداً وتحقيقاً وترجيحاً للآراء، وسأورد في هذا المطلب وصفاً عاماً لهذا السفر العظيم بما اشتمل عليه؛ بدءاً بالمقدمة ومروراً بذكر الأوصاف العامة التي تحدّد بعض معالم التفسير ومجاورة الكبرى عند الألوسي، مرجحاً تفاصيل ذلك إلى حين دراسة منهجه التفسيري وإن شاء الله تعالى.

وأول ما يلاحظ على كتاب "روح المعاني" أن مؤلفه الإمام الألوسي سلك فيه مسلك كثير من المفسرين من حيث تقديمهم لكتبهم بمقدمات عاقدّم فيها أن يتحدّثوا عن جملة من الأمور: كدواعي التأليف والطريقة المتبعة والأهداف المتوخاة وغير ذلك مما يعاينه المطلّع على هذه المؤلفات، وهم في ذلك ليسوا بدعا من الخلق؛ إذ هو شأن أكثر المؤلفين في مختلف العلوم، لكن الملاحظ على صنيع الألوسي أنه لم يتحدّث في المقدمة التي استهل بها تفسيره عن المنهج الذي اتّبعه فيه، ولا عن الطريقة التي سلكها في شرحه لآي الذكر الحكيم، وهو ما يقطع الطريق أمام أي محاولة لمحاكمة صنيعه العملي إلى كلامه النظري، وغاية ما يُلمح في هذا المجال أنه أتى في حديثه عن الفوائد السبع التي تلت خطبة التفسير على رسم موقف من بعض القضايا الكلامية أو تلك المتعلقة بعلوم القرآن، وإن كان قد نوّه في مستهل خطبته -بأسلوب مائع وبلاغة فائقة- بشأن العلوم الدينية مقارنة مع غيرها من العلوم، إذ هي بالنسبة إليها في نظره «شمس ضحاها، وبدر دجاها، وخال وجنتها، ولعس شفتها، ودعج عيونها، وغنج جفونها، وحبب رضاها، وتهد كعابها، ورقّة كلامها، ولين قوامها»<sup>(1)</sup>.

أمّا الفوائد السبع التي سبقت الإشارة إليها فهي جملة من القضايا ذات التعلّق الشديد بفن التفسير ولا مناص من الإحاطة بها لمن رام الاشتغال بتفسير كتاب الله ﷻ، وهذه الفوائد كما عرضها صاحبها هي:

الفائدة الأولى: «في معنى التفسير والتأويل وبيان الحاجة إلى هذا العلم وشرفه»<sup>(2)</sup>

ذكر فيها أولاً بعض الآراء التي قيلت في معنى كل من التفسير والتأويل والعلاقة بينهما، وخلص إلى التمييز بين الحديث عنهما باعتبار العرف؛ فيكون التأويل حينها «إشارة قدسيّة ومعارف سبحيّة، تنكشف من سجع العبارات للسالكين، وتهل من سحب الغيب على قلوب العارفين، والتفسير غير ذلك»<sup>(3)</sup>، والحديث عنهما باعتبار ما يدل عليه اللفظ مطابقة؛ فيكون معناهما واحداً ولا يصح ما قيل في التفريق بينهما عندها، إذ «أن في كل كشف إرجاعاً، وفي كل إرجاع كشفاً»<sup>(4)</sup>. وهذا استناداً إلى المعنى اللغوي لكل من التفسير والتأويل

(1) خطبة روح المعاني، 1/ 02.

(2) روح المعاني، 1/ 04.

(3) المصدر نفسه، 1/ 05.

(4) المصدر نفسه، 1/ 05.



الذي استهل فائدته ببيان.

ثم أشار في هذه الفائدة - كما هو بين من عناؤها - إلى فضل علم التفسير والحاجة إليه، وأن شرفه إنما هو من شرف موضوعه ألا وهو القرآن الكريم الذي لا يُهتدى إلى فهمه إلا بتوفيق منه - جل وعلا -.

الفائدة الثانية: « ما يحتاجه التفسير، ومعنى التفسير بالرأي، وحكم كلام السادة الصوفية في القرآن »<sup>(1)</sup>

عدّما يحتاجه التفسير علم اللغة وما يتفرّع عنه من المعاني والنحو والبلاغة، وعلم الحديث وما يلتحق به من أسباب النزول والناسخ والمنسوخ، وعلم أصول الفقه وعلم الكلام وعلم القراءات، وأضاف السيوطي - كما يقول الألوسي - علم التصريف وعلم الاشتقاق وعلم الفقه وعلم الموهبة<sup>(2)</sup>، وعقّب عليه في اشتراطه علم الفقه بقوله: « ولم يعدّه غيره »<sup>(3)</sup>، كما نوّه بعده علم الموهبة بما يحتاجه المفسر، ولأن أتى بكلام نحى فيه منحى إشارياً<sup>(4)</sup>.

أمّا التفسير بالرأي فبعد أن ساق بعض أدلة المانعين ورد عليها بما يفهم منه أنه من القائلين بجوازه، وحمل الأدلة على محامل اعتقد أنها تصدق عليها، قال: « فالذي ينبغي أن يُعول عليه أن من كان متبحراً في علم اللسان، مترقياً منه إلى ذوق العرفان، وله في رياض العلوم الدينية أوفى مرتع، وفي حياضها أصفى مكرع، يدرك إعجاز القرآن بالوجدان لا بالتقليد، وقد غدا ذهنه لما أغلق من دقائق التحقيقات أحسن إقليد؛ فذاك يجوز له أن يرتقي من علم التفسير ذروته، ويمتطي منه صهوته »<sup>(5)</sup>.

وأما كلام السادة الصوفية في القرآن فهو بما يفيضه الله تعالى على بواطن من شاء من عباده، ولا منافاة بينه وبين الظواهر المرادة؛ لأنهم لم يعتقدوا أن الظواهر غير مرادة؛ بل هي الأصل عندهم، ولا يُطمع في الوصول إلى تلك الدقائق التي تنكشف على أرباب السلوك قبل إحكام الظواهر، ومن ادّعى منهم فهم أسرار القرآن قبل إحكام الظاهر، فهو كمن ادّعى البلوغ إلى صدر البيت قبل أن يُجاوز الباب<sup>(6)</sup>. ثم أطال الحديث في التدليل على صحة ما ذهب إليه بكلام بعضه صحيح، وبعضه - رغم مسحة التحقيق التي علته - إلا أنه يحتاج إلى تحقيق<sup>(7)</sup>.

الفائدة الثالثة: وجعلها في ذكر أسماء القرآن الكريم

ذكر أنها عند البعض خمسة وخمسون اسماً، ثم قال: « وعندي أنها كلها ترجع بعد التأمل الصادق إلى القرآن

(1) روح المعاني، 05/1.

(2) انظر: الإتقان في علوم القرآن، السيوطي، 180/2 وما بعدها.

(3) روح المعاني، 06/1.

(4) المصدر نفسه، 06/1.

(5) المصدر نفسه، 07-6/1.

(6) المصدر نفسه، 07/1.

(7) المصدر نفسه، 08-7/1.

والفرقان-رجوع أسماء الله تعالى إلى صفتي الجمال والجلال»<sup>(1)</sup>.

وأنتع ذلك بتحقيق لفظ القرآن وأقوال العلماء فيه، مرجحاً في النهاية ما ذهب إليه الزجاج<sup>(2)</sup> وغيره وأنه وصف أو مصدر جعل علماً شخصياً<sup>(3)</sup>. كما نقل أقوال العلماء في معنى كل من القرآن والفرقان لا سيما كلام السادة الصوفية مع شرح مرادهم<sup>(4)</sup>.

الفائدة الرابعة: «تحقيق معنى أن القرآن كلام الله غير مخلوق»<sup>(5)</sup>

أطال الكلام فيها فحاجت في عشر صفحات، ذكر في بدايتها أنها «من أمهات المسائل الدينية والمباحث الكلامية، كم زلت فيها أقدام، وضلت عن الحق بها أقوام»<sup>(6)</sup>. ووعده بأنه سيأتي في هذه الفائدة بما لم يسبق للقارئ أن شتف به سمعه: فبدأ بالتفريق بين الكلام اللفظي والكلام النفسي، وأثبت -بعد جملة من الأدلة- أن لله تعالى كلاماً نفسياً أزلياً، ونقل من أقوال العلماء السابقين في صفة كلام الله تعالى وأن «القديم هو القرآن اللفظي النفسي الذي هو مجموع اللفظ النفسي والمعنى»<sup>(7)</sup>. وكون القرآن مكتوباً في المصاحف لا ينافي قدمه لأنه غير حال في شيء منها، فليس من باب الحلول ولا التحسيم، ولا قيام الحوادث بالقديم<sup>(8)</sup>.

وختم الحديث عن الفائدة الرابعة برأي المعتزلة وغيرهم في كلام الله تعالى، دون أن يكلف نفسه عناء الرد عليهم، مكتفياً بما بسطه من قول أهل السنة، وما يتضمنه من إجابة عن هؤلاء وهؤلاء<sup>(9)</sup>.

وما يلفت النظر في هذه الفائدة هو أن المطالع لها يجد نفسه أمام متكلم يحيط بعلم الكلام؛ فهو يناقش الآراء التي يوردها بفهم مستوعب، وفكر ناقد، محدداً موقفه من كلام الله تعالى -كما يقول-: «بأسلوب عجيب، وتحقيق غريب»<sup>(10)</sup>.

(1) روح المعاني، 08/1.

(2) هو أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج. عالم بالنحو واللغة، ولد ببغداد ومات بها سنة 310هـ. انظر ترجمته في: تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، 93-89/6 (رقم 3126)؛ ومعجم الأدباء، الحموي، 95-82/1 (رقم 09)؛ ووفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ابن خلكان، 50-49/1 (رقم 13).

(3) روح المعاني، 08/1.

(4) المصدر نفسه، 10-9/1.

(5) المصدر نفسه، 10/1.

(6) المصدر نفسه، 10/1.

(7) المصدر نفسه، 14/1.

(8) المصدر نفسه، 18/1.

(9) يأتي مزيد بيان لمسألة الكلام في حينها من المبحث الرابع من الفصل الأخير. انظر: ص 245.

(10) روح المعاني، 10/1.

#### الفائدة الخامسة: « في بيان المراد بالأحرف السبعة التي نزل بها القرآن »<sup>(1)</sup>

ذكر في هذه الفائدة أن حديث الأحرف السبعة رواه واحد وعشرون صحابياً حتى نُص على تواتره، ثم عرج على الأقوال التي ذُكرت في معناه فأوصلها إلى سبعة أقوال؛ رجّح السابع منها وهو القاضي بأنها سبع لغات، مع ذكر من رجّحه من اللغويين والمفسرين، ثم أحال القارئ على كتابه "الأجوبة العراقية عن الأسئلة الإيرانية" الذي حقق فيه الكلام عن الأحرف السبعة<sup>(2)</sup>.

#### الفائدة السادسة: « جمع القرآن وترتيبه »<sup>(3)</sup>

ذكر فيها أن جمع القرآن الكريم كان على عهد النبي ﷺ أولاً، ثم جُمع الجمع الثاني في عهد أبي بكر الصديق رضي الله عنه مستدلاً على ذلك بحديث البخاري الطويل عن زيد بن ثابت بعد مقتل أهل اليمامة، ثم الجمع الثالث على عهد عثمان رضي الله عنه كما روى البخاري عن أنس وما كان من حذيفة بن اليمان<sup>(4)</sup>، وقد كان الألوسي في أنباء ذلك مدافعاً عن عثمان رضي الله عنه، راداً لما قيل فيه، مستشهداً لصحة عمله رضي الله عنه بما قاله الإمام علي - كرم الله وجهه - وغيره من الصحابة - رضوان الله عليهم -، داحضاً لقول من قال بتحريف القرآن وإسقاط جزء منه، وغير ذلك مما يُنسب إلى الشيعة، مع أن محققهم على أن الزيادة والنقصان فيه مجمع على بطلانها<sup>(5)</sup>.

وقد حمل هذا الأمر الألوسي على حشد الأدلة التي تدفع كل هذه الأقوال الشاذة المخالفة للإجماع؛ ذلك أن ما بين الدفتين قرآن متواتر ولا عبرة بما وراء ذلك من القول<sup>(6)</sup>.

أما ترتيب الآيات والصور فقد جزم الألوسي بأنهما توقيفان حيث يقول: « اعلم أن ترتيب آية وسوره بتوقيف من النبي ﷺ؛ أما ترتيب الآي، فكونه توقيفياً مما لا شبهة فيه حتى نقل جمع الإجماع عليه من غير خلاف بين المسلمين والنصوص متظافرة على ذلك، وما يدل بظاهره من الآثار على أنه اجتهادي معارض ساقط عن درجة الاعتبار »<sup>(7)</sup>.

وأما ترتيب السور فمختلف فيه، والجمهور على أنه توقيفي، وساق لرأيه الأدلة التي تسنده، ثم ذكر حديث ابن عباس الذي قال فيه لعثمان: « ما حملكم على أن عمدتم إلى الأنفال -وهي من المثاني-، وإلى براءة -وهي

(1) روح المعاني، 20/1.

(2) المصدر نفسه، 21/1.

(3) المصدر نفسه، 21/1.

(4) الحديث أخرجه البخاري في صحيحه: فضائل القرآن؛ باب جمع القرآن، 4/1908 (رقم 4702).

(5) انظر: التبيان في تفسير القرآن، محمد بن الحسن الطوسي، 03/1.

(6) روح المعاني، 21/1 وما بعدها.

(7) المصدر نفسه، 26/1.

من المئين - ... « الحديث<sup>(1)</sup>. ليخلص في الأخير إلى القول بأن « الذي ينشر له صدر هذا الفقير - أي المصنف - هو ما انشرفت له صدور الجمل الغفير، من أن ما بين اللوحين الآن موافق لما في اللوح من القرآن، وحاشا أن يهمل ﷺ أمر القرآن، وهو نور نبوته وبرهان شريعته، فلا بد؛ إما من التصريح بموضع الآي والسور، وإما من الرمز إليهم بذلك وإجماع الصحابة في المال على هذا الترتيب »<sup>(2)</sup>.

وما رجحه - وإن كان وجيهاً - إلا أنه لا دليل فيه على ما ذهب إليه، والمسألة تحتاج إلى إثبات تاريخي صحيح، لا إلى كلام عقلي، ويظل ترتيب السور أمراً خلافياً بين العلماء<sup>(3)</sup>.

الفائدة السابعة: « في بيان وجه إعجاز القرآن »

إعجاز القرآن - كما يقول الألوسي -: « مما لا مرية فيه، ولا شبهة تعتريه، وأرى الاستدلال هنا عليه مما لا يحتاج إليه، والشبه صرير باب أوطنين ذباب »<sup>(4)</sup>.

وقد عرض الألوسي بعد ذلك إلى مختلف أوجه الإعجاز التي ذكرها العلماء<sup>(5)</sup>، ثم قال: « والذي يخطر بقلب هذا الفقير أن القرآن بجملته وأبعاضه حتى أقصر سورة منه معجز بالنظر إلى نظمه وبلاغته وإخباره عن الغيب، وموافقته لقضية العقل ودقيق المعنى، وقد يظهر كلها في آية، وقد يستتر البعض كالإخبار عن الغيب »<sup>(6)</sup>. ثم فصل صور الإعجاز الخمس مع التمثيل لذلك<sup>(7)</sup>. وهو في كل ما أورده ناقل عن غيره.

هذه إذن مقدمة الألوسي لتفسيره " روح المعاني "، ليبدأ بعدها مباشرة بتفسير أول سورة من كتب الله ﷻ وهي سورة الفاتحة، مترسماً في ذلك بعض الخطوات التي تكاد تطرد في تفسيره كله، وهو ما سأعرض له في المطلب الآتي.

(1) أخرجه أبو داود في سننه: الصلاة؛ باب من الرجعة بها، 208/1 (رقم 786)؛ والترمذي في سننه: التفسير؛ باب ومن سورة التوبة، 272/5 (رقم 3086)، وقال الترمذي: « حسن صحيح لا نعرفه إلا من حديث عوف عن ابن عباس »؛ وأحمد في المسند، 57/1 (رقم 399)، 69/1 (رقم 499)؛ والحاكم في المستدرک، 221/2، 330، وصححه على شرط الشيخين ووافقه الذهبي في التلخيص. لكن قال أحمد شاكر: « في إسناده نظر كثير، بل هو ضعيف جداً، بل هو حديث لا أصل له ». المسند بتحقيق أحمد شاكر، 197/1 (رقم 399).

(2) روح المعاني، 27/1.

(3) انظر: البرهان في علوم القرآن، الزركشي، 257/1؛ والإتقان، السيوطي، 63/1؛ ومناهل العرفان، الزرقاني، 353/1. والجمهور - كما ذكر الثلاثة - على أن ترتيب السور في المصحف الشريف بالاجتهاد من الصحابة ﷺ، وهو أحد ثلاثة أقوال، وقد رجح كل واحد من الثلاثة ما أوصله إليه اجتهاده، ولكل وجهة هو موليها.

(4) روح المعاني، 27/1.

(5) المصدر نفسه، 27/1-28.

(6) المصدر نفسه، 31/1.

(7) ومسألة الإعجاز يأتي الحديث عنها في المبحث الثالث من الفصل الرابع. انظر: ص 264.

### المطلب الثالث: طريقة الألوسي في تناول الآيات والسور

إن الإمام الألوسي لم يعرض لتفسير القرآن الكريم وفق وحدة موضوعية لمجموع الآيات، وإنما يفسر كل آية أو جزء منها أو كلمة بحسب المراد، وهو في ذلك قد التزم منهجا مطّردا لم يكد يحيد عنه إلا شيئا يسيرا، والتمثل في الحديث عن: أسماء السورة إن كان لها أكثر من اسم، والمكي والمدني، وعدد آيات السورة المفسرة، والمناسبة بينها وما قبلها، وفضائل السورة، والتفسير الإشاري، والحروف المقطّعة في أوائل السور، وهي بعض مباحث علوم القرآن التي لا غنى للتفسير عنها، والتي يوردها الألوسي في بداية تفسير كل سورة تقريبا، وسيتولّى هذا المطلب بيانها وفق ما يأتي:

#### أولا: أسماء السورة

لكل سورة من سور القرآن الكريم اسم تُعرف به هو علّم عليها، وقد يكون للسورة الواحدة أكثر من اسم، وقد أورد السيوطي في تعريف السورة قول من قال: «السورة الطائفة المترجمة توقيفا»<sup>(1)</sup>، ثم قال: «أي المسماة باسم خاص بتوقيف من النبي ﷺ»، وقد ثبت جميع أسماء السور بالتوقيف من الأحاديث والآثار»<sup>(2)</sup>. وثبت أسماء جميع أسماء السور توقيفا - كما يقول السيوطي - هل ينصرف عنده - رحمه الله - إلى الأسماء المشهورة التي عُرفت بها السور واستقرّ الأمر عليها، أم أنه يشمل هذه، ويشمل ما عداها من الأسماء الأخرى التي أطلقت على بعض سور القرآن الكريم؟ فإن كان كلامه شاملا لجميع الأسماء فقد بطل وجه التساؤل في كلام الزركشي عندما قال: «وينبغي البحث عن تعداد الأسماء: هل هو توقيفي، أو بما يظهر من المناسبات؟»<sup>(3)</sup>؛ لأن كلام الزركشي يدلّ على أن بعض الأسماء من لفظ النبي ﷺ لا جميعها<sup>(4)</sup>.

والألوسي يورد في تفسيره - كغيره من المفسرين - ما اختصّت به كل سورة من أسماء، ناسبا في الغالب ما ينقله إلى مصدره كما في "سورة النحل"؛ حيث قال في بداية تفسيره لها: «وتسمّى كما أخرج ابن أبي حاتم»<sup>(5)</sup>

(1) الإتيان، 53/1.

(2) المصدر نفسه، 53/1.

(3) البرهان في علوم القرآن، الزركشي، 270/1.

(4) مثال ذلك سورة الفاتحة؛ فقد ذكروا لها أكثر من عشرين اسما - كما قال السيوطي -، لكن الذي ثبت في أحاديث صحيحة من أسمائها هو: الحمد وأم الكتاب وأم القرآن والسبع المثاني والصلاة، ولم ترد الأحاديث بذكر باقي الأسماء من لفظ النبي ﷺ، وهو ما يدل على دخول الاجتهاد في أسماء سور القرآن الكريم. انظر: الإتيان، 54/1-55.

(5) رجعت إلى تفسير ابن أبي حاتم (سورة النحل) ولم أجد الاسم الذي ذكره الألوسي لسورة النحل ناسبا له لابن أبي حاتم!



سورة النعم، قال ابن الفرس<sup>(1)</sup>: لما عدّد الله تعالى فيها من النعم على عباده «<sup>(2)</sup>». وقد لا ينسب ما يذكر من أسماء السورة، كما في سورة "بني إسرائيل"؛ حيث لم يزد على أن قال: «وتسمّى الإسراء وسبحان أيضا»<sup>(3)</sup>.

وفي سورة مريم قال الألوسي: «المشهور تسميتها بذلك، ورُويت عن رسول الله ﷺ»<sup>(4)</sup>. ثم ساق حديثا أخرجه الطبراني وغيره، وفيه «إن رجلا قال: يا رسول الله، ولدت لي الليلة جارية، فقال: والليلة أنزلت عليّ سورة مريم»<sup>(5)</sup>، كما أورد عن ابن عباس أنها كانت تسمّى "سورة كهيعص"<sup>(6)</sup>.

وفي "سورة السجدة" ذكر أنها تُسمّى "سورة المضاجع"، ونقل هذا عن الإتيقان، كما نقل عن الطبرسي<sup>(7)</sup> في مجمع البيان أنها تسمّى أيضا "سجدة لقمان" لثلاث تلبيس بـ "حم السجدة"<sup>(8)</sup>.

وفي سورة "القمر" قال إنها تُسمّى "اقتربت"، وتُدعى في التوراة "المبيضة"؛ لأنها تبيّض وجه صاحبها يوم تسودّ وجوه كما روى ذلك البيهقي في "الشعب" عن ابن عباس، لكن البيهقي قال بأن الحديث منكر<sup>(9)</sup>.

أمّا في سورة "الطلاق" فساق حديث البخاري وغيره أن ابن مسعود سمّاها "النساء القصرى"، ومن أنكر تسميتها بذلك فمن دون دليل؛ إذ أن في الإنكار ردّا للأخبار الثابتة بلا مستند كما قال الحافظ ابن حجر<sup>(10)</sup>.

### ثانيا: المكي والمدني

وهو ما يستهل به تفسير أكثر سور القرآن الكريم، فيذكر أن السورة مكية أو مدنية، أو مكية فيها مدني، أو مدنية فيها مكي، أو اختلف فيها، إلى غير ذلك مما يتعلّق بباب المكي والمدني؛ ففي فاتحة الكتاب مثلاً قال:

(1) هو أبو عبد الله عبد المنعم بن محمد الخزرجي. قاضي أندلسي، من علماء غرناطة. توفي سنة 599هـ. انظر ترجمته في: بغية الرواة في طبقات اللغويين والنحاة، السيوطي، 116/2 (رقم 1582)؛ والديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، ابن فرحون، ص312-313 (رقم 417)؛ والأعلام، الزركلي، 168/4.

(2) روح المعاني، 89/14.

(3) المصدر نفسه، 02/15.

(4) المصدر نفسه، 56/16.

(5) المصدر نفسه، 56/16. والحديث أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، 332/22 (رقم 834). وتكملة الحديث: «سمّاها مريم، فكانت تسمّى مريم».

(6) انظر: روح المعاني، 56/16.

(7) تأتي ترجمته. انظر: ص52.

(8) روح المعاني، 115/21.

(9) انظر: المصدر نفسه، 43/27. والحديث رواه البيهقي في شعب الإيمان، 409/2 (رقم 2495).

(10) انظر: روح المعاني، 128/28، 200/30.

«اختلف فيها؛ فالأكثر على أنها مكية، بل من أوائل ما نزل من القرآن ... وعن مجاهد أنها مدنية»<sup>(1)</sup>.  
وليس غرضنا هنا تتبع تفصيلات وجزئيات المكي والمدني وغيره مما يورده الألوسي مقرونا بأدلتيه، وإنما الغرض توضيح بعض القضايا التي جاءت عنده على وتيرة واحدة، والتي سلك فيها مسلكاً قلما يجيد عنه، وإن خالف في سورة البقرة وآل عمران ويس والملك والإخلاص مخالفة يسيرة في تأخير المكي والمدني.  
قال في سورة "يوسف" **الأنبياء**: «مكية كلها على المعتمد»<sup>(2)</sup>.  
وقال في سورة "نبي إسرائيل": «وتسمى سورة الإسراء وسبحان أيضاً، وهي كما أخرج ابن مردويه عن ابن عباس وابن الزبير - رضي الله تعالى عنهم - مكية، وكونها كذلك بتمامها قول الجمهور»<sup>(3)</sup>.  
وفي سورة "القصص" قال: «مكية كلها على ما روي عن الحسن وعطاء وطاوس وعكرمة، وقال مقاتل: فيها من المدني قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا هُمْ أَكْثَرُ مِنْ قَبْلِهِ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿لَا نَبِيَّ بَعْدَ مُحَمَّدٍ﴾»<sup>(4)</sup><sup>(5)</sup>.  
وقال في سورة "ص": «مكية كما روي عن ابن عباس وغيره، وقيل مدنية، وليس بصحيح كما قال الداني»<sup>(6)</sup><sup>(7)</sup>.  
وقال في سورة "الحشر": «قال البقاعي»<sup>(8)</sup>: وتسمى سورة بني النضير، وأخرج البخاري<sup>(9)</sup> وغيره عن ابن جبير قال: قلت لابن عباس: سورة الحشر، قال: قل سورة بني النضير، قال ابن حجر: كأنه كره تسميتها بالحشر لئلا يظن أن المراد به يوم القيامة، وإنما ههنا إخراج بني النضير، وهي مدنية»<sup>(10)</sup>.  
وفي سورة "عبس" قال: «وتسمى سورة الصاخة وسورة السفرة، وسميت في غير كتاب سورة الأعمى،

(1) روح المعاني، 33/1.

(2) المصدر نفسه، 170/12.

(3) المصدر نفسه، 02/15.

(4) الآيات من سورة القصص: 52-55.

(5) روح المعاني، 41/20.

(6) تأني ترجمته. انظر: ص 64.

(7) روح المعاني، 160/23.

(8) نظم الدرر، 507/7.

(9) التفسير؛ باب تفسير سورة الحشر، 1852/4 (رقم 4601).

(10) روح المعاني، 38/28. وانظر كلام الحافظ ابن حجر في الفتح، 332/7 من كلام السداودي، و629/8 في موضع الحديث المذكور.

وهي مكية بلا خلاف»<sup>(1)</sup>.

فالألوسي يذكر -من خلال ما سبق- أقوال العلماء بشأن مكية أو مدنية السورة مسع ترجيح القول الصحيح عند اختلاف الأقوال وتعّد الآراء.

### ثالثاً: عدد الآيات في سور القرآن الكريم

يورد الألوسي بعد حديثه عن المكي والمدني وأسماء السورة قبله -إن كان لها أكثر من اسم- عدد آيات السورة المفسرة، فإذا اختلف العلماء في عدد آياتها ذكر الاختلاف كله، وكثيراً ما يعتمد في هذا كما يصرّح هو نفسه على أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت 444هـ) -رحمه الله- في كتابه "البيان في عدّ آي القرآن"، والذي يختصر الألوسي اسمه في "كتاب العدد" وقد تحضه مؤلفه لهذا الغرض، وإن ذكر أقوالاً لغيره وهم كثيرون في تفسيره؛ فمن أمثلة ذلك:

ما ذكره في سورة "البقرة" قال: «وآياتها مائتان وسبع وثمانون على المشهور، وقيل ست وثمانون»<sup>(2)</sup>. وفي سورة "آل عمران" استهل تفسيرها بذكر عدد الآيات فيها -وهذا خلافاً لصنيعه في بقية أكثر سور القرآن الكريم كما سنرى من خلال بعض النماذج- فقال: «سورة آل عمران، وهي مائتا آية»<sup>(3)</sup>.

وفي سورة "النساء" قال: «وعدة آياتها عند الشاميين مائة وسبع وسبعون آية، وعند الكوفيين ست وسبعون، وعند الباقيين خمس وسبعون، والمختلف فيه آيتان: إحداهما ﴿أَنْ تَضِلُّوا السَّبِيلَ﴾<sup>(4)</sup>، وثانيتهما ﴿فَيَعَذِّبُهُمْ عَذَابًا لِيَمَّا﴾<sup>(5)</sup>؛ فالكوفيون يثبتون الآية الأولى آية فقط، والشاميون يثبتون الثانية أيضاً، والباقيون يقولون هما بعض آية»<sup>(6)</sup>.

وفي سورة هود قال: «هي كما قال الداني في كتاب العدد مائة وإحدى وعشرون آية في المدني الآخر، واثنان في المدني الأول، وثلاث في الكوفي»<sup>(7)</sup>.

(1) روح المعاني، 90/30.

(2) المصدر نفسه، 98/1. والغريب من الألوسي أنه أغفل ذكر الوجه الثالث في عدّ آي سورة "البقرة"؛ حيث تذكر المصدر أن هناك من قال إن آياتها خمس وثمانون ومئتا آية، وهو عد أهل المدينة ومكة والشام. انظر: الانتقان، 70/1؛ والتحرير والتنوير، ابن عاشور، 202/1 (المقدمة).

(3) روح المعاني، 73/3.

(4) سورة النساء: الآية 44.

(5) سورة النساء: الآية 172.

(6) روح المعاني، 178/4.

(7) المصدر نفسه، 202/11.

وفي سورة " الحِجْر " قال: « وهي تسع وتسعون آية؛ قال الداني وكذا الطبرسي بالإجماع »<sup>(1)</sup>.

وفي سورة " الْمُؤْمِنُونَ " قال: « وهي كما في كتاب العدد للداني وبجمع البيان للطبرسي مائة وثمان عشرة آية في الكوفي، ومائة وسبع عشرة آية في الباقي »<sup>(2)</sup>.

وقد يصحح - أحياناً - ما يمكن أن يكون وقع فيه بعض العلماء من أخطاء سهواً أو سبق قلم من النسخ كما في سورة " سبأ " حيث قال: « آياتها خمس وخمسون في الشامي، وأربع وخمسون في الباقي، وما قيل خمس وأربعون سهواً من قلم الناسخ »<sup>(3)</sup>.

وقريب من هذا ما ذكره في سورة " المجادلة " قال: « وأنها إحدى وعشرون في المكي والمدني الأخير، واثنان وعشرون في الباقي، وفي التيسير<sup>(4)</sup> هي عشرون وأربع آيات وهو خلاف المعروف في كتاب العدد »<sup>(5)</sup>.

وفي سورة " المدثر " قال: « وآياتها ست وخمسون في العراقي والمدني الأول، وخمس وخمسون في الشامي والمدني الأخير »<sup>(6)</sup>.

وفي " الطارق " قال: « وهي سبع عشرة آية على المشهور، وفي التيسير<sup>(7)</sup> ست عشرة »<sup>(8)</sup>.

وذكر في سورة " القارعة " أن « آياتها إحدى عشرة آية في الكوفي، وعشرة في الحجازي، وثمان في البصري والشامي »<sup>(9)</sup>.

وفي سورة " الكوثر " قال: « آياتها ثلاث بلا خلاف، وليس في القرآن كما أخرج البيهقي<sup>(10)</sup> عن ابن شيرمة سورة آياتها أقل من ذلك، بل قد صرحوا بأنها أقصر سورة في القرآن »<sup>(11)</sup>.

(1) روح المعاني، 02/14.

(2) المصدر نفسه، 02/18.

(3) المصدر نفسه، 102/22.

(4) رجعت إلى كتاب " التيسير في القراءات السبع " للداني؛ سورة " المجادلة "، ولم أجد فيه حديثاً عن عد أي هذه السورة، بل إن الكتاب - كما هو ظاهر من عنوانه - في القراءات، فلعل الألوسي قصد بـ " التيسير " كتاباً آخر لم أطلع عليه!

(5) روح المعاني، 02/28.

(6) المصدر نفسه، 115/29.

(7) للملاحظة نفسها كما في الإحالة ( 4 ) من هذه الصحيفة!

(8) روح المعاني، 94/30.

(9) المصدر نفسه، 220/30.

(10) السنن الكبرى: الصلاة؛ باب كم يكفي الرجل من قراءة القرآن في ليلة، 20/3 ( رقم 4538 ). وفيه: عن ابن شيرمة: « ثم نظرت كم يكفي الرجل من القرآن فلم أجد سورة أقل من ثلاث آيات، فقلت: لا ينبغي أن يقرأ أقل من ثلاث آيات ».

(11) روح المعاني، 244/30.

وقال في سورة "الإخلاص": «أيها خمس في المكي والشامي، أربع في غيرهما»<sup>(1)</sup>.

#### رابعاً: المناسبة بين السور وبين الآيات

يذكر الألوسي مع بداية تفسير كل سورة وجه المناسبة بينها وبين السورة السابقة عليها، وهي من المسائل المهمّة؛ إذ أن من فوائد علم المناسبة «جعل أجزاء الكلام بعضها آخذاً بأعناق بعض، فيقوى بذلك الارتباط، ويصير التأليف حاله حال البناء المحكم المتلائم الأجزاء»<sup>(2)</sup>. وعلم المناسبة من الفنون التي قلّ الاعتناء بها والتأليف فيها لدقّتها - كما يقول السيوطي<sup>(3)</sup>.

وأكثر من اعتنى بعلم المناسبة من المفسرين الفخر الرازي<sup>(4)</sup> (ت 606هـ)، كما ألف فيه البقاعي برهلهن الدين كتاباً سماه "نظم الدرر في تناسب الآي والسور" يعد من أوسع ما ألف في هذا المجال وهو مطبوع متداول. ثم إن علم المناسبة يركز على دقة الاجتهاد وسداد الارتباط بين الآيات في السورة الواحدة، وبينها وبين الآيات في السورة السابقة عليها، وإلا خرج الربط ووجوه المناسبة إلى التكلف.

وليس غرضنا في هذا الموضع تقصي جزئيات علم المناسبة، وإنما ذكر صنيع الإمام الألوسي بشأنه، والملاحظ أنه يورد مع بداية كل سورة وصفاً عاماً للمناسبة بينها وبين سابقتها دون الولوج في جزئياتها؛ ففي سورة "الأنعام" قال: «وجه مناسبتها لآخر المائدة - على ما قال بعض الفضلاء - إنها افتتحت بالحمد، وتلك اختتمت بفصل القضاء، وهما متلازمان كما قال سبحانه: ﴿وَقُضِيَ بَيْنَهُم بِالْحَقِّ وَقِيلَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾»<sup>(5)</sup>. ثم ساق وجوه مناسبات أخرى بين "الأنعام" و"المائدة" عن الجلال السيوطي<sup>(7)</sup> الذي يكاد يكون عمدته في هذا الشأن، وإن تعقّب في بعض المواضع كما في صدر سورة "يونس"؛ فإن السيوطي

(1) روح المعاني، 269/30.

(2) الإتيان، السيوطي، 108/2.

(3) المصدر نفسه، 108/2.

(4) تأتي ترجمته. انظر: ص 54-55.

(5) سورة الزمر: الآية 72.

(6) روح المعاني، 76/7.

(7) ألف السيوطي في علم المناسبة كتاباً سماه "تناسق الدرر في تناسب السور" استخلصه من كتاب له قال عنه في سياق حديثه عن المصنّفات في علم المناسبة: «وكتابي الذي صنّفته في أسرار التنزيل كافل بذلك، جامع لمناسبات السور والآيات، مع ما تضمنته من بيان وجوه الإعجاز وأساليب البلاغة، وقد تختص منه مناسبة السور خاصة في جزء لطيف سمّيته تناسق ...». الإتيان، 108/2. وكتابه "أسرار التنزيل" هو الذي صرح باسمه كاملاً في النوع الثالث والستين (في الآيات المشتبهات) فقال إنه "قطف الأزهار في كشف الأسرار". الإتيان، 115/2. كما أشار السيوطي إلى كتابه "تناسق الدرر" في الترجمة التي عقدها لنفسه في كتابه: حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة، 157/1. ولم تقع عيني على كتاب "تناسق الدرر"، مع أن الألوسي ذكر في غير ما موضع أنه المنقول منه. وقد ذكر الدكتور عبد العال سالم مكرم في كتابه "جلال الدين السيوطي وأثره في الدراسات =



ذكر وجه المناسبة بينها وبين "الأعراف" دون "براءة"، فقال الألوسي: «والعجب من الجلال السيوطي -عليه الرحمة- كيف لم يلح له في "تناسق الدرر" وجه المناسبة بين السورتين، وذكر وجه المناسبة بين هذه السورة وسورة "الأعراف"»<sup>(1)</sup>.

ومن أمثلة إيراد الألوسي لوجه المناسبة ما ذكره في سورة "إبراهيم" عليه السلام قال: «ارتباطها بالسورة التي قبلها -يعني سورة "الرعد"- واضح جدًا؛ لأنه قد ذكر من مدح الكتاب وبيان أنه مغن عما اقترحوه ما ذكر، وافتتحت هذه بوصف الكتاب والإيماء إلى أنه مغن عن ذلك أيضًا، وإذا أريد بمن عنده علم الكتاب الله تعالى، ناسب مطلع هذه ختام تلك أشد مناسبة»<sup>(2)</sup>، ثم أعقب وجهي المناسبة المذكورين بوجه أخرى غيرهما.

وفي سورة "القصص" ذكر وجه مناسبتها للسورتين السابقتين عليها وهما "النمل" و"الشعراء" من خلال قصة موسى عليه السلام، وما كان من أمره -عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام- الذي أجمل فيهما، وبسطته وأطالت في شرحه سورة "القصص" <sup>(3)</sup>.

وبين أول "غافر" وآخر "الزمر" قال إنه -سبحانه وتعالى- «لما ذكر هناك -أي في سورة الزمر- ما يؤول إليه حال الكافر وحال المؤمن، ذكر -جل وعلا- هنا -سورة غافر- أنه تعالى غافر الذنب وقابل التوب، ليكون ذلك استدعاء للكافر إلى الإيمان والإقلاع عما هو فيه»<sup>(4)</sup>.

وفي وجه المناسبة بين سورتي "الواقعة" و"الحديد" قال في صدر هذه الثانية: «وجه اتصالها بالواقعة أنها بُدئت بذكر التسبيح، وتلك خُتمت بالأمر به، وكان أولها واقعا موقع العلة للأمر به، فكأنه قيل: ﴿سَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ﴾<sup>(5)</sup> لأنه سَبِّح له ما في السموات والأرض»<sup>(6)</sup>.

وفي وجه المناسبة بين سورة "الشرح" وسورة "الصّحّٰى" قال في بداية الأولى: «وهي شديدة الاتصال بسورة "الصّحّٰى" حتى إنه روي عن طاوس وعمر بن عبد العزيز أنهما كانا يقولان هما سورة واحدة، وكانا يقرأهما في الركعة الواحدة، وما كانا يفصلان بينهما ببسم الله الرحمن الرحيم...، والمتواتر كونهما سورتين

=اللغوية " أنه توجد نسخ مخطوطة من الكتاب في عدة مكتبات عالمية مع احتمال أن يكون قد طبع ولم يصل إلينا بعد. انظر:

جلال الدين السيوطي وأثره في الدراسات اللغوية، ص 199-200.

(1) روح المعاني، 58/11.

(2) المصدر نفسه، 179/13.

(3) المصدر نفسه، 42-41/20.

(4) المصدر نفسه، 39/24.

(5) سورة الواقعة: الآية 99. والآية هي قوله تعالى: ﴿فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ﴾.

(6) روح المعاني، 164/27.

والفصل بينهما بالبسملة؛ نعم هما متصلان معنى جدًا»<sup>(1)</sup>، وأورد دليلاً على شدة هذا الاتصال حديثاً أخرجه ابن أبي حاتم بسنده، وفيه: «ألم أجذك يتيماً فأويت، وضالاً فهديت... وشرحت لك صدرك، وحططت عنك وزرك»<sup>(2)</sup> الحديث.

فيظهر من خلال عرض هذه النماذج أن الألوسي قد أولى وجه المناسبة عنايته، ورأينا أنه يستدل على اتصال المعاني بما يظهر له من القرائن القويّة.

#### خامساً: فضائل السور

ثمّ يذكره -عليه رحمة الله- في تفسيره بعد حديثه عن أسماء السورة والمكي والمدني ووجه المناسبة: فضائل بعض سور القرآن الكريم ثمّ أثبت صحته، وإلا فإنه يتعقبه بما يبيّن درجته. ثمّ إنه لم يغترّ بما في "الكشاف"<sup>(3)</sup>؛ لأنه لا معتمد له على مؤلفه في علم الحديث، ولا على من نقل عنه وهو الثعلبي في عدم معرفته بالحديث وعلله. ثمّ إن واضح أكثر هذه الأحاديث أقرّ بذلك، وليس بعد الإقرار بيّنة<sup>(4)</sup>.

فقد ذكر في سورة "الكهف" أن فضلها مشهور، ثم ساق أحاديث منها الحديث الذي رواه أحمد ومسلم وغيرهما عن أبي الدرداء عن النبي ﷺ قال: «من حفظ عشر آيات من أول سورة الكهف عُصِمَ من فتنة الدجال»، وفي رواية «العشر الأواخر»<sup>(5)</sup>.

وفي سورة "ألم السجدة" أورد جملة من الأحاديث في فضلها، ثم قال نقلاً عن غيره: «وهذه الروايات كلها موضوعة»<sup>(6)</sup>. وقال عن أخرى إنه لم يقف على ما قيل فيها صحّة وضعها<sup>(7)</sup>.

والألوسي يستأنس ببعض الأحاديث غير الصريحة في الدلالة على فضائل السور لمثل هذا الغرض؛ كما في الحديث الذي أخرجه الشيخان وغيرهما عن أبي هريرة أنه ﷺ كان يقرأ في الفجر يوم الجمعة ألم تنزيل السجدة وهل أتى على الإنسان<sup>(8)</sup>، قال إنه «مشعر بفضلها، والحديث في ذلك صحيح لا مقال فيه»<sup>(9)</sup>، وهو كما قال.

(1) روح المعاني، 165/30.

(2) تفسير القرآن العظيم، ابن أبي حاتم، 3445/10 (سورة الشرح) من حديث ابن عباس عن النبي ﷺ.

(3) يأتي التعريف بهذا التفسير وصاحبه الزمخشري. انظر: ص 50.

(4) انظر: فتح البيان في مقاصد القرآن، القنوجي البخاري، 27/1.

(5) أحمد: المسند، 449/6؛ ومسلم: صلاة المسافرين وقصرها؛ باب فضل سورة الكهف وآية الكرسي، 555/1-556 (رقم 809).

(6) روح المعاني، 116/21.

(7) المصدر نفسه، 116/21.

(8) البخاري: الجمعة؛ باب ما يقرأ في صلاة الفجر يوم الجمعة، 303/1 (رقم 851)؛ ومسلم: الجمعة؛ باب ما يقرأ في يوم

الجمعة، 599/2 (رقم 879).

(9) روح المعاني، 116/21.

وذكر في فضل سورة " الواقعة " آثارا منها: ما رواه البيهقي في الشعب وغيره عن ابن مسعود قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: « من قرأ سورة " الواقعة " كل ليلة لم تصبه فاقة أبدا »<sup>(1)</sup>، وأورد روايات أخرى فيها النص على أن سورة الواقعة « سورة الغنى »<sup>(2)</sup>.

وفي فضل سورة " الأعلى " ذكر الألوسي حديثا رواه الإمام مسلم وغيره « أن رسول الله ﷺ كان يقرأ في العيدين ويوم الجمعة ﴿ سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ﴾<sup>(3)</sup> و ﴿ هَلْ أَتَيْكَ حَدِيثُ الْعَاشِيَةِ ﴾<sup>(4)</sup> وإن وافق يوم الجمعة قرأها جميعا »<sup>(5)</sup>. وهذا الحديث وإن لم يدل بظاهره على فضل سورة الأعلى، ففيه إشارة إلى ذلك؛ كـون النبي ﷺ كان يقرأ بها في مناسبتين معظمتين عند المسلمين وهما يوم الجمعة ويوم العيد.

### سادسا: التفسير الإشاري

من المسائل التي سار الألوسي في إيرادها على وجه واحد تقريبا " التفسير الإشاري "، حيث يذكره عقب الانتهاء من التفسير بالظاهر في آخر كل ربع من أرباع أحزاب القرآن الكريم، وربما ذكره أثناء تفسيره بعض آيات القرآن الكريم لأنه رأى من المناسب أن يتعرض له فيها، أو في بعض السور لقصرها فيورده بعد الانتهاء من تفسيرها، وقد لا يذكره لأنه لم تراء له فيها إشارات تستحق الذكر، كما توجد إشارات من هذا النوع من التفسير مبثوثة في ثنايا الكتاب. وعبارته في ذلك أن يقول في الأغلب الأعم: " ومن باب الإشارة؛ فيثبت ما لاح له من إشارات أو ينقلها عن غيره.

فمن الأمثلة على ذلك ما ذكره في آية البسملة -عند من عدّها آية- بعد ذكر سبب كسر حرف إلباء فيها عند النحاة حيث قال: « وقال بعضهم: من باب الإشارة كُسر الباء في البسملة تعليما للتوصل إلى الله تعالى والتعلق بأسمائه بكسر الجنب والخضوع وذلّ العبوديّة؛ فلا يتوصل إلى نوع من أنواع المعرفة إلا بنوع من أنواع الذلّ والكسر »<sup>(6)</sup>. ثم ساق كلاما آخر له ولغيره شبيها بهذا، عرض فيه لنقطة الباء في الآية مخرّجا على النحو السابق<sup>(7)</sup>.

أما عند تفسيره لنصف الحزب الأول من سورة " البقرة " الذي ينتهي عند الآية الثالثة والأربعين، وهي

(1) شعب الإيمان، البيهقي، 491/2-492 (رقما 2498-2499).

(2) روح المعاني، 128/27.

(3) سورة الأعلى: الآية 01.

(4) سورة الغاشية: الآية 01.

(5) روح المعاني، 102/30. والحديث في صحيح مسلم؛ الجمعة؛ باب ما يقرأ في صلاة الجمعة، 598/2 (رقم 878).

(6) روح المعاني، 51/1.

(7) المصدر نفسه، 51/1.

قوله تعالى: ﴿وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾<sup>(1)</sup> قال: «ومن باب الإشارة في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ﴾»<sup>(2)</sup> إلخ، أي لا تقطعوا على أنفسكم طريق الوصول إلى الحق بالباطل الذي هو تعلق القلب بالسوى»<sup>(3)</sup>، إلى آخر ما قال. ومن التفسير الإشاري الذي أورده في أحد أرباع سورة "النساء"، قوله: «ومن باب الإشارة: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُثَبِّتَ لَكُمْ﴾»<sup>(4)</sup> بأن يكشفكم بأسراره المودعة فيكم أثناء السير إليه، ﴿وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾»<sup>(5)</sup> أي مقاماتهم وحالاتهم ورياضاتهم، وأشار بهم إلى الواصلين إليه قبل المخاطبين، ويجوز أن تكون الإشارة بالسنان إلى التفويض والتسليم والرضا بالمقدور؛ فإن ذلك شنشة الصديقين، وشنشة الواصلين»<sup>(6)</sup>، إلى آخر ما قال. وليس مقصودنا هنا أن نبين صواب أو خطأ ما ذهب إليه الألوسي فيما ذكر من إشارات، فهذا موضع يأتي -إن شاء الله تعالى-.

وفي سورة "الأعراف" قال: «ومن باب الإشارة قالوا: ﴿وَسَلِّهُمْ عَنِ الْقَرْيَةِ﴾»<sup>(7)</sup> أي عن أهل قرية الجسد؛ وهم: الروح والقلب والنفس الأمارة وتوابعها ﴿الَّتِي كَانَتْ حَاضِرَةَ الْبَحْرِ﴾»<sup>(8)</sup> أي مشرفة على شاطئ بحر البشرية ﴿إِذْ يَعْدُونَ فِي السَّبْتِ﴾»<sup>(9)</sup> يتجاوزون حدود الله تعالى يوم يحرم عليهم تناول بعض الملاذ النفسانية، والعادي من أولئك الأهل، إنما هو النفس الأمارة»<sup>(10)</sup>.

ومن الإشارات التي ذكرها في سورة "إبراهيم" عند قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ عَامِنًا﴾»<sup>(11)</sup> ما نقله عن ابن عطاء قال: «أراد الله أن يجعل سبحانه قلبه آمناً من الفراق والحجاب، وقيل: اجعل بلد قلبي ذا أمن بك عنك، ﴿وَاجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَنْ نَعْبُدَ الْأَصْنَامَ﴾»<sup>(12)</sup> من المرغوبات الدنية والمشتهيات الحسية. وقال جعفر -رضي الله تعالى عنه-: أراد الله لا تردني إلى مشاهدة الخلّة، ولا ترد أولادي إلى مشاهدة النبوة...

(1) سورة البقرة: الآية 42.

(2) سورة البقرة: الآية 41.

(3) روح المعاني، 1/247.

(4) سورة النساء: الآية 26.

(5) سورة النساء: الآية 26.

(6) روح المعاني، 5/35.

(7) سورة الأعراف: الآية 163.

(8) سورة الأعراف: الآية 163.

(9) سورة الأعراف: الآية 163.

(10) روح المعاني، 9/109.

(11) سورة إبراهيم: الآية 37.

(12) سورة إبراهيم: الآية 37.

وقال الجنيد<sup>(1)</sup> -قدس سره-: أي امنعني وبني أن نرى لأنفسنا وسيلة إليك غير الافتقار، وقيل: كل ما وقف العارف عليه غير الحق سبحانه فهو صنمه<sup>(2)</sup>.

وفي سورة "الأنبياء" قال في آية ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾<sup>(3)</sup>: «قال بعض الصوفية: الموازين متعددة؛ فللعاشقين ميزان، وللوالهين ميزان، وللعاملين ميزان وهكذا، ومن ذلك ميزان للعارفين توزن به أنفاسهم، ولا يزن نفساً منها السموات والأرض. وذكروا أن في الدنيا موازين أيضاً، وأعظم موازينها: الشريعة، وكفتاه الكتاب والسنة، ولعمري لقد عطل هذا الميزان متصوفة هذا الزمان، أعادنا الله تعالى والمسلمين بما هم عليه من الضلال، إنه ﷻ المتفضل بأنواع الأفضال»<sup>(4)</sup>.

ومن التفسير الإشاري في سورة "سبا" قوله عند آية ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ مِنَّا فَضْلًا يَلْجِالُ أُوَيْسِي مَعَهُ وَالظَّيْرِ﴾ [سبا: 10] «أشير بالجلال إلى عالم الملك، وبالظير إلى عالم الملكوت، وقد ذكروا أنه إذا تمكن الذكر سرى في جميع أجزاء البدن، فيسمع الذاكر كل جزء منه ذاكرة، فإذا ترقى حاله يسمع كل ما في عالم الملك كذلك، فإذا ترقى يسمع كل ما في الوجود كذلك ﴿وَأِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ﴾»<sup>(5)</sup>»<sup>(6)</sup>.

وفي سورة "فصلت" نقل عن بعض المتصوفة أن قوله تعالى: ﴿سَنُرِيهِمْ نُيُولَاتِنَا فِي الْأَفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ وَأَنَّهُ الْحَقُّ﴾ [فصلت: 52] «يدل على وحدة الوجود»<sup>(7)</sup>. ثم علق بقوله: «وقد رأيت في بعض كتب القوم الاستدلال به على ذلك، وجعل ضمير "أنه الحق" إلى المرئي، وتفسير الحق بالله ﷻ، ومن هذا ونحوه قال الشيخ الأكبر [ابن عربي ت 638هـ]»<sup>(8)</sup> -قدس سره-: سبحانه من أظهر الأشياء وهو عينها، وهذه الوحدة هي التي حارت فيها الأفهام، وخرجت لعدم تحقيق أمرها رقاب من ربة الإسلام... نسأل الله تعالى أن يمن علينا بصحيح الشهود، ويحفظنا بجوده مما علق بأذهان الملاحدة من وحدة الوجود»<sup>(9)</sup>.

وهو تعقيب منه -رحمه الله تعالى- على كلام ابن عربي وغيره يبين موقفه من وحدة الوجود، وأنه ينقم على القائلين بها.

(1) تأتي ترجمته. انظر: ص 103.

(2) روح المعاني، 13/259.

(3) سورة الانبياء: الآية 47.

(4) روح المعاني، 17/57.

(5) سورة الاسراء: الآية 44.

(6) روح المعاني، 22/160.

(7) المصدر نفسه، 25/08.

(8) يأتي التعريف به في الفصل الثاني. انظر: ص 109.

(9) روح المعاني، 25/08. والظاهر من كلام الألوسي في هذا الموضع إنكاره على ابن عربي، والحق أنه يبرئه من القول بوحدة الوجود وإن دل ظاهر كلامه عليه، وسيأتي مزيد بيان لموقف الألوسي من تفسير ابن عربي في حينه من الفصل الرابع. انظر: ص 281.



وشبيه بهذا ما ذكره في آخر سورة "المعارج" عند إيراده لما قيل في السورة من تفسير إشاري، مقتضرا فيها على الحديث عن قوله سبحانه: ﴿فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [المعارج: 04]؛ حيث نقل كلام بعض المتصوفة الذي هو إلى الهذيان أقرب منه إلى ما يفهمه كل من كان له مسكة من عقل، ولذا تعقبه بقوله: «فإن فهمت منه معنى صحيحا قبله ذوو العقول ولا يأباه المنقول فذاك، وإلا فاحمد الله تعالى على العافية، واسأله عَنكَ التوفيق للوصول إلى معالم التحقيق»<sup>(1)</sup>.

وآخر ما ختم به سورة "الشمس"، وختم به القرآن أيضا من التفسيرات الإشارية، قوله: «وذكر بعض أهل التأويل أن "الشمس" إشارة إلى ذات واجب الوجود سبحانه وتعالى، و"ضحاهها" إشارة إلى الحقيقة الحمدية، و"القمر" إشارة إلى ماهية الممكن المستفيدة للوجود من شمس الذات، و"النهار" إشارة إلى العالم بسائر أنواعه... و"الليل" إشارة إلى وجود شاهد من أنواع الممكن... و"السماء" إشارة إلى عالم العقل، و"الأرض" إشارة إلى عالم الجسم، و"النفس" معلومة، و"ناقة الله" إشارة إلى راحلة الشوق الموصلة إليه سبحانه، و"سقيها" إشارة إلى مشربها من عين الذكر والفكر»<sup>(2)</sup>.

ومن خلال ما سبق، يظهر أن هذه اللطائف التي يذكرها الألوسي لدى تفسيره لبعض آيات القرآن الكريم إما أن ينقلها عن غيره، أو تكون مما يستشفه هو نفسه من آي الذكر الحكيم، كما أنه لا يثبت كل ما قيل فيها من إشارات؛ بل يتخير منها ما كان "مستساغا" عقلا، وغير مصادم للمعنى الظاهر، هذا وسيأتي مزيد بيان عن منهجه في التفسير الإشاري<sup>(3)</sup>.

### سابعاً: الحروف المقطعة في أوائل السور

يُضاف إلى ما ذكر من المسائل التي افتتح بها الألوسي تفسيره لسور القرآن الكريم، أو ختم وأنها تفسيره للسورة أو العدد من الآيات، يُضاف إلى ذلك الحروف المقطعة أو حروف الهجاء التي افتتحت بها بعض سور القرآن الكريم، وإن كان الفرق بينها وبين ما ذكر أنها جاءت في أصلها في صدر السور التي ابتدئت بها فلا يصح أن تؤخر، أما المسائل الأخرى التي سبق الحديث عنها فيمكن للمفسر تقديمها أو تأخيرها بحسب موضعها من الآيات التي له بها تعلق ولها به صلة.

وكون الحروف المقطعة مما يدخل في باب الإعجاز أو المحكم والمتشابه مما قيل به، فهي على هذا النحو من مسائل علوم القرآن، إلا أن غرضنا في هذا المقام هو إيراد المسائل التي سار الألوسي في ذكرها على نمط واحد كما قلنا، والحروف المقطعة أولى من غيرها بهذا؛ لحيثها في صدر السور التي ذكرت فيها، فلو روعي المجال الذي توضع فيه لألحقت بالإعجاز مثلاً أو بالمتشابه، لكن المقصد غير ذلك.

(1) روح المعاني، 67/29.

(2) المصدر نفسه، 146/30.

(3) انظر: ص 276.

هذا وقد أطلال الألوسي في صدر سورة " البقرة " الحديث عن هذه الحروف، ومما قاله إن " ألم " « وسائل الألفاظ التي يتهجى بها؛ كـ " با، تا، ثا " أسماء مسميات الحروف المبسوطة التي ركبت منها الكلمة »<sup>(1)</sup>.

وكون هذه الحروف أسماء لسورها غير مطرد كما هو الحال في سورتي " البقرة " و " آل عمران " مثلاً، ولها عند المفسرين معان غير ذه، ويرى الألوسي أن « الذي يغلب على الظن أن تحقيق ذلك علم مستور وسر محجوب، عجزت العلماء عن إدراكه، وقصرت خيول الخيال عن لحاقه »<sup>(2)</sup>.

ومع هذا التصريح من الألوسي بالتوقف في فهم معاني هذه الحروف، إلا أنه يقول بوجود من يعرف معانيها بعد رسول الله ﷺ كالأولياء، بل ويذهب إلى أبعد من ذلك؛ فيجعل هذه الحروف تنطق لهم كما كانت تنطق لمن سبغ بكفه الحصى، وكلمه الضب والظبي ﷺ، وأن عدم علم أكثر الخلق بها حكمة بالغة، يظهر بها كمال الانقياد ونهاية التسليم والطاعة لله رب العالمين من جهل المراد منها؛ فالجهل بها ينطوي في النهاية على مصلحة عظيمة ومنه من الله على عباده حسيمة، لبقاء قلوبهم متلفتة متفكرة مشغلة بها وبأمثالها مما في كتاب الله تعالى<sup>(3)</sup>.

وبعد ذلك ساق كلاماً لمحيي الدين بن عربي وغيره يتعلق بهذه الحروف، أعقبه بقوله: « اعلم أن كل ما ذكر الناس فيها رشفة من بحار معانيها، ومن ادعى قصراً فمن قصوره، أو زعم أنه أتى بكثير فمن قلة نوره »<sup>(4)</sup>. ويدور الكلام في أكثر هذه الحروف حول معناها أو إعرابها أو أنها أسماء للسورة المذكورة فيها أو للقرآن، أو أنها إشارة إلى اسم من أسمائه سبحانه أو صفة من صفاته، أو هي إقسام، والقسم معنى من المعاني المشار إليها. ومن المعاني التي ذكرت في تفسير " ألم " البقرة، أن الألف « مشير إلى الله تعالى، واللام إلى جبريل، والميم إلى محمد ﷺ »<sup>(5)</sup>. ثم تحدث عن إعرابها وما قيل فيها عند النحاة، وأنها « إن جعلت أسماء للسور مثلاً كان لها حظ من الإعراب رفعا ونصبا وجرا »<sup>(6)</sup>. وختم الحديث عنها بذكر الخلاف بين مدرستي الكوفة والبصرة في كونها آية أم لا.

أما في سورة " الأعراف "، فبعد أن ساق بعض المعاني التي ذكرها غير واحد لحروف السورة الأربعة التي هي " ألمص " قال: « والله تعالى أعلم بمراده »<sup>(7)</sup>.

(1) روح المعاني، 98/1.

(2) المصدر نفسه، 100/1.

(3) المصدر نفسه، 100/1-101.

(4) المصدر نفسه، 103/1.

(5) المصدر نفسه، 103/1.

(6) المصدر نفسه، 104/1.

(7) المصدر نفسه، 74/8.

وفي "المر" من سورة "الرعد" ذكر أن ابن جرير وغيره أخرج عن ابن عباس «أن معنى ذلك: أنا الله أعلم وأرى، وهو أحد أقوال مشهورة في مثل ذلك»<sup>(1)</sup>.

وقد جُمع بعضٌ مما قيل مما مر ذكره في سورة "مریم"، كالقول بأنه «قسم أقسم الله تعالى به»<sup>(2)</sup>، والقول بأن هذه وأشباهها «هو اسم الله تعالى الأعظم»<sup>(3)</sup>، إلى آخر ما ذكر مما يتعلق بحروف هذه السورة.

أما في سورة "طه"، فقليل: إن معناها يا فلان، وقيل: يا رجل، واختلف بأي لغة هو، وإن كان الألوسي ختم حديثه عن هذين الحرفين المقطعين بإيراد رواية عن علي - كرم الله وجهه - وغيره أنه فسر "طه" بـ «طأ الأرض بقدميك يا محمد»<sup>(4)</sup>، وتعليقه عليها بأنه لم يقف على طعن فيها مشعر بترجيحه لها على غيرها من الأقوال.

وفي سورة "الشعراء" ذكر رواية أخرجه ابن أبي حاتم عن محمد بن كعب أنه قال: «الطء من ذي الطول، والسين من القدوس، والميم من الرحمن»<sup>(5)</sup>.

وفي "الم" السجدة قال: «إن جعل اسماً للسورة أو القرآن، فمحله الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف، أي هذا "الم"»<sup>(6)</sup>.

وفي سورة "يس" أحال في معناها وإعراجها على ما قيل في "الم" ونحوه من الحروف المقطعة<sup>(7)</sup>، ثم ذكر أن غير واحد - منهم الطبري وابن أبي حاتم - أخرج عن ابن عباس من طرق أنه قال: «"يس": يا إنسان، وفي رواية أخرى عنه زيادة: بالحشية، وفي أخرى عنه أيضاً في لغة طي»<sup>(8)</sup>، كما ذكر أن "يس" اسم من أسماء النبي ﷺ وقال: «وتسميته ﷺ بهذين الحرفين الجليلين سر جليل عند الواقفين على أسرار الحروف، وقد تكلمت - والله تعالى الحمد - فيما تعلق بهذه الكلمة الشريفة ثلاثة أيام؛ أشرع في كل يوم فيها بعد العصر وأختم قبيل المغرب، وذلك في مجلس وعظي في المسجد الجامع الداودي، واليوم لا أستطيع أن أذكر من ذاك بنت شفة، بل لأتذكر منه إلا رسماً هب عليه عاصف الزمان الغشوم فنفسه، فحسبي الله عمن سواه، فلا رب غيره، ولا يرجى

(1) روح المعاني، 84/13. وانظر: تفسير الطبري، 91/8.

(2) روح المعاني، 57/16.

(3) المصدر نفسه، 57/16.

(4) المصدر نفسه، 149/16.

(5) المصدر نفسه، 58/19. وانظر: تفسير ابن أبي حاتم، 2747/8 (رقم 15518).

(6) روح المعاني، 116/21.

(7) انظر: المصدر نفسه، 210/22.

(8) المصدر نفسه، 210/22. وانظر الشطر الأول والثاني من قول ابن عباس في: تفسير الطبري، 148/22؛ والشطر الأول فقط في:

تفسير ابن أبي حاتم، 3188/10 (رقم 18024).

إلا خيره»<sup>(1)</sup>.

وفي سورة "ص" نقل من معانيها أنهم قالوا إنه من صادى أي عارض، ومنه الصدى، ومعناه: اعمل بأوامره ونواهيه، وقيل: هو أمر من صادى أي حادث، والمعنى: حادث القرآن. ثم ذكر أنهم قرءوا بفتح الصاد، كما بالجر والتنوين، وقرئ بضم الدال، ورتب - رحمه الله - على الحركات الإعرابية معاني وإعرابا يليق بكل منها. أما ما يتعلق بمعنى الحرف فذكر أن بعضهم قال لما سئل عنه: ما ندري ما هو، وقال آخرون: "ص" كان بحرا بمكة، وكان عليه عرش الرحمن إذ لا ليل ولا نهار، إلى غير ذلك من المعاني التي ذكرها المفسرون<sup>(2)</sup>.

وهكذا فعل في باقي السور التي أوائلها حروف مقطعة كالشورى و"ق"؛ يذكر أنها أسماء لتلك السور أو أنها لله تعالى أو غير ذلك، وهو بإيراده لتلك المدلولات ليس بدعا؛ لأنه صنيع الكثير من العلماء والمفسرين، وإن رجح بعضهم أنها من التشابه، وأنه لا يدرك كنهها إلا الله تعالى، إذ هي سر من أسرارهِ، وعنوان لإعجازه<sup>(3)</sup>.

فهذه هي المسائل الثابتة - تقريبا - التي يعرض لها الإمام الألوسي في تفسيره "روح المعاني" لا يكاد يجيد عنها، وتعد هذه الخطوات المدخل إلى دراسة منهج الألوسي في التفسير، والذي نبدأه بدراسة مصادره من مختلف الكتب والمدونات الشرعية، وهو موضوع الفصل الثاني.



(1) روح المعاني، 211/22.

(2) انظر: المصدر نفسه، 161/23.

(3) انظر: الإتقان في علوم القرآن، السيوطي، 08/2 وما بعدها.

## الفصل الثاني

### مصادر الإمام الألوسي في التفسير

ويشمل:

المبحث الأول: مصادر الألوسي من كتب التفسير وعلوم القرآن

المبحث الثاني: مصادر الألوسي من كتب السنة والفقه

المبحث الثالث: مصادر الألوسي من كتب اللغة والتصوف



## الفصل الثاني مصادر الإمام الألوسي في التفسير

يمثل تفسير "روح المعاني" جهد أربعين سنة من البحث والتنقيب والعطاء، وقد ضمّنه مؤلفه خلاصة ما وصل إليه فكره وعلمه ليجد فيه الدارس للمسائل اللغوية ضالّته، والباحث عن جزئيات القضايا العقائدية بغيته، والمنقّب عن رقائق ودقائق التصوف مطلبه، والطالب للآراء الفقهية والأصولية ما يشفي غليله ويوقفه على الأقوال مقرونة بأدلتها المحقّقة والمنقّحة، وقد ساعده في ذلك ذاكرة قوية وذكاء حاد ووسط علمي أعانه على بلوغ هدفه وتحقيق ما أمّله؛ حيث راح منذ حداثة سنّه ينهل من مصادر العلوم المختلفة ويتّصل بكبار علماء عصره وينسّج مشاربه المعرفية، فصح بذلك أن يُقال: «إن مصادر تفسير الألوسي هي التراث الإسلامي كله»<sup>(1)</sup>.

ولئن كانت هذه المصادر قد تعدّدت وتنوّعت إلى درجة قد يصعب معها حصرها ودراستها كلها، فقد استطعت أن أميز أهمّها وأكثرها وروداً، وهو ما يمكن أن يكشف عن المنحى العام الذي سار باتجاهه الألوسي في تفسيره لأيّ الذكر الحكيم، وكذا القيمة العلمية لكتابه "روح المعاني"، ومن ثمّ قسّمت هذه المصادر باعتبار فنونها على المباحث الآتية:

المبحث الأول: مصادر الألوسي من كتب التفسير وعلوم القرآن

المبحث الثاني: مصادر الألوسي من كتب السنة والفقه

المبحث الثالث: مصادر الألوسي من كتب اللغة والتصوف

(1) الألوسي مفسراً، محسن عبد الحميد، ص 180.

## المبحث الأول: مصادر الألوسي من كتب التفسير وعلوم القرآن

تُعد كتب التفسير وعلوم القرآن أهم مصادر الألوسي في التفسير، حيث أكثر النقل عن هذه الكتب بشكل بين واضح، والملاحظ أنه نقل عن كل من سبقوه في هذا المجال -تقريباً-، وسأعرض لهذين النوعين من مصادره في مطلبين:

### المطلب الأول: مصادر الألوسي من كتب التفسير

### المطلب الثاني: مصادر الألوسي من كتب علوم القرآن

### المطلب الأول: مصادر الألوسي من كتب التفسير

لقد اعتنى الألوسي بجل التفاسير السابقة عليه، وأثبتها في كتابه منسوبة غالباً إلى أصحابها في مواضعها المستشهد بها فيها، ومن أبرز هذه التفاسير:

#### 1- تفسير ابن عباس (ت 68هـ)

كان ممن نقل الألوسي عنهم التفسير صحابة رسول الله ﷺ إلا أن أكثرهم ذكراً هو عبد الله بن عباس ؓ الذي ورد عنه في التفسير بصفة عامة « ما لا يُحصى كثرة »<sup>(1)</sup> - كما يقول السيوطي - رغم الاختلاف الحاصل في التفسير الوارد عنه ؓ؛ من قائل بصحة نسبته إليه، وقائل بعدم صحة ذلك، لاسيما وأن هناك من جمع تفسيره في كتاب سماه: " تنوير المقباس من تفسير ابن عباس " <sup>(2)</sup>، والذي تدور رواياته على محمد بن مروان السدي الصغير عن محمد بن السائب الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس، وهي سلسلة قيل عنها إنها سلسلة الكذب<sup>(3)</sup>. والذي يهتمنا في هذا الموضع بيان استشهاد الألوسي بتفسيره ؓ وهو كثير جداً في المناسبات المختلفة -حوالي أكثر من 3563 مرة<sup>(4)</sup>-، ومن ذلك:

1- عند تفسير قوله تعالى: ﴿ أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ ﴾ [البقرة: 183] ذكر الألوسي الاختلاف في المراد بهذه

(1) الإتقان، 2/188.

(2) جمعه مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت 817هـ) صاحب القاموس، وهو المطبوع من قبل دار الجليل في بيروت.

(3) انظر: الإتقان، 2/189. ولعل ما قيل في هذه الطريق هو ما حذا بالإمام الشافعي إلى القول -إن صحّت الرواية عنه- « لم

يثبت عن ابن عباس في التفسير إلا شبيهة بمائة حديث ». الإتقان، 2/189؛ وانظر: التفسير والمفسرون، محمد حسين الذهبي،

81/1-82.

(4) الألوسي مفسراً، ص 180.

الأيام وأنها رمضان في قول بعضهم، ثم قال: « واختار ذلك ابن عباس ... وأكثر المحققين »<sup>(1)</sup>، فلم يشر إلى مصدر هذا الاختيار من أصحاب الدواوين الحديثية أو التفسيرية.

2- عند قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلُوا لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ الْحَرْثِ وَالْأَنْعَامِ نَصِيبًا ﴾ إلى قوله: ﴿ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴾ [ الأنعام: 137 ] أورد قولاً لابن عباس في الآية رواه ابن أبي حاتم عنه قال: « إنهم كانوا إذا احترقوا حرثاً أو كانت لهم ثمرة جعلوا لله تعالى منه جزءاً وجزءاً للوثن؛ فما كان من حرث أو ثمرة أو شيء من نصيب الأوثان حفظوه وأحصوه، فإن سقط شيء مما سمي للصمد ردّوه إلى ما جعلوه للوثن، وإن سبقهم الماء الذي جعلوه للوثن فسقى شيئاً مما جعلوه لله تعالى جعلوه للوثن، وإن سقط شيء من الحرث والثمرة الذي جعلوه لله تعالى فاختلط بالذي جعلوه للوثن قالوا هذا فقير ولم يردّوه إلى ما جعلوه لله تعالى ... »<sup>(2)</sup> إلى آخر ما قال. وهذا ما رواه الطبري بسنده إلى ابن عباس ورجّحه<sup>(3)</sup>. وهو قول مجاهد وقتادة والسدي وغير واحد كما ذكر ابن كثير<sup>(4)</sup>.

وتقدم الألوسي رواية ابن عباس يدل على أنه إذا صح القول عن ابن عباس لا يُقدّم عليه غيره للمكان العلي الذي يتبوّأه ابن عباس في التفسير؛ فهو الخير كما يحلو للألوسي أن يسميه في العديد من المواضع<sup>(5)</sup>.

2- وفي أول سورة الحجر نقل الألوسي عن ابن عباس قوله: « نزلت بمكة »<sup>(6)</sup>. وكون هذه السورة مكية بما لا خلاف فيه، وإن استثنى بعضهم<sup>(7)</sup> منها ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِّنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ ﴾ [ الحجر: 87 ]. وسواء استثنى منها هذه الآية الأخيرة أو آية ﴿ وَلَقَدْ عَلِمْنَا الْمُسْتَقْدِمِينَ مِنْكُمْ وَلَقَدْ عَلِمْنَا الْمُسْتَأْخِرِينَ ﴾ [ الحجر: 24 ] على ما ذهب إليه السيوطي ونقله عنه الألوسي محتجاً -أي السيوطي- بحديث الترمذي<sup>(8)</sup> في سبب نزولها، وأما -أي الآية- في صفوف الصلاة، فإن هذا لا ينفي أنها مكية في عمومها كما أثبتته الألوسي نقلاً عن ابن عباس، وذكره السيوطي في الروايات الكثيرة التي ساقها في التمييز بين مكّي القرآن الكريم ومدنيه<sup>(9)</sup>.

(1) روح المعاني، 57/2. والاختلاف في تفسير الأيام المعدودات أورده الطبري في جامع البيان عن تأويل آي القرآن، 130/2-131 ولم يذكر من ذهب إلى تفسيرها بشهر رمضان وإن كان أولها بالصواب عنده.

(2) روح المعاني، 31/8. وانظر: تفسير القرآن العظيم، ابن أبي حاتم، 1391/4؛ وتفسير القرآن العظيم، ابن كثير، 106/3؛ والدر المنثور، السيوطي، 363/3.

(3) تفسير الطبري، 40/8-41، 42.

(4) تفسير ابن كثير، 106/3.

(5) انظر: روح المعاني، 27/5، 115/6، 75/7، 194/14، 192/16، 110/19، 144/26، 245/30، ...

(6) روح المعاني، 02/14.

(7) انظر: الإتيان، 16/1.

(8) التفسير؛ باب ومن سورة الحجر، 296/5 ( رقم 3122 ).

(9) الإتيان، 9/1 وما بعدها.

4- كما استشهد الألوسي بقول ابن عباس مقرونا بغيره في قوله سبحانه من السورة نفسها: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ [الحجر: 02] حيث نسب إلى غير واحد أنه أخرج «عن ابن عباس وأنس» أنهما تذاكرا هذه الآية فقالا: هذا حيث يجمع الله تعالى بين أهل الخطايا من المسلمين والمشركون في النار، فيقول المشركون: ما أغنى عنكم ما كنتم تعبدون، فيغضب الله تعالى لهم فيخرجهم بفضل رحمته<sup>(1)</sup>. إلى غير ذلك من المواضع الكثيرة التي يورد فيها الألوسي الآراء التفسيرية لابن عباس حبر الأمة وترجمان القرآن بلا منازع، والمتعلقة بمختلف جوانب التفسير: كشرح الغريب والاستشهاد على صحته من لغة العرب، والآثار الواردة في أسباب التزول والناسخ والمنسوخ، والقراءات وغيرها<sup>(2)</sup>.

وقد كان الألوسي في نقله لأقوال ابن عباس حذرا لاختلاط السقيم فيها بالصحيح، ولذا كان لا يتردد في قبول بعض الروايات؛ فيعرضها على ما هو أصح وأثبت منها، ثم يردّها إذا لم يجد لها مخرجا لمصادمتها لمعقول أو لما هو أصح منها.

## 2- تفسير مجاهد (ت 104هـ)

هو مجاهد بن جبر المفسر المقرئ اللغوي الفقيه؛ أحد أوعية العلم في جيل التابعين و المقدم فيهم، ورأس مدرسة التفسير بمكة بعد وفاة ابن عباس<sup>(3)</sup>، له رواية في الكتب الستة<sup>(4)</sup>.

نقلت عنه في التفسير آراء كثيرة تتعلق بأسباب التزول والناسخ والمنسوخ والمكي والمدني ومعاني الألفاظ وغيرها، نقلها عنه ثقات علماء الإسلام؛ بعضها اختيار خاص به ورأي وقول «مستصفي من كل ما سمع من شيوخه، وممتزجا بخلفيته الثقافية الخاصة»<sup>(4)</sup>، وبعضها نقله عن غيره كابن عباس، وإن ادّعى أن تفسيره جميعا منقول عنه، فهو قول هشّ يردّه النقل المميز لآرائه عن آراء ابن عباس وغيره ممن سمع منهم<sup>(5)</sup>.

1- ومما تفرّد به مجاهد ونقله عنه الألوسي قوله في سورة الفاتحة أنها مدنية، وهو قول يلزم منه أن النبي ﷺ وصحابته ممن أسلم منهم قبل الهجرة صلّوا بضع عشرة سنة بلا فاتحة، وهو قول في غاية البعد حتى عدّ هفوة من مجاهد<sup>(6)</sup>.

2- أمّا في تفسير قوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خَلْسِيْنَ﴾ [البقرة: 64] ذكر الألوسي أن

(1) روح المعاني، 04/14. وانظر الحديث في: الزهد، ابن المبارك، ص 558-559 (رقم 1602)؛ وتفسير الطبري، 03/14.

(2) انظر: روح المعاني، 266/1، 10/3، 132/7، 26/10، 33/16، 187/23، 17/26، 107/29، ...

(3) مصادر ترجمته: غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري، 41/2-42 (رقم 2659)؛ وتهذيب التهذيب، ابن حجر،

40-38 (رقم 68)؛ وطبقات المفسرين، الداودي، 308-305/2 (رقم 617).

(4) مجاهد المفسر والتفسير، أحمد إسماعيل نوفل، ص 288.

(5) انظر: المرجع نفسه.

(6) روح المعاني، 33/1. وانظر: البرهان، الزركشي، 194/1؛ والإتقان، 12/1؛ ومجاهد المفسر، ص 408.

ظاهر الآية أنهم مُسِيخُوا على الحقيقة وهو الصحيح الذي عليه جمهور المفسرين، ثم نقل وجهها تفسيرياً مخالفاً عن مجاهد رواه ابن جرير من «أنه ما مُسِيخت صورهم ولكن مُسِيخت قلوبهم؛ فلا تقبل وعظاً، ولا تعي زجراً»<sup>(1)</sup>، فيكون المقصود من الآية كما عقب الألوسي تشبيههم بالقردة كقوله:

إِذَا أَنْتَ لَمْ تَعُشِقْ وَلَمْ تَذَرِ مَا الْهَوَىٰ فَكُنْ حَجَرًا مِنْ يَابِسِ الصَّخْرِ جُلُودًا<sup>(2)</sup>.

وهذا التفسير من مجاهد تأويل للمسح الواقع على اليهود، وهو مخالف لظاهر السياق ولما عليه الجمل الغفير، ولذلك علق الطبري بعد إيراده لروايتين بسنده إلى مجاهد فيهما التفسير السابق بقوله: «هذا مع خلاف قول مجاهد قول جميع الحجة التي لا يجوز عليها الخطأ أو الكذب فيما نقلته جمعة عليه، وكفى دليلاً على فساد قول إجماعها على نخطئته»<sup>(3)</sup>.

3- وتما نقله الألوسي عن مجاهد ما روي عنه في تفسير قوله تعالى: ﴿وَقَدِّمُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ [البقرة: 221] حيث قال: «وعن مجاهد بالدعاء عند الجماع»<sup>(4)</sup>، ثم ذكر آراء أخرى قبل رأي مجاهد وبعده، ورجح ما قرره في بداية تفسيره للآية من التعميم فقال: «والتعميم أولى»<sup>(5)</sup>.

وتتعدد الوجوه التفسيرية التي ينقلها الألوسي عن مجاهد لتشمل معاني الألفاظ<sup>(6)</sup> والقراءات<sup>(7)</sup> وغيرها. وقد يحيل الألوسي على المصدر الذي استقى منه قول مجاهد، وقد لا يلتزم ذلك<sup>(8)</sup>.

### 3- تفسير الطبري (ت 310 هـ)

الإمام الطبري هو أبو جعفر محمد بن جرير الطبري؛ المفسر، المقرئ، المؤرخ، الفقيه، المجتهد، شيخ المفسرين،

(1) روح المعاني، 1/283. وانظر: تفسير ابن أبي حاتم، 1/133؛ حديث رقم 672.

(2) روح المعاني، 1/283.

(3) جامع البيان عن تأويل آي القرآن، 1/332.

(4) روح المعاني، 2/125.

(5) المصدر نفسه.

(6) كما في تفسيره للغداة والعشي عند قوله تعالى: ﴿وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْعَدْوَةِ وَالْعَشِيِّ﴾ [الأنعام: 53]، وأنهما صلاتا الصبح والعصر. انظر: روح المعاني، 7/159؛ وتفسير الطبري، 7/203؛ وتفسير ابن أبي حاتم، 4/1298-1299 (رقما 7336-7337). وانظر أيضاً تفسيره للحق والباطل من قوله تعالى: ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ﴾ [الأنبياء: 18]. روح المعاني: 17/20.

(7) فمجاهد بن جبر كان رأساً في القراءات، وعنه أخذ كبار الأجلة كابن كثير وأبي عمرو وغيرهما. ومن الأمثلة على ذلك ما ذكره الألوسي عند قوله تعالى: ﴿وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهَبُونَ﴾ [الأنفال: 61] أن مجاهداً قرأها "تُخَزُون"، وهي قراءة ابن عباس أيضاً. انظر: روح المعاني، 10/26. إلا أنها قراءة شاذة على كل حال. انظر: البحر المحيط، أبو حيان، 4/512.

(8) انظر: روح المعاني، 13/49، 21/67، 30/263.



وعلمة المورخين<sup>(1)</sup>. صنف كتابه في التفسير "جامع البيان عن تأويل آي القرآن" فكان مفزع كل من جاء بعده لما تميز به من جمع للتفسير المنقول بإسناده عن النبي ﷺ والصحابة والتابعين وغيرهم، وكذا لما تضمنه من الآراء التفسيرية الأخرى<sup>(2)</sup>.

وأكثر ما يتجلى اعتماد الألوسي على تفسير ابن جرير باعتباره أحد أهم كتب التفسير التي عني الألوسي بالنقل عنها إنما في الروايات التي ينقلها مسندة منه إلى قائلها من حيث إنه «المرجع الأول عند المفسرين الذين عنوا بالتفسير النقلي»<sup>(3)</sup>، وكذا ما كان طريق معرفته المأثور كأسباب النزول والناسخ والمنسوخ، مع ما في "جامع البيان" من التوجيهات والترجيحات التي كثيرا ما يختتمها بقوله مثلا: «وأولى التأويلين بالآية»<sup>(4)</sup>، وهذه بعض الشواهد التي تدل على عناية الألوسي بتفسير الطبري:

1- عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ [البقرة: 254]: ذكر الألوسي أن الكرسي جسم بين يدي العرش محيط بالسموات السبع، ثم ساق رواية عزاه لابن جرير عن ابن عباس قال: «لو أن السموات السبع والأرضين السبع بسطن ثم وصلن بعضهن إلى بعض ما كن في سعتة - أي الكرسي - إلا بمنزلة الحلقة في المفازة»<sup>(5)</sup>. ثم أورد بعده حديثا آخر فيه زيادة على المعنى السابق النص على التفرقة بين العرش والكرسي رواه ابن جرير وغيره عن أبي ذر «أنه سأل النبي ﷺ عن الكرسي فقال: يا أبا ذر، ما السموات السبع والأرضون السبع عند الكرسي إلا كحلقة ملقاة بأرض فلاة، وإن فضل العرش على الكرسي كفضل الفلاة على تلك الحلقة»<sup>(6)</sup>.

والمذكور من الروايتين في تفسير الطبري الثانية فقط بلفظ: «و قال أبو ذر: سمعت رسول الله ﷺ يقول: ما الكرسي في العرش إلا كحلقة من حديد ألقيت بين ظهري فلاة من الأرض»<sup>(7)</sup> من غير إشارة إلى العرش، فالظاهر أن الألوسي إنما تبع الجلال السيوطي في ذكره لهذه الزيادة التي أخرجها غير ابن جرير ممن روى

(1) انظر ترجمته في: تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، 162/2-168 (رقم 589)؛ ووفيات الأعيان، ابن خلكان، 191/4-192 (رقم 570)؛ ومعجم الأدباء أو إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، ياقوت الحموي، 242/5-275 (رقم 830)؛ وطبقات المفسرين، السيوطي، ص 82-84 (رقم 93)؛ وطبقات المفسرين، الداودي، 106/2-114 (رقم 468)؛ ومعجم المفسرين، عادل نويهض، 508/2.

(2) انظر: ابن حزي ومنهجه في التفسير، علي محمد الزبيري، 245/1-246.

(3) التفسير والمفسرون، الذهبي، 207/1.

(4) انظر: جامع البيان، 32/7.

(5) روح المعاني، 09/3.

(6) المصدر نفسه.

(7) تفسير الطبري، 08/3.

الحديث<sup>(1)</sup>.

وأما تفسير عدم وجود الرواية الأولى في تفسير الطبري فهو سهو من الألوسي؛ حيث عزاها لابن المنذر وابن جرير، والذي عند السيوطي أنها لابن المنذر وابن أبي حاتم<sup>(2)</sup>، فالألوسي وهم عند نقله رواية ابن عباس عن الدر المنثور بذكر ابن جرير بدل ابن أبي حاتم الذي أخرجها بسنده فعلا في تفسيره<sup>(3)</sup>.

2- عند تفسير قوله تعالى: ﴿يَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ وَرَافِعَكَ إِلَيْنَا﴾ [آل عمران: 54] قال الألوسي بعد أن ذكر تسعة تأويلات للآية: «والصحيح كما قاله القرطبي إن الله تعالى رفعه من غير وفاة ولا نوم، وهو اختيار الطبري والرواية الصحيحة عن ابن عباس»<sup>(4)</sup>. ويبدو أن هذا الكلام نقله الألوسي بحرفه عن القرطبي<sup>(5)</sup>.

3- ومن المسائل التي استشهد فيها الألوسي بالطبري أسباب النزول، فعند تفسير قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا وَعَمَّا نَا مَا وَعَدْتَنَا عَلَى رُسُلِكَ وَلَا تُخْزِنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّكَ لَا تُخْلِفُ الْمِيعَادَ﴾ [آل عمران: 194] ذكر أن النصر أحد تأويلات ما وعده الله تعالى عباده المؤمنين دون تحديد لأجل هذا النصر، ثم قال: «وإلى هذا ذهب الطبري وقال إن الآية مختصة بمن هاجر من أصحاب النبي ﷺ واستبطنوا النصر على أعدائهم وقالوا لا صبر لنا على أناتك وحلمك وقوى بما بعد من الآيات»<sup>(6)</sup>. وعبرة الطبري: «والذي هو أولى الأقوال بالصواب في ذلك عندي أن هذه الصفة صفة من هاجر من أصحاب رسول الله ﷺ من وطنه وداره مفارقا لأهل الشرك بالله إلى رسول الله ﷺ الذين رغبوا في تعجيل نصرهم على أعداء الله... يدل على صحة ذلك آخر الآية الأخرى وهو قوله: ﴿فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَمَلٍ مِّنْكُمْ مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ لَمْ يَبْدُءْ...﴾<sup>(7)</sup>»<sup>(8)</sup>. وهذا الذي ذهب إليه الطبري قول خاص به لأنه لم يذكر من قال به من المفسرين فيمن حكى أقوالهم.

(1) انظر: الدر المنثور، 17/2، وفيه أنه قد أخرج الحديث بالإضافة إلى ابن جرير: أبو الشيخ وابن مردويه والبيهقي.

(2) انظر: الدر المنثور، 17/2.

(3) تفسير القرآن العظيم، ابن أبي حاتم، 491/2 (رقم 2600). والظاهر أنه قد وقع سهو مماثل لابن كثير حين عزا هذه الرواية لابن جرير وابن أبي حاتم، وإن استبدل ابن المنذر بابن جرير، وقد سبق أنه لا وجود لهذه الرواية عند الآية المعنية في تفسير الطبري، 11-8/3.

(4) روح المعاني، 179/3. وانظر: تفسير الطبري، 291/3. وهذا الاختيار من الطبري هو قول مطر الوراق والحسن وابن جريج وكعب الأحبار ومحمد بن جعفر بن الزبير وابن زيد. انظر: جامع البيان، 290/3.

(5) الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، 100/4.

(6) روح المعاني، 167/4.

(7) سورة آل عمران: 195.

(8) تفسير الطبري، 214/4.

وهكذا باقي استشهادات الألوسي بالطبري لا تخرج في أغلبها عن نقل للروايات<sup>(1)</sup> أو اختيارات<sup>(2)</sup> من الطبري نفسه ضمن مجموعة تفاسير.

#### 4- تفسير ابن أبي حاتم ( ت 327 هـ )

ابن أبي حاتم هو عبد الرحمن بن محمد بن إدريس، يكنى أبا محمد ويعرف بابن أبي حاتم الرازي، الحافظ ابن الحافظ، الناقد، شيخ الإسلام. كان بجرا في العلوم ومعرفة الرجال، ومؤلفاته في فنون العلم كثيرة، تشهد له بإمامته<sup>(3)</sup>.

أما مصنفه في علم التفسير فهو المطبوع باسم " تفسير القرآن العظيم "، يعد من أحسن التفاسير التي عنت بالمأثور عن النبي ﷺ والصحابة والتابعين، وعامته مسند إليهم، اجتهد مؤلفه في اختيار أصح الأسانيد، كما انفرد بروايات بسنده لا توجد عند غيره. وقد حفظ في مؤلفه هذا بعض التفاسير كتفسير سعيد بن جبير، وهو بذلك مصدر أصيل لكل من جاء بعده<sup>(4)</sup>.

وواضح من طبيعة تفسير ابن أبي حاتم أن الألوسي اعتمد عليه في نقل التفسير بالمأثور، وهو ما نلاحظه من خلال الشواهد الآتية:

1- عند قوله تعالى: ﴿ قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى ﴾ [ الشورى: 21 ]، ذكر الألوسي المعاني الواردة في القرابة المقصودة هنا، ومنها: قرابته من قبيلته قريش، وقيل علي وفاطمة وولدهما ﷺ، واستشهد للمعنى الأول بما أخرجه ابن أبي حاتم وغيره عن ابن عباس قال: « كان لرسول الله ﷺ قرابة من قريش، فلما كذبه وأبوا أن يتابعوه قال: يا قوم، إذا أبيتم أن تتابعوني فاحفظوا قرابتي فيكم، ولا يكون غيركم من العرب أولى بحفظي ونصري منكم »<sup>(5)</sup>.

كما استشهد للمعنى الثاني بما أخرجه ابن أبي حاتم أيضا وغيره عن ابن عباس قال: « لما نزلت هذه الآية

(1) انظر من أمثلة ذلك ما جاء في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَرْكَبُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ [ هود: 113 ]. روح المعاني، 154/12،

وجامع البيان، 75/12-76؛ وتفسير حرف الصاد من سورة " ص "، روح المعاني، 161/23، وجامع البيان، 74/23.

(2) انظر مثلا: روح المعاني، 369/1، 65/4، 132/8، 51/13، 133/28.

(3) مصادر ترجمته: طبقات الحنابلة، ابن أبي يعلى، 55/2 ( رقم 596 )؛ وسير أعلام النبلاء، الذهبي، 263/13-269 ( رقم 129 )؛

وتذكرة الحفاظ له، 829/3-832 ( رقم 812 )؛ وفوات الوفيات والذيل عليها، الكشي، 287/2-288 ( رقم 257 )؛ ولسان

الميزان، ابن حجر، 279/3-281 ( رقم 5098 )؛ وطبقات المفسرين، السيوطي، ص 52-53 ( رقم 52 )؛ وطبقات المفسرين،

الداودي، 106/2-114 ( رقم 468 )؛ ومعجم المفسرين، عادل نويهض، 271/1-272.

(4) انظر مقدمة تحقيق تفسير القرآن العظيم، 10/1.

(5) روح المعاني، 31/25. والحديث عند ابن أبي حاتم في تفسيره، 3276/10 ( رقم 18470 ).

﴿ قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ ﴾ قالوا: يا رسول الله، من قرابتك الذين وجبت مودتهم؟ قال: علي وفاطمة وولدهما<sup>(1)</sup>. ويُفهم من كلام الألوسي وترتيبه للروايات ترجيح المعنى الأول لصحة الرواية عن ابن عباس، وضعفها في المعنى الثاني<sup>(2)</sup>، وهو ما ذهب إليه أكثر المفسرين<sup>(3)</sup>.

2- عند قوله تعالى: ﴿ قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ ءَاتَانِي الْكِتَابَ ﴾ [ مريم: 29 ]، أورد الألوسي في تفسير "ءَاتَانِي الْكِتَابَ" ما أخرجه ابن أبي حاتم عن أنس « أن عيسى عليه السلام درس الإنجيل وأحكمه في بطن أمه، وذلك قوله: "ءَاتَانِي الْكِتَابَ" »<sup>(4)</sup>.

و الرواية كما أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره بسنده إلى أنس قال: « كان عيسى ابن مريم قد درس الإنجيل وأحكمه في بطن أمه، فذلك قوله: "إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ ءَاتَانِي الْكِتَابَ وَجَعَلَنِي نَبِيًّا" »<sup>(5)</sup>. ولم يعقب الألوسي على هذه الرواية رغم ما في سندها من مقال<sup>(6)</sup>.

ثم إن الألوسي قد يحيل على ابن أبي حاتم ولا وجود للمحال عليه في تفسيره، وهو الحاصل:

3- عند قوله تعالى: ﴿ وَهُمْ مِّنْ خَشْيَتِهِ مُشْفِقُونَ ﴾ [ الأنبياء: 28 ]، ذكر الألوسي بعد حديثه عن معنى الخشية والإشفاق ما أخرجه ابن أبي حاتم عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: « ليلة أسري بي مررت بجبريل عليه السلام وهو بالملا الأعلى وهو ملقى كالجلس البالي من خشية الله تعالى »<sup>(7)</sup>. وهذا الحديث غير مخرج في تفسير ابن أبي حاتم عند الآية المذكورة<sup>(8)</sup>، ولعل الألوسي تبع السيوطي في عزوه لابن أبي حاتم<sup>(9)</sup>.

(1) روح المعاني، 31/25. والحديث عند ابن أبي حاتم في تفسيره، 3277/10 (رقم 18473، 18477). وانظر: الدر المنثور، 348/7. وأخرجه من الشيعة: الطبرسي في مجمع البيان في تفسير القرآن، 43/9؛ والطباطبائي في الميزان في تفسير القرآن، 42/18.

(2) قال ابن كثير إن « إسناده ضعيف، فيه مبهم لا يعرف، عن شيخ شيعي مخترق وهو حسين الأشقر، ولا يقبل خبره في هذا المحل ». تفسير ابن كثير، 198/6.

(3) منهم: الطبري في تفسيره، 17/25. وانظر: معاني القرآن، الفراء، 23/3؛ ومعاني القرآن، الأخفش الأوسط، 686/2. ويشهد لهذا الترجيح أن سورة الشورى مكية، وكون الآية فيها مدنية بعيد، وفاطمة لم تتزوج عليا إلا بعد بدر، ولا ينافي هذا الوصاف بأهل البيت واحترامهم ومراعاة قرابة النبي ﷺ فيهم. انظر: تفسير ابن كثير، 198/6-199.

(4) روح المعاني، 89/16.

(5) تفسير القرآن العظيم، 2408/7 (رقم 13124)، وانظر: الدر المنثور، 509/5.

(6) ذكر ابن كثير أن أحد رجال السند وهو يحيى بن سعيد العطار الحمصي متروك. انظر: تفسير ابن كثير، 454/4. وقد قال عنه الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب، ص 521 (رقم 7557 تمييز): « ضعيف ». والأولى بمعنى الآية ما رجحه الطبري من قول عكرمة، وهو « قضاؤه سبحانه في الماضي أن يؤتبه الكتاب ». جامع البيان، 60/16.

(7) روح المعاني، 33/17.

(8) تفسير القرآن العظيم، 2449/8.

(9) انظر: الدر المنثور، 625/5.

## 5- تفسير الزمخشري ( ت 528 هـ )

الزمخشري هو أبو القاسم محمود بن عمر الخوارزمي جار الله، إمام العربية وشيخ البلاغة ورأس المعتزلة في زمانه بلا منازع، صاحب التصانيف المشهورة<sup>(1)</sup>.

ألف كتابه في التفسير المعروف بـ "الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل" الذي أبدع فيه وأودعه من صنوف البلاغة وذوقٍ لسحر البيان القرآني ما جعله في مصاف التفاسير المهمة التي تبوّأت مكانة المصدرة لكثير من المفسرين اللاحقين، رغم ما شابه من اعتراضات تعقبه فيها بعض العلماء وصنّفوا فيها<sup>(2)</sup>.

وما يهمنّا في هذا المقام بيان طبيعة استشهاد الألوسي بصاحب الكشاف، وموقفه من اعتراضاته، وهل هو موقف الموافق لكل ما يورده أم أنه موقف المدقق الممحّص لمسائله، لاسيما وأن الزمخشري اعتمد على نبوغه اللغوي للتعبير عن معتقده الاعتزالي بعبارات لا يهتدي أكثر الناس إلى ما فيها من اعتراضات ولا لمقاصده فيها<sup>(3)</sup>. وفيما يأتي بعض أمثلة لاعتماد الألوسي على الكشاف<sup>(4)</sup>:

1- فمن المواضع التي نوّه فيها الألوسي بالزمخشري ما جاء في تفسير قوله تعالى: ﴿ فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسًا عَلَىٰ غَائِبِهِمْ ﴾ [الكهف: 06]، قال بأن معنى "باخع" قاتل، واستدل له بشاهدين شعريين، وأنه من «بَخَعَ الأرض بالزراعة أي جعلها ضعيفة بسبب متابعة الزراعة»<sup>(5)</sup>. ولم يتردد في ترجيح رأي الزمخشري وتقديمه على غيره، بل ذهب إلى إضفاء صفة الثقة عليه في هذا الشأن اللغوي فقال: «وذكر الزمخشري أن "البَخَعَ" أن يبلغ الذبح البخاع بالباء، وهو عرق مستبطن القفا، وقد رده ابن الأثير<sup>(6)</sup> وغيره بأنه لم يوجد في كتب اللغة والتشريح، لكن الزمخشري ثقة في هذا الباب واسع الاطلاع»<sup>(7)</sup>. والذي في الكشاف "الفقار" بدل "القفا" فلعله سبق قلم من الألوسي أو سهو من النساخ وإن كان المعنيان متقاربين أو لعلهما واحد.

(1) مصادر ترجمته: وفيات الأعيان، 168/5-174 (رقم 711)؛ ومعجم الأدباء أو إرشاد الأريب، ياقوت الحموي، 489/5-495 (رقم 945)؛ وطبقات المفسرين، السيوطي، ص 104-105 (رقم 127)؛ وطبقات المفسرين، الداودي، 314/2-316 (رقم 625)؛ ومعجم المفسرين، عادل نويهض، 666/2.

(2) وهو صنيع قاضي الاسكندرية أحمد بن محمد بن المنير في كتابه "الانتصاف" المطبوع بحاشية الكشاف.

(3) انظر: مقدمة في أصول التفسير، ابن تيمية، ص 52.

(4) ذكر محسن عبد الحميد أن الألوسي استشهد بالزمخشري في "روح المعاني" ثمان وأربعين وأربعمائة وألف مرة (1448). انظر: الألوسي مفسراً، ص 187.

(5) روح المعاني، 204/15.

(6) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير، 102/1.

(7) روح المعاني، 204/15. وانظر: الكشاف، 298/3؛ وكذا: معاني القرآن، الفراء، 134/2؛ ومجاز القرآن، أبو عبيدة، 394/1؛

وغريب القرآن، ابن قتيبة، ص 263؛ والمفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني، ص 38.



وهذه إحدى صور الإعجاب بالزنجشري التي ردها كثيرا الألوسي في تفسيره<sup>(1)</sup>.

2- ومن المواضيع التي تعقب فيها الألوسي الزنجشري وهي مسألة تتعلق بعلم القراءات ما جاء في تفسير قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ لَّهِمْ عَذَابُهُمْ تَهْمُهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: 05]، قال الألوسي: «وروي عن ورش ... إبدال الهمزة الثانية ألفا فيلنقي ساكنان على غير حدهما عند البصريين، وزعم الزنجشري أن ذلك لحن وخروج عن كلام العرب من وجهين: أحدهما: الجمع بين ساكنين على غير حده. الثاني: أن طريق تخفيف الهمزة المتحركة المفتوح ما قبلها هو بالتسهيل بين يين لا بالقلب ألفا، لأنه طريق الهمزة الساكنة»<sup>(2)</sup>. ولما لم يرتض الألوسي كلام الزنجشري أعقبه بتحقيق المسألة من الناحية اللغوية فقرر أن ما رجحه الزنجشري مذهب الكوفيين، والبصريون يميزون الجمع على غير الحد الذي أجازوه الكوفيون، فالبصريون أجازوا إبدال الهمزة الثانية ألفا ساكنة بعدها نون ساكنة أيضا، والكوفيون أجازوا وجه التسهيل في الهمزة الثانية بعدها نون ساكنة ومنعوا أن تبدل الهمزة الثانية حرف مد ساكن بعده نون ساكنة، فكأنهم جعلوا التسهيل حرفا فرعيا متحركا لا ساكنا كما هو الحال في الهمز المبدل.

وما قاله البصريون وجه مقدم أداء في رواية ورش من الوجهين الصحيحين المقروء بهما.

وقد شرح الزنجشري معنى الجمع بين ساكنين على حده فقال: «وحده أن يكون الأول حرف لين والثاني حرفا مدغما نحو قوله " الضالين "»<sup>(3)</sup>. إلا أنه محجوج فيما ذهب إليه بأمرين: أحدهما: قراءة نافع المتواترة في سورة الأنعام بإسكان الياء الثانية وهو قوله تعالى: " ومحيي " وقفا ووصلا<sup>(4)</sup>، وثانيهما: ما تعقبه به الألوسي من أن « هذه القراءة -يعني إبدال الهمزة الثانية حرف مد- من قبيل الأداء ورواية المصريين عن ورش، وأهل بغداد يروون التسهيل بين يين»<sup>(5)</sup>. وعلق عليه آخره بقوله: « فلا يكون الطعن فيها طعنا فيما هو من السبع المتواتر، إلا أن المعتزلي أساء الأدب في التعبير»<sup>(6)</sup>؛ بقوله عن قراءة صحيحة إنها لحن وخروج عن كلام العرب. فالألوسي في هذا المثال لم يقف موقف المؤيد فيما ذهب إليه الزنجشري، بل انتقده ورد عليه، بل قلب أن

(1) انظر مثلا عند تفسير قوله تعالى: ﴿فَأَجَاءَهَا الْمَخَاضُ﴾ [مزيم: 22] حيث رجح رأي الزنجشري على أبي حيان على جلاله قدره. انظر: روح المعاني، 81/16؛ والكشاف، 11/3؛ والبحر المحيط، 178/6.

(2) روح المعاني، 130/1. ونص الكشاف: « فإن قلت: ما تقول فيمن يقلب الثانية ألفا؟ قلت: هو لحن خارج عن كلام العرب خروجين ... ». الكشاف، 48/1.

(3) الكشاف، 48/1.

(4) انظر: الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد، أبو علي الفارسي، 441-440/3؛ والدر المصون، السمين الحلبي، 227/3؛ والبحر المحيط، 262/4.

(5) روح المعاني، 130/1.

(6) المصدر نفسه، 130/1.

يُغْلَظ له القول إن لم يكن أغلظ له فعلاً.

3- ومن المسائل العقائدية التي نحا فيها الزمخشري منحى المعتزلة ولم يرتضه الألوسي ما جاء في تفسير قوله تعالى: ﴿لَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ﴾ [الاعتراف: 42]، قال الألوسي: «ولا يخفى ما في هذه الآية من الرد الواضح على القدرة الزاعمين أن كل مهتد خلق لنفسه الهدى، ولم يخلق الله تعالى له ذلك... ولما رأى الزمخشري هذه الآية كافحة في وجوه قومه فسراهدى باللفظ الذي بسببه يخلق العبد الاهتداء لنفسه، وهو لعمري كلام من حرم اللطف، نسأل الله تعالى العفو والعافية»<sup>(1)</sup>. وهذا الرد من الألوسي يكاد يكون نفسه لصاحب الانتصاف<sup>(2)</sup> لكن من غير إحالة منه<sup>(3)</sup>.

فالملاحظ أن مواقف الألوسي من الكشف كانت متباعدة بتباين المسائل التي تطرق إليها؛ فوافقه فيما رآه صواباً وخالفه في غير ذلك.

#### 6- تفسير الطبرسي (ت 548 هـ)

هو أبو علي الفضل بن الحسن بن الفضل المشهدي الرضوي، نسبة إلى مشهد الرضا لأنه سكن فيه، والطبرسي بالمهمل والموحدة التحتية المفتوحتين والراء الساكنة نسبة إلى طبرستان<sup>(4)</sup>. مفسر لغوي، وأحد كبار علماء الشيعة الإمامية، صنّف العديد من الكتب في مجال القرآن وعلومه خاصة<sup>(5)</sup>.

اشتهر بتفسيره المسمى "مجمع البيان في تفسير القرآن" الذي أودعه من دقائق المعاني ما ينم على تحرر صاحبه في علوم شتى لاسيما علوم اللغة والبيان<sup>(6)</sup>، وهو أحد أهم مصادر الشيعة الإمامية إلى جانب كتاب "التيان الجامع لعلوم القرآن" لشيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي (ت 460 هـ) الذي استمد منه

(1) روح المعاني، 121/8؛ وانظر: الكشف، 105/2.

(2) الانتصاف المطبوع بحاشية الكشف، ابن المنير، 105/2.

(3) وشبه هذه المسألة رد الألوسي على الكشف عند تفسير قوله تعالى: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ﴾ [الاعتراف: 28]، انظر: روح المعاني، 108/8؛ والكشف، 100/2. وكذا مسألة خلود الفاسق في النار عند قوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدِ الْعَاجِلَةَ عَجَلْنَا لَهُ فِيهَا مَا نَشَاءُ...﴾ [الإسراء: 18]، روح المعاني، 46/15-47؛ والكشف، 655/2؛ وإرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، أبو السعود، 655/2.

(4) طبرستان يقال للمتسبب إليها طبري وطبرسي، قال السمعاني: «هي أمل وولايتها». يُذكر أن أصل تسميتها "تبرستان"؛ لأن أهلها كانوا يحاربون بالثر أي الفأس فعرب وقيل طبرستان. وهي الآن جزء من إيران. انظر: الأنساب، السمعاني، 45/4؛ ومعجم البلدان، الحموي، 14/4-18؛ وموسوعة المورد، منير البعلبكي، 158/9.

(5) انظر ترجمته في: أعيان الشيعة، العاملي، 398/8-401؛ وكشف الظنون، 1602/2؛ والأعلام، 148/5؛ ومعجم المفسرين، 420/1.

(6) انظر: النحر وكتب التفسير، إبراهيم عبد الله رفيدة، 780/2.

الطبرسي تفسيره وإن فاقه ترتيباً وتهذيباً وتحقيقاً<sup>(1)</sup>. ولعل هذا ما جعل الألوسي يعتمد عليه كثيراً بالإضافة إلى اعتداله وعدم تعصبه ذلك التعصب الذي عُرف به الكثير من أصحاب مذهبه، إلا أنه وقف منه موقفه من باقي المفسرين؛ حيث وافقه فيما رأى أنه محق فيه وخالفه فيما رأى أنه جانب الصواب فيه، وقد تجلّت موافقته في المسائل اللغوية خاصة، وتجلّت المخالفة في المسائل العقدية والفقهية التي تعارض مذهب أهل السنة، ولعل في الشواهد الآتية مزيد بيان لمثل هذا الإجمال<sup>(2)</sup>:

1- عند تفسير قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ [المائدة: 01] ذكر معنى الوفاء وأن أصل العقد الربط محكما ثم قال: «وفرق الطبرسي بين العقد والعهد بأن العقد فيه معنى الاستيثاق والشدة ولا يكون إلا بين اثنين، والعهد قد ينفرد به واحد»<sup>(3)</sup>.

ومنع أن جلّ المفسرين<sup>(4)</sup> يجمعون على أن العقد هو العهد، فنقل الألوسي لكلام الطبرسي مشعر إماماً بمجرد التقرير أو بموافقته على ما ذهب إليه من التفريق بين كل من العقد والعهد<sup>(5)</sup>.

2- وتما ينقله الألوسي عن الطبرسي أسماء السور حيث ذكر في سورة " ألم السجدة " أن من أسمائها أيضاً ما جاء في " مجمع البيان " أنها « كما تسمى سورة السجدة تسمى " سجدة لقمان " لئلا تلتبس بـ " حم السجدة " »<sup>(6)</sup>. ولم أر فيما اطلعت عليه من كتب التفسير وعلوم القرآن من ذكر لها هذا الاسم غير الطبرسي<sup>(7)</sup>.

3- عند قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ﴾ [المائدة: 57] وهذه إحدى الآيات التي استدل بها الشيعة على إمامة علي عليه السلام ووجه الاستدلال أنها نزلت فيه عليه السلام بالإجماع، إذ أن لفظ الولي هنا معناه التصرف العلم

(1) انظر: مقدمة محقق مجمع البيان، هاشم الرسولي المحلاتي، 1/53، 75.

(2) ذكر محسن عبد الحميد أن الألوسي استشهد بالطبرسي في روح المعاني خمساً وستين ومائتي مرة (265). انظر: الألوسي مفسراً، ص 205.

(3) روح المعاني، 6/48. وانظر: مجمع البيان في تفسير القرآن، الطبرسي، 3/232.

(4) انظر: تفسير الطبري، 6/31، 32؛ ومعاني القرآن، الفراء، 1/298؛ وبجاز القرآن، أبو عبيدة، 1/145؛ وغريب القرآن، ابن قتيبة، ص 138؛ وإعراب القرآن، أبو جعفر النحاس، 2/05.

(5) نقل أبو حيان عن الزجاج قوله: «العقود أوكد من العهود، وأصله في الأجرام ثم توسّع فأطلق في المعاني». البحر المحيط، 411/3. وهو قريب مما ذهب إليه الطبرسي من حيث إن العقد على ما ميزه يستلزم الوفاء أكثر لأن فيه تعلّقاً بحق الغير.

(6) روح المعاني، 21/115. وانظر: مجمع البيان، 8/508.

(7) ولعلّ مما يؤيد هذا الكلام أن الشيخ محمد الطاهر بن عاشور رحمه الله - نقل بدوره عن الطبرسي هذه التسمية فقال مبيناً قول الطبرسي السابق: «أي كما سُمّوا سورة " حم السجدة " وهي سورة " فُصِّلَتْ " سورة " سجدة المؤمن " لوقوعها بعد سورة " المؤمن "». التحرير والتنوير، 21/203. وانظر نقل الألوسي عن الطبرسي في مجال المناسبة ووجه اتصال الآيات والمكي والمدني على التوالي: روح المعاني، 18/74، 5/96، 22/161؛ ومجمع البيان، 7/194، 3/128، 8/624.

المساوي للإمامة، فثبتت بذلك إمامته وانتفت إمامة غيره<sup>(1)</sup>.

وقد أطلال الألوسي في تفسير هذه الآية وأورد أكثر ما قيل فيها عند أهل السنة والشيعة، وختمها بقول الطبرسي إن «الولاية مختصة، وهو أنه سبحانه قال: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ﴾ فخاطب جميع المؤمنين ودخل في الخطاب النبي ﷺ وغيره، ثم قال تعالى: ﴿وَرَسُولُهُ﴾ فأخرج نبيه -عليه الصلاة والسلام- من حملتهم لكونهم مضافين إلى ولايته، ثم قال -جل وعلا-: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾ فوجب أن يكون الذي خوطب بالآية غير النبي ﷺ جعلت له الولاية وإلا للزم أن يكون المضاف هو المضاف إليه بعينه، وأن يكون كل واحد من المؤمنين ولي نفسه وذلك محال<sup>(2)</sup>.

وقد تولى الألوسي الرد على أدلة الشيعة في إمامة علي ﷺ بما فيه الوجه المذكور في تفسير الآية، وختمها بقوله: «فالآية على كل حال لا تدل على خلافة الأمير -كرم الله تعالى- وجهه على الوجه الذي تزعمه الإمامية، وهو ظاهر لمن تولى الله تعالى حفظ ذهنه عن غبار العصبية<sup>(3)</sup>. ولعل أوجه ما يُرد به على الطبرسي أن جعله "الولي" هو المتصرف في الأمور المتولّي تدبيرها قصر للفظ على معنى لغوي واحد، وهو بذلك معرض عن معنى لغوي ثان صحيح وهو الناصر والمحِب والموالي، ثم إنه خرّج لفظ الجمع "الذين آمنوا" مخرج المفرد وأن المعنى به علي ﷺ، وهو استعمال للفظ على خلاف الظاهر وحمل له على غير الحقيقة من غير دليل مقتض لذلك<sup>(4)</sup>. كما أن العلماء ذكروا وجوها في تفسير هذه الآية وتفنيد كونها تدل على إمامة علي ﷺ<sup>(5)</sup>.

فهذه بعض مواضع استشهاد الألوسي بالطبرسي<sup>(6)</sup>، ويلاحظ أن الألوسي سلك في نقله عنه مسلك المتحقّق المدقّق وهو صنيعه مع باقي المصنّفات تقريباً.

## 7- تفسير الفخر الرازي (ت 606 هـ)

الرازي هو أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن بن علي الطبرستاني الرازي الملقّب بفخر الدين

(1) انظر: روح المعاني، 6/167.

(2) المصدر نفسه، 6/170-171. وانظر: مجمع البيان، 3/327.

(3) انظر: روح المعاني، 6/171.

(4) انظر: التفسير الكبير ومفاتيح الغيب، الفخر الرازي، 12/27-33؛ والنحو وكتب التفسير، إبراهيم عبد الله رفيعة، 2/790.

(5) ذكر ابن تيمية أن من أدلتهم في أن الآية نزلت في علي ﷺ تصدّقه بخاتمته في الصلاة والحديث موضوع بإجماع أهل العلم. انظر: مقدمة في أصول التفسير، ص 36. ودعوى الإجماع على أن الآية نزلت في علي ﷺ باطلة؛ فقد أورد ابن كثير أحاديث تدل على أنها نزلت في عبادة بن الصامت ﷺ حين تبرأ من حلف اليهود ورضي بولاية الله ورسوله والمؤمنين. انظر: تفسير ابن كثير، 2/598.

(6) انظر اعتماد الألوسي على الطبرسي فيما ينقله الشيعة عن الإمام علي ﷺ في تفسير قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَلًا الَّذِينَ ضَلَّ سَعِيَّهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [الكهف: 99]. روح المعاني، 16/47-48؛ ومجمع البيان، 8/767.

والمعروف بابن الخطيب، العربي القرشي الذي ينتهي نسبه إلى أبي بكر الصديق رضي الله عنه. من فقهاء الشافعية اللامعين، ومن علماء الكلام البارزين<sup>(1)</sup>.

كان -رحمه الله- فريد عصره، جمع كثيرا من العلوم ونبغ فيها، فكان إماما في التفسير والكلام والعلوم العقلية وعلوم اللغة، وترك مصنفات عديدة في مختلف هذه العلوم، أهمها مؤلفه في علم التفسير المسمى: "التفسير الكبير ومفاتيح الغيب"، جمع فيه بين علوم الشريعة وبين الفلسفة وعلوم الطبيعة والطب وغيرها من علوم المتقدمين ومعارف عصره على نحو عجيب لعله لم يسبق إليه، وقد كانت غايته في ذلك التدليل على «تفوق الحكمة القرآنية على سائر الطرائق الفلسفية وانفرادها بمداية العقول البشرية إلى غايات الحكمة من طريق العصمة»<sup>(2)</sup>.

وما راج من أن تفسير الرازي فيه كل شيء إلا التفسير فيه تجنّ على الرجل وإنزاله من المكان العلي والمقام الرفيع الذي تبوّأه عند أكثر أهل العلم، والحق أن يقال عن تفسيره: فيه إلى جانب التفسير كل شيء، وهو الأليق به وبصاحبه الذي حاول أن يسقط «الحواجز بين فروع المعرفة باعتبارها متآلفة، تركي معرفة الإنسان، وتكون المنهج الأمثل لثقافة الإسلام»<sup>(3)</sup>.

وقد اعتمد الألوسي على تفسير الرازي<sup>(4)</sup>، إذ يُعد من مصادره الأساسية في "روح المعاني" في مختلف المناسبات والوجوه مع تأييد لما يذهب إليه الرازي أحيانا، ونقد وتفنيد له أحيانا أخرى، وهو ما توضّحه الشواهد

(1) ترجمته في: وفيات الأعيان، 4/248-252 (رقم 600)؛ والبداية والنهاية، ابن كثير، 13/65-66؛ والنجوم الزاهرة، ابن تغري بردي، 6/197-198؛ وطبقات المفسرين، السيوطي، ص100-101 (رقم 119)؛ وطبقات المفسرين، الداودي، 2/213-217 (رقم 550)؛ ومعجم المفسرين، عادل نويهض، 2/596.

(2) التفسير ورجاله، محمد الفاضل بن عاشور، 104.

(3) الرازي من خلال تفسيره، عبد العزيز المجدوب، ص9.

(4) تجدر الإشارة في هذا المقام إلى الاختلاف الواقع في نسبة تفسير الرازي كله أو بعضه إلى صاحبه؛ فقد ورد في العديد من المصادر أن الرازي لم يتم تفسيره، والذي أكمله إنما هو تلميذه قاضي القضاة شهاب الدين بن خليل الخوي (ت 639هـ) أو هو الشيخ نجم الدين أحمد بن محمد القمولي (ت 727هـ). انظر: وفيات الأعيان، 4/249؛ والدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ابن حجر، 1/179؛ وشذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد الحنبلي، 5/21؛ وكشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، 2/1756. وأثار هذه القضية غير واحد من المحدثين، ولعل الأرجح من الأقوال ما ذهب إليه محمد الفاضل بن عاشور في قوله: «والذي يبدو في نظرنا فيصلا بين ذلك كله أن الرازي لما انتصب في آخر حياته لتصنيف التفسير تمكّن من إخراج شيء منه في تحريره النهائي وبقي شيء في الأمالي والمسودات بيد بعض تلاميذه، فأقبل على تصنيفه وتحريره والحق في ذلك الفرع بالأصل؛ فالكتاب بروحه هو للرازي كله، وتحريره هو من وضعه في الأول، ووضع تلميذه الخوي في الآخر». التفسير ورجاله، ص127-128. وانظر: التفسير والمفسرون، محمد حسين الذهبي، 1/291 وما بعدها؛ والنحو وكتب التفسير، إبراهيم عبد الله رفيدة، 2/827-843.



الآتية:

1- في تفسيره للبسملة وهل هي آية من القرآن الكريم ومن الفاتحة خاصة أم لا، عرض لمذهب الفخر المتفق مع مذهب أكثر الشافعية وأن البسملة آية من الفاتحة خاصة، ثم رجّح مذهب أبي حنيفة وغيره في أنها آية فذّة جيء بها للفصل بين السور، حيث قال: « وقد أطلال الفخر في هذا المقام المقال وأورد ست عشرة حجة لإثبات أنها آية من الفاتحة كما هو نص كلامه ولا عبرة بالترجمة [ كذا ]، فها أنا بتوفيق الله تعالى رادّه ولا فخر، وناصر مذهبي بتأييد الله تعالى »<sup>(1)</sup>. ثم ساق حجج الرازي الست عشرة، وأجاب عنها جميعاً في كلام طويل قال في آخره: « انتهى كلامه -أي كلام الرازي- وليس بشيء؛ لأن البعض منه محاب عنه، والبعض لا يقوم حجة علينا، لأن الصحيح من مذهبنا أن بسم الله الرحمن الرحيم آية مستقلة، وهي من القرآن وإن لم تكن من الفاتحة نفسها، وقد أوجب الكثير منّا قراءتها في الصلاة »<sup>(2)</sup>. وبعد مناقشته لبعض الأحاديث التي استند إليها الرازي وذكر بعض آراء المحدثين فيها قال: « وليس لي اعتماد على الفخر في الأحاديث وليس من حفاظها، وأراه إذا نقل بالمعنى غير »<sup>(3)</sup>، مقررًا في نهاية مناقشته لهذه المسألة أنه « بالجملة يكاد أن يكون اعتقاد عدم كون البسملة جزءاً من سورة من الفطريات كما لا يخفى على من سلم له وجدانه، فهي آية من القرآن مستقلة »<sup>(4)</sup>.

وأمر الاختلاف في البسملة بين الفقهاء يصبح حيناً إذا علمنا أنه يكاد يكون مماثلاً له عند القراء، والظاهر أن الإمام الشافعي القائل بأن البسملة آية من الفاتحة رجّح ما تلقاه من قراءته عن ابن كثير<sup>(5)</sup> المقرئ (ت 120هـ) في إحدى الروايات عنه، وقد رجّحه على ما سمعه من شيخه مالك في "الموطأ"؛ إذ الشافعي أحد تلامذة ابن كثير في القراءة، وابن كثير لا يترك البسملة لا في الفاتحة ولا في غيرها سوى براءة، كما هو مقرر في مذهبه في القراءة<sup>(6)</sup>.

2- عند قوله تعالى: ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ﴾ [الأنبياء: 35]، ذكر الألوسي أن النفس ثلاثة: نباتية وحيوانية وفلكية، ثم نقل عن الفخر الذي يلقبه بالإمام أنها تُطلق على هذه المعاني بالاشتراك اللفظي كما هو عند

(1) روح المعاني، 39/1. وانظر: التفسير الكبير ومفاتيح الغيب، الفخر الرازي، 201/1 وما بعدها.

(2) روح المعاني، 41/1.

(3) المصدر نفسه، 43/1.

(4) المصدر نفسه، 45/1.

(5) هو أبو معبد عبد الله بن كثير بن عمرو المكي، كان عالماً بالعربية فصيحاً بليغاً مفوهاً عليه السكينة والوقار. قرأ على أبي السائب عبد الله بن أبي السائب المخزومي وعلى أبي الحجاج مجاهد بن جبر المكي وعلى درباس مولى ابن عباس. أخذ عنه البرقي (ت 250هـ) وقبيل (ت 291هـ). انظر ترجمته في: النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، 120/1-121؛ وغاية النهاية في طبقات القراء، له، 443/1-445 (رقم 327)؛ والوفيات، 41/3-42 (رقم 327)؛ ومعرفة القراء الكبار، الذهبي، 86/1-88 (رقم 34)؛ والسير، له، 318/5-322 (رقم 155).

(6) انظر: منجد المقرئين ومرشد الطالبين، ابن الجزري، ص 80.

المحققين، ورد الألوسي هذا الشمول؛ إذ هو مما لا ينبغي أن يلتفت إليه، واختار شمولها لنفوس البشر والجن وسائر أنواع الحيوان، واختلف في شمولها لكل حي كالمملك وغيره، وذهب الرازي إلى العموم في الآية، بيد أن العموم مخصوص لثبوت النفس لله تعالى في قوله حكاية عن عيسى عليه السلام ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾ [المائدة: 118]، والموت مستحيل في حقه -جلّت قدرته-، وكذا الجمادات لها نفوس -كما يقول الرازي- وهي لا تموت، والعام المخصوص حجة فيبقى معمولاً به على ظاهره فيما عدا ما أخرج منه، وهذا مبطل لقول الفلاسفة في الأرواح البشرية والعقول المفارقة والنفوس الفلكية أنها لا تموت<sup>(1)</sup>. إلى آخر ما أورده مما له تعلق بصميم الفلسفة وعلم الكلام اللذين يعد الرازي من أساطينهما. بيد أن الآية لا تحتاج لكل هذا الذي قاله الرازي وغيره ووافقهم عليه الألوسي أو خالفهم فيه؛ إذ الآية حتى تفهم في غنى عن كل ما قيل، وخاصة وأنه خال من نص موحي به يدعّمه ويقوّيه، والكلام في مثل هذه القضايا الغيبية إما أن يكون عليه دليل، وإلا فخير للمفسر أن يمسك عن الخوض فيه، إذ قد يكون حاطب ليل ربّما حمل في حزمته أفعى سامّة تصيب أول من تصيب حامل تلك الحزمة.

3- في تفسير قوله تعالى: ﴿مِنْ بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ لَبْنَا﴾ [النحل: 66] ذكر الألوسي معنى الفرث لغة ثم أورد حكاية ابن عباس -رضي الله عنهما- من أن «البهيمة إذا اعتلفت وأنضج العلف في كرشها كان أسفلها فرثاً وأوسطه لبناً وأعلاه دماً... فالبينية على حقيقتها وظاهرها»<sup>(2)</sup>، وتعقب هذه الرواية بقول الإمام الرازي: «ولقائل أن يقول: اللبن والدم لا يتولدان في الكرش، والدليل عليه الحس؛ فإن الحيوانات تذبج دائماً ولا يرى في كرشها شيء من ذلك»<sup>(3)</sup>، إلى آخر ما نقله عن الرازي موافقاً له فيما ذكره، منتهياً إلى اختصار كلام الفخر بقوله: «والشيء الذي دلّت المشاهدة على فسادِه لم يجز المصير إليه»<sup>(4)</sup>، وأن المقصود حينئذ من الآية «أن اللبن إنما يحصل من بين أجزاء الفرث ثم من بين أجزاء الدم؛ فالبينية على هذا مجازية»<sup>(5)</sup>، وأن الرواية عن ابن عباس وغيره -إن صحّت- يُبحث لها عن تأويل آخر حتى لا تُحمل على حقيقتها وظاهرها المصادمين للحس والمشاهدة<sup>(6)</sup>؛ إذ «ليس المراد أن اللبن يتميع من بين طبقتي فرث ودم، وإنما الذي أوهم ذلك من توهمه حمله "بين" على حقيقتها من ظرف المكان، وإنما هي تستعمل كثيراً في المكان المجازي، فيراد بها الوسط بين مرتبتين، كقولهم:

(1) انظر: روح المعاني، 45/17 وما بعدها؛ وتفسير الرازي، 169/22.

(2) روح المعاني، 177/14.

(3) المصدر نفسه، 177/14. وانظر تفسير الرازي، 66/20 وما بعدها.

(4) روح المعاني، 178/14-178.

(5) المصدر نفسه، 178/14.

(6) انظر: روح المعاني، 178/14. وهذا التوفيق هو ما حاوله أبو السعود في تفسيره، 124/5. وانظر ما قيل في الآية: تفسير

الطبري، 89/14؛ والكتشاف، 615/2؛ وتفسير ابن كثير، 204/4؛ والجواهر في تفسير القرآن الكريم، طنطاوي جوهري، 135/8 وما بعدها.

الشجاعة صفة بين التهور والجبن»<sup>(1)</sup>. وهذا هو المعنى الذي ينبغي أن يصار إليه في تفسير الآية من دون التفات لرواية ابن عباس التي يظهر أن للمحدثين فيها كلاماً، وعدم إيراد الطبري وابن كثير لها يوحى بعدم صحتها<sup>(2)</sup>. فالظاهر من استشهاد الألوسي بتفسير الرازي أنه يعتمد فيه على علاقة بطبيعة مؤلفه الذي اعتنى بالعلوم الكونية والفلسفية من غير مجازاة له في كل ما ذهب إليه شأنه في ذلك شأن باقي كتب التفسير التي اعتمدها.

#### 8- أبو حيان الأندلسي (ت 745 هـ)

محمد بن يوسف بن علي بن حيان أثير الدين - كما يسمّى عند أهل المشرق - أبو حيان الأندلسي الغرناطي، إمام اللغة وشيخ الأدب والقراءات في زمانه<sup>(3)</sup>. له مصنفات عديدة اشتهر منها كتابه في التفسير المسمّى "البحر المحيط" الذي نحى فيه الوجهة اللغوية؛ حيث اعتنى بدقائق المسائل النحوية والصرفية والقضايا البلاغية المختلفة محققاً ومرجحاً، وإن كان ينفر من الإغراق في التعليل والقياس، ميالاً إلى السماع والرواية<sup>(4)</sup>. ويأتي البحر المحيط في المرتبة الثانية بعد ابن عباس من حيث الترداد في "روح المعاني"؛ حيث استشهد به الألوسي ثمانين وثلاثمائة وألفي مرة (2380)<sup>(5)</sup>.

وتمثل اعتماد الألوسي على البحر المحيط في المسائل اللغوية والقراءات خاصة، وكذا وجوه المناسبات بين الآيات والصور ومسائل حديثة وأشياء أخرى قليلة، وهذه بعض أمثلة على ذلك:

1- عند قوله تعالى: ﴿ وَصَدَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكَفَرُ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ [البقرة: 215] قال في إعراب "المسجد الحرام": «اختار أبو حيان عطفه على الضمير المحرور وإن لم يعد الجار، وأجاز ذلك الكوفيون... وهو شائع في لسان العرب نظماً ونثراً»<sup>(6)</sup>. ثم أورد وجوهاً إعرابية أخرى منها ما ذكره الزمخشري ونقله الألوسي وهو أنه معطوف على "سبيل الله"<sup>(7)</sup>. وبناء على ما قاله أبو حيان يرد ههنا اعتراض وهو أنه «لا معنى

(1) التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور، ص 200-201.

(2) بل إنها من طريق محمد بن السائب الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس، وهي من أوهى الطرق وأضعفها، فإذا انضم إليها محمد بن مروان السدي الصغير فهي سلسلة الكذب كما يقول السيوطي في الإتقان، 189/2.

(3) مصادر ترجمته: غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري، 285/2؛ وفوات الوفيات، الكشي، 79-71/4 (رقم 506)؛ والدرر الكامنة، ابن حجر، 189-185/4 (رقم 4812)؛ والنجوم الزاهرة، ابن تغري بردي، 115-111/10؛ وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، السيوطي، 285-280/1 (رقم 516)؛ وشذرات الذهب، ابن العماد الحنبلي، 147-145/6؛ ومعجم المفسرين، عادل نويهض، 655/2.

(4) انظر: النحو وكتب التفسير، إبراهيم عبد الله رفيعة، 908/2.

(5) انظر: الألوسي مفسراً، محسن عبد الحميد، ص 184.

(6) روح المعاني، 109/2. وانظر: البحر المحيط، 146/2 وما بعدها.

(7) انظر: روح المعاني، 109/2؛ والكشاف، 259/1.

للكفر بالمسجد الحرام وهو لازم من العطف»<sup>(1)</sup>. وأجاب عن هذا الاعتراض بقوله: «الكفر قد ينسب إلى الأعيان باعتبار الحكم المتعلق بها كقوله تعالى: ﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ﴾<sup>(2)</sup>»، وهو بهذا يدافع عن أبي حيان مرجحاً رأيه على غيره من الآراء، وأن العطف على الضمير المجرور من دون إعادة صحيح لغةً، ثابتٌ في كلام العرب، وارد في قراءة القرآن الكريم، ومنه قراءة حمزة وغيره "وَالْأَرْحَامِ"، وهو أحد الشواهد القوية التي اتكأ عليها أبو حيان بالإضافة إلى شواهد شعرية كثيرة ساقها للدلالة على صحة رأيه<sup>(3)</sup>.

2- عند تفسير قوله سبحانه: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءُهُمْ﴾ [الأنعام: 138] قرّر الألويسي معنى الآية على قراءة غير ابن عامر ثم قال: «وقرأ ابن عامر "زَيْنَ" بالبناء للمفعول الذي هو القتل، ونصب الأولاد وجر الشركاء بإضافة القتل إليه مفعولاً بينهما بمفعوله»<sup>(4)</sup>. ولأن الألويسي كأبي حيان في القراءات أثري متشدّد يثور في وجه كل من يطعن في قراءة من القراءات العشر، فقد ساق كلام أبي حيان الذي يظهر أن الألويسي لم يجد كلاماً أشفى لغليله في الرد على الزمخشري وغيره منه فقال: «وقال أبو حيان: عجب لعجمي ضعيف في النحو يرد على عربي صريح محصّ قراءة متواترة نظيرها في كلام العرب في غير ما بيت، وأعجب بسوء هذا الرجل بالقراء الأئمة الذين تخيروهم هذه الأئمة لنقل كتاب الله تعالى شرقاً وغرباً، وقد اعتمد المسلمون على نقلهم لضبطهم ومعرفتهم وديانتهم»<sup>(5)</sup>. وفي هذا الكلام ما فيه من السخرية والتشنيع على من حملته جرأته على الطعن في هذه القراءة المتواترة التي لا ينبغي أن يُحمّل وزر نقدها الزمخشري وحده، كيف وقد سبق بهذا النقد<sup>(6)</sup>؟ وإن كان الحق أن القراءات «روايات صحيحة متواترة، وفي الإعراب دلالة على المقصود لا تناكر الفصاحة... والقراء حجة على النحاة دون العكس... والندرة -يعني مجيء قراءة ابن عامر على غير

(1) روح المعاني، 109/2. وانظر: إعراب القرآن، النحاس، 308/1؛ والتحرير والتنوير، ج2/ الكتاب الثاني/ ص330.

(2) سورة البقرة: 255.

(3) انظر: البحر المحيط، 146/2 وما بعدها.

(4) روح المعاني، 33/8.

(5) المصدر نفسه، 33/8. وانظر: البحر المحيط، 229/4-230. وكلام الزمخشري في الكشف، 69/2-70. وانظر قراءة ابن عامر

للآية في: النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، 263/2.

(6) فقد قال الطبري عن هذه القراءة التي فصلوا فيها بين المتضايقين: «وذلك -يعني التفريق بين الخافض والمخفوض- في كلام العرب قبيح غير فصيح». جامع البيان، 33/8، وذكر أبو جعفر النحاس أن ما حكى عن ابن عامر وأهل الشام «لا يجوز في كلام ولا شعر، وإنما أجاز النحويون التفريق بين المضاف والمضاف إليه في الشعر بالظرف لأنه لا يفصل، فأما بالأسماء غير الظروف فلحن». إعراب القرآن، 98/2، وأورد أبو علي الفارسي كلاماً قريباً من سابقه فقال: «فَقَصَلَ بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به، والمفعول به مفعول المصدر، وهذا قبيح قليل في الاستعمال، ولو عُذِل عنها إلى غيرها كان أولى». الحجة للقراء السبعة، 411-410/3.

الفاشي في كلام العرب - لا تنافي الفصاحة»<sup>(1)</sup>. وهذا هو الذي ينبغي المصير إليه في مثل هذه المسائل.

4- ومن المواضع التي رد فيها الألوسي رأي أبي حيان ما جاء عند تفسير قوله تعالى: ﴿ هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ ﴾ [الأنبياء: 03]، إذ بعد ذكر وجوه الإعراب والتقدير في الآية ومذاهب أصحابها فيها قال: «و"هل" بمعنى النفي، وليست للاستفهام التعجبي كما زعم أبو حيان»<sup>(2)</sup>، ونص عبارة أبي حيان «﴿ هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ ﴾ استفهام معناه التعجب، أي كيف خص بالنبوة دونكم مع مماثلته لكم في البشرية، وإنكارهم وتعجبهم من حيث كانوا يرون أن الله لا يرسل إلا ملكا»<sup>(3)</sup>. ويفيده كلام صاحب الكشاف أن "هل" هنا إنما هي للاستفهام الإنكاري<sup>(4)</sup>، وفي "التحرير والتنوير" أن الاستفهام إنكاري نقيضي<sup>(5)</sup>. ولم أقف على من ذهب إلى رأي أبي حيان لا من المفسرين ولا من النحاة.

## 9- أبو السعود (ت 982 هـ)

هو محمد بن محمد بن مصطفى، العمادي الحنفي، الأديب الكاتب الفائق العبقرية في اللغات الثلاثة: العربية والفارسية والتركية، صاحب المنزلة العالية والشهيرة. تولى مناصب التدريس والقضاء ومشیخة الإسلام<sup>(6)</sup>.

ألف تفسيره المسمى "إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم" الذي لم يكن سوى امتداداً للمدرسة التي عملت على إعادة الناس إلى دراسة أسلوب القرآن الكريم، وكشف جزء من أسرار نظم الحكيم، وإطلاعهم على جمال اللغة التي نزل بها هذا الكتاب العظيم<sup>(7)</sup>.

ولم تخرج استشهادات الألوسي بأبي السعود في عمومها عن المنحى العام لـ "إرشاد العقل السليم"، وهو ما تبينه الشواهد الآتية:

1- عند قوله تعالى: ﴿ يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ ابْتِغَىٰ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ ... وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ [المائدة: 18]، قال الألوسي: «وفي "إرشاد العقل السليم": وهذه الهداية عين الهداية إلى "سبيل السلام" وإنما عطفت عليها تنزيلاً للتغاير الوصفي منزلة التغاير الذاتي كما في قوله تعالى: ﴿ وَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا

(1) التحرير والتنوير، 103/8.

(2) روح المعاني، 08/17.

(3) البحر المحیط، أبو حيان، 297/6. وانظر: النهر الماد، له، 451/2.

(4) انظر: الكشاف، 102/3.

(5) انظر: التحرير والتنوير، 13/17.

(6) مصادر ترجمته: الشذرات، 398/8-400؛ وكشف الظنون، 65/1؛ وهدية العارفين، 253/2؛ ومعجم المطبوعات، ص 315؛ والتفسير ورجاله، محمد الفاضل بن عاشور، ص 163-164؛ ومعجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، 693/3؛ ومعجم المفسرين، 625/2-626؛ والأعلام، 59/7.

(7) انظر: التفسير والمفسرون، محمد حسين الذهبي، 349/1.



نَحْنُ هُودٌ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ بِرَحْمَةٍ مِنَّا وَنَحْنُ لَهُمْ مِّنْ عَذَابٍ غَلِيظٍ<sup>(1)</sup> [هود: 57] «<sup>(2)</sup>». وهو معنى جميل للآية فيه ربط بين لفظين يمكن أن يحل أحدهما محل الآخر لتقارب معناهما.

2- ومن المواضع التي رجّح فيها الألوسي رأي أبي السعود ما ورد عنه في تفسير قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [الروم: 26] قال بعد إيراده جملة من الآراء: «والحق ما قاله أبو السعود من أنه ليس المراد بأهونية الفعل أقربيته إلى الوجود باعتبار كثرة الأمور الداعية للفاعل إلى إيجاد وقوة اقتضائها لتعلق قدرته به، بل أسهلية تأثيه وصدوره عنه عند تعلق قدرته بوجوده وكونه واجبا بالغير، ولا تفلوت في ذلك بين أن يكون ذلك التعلق بطريق الإيجاب أو بطريق الاختيار»<sup>(3)</sup>.

3- كما أن الألوسي قد يتعقب صاحب إرشاد العقل السليم، ففي تفسير قوله تعالى: ﴿قَالَ أَرَأَيْتَ إِذْ أَوَيْنَا إِلَى الصَّخْرَةِ﴾ [الكهف: 62] قال: «وقال شيخ الإسلام: الرؤية مستعارة للمعرفة التامة والمشاهدة الكاملة، ومراده بالاستفهام تعجيب موسى عليه السلام لما اعتراه هناك من النسيان مع كون ما شاهده من العظام التي لا تكاد تنسى، وقد جعل فقدانه علامة لوجدان المطلوب، وهذا أسلوب معتاد بين الناس؛ يقول أحدهم لصاحبه إذا نابه خطب: أرايت ما نابني، يريد بذلك تهويله وتعجيب صاحبه منه وأنه لما لا يعهد وقوعه، لا استخباره عن ذلك كما قيل، والمفعول محذوف اعتمادا على ما يدل عليه من قوله "فإني: إلخ، وفيه تأكيد للتعجيب وتربية لاستعظام المنسي»<sup>(4)</sup>. ولما لم يرتض الألوسي رأي أبي السعود في مقابل ما نقله عن أبي حيان والزمخشري قال: «وفيه من القصور ما فيه»<sup>(5)</sup>.

## 10- الشهاب الخفاجي (ت 1069 هـ)

أحمد بن محمد بن عمر شهاب الدين الخفاجي المصري الحنفي، قاضي القضاة، الفقيه الأديب الطبيب، صاحب التصانيف الكثيرة<sup>(6)</sup>.

وأهم هذه التصانيف كتابه في التفسير المسمى "عناية القاضى وكفاية الراضى"، أو كما اشتهر بين

(1) الآية كما في روح المعاني، 98/6: ﴿فَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَحْنُ شُعْبَاءٌ وَالَّذِينَ آمَنُوا ...﴾ وهو ذهول من الألوسي أو الناشر.

(2) روح المعاني، 98/6. وانظر: إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، 28/2.

(3) روح المعاني، 36/21. وانظر: تفسير أبي السعود، 360/4.

(4) روح المعاني، 317-316/15. وانظر: إرشاد العقل السليم، 537/3.

(5) روح المعاني، 317/15. هذا وقد استشهد الألوسي بأبي السعود في مجال القراءات، انظر: روح المعاني، 61/16؛ إرشاد العقل السليم، 566/3.

(6) ترجمته في: كشف الظنون، 188/1؛ ومعجم المطبوعات، ص 830؛ ومعجم المفسرين، 75/1؛ والأعلام، 238/1.

الدارسين " حاشية الشهاب "، أي حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي ( ت 685 هـ )<sup>(1)</sup>، وهي من أوسع وأثرى ما ألف على هذا التفسير، سلك فيها صاحبها مسلك البيضاوي في العناية بالأسلوب القرآني وتوظيف مختلف العلوم لبيانها، ولذلك نقل الألوسي منها كثيرا، ونورد بعض الشواهد على ذلك:

1- عند تفسير قوله تعالى ﴿ فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ ﴾ [ عال عمران: 195 ] ذكر الألوسي أن الاستجابة معناها الإجابة، وقيل إنه فُرق بينهما؛ حيث تُطلق الإجابة على الجواب ولو بالرد، وتطلق الاستجابة على الجواب بحصول المراد، وزيادة السين تدل على ذلك؛ إذ هو لطلب الجواب، إلى أن قال: « وتتعدى -يعني الاستجابة- باللام وهو الشائع، وقد تتعدى بنفسها كما في قوله:

وَدَاعِ دَعَا يَا مَنْ يُجِيبُ إِلَى الدَّاءِ فَلَمْ يَسْتَجِبْهُ عِنْدَ ذَلِكَ مُجِيبٌ

وهذا كما قال الشهاب "وغيره في التعدية إلى الداعي، وأما إلى الدعاء فشائع بدون لام، مثل: استجاب الله دعاءه، ولهذا قيل: إن هذا البيت على حذف مضاف، أي لم يستجب دعاءه" <sup>(2)</sup>.

وما نقله الألوسي عن "الشهاب" منقول بعضه بنصه وبعضه بتصرف منه <sup>(3)</sup>، وهي مسألة لغوية كما يظهر.

2- ومن التوجيهات اللغوية التي لها صلة عقائدية ما نقله الألوسي عن الشهاب في تفسير قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [ النساء: 163 ]، إذ بعد أن ذكر أبو الثناء قراءة الرفع والنصب في لفظ الجلالة، وكون المصدر مؤكدا عند اللغويين معناه رفع احتمال الجواز وأن السياق يفسر على الحقيقة قال: « ونظر فيه الشهاب -أي الخفاجي- بأنه مؤكّد للفعل فيرفع الجواز عنه، وأما رفعه الجواز عن الإسناد بأن يكون المكلم رسوله من الملائكة كما يقال: قال الخليفة كذا إذا قاله وزيره فإلا، مع أنه أكّد الفعل، والمراد به معنى مجازي كقول هند بنت النعمان في زوجها روح بن زنباع وزير عبد الملك بن مروان:

بَكَى السَّخَرُ مِنْ رُوحٍ وَأَنْكَرَ جِلْدَهُ وَعَجَّتْ عَجِيجًا مِنْ جَذَامِ الْمَطَارِفِ

فأكّدت " عجت " مع أنه مجاز لأن الثياب لا تعج <sup>(4)</sup>.

(1) البيضاوي هو ناصر الدين أبو الخير عبد الله بن عمر محمد بن علي البيضاوي الشافعي من بلاد فارس، عالم أذربيجان وشيخ تلك الناحية، وتفسيره يسمى " أنوار التنزيل وأسرار التأويل ". اعتمد فيه صاحبه على توظيف شتى المعارف لتوضيح معاني النص القرآني، وأكثر فيه من الرجوع إلى تفسيري الزمخشري والرازي. انظر ترجمته في: البداية والنهاية، 356/13؛ وبغية الوعاء، 50/2-51 ( رقم 1406 )؛ وطبقات الداودي، 242/1 ( رقم )؛ وشذرات الذهب، 392/5؛ والتفسير ورجاله، ص 134-154؛ ومعجم المفسرين، 318/1.

(2) روح المعاني، 167/4.

(3) حاشية الشهاب، 184/3. وفي الحاشية " سائغ " بدل " شائع ". وانظر ما جاء في توجيه هذه القراءة: الكشف، 456/1؛ والبحر المحیط، 47/2؛ والدر المصون، 472/1؛ والتحرير والتنوير، 202/4.

(4) روح المعاني، 18/6. وانظر: الحاشية، 397/3.

وقد أطل كثر من المفسرين عند هذه الآية وهل التكليم حقيقة في الفعل والإسناد معا أم أنه حقيقة في الفعل ومجاز في الإسناد<sup>(1)</sup>، والحق أن التكليم من الله تعالى حقيقة لموسى عليه السلام في الفعل والإسناد يستفاد من آيات أخرى كآية ﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَىٰ لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ﴾ [الأعراف: 143]، فمعنى هذه كما قال ابن كثير: «لا يَحْتَمِلُ التحريف ولا التأويل»<sup>(2)</sup>.

3- ومن المعاني اللغوية والتوجيهات الإجمالية التي نقلها الألوسي عن الشهاب الخفاجي واستحسنها ما ذكره عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَىٰ نَحْنُ أَبْنَاءُ اللَّهِ وَأَحِبَّاءُهُ﴾ [المائدة: 20] حيث نقل كلاما طويلا عن الشهاب فقال: «ذكر الشهاب -عليه الرحمة- توجيها لا بأس به، وهو أن اللائق أن يكون مرادهم بكونهم أبناء الله تعالى أنه لما أرسل إليهم الابن على زعمهم وأرسل لغيرهم رسل عباده دل ذلك على امتيازهم عن سائر الخلق، وأن لهم مع الله تعالى مناسبة تامة وزلفى تقتضي كرامة لا كرامة فوقها، كما أن الملك إذا أرسل لدعوة قوم أحد جنوده ولآخرين ابنه علموا أنه يريد لتقريبهم وأنهم آمنون من كل سوء يطرق غيرهم، ووجه الرد أنكم لا فرق بينكم وبين غيركم عند الله تعالى؛ فإنه لو كان كما زعمتم لما عذبكم وجعل المسخ فيكم، وكذا على كونه بمعنى المقربين المراد قرب خاص فيطابقه الرد ويتعاقب الجوابان»<sup>(3)</sup>. وهو معنى جميل يتناسب وسياق الآية الكريمة.

هذا ولم تقتصر استشادات الألوسي بالشهاب الخفاجي على المعاني اللغوية وإن كانت هي الأكثر، بل تعدتها إلى نقل بعض آراء المذاهب الفقهية<sup>(4)</sup>، وكذا بعض علوم القرآن كالناسخ والمنسوخ<sup>(5)</sup>.

فهذه أهم كتب التفسير التي اعتمدها الألوسي -رحمه الله- في روح المعاني وقد أطلت عندها كثيرا لما أنها تشكل المعين الأول الذي نهل منه صاحبنا، وكيف أنه عرض ما كان ينقله على ميزانه النقدي ولم يغتر بكل ما جاء فيها، بل كان منتقيا ما يراه صوابا فيوافقه، ومتعقبا لما رأى أنه مخالف لجادة الصواب بل ومغلظا القول أحيانا

(1) انظر: تفسير الطبري، 6/29-30؛ والبحر المحيط، 3/398؛ والجامع لأحكام القرآن، القرطبي، 6/18؛ والبيان، ابن الأنباري، 1/409، 277؛ وإعراب القرآن، أبو جعفر النحاس، 1/507؛ والتحرير والتنوير، 6/38. ويلاحظ أن صاحب البحر المحيط ذكر أن التأكيد بالمصدر يرفع المجاز عن الفعل لكن لا يرفعه عن الإسناد ثم قال: «وأكد بالمصدر دلالة على وقوع الفعل على حقيقته لا على مجازة هذا هو الغالب»، يعني أنه حقيقة في الفعل والإسناد.

(2) تفسير ابن كثير، 2/455.

(3) روح المعاني، 6/103. وانظر: الحاشية، 3/447.

(4) انظر تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَلَا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ﴾ [الأحراب: 55]، روح المعاني، 22/75؛ والحاشية، 7/509.

(5) كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا لَهُمْ آلَا يُعَذِّبُهُمُ اللَّهُ وَهُمْ يَصُدُّونَ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [الأنفال: 34] وكيف نقل عن الشهاب أن الآية ناسخة لما قبلها على قول الحسن وقال: «والعهدة عليه»، أي على الشهاب. انظر: روح المعاني، 9/201؛ والحاشية، 4/469.

في ذلك.

وفي المطلب الثاني حديث عن مصادره من علوم القرآن.

## المطلب الثاني: مصادر الألوسي من كتب علوم القرآن

تعد كتب علوم القرآن من أهم ما يمكن أن يستعين به المفسر في فهم مراد الله تعالى، ولم ينفرد الإمام الألوسي عن باقي المفسرين في كونه لهج بذكر العديد من أسماء المصنفين في علوم القرآن وكذا مصنفاتهم، وسأذكر فيما يأتي مصادره من هذه الكتب مقتصرًا على أهمها وأكثرها دورًا في تفسيره:

### 1- القراءات ورسم المصحف والعد

فمن الكتب المصنفة في هذا الميدان الخصب واعتمدها الألوسي:

أ- كتب أبي عمرو الداني (ت 444هـ):

الداني هو عثمان بن سعيد المعروف بابن الصيرفي، الإمام العلم الحافظ الرحالة، أحد أساطين علم القرآن، وصاحب التصانيف المشهورة التي منها: "التيسير"، و"جامع البيان" في القراءات السبع، و"المقنع" في رسم المصحف، و"المحكم" في نقط المصحف وغيرها<sup>(1)</sup>.

ونظرا للمكانة العالية التي تبوأها الداني بين علماء القرآن، فقد اعتمد الألوسي على أقواله في بيان الذكر الحكيم، وهو ما توضّحه الشواهد الآتية:

1- ففي اختلاف القراءات نقل الألوسي عن الداني عند قوله تعالى: ﴿فَيَطْمَعُ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ﴾ [الْأَحْزَاب: 32] أن الأعرج وغيره قرأ بفتح الياء وكسر الميم في "فيطمع"<sup>(2)</sup>. كما نقل عنه عند قوله تعالى: ﴿فَقَالُوا أَبَشَرًا مِنَّا وَاحِدًا نَتَّبِعُهُ﴾ [القمر: 24] أنه قرئ "أبشر منّا واحد" برفعهما على أن "بشر" مبتدأ، وما بعده صفة<sup>(3)</sup>.

(1) مصادر ترجمته: الصلاة، ابن بشكوال، 385/2 وما بعدها؛ وبغية المتتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس، الضبي، ص 361؛ ومعرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، الذهبي، 406/1 وما بعدها (رقم 345)؛ وغاية النهاية، ابن الجزري، 503/1-505 (رقم 2091).

(2) انظر: روح المعاني، 06/22.

(3) انظر: المصدر نفسه، 88/27. وكذا ما نقله عنه عند قوله تعالى: ﴿لِيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ﴾ [الْمُتَفِقُونَ: 08] عن الحسن أنه قرأ بنون الجماعة مفتوحة وضم الرّاء ونصب كلمتي "الأعز" و"الأذل". انظر: روح المعاني، 115/28، ويبدو أنه نقل هذه القراءة عن الداني بواسطة أبي حيان. انظر: البحر المحيط، 274/8. وقد نقل هذه القراءة الزنجشيري في كشّافه، 543/4 ونقل في تفسيرها: «ومعناه خروج الأذل أو إخراج الأذل أو مثل الأذل». وإن كان السمين الحلبي تعقبها في نقله عن شيخه أبي حيان =

وهاتان القراءتان ليستا قراءاً بهما العشرة فضلاً عن السبعة؛ إذ هما غير موجودتين في كتاب " التيسير " للداني المخلص للقراءات السبع.

2- وفي رسم المصحف نقل الألوسي عند تفسير قول الحق سبحانه: ﴿لَاَوْضَعُوا خِلَلَكُمْ﴾ [ التوبة: 47 ]، قال: « وكُتب قوله تعالى: ﴿لَاَوْضَعُوا﴾ في الإمام بألفين<sup>(1)</sup>؛ الثانية منهما هي فتحة الهمزة، والفتحة ترسم لها ألف كما ذكره الداني<sup>(2)</sup>.

وقد أوضح الداني هذا الرسم فقال: « وأما زيادتهم الألف في ﴿لَاَوْضَعُوا﴾ و﴿لَاَذْبَحْنَهُ﴾<sup>(3)</sup> فلمعان أربعة - هذا إذا كانت الزائدة فيهما المنفصلة عن اللام، وكانت الهمزة المتصلة باللام، وهو قول أصحاب المصاحف -: فأحدها: أن تكون صورة لفتحة الهمزة؛ من حيث كانت الفتحة مأخوذة منها، فلذلك جعلت صورة لها ليدل على أنها مأخوذة من تلك الصورة، وأن الإعراب قد يكون بهما معا<sup>(4)</sup>.

3- وفي عد آي القرآن الكريم استشهد الألوسي بما ذكره الداني في كتابه " جامع البيان في عد آي القرآن " ويقال له أيضاً: " البيان في عد آي القرآن " و" البيان عن اختلاف أئمة الأمصار واتفاقهم في عدد آي القرآن"<sup>(5)</sup>، قال الألوسي عن سورة هود: « وهي كما قال الداني في كتاب العدد مائة وإحدى وعشرون آية في المدني الأخير، واثنان في المدني الأول، وثلاث في الكوفي<sup>(6)</sup>.

ولم أعر على كتاب العدد، وإن كان صحة النقل ودقته هو ما يغلب على الألوسي في مثل هذه المسائل. وهذا الاستشهاد من الألوسي بالداني ظاهر فيما هو من صنعة هذا العالم التحرير؛ إذ لا يخفى على أحد تفوق الداني وتميزه في هذا المجال.

=بقوله: « وفيه نظراً كيف يخبرون عن أنفسهم بأنهم يخرجون في حال الدل مع قولهم الأعز أي أخص الأعز ويعنون بالأعز أنفسهم؟ ». الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، 323/6. والأصل في مثل هذه المسائل النقل لا التعليل!

(1) أي هكذا ﴿لَاَوْضَعُوا﴾ وهذا في بعض المصاحف دون بعض على سبيل الجواز، وقد اختار أبو داود سليمان بن نجاح الحذف. انظر: سمير الطالبين في رسم وضبط الكتاب المبين، علي محمد الضباع، ص 73.

(2) روح المعاني، 112/10. وانظر: المقنع في رسم مصاحف الأمصار مع كتاب النقط، الداني، ص 51.

(3) سورة النمل: 21.

(4) المحكم في نقط المصحف، ص 176. وانظر: عنوان الدليل من مرسوم خط التنزيل، أبو العباس أحمد المراكشي، ص 56؛ ودليل الحيران على مورد الظمان، إبراهيم المارغني، ص 151.

(5) انظر: مقدمة تحقيق المكتفى في الوقف والابتداء للداني، يوسف عبد الرحمن المرعشلي، ص 37، 39؛ ومقدمة تحقيق المحكم في نقط المصحف للداني، عزّة حسن، ص 17.

(6) روح المعاني، 202/11.



ب- كتب أبي علي الفارسي (ت 377هـ)

أبو علي الفارسي هو: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، أحد أئمة اللغة في زمانه، وله المصنفات العديدة في مجالها إلا أن أشهرها كتاب "الحجة" الذي يعد أحد أهم مصادر القراءات والنحو<sup>(1)</sup>.

وقد اشتهر أبو علي الفارسي بكتابه "الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد" وهو كما يظهر في جزء من عنوانه اختص بالحديث عن تفسير الآيات وتوجيه ما تحتمله من قراءات والتعليقات لذلك، وقد اعتمده الألوسي وغيره من كتب أبي علي، وفيما يأتي أمثلة على ذلك:

1- عند قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدْلِهِمْ بَقْتَدِهِ﴾ [الأنعام: 91] ذكر أن الهاء في "اقتدِه" هي هاء السكت التي تزداد في الوقف والوصل ساكنة، ثم قال: «وقرأ ابن عامر "اقتدِه" بكسر الهاء من غير إشباع وهو الذي تسميه القراء اختلاسا وهي رواية هشام عنه وروى غيره إشباعها وهو كسرهما ووصلها يباء، وزعم أبو بكر بن مجاهد أن قراءة ابن عامر غلط معللا ذلك بأن الهاء هاء الوقف فلا تحرك في حال من الأحوال وإنما تذكر ليظهر بها حركة ما قبلها<sup>(2)</sup>، وتعقبه أبو علي الفارسي بأن الهاء ضمير المصدر وليست هاء السكت أي: اقتد الاقتداء<sup>(3)</sup> إلى آخر كلامه<sup>(4)</sup>. ويظهر من كلام الألوسي أن الهاء إنما هي للسكت، وتعليل قراءة ابن عامر بأنها هاء الضمير تكلف من غير داع؛ إذ العبرة في مثل هذه المسائل هو النقل لا غير.

2- عند تفسير قوله تعالى: ﴿أَوْ لَمَّا أَصَبْتَكُمْ مُصِيبَةً قَدْ أَصَبْتُمْ مِثْلَهَا قُلْتُمْ وَأَيُّ هَذَا﴾ [آل عمران: 165] ذكر تفسير الآية وحمل إعراب الهمزة والواو ثم قال: «و"لَمَّا" ظرف بمعنى حين مضافة إلى ما بعدها مستعملة في الشرط كما ذهب إليه الفارسي» ثم علق بقوله: «وهو الصحيح عند جمع من المحققين»<sup>(5)</sup>.

3- ومن المواضع التي تعقب فيها الألوسي أبا علي الفارسي ما جاء عند قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَكِ أَنْسَجِدُوا عِلَادِمَ فَسَجَدُوا﴾ [البقرة: 33] ذكر قراءة أبي جعفر "الملائكة" بضم التاء تبعا لضم الجيم ثم قال: «وهي لغة أزد شنوءة وهي لغة غريبة عربية وليست بخطأ كما ظن الفارسي؛ فقد روى أن امرأة رأت بناتها مع رجل فقالت: أي السوأ تتنته، تريد أي السوأ أنته»<sup>(6)</sup>. وهو الرد الذي ينبري له الألوسي كلما تعلّق الأمر بقراءة

(1) انظر ترجمته في: تاريخ بغداد، 275/7؛ ووفيات الأعيان؛ وإنباه الرواة؛ وبغية الوعاة، 496/1-498 (رقم 1030).

(2) انظر كلام ابن مجاهد في كتابه: السبعة في القراءات، ص 262.

(3) روح المعاني، 217/7.

(4) انظر: الحجة، 351/3-353، وفيه: «قراءة ابن عامر بكسر الدال وإشباع الهاء الكسرة من غير بلوغ ياء ليس بغلط، ووجهها أن تجعل الهاء كناية عن المصدر لا التي تلحق للوقف، وحسن إضماره لذكر الفعل الدال عليه». الحجة، 352/3.

(5) روح المعاني، 115/4. ولم أحد ما يشهد لكلام أبي علي في الحجة، فلعل الألوسي نقله عن كتاب له غير الحجة.

(6) روح المعاني، 229/1. وواضح أن الألوسي نقل كلام أبي علي في غير كتاب الحجة الذي اختص بالقراءات السبع، وقراءة أبي جعفر من العشر. وانظر مواضع أخرى لاستشهاد الألوسي بالفارسي: روح المعاني، 142/2، 155/10، 160/30.

صحيحة ثابتة عن رسول الله ﷺ خاصة إذا وجد ما يشهد لها من لغة العرب.

## 2- الناسخ والمنسوخ:

من أظهر ما اعتمده الألوسي في هذا الفن:

### أ- الناسخ والمنسوخ لأبي جعفر النحاس (ت 338هـ):

أبو جعفر النحاس هو الإمام الكبير، واللغوي الشهير أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، ويقال: ابن النحاس، الفقيه الشافعي، صاحب التأليف الكثيرة. أجمع العلماء على تقدمه وسعة علمه<sup>(1)</sup>.

ويُعد كتابه "الناسخ والمنسوخ في كتاب الله ﷻ واختلاف العلماء في ذلك" أهم مصنفاته وأكثرها اعتماداً لكل من جاء بعده، ولم يشذ الألوسي عن هذا المنحى حيث وظّف هذا الكتاب في العديد من المواضع، وإن كلن أبو جعفر النحاس لم يقتصر في كتابه هذا على ما يشير إليه عنوانه، فقد تعدّاه إلى مجال التفسير والمكي والمدني وغير ذلك من علوم القرآن، وأقتصر في هذا المقام على ما يفيد علم الناسخ والمنسوخ:

1- عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَا عَلَى الَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَلَكِنْ ذِكْرُنَا لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ [الأَنْعَام: 69] قال الألوسي بعد تفسيرها: «وهذه الآية كما أخرج النحاس عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما... منسوخة بقوله تعالى النازل في المدينة ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ دُعَاءَ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا﴾<sup>(2)</sup> إلخ»<sup>(3)</sup>. ثم نقل الألوسي عن غير النحاس أنه لا نسخ في الآية عند أهل التحقيق لأنها خبر ولا نسخ في الأخبار<sup>(4)</sup>، مع أن النحاس نفسه أتبع الخبر الذي رواه بقوله عن الآية أنها «خبر ومحال نسخه، والمعنى فيه بين: ليس على من اتقى الله تعالى إذا هوى إنساناً عن منكر من حسابه شيء، الله مطالبه ومعاقبه، وعليه أن ينهيه ولا يقعد معه راضياً بقوله وفعله وإلا كان مثله»<sup>(5)</sup>. فالمحتمل أن الألوسي نقل خبر النسخ عن النحاس بواسطة؛ إذ كان الأولى به أن ينقل حكاية عدم النسخ عن النحاس نفسه<sup>(6)</sup>.

(1) انظر ترجمته في: وإنباه الرواة على أنباه النحاة، الففطي، 139-136/1 (رقم 50)؛ ووفيات الأعيان، ابن خلكان، 40-39/1 (رقم 40)؛ وبغية الوعاة، السيوطي، 703/1 (رقم 703).

(2) سورة النساء: الآية 139.

(3) روح المعاني: 185/7. وانظر الأثر في: الناسخ والمنسوخ، النحاس، 319/2 (رقم 467).

(4) انظر: روح المعاني، 186-185/7.

(5) الناسخ والمنسوخ، 319/2. وانظر: الناسخ والمنسوخ، ابن العربي، 211/2، وقد عدّ القول بنسخها غباوة ظاهرة لأنه أمر صريح وليس خيراً، فالآيتان محكمتان ولا نسخ فيهما. أمّا خبر ابن عباس فقد ضعف إسناده بالانقطاع وبجرح عدد من رواه. انظر كلام محقق الناسخ للنحاس على هذا الإسناد، 474/1 (رقم 36).

(6) وانظر مثلاً شبيهها هذا عند تفسير قوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوفِ إِلَيْهِمْ وَأَعْمَالَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يُخْسَنُونَ﴾ [هود: 15] روح المعاني: 24/12؛ والناسخ والمنسوخ، النحاس، 473-472/2 (رقم 625).

2- عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ [النجم: 38] ذكر الألوسي أن الآية بيان لعدم إثابة الإنسان بعمل غيره إثر بيان عدم مؤاخذته بذنب غيره، ثم طرح الاستشكال الواقع إذا ما نُظر إلى الأخبار الصحيحة الواردة بدفع الصدقة عن الميت، وساق بعض الأدلة على ذلك، ثم أجاب عن الاستشكال الواقع بما أخرجه النحاس وغيره «عن ابن عباس أن الآية منسوخة بقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ (1)» (2).

### 3- أسباب النزول:

من مصادر الألوسي في هذا الفن:

أ- أسباب النزول للواحد (ت 468هـ):

أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد التيسابوري الشافعي، صاحب "البيسط" و"الوسيط" و"الوجيز" في التفسير، أستاذ النحو والتفسير في زمانه، بالإضافة إلى نبوغه في علوم أخرى كالفقه وعلم الكلام (3).

أما مؤلفه في أسباب النزول فهو أشهر من أن يُعرف به، وقد اعتمده الألوسي في كتابه، ومن ذلك:

1- ما جاء في تفسير قوله تعالى: ﴿كُلُّ الطَّعَامِ كَانَ حِلالًا لِّبَنِي إِسْرَءِيلَ﴾ [آل عمران: 93] ذكر الألوسي رواية الواحدي «أنه حين قال النبي ﷺ: أنا على ملة إبراهيم، قالت اليهود: كيف أنت تأكل لحوم الإبل وألبانها؟ فقال النبي ﷺ: كان ذلك حلالاً لإبراهيم عليه السلام، فنحن نحله، فقالت اليهود: كل شيء أصبحنا اليوم نحرمه فإنه كان محرماً على نوح وإبراهيم حتى انتهى إلينا، فأنزل الله تعالى هذه الآية تكذيباً لهم» (4).

2- وفي تفسير قوله تعالى: ﴿إِذْ لِلَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَنَّهُمْ ظَلَمُوا﴾ [الحج: 37] قال الألوسي: «المراد بالموصول أصحاب النبي ﷺ الذين في مكة؛ فقد نقل الواحدي وغيره أن المشركين كانوا يؤذونهم، وكانوا يأتون النبي -عليه الصلاة والسلام- بين مضروب ومشجوج ويتظلمون إليه -صلوات الله تعالى وسلامه عليه- فيقول

(1) سورة الطور: الآية 19.

(2) روح المعاني، 27/66-67. وانظر الروايات التي تُشعر بذلك في النسخ والنسوخ في كتاب الله ﷻ واختلاف العلماء في ذلك، أبو جعفر النحاس، 3/35-42؛ الأحاديث من 847 إلى 852؛ وكذا النسخ والنسوخ، أبو نصر بن سلامة، ص 44.

(3) مصادر ترجمته: الوفيات، 3/303-304 (رقم 438)؛ وطبقات الشافعية، الإسنوي، 2/303-304 (رقم 1241)؛ وطبقات المفسرين، السيوطي، ص 66 (رقم 70).

(4) روح المعاني، 4/02. وانظر الرواية بنصها في: أسباب النزول، الواحدي، ص 84. وهذه الرواية منقولة عن الكلبي، وسبق في ص 42 من هذا البحث أنه غير معول عليه في باب النقول، وإن كان الألوسي ذكر رواية للواحدي عن الكلبي في تفسير قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [البقرة: 261]، وقال إن العهدة على الكلبي. انظر: روح المعاني، 3/33؛ وأسباب النزول، الواحدي، ص 61.

لهم: اصبروا، فإنني لم أؤمر بالقتال، حتى هاجر فأنزلت هذه الآية»<sup>(1)</sup>. وهذا النقل في أسباب النزول للواحد  
إنما هو عن المفسرين، وليست حكاية مروية عن واحد بعينه<sup>(2)</sup>.  
وهي استشهادات في سبب نزول الآية كما هو ظاهر<sup>(3)</sup>.

#### 4- إعراب القرآن:

والمقصود بإعراب القرآن ذلك العلم الذي يُعنى ببيان مواقع الألفاظ والجمل من حيث الرفع والنصب  
وكونها مبتدأ أو خبراً أو فاعلاً أو مفعولاً ونحوه، وهو المرقاة إلى معرفة معاني القرآن الكريم فـ «إن الإعراب  
يُميّز المعاني ويوقف على أغراض المتكلمين»<sup>(4)</sup>.

ومن مصادر الألوسي في هذا الفن:

#### أ- الدر المصون للسمين الحلبي (ت 756هـ):

هو الإمام شهاب الدين أبو العباس بن يوسف بن محمد بن إبراهيم، المعروف بالسمين الحلبي أو ابن  
عبدالدائم المصري، المقرئ النحوي الشافعي، تلميذ أبي حيان الأندلسي وغيره، صاحب التآليف الكثيرة في  
التفسير والقراءات والنحو<sup>(5)</sup>.

وأشهر هذه التصانيف: "الدر المصون في علوم الكتاب المكنون" أو "إعراب القرآن" كما يسميه بعض  
من ترجموا له<sup>(6)</sup>. وقد اعتمد فيه على شيخه أبي حيان ومصنفه في التفسير "البحر المحيط" وإن نقل عن علماء  
كثيرين غيره مما أكسبه قيمة علمية لا يستهان بها<sup>(7)</sup>.

وقد صادف "الدر المصون" هوى في نفس الألوسي بما اشتمل عليه من شواهد ونقول كثيرة عن أساطين  
أهل اللغة وعناية فائقة بعلوم اللغة العربية خاصة، وهو أغلب ما يميز نقول الألوسي عن السمين كما تبينه الأمثلة  
الآتية:

1- عند قوله تعالى: ﴿فَمَالِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾ [النساء: 77] نقل الألوسي عن

(1) روح المعاني، 162/17.

(2) انظر: أسباب النزول، ص 232.

(3) انظر المزيد مما نقله الألوسي عن الواحد في أسباب النزول: روح المعاني، 245/4، 63/5، 67/21.

(4) الإتيان، 180/1.

(5) مصادر ترجمته: الدر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ابن حجر، 198/1 (رقم 846)؛ وبغية الوعاة، السيوطي، 402/1 (رقم  
797)؛ والشنذرات، 179/6.

(6) انظر مقدمة تحقيق الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، محمد علي معوض وآخرون، 09/1.

(7) انظر: المصدر نفسه، 11-12؛ وكشف الظنون، 122/1. وقال السيوطي في الإتيان في النوع الحادي والأربعين "في معرفة  
إعراب القرآن" وهو يستعرض المؤلفات في هذا النوع بأنه أجّلها على ما فيه من حشو وتطويل. انظر: الإتيان، 180/1.



الحلي أنه لم يُجَوِّز الوقف على " ما " كما لم يُجَوِّز الوقف على لام الجر، وحجته أن في الوقف على الأول وقف على المبتدأ دون خبره، والثاني وقف على الجار دون مجروره<sup>(1)</sup>. وقد قال الفراء: « " فمال " كثرت في الكلام حتى توهموا أن اللام متصلة بـ " ما " وأنها حرف في بعضه، ولاتصال القراءة لا يجوز الوقف على اللام لأنها لام خافضة »<sup>(2)</sup>. وهي مسألة مشتركة بين اللغة وعلم القراءات للعلاقة غير المنفكة بينهما.

2- ومن المواطن التي تعقب فيها الألوسي السمين الحلي ما ذكره في إعراب " لِيَطْمِئَنَّ " من قوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ لِيَطْمِئَنَّ قَلْبِي﴾ [البقرة: 259] قال: « و " اللام " لام كي، والفعل منصوب بعدها بإضمار أن، وليس مبني كما زلق السمين »<sup>(3)</sup>. إلا أن نص السمين: « قوله: " لِيَطْمِئَنَّ " اللام لام كي، فالفعل منصوب بعدها بإضمار " أن "، وهو مبني لاتصاله بنون التوكيد »<sup>(4)</sup>. فقد قرّر أولاً أن الفعل منصوب ثم زلق كما قال الألوسي عندما قال إنه مبني، ولعله سبق قلم منه أو خطأ من النساخ.

3- وفي قوله تعالى: ﴿وَسَوْفَ يُوتِ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: 145] لم يوافق الألوسي الحلي فيما ذهب إليه عندما قال بعدم إثبات الياء في الفعل " يوت " حال الوقف أتباعاً للرسم لأن الأطراف قد كثر حذفها؛ إذ الفعل مضارع مرفوع فحق يائه أن تثبت لفظاً وخطاً إلا أنها حُذفت في اللفظ لالتقاء الساكنين، وجاء الرسم تبعاً للفظ، والقراء يقفون عليها دونها اتباعاً للرسم إلا يعقوب فإنه يقف بالياء بالنظر إلى الأصل، قال الألوسي: « ادعى السمين أن الأولى أتباع الرسم لأن الأطراف قد كثر حذفها »<sup>(5)</sup>. وفيه رد على كل من يحاول الطعن في قراءة صحّت عن أحد القراء العشرة؛ إذ هو أثري متشدد في ميدان القراءات.

هذا وإن استشهاد الألوسي بالسمين إنما هو في القراءات والمسائل اللغوية بوجه عام، وقد يورد آراء استثناساً<sup>(6)</sup>، أو استدلالاً بها، أو لتضعيف رأي معين<sup>(7)</sup>، أو للرد عليها.

(1) انظر: روح المعاني، 90/5؛ والدر المصون، 399/2.

(2) معاني القرآن، 278/1. إلا أن هذا الذي لم يجوزه السمين هو صنيع بعض أهل القراءة، فقد قال سبط الخياط: « وقف أبو عمرو والكسائي إن دعتهما ضرورة على الألف في قوله: " فمال هؤلاء " ... ويتبدآن باللام متصلة بما بعدها من الأسماء، الباقون يقفون على اللام، ويتبدئون بالأسماء المجزأة منفصلة عن الجار فيهن ». الاختيار في القراءات العشر، 355/1؛ وانظر: النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، 146/2؛ والبدر الزاهرة، عبد الفتاح القاضي، ص 82.

(3) روح المعاني، 28/3.

(4) الدر المصون، 631/1.

(5) روح المعاني، 179/5؛ وانظر: الدر المصون، 450/2.

(6) انظر: تفسير قوله تعالى: ﴿مَلِكُ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: 03]، روح المعاني، 83/1؛ والدر المصون، 69/1.

(7) انظر: تفسير قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تَحْتَ حَاوِيَةٍ تُدِيرُهَا يُدِيرُهَا تَكُونُ﴾ [البقرة: 281]، روح المعاني، 61/3؛ والدر المصون، 683/1.



## 5- علم المناسبة:

سبق التعريف بعلم المناسبة في موضعه من الفصل الأول<sup>(1)</sup>، والملاحظ أن عمدة الألوسي في هذا الباب هو كتاب السيوطي المسمى:

أ-تناسق الدرر في تناسب الآيات والسور للجلال السيوطي (ت 911هـ):

والسيوطي هو عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الدين جلال الدين الشافعي. إمام حافظ، مؤرخ أديب، جامع للعديد من العلوم، لم يترك فنا من الفنون إلا وصنف فيه، ومؤلفاته أشهر من نار على علم<sup>(2)</sup>. قال عن نفسه في "حسن المحاضرة": «وقد كملت عندي الآن آلات الاجتهاد بحمد الله تعالى، أقول ذلك تحدثاً بنعمة الله علي لا فخراً»<sup>(3)</sup>.

وكتابه في علم المناسبة المسمى "تناسق الدرر في تناسب الآيات والسور" هو الذي استخلصه من كتابه "قطف الأزهار في كشف الأسرار"<sup>(4)</sup>. وقد صرح الألوسي في غير ما موضع أنه معتمده في أوجه المناسبات بين الآيات والسور، ولما لم يكن هذا الكتاب متوفراً بين يدي فسأكتفي بذكر أمثلة من روح المعاني:

1-ففي سورة "المزمل" ذكر الألوسي وجه المناسبة بينها وبين سورة "الجن" قال: «ولما ختم سبحانه سورة "الجن" بذكر الرسل -عليهم الصلاة والسلام- افتتح ﷻ هذه بما يتعلق بخاتمهم -عليه وعليهم الصلاة والسلام- وهو وجه في المناسبة، وفي "تناسق الدرر": لا يخفى اتصال أولها ﴿قُمِ اللَّيْلَ﴾<sup>(5)</sup> إلخ بقوله تعالى في آخر تلك ﴿وَإِنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ يَدْعُوهُ﴾<sup>(6)</sup> وبقوله سبحانه ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ﴾<sup>(7)</sup> الآية<sup>(8)</sup>.

2-وفي صدر سورة "التبأ" قال الألوسي: «ووجه مناسبتها لما قبلها اشتغالها على إثبات القدرة على البعث الذي دل ما قبل على تكذيب الكفرة به، وفي "تناسق الدرر" وجه اتصالها بما قبل تناسبها معها في الجمل؛

(1) وذلك في المطلب الثالث من مبحثه الثاني انظر: ص 31.

(2) مصادر ترجمته: حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة، السيوطي، 1/155-157؛ والشذرات، 8/51-55؛ والأعلام، 3/302-301.

(3) حسن المحاضرة، 1/157.

(4) انظر تعليقي على هذا الكتاب في المطلب الثالث من المبحث الثاني من الفصل الأول، ص 31 إحالة 06.

(5) سورة المزمل: 01.

(6) سورة الجن: 18.

(7) سورة الجن: 17.

(8) روح المعاني، 29/100.

فإن في تلك: «أَلَمْ نُهْلِكِ الْأَوَّلِينَ»<sup>(1)</sup>، «أَلَمْ نَخْلُقْكُمْ مِنْ مَّاءٍ مَّهِينٍ»<sup>(2)</sup>، «أَلَمْ نَجْعَلِ الْأَرْضَ كِفَاتًا»<sup>(3)</sup> إلخ، وفي هذه: «أَلَمْ نَجْعَلِ الْأَرْضَ مِهْدًا»<sup>(4)</sup> إلخ، مع اشتراكها والأربع قبلها في الاشتغال على وصف الجنة والنار وما وعد المدثر، وأيضاً في سورة المرسلات: «لَأَيُّ يَوْمٍ أَجَلْتُ لِيَوْمِ الْفَصْلِ وَمَا أَدْرِيكَ مَا يَوْمُ الْفَصْلِ»<sup>(5)</sup>، وفي هذه «إِنَّ يَوْمَ الْفَصْلِ كَانَ مِيقَاتًا»<sup>(6)</sup> إلخ، ففيها شرح يوم الفصل الجمل ذكره فيما قبلها»<sup>(7)</sup>.

3- وفي بداية تفسيره لسورة "غافر" توسع في إيراد وجه المناسبة فلم يقصره على ما بينها وبين سورة "الزمر"، بل ذكر ما بين "الزمر" والحواميم التي تليها نقلاً عن السيوطي بعد أن ذكر هو بعض أوجه الاتصال بين السورتين المذكورتين فقال: «وفي "تناسق الدرر": وجه إيلاء الحواميم السبع لسورة "الزمر" تواخي المطالع في الافتتاح بتنزيل الكتاب، وفي مصحف ابن مسعود أول الزمر "حم" وتلك مناسبة جليّة، ثم إن الحواميم تربّت لاشتراكها في الافتتاح بـ "حم" وبذكر الكتاب وأنها مكية، بل ورد عن ابن عباس وجابر بن زيد<sup>(8)</sup> أنها نزلت عقب "الزمر" متتاليات كترتيبها في المصحف»<sup>(9)</sup>.

4- وقد يعلق الألوسي على بعض ما يذكره السيوطي كما في سورة يونس، فبعد أن أورد جملة من أوجه الاتصال بينها وبين سورة "التوبة" قال: «والعجب من الجلال السيوطي -عليه الرحمة- كيف لم يلح له في "تناسق الدرر" وجه المناسبة بين السورتين وذكر وجه المناسبة بين هذه السورة وسورة "الأعراف"»<sup>(10)</sup>. والملاحظ أن نقول الألوسي عن السيوطي<sup>(11)</sup> في مجال المناسبة يغلب عليه الطابع التقريري لما أن هذا العلم اجتهادي بالدرجة الأولى وأنه من نوافل علم التفسير.

(1) سورة المرسلات: 16.

(2) سورة المرسلات: 20.

(3) سورة المرسلات: 25.

(4) سورة التبا: 06.

(5) سورة المرسلات: 12-14.

(6) سورة التبا: 17.

(7) روح المعاني، 02/30.

(8) هو جابر بن زيد الأزدي، أبو الشعثاء. من كبار تلامذة ابن عباس، كان من أعلم الناس بكتاب الله. انظر ترجمته: الطبقات الكبرى، ابن سعد، 133/7-136 (رقم 3057)؛ والجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، 494/2 (رقم 2032)؛ وسير أعلام النبلاء، الذهبي، 481/4-483 (رقم 148).

(9) روح المعاني، 39/24.

(10) المصدر نفسه، 58/11.

(11) تجدر الإشارة إلى أن الألوسي قد يعتمد في إيراد المناسبات إلى ذكر اسم السيوطي دون كتابه "تناسق الدرر"، وفي غياب هذا الكتاب يمكن إحالة ما ينقله الألوسي عن السيوطي إليه أو إلى كتاب الإتقان في النوع الثاني والستين -في مناسبة الآيات-

## 6- الكتب الجامعة لعلوم القرآن:

وهي الكتب التي صُنِّفت في علوم القرآن بصفة عامة، فحوت أكثر مسائله التي كانت تُولَّف فيها المصنفات استقلالاً، وأبرز ما اعتمد عليه الألوسي في هذا المجال:

أ- البرهان في علوم القرآن للزركشي (ت 794هـ):

أبو عبد الله بدر الدين محمد بن بهادر الزركشي، أحد علماء الشافعية الأثبات في مختلف علوم الشريعة كأصول الدين والحديث والفقه والتفسير وعلوم القرآن<sup>(1)</sup>.

وكتابه " البرهان في علوم القرآن " يُعد من أهم ما أُلِف في بابهِ، وقد اعتمده الألوسي في العديد من مناسبات التفسير<sup>(2)</sup>، وهذه بعض الشواهد على ذلك:

1- في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانُوا إِذَا مُنْظَرِينَ ﴾ [ الحجر: 08 ] فبعد أن ذكر أقوال بعض اللغويين في معنى " إِذَا " قال: « قال الزركشي في البرهان بعد ذكره لإذا معنيين<sup>(3)</sup>: وذكر لها بعض المتأخرين معنى ثالثاً وهو أن تكون مركبة من " إذ " <sup>(4)</sup> التي هي ظرف زمان ماضٍ، ومن جملة بعدها تحقيقاً أو تقديراً لكنّها حذفت تخفيفاً وأبدل منها التنوين كما في قولهم " حينئذ "، وليست هذه الناصبة للمضارع لأن تلك تختص به وهذه لا، بل تدخل على الماضي نحو ﴿ إِذَا لَأْمَسَكُنَّ ﴾<sup>(5)</sup>، وعلى الاسم نحو ﴿ وَإِنَّكُمْ إِذَا لَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ ﴾<sup>(6)</sup>، ثم قال: وهذا المعنى لم يذكره النحويون لكنه قياس ما قالوه في " إذ " <sup>(7)</sup>، إلى آخر ما قال نقلاً عن الزركشي في نص طويل لم

=والسور. ومن المواضع التي أطلق فيها الألوسي نقل المناسبات عن السيوطي دون ذكر كتاب " تناسق الدر " : روح المعاني، 76/7 (سورة الأنعام)، 74/8 (سورة الأعراف)، 41/20 (سورة القصص)، 44/27 (سورة النجم)، 67/29 (سورة نوح)، 67/30 (سورة المطففين).

(1) مصادر ترجمته: الدرر الكامنة، ابن حجر، 241/3-242 (رقم 3692)؛ والشذرات، 335/6.

(2) قد استشهد الألوسي بالزركشي في مسألة ترتيب الآيات في الفائدة السادسة من الفوائد التي قدّمها تفسيره وهي في جمع القرآن وترتيبه قال: « أما ترتيب الآي فكونه توقيفياً تماماً لا شبهة فيه حتى نقل عن جمع منهم الزركشي الإجماع عليه من غير خلاف بين المسلمين والنصوص متظافرة على ذلك ». روح المعاني، 26/1. وانظر: البرهان، 256/1.

(3) هذان المعنيان هما: الأول: أن تدل على إنشاء السببية والشرط بحيث لا يفهم الارتباط من غيرها، نحو: أزورك، فتقول: إذن أكرمك، والثاني: أن تكون موكدة لجواب ارتبط بمقدّم، أو منبهة على سبب حصل في الحال، نحو: إن تأتي إذن أتاك. انظر: البرهان في علوم القرآن، 187/4-188.

(4) في الأصل " إِذَا " وهو خطأ قطعاً، والتصحيح من البرهان، ولعله سهو من الألوسي أو غلط من النسخ.

(5) سورة الإسراء: آية 100.

(6) سورة الشعراء: آية 41.

(7) روح المعاني، 15/14. وانظر: البرهان في علوم القرآن، 187/4-188.

يسقط منه الألوسي إلا بعض الألفاظ التي لا تخل بمعناه العام<sup>(1)</sup>.

2- في معنى "لعل" في قوله سبحانه: ﴿لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ﴾ [الشعراء: 129] ذكر معناها المتبادر وهو الترجي، وأورد ما قيل فيها من معاني التعليل والاستفهام والتشبيه، ثم قال: «وفي البرهان: هو -يعني مجيئها للتشبيه- معنى غريب لم يذكره النحاة، ووقع في صحيح البخاري أن "لعل" في الآية للتشبيه»<sup>(2)</sup>.

3- وفي تفريق الألوسي بين معنى قولهم: سبب نزول كذا، وقولهم: الآية نزلت في كذا قال في صدر سورة غافر أن السورة مكية، واستثنى بعضهم قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ﴾<sup>(3)</sup> الآية فإنها مدنية، ثم أورد حديثاً أخرجه ابن أبي حاتم عن أبي العالية وغيره أنها نزلت في اليهود لما ذكروا الدجال<sup>(4)</sup>، ولم يعد الألوسي الحديث نصاً في أن الآية نزلت بالمدينة مستشهداً بقول ابن تيمية إن قولهم إن الآية نزلت في كذا، قد يراد به سبب النزول، وقد يراد به أن ذلك داخل في الآية، وليس سبب نزول كقولهم: عني هذه الآية كذا، ثم ساق كلام الزركشي في المعنى ذاته فقال: «وقال الزركشي في "البرهان": قد عُرف من عادة الصحابة والتابعين أن أحدهم إذا قال: نزلت الآية في كذا فإنه يريد بذلك أنها تتضمن هذا الحكم، لا أن هذا كان السبب في نزولها»<sup>(5)</sup>.

ولا يمكن الحديث عن كتب علوم القرآن التي اعتمدها الألوسي دون ذكر كتاب الإتيان، وهو موضوع العنصر الآتي:

#### ب- الإتيان للسيوطي (ت 911هـ)

سبق الحديث عن السيوطي<sup>(6)</sup>، أما كتابه "الإتيان" واسمه كاملاً "الإتيان في علوم القرآن" فهو من أجمع ما ألّف في هذا المجال، بل هو عمدة كل من جاء بعده لما اشتمل عليه من تحقيق لمسائل الخلاف، ولأنه احتفظ لنا بمادة علمية للعديد من المصنفين الذين ضاعت كتبهم، ولم يبق منها إلا ما تناقله العلماء كالسيوطي في كتابه الإتيان خاصة.

ومن استشهادات الألوسي بالإتيان:

1- في تفسير قوله تعالى: ﴿وَأَوْصِيٰ بِهَآ إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ﴾ [البقرة: 131] نقل الألوسي عن السيوطي أسماء بني إبراهيم فقال: «وبنو إبراهيم على ما في "الإتيان" اثنا عشر، وهم: إسماعيل وإسحاق ومدين وزمزان وسرح

(1) أشير هنا إلى أن الألوسي قد أعاد الحديث عن الحرف "إذا" عند تفسيره لقوله تعالى في سورة الشعراء: ﴿قَالَ نَعَمْ وَإِنَّكُمْ إِذَا لَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ﴾ [الشعراء: 41] مستشهداً بقول الزركشي السابق. انظر: روح المعاني، 77/19.

(2) روح المعاني، 110/19. وانظر: البرهان، 394/4.

(3) سورة غافر: آية 55.

(4) انظر: تفسير ابن أبي حاتم، 3268/10 (رقم 18440).

(5) روح المعاني، 39/24. وانظر: البرهان، 32-31/1.

(6) انظر: ص 71.

ونقش ونقشان وأميم وكيسان وسورج»<sup>(1)</sup> إلى آخر ما عدد من أسمائهم وإن اختلفت يسيرا على ما في الإنتقان، ومعلوم أن هذه الأسماء المذكورة مما أهتم في القرآن ولم يُصرّح به، وليس فيه كبير موعظة، ولذلك لم يصرّح به في القرآن الكريم.

2- ومما يتعلّق بالمكي والمدني نقل الألوسي في سورة الواقعة قال: «مكية... واستثنى بعضهم قوله تعالى: ﴿ثَلَاثَةٌ مِنَ الْأَوَّلِينَ وَثَلَاثَةٌ مِنَ الْآخِرِينَ﴾<sup>(2)</sup> كما حكاها في "الإتقان"، وكذا استثنى قوله سبحانه: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ﴾ إلى ﴿تُكَذِّبُونَ﴾<sup>(3)</sup> لما أخرجه مسلم في سبب نزوله<sup>(4)</sup>. فالاستثناء يتعلّق بآيات مدنية وقعت في سورة مكية.

3- وقريبا من المثال السابق، استشهاد الألوسي بالسيوطي في مسألة تتعلّق بالناسخ والمنسوخ وذلك في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ﴾ [البقرة: 219] حيث قال بعد أن ذكر أن هذه الآية تَسَخَّتْ عند فريق آية "المائدة": ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾<sup>(5)</sup> نسخ الخاصّ بالعام، قال الألوسي: «الإطباق على أن سورة "المائدة" لم يُنسخ منها شيء ممنوع؛ ففي "الإتقان": ومن "المائدة": قوله تعالى: ﴿وَلَا الشَّهْرَ الْحَرَامَ﴾<sup>(6)</sup> منسوخ بإباحة القتال فيه<sup>(7)</sup>، وقوله تعالى: ﴿فَإِنْ جَاءَكُمْ فَاحُكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾<sup>(8)</sup> منسوخ بقوله سبحانه: ﴿وَأَنْ تُحْكُم بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾<sup>(9)</sup> وقوله تعالى: ﴿أَوْ أَخْبَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ﴾<sup>(10)</sup> منسوخ بقوله عز شأنه: ﴿وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾<sup>(11)</sup>»<sup>(12)</sup>. وقد أورد الألوسي هذا القول من السيوطي شاهدا وداعما لقول من قال إنه لا يجوز نكاح الكتابيات لأن لفظ الشرك يشملهن وأن أهل الكتاب وُصفوا به في غير ما موضع من القرآن، فهم والجوس والوثيون سواء، إلا أن الألوسي رجّح المشهور الذي عليه

(1) روح المعاني، 1/289. وانظر: الإتقان، 2/146 (النوع السبعون: في المبهات).

(2) سورة الواقعة: الآيتان 41-42.

(3) الآيات هي من 78 إلى 85 من سورة الواقعة.

(4) روح المعاني، 27/122. وحديث مسلم في سبب النزول أخرجه في: الإيمان؛ باب بيان كفر من قال مطرنا بالنوء، 1/84 (رقم 73).

(5) سورة المائدة: الآية 06.

(6) سورة المائدة: الآية 03.

(7) وذلك بقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ﴾ الآية. سورة البقرة: 215.

(8) سورة المائدة: الآية 44.

(9) سورة المائدة: الآية 51.

(10) سورة المائدة: الآية 108.

(11) سورة الطلاق: 02.

(12) روح المعاني، 2/118. وانظر: الإتقان، 2/23؛ النوع 47 (في ناسخ القرآن ومنسوخه).



العمل وهو « أن هذه الآية قد نسخت - أي قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمَنَّ ﴾ - قد نسخت بما في المائة على ما يقتضيه الظاهر »<sup>(1)</sup>.

ويبدو أن الألوسي لا يوافق السيوطي في كل ما يورده في إتيانه، فقد يعلق عليه أحيانا كما في المثال الآتي:

4- عند حديثه عن أول ما نزل من القرآن الكريم عند سورة " المدثر " حيث أورد الألوسي حديث جابر في الصحيحين لما سأله أبو سلمة عن أول ما نزل فقال: ﴿ يَأَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ ﴾ فراجعهم بأنهم يقولون إنها " اقرأ "، فقال جابر: « أحذثك بما حدثنا به رسول الله ﷺ ... » الحديث، وفي آخره: « فرجعت فقلت: دثروني، دثروني »، وفي رواية: « زملوني، زملوني »، وفي كلتا الروايتين « فنزلت: ﴿ يَأَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ ﴾ » وهو معارض للحديث عائشة المروي في الصحيحين أيضا والذي فيه أن أول ما نزل إنما هو " اقرأ "، قال الألوسي: « ولصحة الخبرين احتاجوا للجواب، فنقل في " الإتيان " خمسة أجوبة: الأول: أن السؤال في حديث جابر كان عن نزول سورة كاملة ...، الثاني: أن مراد جابر بالأولية أولية مخصوصة بما بعد فترة الوحي لا أولية مطلقة، الثالث: أن المراد أولية مخصوصة بالأمر بالإندار ...، الرابع: أن المراد أول ما نزل بسبب متقدم وهو ما وقع من التدثر الناشئ عن الرعب، وأما " اقرأ " فتزلت ابتداء بغير سبب متقدم، الخامس: أن جابرا استخرج ذلك باجتهاده وليس هو من روايته فيقدم عليه ما روت عائشة ...، ثم قال: وأحسن هذه الأجوبة الأول والأخير »<sup>(2)</sup>.

قال الألوسي: « وفيه نظر »<sup>(3)</sup>. مما يعني أنه غير موافق للسيوطي فيما ذهب إليه آخرا، وإن كان لجابر روايتان أخريان، وفيهما ما يدل على أن النبي ﷺ رأى الملك في غار حراء وهو أحد المرجحات القوية التي حملت أكثر العلماء على تقديم حديث عائشة - رضي الله عنها - على حديثه وترجيح روايته على روايته ﷺ.

فهذه أهم كتب علوم القرآن التي نقل عنها الألوسي في تفسيره والاقتصار عليها لا يعني أنه لم يعتمد غيرها. وإنما أهملت ذكر الباقي خشية التناول، وإلا فالألوسي مفسر جماعة لأكثر التصانيف قبله.

ولا يمكن الحديث عن المصادر دون بحث مصادر السنة وهو ما يبرز مدى اعتماد المفسر على الحديث النبوي كمصدر تشريعي أولا، وآثرت إلى جانب ذلك الحديث عن مصادره في الفقه، وهو ما يضمه المبحث الثاني من هذا الفصل.



(1) روح المعاني، 2/118.

(2) المصدر نفسه، 29/115. وانظر: الإتيان، 1/24-25؛ النوع السابع ( معرفة أول ما نزل )؛ وكذا: البرهان، الزركشي، 1/206-208؛ ومناهل العرفان، الزرقاني، ص 93-95.

(3) روح المعاني، 29/115.

## المبحث الثاني: مصادر الألوسي من كتب السنة والفقه

لقد اعتنى العلماء قديماً وحديثاً باستنباط الأحكام من كتب السنة وألفوا في ذلك الدواوين المطولة والمختصرة، وتركوا تراثاً حافلاً استقى منه المؤلفون في مجال العلوم الشرعية. والألوسي كغيره من المفسرين وظف العديد من كتب السنة وكذا كتب الفقه، وهو ما سأعرض له في مطلبين:

### المطلب الأول: مصادر الألوسي من كتب السنة

### المطلب الثاني: مصادر الألوسي من كتب الفقه

### المطلب الأول: مصادر الألوسي من كتب السنة

تعد السنة أهم مصدر تفسيري ولا غنى لأي مفسر عنها؛ إذ ليس هناك أحد أعلم بمراد الله من رسول الله ﷺ، وقد اعتنى الألوسي عناية فائقة بأحاديث النبي ﷺ واستشهد بها في مختلف المناسبات التفسيرية، وسأورد فيما يأتي بعض الأمثلة على ذلك مقتصرًا على أهم كتب السنة:

#### 1- البخاري (ت 256هـ)

محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة أبو عبد الله، شيخ الحفاظ وإمام الدنيا بلا منازع، وصاحب التصانيف المشهورة التي ملأت الأرض<sup>(1)</sup>.

ألف كتابه "الجامع الصحيح المسند المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه" الذي اشتهر بـ "صحيح البخاري" وهو أصح كتاب بعد كتاب الله تعالى والمقدم على جميع كتب السنة المشرفة، وهذا الذي قرره الألوسي عندما قال إن «صحيح البخاري مقدم على موطأ مالك»<sup>(2)</sup>، بل ووصفه بأنه «سلطان المحدثين»<sup>(3)</sup>.

وقد اعتمد الألوسي كثيراً على صحيح البخاري، ومن أمثلة ذلك:

1- عند تفسير قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ﴾ الآية [البقرة: 141] استشهد لقول من قال إن

(1) مصادر ترجمته: تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، 2/36-42 (رقم 424)؛ وطبقات الحنابلة، ابن أبي يعلى، 1/271-279

(رقم 385)؛ ووفيات الأعيان، 4/181-188 (رقم 569)؛ وسير أعلام النبلاء، الذهبي، 12/391-471 (رقم 171)؛ وطبقات

الشافعية الكبرى، السبكي، 2/241-212 (رقم 50)؛ والبداية، 11/31-34 (حوادث 256هـ)؛ وتهذيب التهذيب، ابن حجر،

9/47-55 (رقم 53).

(2) روح المعاني، 1/83.

(3) المصدر نفسه، 13/98.

الآية نزلت بعد تحويل القبلة قال: « ويؤيد ذلك ما رواه البخاري عن البراء -رضي الله تعالى عنه- قال: لما قدم رسول الله ﷺ المدينة فصلّى نحو بيت المقدس ستة عشر شهراً أو سبعة عشر شهراً -وكان رسول الله ﷺ يحب أن يتوجه نحو الكعبة فأُنزل الله تعالى ﴿ قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ ﴾<sup>(1)</sup> إلى آخر الآية، فقال السفهاء وهم اليهود ﴿ مَا وَلَّيْتُهُمْ عَنْ قِبَلَتِهِمْ ﴾<sup>(2)</sup> إلى آخر الآية »<sup>(3)</sup>.

2- في تفسير الإحسان من قوله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ ﴾ [التَّحْلُ: 90] وأنه إما بحسب الكيفية وإما بحسب الكمية استشهد للأول قال: « كما يشير ما رواه البخاري من قوله ﷺ: الإحسان أن تعبد الله كأنك تراه، فإن لم تكن تراه فإنه يراك »<sup>(4)</sup>.

3- في ترجيح قول من قال إن سورة الجمعة مدنية وليست مكية وهو رأي الجمهور قال في صدر السورة: « والأول -أي كون السورة مدنية- هو الصحيح لما في صحيح البخاري وغيره عن أبي هريرة قال: كنا جلوساً عند النبي ﷺ حين أنزلت سورة الجمعة الحديث »<sup>(5)</sup>. وهو استشهد من الألويسي ضمن استشهادات أخرى إلا أنه المقدّم عليها لما أنه ورد في الصحيح.

## 2- مسلم (ت 261هـ)

مسلم بن الحجاج بن مسلم أبو الحسين القشيري النيسابوري، الإمام الحافظ الحجة الثقة، رحل في طلب الحديث وسمع من أساطين علماء عصره كالإمام البخاري<sup>(6)</sup>.  
ويعد كتابه "الجامع الصحيح المسند" المعروف بـ "صحيح مسلم" ثاني الكتب الستة بعد صحيح البخاري، وعليه الاعتماد فيما لم يخرج به البخاري خاصة.

(1) سورة البقرة: الآية 143.

(2) سورة البقرة: الآية 141.

(3) روح المعاني، 2/202. والحديث في عدة مواضع من صحيح البخاري، أولها: الإيمان؛ باب الصلاة من الإيمان، 1/23 (رقم 40)؛ وأخرجه مسلم: المساجد ومواضع الصلاة؛ باب تحويل القبلة من القدس إلى الكعبة، 1/374 (رقم 525).

(4) روح المعاني، 14/217. والحديث المذكور هو طرف من حديث أبي هريرة عند البخاري في موضعين، أولهما: الإيمان؛ باب سؤال جبريل النبي عن الإيمان والإسلام...، 1/27 (رقم 50)؛ وأخرجه مسلم: الإيمان؛ باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان، 1/39 (رقم 09).

(5) روح المعاني، 28/92. ولفظ حديث البخاري: « كنا جلوساً عند النبي ﷺ حين أنزلت عليه سورة الجمعة... »: تفسير سورة الجمعة؛ باب قوله ﴿ وَمَا خَرَيْنَ مِنْهُمْ لَمَّا يَلْحَقُوا بِهِمْ ﴾، 4/1858 (رقم 4615)، وأخرجه مسلم في فضائل الصحابة؛ باب فضل فارس، 4/1972 (رقم 2546).

(6) مصادر ترجمته: تاريخ بغداد، 13/100-103 (رقم 7089)؛ ووفيات الأعيان، ابن خلكان، 5/194-195 (رقم 717)؛ ووقتيب الكمال في أسماء الرجال، المزي، 27/499-507 (رقم 5923)؛ وطبقات الحفاظ، السيوطي، ص 264.

ومن أمثلة اعتماد الألوسي عليه:

1- استدلل في معرض تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ﴾ [البقرة: 33] لقول من قال إن إبليس خلق من نار فقال: «واختلف الناس فيه هل هو من الملائكة أم من الجن؛ فذهب إلى الثاني جماعة مستدلين بقوله تعالى: ﴿إِلَّا إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ﴾<sup>(1)</sup> وبأن الملائكة لا يستكبرون وهو قد استكبر وبأن الملائكة كما روى مسلم عن عائشة رضي الله تعالى عنها- خلقوا من النور وخلق الجن من مارج من نار، وهو قد خلق مما خلق الجن كما يدل عليه قوله تعالى حكاية عنه: ﴿أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ خَلَقْتَنِي مِنْ نَّارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ﴾<sup>(2)</sup>»<sup>(3)</sup>.

2- في تفسير قوله تعالى: ﴿وَأَنَا لَنَحْنُ الصَّافُّونَ﴾ [الصافات: 165] ذكر أن من بين تفاسير "الصافون" ... قال: «وأخرج مسلم عن حذيفة قال: قال رسول الله ﷺ: فضلنا على الناس بثلاث: جعلت صفوفنا كصفوف الملائكة وجعلت لنا الأرض مسجداً وجعلت لنا تربتها طهوراً إذا لم نجد الماء، وأخرج هو أيضاً وأبو داود والنسائي وابن ماجه عن جابر بن سمرة قال: قال رسول الله ﷺ: ألا تصفون كما تصف الملائكة عند ربهم، وهذه الأخبار ونحوها ترجح التفسير الأول»<sup>(4)</sup>. والمعنى الأول هو قوله: «﴿وَأَنَا لَنَحْنُ الصَّافُّونَ﴾ أنفسنا أو أقدامنا في الصلاة»<sup>(5)</sup>.

3- عند تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ﴾ [الأعراف: 53] نقل عن بعضهم أن ابتداء الخلق كان يوم السبت، قال: «واستدل لهذا القول بما أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة قال: أخذ رسول الله ﷺ بيدي فقال: خلق الله تعالى التربة يوم السبت، وخلق فيها الجبال يوم الأحد، وخلق الشجر يوم الاثنين، وخلق المكروه يوم الثلاثاء، وخلق النور يوم الأربعاء، وخلق فيها الدواب يوم الخميس، وخلق آدم بعد العصر من يوم الجمعة في آخر الخلق في آخر ساعة من ساعات الجمعة فيما بين العصر إلى الليل»<sup>(6)</sup>، ثم علّق عليه بقوله: «ولا يخفى أن هذا الخبر مخالف للآية الكريمة؛ فهو إما غير صحيح وإن رواه مسلم، وإما مؤول»، ثم قال: «وأنا أرى أن أول يوم وقع فيه الخلق يقال له الأحد، وثاني يوم الاثنين وهكذا، ويوم جمع فيه

(1) سورة الكهف: الآية 49.

(2) سورة ص، الآية 75.

(3) روح المعاني، 229/1. وحديث مسلم أخرجه في: الزهد والرفائق؛ باب في أحاديث متفرقة، 2294/4 (رقم 2996).

(4) روح المعاني، 155/23. وحديث مسلم الأول أخرجه في: المساجد ومواضع الصلاة؛ من دون باب، 371/1 (رقم 522)؛

وأخرج الثاني في: الصلاة؛ باب الأمر بالسكون في الصلاة، 322/1 (رقم 430)، وهو عند: أبو داود: أبواب الصفوف؛ باب

تسوية الصفوف، 177/1 (رقم 661)؛ والنسائي: القبلة؛ باب حث الإمام على رص الصفوف والمقاربة بينها، 92/2 (رقم 816)؛

وابن ماجه: إقامة الصلاة؛ باب إقامة الصفوف، 317/1 (رقم 992).

(5) روح المعاني، 154/23.

(6) المصدر نفسه، 133/8. والحديث أخرجه مسلم في: صفة القيامة والجنة والنار؛ باب ابتداء الخلق، 2149/4 (رقم 2789).

الخلق الجمعة فافهم»<sup>(1)</sup>. وهذا الرأي منه يعني أن يوم السبت لم يُخلق فيه شيء.

### 3- أبو داود ( ت 275هـ )

سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني، إمام من أئمة الحديث ونقاده، وكتابه " السنن " أحد كتب السنة المعتمدة<sup>(2)</sup>.

من المواضع التي استشهد فيها الألوسي بأبي داود:

1- عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ ﴾ [ الأنعام: 19 ] ذكر ما قيل في الآية من أنها استعارة تمثيلية وتصوير لقهره ﷻ وعلوه - عز شأنه - بالغبلة والقدرة، وجوز أن تكون الاستعارة في الطرف بأن شبه الغلبة بمكان محسوس، وقيل: إنه كناية عن القهر والعلو بالغبلة والقدرة، إلى آخر ما أورد من الآراء السني يترتب عليها القول بالجهة، والرب - تبارك اسمه - منزّه عن التحيز، ولأن الجهة محدثة بخلق الله لها، بالإضافة إلى ما ينجم عن القول بها من مفساد. ولم يرض الألوسي هذه الآراء جميعاً، ولذلك قال: « وأنت تعلم أن مذهب السلف إثبات الفوقية لله تعالى كما نص عليه الإمام الطحاوي<sup>(3)</sup> وغيره، واستدلوا لذلك بنحو ألف دليل<sup>(4)</sup>، ثم قال بعد أن ذكر حديثاً للإمام أحمد<sup>(5)</sup>: « وروى أبو داود عن جبير بن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه عن جده قوله ﷻ للرجل الذي استشفع بالله تعالى عليه: ويحك، أتدري ما الله تعالى؟! إن الله تعالى فوق عرشه، وعرشه فوق سمواته، وقال بأصابعه مثل القبة وأنه ليئط به أطيظ الرجل الجديد بالراكب<sup>(6)</sup> ». وظاهر من الحديث أن لله تعالى فوقية من غير تشبيه ولا تجسيم وهو مقصود الألوسي من إيراد.

2- كما استشهد به عند تفسير قوله تعالى: ﴿ تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَاداً ﴾ [ القصص: 83 ] حيث ساق جملة من الآراء التي قيلت في معنى العلو والفساد، ومنها قول علي - كرم الله وجهه - كما أخرجه ابن جرير وغيره قال: « إن الرجل ليحب أن يكون شسع نعله أجود من شسع نعل صاحبه فيدخل في هذه الآية<sup>(7)</sup> »، قال الألوسي: « ولعل هذا إذا أحب ذلك ليفتخر على صاحبه ويستهيئه،

(1) روح المعاني، 133/8.

(2) مصادر ترجمته: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، 101/4 (رقم 456)؛ و السير، الذهبي، 13/203-221 (رقم 117)؛ وتهذيب التهذيب، ابن حجر، 4/149-151 (رقم 298).

(3) انظر: شرح العقيدة الطحاوية، ابن أبي العز، ص 282 فما بعدها.

(4) روح المعاني، 114/7.

(5) هو حديث الأروال عن العباس أن رسول الله قال: « والعرش فوق ذلك والله تعالى فوق ذلك كله ». روح المعاني، 114/7، وانظر: المسند، 1/206 (رقم 1770).

(6) روح المعاني، 114/7. والحديث أخرجه أبو داود: السنة؛ باب في الجهمية، 4/232 (رقم 4726).

(7) انظر: تفسير الطبري، 20/122؛ وتفسير ابن أبي حاتم، 9/3023 (رقم 17181).



وإلا فقد روى أبو داود عن أبي هريرة أن رجلاً أتى رسول الله ﷺ وكان جميلاً، فقال: يا رسول الله، إني رجل حُبب إلي الجمال، وأعطيت منه ما ترى حتى ما أحب أن يفوقني أحد؛ إني قال بشارك نعل، وإني قال بشسع نعل، أفمن الكبر ذلك؟ قال: لا، ولكن الكبر من بطر الحق وغمط الناس<sup>(1)</sup>، وهو ظاهر فيما استشهد له الألوسي.

3- وعند تفسير قوله تعالى: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ﴾ [الحديد: 03]، قال الألوسي: «وهذه الآية ينبغي لمن وجد في نفسه وسوسة فيما يتعلق بالله تعالى أن يقرأها؛ فقد أخرج أبو داود عن أبي زميل أن ابن عباس قال له وقد أعلمه أن عنده وسوسة في ذلك: وجدت في نفسك شيئاً فقل: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ﴾ الآية»<sup>(2)</sup>.

#### 4- الترمذي (ت 279هـ)

أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة السلمى الترمذي الضريع، أحد أئمة الحديث، كان مضرب المثل في الحفظ<sup>(3)</sup>. ألف كتابه السنن وعرضه على علماء عصره فرضوا به، ومن المواضع التي استشهد فيها الألوسي بالترمذي:

1- عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿فَمِنْهُمْ مَّنْ قَضَىٰ نَحْبَهُ وَمِنْهُمْ مَّنْ يَنْتَظِرُ﴾ [الأحزاب: 23] ذكر أن "النحب" معناه النذر، وقيل: الموت لأنه مدرك كل أحد ولازم له لزوم وفاء صاحب النذر بنذره، ثم رجح أن "النحب" في الآية هو النذر مستدلاً بما أخرجه الترمذي وغيره «عن معاوية أنه قال: سمعت رسول الله -عليه الصلاة والسلام- يقول: طلحة ممن قضى نجه»<sup>(4)</sup>. وهذا الوصف من النبي ﷺ لطلحة لأنه وفى بما عاهد الله عليه وثبت يوم أحد<sup>(5)</sup>.

2- عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْمُتَوَسِّمِينَ﴾ [الحجر: 75] ذكر ما قيل في المقصود بالمتوسمين، وأنه: الناظرين أو المتفرسين، وقيل للمعتبرين، ثم قال الألوسي -بعد إيراده لأصل الكلمة اللغوي-: «وهذه الآية على ما قال الجلال السيوطي -أصل في الفراسة؛ فقد أخرج الترمذي من حديث أبي سعيد مرفوعاً:

(1) روح المعاني، 126/20. والحديث أخرجه أبو داود: اللباس؛ باب ما جاء في الكبر، 59/4 (رقم 4092).

(2) روح المعاني، 167/27. والحديث أخرجه أبو داود: الأدب؛ باب في رد الوسوسة، 329/4 (رقم 5110).

(3) مصادر ترجمته: تهذيب الكمال، المزي، 253-250/26 (رقم 5531)؛ والبداية، ابن كثير، 80-79/11؛ والنجوم الزاهرة، ابن تغرى بردي، 88/3.

(4) روح المعاني، 171/21. والحديث عند الترمذي: تفسير القرآن؛ باب ومن سورة الأحزاب، 350/5 (رقم 3202)، وقال الترمذي: «غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه». وأخرجه ابن ماجه في المقدمة من سننه؛ باب فضل طلحة بن عبيد الله، 46/1 (رقم 126).

(5) روح المعاني، 171/21.

اتَّقُوا فِرَاسَةَ الْمُؤْمِنِ فَإِنَّهُ يَقْرَأُ بِنُورِ اللَّهِ تَعَالَى، ثُمَّ قَرَأَ آيَةَ»<sup>(1)</sup>.

3- وفي تفسير سورة الملك وهو يعدد أسماءها قال: «وتسمى تبارك والمناعة والمنجية والمجادلة ... أخرج الترمذي وغيره عن ابن عباس قال: ضرب بعض أصحاب النبي ﷺ خبائه على قبر وهو لا يحسب أنه قبر، فإذا قبر إنسان يقرأ سورة الملك حتى ختمها، فأثنى النبي ﷺ فأخبره، فقال رسول الله عليه الصلاة والسلام: هي المناعة، هي المنجية؛ تنجيه من عذاب القبر»<sup>(2)</sup>.

## 5- النسائي (ت 303هـ)

أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب الخراساني النسائي، الإمام الناقد الثبت<sup>(3)</sup>.

صنف "السنن الكبرى" و"السنن الصغرى" الذي هو "المجتبى"، وكان تخير أحاديثه من الكبرى، وقد استشهد به الألوسي في عدة مواضع منها:

1- عند قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ نَفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُمْ مِنْ نَذْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ﴾ [البقرة: 269] وبعدما بين المقصود من الآية قال: «استدل بالآية على مشروعية النذر والوفاء به ما لم يكن معصية وإلا فلا وفاء؛ فقد أخرج النسائي عن عمران بن الحصين قال: قال رسول الله ﷺ: النذر نذران؛ فما كان من نذر في طاعة الله تعالى فذلك لله تعالى وفيه الوفاء، وما كان من نذر في معصية الله تعالى فذلك للشيطان ولا وفاء فيه ويكره ما يكفر اليمين»<sup>(4)</sup>.

2- في تفسير قوله تعالى: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ﴾ [الأنفال: 61] ذكر الاختلاف في المراد بالقوة وأنها الرمي كما جاء في بعض الأحاديث ورجح أن المراد بها العموم، وتفسير ما جاء عن النبي ﷺ من أنها الرمي «لأنه أقوى ما يتقوى به فهو من قبيل قوله ﷺ: الحج عرفة»<sup>(5)</sup>، ثم ذكر بعض الروايات في ذلك فقال: «جاء في رواية أخرجه النسائي وغيره: كل شيء ليس من ذكر الله تعالى فهو لغو وسهو إلا أربع خصال: مشي

(1) روح المعاني، 74/14. والحديث أخرجه الترمذي: تفسير القرآن؛ باب ومن سورة الحَجَر، 298/5 (رقم 3127). قال الترمذي: «غريب إنما نعرفه من هذا الوجه».

(2) روح المعاني، 02/29. والحديث أخرجه الترمذي: فضائل القرآن؛ باب ما جاء في فضل سورة الملك، 164/5 (رقم 2890). وقال: «حسن غريب من هذا الوجه».

(3) مصادر ترجمته: تهذيب الكمال، المزي، 340-328/1 (رقم 48)؛ والسير، الذهبي، 125-125/14 (رقم 67)؛ وتهذيب التهذيب، ابن حجر، 33-32/1 (رقم 66).

(4) روح المعاني، 43/3. والحديث أخرجه النسائي: الأيمان والنذور؛ باب كفارة النذر، 28/7 (رقم 3845).

(5) روح المعاني، 25/10. وحديث "الحج عرفة" أخرجه: الترمذي: الحج؛ باب ما جاء فيمن أدرك الإمام بجمع فقد أدرك الحج، 237/3 (رقم 889). وقال: والعمل عليه؛ وابن ماجه: المناسك؛ باب من أتى عرفة قبل الفجر ليلة جمع، 1003/2 (رقم 3015).

الرجل بين الغرضين وتأديب فرسه، وملاعبته أهله وتعليم السباحة»<sup>(1)</sup>.

3- وفي تفسير قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسِيهَا فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرِهَا﴾ [التَّائِبَاتِ: 41-42] ذكر ما ورد في معنى السؤال عن الساعة والجواب عنها، ومما ذكر قال: «وأخرج النسائي وغيره عن طارق بن شهاب قال: كان رسول الله ﷺ يكثر ذكر الساعة حتى نزلت ﴿فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرِهَا﴾ إِلَى رَبِّكَ مُنْتَهَاهَا»<sup>(2)</sup> فكفَّ عنها»<sup>(3)</sup>، قال الألوسي: «وعلى هذا فهو تعجيب من كثرة ذكره ﷺ لها؛ كأنه قيل في أي شغل واهتمام أنت من ذكرها والسؤال عنها، والمعنى أنهم يسألون عنها فلحرصك على جوابهم لا تزال تذكرها وتسال عنها»<sup>(4)</sup>.

#### 6- ابن ماجه ( ت 273 هـ )

هو الحافظ أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، محدث قزوين وعالمها، الثقة الكبير المتفق عليه<sup>(5)</sup>. وكتابه " السنن " أحد الكتب الستة المعتمدة في الحديث، وقد اعتمد عليه كثيرا الألوسي في تفسيره وإن كان الغالب عليه أن يورده مقرونا بغيره، وهو ما تبينه الشواهد الآتية:

1- عند قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى﴾ [البقرة: 158] حيث ذكر في سبب نزول الآية أن نفرا من اليهود سئلوا عن بعض ما في التوراة فكتموه فزلت هذه الآية، وقيل: نزلت في الكائمين من أهل الكتاب (اليهود والنصارى)، وقيل: نزلت في كل من كتم شيئا من أحكام الدين لعموم الحكم للكل، ثم قال: «فقد روى البخاري وابن ماجه وغيرهما عن أبي هريرة أنه ﷺ قال: لولا آية في كتاب الله تعالى ما حدثت أحدا بشيء أبدا، ثم تلا هذه الآية»<sup>(6)</sup>. ونص الحديث كما في السنن عن أبي هريرة قال: «والله، لولا آيتان في كتاب الله تعالى ما حدثت عنه -يعني النبي ﷺ- شيئا أبدا، لولا قول الله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنْ الْكِتَابِ﴾<sup>(7)</sup> إلى آخر الآيتين». ووضح أن الآية التي استشهد لها الألوسي بالحديث المذكور غير الآيتين المنصوص عليهما عند ابن ماجه وكذا عند البخاري!

2- ومن المواضع التي أفرد فيها الألوسي ابن ماجه ما جاء في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ

(1) روح المعاني، 25/10. والحديث أخرجه النسائي في سننه الكبرى: أبواب الملاعبة، 302/5-303 (أرقام 8938-8940).

(2) سورة النازعات: الآيتان 42-43.

(3) روح المعاني، 37/30. والحديث أخرجه النسائي في السنن الكبرى: التفسير؛ سورة النازعات، 506/6 (رقم 11645).

(4) روح المعاني، 37/30.

(5) مصادر ترجمته: تذكرة الحفاظ، الذهبي، 636/2؛ ووفيات الأعيان، 279/4؛ وقذيب التهذيب، 468/9 (رقم 872).

(6) روح المعاني، 26/2. والحديث أخرجه البخاري: العلم؛ باب حفظ العلم، 55/1 (رقم 118)، والمزارعة؛ باب ما جاء في

الفرس، 857/2 (رقم 2223)؛ وابن ماجه: المقدمة؛ باب من سئل عن علم فكتمه، 97/1 (رقم 262).

(7) سورة البقرة: الآية 173.

تَفَرَّقُوا» [ آل عِمْرَان: 105 ] إذ بعد أن ذكر أن المقصود في الآية هم اليهود والنصارى وهو تفسير الحسن وغيره، قال: « وأخرج ابن ماجه عن عوف بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: افترقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة؛ فواحدة في الجنة وسبعون في النار، وافترقت النصارى على ثنتين وسبعين فرقة؛ فإحدى وسبعون في النار، وواحدة في الجنة، والذي نفسي بيده لتفترقن على ثلاث وسبعين فرقة؛ فواحدة في الجنة وثلثان وسبعون في النار، قيل: يا رسول الله من هم؟ قال: الجماعة »<sup>(1)</sup>. وقد أتبع الألوسي رواية ابن ماجه حديث أحمد مرفوعاً عن معاوية، وعن أنس، وذكر أن بين هذه الروايات اختلافاً بالزيادة أو النقصان في العدد، وأنه لا تعارض بينها لحصول الافتراق في وقت ما وإن زاد أو نقص في أوقات أخرى<sup>(2)</sup>.

3- وقد ينسب الألوسي بعض الأحاديث إلى ابن ماجه ولا تكون مخرّجة فيه وهو الحاصل عند تفسير قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴾ [ ن: 04 ] قال الألوسي: « لا يُدْرِكُ شَأْؤُهُ أَحَدٌ مِنَ الْخَلْقِ »<sup>(3)</sup>، ثم ذكر حديثاً أخرجه عدّة أئمة من بينهم ابن ماجه « عن سعد بن هشام: قال: قلت لعائشة -رضي الله تعالى عنها-: يأم المؤمنين، أنبئيني عن خلق رسول الله ﷺ، قالت: أليست تقرأ القرآن؟ قلت: بلى، قالت: فإن خلق نبي الله كان القرآن »<sup>(4)</sup>. ولم أعثر على الحديث في سنن ابن ماجه، فلعلّه سبق قلم من الألوسي، فلم أجد من كتب التفسير من نسبته إلى ابن ماجه<sup>(5)</sup>، والحديث صحيح<sup>(6)</sup>.

#### 7- أحمد ( ت 241هـ )

هو أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن أسد، إمام الحديث وحامل لواء السنة في عصره<sup>(7)</sup>. ألف كتابه في الحديث " المسند " جمع فيه ما وصل إليه من سنن النبي ﷺ وارتضاه، وقد رتبته على أسماء الصحابة.

نقل الألوسي عنه كثيراً منفرداً ومقرّوناً بغيره في عدّة مواضع منها:

- (1) روح المعاني، 23/4. والحديث رواه ابن ماجه: الفتن؛ باب افتراق الأمم ( رقم 3992 ). وذكر محقق السنن محمد فؤاد عبد الباقي نقلاً عن غيره أن في هذا الحديث مقالا، لكن الألباني أثبتته في " صحيح سنن ابن ماجه " كما نص على صحته. انظر: صحيح سنن ابن ماجه، 364/2 ( رقم 3991 ).
- (2) انظر: روح المعاني، 23/4. وانظر مسند أحمد، 120/3 ( رقم 12229 )، 145/3 ( رقم 12501 ).
- (3) روح المعاني، 25/29.
- (4) المصدر نفسه، 25/29.
- (5) انظر: تفسير الطبري، 19/29؛ وابن كثير، 80/7؛ والدر المنثور، 243/29.
- (6) أخرجه مسلم: الصلاة؛ باب جامع صلاة الليل ومن نام عنه أو مرض، 512/1-513 ( رقم 736 ).
- (7) مصادر ترجمته: تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، 422-412/4 ( رقم 2317 )؛ وطبقات الخنابلة، ابن أبي يعلى، 1/4-20 ( رقم 01 )؛ ووفيات الأعيان، ابن خلكان، 63/1-65 ( رقم 20 )؛ والسير، الذهبي، 11/177-358 ( رقم 78 ).

1- عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا﴾ [ آل عمران: 103 ] ذكر أن روايات ثبتت بأسانيد صحيحة تفسر " حبل الله " بأنه كتاب الله أو القرآن، ثم ساق حديثا رواه الإمام أحمد فقال: « وأخرج أحمد عن زيد بن ثابت قال: قال رسول الله ﷺ: إني تارك فيكم خليفتين: كتاب الله ﷻ ممدودا ما بين السماء والأرض، وعترتي أهل بيتي، وإني لئن يفترقا حتى يردا علي الحوض »<sup>(1)</sup>.

2- في سبب نزول قوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتُ بِهَا وَابْتَغِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا﴾ [ الإسراء: 109 ] قال: « أخرج أحمد والبخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن حبان وغيرهم عن ابن عباس قال: نزلت ورسول الله ﷺ مخفف بمكة، فكان إذا صلى بأصحابه رفع صوته بالقرآن، فإذا سمع ذلك المشركون سبوا القرآن ومن أنزله ومن جاء به، فقال الله تعالى لنيبه عليه الصلاة والسلام: -﴿وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ﴾ أي بقراءتك فيسمع المشركون فيسبوا القرآن، ﴿وَلَا تُخَافِتُ بِهَا﴾ عن أصحابك فلا تسمعهم القرآن حتى يأخذوه عنك، ﴿وَابْتَغِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا﴾ يقول: بين الجهر والمخافة »<sup>(2)</sup>.

3- عند تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُبَارَكَةٍ﴾ [ الدخان: 02 ] ذكر الاختلاف في تعيين هذه الليلة: أهى ليلة القدر أم هي ليلة التصف من شعبان، ثم أورد ما جاء في فضل هذه الليلة ومنها: « ما أخرجه أحمد بن حنبل في المسند عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله ﷺ قال: يطلع الله تعالى إلى خلقه ليلة النصف من شعبان فيغفر لعباده إلا اثنين: مشاحن وقتل نفس »<sup>(3)</sup>.

## 8- البيهقي ( ت 458هـ )

هو أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، الإمام الفقيه المحدث<sup>(4)</sup>. وإذا أطلق البيهقي في مجال الحديث فيقصد به كتابه " السنن الكبرى " إلا أن الألوسي يذكره ويريد به غالبا ما أخرجه في كتابه " شعب الإيمان ". ومن المواضع التي استشهد فيها الألوسي بالبيهقي:

- (1) روح المعاني، 18/4. والحديث في مسند أحمد، 181/5 ( رقم 21618 )، 189/5 ( رقم 21697 ).
- (2) روح المعاني، 194/15. والحديث أخرجه: البخاري في عدة مواضع، منها: تفسير سورة الإسراء؛ باب ﴿وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتُ بِهَا﴾، 1749/4 ( رقم 4445 )؛ ومسلم: الصلاة؛ باب التوسط في القراءة، 329/1 ( رقم 646 )؛ وابن حبان في صحيحه، 98-97/5 ( رقم 1796 )، 521-520/14 ( رقم 6563 )؛ والترمذي: تفسير القرآن؛ باب ومن سورة بني إسرائيل، 307-306/5 ( رقما 3145-3146 )؛ والنسائي: ؛ باب قوله ﷻ: ﴿وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتُ بِهَا﴾، 178-177/2 ( رقما 1012-1011 )؛ وأحمد، المسند، 23/1 ( رقم 155 )، 215/1 ( رقم 1853 ).
- (3) روح المعاني، 111/25. والحديث رواه الإمام أحمد في المسند، 176/2 ( رقم 6642 ).
- (4) مصادر ترجمته: وفيات الأعيان، 76-75/1 ( رقم 28 )؛ وتذكرة الحفاظ، 1135-1132/3 ( رقم 1014 )؛ والشذرات، 305-304/3.



- 1- عند تفسير قول الحق سبحانه: ﴿وَيَلْعَنُهُمُ اللَّعْنُونَ﴾ [البقرة: 158] حيث ذكر أن المراد بـ "اللاعنون" كل من يتأتى منه اللعن عليهم من الملائكة والثقلين، ثم قال: «روى البيهقي في "شعب الإيمان" عن مجاهد تفسير اللاعنين بدواب الأرض حتى العقارب والخنافس»<sup>(1)</sup>.
- 2- في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ﴾ [الأنعام: 29] ذكر ما تشير إليه الآية من دعوة إلى التوسط من غير ميل إلى منقصة البخل والشح، أو إلى منقصة التبذير والإسراف التي تجعل صاحبها من إخوان الشياطين، ثم أورد بعض الأحاديث الدالة على مدح الوسطية في الإنفاق، ومنها ما رواه البيهقي، قال الألوسي: «أخرج البيهقي عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: الاقتصاد في النفقة نصف المعيشة»<sup>(2)</sup>.
- 3- في آخر سورة القدر، ذكر الألوسي ما ورد فيها من فضل وما يجب لمن أدركها، ومن الأحاديث التي أثبتها قوله: «أخرج البيهقي عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: من صلى المغرب والعشاء في جماعة حتى ينقضي شهر رمضان فقد أصاب ليلة القدر بحظ وافر»<sup>(3)</sup>.
- وتجدر الإشارة إلى أن الألوسي في توظيفه للبيهقي لم يقتصر على الأحاديث التي رواها في "شعب الإيمان"، بل تعداها إلى الأحاديث التي رواها في كتبه الأخرى كـ "الأسماء والصفات"<sup>(4)</sup> و "دلائل النبوة"<sup>(5)</sup>.
- فهذه أهم كتب السنة التي اعتمدها الألوسي في تفسيره، ومن خلال الأمثلة التي أوردتها يتضح أن الألوسي كان كثير الاعتماد على أحاديث رسول الله ﷺ، وسيأتي مزيد بيان عند الحديث عن منهج الألوسي في التفسير بالمأثور.

أما المطلب الثاني من هذا البحث فهو لمصادر الألوسي من كتب الفقه.

- 
- (1) روح المعاني، 27/2. والحديث في شعب الإيمان، 198/3 (رقم 3317).
  - (2) روح المعاني، 65/15. والحديث أخرجه البيهقي في شعب الإيمان، 254/5 (رقم 6568).
  - (3) روح المعاني، 198/30. والحديث في شعب الإيمان للبيهقي، 340/3 (رقم 3707). وانظر استشهاد الألوسي بالبيهقي في شعب الإيمان: روح المعاني، 80/17، 150/22.
  - (4) انظر: روح المعاني، 56/9، 35/14، 168/27.
  - (5) انظر: المصدر نفسه، 186/3، 144/15، 111/24.

## المطلب الثاني: مصادر الألوسي من كتب الفقه

لقد اتقن الألوسي صنعة الفقه إتقاناً لا مزية فيه وهو من كان مفتي الحنفية في زمانه، ولذلك توسّع في دراسة المسائل الفقهية التي عرض لها في تفسيره، والمطالع لروح المعاني يجد أن الألوسي نهل من مختلف المذاهب الفقهية وهو ما توضّحه الكثرة الهائلة لمصادره الفقهية المعتمدة، إلا أن الملاحظ أنه توسّع في اعتماد المصادر الحنفية والشافعية على الخصوص لما أنه كان شافعيًا ثم صار حنفيًا، ولذلك غلبت مصادر هذين المذهبين على مصادر المذاهب الأخرى مما جعلني أوردتها مرتبة وفق اعتماد الألوسي لها وإن كنت سأقتصر في ذلك على أهمها:

### أولاً: الفقه الحنفي

#### أ- أقوال الإمام أبي حنيفة (ت 150هـ)

نقل الألوسي الكثير من أقوال وآراء إمام المذهب أبي حنيفة النعمان فهو الإمام الأعظم كما يسمّيه، ومن الأقوال التي نقلها عنه:

1- عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَتَّعُوهُمْ عَلَىٰ أَلْسِنَةٍ قَدْرُهُمْ وَعَلَىٰ أَلْمُتِّيرِ قَدْرُهُمْ مَّتَّاعًا بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَىٰ الْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة: 234] ذكر الاختلاف في المتاع المشار إليه في الآية، ومن ذلك رأي أبي حنيفة فقال: «قال الإمام أبو حنيفة: هي درع وخمار وملحفة على حسب الحال إلا أن يقل مهر مثلها من ذلك فلها الأقل من نصف مهر المثل»<sup>(1)</sup>.

2- وعند تفسير قوله تعالى: ﴿فِيهِمَا فَاكِهَةٌ وَتَخْلُ وَرُمَّانٌ﴾ [الرَّحْمَن: 67] ذكر ما تفيد به الآية من عطف النخل والرمّان على الفاكهة على أنهما ليسا منها ثم قال: «وإن كان كل ما في الجنة للتفكه لأنه تلذذ خالص، ومنه قال الإمام أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه: إذا حلف لا يأكل فاكهة فأكل رماناً أو رطباً لم يحنث وخالفه صاحبه»<sup>(2)</sup>.

#### ب- المبسوط للسرخسي<sup>(3)</sup> (ت 490هـ)

ومن المواضع التي ذكر فيها الألوسي السرخسي أو مبسوطه:

1- عند قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُمْ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [الاعراف: 204] قال

(1) روح المعاني، 153/2. وانظر هذه المسألة عند الحنفية: الهداية شرح بداية المبتدي، 222/1-223؛ والمبسوط، السرخسي،

82/5؛ وبدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، الكاساني، 302/2.

(2) روح المعاني، 122/27. وانظر: الهداية، 366/2؛ والمبسوط، 178/8-179؛ والبدائع، 60/3. وانظر آراء أخرى ذكرها الألوسي

لأبي حنيفة: روح المعاني، 58/2، 120/10، 151/29.

(3) هو أبو بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي، لقب بشمس الأئمة. انظر ترجمته: الجواهر المضية في طبقات الحنفية،

محيي الدين بن محمد الحنفي، 82-78/3 (رقم 1219).

الألوسي وهو يقرّر رأي فقهاء الحنفية بكراهة القراءة للمأموم خلف الإمام لما في ذلك من الوعيد: « وقال السرخسي: تفسد صلاة القارئ خلف الإمام في قول عدّة من الصحابة -رضي الله تعالى عنهم- ومنهم فيما قيل سعد بن أبي وقاص»<sup>(1)</sup>.

2- وعند تفسيره لقول الحق تبارك اسمه: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَلْنِ جُلْدَهُ﴾ [النور: 04] ذكر أنه لكي يُحدّ القاذف ينبغي أن تتحقّق شروط الإحصان في المذدوف بالزنا من عفة عن الزنا وحرية وبلوغ وعقل وإسلام عند أكثر الفقهاء حال القذف؛ فلا حد على من رمى مسلماً بالزنا في نصرانيته رجلاً كان أم امرأة، أو صغيراً قبل البلوغ، أو مجنوناً قبل أن يفيق، ثم قال: « ومن هنا قال في "المبسوط" : إن الموطوءة إذا كانت مكرهة يسقط إحصانها ولا يُحدّ قاذفها، كما يسقط إحصان المكرهه الواطئ ولا يُحدّ قاذفه لأن الإكراه يُسقط الإثم ولا يخرج الفعل به من أن يكون زنى »<sup>(2)</sup>.

### ج- بدائع الصنائع للكاساني<sup>(3)</sup> ( ت 587هـ )

ومن المواضع التي ذكر فيها الألوسي كتاب البدائع:

1- عند آيات اللعان من سورة النور وهي قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ ...﴾ [النور: 06-09] ذكر أن بعض الفقهاء اشترط الترتيب في الملاءنة بأن يبدأ القاضي بالزوج قبل الزوجة، ومن خالف الترتيب المنصوص عليه في الآية المأثور في السنة فقد أخطأ السنة حتى قال الكاساني في "البدائع": « ينبغي أن تعيد لأن اللعان شهادة المرأة، وشهادتها تقدر في شهادة الزوج فلا تصح إلا بعد وجود شهادته، ولهذا يبدأ بشهادة المدعى في باب الدعوى ثم بشهادة المدعى عليه بطريق الدفع له »<sup>(4)</sup>.

2- عند قوله تعالى: ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا﴾ [المجادلة: 04] عرض لمسألة فقهية وهي هل يُجزئ لمن ملك رقبة أن يكفر بالصوم وإن كان عليه دين أم لا؟ قال الألوسي: « وفي "البدائع": لو كان في ملكه رقبة سالحة للتكفير فعليه تحريرها سواء كان عليه دين أو لم يكن لأنه

(1) روح المعاني، 152/9-153. وانظر المسألة في: المبسوط، السرخسي، 1/199.

(2) روح المعاني، 18/90. ونص السرخسي في المبسوط، 62/9. وهذا عند حديثه عن الحرية التي هي شرط من شروط الإحصان، والتي يسقط غيابها عقوبة الزنى والقذف بها. وانظر مواضع أخرى استشهد فيها الألوسي بالسرخسي وكتابه المبسوط: روح المعاني، 4/226، 18/98، 28/103.

(3) هو أبو بكر علاء الدين بن مسعود الكاساني، الملقب بـ "ملك العلماء". انظر ترجمته: الجواهر المضية، 4/25 (رقم 1900).

(4) روح المعاني، 18/109. وانظر: بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، 3/237 (كتاب اللعان).

حقيقة»<sup>(1)</sup>، قال الألوسي بعد ذلك: «وحاصله أن الذين لا يمنع تحرير الرقبة الموجودة»<sup>(2)</sup>.

#### د-المرغيناني<sup>(3)</sup> (ت 593هـ)

ومن المواضع التي ذكر فيها الألوسي هداية<sup>(4)</sup> المرغيناني:

1- عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً﴾ [النحل: 08] ذكر كراهة أكل لحوم الخيل في رأي بعضهم، وعند أبي حنيفة في رواية عنه: "لا يعجبي" والتي تعني الكراهة التنزيهية، وفي أخرى: "أكرهه" والتي تعني الكراهة التحريمية استنادا إلى أنه سئل عن معنى قوله: أكرهه فبين أنه التحريم<sup>(4)</sup>، ثم قال الألوسي: «وكأنه لهذا قال صاحب الهداية -أي المرغيناني-: الأصح أن كراهة أكل لحمها تحريمية عند الإمام»<sup>(5)</sup>.

2- وفي تفسير الرقبة من قوله تعالى: ﴿فَتَجَرِيرٌ رَقَبَةٍ﴾ [المجادلة: 03] وهل يشترط فيها شروط معينة من مثل الإيمان والذكورة وغيرهما، أم أن شرطها الوحيد هو الرق، قال الألوسي: «وفي "الهداية": هي عبارة عن الذات المرقوق من كل وجه»<sup>(6)</sup>، ثم قال الألوسي شارحا: «فيجزئ في الكفارة إعتاق الرقبة الكافرة والمؤمنة والذكر والأنثى والكبير والصغير ولو رضيعا؛ لأن الاسم ينطلق على كل ذلك، ومقتضى ذلك إجزاء إعتاق المرتد والمرتدة والمستأمن والحربي»<sup>(7)</sup>.

#### هـ-الكمال بن الهمام<sup>(8)</sup> (ت 861هـ)

استشهد به في عدة مواضع منها:

1- عند تفسير قوله تعالى: ﴿قَالَ الَّذِينَ غَلَبُوا عَلَىٰ أَمْرِهِمْ لَنَتَّخِذَنَّ عَلَيْهِم مَّسْجِدًا﴾ [الكهف: 21] أورد الألوسي أقوال العلماء في القبور والبناء عليها ثم ذكر حديثا رواه مسلم «عن أبي الهياج الأسدي قال: قال لي

(1) روح المعاني، 14/28. وانظر: بدائع الصنائع، 97/5 (كتاب الكفارات).

(2) روح المعاني، 14/28. وانظر شواهد أخرى للبدائع في: روح المعاني، 08/5، 175/18، 14/28.

(3) هو أبو الحسن برهان الدين علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الرشداني المرغيناني، الإمام الفقيه المحدث الحافظ. انظر ترجمته: الجواهر المضية، 629-627/2 (رقم 1030).

(4) انظر: روح المعاني، 101/14-102.

(5) المصدر نفسه، 102/14. وانظر: الهداية، 400/4 (كتاب الذبائح؛ فصل فيما يخل أكله وما لا يخل). وعبارة المرغيناني: «قيل: الكراهة عنده -أي عند أبي حنيفة- كراهة تحريم، وقيل: كراهة تنزيه، والأول أصح».

(6) روح المعاني، 11/28. وانظر: الهداية، 299/2 (كتاب الطلاق؛ فصل في الكفارة).

(7) روح المعاني، 11/28. وانظر أمثلة أخرى: روح المعاني، 136/2، 251/4، 14/7، 84/26.

(8) هو محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد بن مسعود السيواسي، العلامة كمال الدين بن الهمام الحنفي. انظر ترجمته: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، السخاوي، 132-127/8 (رقم 301)؛ وبغية الرعاة، 166-169/1 (رقم 280)؛ والشذرات، 289/7.

لي علي - كرم الله تعالى - وجهه: أبعثك على ما بعثني عليه رسول الله ﷺ؛ أن لا تدع تمثالا إلا طمسته، ولا قبراً مشرفاً إلا سويته»<sup>(1)</sup>، قال الألوسي بعد ذلك: «قال ابن الهمام في فتح القدير: وهو محمول على ما كانوا يفعلونه من تغلية القبور بالبناء الحسن العالي»<sup>(2)</sup>.

2- وفي تفسير قوله تعالى: ﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّا﴾ [المجادلة: 03] حيث قرّر الألوسي استناداً إلى هذه الآية حرمة الجماع إذ أن "التماس" في الآية كناية عن الجماع ودواعيه كالقبلة ونحوها قبل التكفير، مؤيداً ما ذهب إليه بما جاء في فتح القدير، قال: «قال العلامة ابن الهمام: التحقيق أن الدواعي منصوص على منعها في الظّهار؛ فإنه لا موجب لحمل التماس في الآية على الجواز لإمكان الحقيقة، ويجرم الجماع لأنه من أفراد التماس كالمس والقبلة»<sup>(3)</sup>.

### هـ- الجصاص الحنفي<sup>(4)</sup> (ت 370هـ)

استشهد به في عدة مواضع منها:

1- عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: 04] وهذه الآية تلت ما ذكره الله ﷻ من أحكام متعلّقة بمرتكب فاحشة الزنا، ثم شرع في بيان أحكام القذف، قال الألوسي: «والإحصان هنا لا يتحقق إلا بتحقيق العفة عن الزنا وهو معناه المشهور، وبالحرقة والبلوغ والعقل والإسلام، قال أبو بكر الرازي: ولا نعلم خلافاً بين الفقهاء في ذلك»<sup>(5)</sup>. ثم عقب عليه الألوسي بقوله: «ولعل غيره علم»<sup>(6)</sup>، وقصد بهذا التعقيب الإشارة إلى الاختلاف الحاصل بين الفقهاء في شروط الإحصان؛ إذ قيل بحدّ قاذف العبد والصبي والمجنون والذمية إن كان لها ولد مسلم أو كانت تحت زوج مسلم<sup>(7)</sup>.

2- وقد يستشهد الألوسي بالجصاص بالواسطة كما في قوله تعالى: ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ﴾ [النور: 32] حيث نقل كلام أبي بكر الجصاص بواسطة الفخر الرازي قال: «ونقل الإمام - يعني الفخر الرازي - عن أبي بكر الرازي أن الآية وإن اقتضت الإيجاب إلا أنه أجمع السلف على أنه لم يرد

(1) مسلم: الجنائز؛ باب الأمر بتسوية القبر، 666/2 (رقم 969).

(2) روح المعاني، 238/15. وانظر: شرح فتح القدير، الكمال بن الهمام، 141/2 (باب الجنائز؛ فصل في الدفن).

(3) روح المعاني، 06/28. وانظر: شرح فتح القدير، 249/4 (باب الظهار). وانظر أمثلة أخرى عن اعتماد الألوسي على الكمال

ابن الهمام: روح المعاني، 254/4، 94/18، 41/26.

(4) هو أبو بكر أحمد بن علي الرازي، أحد أكابر الحنفية في زمانه. انظر ترجمته: تاريخ بغداد، 314/4 (رقم 2112)؛ والجواهر

المضية، 220/1 (رقم 155).

(5) روح المعاني، 89/18. وانظر: أحكام القرآن، الجصاص، 267/3 (باب حد القذف).

(6) روح المعاني، 89/18.

(7) انظر: المصدر نفسه، 90/18.



الإيجاب، ويدل عليه أمور:

أحدها: أن الإنكاح لو كان واجبا لكان النقل بفعله من النبي ﷺ ومن السلف مستفيضاً شائعاً لعموم الحاجة، فلما وجدنا عصره عليه الصلاة والسلام - وسائر الأعصار بعده قد كانت فيه أيام من الرجال والنساء، ولم ينكر ذلك ثبت أنه لم يرد بالأمر الإيجاب<sup>(1)</sup>، إلى آخر ما قاله<sup>(2)</sup>.

ثانياً: الفقه الشافعي

#### أ- أقوال الإمام الشافعي (ت 204هـ)

وقد يصرح الألوسي بنقله عن الإمام الشافعي في الأم<sup>(3)</sup>، ومن الأقوال التي نقلها عنه:

1- عند تفسير قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخَيْزِرِ ﴾ [البقرة: 172] قال الألوسي: « ولعل السر في إقحام لفظ اللحم هنا إظهار حرمة ما استطيبوه وفضلوه على سائر اللحوم واستعظموا وقع تحريمه، واستدل أصحابنا - يعني الحنفية - بعموم الخنزير على حرمة خنزير البحر، وقال الشافعي - رضي الله تعالى عنه - لا بأس به<sup>(4)</sup> ».

2- وعند تفسير الألوسي لآية أصناف مستحقي الزكاة من قوله تعالى: ﴿ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا ﴾ [التوبة: 60] قال: « وهم الذين يبعثهم الإمام لجبايتها ... ويعطى العامل ما يكفيه وأعوانه بالوسط مدة ذهابهم وإيائهم ما دام المال باقياً إلا إذا استغرقت كفايته الزكاة فلا يُزاد على النصف لأن التصنيف<sup>(5)</sup> عين الإنصاف، وعن الشافعي أنه يعطى الثمن لأن القسمة تقتضيه<sup>(6)</sup> ». قال الألوسي: « وفيه نظر<sup>(7)</sup> ».

#### ب- المزني الشافعي<sup>(8)</sup> (ت 264هـ)

(1) روح المعاني، 148/18. وانظر: أحكام القرآن، الجصاص، 319/3 (باب الترغيب في النكاح). والنص عند الفخر الرازي بتصريف يسير منه. انظر: التفسير الكبير ومفاتيح الغيب، 212/25.

(2) انظر أمثلة لاستشهاد الألوسي بالجصاص في: روح المعاني، 1/367، 5/40، 16/86.

(3) انظر: روح المعاني، 22/82.

(4) روح المعاني، 2/42. ويبدو أن الألوسي قد أخذ مذهب الشافعي عن الرازي في تفسيره. انظر: التفسير الكبير ومفاتيح الغيب، 23-22/5.

(5) كذا، ولعل الصواب: التصنيف.

(6) روح المعاني، 10/121. وانظر: الأم، 2/71-72. ولم أجد فيه مسألة إعطاء العامل الثمن كما ذكر الألوسي، لكن حكى النووي عن الشافعي ما يدل على ذلك. انظر: المجموع، 6/175.

(7) روح المعاني، 10/121. وانظر مواضع أخرى لأقوال الإمام الشافعي وآرائه في روح المعاني، 4/21، 17/145، 28/130.

(8) أبو إبراهيم إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل المصري، الإمام الورع الزاهد، تلميذ المظلي وصاحبه، كبير علماء الشافعية. انظر ترجمته: طبقات الشافعية، الإسنوي، 1/28 (رقم 15)؛ وطبقات الفقهاء، أبو إسحاق الشيرازي، ص 97؛ والشذرات، 2/148.

ومن المواضع التي نقل فيها الألوسي عن المزني:

1- قال الألوسي عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [الأعراف: 204] وهو يقرر مذهب الشافعية في القراءة خلف الإمام: «وفي رواية المزني عن الشافعي رضي الله تعالى عنه - أنه يقرأ في الجهرية والسرية»<sup>(1)</sup>. والمزني أحد الأئمة المعول عليهم في نقل أقوال إمام المذهب ولذلك اعتمده الألوسي هنا.

2- وعند تفسير قوله تعالى: ﴿مَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ﴾ [الحشر: 07] ذكر معنى "ذي القربى" وأنها قرابة النبي ﷺ وهل يعطى غنيهم وفقيرهم، ذكرهم وأنثاهم، عالمهم وصغيرهم وضدهما، أم أن سهم "ذي القربى" هؤلاء مفوض إلى الإمام إن شاء قسمه بينهم وإن شاء أعطى بعضهم ومنع البعض الآخر، وإن شاء أعطى غيرهم إن كانوا أولى منهم وهو مذهب مالك<sup>(2)</sup>، ثم أورد مذهب المزني وإن شاركه فيه غيره وهو أنه «يستوي الذكر والأنثى ويدفع للقاصي والداني ثمن له قرابة، والغني والفقير سواء لإطلاق النص، ولأن الحكم المعلق بوصف مشتق معلل بمبدأ الاشتقاق»<sup>(3)</sup>.

#### ج- الكيا الهراسي<sup>(4)</sup> (ت 504هـ)

له كتاب "أحكام القرآن"<sup>(5)</sup>، ومن المواضع التي نقل فيها الألوسي عن الكيا:

1- عند تفسير قوله تعالى: ﴿فَابْعَثُوا أَحَدَكُمْ بِوَرِقِكُمْ هَذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ فَلْيَنْظُرُوا أَيُّهَا أَزْكَىٰ طَعَامًا فَلْيَأْتِكُمْ بِرِزْقٍ مِنْهُ﴾ [الكهف: 19] ذكر الألوسي بعض أحكام الآية ثم قال: «وفيها كما قال "الكيا" دليل على جواز خلط دراهم الجماعة والشراء بها والأكل من الطعام الذي بينهم بالشركة وإن تفاوتوا في الأكل، نعم، لا بأس

(1) روح المعاني، 153/9. وانظر مسألة القراءة خلف الإمام عند الشافعية: المجموع، النووي، 312/3 وما بعدها.

(2) انظر: أحكام القرآن، ابن العربي، 857/2.

(3) روح المعاني، 47/28. ولم أجد في كتب الشافعية التي بين يدي من تعرض لمذهب المزني في هذه المسألة، ومذهب الشافعي أن سهم ذوي القربى يعطى لأغنيائهم وفقرائهم؛ للذكر مثل حظ الأنثيين. انظر: تفسير الرازي، 170/15. ومذهب الحنفية أن "ذي القربى" مخصوص ببعض قرابته ﷺ لا كلهم، والمخصوص منهم بالسهم المسكين واليتيم وابن السبيل، وهذا الكلام مستوفى في "الهداية" وشروحها من فقه الحنفية. انظر: الهداية، 440/2. وانظر من أمثلة نقل الألوسي عن المزني: روح المعاني، 10/28، 103/28.

(4) أبو الحسن عماد الدين بن محمد الطبري، المفسر النظار، أحد تلامذة إمام الحرمين الجويني. انظر ترجمته: طبقات الشافعية، الإسنوي، 294-292/2 (رقم 1217)؛ والوفيات، 286/3 (رقم 430)؛ والشذرات، 08/4.

(5) وهو غير متوفر بين يدي ولذلك لم أوثق استشهادات الألوسي به.

للأكل أن يزيد حصته من الدراهم»<sup>(1)</sup>.

2- وعند قوله تعالى: ﴿لَا يَنْهَيْكُمُ اللَّهُ عَنْ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ [الممتحنة: 08] ذكر الألوسي الاختلاف فيمن نزلت فيه الآية، ثم قال: «والأكثر على أنها في كفرة اتصفوا بما في حيز الصلة، وعلى ذلك قال الكيا: فيها دليل على جواز التصديق على أهل الذمة دون أهل الحرب، وعلى وجوب النفقة للأب الذمي دون الحربي لوجوب قتله»<sup>(2)</sup>.

#### د- النووي<sup>(3)</sup> (ت 676هـ)

استشهد الألوسي بالنووي في مختلف المناسبات التفسيرية، وسأقتصر هنا على إيراد شواهد للنووي من كتابه: "المجموع" و"الروضة" وهما من أهم مصادر الفقه الشافعي:

1- فمما نقله عنه في المجموع ما جاء عند تفسير قوله تعالى: ﴿قَالَ الَّذِينَ غَلَبُوا عَلَىٰ أَمْرِهِمْ لَنَتَّخِذَنَّ عَلَيْهِمْ مَسْجِدًا﴾ [الكهف: 21] حيث ذكر أحكام البناء على القبور ثم قال: «ولو بني نفس القبر لغير الحاجة مما مر كما هو ظاهر أو تحويط أو قبة عليه في مقبرة مسبلة كأرض موات اعتادوا الدفن فيها أو موقوفة لذلك بل هي أولى هدم وجوبا لحرمة كما في المجموع لما فيه من التضييق»<sup>(4)</sup>، إلى آخر ما قال.

2- ومما نقله عنه في الروضة ما جاء عند تفسير قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [الأحراب: 56] ذكر ما قيل في أمر الصلاة على النبي ﷺ في التشهد وغيره، ثم عرض لكيفية فقال: «وأفضل الكيفيات في الصلاة عليه ﷺ ما علمه رسول الله ﷺ عليه الصلاة والسلام - لأصحابه بعد سؤالهم إياه؛ لأنه لا يختار ﷺ لنفسه إلا الأشرف والأفضل، ومن هنا قال النووي في الروضة: لو حلف ليصلين على النبي ﷺ أفضل الصلاة لم يبر إلا بتلك الكيفية»<sup>(5)</sup>.

#### ثالثا: الفقه المالكي

اعتمد الألوسي في نقل أحكام الفقه المالكي تقريبا على أبي بكر بن العربي صاحب الأحكام، ولذلك سأورد أمثلة من أحكام القرآن له ولكن بعد ذكر أقوال وآراء إمام المذهب مالك ﷺ.

(1) روح المعاني، 231/15.

(2) روح المعاني، 76/28. ومن أمثلة استشهاد الألوسي بأحكام الكيا: روح المعاني، 19/3، 108/16، 175/29.

(3) أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، العالم الفقيه الزاهد، من أكابر الشافعية في عصره. انظر ترجمته: طبقات الشافعية، الإسنوي، 266/2-267؛ وطبقات الشافعية، ابن قاضي شعبة، 153/2-157 (رقم 454).

(4) روح المعاني، 238/15. وانظر: المجموع، النووي، 260/5.

(5) روح المعاني، 83/22. وانظر: روضة الطالبين، 58/8 (كتاب الأيمان). وانظر أمثلة أخرى لنقل الألوسي عن الروضة في:

روح المعاني، 339/1، 06/15، 31/22.

## أ- أقوال الإمام مالك ( ت 179هـ )

ومن الأقوال التي نقلها عنه:

1- عند تفسير قوله تعالى: ﴿ يَلْبِغُهَا النَّاسُ كُلُّوْا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا ﴾ [ البقرة: 167 ] قال الألوسي في تفسير لفظ " طيبا " : « صفة " حلالا " ومعناه كما قال الإمام مالك ما يحده فم الشرع لذيذا لا يعافه ولا يكرهه أو تراه عينه طاهرا عن دنس الشبهة »<sup>(1)</sup>.

2- عند تفسير قوله تعالى: ﴿ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ ﴾ [ الطلاق: 01 ] ذكر الألوسي رأي مالك في الطلاق الموافق لهدي النبي ﷺ فقال: « قال مالك: لا أعرف طلاق السنة إلا واحدة »<sup>(2)</sup>.

## ب- أبو بكر بن العربي<sup>(3)</sup> ( ت 543هـ )

ومن الأقوال التي نقلها عنه:

1- عند تفسير قوله تعالى: ﴿ وَأُذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ ﴾ [ الحج: 25 ] قال الألوسي: « وفي الآية دليل على جواز المشي والركوب في الحج، قال ابن العربي: واستدل علماءنا بتقديم " رجالا " على أن المشي أفضل »<sup>(4)</sup>. ثم ساق الألوسي بعض الأحاديث التي تؤيد ما ذهب إليه ابن العربي.

2- وعند تفسير قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا عَاتَيْهُ اللَّهُ ﴾ [ الطلاق: 07 ] قال الألوسي: « المراد لينفق كل واحد من الموسر والمعسر ما يبلغه وسعه، والظاهر أن المأمور بالإنفاق الآباء، ومن هنا قال ابن العربي: هذه الآية أصل في وجوب النفقة على الأب »<sup>(5)</sup>.

(1) روح المعاني، 38/2. ولم أهتم - بعد البحث - إلى موضع قول الإمام مالك فيما بين يدي من كتب مذهبه، ولكن انظر: الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، 207/2-208.

(2) روح المعاني، 129/28. وانظر مذهب الإمام مالك في المسألة: أحكام القرآن، ابن العربي، 190/1، 1825/4. وأقوال الإمام مالك وآراؤه متناثرة في أجزاء روح المعاني، انظر: 42/2، 237/14، 149/28.

(3) هو القاضي أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد الأندلسي الإشبيلي المالكي، صاحب التصانيف الجليلة النافعة. انظر ترجمته: الصلة، ابن بشكوال، 559-5058/2 ( رقم 1297 )؛ والوفيات، 297-296/4 ( رقم 626 )؛ وتذكرة الحفاظ، الذهبي، 1294/4-1298 ( 1081 ).

(4) روح المعاني، 144/17. وانظر كلام ابن العربي في: أحكام القرآن، 1280/3 ( المسألة السابعة )، وإن كان نصه: « قال علماءنا رحمهم الله: لما قدم الله تعالى ذكره " رجالا " على " كل ضامر " دل على أن حج الراجل أفضل من حج الراكب ».

(5) روح المعاني، 140/28. وانظر: أحكام القرآن، . وانظر أمثلة عن نقل الألوسي عن ابن العربي: روح المعاني، 27/5، 157/9، 70/20.

#### رابعاً: الفقه الحنبلي

يورد الألوسي أحكام الفقه الحنبلي بقوله: وقال الحنابلة أو وذهب الحنابلة دونما تسمية لفقهاءهم عموماً، وإن كان يذكر أقوال الإمام أحمد ولم يتبين لي أنه يعتمد على فقيه معين منهم، ولذلك سأقتصر على إيراد أمثلة لأقوال الإمام أحمد فقط:

#### أقوال الإمام أحمد (ت 241هـ)

ومن الأقوال التي نقلها عنه:

1- عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَالْمُؤَلَّفَةُ قُلُوبُهُمْ﴾ [التوبة: 60] ساق الألوسي جملة من الآراء والمذاهب يقضي بعضها بأن سهم "المؤلفة قلوبهم" ساقط لأن علة تأليفهم لم تعد قائمة؛ فقد كانوا يُعطون إمّا رجاء في إسلامهم، أو اتقاء لشركهم لغلبيتهم بالكفر وضعف الإسلام، فلما غلب أهله كفوا عن إعطائهم؛ إذ المنع والعطاء يدور مع حال الإسلام قوة وضعفاً.

وبعد مناقشات للآراء التي قيلت في سهم "المؤلفة قلوبهم" بعد وفاة النبي ﷺ أورد رأي من قال بعدم سقوطها ومن هنا قال: « قال أحمد: يُعطون إن احتاج المسلمون إلى ذلك »<sup>(1)</sup>.

2- وعند تفسير قوله تعالى: ﴿يَلَايُهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب: 56] أورد الألوسي مناقشة آراء العلماء في حكم الصلاة على النبي ﷺ في التشهد وهل هي واجبة أم لا، فقال في معرض ذلك: « ومن فقهاء الأمصار أحمد فإنه جاء عنه روايتان، والظاهر أن رواية الوجوب هي الأخيرة؛ فإنه قال: كنت أكتب ذلك ثم تبينت فإذا الصلاة على النبي واجبة »<sup>(2)</sup>.

فهذه هي بعض مصادر الألوسي من كتب الفقه، حاولت من خلالها بيان عنايته بإيراد الأحكام الفقهية في تفسيره واعتماده في ذلك على أهم وأشهر المصنفات الفقهية، وسأتي في مبحث منهجه الفقهي الحديث عن طريقته في تناول المسائل الفقهية.

وفيما يأتي استكمال لآخر مبحث في المصادر والمتعلق بمصادره من كتب اللغة والتصوف.



(1) روح المعاني، 10/123. وانظر قول الإمام أحمد في: المغني، ابن قدامة، 6/328.

(2) روح المعاني، 22/82. وانظر قول الإمام أحمد في: المغني، ابن قدامة، 1/318. وانظر بعضاً من آراء الإمام أحمد في روح المعاني،

1/379، 6/72، 26/40.

## المبحث الثالث: مصادر الألوسي من كتب اللغة والتصوف

تعدّ كتب اللغة مصدرا مهماً للتفسي؛ إذ القرآن الكريم نزل بلغة العرب فلا يمكن فهم معانيه إلا بعد الإحاطة بأساليب العرب وفنونهم البلاغية، والملاحظ أن الألوسي استشهد بكثير من فطاحل اللغة، كما اعتمد في تفسيره أيضا كلام أهل التصوف، وهو فهم يختلف عن فهم أهل اللغة ولكنه لا يخرج عن كونه تفسيراً للقرآن الكريم، وهو ما سأعرض له في مطلبين:

### المطلب الأول: مصادر الألوسي من كتب اللغة

### المطلب الثاني: مصادر الألوسي من كتب التصوف

### المطلب الأول: مصادر الألوسي من كتب اللغة

يمتاز الألوسي بملكة لغوية راقية تظهر من خلال تعابيره، وكذا مناقشاته لأهل هذا الفن، وقد أفاد في هذا المجال من كثير من علماء اللغة في مختلف الفروع اللغوية كالنحو والإعراب والصرف، وسأورد فيما يأتي أهم ما اعتمد عليه الألوسي من كتب اللغة:

#### 1- الكتاب لسيبويه<sup>(1)</sup> (ت 180هـ)

يتردد ذكر سيبويه كثيرا في "روح المعاني"، ولا غرو فهو إمام اللغة وشيخ النحاة بلا منازع، وقد استشهد به الألوسي في كثير من المناسبات موافقا له أو مناقشا له في بعض القضايا، وهذه أمثلة على ذلك:

1- عند تفسير قوله تعالى: ﴿أَنْزَلْنَاهُكُمْ هَا وَأَنْتُمْ لَهَا كَارِهُونَ﴾ [هُود: 28] قال الألوسي: «وحيث اجتمع ضميران منصوبان وقد قُدمَ أعرفهما، وهو ضمير المخاطب الأعرف من ضمير الغائب، جاز في الثاني الوصل والفصل؛ فيجوز في غير القرآن: أنزلنكم إياها... ويشهد له قول سيبويه في "الكتاب": فإذا كان المفعولان اللذان تعدى إليهما فعل الفاعل مخاطبا وغائبا فبدأت بالمخاطب قبل الغائب، فإن علامة الغائب العلامة التي لا يقع موقعها إياها، وذلك نحو: أعطيتك وقد أعطاك، قال تعالى: ﴿أَنْزَلْنَاهُكُمْ هَا﴾ فهذا كهذا؛ إذ بدأت بالمخاطب قبل الغائب»<sup>(2)</sup>.

2- ومن المواضع التي نقل فيها الألوسي الاعتراض على كلام سيبويه ما جاء عند قوله تعالى: ﴿إِنَّا مَعَكُمْ مُسْتَمِعُونَ﴾ الآية [الشعراء: 14] حيث قرّر أن الخطاب لموسى وهارون عليهما السلام- ومن يتبعهما من بني

(1) هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تلميذ الخليل، وإمام البصريين في النحو. انظر ترجمته: تاريخ بغداد، 195/12-199 (رقم

6658)؛ ووفيات الأعيان، ابن خلكان، 463/3-465 (رقم 504)؛ وبغية الرعاة، السيوطي، 229/2 (رقم 1863).

(2) روح المعاني، 40/12. وانظر: الكتاب، سيبويه، 364/2 (باب إضمار المفعولين).



إسرائيل، قال: « والخطاب لموسى وهارون ومن يتبعهما من بني إسرائيل فيتضمن الكلام البشارة بالإشارة إلى علو أمرهما واتباع القوم لهما »<sup>(1)</sup>، ثم نقل رأي سيبويه فقال: « وذهب سيبويه إلى أنه لهما -عليهما السلام- »<sup>(2)</sup>، قال: « ولشرفهما وعظمتهما عند الله تعالى عوملا في الخطاب معاملة الجمع، واعترض بأنه يأباه ما بعده وما قبله من ضمير التثنية »<sup>(3)</sup>، أي أن خطاب التثنية لو كان مرادا من الله تعالى لجرى في هذه الآية كما جرى فيما قبلها وما بعدها<sup>(4)</sup>.

## 2- معاني القرآن للفراء<sup>(5)</sup> (ت 207هـ)

يُعدّ الفراء أحد أساطين اللغة ولذلك كثر اسمه في "روح المعاني" كثرة هائلة، وكتابه "معاني القرآن" من أهم ما صُنّف في تخریجات ألفاظ القرآن اللغوية والنحوية والإعرابية، وهذه أمثلة لاستشهاد الألوسي به:

1- عند تفسير قوله تعالى: ﴿إِنْ يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِثْلُهُ﴾ [آل عمران: 140] ذكر الألوسي أن لفظ "القرح" قرئ بضم القاف وفتحها، ثم قال: « وقال الفراء: "القرح" بالفتح الجراحة، وبالضم ألمها، ويُقرأ بضم القاف والراء على الاتباع كاليُسْر واليُسْر، والطُنْب والطُنْب »<sup>(6)</sup>.

2- ومن المواضع التي اعترض فيها على الفراء ما جاء في تفسير قوله تعالى: ﴿وَقُرْآنًا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ﴾ [الإسراء: 106] قال الألوسي: « ﴿وَقُرْآنًا﴾ نُصِبَ بفعل مضمر يفسره قوله تعالى: ﴿فَرَقْنَاهُ﴾، فهو من باب الاشتغال... وقال الفراء هو منصوب بـ ﴿أَرْسَلْنَاكَ﴾<sup>(7)</sup> أي: "ما أرسلناك إلا مبشرا ونذيرا وقرآنا"، كما تقول: "رحمة" لأن القرآن رحمة<sup>(8)</sup>، ثم عَقِبَ عليه بقوله: « ولا يخفى أنه إعراب متكلف لا يكاد يقوله فاضل »<sup>(9)</sup>.

(1) روح المعاني، 66/19.

(2) المصدر نفسه، 66/19. وانظر: الكتاب، سيبويه، 621/3-622 (باب ما لفظ به مما هو مثنى كما لفظ بالجمع). والظاهر أن الألوسي استنتج مذهب سيبويه في إيراد الآية موضع الشاهد في الباب المذكور.

(3) روح المعاني، 66/19.

(4) انظر من بين مواضع نقل الألوسي عن سيبويه: روح المعاني، 229/4، 24/17، 127/29.

(5) هو أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله الفراء، إمام العربية. انظر ترجمته: تاريخ بغداد، 14/149-155 (رقم 7467)؛ وإنباه الرواة على أنباء النحاة، القفطي، 4/23-7 (رقم 814)؛ وغاية النهاية، ابن الجزري، 2/371-372 (رقم 3842)؛ وبغية الوعاع، 2/333 (رقم 2115).

(6) روح المعاني، 67/4. وانظر: معاني القرآن، الفراء، 1/234. وقد نقل الألوسي مذهبه بالمعنى.

(7) وهي الآية السابقة مباشرة في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا﴾ [الإسراء: 105].

(8) روح المعاني، 15/188. وانظر كلام الفراء في: معاني القرآن، 2/132.

(9) روح المعاني، 15/188. وانظر مواضع أخرى لاستشهاد الألوسي بالفراء في: روح المعاني، 3/29، 15/306، 21/175.

### 3- مجاز القرآن لأبي عبيدة<sup>(1)</sup> (ت 210هـ)

استشهد الألوسي كثيرا بأبي عبيدة باعتماده على أقواله التفسيرية، أو لنقل كلام غيره، ومن ذلك:

1- عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَبَدَّلْنَاهُمْ بِجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْنِ ذَوَاتِي كُلٍّ خَمْطٍ﴾ [سبأ: 16] ذكر الألوسي في معنى "خَمْطٍ": حامض أم مر، ثم نقل من فسر به غير ذلك، ومنهم أبو عبيدة الذي قال: «كل شجرة مرة ذات شوك»<sup>(2)</sup>.

2- ومن المواضع التي تعقب فيها الألوسي أبا عبيدة عند تفسيره للفظ "رَبَّانِيَيْنِ" من قوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّانِيِّينَ﴾ [آل عمران: 78] حيث ذكر ما قيل في معناه وأن "الرَّبَّانِي" هو الفقيه العالم، أو العالم الحكيم، أو المدبر أمر الناس، وأنها كلها أقوال متقاربة، ثم قال: «وهو لفظ عربي لا سرياني على الصحيح، وزعم أبو عبيدة أن العرب لا تعرفه»<sup>(3)</sup>، ثم انتصر لما ذهب إليه بتحقيق الاشتقاق اللغوي لهذا اللفظ<sup>(4)</sup>.

### 4- معاني القرآن للأخفش<sup>(5)</sup> (ت 215هـ)

استشهد الألوسي بكلام الأخفش في الكثير من المواضع منها:

1- عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَوَضَعْنَا عَلَىٰ كُفْرِهِمُ أَلْغَمَةً وَأَنْزَلْنَا عَلَيْكُمُ الْمَنَّانَ وَالسَّلَوى﴾ [البقرة: 56] ذكر بعض ما ورد في لفظ "السَّلَوى" وأنه مفردة جمعها سلوات أو سلاوى، ثم قال: «وعند الأخفش الجمع والواحد باللفظ واحد»<sup>(6)</sup>، كما ذكر قول من قال إنه جمع لا واحد له من جنسه وأنه طائر يشبه السمانى أو هو السمانى بعينه<sup>(7)</sup>.

2- وعند تفسير قوله تعالى: ﴿وَتَرَى الْمَلَائِكَةَ حَافِّينَ مِنْ حَوْلِ الْعَرْشِ﴾ [الزمر: 72] قال الألوسي: «﴿مِنْ حَوْلِ الْعَرْشِ﴾ أي حول العرش على أن "من" مزيدة على رأي الأخفش وهو الأظهر»<sup>(8)</sup>، ثم ذكر آراء أخرى.

(1) هو أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي، العالم اللغوي، الإمام الحجة. انظر ترجمته: تاريخ بغداد، 13/252-258 (رقم 7210)؛ وإنباه الرواة، 3/276-287 (رقم 759)؛ وبغية الوعاة، 2/294-296 (رقم 2010).

(2) روح المعاني، 22/127. وانظر: مجاز القرآن، أبو عبيدة، 2/147. وليس فيه "مرة"!

(3) روح المعاني، 3/208. وانظر كلام أبي عبيدة في: مجاز القرآن، 1/97.

(4) وانظر مواضع أخرى لاستشهاد الألوسي بأبي عبيدة في: روح المعاني، 5/02، 15/207، 29/60.

(5) هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة الجاشعي، معلم ولد الكسائي، صاحب الخليل وغيره. انظر ترجمته: إنباه الرواة، 2/36-43.

(رقم 270)؛ وبغية الوعاة، 1/590-591 (رقم 1244)؛ والمعارف، ابن قتيبة، ص 303.

(6) روح المعاني، 1/264. وانظر: معاني القرآن، الأخفش، 1/101.

(7) انظر: روح المعاني، 1/264.

(8) المصدر نفسه، 24/36. وانظر: معاني القرآن، الأخفش، 2/497.

## 5- غريب القرآن لابن قتيبة<sup>(1)</sup> (ت 276هـ)

كتاب ابن قتيبة في غريب القرآن من أهم وأقدم الكتب المصنفة في علم الغريب<sup>(2)</sup>، ولذلك كان عمدة الكثير من المفسرين ومنهم الألوسي، وهذه أمثلة لاستشهاده بأقواله:

1- عند تفسير قوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [البقرة: 14] قال الألوسي في تفسير "يعمهُون": «"العمه" التردد والتحير، ويستعمل في الرأي خاصة، و"العمى" فيه وفي البصر ... فمعنى ﴿يَعْمَهُونَ﴾ على هذا: يترددون ويتحيرون، وإلى ذلك ذهب جمع من المفسرين، وقيل: "العمه" العمى عن الرشد، وقال ابن قتيبة: هو أن يكب رأسه فلا يبصر ما يأتي»<sup>(3)</sup>، قال الألوسي موضحاً: «فالمعنى: يعمون عن رشدهم أو يكبون رؤوسهم فلا يبصرون»<sup>(4)</sup>، ولم يكتف بهذا حتى أضاف: «وكان هذا أقرب إلى الصواب؛ لأن المنافقين لم يكونوا مترددين في الكفر بل كانوا مصرين عليه معتقدين أنه الحق وما سواه باطل إلا أن يقال التردد والتحير في أمر آخر لا في الكفر»<sup>(5)</sup>.

2- ومن المواضع التي علق فيها الألوسي على ابن قتيبة ما جاء في تفسير قوله تعالى: ﴿وَهُوَ شَدِيدُ الْحَالِ﴾ [الرعد: 14] ذكر في معنى "الحال" أنه من الماحلة «وهي المكايده، من محل بفلان بالتخفيف، إذا كاده وعرضه للهلاك، ومنه "تمحل" إذا تكلف استعمال الحيلة واجتهد فيه»، ثم أورد آراء أخرى في السياق نفسه منها ما كان عن ابن قتيبة، قال: «وقال ابن قتيبة: هو كذلك من الحيلة المعروفة»<sup>(6)</sup>.

## 6- تهذيب اللغة للأزهري<sup>(7)</sup> (ت 370هـ)

اعتمد الألوسي على الأزهري في العديد من المواضع منها:

1- عند تفسير قوله تعالى: ﴿فَعَقَرُوا النَّاقَةَ وَعَتَوْا عَنْ أَمْرِ رَبِّهِمْ﴾ [الأعراف: 16] ذكر أن معنى "عقروا"

(1) هو أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، العالم النحوي اللغوي. انظر ترجمته: تاريخ بغداد، 10/170-171 (رقم 5309)؛ وإنباه الرواة على أبناء النخاعة، القفطي، 2/143-147 (رقم 357)؛ وبغية الوعاة، 2/63 (رقم 1444).

(2) علم غريب القرآن وإن كان له صلة بعلوم القرآن، إلا أنه من علوم اللغة أيضاً؛ كونه يعنى بشرح الألفاظ وبحث أصولها اللغوية.

(3) روح المعاني، 1/160. وانظر: تفسير غريب القرآن، ابن قتيبة، ص 41-42.

(4) روح المعاني، 1/160.

(5) المصدر نفسه، 1/160.

(6) المصدر نفسه، 13/205. وانظر: تفسير غريب القرآن، ص 226. ونص ابن قتيبة في تفسير "الحال": «أي الكيد والمكر، وأصل الحال: الحيلة، والحول: الحيلة».

(7) هو أبو منصور محمد بن أحمد، أحد أئمة اللغة، الفقيه الصالح. انظر ترجمته: وفيات الأعيان، 4/334 (رقم 639)؛ وطبقات الشافعية، الإسنوي، 1/35 (رقم 29)؛ وبغية الوعاة، السيوطي، 1/19-20 (رقم 29).

نحروا، ثم أورد قول الأزهري: « أصل العقر عند العرب قطع عرقوب البعير، ثم استعمل في النحر لأن ناحر البعير يعقره ثم ينحره »<sup>(1)</sup>.

2- وفي تفسير " رميم " من قوله تعالى: ﴿ قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ ﴾ [ يس: 77 ] ذكر أن الظاهر في هذا اللفظ أنه صفة وليس اسماً جامداً بمعنى باليا أشد البلى، وإنما لم يؤث لأنه معدول من فاعلة، وكل ما كان معدولاً عن وجهه ووزنه كان مصروفاً عن أخواته، ثم قال: « وقال الأزهري: إن عظاما لكونه بوزن المفرد ككتاب وقراب عومل معاملته فقليل: رميم دون رميمة وذكر له شواهد »<sup>(2)</sup>، ثم تعقبه بقوله: « وهو غريب »<sup>(3)</sup>.

## 7- المفردات للراغب الأصفهاني<sup>(4)</sup> ( ت 502 هـ )

اعتمد الألوسي على الراغب في باب الغريب في مواضع كثيرة جداً منها:

1- عند تفسير قوله تعالى: ﴿ وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ ﴾ [ مُحَمَّد: 31 ] حيث ذكر في معنى لحن القول أنه أسلوب من أساليبه مطلقاً أو المائلة عن الطريق المعروفة، ثم قال: « وقال الراغب: اللحن صرف الكلام عن سننه الجاري عليه؛ إمّا بإزالة الإعراب أو التصحيف وهو المذموم، وذلك أكثر استعمالاً، وإمّا بإزالته عن التصريح وصرفه بمعناه إلى تعريض وفحوى، وهو محمود من حيث البلاغة »<sup>(5)</sup>، إلى آخر ما نقله عن الراغب.

2- ومن المواضع القليلة التي علق فيها الألوسي على كلام الراغب ما جاء عند تفسير قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا يُجِيبُ الْمُسْتَكْبِرِينَ ﴾ [ النحل: 23 ] فقد قال بعد أن بين المراد بالمستكبرين: « وقد فرّق الراغب بين الكبر

(1) روح المعاني، 165/8. وانظر قول الأزهري في لسان العرب، ابن منظور، 3035/4؛ وتاج العروس من جواهر القاموس، الزبيدي، 249/7.

(2) روح المعاني، 54/23.

(3) المصدر نفسه، 54/23. وهذا المعنى الذي استغربه الألوسي هو للجوهري في الصحاح، 1937/5، وقد نقله عنه ابن منظور في اللسان، 1736/3؛ والزبيدي في تاج العروس، 301/16. ومن مواطن استشهاد الألوسي بالأزهري، روح المعاني، 165/8، 153/17، 31/29.

(4) هو أبو القاسم الحسين بن محمد بن المفضل، المعروف بالراغب الأصفهاني، كان من الحكماء العلماء، وكان يقرن بالغزالي. انظر ترجمته: بغية الوعاة، 297/2 ( رقم 2015 ).

(5) روح المعاني، 77/26. وانظر: المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني، ص 449. وكلام الراغب يكاد يكون منقولاً بحرفه.

والتكبر والاستكبار بعد القول بأنها متقاربة»<sup>(1)</sup>، ثم أضاف: «والحق أنه قد يُستعمل بعضها موضع بعض»<sup>(2)</sup>.

## 8- التبيان لابن الأنباري<sup>(3)</sup> (ت 577هـ)

ومن المواضع التي اعتمد فيها الألوسي على ابن الأنباري:

1- عند تفسير قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ مَن تُدْخِلِ النَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُ﴾ [آل عمران: 192] ذكر ما جاء في معنى الإخزاء: من أخزاه، أي أبعداه أو أهانه أو فضحه أو أحله محلاً وأوقفه موقفاً يستحي منه، ثم قال: «وقال ابن الأنباري: الخزي في اللغة الهلاك ب تلف أو بانقطاع حجة أو بوقوع في بلاء»<sup>(4)</sup>، قال الألوسي: «والمراد فقد أخزيت خزيًا لا غاية وراءه»<sup>(5)</sup>.

2- ومن المواضع التي تعقب فيها الألوسي ابن الأنباري ما جاء عند تفسير قوله تعالى: ﴿قَالُوا كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾ [مريم: 28] حيث أورد قول أبي عبيدة في موقع إعراب "كان" قال: «وقال أبو عبيدة: "كان" زائدة لمجرد التأكيد من غير دلالة على الزمان، "صبيًا": حال مؤكدة والعامل فيها الاستقرار»<sup>(6)</sup>، ثم قال: «فقول ابن الأنباري إن "كان" نصبت هنا الخبر والزائدة لا تنصبه ليس بشيء»<sup>(7)</sup>، ويقصد بـ "نصبت هنا الخبر" أي "صبيًا"، ولذلك أضاف للتوضيح: «والمعنى كيف نكلّم من هو في المهد الآن حال كونه صبيًا»<sup>(8)</sup>.

(1) روح المعاني، 122/14. وانظر: المفردات، ص 421. ونصه: «والكبر والتكبر والاستكبار تتقارب؛ فالكبر الحالة التي يتخصّص بها الإنسان من إعجابه بنفسه... وأعظم التكبر التكبر على الله بالامتناع من قبول الحق والإذعان له بالعبادة، والاستكبار يقال على وجهين: أحدهما: أن يتحرى الإنسان ويطلب أن يصير كبيراً، وذلك متى كان على ما يجب وفي المكان الذي يجب وفي الوقت الذي يجب فمحمود، والثاني: أن يتشبع فيظهر من نفسه ما ليس له وهذا هو المذموم».

(2) روح المعاني، 122/14. وانظر من أمثلة اعتماد الألوسي على الراغب: روح المعاني، 134/2، 17، 130، 121/27.

(3) هو أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله، الملقب بـ "الكمال النحوي". انظر ترجمته: الوفیات، 139/3 (رقم 369)؛ وطبقات الشافعية، الإسنوي، 67/1 (رقم 108)؛ وبغية الوعاة، 86/2 (رقم 1506).

(4) روح المعاني، 162/4. ولم أعتز على نص ابن الأنباري في التبيان.

(5) روح المعاني، 162/4.

(6) المصدر نفسه، 89/16.

(7) المصدر نفسه، 89/16. وانظر: التبيان في غريب إعراب القرآن، ابن الأنباري، 124/2-125.

(8) روح المعاني، 89/16. وانظر من أمثلة استشهاد الألوسي بابن الأنباري: روح المعاني، 323/1، 247/15، 27/30.

## 9- التبيان لأبي البقاء العكبري<sup>(1)</sup> (ت 616هـ)

ومن المواضع الكثيرة جدًا التي اعتمد فيها الألوسي على أبي البقاء:

1- عند تفسير قوله تعالى: ﴿كَمْ مِنْ فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً﴾ [البقرة: 247] وبعد أن أشار إلى أصل اشتقاق كلمة "فئة" انتقل إلى الحديث عن إعراب ﴿مِنْ فِئَةٍ﴾ فقال: «وجوز أبو البقاء أن يكون ﴿مِنْ فِئَةٍ﴾ في موضع رفع صفة لـ "كم" كما تقول عندي مائة من درهم ودينار»<sup>(2)</sup>، ثم ذكر آراء أخرى.

2- كما أن الألوسي قد يتعقب أبي البقاء كما جاء عند تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ﴾ [النساء: 162] فقد أورد قولين في الكاف من "كما": أولهما: أنها في محل النصب على أنه نعت لمصدر محذوف، أي إحياء مثل إحيائنا إلى نوح، وثانيهما أنها حال من ذلك المصدر المقدر معرفاً، أي إنا أوحينا الإحياء مشبها بإحيائنا، وهو رأي سيبويه، و"ما" في القولين مصدرية، ثم أورد قول العكبري فقال: «وجوز أبو البقاء أن تكون أي "ما" من "كما" - موصولة؛ فيكون الكاف مفعولاً به، أي أوحينا إليك مثل الذي أوحيناه إلى نوح من التوحيد وغيره»<sup>(3)</sup>، قال الألوسي: «وليس بالمرضي»<sup>(4)</sup>.

فهذه أهم المصادر اللغوية التي اعتمدها في تفسيره وإن كنت أهملت بعض المصادر المهمة أيضاً لعدم توفرها مطبوعة بين يدي كمعاني القرآن للزجاج<sup>(5)</sup>، أو أنها مجرد أقوال متناثرة في ثانيا كتب اللغة كالكسائي<sup>(6)</sup> والأصمعي<sup>(7)</sup>، ووضح من خلال الأمثلة التي أوردتها أن الألوسي لا يكتفي بمجرد النقل والتقرير، بل إنه أحياناً يورد التعليقات والاعتراضات نقلاً عن غيره أو من قبله ويرد بعض الأقوال إذا كانت ضعيفة ويعوزها الدليل والتحقيق.

وفيما يأتي حديث عن مصادر الألوسي من كتب التصوف.

(1) هو أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله، النحوي الضرير. انظر ترجمته: إنباه الرواة، القفطي، 116/2 (رقم 325)؛

والوفيات، 100/3 (رقم 349)؛ وبغية الوعاة، 39-38/2 (رقم 1375).

(2) روح المعاني، 172/2. وانظر كلام أبي البقاء في: التبيان في إعراب القرآن، 200/1.

(3) روح المعاني، 16/6. وانظر كلام أبي البقاء: التبيان، 409/1.

(4) روح المعاني، 16/6. وانظر أمثلة أخر لنقل الألوسي عن أبي البقاء في: روح المعاني، 115/5، 152/13، 41/25.

(5) انظر: روح المعاني، 116/2-117، 33/12، 116/15.

(6) انظر: المصدر نفسه، 263/1، 35/16، 87/16.

(7) انظر: المصدر نفسه، 318/1، 38/10، 168/14.



## المطلب الثاني: مصادر الألوسي من كتب التصوف

اعتنى الألوسي عناية فائقة بالتفسير الإشاري حتى إنه لم تخل سورة تقريباً من إشارات تعنّ له أو ينقلها عن غيره ولذلك كثر عنده أسماء الأكابر من أهل التصوف، وقد اقتضت في هذا المطلب على إيراد أهمهم كما يأتي:

### 1- الجنيد (ت 297هـ)

الإمام أبو القاسم بن محمد الجنيد، سبيد الطائفة، وأحد السادة المعتمدين، مولده ومنشؤه بالعراق، كان فقيهاً بالإضافة إلى إحاطته بأسرار الصوفية<sup>(1)</sup>.

وليس للجنيد مؤلفات ضمّنها أقواله وآراءه وإنما عباراته تنوّلت عنه رواية لتستقر في بطون كتب المتصوفة أو غيرها من المؤلفات التي عيّنت بنقل أقواله. وقد استشهد الألوسي بالإمام الجنيد في العديد من المواضع منها:

1- عند تفسير قوله تعالى: ﴿صُمُّكُمْ غُمِّيْ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ [البقرة: 17] قال الألوسي في نهاية تفسيره للآية: «ومن البطون: "صُمُّ" آذان أسمع أرواحهم عن أصوات الوصلة وحقائق إلهام القربة، "بُكُمْ" عن تعريف علل بواطنهم عند أطباء القلوب عجباً، "غُمِّي" عن رؤية أنوار جمال الحق في سيماء أوليائه، وقال سيدي الجنيد قدّس سره: صموا عن فهم ما سمعوا، وأبكموا عن عبارة ما عرفوا، وعموا عن البصيرة فيما إليه دُعوا»<sup>(2)</sup>.

2- وفي استمداد معارف الصوفية وعلومهم وعدم تفرقتهم بين الحقيقة والشرعية نقل الألوسي عن الجنيد في تفسيره للآيات التي تحدّثت عن قصة موسى مع الخضر في سورة الكهف، قال: «وقال سيد الطائفة الجنيد-قدّس سره-: الطرق كلها مسدودة إلا على من اقتفى أثر الرسول -عليه الصلاة والسلام-، وقال أيضاً: من لم يحفظ القرآن ولم يكتب الحديث لا يقتدى به في هذا العلم لأن علمنا مقيّد بالكتاب والسنة»<sup>(3)</sup>. وهذا النص واضح في أنه لا تعارض بين ما عند أرباب الحقيقة وبين ما جاءت به أحكام الشريعة.

3- وفي تفسير الألوسي لقول الحق تبارك اسمه: ﴿إِلَّا مَنْ آتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾ [الشعراء: 89] نقل عن الجنيد معنى "القلب السليم" قال: «وقال الجنيد-قدّس سره- هو اللديغ من خشية الله تعالى، القلق المنزعج

(1) انظر ترجمته في: طبقات الصوفية، السلمي، ص 155-163 (الطبعة 02: رقم 01)؛ وحلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبونعيم، 255/10؛ والرسالة القشيرية، القشيري، ص 18-20؛ وصفة الصفوة، ابن الجوزي، 416/2؛ والطبقات الكبرى، الشيعراني، 72/1؛ والكواكب الدرية في تراجم السادة الصوفية -الطبقات الكبرى-، المناوي، ج 1 ص 570-584 (رقم 240)؛ والشارات، 228/2.

(2) روح المعاني، 170/1. وانظر معنى قريباً مما ذكره الألوسي عن الجنيد أورده القشيري في تفسيره من غير نسبته إلى أحد. لطائف الإشارات، 66/1.

(3) روح المعاني، 19/16. وانظر: الرسالة القشيرية، ص 19؛ وطبقات السلمي، ص 159؛ والكواكب الدرية، ج 1 ص 575.

من مخافة القطيعة»<sup>(1)</sup>، ثم قال الألوسي موضحاً كلام الجنيد: «وشاع إطلاق السليم في لسان العرب على اللديغ»<sup>(2)</sup>.

4- وفي تفسير معاني الحروف المقطعة التي افتتح الله بها بعض سور القرآن الكريم، نقل عنه تفسيره في باب الإشارة لحروف سورة " الشعراء " الثلاث " طسم " فقال: « قال الجنيد: الطاء طرب التائبين في ميدان الرحمة، والسين سرور العارفين في ميدان الوصلة، والميم مقام المحبين في ميدان القرية »<sup>(3)</sup>.

## 2- القشيري ( ت 465 هـ )

هو عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك بن طلحة، أبو القاسم القشيري النيسابوري، الصوفي، المفسر، الفقيه، المحدث، الأصولي، المتكلم. أحد المقدمين عند طائفة الصوفية، وصاحب التصانيف المشهورة، أهمها: " الرسالة " في علم التصوف، و " لطائف الإشارات " وهو تفسير كامل للقرآن الكريم بطريق الإشارة<sup>(4)</sup>.

وأكثر ما نقل الألوسي عن الإمام القشيري من كتابه " لطائف الإشارات " وهذه أمثلة على ذلك:

1- عند تفسير قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهْلَةٍ ثُمَّ يُتُوبُونَ مِنْ قَرِيبٍ ﴾ [النساء: 17] حيث قال الألوسي بعد إيراده الروايات المفسرة لقوله: ﴿ ثُمَّ يُتُوبُونَ مِنْ قَرِيبٍ ﴾ المدد فيها مختلفة، قال: « وعن الإمام القشيري: " القريب " على لسان أهل العلم قبل الموت، وعلى لسان أهل المعاملة قبل أن تعتاد النفس السوء ويصير لها كالطبيعة »<sup>(5)</sup>.

2- وعند تفسير قوله تعالى: ﴿ سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ صَابِرًا وَلَا أَعْصِي لَكَ أَمْرًا ﴾ [الكهف: 68] فبعد أن ذكر الألوسي ما يتعلق بالآية من مسائل لغوية وأقوال تفسر ما صدر عن موسى عليه السلام، بعد ذلك من مراجعة الخضر، وهل الخلف منه عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام- كان عن نسيان أم عن عمد أورد ما ذهب إليه القشيري فقال: « وقال القشيري: إن موسى عليه السلام وعد من نفسه بشيئين: بالصبر وقرنه بالمشيئة فصير فيما كان

(1) روح المعاني، 101/19.

(2) المصدر نفسه، 101/19. وانظر في تسمية اللديغ بالسليم: الصحاح، الجوهري، 1952/5؛ و النهاية، ابن الأثير، 396/2.

(3) روح المعاني، 153/19. وانظر نصاً مشابهاً لنص الجنيد ذكره القشيري في لطائف الإشارات، 06/3. وانظر مواضع أخرى لإيراد الألوسي لأقوال الجنيد: روح المعاني، 152/3، 256/7، 105/10، 259/13، 56/17، 162/30.

(4) انظر ترجمته في: تاريخ بغداد، 83/11 ( رقم 5763 )؛ ووفيات الأعيان، 208-205/3 ( رقم 394 )؛ والكواكب الدرية، المناوي، 189-186/2 ( رقم 392 )؛ والشذرات، 319/3. وانظر دراسة إبراهيم بسيوني: الإمام القشيري: سيرته-آثاره-مذهبه في التصوف. وما يستغرب أن الشعراي لم يترجم للقشيري في كتابه " الطبقات الكبرى " رغم إحاطته بتراجم أعلام الصوفية إلى زمانه أي القرن العاشر.

(5) روح المعاني، 239/4. والنص في لطائف الإشارات، القشيري، 321/1، وهو قريب مما نقله الألوسي أو يكاد يكون نفسه.

من الخضر عليه السلام من الفعل وبأن لا يعصيه، فأطلق ولم يقرنه بالمشيئة فعصاه حيث قال: ﴿ فَلَا تَسْأَلْنِي ﴾<sup>(1)</sup> فكان يسأله؛ فما قرنه بالاستثناء لم يخلف فيه، وما أطلقه وقع فيه الخلف<sup>(2)</sup>.

3- وعند تفسير قوله تعالى: ﴿ وَأَنْبِئُوا إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَأَسْلِمُوا لَكُمْ ﴾ [ الزمر: 51 ] ذكر الألوسي أن أصل الإنابة الرجوع، ومعناه في الآية الكريمة الإعراض عن المعاصي والندم عليها، أو الانقطاع إلى الله تعالى بالعبادة والذكر، ثم قال: « وقال القشيري: الإنابة الرجوع بالكلية، والفرق بين الإنابة والتوبة أن التائب يرجع من خوف العقوبة، والتائب يرجع استحياء لكرمه تعالى، والإسلام له سبحانه: الإخلاص في طاعته وحياته، وذكر أن الإخلاص بعد الإنابة أن يعلم العبد أن نجاته بفضل الله تعالى لا بإنابته؛ فبفضله سبحانه وصل إلى إنابته، لا بإنابته وصل إلى فضله - جل فضله - »<sup>(3)</sup>.

هذا، وقد ينقل الألوسي عن القشيري نصوصاً في التفسير الظاهري لا وجود لها في " لطائف الإشارات " <sup>(4)</sup>، ولعله نقلها عنه من كتابه " التيسير في التفسير " وهو تفسير « قريب من التفاسير التقليدية »<sup>(5)</sup>.

### 3- الغزالي ( ت 505 هـ )

محمد بن محمد بن أحمد الغزالي الطوسي، أبو حامد. الإمام، الفقيه، المتكلم، الصوفي، أحد أئمة الشافعية، حجة الإسلام، صاحب التصانيف المشهورة<sup>(6)</sup>.

والإمام الغزالي برع في عدة من علوم الشريعة ومؤلفاته تشهد بذلك، وقد نقل عنه الألوسي في مختلف الجوانب المتعلقة بالتفسير، وأقتصر في هذا المقام على نقولاته في جانب التفسير الإشاري وهو ما حواه كتابه " إحياء علوم الدين "، خاصة وكذا كتاباه: " المنقذ من الضلال " و " المقصد الأسنى ":

1- عند تفسير قوله تعالى: ﴿ وَمَا فَعَلْتُهُ عَنْ أَمْرِ ذَٰلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا ﴾ [ الكهف: 81 ] تحدث الألوسي عن العلاقة بين الشريعة والحقيقة والظاهر والباطن وأنه لا مخالفة بينهما، وأن الحقيقة والطريقة والباطن على الحقيقة منضبطة بضوابط الشريعة، وبعد كلام طويل قال: إن « موسى عليه السلام أكمل من الخضر

(1) سورة الكهف: الآية 69.

(2) روح المعاني، 334/15. وانظر نص القشيري في: لطائف الإشارات، 408/2-409.

(3) روح المعاني، 16/24. ويبدو أن الألوسي نقل نص القشيري بالمعنى خاصة في تفسير معنى الإسلام لله سبحانه. انظر: لطائف الإشارات، 288/3.

(4) ومن أمثلة ذلك: ما نقله عنه في تفسير " فاكهين " من قوله تعالى: ﴿ وَنَعَمْ كَانُوا فِيهَا فَلَکِهِنَّ ﴾ [ الدخان: 26 ] قال: « وقال القشيري: لاهين ». روح المعاني، 123/25. وانظر مثلاً آخر: روح المعاني، 38/29.

(5) الإمام القشيري، إبراهيم بسيوني، ص 47.

(6) انظر ترجمته في: طبقات فقهاء الشافعية، ابن الصلاح، 249/1 ( رقم 70 )؛ ووفيات الأعيان، 216/4 ( رقم 588 )؛ وطبقات الشافعية، الإسني، 111/2 ( رقم 860 )؛ وطبقات الشافعية، ابن هداية الله الحسيني، ص 192.

وأعلمية الخضر عليه السلام بعلم الحقيقة كانت بالنسبة إلى الحاضرة فإن موسى عليه السلام عبر على ذلك ولم يقف عنده لأنه في مقام التشريع<sup>(1)</sup> إلى أن قال: « ولا يعكّر على ما ذكرنا -يعني الفرق بين الكامل ممثلاً في الخضر والأكمل ممثلاً في موسى- ما قاله الإمام الغزالي في " الإحياء " وهو أن علم الآخرة قسمان: علم مكاشفة وعلم معاملة؛ أما علم المكاشفة فهو علم الباطن وهو غاية العلوم وهو علم الصديقين والمقرّين وهو عبارة عن نور يظهر في القلب عند تطهيره وتزكّيته من الصفات المذمومة وينكشف بذلك ما كان يسمع من قبل أسمائها ويتوهم لها معانٍ إذ ذاك حتى تحصل المعرفة بذات الله تعالى وبصفاته التامات وبأفعاله وبحكمته في خلق الدنيا والآخرة<sup>(2)</sup>، ثم أضاف موضحاً: « لأن المراد أن ذلك من علم الباطن الذي هو علم الحقيقة، وهذا البعض لا يمكن أن يخلو منه نبي؛ كيف ورتبة الصديقين دون رتبة الأنبياء عليهم السلام-<sup>(3)</sup> ».

2- عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾ [الكهف: 105] حيث ذكر الألوسي أن الإشراك المنهي عنه إمّا أنه إشراك جلي كإشراك الكافرين، وإمّا أنه خفي كإشراك المرائين ومن يطلبون الدنيا بأعمالهم، ثم ساق روايات حديثة تؤيد ذلك ليخلص إلى إشكال مفاده هل كون السرور بالعمل يعد إشراكاً فيه محبطاً له مع أن الإتيان به ابتداء كان بإخلاص نية؟ ثم قال: « وأجيب بما أشار إليه في " الإحياء " من أن العمل لا يخلو إذا عمل من أن ينعقد من أوله إلى آخره على الإخلاص من غير شائبة رياء، وهو الذهب المصفى، أو ينعقد من أوله إلى آخره على الرياء وهو عمل محبط لا نفع فيه، أو ينعقد من أول أمره على الإخلاص ثم يطرأ عليه الرياء وحينئذ لا يخلو طوره عليه من أن يكون بعد تمامه أو قبله؛ والأول غير محبط لا سيما إذا لم يتكلف إظهاره إلا أنه إذا ظهرت رغبة وسرور تام بظهوره يخشى عليه، لكن الظاهر أنه مثاب عليه، والثاني وهو المراد هنا؛ فإن كان باعنا له على العمل ومؤثراً فيه فسد ما قارنه وأحبطه ثم سرى إلى ما قبله<sup>(4)</sup> ».

3- ومما نقله الألوسي من كتاب " المنقذ من الضلال " لأبي حامد ما جاء في تفسيره لقول الحق سبحانه: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ وَخَاتِمَ النَّبِيِّينَ﴾ [الأحزاب: 40] حيث ذكر أن أمر سماع الملك لغير الأنبياء حاصل، وأن الأخبار طافحة بروية الصحابة للملك وسماعهم كلامه إلى أن قال: «وقد ذهب الصوفية إلى نحو ما ذكرناه، قال حجة الإسلام الغزالي في كتاب " المنقذ من الضلال " أثناء الكلام على

(1) روح المعاني، 20/16.

(2) المصدر نفسه، 20-21/16. ونص الغزالي في الإحياء، 19/1 ( كتاب العلم؛ الباب الثاني في العلم المحمود والمذموم وأقسامهما وأحكامهما ).

(3) روح المعاني، 21/16.

(4) المصدر نفسه، 54/16. ويظهر أن الألوسي نقل معنى ما ذكره الغزالي؛ إذ بعد بحث طويل في " الإحياء " في الأبواب التي يُظن أن الألوسي نقل منها لم أهدت إلى حرفية النص كما نقله الألوسي، بل وجدت جزءاً من معناه في موضعين. انظر: إحياء علوم الدين، الغزالي، 307/3 ( كتاب ذم الجاه والرياء )، 379/4، 384 ( كتاب النية والإخلاص والصدق؛ الباب الثاني ).

مدح أولئك السادة: ثم إنهم وهم في يقظتهم يشاهدون الملائكة وأرواح الأنبياء، ويسمعون منهم أصواتا ويقتبسون منهم فوائد، ثم يترقى الحال من مشاهدة الصور والأمثال إلى درجات يضيق عنها نطاق النطق»<sup>(1)</sup>.

4- ونقل الألوسي عن كتاب "المقصد الأسنى" عند تفسير قوله تعالى: ﴿فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الإسراء: 109] حيث ذكر أن لفظ الجلالة "الله" هو أعظم أسمائه -جلت قدرته- ثم قال: «ونص حجة الإسلام الغزالي في أوائل كتابه "المقصد الأسنى" على أن "الله" أعظم الأسماء التسعة والتسعين لأنه دال على الذات الجامعة لصفات الإلهية كلها، وسائر الأسماء لا يدل أحدها إلا على آحاد المعاني من علم أو قدرة أو فعل أو غيره ولأنه أخص الأسماء إذ لا يطلقه أحد على غيره تعالى لا حقيقة ولا مجازاً وسائر الأسماء قد يُسمى به غيره ﷻ كالقادر والعليم والرحيم وغيرها، واسم تعالى "الرحمن" لا يُسمى به غيره تعالى أيضاً وهو من هذا الوجه قريب من اسم الله سبحانه وإن كان مشتقاً من الرحمة قطعاً، ولذا جمع ﷻ بينهما في قوله: ﴿قُلْ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ﴾<sup>(2)</sup>»<sup>(3)</sup>.

#### 4- عبد القادر الجيلاني (ت 561هـ)

هو عبد القادر بن أبي صالح الحسيني نسبة إلى الحسن بن علي -رضي الله عنهما-، الجيلاني ويقال: الجيلي والكيلاني. إمام الحنابلة في عصره، فقيه صالح دين، كثير الذكر، دائم الفكر، سريع الدمعة، قطب الطريقة القادرية ومؤسسها وأحد كبار رجال الصوفية<sup>(4)</sup>.

وللشيخ الجيلاني مؤلفات عديدة منها: "الفتح الرباني والفيض الرحماني"<sup>(5)</sup>، و"الغنية لطالبي الحق" و"فتوح الغيب"، والألوسي في نقله عن الشيخ قد يذكر مصدر هذا النقل وقد لا يذكر، وفيما يأتي أمثلة على ذلك:

1- عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَمْسَسْكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ وَإِنْ يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الأنعام: 18] قال الألوسي بعد أن ذكر ما جاء في الآية من معان لغوية وغيرها: «وفي "فتوح الغيب" للقطب الرباني سيدي عيد القادر الجيلاني -قدس الله تعالى سره- من كلام طويل: إن من أراد السلامة في الدنيا والآخرة فعليه بالصبر والرضا وترك الشكوى إلى خلقه وإنزال حوائجه بربه ﷻ ولزوم طاعته وانتظار الفرج منه ﷻ والانقطاع إليه؛ فحرمانه عطاء وعقوبته نعماء، وبلاؤه دواء، ووعدته حال، وقوله فعل،

(1) روح المعاني، 40/22. وانظر: المنقذ من الضلال، ص 140.

(2) سورة الإسراء: الآية 109.

(3) روح المعاني، 193/15. وانظر نص الغزالي في: المقصد الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى، ص 40، 42.

(4) انظر ترجمته في: الطبقات الكبرى، الشعراني، 1/108؛ والكواكب الدرية، المناوي، 2/253 (رقم 424)؛ والشذرات، 198/4.

(5) وهو المتوفر مطبوعاً بين يدي.



وكل أفعاله حسنة وحكمة ومصلحة، غير أنه ﷺ طوى علم المصالح عن عباده وتفرّد به، فليس إلا الاشتغال بالعبودية من أداء الأوامر واجتناب النواهي والتسليم في القدر بالربوبية والسيكوت عن "لم" و"كيف" و"متى" <sup>(1)</sup>. ثم استشهد له بما جاء في الصحيح من حديث ابن عباس -رضي الله عنهما- وفيه: «احفظ الله يحفظك ...» <sup>(2)</sup> الحديث.

2- وفي قصة موسى مع الخضر -عليهما السلام- في سورة الكهف وما قيل في معارف الصوفية وعلومهم، نقل الألوسي عن غير واحد من محققي الصوفية ينكرون أن تكون علومهم مستمدة من غير مصدري الشريعة: الكتاب والسنة، وأنه لا فرق عندهم بين الشريعة والحقيقة، وأن عدم وصول من لم يصل سببه مخالفة الشريعة، ثم قال نقلاً عن الجيلاني من غير الإحالة على مصدر النقل: «وقال سيدي القطب الرباني الشيخ عبد القادر -قدس سره-: جميع الأولياء لا يستمدّون إلا من كلام الله تعالى ورسوله ﷺ ولا يعملون إلا بظاهرها» <sup>(3)</sup>، ثم نقل أقوالاً أخرى عن بعض أقطاب الصوفية.

3- وفي رؤية النبي ﷺ والاجتماع به بعد وفاته والأخذ عنه بقطة نقل الألوسي في قوله تعالى: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ وَخَاتِمَ النَّبِيِّينَ﴾ [الأحزاب: 40] قول من قال إن ذلك وقع لغير واحد من الكاملين في هذه الأمة ومنهم الجيلاني، قال: «قال الشيخ عبد القادر الكيلاني -قدس سره-: رأيت رسول الله ﷺ قبل الظهر فقال لي: يا بني لم لا تتكلّم؟ فقلت: يا أبتاه، أنا رجل أعجم كيف أتكلّم على فصحاء بغداد؟ فقال: افتح فاك، ففتحته فتفل فيه سبعا، وقال: تكلم على الناس وادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة، فصلت الظهر وجلست وحضرتي خلق كثير فارتج عليّ فرأيت ...» <sup>(4)</sup> إلى آخر ما حكاه. وأشير هنا إلى أن الألوسي في نقله عن الشيخ الجيلاني لا يحتاج بكل ما نقل عنه، بل قد يفند بعض ما يروى عنه لمصادمته لصريح العقل أو النقل <sup>(5)</sup>.

(1) روح المعاني، 113/7-114.

(2) الحديث أخرجه الترمذي: صفة القيامة؛ باب منه، 667/4 (رقم 2516)، وقال الترمذي: «حسن صحيح».

(3) روح المعاني، 19/16. وقد بحث عن نص الجيلاني في كتابه "الفتح الرباني" فلم أحده بعد مراجعة لبعض المجالس التي يغلب على الظن أنه ذكر فيها، ووجدت في "الطبقات الكبرى" للشعراي نصوصاً نقلها عن الجيلي من غير إحالة على المؤلف الذي ذكرت فيه تقرب في معناها من معنى النص الذي نقله الألوسي منها: «ولا ترى لغير ربك وجوداً مع لزوم الحدود وحفظ الأوامر والنواهي، فإن انحرم فيك شيء من الحدود فاعلم أنك مفتون قد لعب بك الشيطان، فارجع إلى حكم الشرع والزمه ودع عنك الهوى؛ لأن كل حقيقة لا تشهد لها الشريعة فهي باطلة». الطبقات الكبرى، 113/1.

(4) روح المعاني، 35/22. ونص الشيخ الجيلاني نقله الألوسي عن سراج الدين بن الملّق في كتابه "طبقات الأولياء" كما صرح بذلك.

(5) انظر مثلاً ما ذكره عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَىٰ﴾ [البقرة: 259] حيث قرّر أنه لا يعود نقص على إبراهيم يمثل هذا السؤال، وأن التزام ظواهر بعض النصوص المنقولة عن غير واحد -إن صحّت- لا يفهم.



## 5- ابن عربي (ت 638 هـ)

هو أبو بكر محيي الدين محمد بن علي بن محمد بن أحمد بن عبد الله الحاتمي الطائي الأندلسي، وربما التبس اسمه بالقاضي أبي بكر بن العربي صاحب "أحكام القرآن"، وقد جعل بعضهم التنكير لصاحب الترجمة للتفرقة بينهما وإن كان عرف عند أهل المغرب بدخول أداة التعريف عليه، يلقب بالشيخ الأكبر، له نحو أربعمئة كتاب ورسالة<sup>(1)</sup>.

وقد كان للآراء التي طرحها والأفكار التي خرج بها على الناس لاسيما فكرة وحدة الوجود<sup>(2)</sup> التي اعتنقها ودافع عنها أثر كبير في تاريخ الفكر الإسلامي؛ حيث أسالت الكثير من الخير وأثارت جدلا كبيرا حتى انقسم الناس فيه فريقين: أحدهما قادح له ناغم عليه بسبب خروجه على الناس بما لم يعهدوه ولم يألفوا سماعه، والآخر ممدح له مجلّ مكبر لعلمه وورعه حتى لقب عند هذا الفريق بالشيخ الأكبر فلا ينصرف هذا اللقب إذا أطلق إلا إليه. والألوسي من الفريق الثاني؛ فهو من أشد الداعين إلى حسن الظن بابن عربي وحمل كلامه في أكثر المواطن التي ذكره فيها على معان صحيحة لا تنافي ما وردت به قواطع نصوص الشريعة، وهو ما يدل عليه استشهاده بأقواله من كتابيه "الفتوحات المكيّة" و"فصوص الحكم" وإن كان اعتماده على الأول منهما أكثر من الثاني، وفيما يأتي أمثلة على ذلك:

1- عند تفسير قوله تعالى: ﴿فَأَلْقَىٰ مُوسَىٰ عَصَاهُ فَإِذَا هِيَ ثَلَاثٌ مُّجَرَّدَاتٌ﴾ [الشعراء: 44] حيث ذكر الآراء التي قيلت في السحر وهل هو في نهاية أمره مجرد «تمويه وتزويق يخيل شيئا لا حقيقة له... [أم] أن ذلك هو الغالب في السحر لا أن كل سحر كذلك؟»<sup>(3)</sup>، وهل عصا موسى عليه السلام بعد تلقفها لما صنعوا عادت كما كانت؟ ثم قال: «وقال الشيخ الأكبر -قدس سره- في الباب السادس عشر والباب الأربعين من الفتوحات: إن العصا لم تلقف إلا صور الحيات من الحبال والعصي، وأما هي فقد بقيت ولم تعد كما توهمه بعض المفسرين،

=منها أن أولياء هذه الأمة وصديقيهم أعلى كعبا من الأنبياء كما ذهب إليه بعض المتصوفة وجهلة الشيعة، قال: «محتجّين بما روي عن الإمام الرّباني سيدي وسندي عبد القادر الكيلاني -قدس سره- أنه قال: يا معاشر الأنبياء، الفرق بيننا وبينكم بالألقاب وأوتينا ما لم تؤتوه، وبعض عبارات للشيخ الأكبر -قدس سره- ينطق بذلك»، ثم قال: «وأنت تعلم أن التزام ذلك والقول به خرق لإجماع المسلمين ومصادم للأدلة القطعية على أفضلية الأنبياء على سائر الخلق أجمعين، ويوشك أن يكون القول به كفرا بل قد قيل به، وما روي عن الشيخ عبد القادر -قدس سره- فمما لم يثبت نقله عنه في كتاب يعول عليه» ووجه أيضا قول ابن عربي. روح المعاني، 28/3.

- (1) انظر ترجمته في: نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، المقرئ، 161/2-174 (رقم 113)؛ وميزان الاعتدال في نقد الرجال، الذهبي، 659/3-660 (رقم 7984)؛ ولسان الميزان، ابن حجر، 307/5-310 (رقم 7887)؛ والشذرات، 190/5.
- (2) يأتي الحديث عنها في الفصل الرابع عند مناقشة منهج الألوسي في التفسير الإشاري. انظر: ص 281 من هذا البحث.
- (3) روح المعاني، 78-79.

ويدل عليه قوله تعالى: ﴿ تَلَقَّفْ مَا صَنَعُوا ﴾<sup>(1)</sup> وهم لم يصنعوا إلا الصور، ولولا ذلك لوقعت الشبهة للسحرة في عصا موسى عليه السلام فلم يؤمنوا<sup>(2)</sup>.

2- عند تفسير قوله تعالى: ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ ﴾ الآية [ الانشآن: 01 ] حيث قال الألوسي: « ورأيت لبعض المتصوفة أن " هل " للاستفهام الإنكاري فهو في معنى النفي، أي ما أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئاً مذكوراً، وظاهره القول بقدوم الإنسان في الزمان على معنى أنه لم يكن زماناً إلا وفيه إنسان، وهو القدم النوعي كما قال به من قال من الفلاسفة وهو كفر بالإجماع، ووجه أنهم عنوا شيئاً الثبوت لقدم الإنسان عندهم بذلك الاعتبار دون شيئاً الوجود ضرورة أنه بالنسبة إليها حادث زماناً، ويرشد إلى هذا قول الشيخ محيي الدين في الباب الثامن والخمسين وثلاثمائة من الفتوحات المكية: لو لم يكن في العالم من هو على صورة الحق ما حصل المقصود من العلم بالحق - أعني العلم بالحادث في قوله سبحانه: كنت كنزاً لم أعرف فأحببت أن أعرف فخلقت الخلق وتعرفت إليهم فعرفوني، فجعل نفسه كنزاً والكنز لا يكون إلا مكتنزا في شيء، فلم يكن كنز الحق نفسه إلا في صورة الإنسان الكامل في شيئته ثبوته، هناك كان الحق مكتنوزاً، فلمّا ألبس الحق الإنسان ثوب شيئته الوجود ظهر الكنز بظهوره فعرفه الإنسان الكامل بوجوده وعلم أنه كان مكتنوزاً فيه في شيئته ثبوته وهو لا يشعر به<sup>(3)</sup>. ثم علق الألوسي على هذا الكلام بقوله: « ولا يخفى أن الأشياء كلها في شيئته الثبوت قديمة لا الإنسان وحده ... بيد أنا نقول كون " هل " هنا للإنكار منكر، وإن دعوى صحة ذلك لإحدى الكبر، والذي فهمه أجلّة من الصحابة - رضي الله تعالى عنهم - من الآية الإخبار الإيجابي<sup>(4)</sup> ».

ومن استشادات الألوسي بابن عربي في كتابه " فصوص الحكم "<sup>(5)</sup>:

3- في باب الإشارة من قول الحق سبحانه: ﴿ مَا مِنْ كَاِبَةٍ إِلَّا هُوَ عَاِخِذٌ بِنَاصِيَتِهَا إِنَّ رَبِّي عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ [ هود: 55 ] ذكر الألوسي أن في الآية إشارة إلى قهره سبحانه وأشره لكل نفس، وأن الخلق أجمعين؛

(1) سورة طه: الآية 68.

(2) روح المعاني، 79/19. وانظر: الفتوحات المكية، ابن عربي، 158/1 ( الباب السادس عشر في معرفة المنازل السفلية والعلوم الكونية )، 135-234/1 ( الباب الأربعون ). وقد نقل الألوسي كلام ابن عربي ملخصاً على المعنى كما هو بين.

(3) روح المعاني، 151/29. وانظر: الفتوحات المكية، 267/3.

(4) روح المعاني، 151/29. والحديث القدسي الذي اعتمد عليه ابن عربي ضعيف إن لم يكن باطلاً، وقد نقل الألوسي نفسه أن الحديث ليس من كلام النبي ﷺ ونسبه إلى ابن تيمية وابن حجر؛ إذ لا يُعرف له سند صحيح ولا ضعيف. روح المعاني، 21/27. وانظر: كشف الخفاء ومزيل الإلباس، العجلوني، 173/2 ( رقم 2016 ). وانظر مواضع أخرى لنقل الألوسي عن فتوحات ابن عربي: روح المعاني، 143/1، 224/13، 58/25.

(5) هذا الكتاب يمثل مرحلة نضج فكرة وحدة الوجود واستوائها على سوقها عند ابن عربي، وهو مؤلف من سبعة وعشرين فصلاً يبدأ أولها بآدم وينتهي آخرها بمحمد ﷺ. انظر: كلام أبي العلا عفيفي صاحب التعليق على الفصوص، 07/1.

البشر وغيرهم عاجزون عن الفعل إلا بإذنه، ثم قال: « وذكر الشيخ الأكبر -قدس سره- في فصوصه: أن كل مل سوى الحق فهو دابة فإنه ذو روح، وما ثم من يدب بنفسه، وإنما يدب بغيره بحكم التبعية للذي هو على صراط مستقيم، فكل ماش فهو على صراط مستقيم فحيث فلا مغضوب عليه ولا ضال من هذا الوجه، نعم، إن الناس على قسمين: أهل الكشف وأهل الحجاب؛ فالأولون يمشون على طريق يعرفونها ويعرفون غايتها فهي في حقهم صراط مستقيم كما أنها في نفس الأمر كذلك، والآخرين يمشون على طريق يجهلونها ولا يعرفون غايتها وأنها تنتهي إلى الحق، فهي في حقهم ليست صراطا مستقيما وإن كانت عند العارف ونفس الأمر صراطا مستقيما، واستنبط -قدس سره- من الآية أن مآل الخلق كلهم إلى الرحمة التي وسعت كل شيء وهي الرحمة السابقة على الغضب، ادعى أن فيها بشارة للخلق أي بشارة <sup>(1)</sup> ».

4- وعند تفسير قوله تعالى: ﴿ وَجَلَّوْنَا بَيْنِي وَبَيْنَ الْعِيسَى الْبَيْتِ فَأَتْبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ وَجُنُودُهُ بَغْيًا وَعَدُوًّا حَتَّى إِذَا أَذْرَكَهُ الْفَرَقُ قَالَ عَمِنْتُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا الَّذِي عَمِنْتُ بِهِمْ يُنَوِّاْ إِسْرَآءِ عِيسَى ﴾ الآيات إلى قوله: ﴿لَعَلْفُلُونَ﴾ [يونس: 90-92] نقل الألوسي كلاما طويلا لابن عربي من "الفتوحات المكية" فيه موقفان متعارضان: أحدهما يقول فيه بكفر فرعون وموته على ذلك، وهو الذي عليه علماء المسلمين جميعا، والآخر نشاز لم يذهب إليه إلا ابن عربي ومن معه وهو إيمان فرعون، قال الألوسي: « وقد ذهب -قدس سره- في كتابه "فصوص الحكم" إلى نحو ما ذهب إليه أخيرا في كتابه "الفتوحات" <sup>(2)</sup> ». وقد قال ابن عربي في "الفصوص": « وأما قوله: ﴿ فَلَمْ يَكْ يَنْفَعُهُمْ بِإِيمَانِهِمْ لَمَّا رَأَوْاْ بِأَسَنَّا سُنَّتَ اللَّهِ الَّتِي قَدْ خَلَتْ فِي عِبَادِهِ ﴾ <sup>(3)</sup> ﴿ إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ ﴾ <sup>(4)</sup> فلم يدل ذلك على أنه لا ينفعهم في الآخرة لقوله في الاستثناء ﴿ إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ ﴾ فأراد أن ذلك لا يرفع عنهم الأخذ في الدنيا، فلذلك أخذ فرعون مع وجود الإيمان منه <sup>(5)</sup>، وقال بعدها: « فلم يتيقن فرعون بالهلاك إذ آمن <sup>(6)</sup> ».

(1) روح المعاني، 130/12. وانظر: فصوص الحكم، ابن عربي، 106/1، 108، 110. وقد نقل الألوسي نص ابن عربي بتصرف فيه بالحذف.

(2) روح المعاني، 186/11.

(3) سورة غافر: الآية 84.

(4) سورة يونس: الآية 98.

(5) فصوص الحكم، 211/1.

(6) الفصوص، 211/1. وختم كلامه على إيمان فرعون بعبارة صريحة كسابقتها فقال: « فقد عمته النجاة حسا -أي في الدنيا- بنجاة بدنه لا على الصورة التي أرادها هو وهي بقاؤه حيا- ومعنى -أي في الآخرة-، ومن حقت عليه كلمة العذاب الأخروي لا يؤمن ولو جاءت كل آية ﴿ حَتَّى يَرَوْاْ الْعَذَابَ الْأَلِيمَ ﴾ أي يذوقوا العذاب الأخروي، فخرج فرعون من هذا الصنف. هذا هو الظاهر الذي ورد به القرآن، ثم إننا نقول بعد ذلك: والأمر فيه إلى الله، لما استقر في نفوس عامة الخلق من شقائه وما لهم نص في ذلك يستندون إليه ». الفصوص، 212/1. وانظر مزيد بيان لهذه المسألة في مبحث التفسير الإشاري من الفصل الرابع، ص 283.

وعلى الرغم مما قاله ابن عربي في فرعون إلا أن الألوسي تعقب كلامه برد هادئ لا انفعال فيه ولا تعنيف لصاحبه، بل كان يتخير ألفاظا فيها الكثير من التبجيل والتوقير، قال: « فالذي ينبغي أن يعول عليه ما ذهب أولا إليه -- من القول بكفر فرعون -- ... على أنه لو لم يكن له - قدس سره - إلا القول بقبول إيمانه لا يلزمنا اتباعه في ذلك والأخذ به لمخالفته ما دل عليه الكتاب والسنة وشهدت به أئمة الصحابة والتابعين فمن بعدهم من المجتهدين، وجلالة قائله لا توجب القبول »<sup>(1)</sup>.

وكما أن الألوسي ينقل عن ابن عربي في باب التفسير الإشاري<sup>(2)</sup>، فقد ينقل عنه أيضا أقوالا في التفسير الظاهري<sup>(3)</sup>.

## 6- الشعراني ( ت 973هـ )

هو أبو المواهب عبد الوهاب بن أحمد الشعراني ولعله الأشهر. العامل، العابد، الزاهد، الفقيه الصوفي المرتبي، صاحب التصانيف الكثيرة التي منها: " اليواقيت والجواهر في عقائد الأكابر "، و " الجواهر والدرر " الكبرى والصغرى، و " الكبريت الأحمر في بيان علوم الشيخ الأكبر "، و " لطائف المنن والأخلاق " <sup>(4)</sup>.

والألوسي وهو ينقل عن الإمام الشعراني قد يسمي مصدره وقد يعرض عن ذلك، وقد وجدت أكثر ما ينقله عنه إما آراء خاصة بالشعراني أو ببعض شيوخه كعلي الخواص<sup>(5)</sup> وعلي المرصفي<sup>(6)</sup> أو بابن عربي السابق

(1) روح المعاني، 188/11. وقريب من هذا المثال ما جاء عند تفسير قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَزِدِ الظَّالِمِينَ إِلَّا تَبَارًا ﴾ [ نوح: 30 ] حيث قال الألوسي: « ومعظم آيات هذه السورة الكريمة وغيرها نص في أن القوم كفرة هالكون يوم القيامة، فالحكم بنجاحهم كمل يقتضيه كلام الشيخ الأكبر - قدس سره - في فصوصه مما يبرأ إلى الله تعالى منه؛ كزعم أن نوحا - عليه السلام - لم يدعهم على وجه يقتضي إيمانهم، مع قوله سبحانه: ﴿ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ ﴾ [ الأَنْعَام: 125 ] وقصارى ما أقول: ﴿ رَبِّ بِإِغْفِرْ لِي وَلِلَّذِينَ يَلْمَنُ الَّذِينَ آمَنُوا وَفِي قُلُوبِهِم مَّرَمٌ ﴾ [ نوح: 30 ] ». روح المعاني، 81/29. وانظر: الفصوص، 70/1، 74، 37/2 وما بعدها ( التعليقات ).

(2) انظر: روح المعاني، 162/8، 163/28.

(3) ومثال ذلك ما ورد عند تفسير قوله تعالى: ﴿ إِنِّي أَنزَلْتُ إِلَيْكَ كِتَابَ الْكَرِيمِ ﴾ [ التل: 29 ] فيذكره لمعاني " كريم " التي منها محتوم قال: « وقال الشيخ الأكبر - قدس سره - في الفصوص: من حكمة بلقيس كونها لم تذكر من ألقى إليها الكتاب، وما ذك إلا لتعلم أصحابها أن لها اتصالا إلى أمور لا يعلمون طريقها، وفي ذلك سياسة منها أورثت الخذر منها في أهل مملكته وخواص مدبريها، وهذا استحققت التقديم عليهم ». روح المعاني، 195/19. وانظر: فصوص الحكم، 154/1 ( الفص السادس عشر ).

(4) انظر ترجمته في: الكواكب الدرية، المناوي، 392/3 ( رقم 793 )؛ والشذرات، 372/8؛ ومعجم المؤلفين، 339/2.

(5) هو علي البرلسي الأمي ( ت 939هـ )، شيخ الشعراني. انظر ترجمته: الطبقات الكبرى، الشعراني، 135/2-153؛ والكواكب الدرية في تراجم السادة الصوفية، المناوي، 417/3 ( رقم 807 )؛ والشذرات، 233/8.

(6) هو علي نور الدين ( ت 930هـ )، مختصر رسالة القشيري. انظر ترجمته: طبقات الشعراني، 2، 116-117؛ والكواكب الدرية، 404-402/3 ( رقم 794 )؛ والشذرات، 174/8.

الذكر، وهذه أمثلة على ذلك:

1- عند تفسير قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَقُولُوا مِنْهُمْ يُبِيلُ﴾ [آل عمران: 28] فيبعد أن ذكر معنى "تُبِيلُ" وتفصيلات التقية عند الشيعة، ذكر أن من معاني التقية حفظ الأسرار الإلهية عن الإفشاء وهو ما اختص به خواص المؤمنين ثم قال: «وقد يقال ليس هذا من باب التقية في شيء إلا أن القوم تكلموا بما طفق على ألسنتهم وظاهر على علانيتهم، وكانت المعاني لهم بحيث تضيق عنها العبارة ولا يحوم حول حماها سوى الإشارة، ومن هذا حذوهم واقتفى في التجرد أثرهم فهم ما قالوا وتحقق ما إليه مالوا، ويؤخذ ما ذكره الشعراني -قدس سره- في الدرر المنتورة في بيان زبدة العلوم المشهورة "مما نصه: وأما زبدة علم التصوف الذي وضع القوم فيه رسائلهم فهو نتيجة العمل بالكتاب والسنة، فمن عمل بما علم تكلم كما تكلموا وصار جميع ما قالوه بعض ما عنده؛ لأنه كلما ترقى العبد في باب الأدب مع الله تعالى دقّ كلامه على الأفهام حتى قال بعضهم لشيخه: إن كلام أخي فلان يدقّ على فهمي! فقال: لأن لك قميصين وله قميص واحد فهو أعلى مرتبة منك، وهذا هو الذي دعا الفقهاء ونحوهم من أهل الحجاب إلى تسمية علم الصوفية بعلم الباطن، وليس ذلك بباطن إذ الباطن إنما هو علم الله تعالى، وأما جميع ما علمه الخلق على اختلاف طبقاتهم فهو من علم الظاهر لأنه ظهر للخلق فاعلم ذلك»<sup>(1)</sup>. ثم علّق الألوسي موافقا: «فعلى هذا، الإنكار على القوم ليس في محله»<sup>(2)</sup>.

2- وعند تفسير قوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [يونس: 62] تعرّض الألوسي أولا إلى معنى الولي، ثم ناقش مطولا مسألة "هل الولي أفضل من النبي؟" ورد ذلك على من يعتقدده خاصة الشيعة الذين يقولون بأفضلية علي والأئمة الطاهرين على كثير من الرسل من أولي العزم وغيرهم، ثم انتقل إلى الحديث عن الكرامة وهل هي شرط من شروط الولي؛ فقرر أنه يكفيه في ذلك الاستقامة، قال: «بل الولي الكامل لا التفات له إليها ولا يود صدورها على يده إلا إذا تضمنت مصلحة للمسلمين خاصة أو عامة، وفي "الجواهر والدرر" للشعراني: سمعت شيخنا يقول: إذا زل الولي ولم يرجع لوقته عوقب بالحجاب وهو أن يجب إليه إظهار خرق العوائد المسماة في لسان العامة كرامات فيظهر بها ويقول: لو كنت مؤاخذا بهذه الذلة لقبض عني التصريف، وغاب عنه أن ذلك استدراج، بل ولو سلم من الزلة فالواجب خوفه من المكر والاستدراج، وقال بعضهم: الكرامة حيض الرجال، ومن اغتر بالكرامات بالكرى مات، وأضر الكرامات للولي ما أوجب الشهرة فإن الشهرة آفة، وقد نقل عن الخواص أنها تنقص مرتبه الكمال وأيد ذلك بالأثر المشهور: خص بالبلاء من عرفه الناس»<sup>(3)</sup>.

3- ومن ردود الألوسي على الشعراني ما أورده عند تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ

(1) روح المعاني، 125/3-126. وهذا النص نفسه للشعراني أعاده في: 190/6، و330/15.

(2) روح المعاني، 126/3.

(3) المصدر نفسه، 179/11.

السَّاعَةِ» الآية [لُقْمَان: 33] حيث ذكر أنه نقل عن غير واحد حكايات متضمنة لإطلاع الله تعالى بعض أوليائه على ما عدا علم الساعة من الخمس، ثم قال: «وأغرب ما رأيت ما ذكره الشعراي عن بعضهم أنه كان يبيع المطر فيمطر على أرض من يشتري منه متى شاء»<sup>(1)</sup>، ولما لم يرتض هذا الذي ذكر الشعراي أعقبه بقوله: «ومن له عقل مستقيم لا يقبل مثل هذه الحكاية، وكم للقصاص أمثالها من رواية، نسأل الله تعالى أن يحفظنا وإياكم من اعتقاد خرافات لا أصل لها، وهو سبحانه ولي العصمة والتوفيق»<sup>(2)</sup>.

فالآلوسي رحمه الله - لا ينساق وراء كل ما يقوله المتصوفة حتى وإن كانوا من الأكابر، بل ينفذ وسائله النقدية التي تميز المعنى الجميل المقبول من المعنى القبيح المردود، وهو في ذلك قد يوجه آراء من كان من أساطين أهل الفرق بما لا يصادم النقل الصحيح والعقل الصريح.

ومن خلال ما تم عرضه في هذا الفصل يتضح كثرة مصادر الآلوسي في التفسير وتنوعها، وكذا براعته في توظيفها بما يخدم غرضه التفسيري، ناسبا ما ينقله في أغلب الأحوال إلى أصحابه، وإن كان يطيل أحيانا بكثرة إيراد النصوص ولكنه في كل ذلك لا يخرج عن مقصد تفسير النص القرآني.

وهذه الكثرة وهذا التنوع في مصادر الآلوسي هو ما يلمح إلى منهج علمي يبرز المنحى العام الذي سار عليه في "روح المعاني"، وهو ما ستبينه الدراسة في الفصلين الآتيين، والمتعلق أولهما بمنهج الآلوسي في التفسير بالمأثور، والثاني: منهجه في التفسير بالرأي.



(1) روح المعاني، 115/21.

(2) المصدر نفسه، 115/21. وانظر مواضع أخرى لنقل الآلوسي عن الشعراي: روح المعاني، 75/5، 130/9، 232/23.



## الفصل الثالث منهج الإمام الألوسي في التفسير بالمأثور

ويشمل:

- المبحث الأول: موقفه الألوسي من التفسير النقلي
- المبحث الثاني: طريقة الألوسي في عرض القراءات والتفسير بها
- المبحث الثالث: طريقة الألوسي في عرض المكي والمدني  
والناسخ والمنسوخ
- المبحث الرابع: طريقة الألوسي في عرض أسباب النزول  
والتعامل مع الإسرائيليات

### الفصل الثالث

#### منهج الإمام الألوسي في التفسير بالمأثور

تميّزت كتب التفسير من لدن ظهورها إلى عصرنا الحالي بكونها: إمّا تعتمد على النقل، وإمّا على الرأي، وإمّا أن تمزج بين هذا وذاك، ولا يكاد يخلو تفسير من التفاسير من هذين اللونين وإن اختلفت نسبة اعتماد كل مفسر على كل لون منهما.

والتفسير بالمأثور يُقصد به ما كان معتمده النقل والرواية، فيتحه الميزان النقدي فيه إلى معرفة صحّة الرواية المنقولة من عدمها، أو مقارنة بعضها ببعض لتعيين المتقدّم من المتأخّر، ولذا جعلت هذا الفصل حاوياً لأربعة مباحث كما يأتي:

المبحث الأول: موقفه الألوسي من التفسير النقلي

المبحث الثاني: طريقة الألوسي في عرض القراءات والتفسير بها

المبحث الثالث: طريقة الألوسي في عرض المكي والمدني والناسخ والمنسوخ

المبحث الرابع: طريقة الألوسي في عرض أسباب النزول والتعامل مع

الإسرائيليات

## المبحث الأول: موقفه الألوسي من التفسير النقلي

إن التفسير النقلي وإن لم يختلف في معناه اللغوي عن التفسير بالمأثور من حيث إن كلا منهما يشير إلى ما أثر أو نقل من طريق الرواية، إلا أنني جعلت التفسير النقلي في هذا المبحث اصطلاحاً على أنواع من التفسير أربعة، وهي: تفسير القرآن بالقرآن وبالسنة النبوية وبأقوال الصحابة وبأقوال التابعين، وقد قيل عن هذه الأنواع الأربعة إنها أحسن طرق التفسير<sup>(1)</sup>، وعليه فقد حوى هذا المبحث أربعة مطالب:

المطلب الأول: طريقة الألوسي في تفسير القرآن بالقرآن

المطلب الثاني: طريقة الألوسي في تفسير القرآن بالسنة

المطلب الثالث: طريقة الألوسي في تفسير القرآن بأقوال الصحابة

المطلب الرابع: طريقة الألوسي في تفسير القرآن بأقوال التابعين

## المطلب الأول: طريقة الألوسي في تفسير القرآن بالقرآن

يُقصد بتفسير القرآن بالقرآن أن يرد معنى لفظة من ألفاظ القرآن الكريم في موضع آخر غير موضعها الذي سيقّت فيه، وقد يتسع المجال ليشمل قصّة بأكملها حيث ترد جملة في سورة فتُذكر في سورة أخرى بشيء من التفصيل والإطناب كما في قصّة آدم وإبليس؛ فقد جاءت جملة في سورة "البقرة" وفصلتها سورة "الأعراف"، وهكذا أكثر القصص القرآني.

وقد عدّ هذا اللون من التفسير أصبح طرق التفسير على الإطلاق؛ حيث يُفسّر نص قطعي الثبوت بنص قطعي الثبوت، والمتكلّم بهما واحد وهو الله «إذ لا أحد أعلم بمعنى كلام الله -جل وعلا- من الله -جل وعلا-»<sup>(2)</sup>.

ولأهمية هذا التفسير فقد كان للألوسي منه حظ وافر فلا يقدّم عليه غيره وهو ما توضّحه الاستشهادات الآتية:

1- فمن المواضع التي أظهر فيها الألوسي اهتمامه بتفسير القرآن بالقرآن ما جاء عند تفسير قوله تعالى: ﴿فَاسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تَوْبُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُجِيبٌ﴾ [هود: 60] حيث ذكر أن ما عدّته الآيات قبلاً من صنوف

(1) انظر: مقدمة في أصول التفسير، ابن تيمية، ص 39-46؛ والإتقان، 2/175-176 (النوع الثامن والسبعون: في معرفة شروط المفسر وآدابه).

(2) أضواء البيان، الشنقيطي، 1/70. وانظر: مقدمة في أصول التفسير، ص 39.

الإحسان داع إلى الاستغفار، ثم شرح معنى " قريب " في الآية فقال: « ﴿ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُّجِيبٌ ﴾ أي قريب الرحمة لقوله سبحانه: ﴿ إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ ﴾<sup>(1)</sup>»، ثم عقب على ذلك بقوله: « والقرآن يفسر بعضه بعضاً »<sup>(3)</sup>، وهو تصريح منه رحمه الله - بتقدم تفسير القرآن بالقرآن إذا وجد على غيره من التفاسير.

2- وقد يستشهد الألوسي بآية قرآنية لوجه من الوجوه التفسيرية التي تحملها الآية المفسرة كما في قوله تعالى: ﴿ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ ﴾ [ البقرة: 254 ] فقد ذكر أن المراد بعلم الله تعالى هنا معلومه، وأن الإحاطة بالشئ علماً أي علمه كما هو على الحقيقة؛ فالمقصود « لا يعلم أحد من هؤلاء كنه شئ ما من معلوماته تعالى إلا بما شاء أن يعلم »<sup>(4)</sup>، ثم قال - وهو محل الشاهد - : « وجوز أن يراد من علمه معلومه الخاص وهو كل ما في الغيب ﴾ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا إِلَّا مَنِ ارْتَضَىٰ مِنْ رَسُولٍ ﴾<sup>(5)</sup>»<sup>(6)</sup>.

3- ومن المواطن التي يورد فيها تفسير جزء من آية بما ورد في آيات أخرى ما ذكره عند قوله تعالى: ﴿ قُلْ وَلَا تَأْتُوا بَدْعًا كَبَدْعَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَتَهُوَ عَصَا اللَّهِ فَمَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ هَادٍ ﴾ [ البقرة: 217 ] حيث قال الألوسي: « إن تليين القول مما يكسر سورة عناد العتاة ويلين قسوة الطغاة ... ويتحقق ذلك بعبارات شتى، منها ما سيأتي إن شاء الله تعالى قريباً وهو ﴿ إِنَّا رَسُولًا رَّبِّكَ ﴾<sup>(7)</sup> إلخ، ومنها ما في " التازعات " وهو ﴿ هَلْ لَّكَ إِلَٰهٌ إِلَّا أَن تَرْجِيَّ وَأَهْدِيكَ إِلَٰهِي رَّبِّكَ فَتَخْشَىٰ ﴾<sup>(8)</sup>»<sup>(9)</sup>، ثم قال تعليقا على الآية الأخيرة: « وهذا ظاهر غاية الظهور في الفرق في الدعاء؛ فإنه في صورة العرض والمنشورة »<sup>(10)</sup>.

4- وقد يكتفي الألوسي في تفسير آية بنظيرتها من القرآن الكريم وإن كانت نظائرها عديدة، فعند تفسير قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ﴾ [ العنكبوت: 02 ] قال: « المراد بـ ﴿ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ﴾ المؤمنون أتباع الأنبياء عليهم الصلاة والسلام -، أصابهم من ضروب الفتن والحن ما أصابهم فصبروا وعضوا على دينهم بالنواجذ كما يعرب عنه قوله تعالى: ﴿ وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قُتِلَ مَعَهُ رِيشُونَ كَثِيرٌ فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَن يَكُونَ قَوْلُهُمْ إِنَّا رَجَعْنَا إِلَى الْبَلَدِ الْأَمِينِ ﴾ [ الأنعام: 107 ] »

(1) سورة الأعراف: الآية 55.

(2) روح المعاني، 89/12.

(3) المصدر نفسه، 89/12.

(4) المصدر نفسه، 09/3.

(5) سورة الجين: الآيتان 26-27.

(6) روح المعاني، 09/3.

(7) سورة طه: الآية 46 وما بعدها من الآيات التي جاءت في محاوره موسى وهارون -عليهما السلام- لفرعون.

(8) سورة التازعات: الآيتان 18-19.

(9) روح المعاني، 194/16-195.

(10) المصدر نفسه، 195/16.

سَبِيلِ اللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا وَمَا اسْتَكَانُوا» (1) الآيات (2).

5- كما أن الألوسي قد يورد أقوال بعضهم ممن يؤيدون مذهبهم في تفسير آية بعينها بما جاء في القرآن، ومثاله ما جاء عند تفسير قوله تعالى: ﴿ وَحَمَلُهُ وَفَضْلُهُ رَتْخُونَ شَهْرًا ﴾ [الْأَحْقَاف: 14] فبعد شرحه لكلمة "فصال" وأما تأتي على وزن "فطم" و"فطام" بناء ومعنى، وأن المراد منها الرضاع التام المنتهي بالفطام، ولذلك عُبِّرَ بالفصال عنه أو عن وقته دون الرضاع المطلق فإنه لا يفيد ذلك، ثم قال: «واستدل بما علي -كرم الله تعالى وجهه- وابن عباس -رضي الله تعالى عنهما- وجماعة من العلماء على أن أقل مدة الحمل ستة أشهر؛ لما أنه إذا حُطَّ عن الثلاثين للفصال حولان لقوله تعالى: ﴿ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ ﴾ (3) يبقى للحمل ذلك -أي ستة أشهر- وبه قال الأطباء» (4).

6- وكما أن الألوسي ينقل استشهادات العلماء من القرآن لآرائهم، فإنه ينقل عنهم أيضا تفسيرهم للقرآن بالقرآن لا سيما إذا كانت الآيات في السياق القرآني نفسه، فعند تفسير "الهلوع" من قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا ﴾ [المَعَارِج: 19] فقد ذكر أن "الهلوع" معناه سرعة الخزع عند مس المكروه، وسرعة المنع عند مس الخير، ثم ذكر من روايات من فسره بما ورد بعد من الآيات فقال: «أخرج عبد بن حميد وابن جرير (5) وغيرهما عن عكرمة قال: سئل ابن عباس عن الهلوع فقال: هو كما قال الله تعالى: ﴿ إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ ﴾ (6) إلخ، وخرج ابن المنذر عن الحسن أنه سئل عن ذلك أيضا فقرأ الآية (7)، وحكي نحوه عن ثعلب قال: قال لي محمد بن عبد الله بن طاهر: ما الهلوع؟ فقلت: قد فسره الله تعالى، ولا يكون تفسير آيين من تفسيره سبحانه، يعني قوله تعالى: ﴿ إِذَا مَسَّهُ ﴾ الآية» (8).

فيتضح من خلال ما سبق ذكره أن الألوسي قد أولى عنايته لهذا اللون التفسيري -أي تفسير القرآن بالقرآن- لأنه أصل كل تفسير ما دام أنه لا يبين القرآن أفضل من منزل القرآن، وإن ادعى بعضهم أنه قد

(1) سورة آل عمران: الآية 146.

(2) روح المعاني، 135/20. ومن نظائر الآية المفسرة ولم يورده قوله تعالى: ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخِلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ مَسْتَهْزِئِينَ وَالضَّرَّاءُ وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ مَعَهُ مَتَيْبُا نَصْرُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ ﴾. سورة البقرة: الآية 212.

(3) سورة البقرة: الآية 231.

(4) روح المعاني، 18/26.

(5) جامع البيان، 78/29.

(6) سورة المَعَارِج: الآية 20.

(7) وهي قوله تعالى: ﴿ إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعًا ﴾ سورة المَعَارِج: الآيتان 20-21.

(8) روح المعاني، 61/29.

يدخل الرأي في هذا التفسير من حيث تصرف المفسر في توجيه الآيات حتى تكون تفسيراً لهذه الآية أو تلك، إلا أن صنيع المفسرين يثبت أهمية هذا التفسير وأسبقيته على أي لون آخر. وفيما يأتي حديث عن تفسير القرآن بالحديث النبوي.

### المطلب الثاني: طريقة الألوسي في تفسير القرآن بالسنة

السنة هي المصدر الثاني للتشريع ولا غنى عنها لأي مفسر في فهم القرآن، ذلك أن تفصيلات أكثر أحكام الشريعة لم تعرف إلا من طريقها. وتعدّ السنة ثاني أقوم طريق لتوضيح معاني كتاب الله تعالى؛ إذ أن وظيفة النبي ﷺ الشرح والبيان وخير الهدى هديه ﷺ قال تعالى: ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ [التحل: 44].

فالسنة إذن ملاذ لمن أراد تفسيراً لا يشوبه ريب، وفهما لمعاني كتاب الله الكريم لا يحوم حول ساحته شك، لأنها كما يقول الحافظ ابن كثير (ت 771 هـ) « تنزل عليه بالوحي كما ينزل القرآن، إلا أنها لا تتلى كما يتلى »<sup>(1)</sup>، إلا أنه لا ينبغي قبول كل حديث أسند إلى النبي ﷺ لما أن أحاديث رسول الله ﷺ قد شابهها الضعيف والموضوع مما لا يمكن الاحتجاج به لا في التفسير ولا في غيره<sup>(2)</sup>.

والناظر في "روح المعاني" يجد أن الألوسي قد اعتنى عناية فائقة بما ورد عن النبي ﷺ في مختلف المناسبات التفسيرية، لاسيما وأنه « من الرجال المتقنين للروايات غير أنه لا يطول »<sup>(3)</sup> بذكر الطرق والأسانيد الكثيرة<sup>(4)</sup>. وقد حاولت في هذا المطلب أن أستخلص بعض ملامح التفسير بالحديث النبوي عند الألوسي، وذلك من خلال رصد استشاداته بالسنة، وهو ما حوته النقاط الآتية:

1- إذا صح التفسير عن النبي ﷺ فإن الألوسي لا يعدل عنه إلى غيره، ومثال ذلك ما ورد عنه في تفسير قوله تعالى: ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الْضَالِّينَ ﴾ [الفاتحة: 07] حيث قال: « المراد بالمغضوب عليهم

(1) تفسير القرآن العظيم، 07/1. وانظر: مقدمة في أصول التفسير، ابن تيمية، ص 39-40.

(2) انظر: البرهان في علوم القرآن، الزركشي، 2/156. وقد نقل فيه عن الإمام أحمد بن حنبل أنه قال: « ثلاث كتب ليس لها أصول: المغازي والملاحم والتفسير. قال المحققون من أصحابه: ومراده أن الغالب أنها ليس لها أسانيد صحاح متصلة، وإلا فقد صح من ذلك الكثير ».

(3) كذا في الأصل، ولعلها: يطيل.

(4) الألوسي مفسراً، محسن عبد الحميد، ص 216. والكلام للعلامة الشيخ قاسم العيني نقله محسن عبد الحميد عن كتابه "تاريخ التفسير".



اليهود، وبالنسبة للنصارى، وقد روى ذلك أحمد<sup>(1)</sup> في مسنده، وحسنه ابن حبان<sup>(2)</sup> في صحيحه مرفوعاً إلى رسول الله ﷺ، وأخرجه ابن جرير<sup>(3)</sup> عن ابن عباس وابن مسعود رضي الله عنهما، وقال ابن أبي حاتم: لا أعلم فيه خلافاً للمفسرين<sup>(4)</sup>. ثم حمل الألوسي على من فسر الآية بغير ذلك واصفاً من ذهب إليه مع علمه بتفسير النبي ﷺ لهذه الآية بالضلال البعيد، إلى أن قال: «وهل بعد قول رسول الله ﷺ الصادق الأمين قول لقائل أو قياس لقائس؟ هيهات هيهات! دون ذلك أهوال»<sup>(5)</sup>.

-ومثاله أيضاً ما جاء عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَأَذَانٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ﴾ [التوبة: 3] حيث قال الألوسي: «المراد به -أي يوم الحج الأكبر- يوم العيد لأن فيه تمام الحج ومعظم أفعاله، ولأن الإعلام كان فيه، ولما أخرج البخاري تعليقا وأبو داود وابن ماجه وجماعة عن ابن عمر -رضي الله تعالى عنهما- أن رسول الله ﷺ وقف يوم النحر بين الجمرات في الحجة التي حج فقال: أي يوم هذا؟ قالوا: يوم النحر، قال: هذا يوم الحج الأكبر»<sup>(6)</sup>، وبعدها ذكر قول من قال إنه كذلك من الصحابة والتابعين، ثم حكى بصيغة التمريض أن المراد به يوم عرفة لقوله ﷺ: «الحج عرفة»<sup>(7)</sup>، ومن ذهب إلى أنه جميع أيام الحج، وتعقب هذين الرأيين بقوله: «والأول -أي أنه يوم العيد- أقوى رواية ودراية».

2- ويحشد الألوسي الروايات وتخريجاتها لبيان معنى تبيء به الآية كما في تفسير قوله تعالى: ﴿لَهُمُ الْبُشْرَىٰ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ﴾ [يونس: 64] حيث قال في تفسير بشارة الدنيا: «الثابت في أكثر الروايات أن "البشرى" في الحياة الدنيا هي الرؤيا الصالحة التي هي جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة كما هو المشهور، أو جزء من سبعين جزءاً منها كما أخرجه ابن أبي شيبة<sup>(8)</sup> عن ابن عمر وأبي هريرة وهو

(1) المسند، 378/4 (رقم 19400).

(2) صحيح ابن حبان، 139/14 (رقم 6246)، 183/16-184 (رقم 7206).

(3) جامع البيان، 80/1، 83/1.

(4) روح المعاني، 96/1. وقول ابن أبي حاتم في تفسيره، 31/1 في تعليقه على الحديث (رقم 40). وفيه: «قال أبو سعيد: ولا أعلم بين المفسرين في هذا الحرف اختلافاً»، ولعل في عبارة "قال أبو سعيد" خطأ مطبعياً؛ فإن كنية ابن أبي حاتم "أبو محمد"، وقد نقل ابن كثير أيضاً العبارة منسوبة إلى ابن أبي حاتم. انظر: تفسير ابن كثير، 54/1.

(5) روح المعاني، 96/1.

(6) المصدر نفسه، 46/10. والحديث أخرجه البخاري تعليقا: الحج؛ باب الخطبة أيام منى، 620/2؛ وأبو داود: المناسك؛ باب يوم الحج الأكبر، 195/2 (رقم 1945)؛ وابن ماجه: المناسك؛ باب الخطبة يوم النحر، 1016/2 (رقم 3058).

(7) سبق تخريجه. انظر: ص 82 إحالة 05.

(8) حديث ابن عمر وفيه «الرؤيا الصالحة جزء من سبعين جزءاً من النبوة»، المصنف، 173/6 (رقم 30455)، وحديث أبي هريرة: «رؤيا المسلم جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة»، المصنف، 173/6 (رقما 30450-30451).

وابن ماجه<sup>(1)</sup> عن الأول، فقد أخرج الطيالسي<sup>(2)</sup> وأحمد<sup>(3)</sup> والدارمي<sup>(4)</sup> والترمذي<sup>(5)</sup> وابن ماجه<sup>(6)</sup> والطبراني<sup>(7)</sup> والحاكم<sup>(8)</sup> وصححه والبيهقي<sup>(9)</sup> وغيرهم عن عبادة بن الصامت قال: سألت رسول الله ﷺ عن قوله سبحانه: ﴿لَهُمُ الْبُشْرَىٰ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾<sup>(10)</sup> قال: هي الرؤيا الصالحة يراها المؤمن أو ترى له، وأخرج ابن مردويه عن ابن مسعود أنه سأل رسول الله ﷺ عن ذلك فأجيب بما ذكر أيضاً، وأخرج من طريق أبي سفيان عن جابر مثل ذلك، وأخرج ابن أبي الدنيا وأبو الشيخ<sup>(11)</sup> وأبو القاسم بن منده من طريق أبي جعفر عن جابر المذكور قال: أتى رجل من أهل البادية رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله، أخبرني عن قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ لَهُمُ الْبُشْرَىٰ﴾<sup>(12)</sup> إلخ، فقال رسول الله عليه الصلاة والسلام: «أما قوله ﴿لَهُمُ الْبُشْرَىٰ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ فهي الرؤيا الحسنة تُرى للمؤمن فيبشّر بها في دنياه، وأما قوله سبحانه: ﴿وَفِي الْآخِرَةِ﴾ فإنها بشارة المؤمن عند الموت أن الله قد غفر لك ولمن حملك إلى قبرك»<sup>(13)</sup>.

وبعد أن ذكر بشارات في الحياة الدنيا وفي الآخرة غير ما مر قال: «وأنت تعلم أنه لا ينبغي العدول عما

(1) حديث ابن عمر " جزء من سبعين " تعبير الرؤيا؛ باب الرؤيا الصالحة يراها المسلم أو تُرى له، 1283/2 ( رقم 3897 )، وأخرج كذلك حديث أبي هريرة من طريق ابن أبي شيبه؛ تعبير الرؤيا؛ باب الرؤيا الصالحة يراها المسلم أو تُرى له، 1282/2 ( رقم 3894 ).

(2) مسند الطيالسي، 79/1 ( رقم 583 ). ورواه أيضاً عن أبي الدرداء، المسند، 131/1 ( رقم 976 ).

(3) المسند، 315/5 ( رقماً 22739-22740 )، 321/5 ( رقم 22792 )، 325/5 ( رقم 22819 )، ورواه عن أبي الدرداء، المسند، 445/6 ( رقم 27550 )، 446/6 ( رقم 27560 )، 447/6 ( رقم 27566 )، 452/6 ( رقم 27596 ).

(4) سنن الدارمي، 165/2 ( رقم 2136 ).

(5) روى الحديث عن أبي الدرداء الذي قال عنه إنه حديث حسن: الرؤيا؛ باب قوله: ﴿لَهُمُ الْبُشْرَىٰ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾، 534/4 ( رقم 2273 )، قال: « وفي الباب عن عبادة بن الصامت »، ولم يسق لفظه. وأعاد الأمر نفسه عند تفسير الآية من سورة يونس، 286/5 ( رقم 3106 ).

(6) تعبير الرؤيا؛ باب الرؤيا الصالحة يراها المسلم أو تُرى له، 1283/2 ( رقم 3898 ).

(7) لم أحده في معاجمه الثلاثة: الكبير والأوسط والصغير.

(8) المستدرک، 370/2 ( رقم 3302 ). وقال: « صحيح الإسناد ولم يخرجاه »، 433/4 ( رقم 8179 )، وقال: « صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه »، وجعل من حديث أبي هريرة شاهداً له. المستدرک، 433/4 ( رقم 8180 ).

(9) شعب الإيمان، 185-186 ( رقم 4753 )، ورواه عن أبي الدرداء، 185/4 ( رقماً 4751-4752 ).

(10) سورة يونس: الآية 64.

(11) لم أحده في كتابه " العظمة "!

(12) سورة يونس: الآيتان 63-64.

(13) روح المعاني، 151/11.

ورد عن رسول الله ﷺ في تفسير ذلك إذا صح، وحيث عدل من عدل لعدم وقوفه على ذلك فيما أظن، فالأولى أن يحمل البشرى في الدارين على البشارة بما يحقق نفي الخوف والحزن كأننا ما كان، ويرشد إلى ذلك السياق، ومن أجل ذلك بشرى الملائكة لهم بذلك وقتنا فوقتنا حتى يدخلوا الجنة، وقد نطق الكتاب العزيز في غير موضع بهذه البشرى <sup>(1)</sup>. وقوله: «وحيث عدل من عدل...» فيه إشارة إلى أنه لا ينبغي لأي كان الإعراض عن التفسير النبوي إذا صح.

3- ومع تمسك الألوسي بما صح عن النبي ﷺ من التفاسير وتقديمها على غيرها، فإنه أيضا يوجه أقوال من قال بخلافها فلا يتهمه بمخالفته ﷺ، وذلك كما جاء في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ [الكوثر]: [01] حيث ذكر أن معنى "الكوثر" نهر في الجنة وهو مذهب أكثر المفسرين مستشهدا بحديث النبي ﷺ الذي رواه أحمد ومسلم وغيرهما، وفيه: «هل تدرون ما الكوثر؟ قالوا: الله تعالى ورسوله أعلم، قال: هو نهر أعطانيه ربي في الجنة عليه خير كثير، ترد عليه أمي يوم القيامة، آتته عدد الكواكب، يختلج العبد منهم فأقول: يا رب إنه من أمي، فيقال: إنك لا تدري ما أحدث بعدك» <sup>(2)</sup>.

ثم ساق حديثا آخر رواه الشيخان وأحمد والترمذي والنسائي وابن ماجه وآخرون عن أنس عن النبي ﷺ قال: «دخلت الجنة فإذا أنا بنهر حافتاه خيام اللؤلؤ فضربت بيدي إلى ما يجري فيه الماء فإذا مسك إذفر، قلت: ما هذا يا جبريل؟ قال: هذا الكوثر الذي أعطاكه الله تعالى» <sup>(3)</sup>.

ثم ذكر حديثا ثالثا عن أنس ورابعا عن عائشة دون عزوهما إلى مخرجيهما وفيهما أن الكوثر: النهر، كما نقل آراء أخرى قيلت في معنى "الكوثر" مثل: الحوض وأولاده ﷺ والعلماء والقرآن والنبوة والمقام المحمود وغيرها، ولم يعرج عليها جميعا إلا القول الذي ذهب إلى أن معنى الكوثر: الخير الذي أعطاه الله تعالى لنبيه ﷺ، وهو تفسير مروي عن سعيد بن جبير، أخرجه عنه البخاري وابن جرير والحاكم من طريق أبي بشر قال: «قلت لسعيد: فإن ناسا يزعمون أنه نهر في الجنة! قال: النهر الذي في الجنة من الخير الذي أعطاه الله ﷺ إياه» <sup>(4)</sup>.

(1) روح المعاني، 11/152.

(2) المصدر نفسه، 30/244. والحديث أخرجه مسلم: الصلاة؛ باب حجة من قال بالبسملة آية من كل سورة سوى براءة، 1/300 (رقم 400)؛ وأحمد في المسند، 3/102 (رقم 12015).

(3) روح المعاني، 30/244. وأخرج الحديث: البخاري: الرقاق؛ باب في الحوض، 5/2406 (رقم 6210)؛ والترمذي: تفسير القرآن؛ باب ومن سورة الكوثر، 5/449 (رقم 3359)؛ والنسائي في السنن الكبرى: التفسير؛ سورة النجم، 6/471 (رقم 11533)؛ وابن ماجه: الزهد؛ باب صفة الجنة، 2/1450 (رقم 4334)؛ ومسند أحمد، 3/103 (رقم 12027). ولم أحده مخرجا في صحيح مسلم!

(4) روح المعاني، 30/145. وانظر: صحيح البخاري: تفسير سورة الكوثر، 4/1900 (رقم 4682)، الرقاق؛ باب في الحوض، 5/2405 (رقم 6207)؛ والمستدرک، 2/586 (رقم 3979)؛ وتفسير الطبري، 30/321.

فظاهر قول سعيد بن جبير أنه مخالف لما ورد عن النبي ﷺ، ولذلك عقب عليه الألوسي بقوله: « وفيه إشارة إلى أن ما صح من تفسيره ﷺ إياه بالنهر من باب التمثيل والتخصيص لنكته، وإلا فبعد أن صح الحديث في ذلك بل كاد يكون متواترا كيف يعدل عنه إلى تفسير آخر »<sup>(1)</sup>.

4- وقد يعلق الألوسي التفسير على صحة المروي عن رسول الله ﷺ، فعند تفسير قوله تعالى: ﴿ وَمِنْ شَرِّ غَاسِقٍ إِذَا وَقَبَ ﴾ [ الفلق: 03 ] فسر " الغاسق " بالليل، ومعنى " إذا وقب " إذا دخل ظلامه، وهو ما أخرجه ابن جرير<sup>(2)</sup> وابن المنذر عن ابن عباس ومجاهد، وابن أبي حاتم عن الضحاك<sup>(3)</sup>، وروي عن الحسن أيضا<sup>(4)</sup>. ثم ذكر المعنى الآخر وهو أنه القمر، ودليله ما رواه أحمد<sup>(5)</sup> والترمذي<sup>(6)</sup> والحاكم<sup>(7)</sup> وصححه وغيرهم عن عائشة قالت: «نظر رسول الله ﷺ يوما إلى القمر لما طلع فقال: يا عائشة، استعيذي بالله تعالى من شر هذا فإن هذا الغاسق إذا وقب »<sup>(8)</sup>. وظاهر صنيعة يوضح أنه يرجح الرأي الأول بدليل قوله عن حديث عائشة: « ومن سلم صحة هذا لا ينبغي له العدول إلى تفسير آخر »<sup>(9)</sup>.

5- وورود تفسير صحيح عن النبي ﷺ لا يعني دائما الاختصار عليه بعينه، بل قد يكون للآية المفسرة معنى عام وقول النبي ﷺ من باب الإشارة إلى جزء من جزئيات ذلك المعنى، ففي تفسير قوله تعالى: ﴿ وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ ﴾ [ الأنفال: 61 ] صدر تفسير الآية بأن المراد بها كل ما يتقوى به في الحرب كائنا ما كان، ثم أورد أقوالا أخرى منسوبة لأصحابها في تفسير القوة منها: أنواع الأسلحة والحصون والمعقل وغير ذلك، ثم سلق بعدها حديثا أخرجه أحمد ومسلم وغيرهما عن عقبة بن عامر الجهني قال: « سمعت النبي ﷺ يقول وهو على المنبر: ﴿ وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ ﴾: ألا إن القوة الرمي، قالها ثلاثا »<sup>(10)</sup>، ثم عقب على هذا الحديث بقوله: «والظاهر العموم إلا أنه -عليه الصلاة والسلام- خص الرمي بالذكر لأنه أقوى ما يُتقوى به، فهو من قبيل

(1) روح المعاني، 145/30.

(2) جامع البيان، 351/30.

(3) رجعت إلى تفسير ابن أبي حاتم ولم أعثر على رواية الضحاك فلعله سهو من الألوسي!

(4) انظر: روح المعاني، 281/30. ورواية الحسن أخرجه الطبري في تفسيره، 351/30.

(5) المسند، 206/6 (رقم 25752).

(6) السنن: التفسير؛ باب ومن سورة المعوذتين، 452/1 (رقم 3366). وقال: « حديث حسن صحيح ».

(7) المستدرک، 589/2 (رقم 3989).

(8) روح المعاني، 282/30.

(9) المصدر نفسه، 282/30.

(10) المصدر نفسه، 25-24/10. والحديث عند مسلم: الإمارة؛ باب فضل الرمي و الحث عليه، 1522/3 (رقم 1917)؛ وأحمد:

المسند، 156/4 (رقم 17468).

قوله ﷺ: "الحج عرفة" <sup>(1)</sup>.

-وفي سورة الشرح عند قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾ [الشرح: 01] ذكر أن من صور رفع الذكر: النبوة، وبأن قرن اسمه ﷺ باسمه -تبارك وتعالى- في كلمتي الشهادة، كما جعل طاعته ﷺ من طاعته -جل وعلا- واتباعه من اتباعه ﷺ وغير هذا كثير، ثم ساق حديثاً مرفوعاً إلى النبي ﷺ رواه ابن جرير وابن أبي حاتم وغيرهما عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: «أتاني جبريل عليه السلام فقال: إن ربك يقول: أتدري كيف رفعت ذكرك؟ قلت: الله تعالى أعلم، قال: إذا ذكرتُ ذكرتَ معي» <sup>(2)</sup>. وقد عقب عليه الألوسي بقوله: «وكان ذلك من الاختصار على ما هو أعظم قدراً من أفراد رفع الذكر» <sup>(3)</sup>.

6- ثم إن التفسير الصحيح عن النبي ﷺ مقدّم عند الألوسي على مجرد التأويل؛ ففي تفسير قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ﴾ [التلوة: 89] ذكر أولاً الآراء القائلة بأن "الصور" قرن ينفخ فيه، وعن مجاهد كالبوق كما روى البخاري <sup>(4)</sup>، وعند الترمذي أن "الصور" قرن ينفخ فيه كما قال النبي ﷺ للأعرابي الذي سأله: ما الصور، في الحديث الذي رواه عبد الله بن عمرو بن العاص <sup>(5)</sup>، وفيه وحسنه عن أبي سعيد الخدري أنه ﷺ قال: «كيف أنعم وصاحب الصور قد التقم القرن واستمع الإذن متى يؤمر بالنفخ» <sup>(6)</sup>.

ثم ذكر الرأي القاضى بأن في الآية استعارة تمثيلية؛ حيث شبه النداء على الأموات ليعثوا من قبورهم إلى المحشر بقيام الجند حال سماعهم لمنبه يدفعهم للقيام بأمر من الأمور، ورجّح الرأي الأول وهو قول الأكثرين وعليه المعول، قال: «وارتكاب التأويل يجعل الكلام من باب التمثيل ظاهر في إنكار أن يكون هناك صور حقيقة، وهو خلاف ما نظقت به الأحاديث الصحاح» <sup>(7)</sup>، ثم نقل قول من قال: «من أنكر أن يكون الصور قرناً فهو كمن أنكر العرش والصراط والميزان وطلب لها تأويلات» <sup>(8)</sup>.

7- والألوسي يردّ بالحديث النبوي الصحيح على باطل الآراء المصادمة للحقائق التفسيرية، ومنها ما جاء في قصة موسى مع الخضر -عليهما السلام- وهو قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِفَتَاهُ لَا أَبْرَحُ حَتَّى أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ أَوْ أَمْضِيَ حُقُبًا﴾ [الكهف: 59] فقد زعم أهل الكتاب وبعض ممن تبعهم من المحدثين والمؤرخين أن

(1) روح المعاني، 25/10. وحديث "الحج عرفة" سبق تخريجه. انظر: ص 82 إحالة 05.

(2) روح المعاني، 169/30. والحديث رواه ابن جرير في تفسيره، 235/30؛ وابن أبي حاتم في تفسيره، 3445/10 (رقم 19393).

(3) روح المعاني، 169/30.

(4) ذكره في ترجمة باب نفخ الصور من كتاب الرقاق، 2388/5.

(5) الترمذي: التفسير؛ باب ومن سورة الزمر، 373/1 (رقم 3244).

(6) روح المعاني، 30/20. والحديث رواه الترمذي: التفسير؛ باب ومن سورة الزمر، 373/1 (رقم 3243).

(7) روح المعاني، 30/20.

(8) المصدر نفسه، 30/20. والقول المنقول هو لأبي الهيثم؛ نقله عنه القرطبي في تفسيره، 20/7.

موسى المذكور في الآية واحد آخر غير موسى نبي بني إسرائيل، وحثهم في ذلك استحالة تعلم نبي من غيره، وقد صدر الألوسي تفسير القصة بقوله: « هو ابن عمران نبي بني إسرائيل عليه السلام؛ فقد أخرج الشيخان والترمذي والنسائي وجماعة من طريق سعيد بن جبير قال: قلت لابن عباس -رضي الله تعالى عنهما- إن نوحا البكالي يزعم أن موسى صاحب الخضر ليس موسى صاحب بني إسرائيل! فقال: كذب عدو الله، ثم ذكر حديثا طويلا فيه الإخبار عن رسول الله ﷺ بما هو نص في أنه موسى بن إسرائيل <sup>(1)</sup> ».

8- والحديث الواحد قد لا يكون بالضرورة تفسيرا لآيتين متشابهتين، ومن ذلك تفسيره عند قوله تعالى: ﴿وَيَذَرُونَ بِالْحَسَنَةِ السَّيِّئَةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾ [ القصص: 54 ] فقد بدأ الألوسي الحديث عن معناها بقوله ﷺ في الحديث الذي يرويه معاذ بن جبل عليه السلام قال: « أتبع السيئة الحسنة تمحها » <sup>(2)</sup>، لكنه في آية مشابهة لها من سورة الرعد وهي قوله تعالى: ﴿ وَيَذَرُونَ بِالْحَسَنَةِ السَّيِّئَةَ أُولَئِكَ لَهُمْ عُقْبَى الدَّارِ ﴾ [ الرعد: 24 ] ذكر رواية لابن جرير عن ابن زيد <sup>(3)</sup> أن المراد: يدفعون الشر بالخير، ويجازون الإساءة بالإحسان، وهو مروي عن ابن جبير والحسن أيضا، ثم أورد قوله في سورة " القصص " فقال: « وقيل: يتبعون السيئة بالحسنة فتمحوها وفي الحديث أن معاذًا قال: أوصني يا رسول الله، قال: إذا عملت سيئة فاعمل بحسنة تمحها؛ السر بالسر، والعلانية بالعلانية » <sup>(4)</sup>. فالحسنة في سورة " القصص " وفق حديث معاذ عليه السلام طاعة المرء لربه بأي فعل من الخيرات، والسيئة معصيته لربه بأي نوع من المعاصي، أمّا في سورة " الرعد " فترتيب الألوسي للمعاني الواردة في الآية يجعله يرجح قول ابن زيد من أن المقصود دفع إساءة الآخرين بالإحسان إليهم، ومقابلة شرهم بالخير، ولذلك قال بعد ذلك: « ويفهم صنيع بعض المحققين اختيار الأول » <sup>(5)</sup>.

9- وإذا كانت السنة قد اختصت حيال القرآن الكريم ببيان معانيه كشرح معنى مبهم أو تخصيص عام أو

(1) روح المعاني، 310/15. والحديث أخرجه: البخاري في عدة مواضع من كتاب التفسير، منها: تفسير سورة الكهف؛ باب ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِفَتَاهُ لَا أَبْرَحُ حَتَّىٰ أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ أَوْ أَمْضِيَ حُقُبًا﴾ [ الكهف: 59 ]، 1752/4 (رقم 4448)؛ ومسلم: الفضائل؛ باب فضائل الخضر، 1847/4 (رقم 2380)؛ والترمذي: التفسير؛ باب ومن سورة الكهف، 309/1 (رقم 3149)؛ والنسائي في الكبرى: تفسير سورة الكهف، 388-387/6 (رقم 11307)، 389/6 (رقم 11308).

(2) روح المعاني، 95/20. والحديث أخرجه الترمذي من رواية أبي ذر: البر والصلة؛ باب ما جاء في معاشره الناس، 355/4 (رقم 1987)، وقال « حسن صحيح »، ثم أورد إسناده إلى معاذ بن جبل من طريق محمود بن غيلان الذي قال: « والصحيح حديث أبي ذر ». وقد أخرج حديث معاذ: أحمد في المسند، 288/5 (رقم 22039)؛ والطبراني في: المعجم الكبير، 145-144/20 (أرقام 298-296)؛ والمعجم الصغير، 320/1 (رقم 530).

(3) تفسير الطبري، 141/13.

(4) روح المعاني، 142/13. وحديث معاذ بهذا اللفظ لم أعثر على من أخرجه به، وإنما المذكور لفظه المخرّج في الإحالة 02 من هذه الصحيفة!

(5) روح المعاني، 142/13.



تقييد مطلق، فإن الألوسي لم يفتَ أن يورد من الأحاديث ما يفيد ذلك في مختلف المناسبات التفسيرية، وهو ما تدل عليه الأمثلة الآتية:

أ- توضيح معنى، فعند تفسير قوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ يَمِينَهُ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ﴾ [الانشقاق: 07-08] وبعد أن ذكر أن معنى "الحساب اليسير" السهل الذي لا مناقشة فيه قال: « وفُسِّرَ عليه الصلاة والسلام - بالعرض وبالنظر في الكتاب مع التجاوز؛ فقد أخرج الشيخان والترمذي وأبو داود عن عائشة أن النبي ﷺ قال: ليس أحد يحاسب إلا هلك، قلت: يا رسول الله جعلني الله تعالى فداك، أليس الله تعالى يقول ﴿ فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ يَمِينَهُ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ﴾ <sup>(1)</sup>؟ قال: ذلك العرض يعرضون، ومن نوقش الحساب هلك <sup>(2)</sup> ».

ثم ساق حديثاً آخر عن عائشة فقال: « وأخرج أحمد وابن مردويه والحاكم وصححه عن عائشة قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول في بعض صلواته: اللهم حاسبني حساباً يسيراً، فلما انصرف عليه الصلاة والسلام - قلت: يا رسول الله، ما الحساب اليسير؟ قال: أن ينظر في كتابه فيتجاوز له عنه <sup>(3)</sup> ».

ب- تخصيص عام، ومثاله ما أورده الألوسي عند تفسير قوله تعالى: ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ ﴾ [الأنعام: 83] فقد فُسِّرَ "الظلم" في الآية بالشرك وهو مذهب أكثر المفسرين، قال الألوسي: « ويدل عليه ما أخرجه الشيخان وأحمد والترمذي عن ابن مسعود ؓ أن الآية لما نزلت شقَّ ذلك على الصحابة ؓ وقللوا: أئنا لم يظلم أنفسنا؟ فقال ﷺ: ليس ما تظنون، إنما هو ما قال لقمان ؑ لابنه: ﴿ يَا بُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴾ <sup>(4)</sup> » <sup>(5)</sup>. فالصحابه فهموا من "الظلم" في الآية عمومها، وقد بين لهم النبي ﷺ أن المراد به نوع خاص وإن كان أعلاه وهو الشرك.

ج- تقييد المطلق، ففي تفسير قوله تعالى: ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ [المائدة: 40]

(1) سورة الانشقاق: الآيتان 07-08.

(2) روح المعاني، 80/30. والحديث أخرجه البخاري في عدة مواضع منها: تفسير سورة الانشقاق؛ باب ﴿ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ﴾ [الانشقاق: 08]، 4/1885 (رقم 4655)؛ ومسلم: الجنة وصفة نعيمها وأهلها؛ باب إثبات الحساب، 4/2204-2205 (رقم 2876)؛ وأبو داود: الجنائز؛ باب عيادة النساء، 3/184 (رقم 3093)؛ والترمذي: التفسير؛ باب ومن سورة إذا السماء انشقت، 1/435 (رقم 3337). واللفظ الذي نقله الألوسي هو للبخاري.

(3) روح المعاني، 80/30. والحديث أخرجه الحاكم وصححه على شرط مسلم: المستدرک، 1/125 (رقم 190)، 1/385 (رقم 936)، 4/278 (رقم 7636)، 4/623 (رقم 8727)؛ وأحمد في المسند، 6/48 (رقم 24261).

(4) سورة لقمان: الآية 12.

(5) روح المعاني، 7/207. والحديث رواه البخاري في عدة مواضع منها: التفسير؛ باب ﴿ وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ ﴾ [الأنعام: 83]، 4/1694 (رقم 4353)؛ ومسلم؛ الإيمان؛ باب صدق الإيمان وإخلاصه، 1/114 (رقم 124)؛ والترمذي: التفسير؛ باب ومن سورة الأنعام، 1/262 (رقم 3067)؛ ومسند أحمد، 1/144 (رقم 4240).

وبعد أن ذكر أن المراد بالأيدي الأيمان بين حدود القطع فقال: « والجمهور على أن المقطع هو الرسغ؛ فقد أخرج البغوي وأبو نعيم في معرفة الصحابة من حديث الحرث بن أبي عبد الله بن أبي ربيعة أنه عليه الصلاة والسلام- أُنِّي بسارق فأمر بقطع يمينه منه <sup>(1)</sup>، وهذا خلافاً لمن قال إن المقطع المنكب أو أصول الأصابع مع ترك الإهمام والكف؛ إذ أن الأيدي في الآية تحتل التأويلات جميعاً، وقد بين النبي ﷺ حدود القطع بتقييده بالرسغ.

فالذي يظهر من خلال ما سبق أن الألوسي قد وظّف السنة النبوية كأهم طريق تفسيري يوضح معاني كتاب الله العزيز، ويحل إشكالات التأويلات المتصادمة بترجيح التفسير النبوي الصحيح، كما ظهر أيضاً أن الألوسي قد اعتنى بعزو الأحاديث إلى مخرجها من أصحاب كتب الحديث أو كتب التفسير التي اهتمت بنقل أحاديث رسول الله ﷺ بأسانيدھا إليه ﷺ، وهو ما يبرز المنهج الأثري الذي سلكه الألوسي في تفسيره.

ولعل هذا المنهج يكتمل إذا ما تطرقنا إلى عناية صاحب " روح المعاني " بأقوال الصحابة في فهم مراد الله تعالى، وهو موضوع المطلب الثالث من هذا البحث.

### المطلب الثالث: طريقة الألوسي في تفسير القرآن بأقوال الصحابة

الصحابة هم الطبقة الأولى في التفسير التي هُلت من مشكاة النبوة بلا واسطة، فصح بذلك أن يكونوا مفرع من جاء بعدهم لما أُنهم عاينوا الوحي وهو يتنزل على نبيهم، وعلموا من أحواله وهيئاته ما جعلهم المقدمين على غيرهم فهما وعلماء وعملا. وقد نزل القرآن الكريم بلغتهم وهم أهل الفصاحة وفرسان البلاغة بلا منازع، فكلنوا أعرف الناس بكتاب ربهم وأكثرهم سعياً للإمام بمسائله وقضاياها، ومن هذا المنطلق اعتنى العلماء بالتفاسير الواردة عنهم حتى قيل إن تفسير الصحابي من قبيل المرفوع إلى النبي ﷺ <sup>(2)</sup>، والحق أنه كذلك في الأخبار التي لا سبيل إلى معرفتها إلا بالوحي كأسباب النزول وغيرها <sup>(3)</sup>.

(1) روح المعاني، 6/134. والحديث لم أعثر عليه عند البغوي إلا من رواية فضالة بن عبيد قال: « أُنِّي رسول الله بسارق ففُطعت يده، ثم أمر بها فُعُلِّت في عنقه »، وقال: « رواه الترمذي وأبو داود والنسائي وابن ماجه ». مشكاة المصابيح، 2/1069 ( رقم 3605 ). وحديث فضالة أخرجه: أبو داود: الحدود؛ باب في تعليق يد السارق في عنقه، 4/143 ( رقم 4411 )؛ والترمذي: الحدود؛ باب ما جاء في تعليق يد السارق، 4/51 ( رقم 1447 )، وقال: « حسن غريب »؛ والنسائي: قطع السارق؛ باب تعليق يد السارق في عنقه، 8/92 ( رقما 4982-4983 )؛ وابن ماجه: الحدود؛ باب تعليق اليد في العنق، 2/863 ( رقم 2587 ).

(2) وهو قول الحاكم: « إن تفسير الصحابي الذي شهد الوحي والتنزيل له حكم المرفوع ». نقله عنه السيوطي في الإتقان، 2/176 ( النوع الثامن والسبعون: في معرفة شروط المفسر وآدابه ).

(3) انظر: معرفة علوم الحديث، الحاكم، ص20.

فالأخذ بقول الصحابي في التفسير ثالث أحسن طرق التفسير<sup>(1)</sup>، وقبل الحديث عن استشهادات الألوسي بأقوال الصحابة تجدر الإشارة إلى أن صدور المفسرين من الصحابة عشرة: الخلفاء الأربعة؛ أبو بكر وعمر وعثمان وعلي، وابن مسعود وابن عباس وأبي بن كعب وزيد بن ثابت وأبو موسى الأشعري وعبد الله بن الزبير، وليس المقصود أنه لا يُعرف لغيرهم من الصحابة آراء في التفسير، وإنما المقصود أن أكثر من وصل إلينا تفسيرهم وأكثر الذين تحدثوا فيه هم هؤلاء العشرة، وإلا فقد وردت إلينا العديد من تفسيرات الصحابة الآخرين. والتفاوت قائم بين المقلين كما المكثرين لأسباب تختلف من صحابي لآخر، وإن اشتركوا جميعاً في أن الناس في زمانهم كانوا عرباً خلصاً، فحاجتهم إلى معرفة معاني القرآن كانت أقل من حاجة الأجيال التي أعقبتهم بفعل اختلاط اللسان العربي بغيره وما إلى ذلك من النتائج التي ترتبت على انتشار الإسلام واتساع رقعته<sup>(2)</sup>.

وقد قامت على علم هؤلاء الصحابة الكرام ونشأت مع الجيل الذي أخذ عنهم مدارس للتفسير تركزت في حواضر البلاد الإسلامية ليمتد نورها بعد سنين عدداً إلى أمصار الإسلام المختلفة.

وقبل أن نأتي إلى إيراد نماذج من آراء الصحابة المبثوثة في "روح المعاني" ينبغي أن نفرّق بين ما نقله الصحابة على أنه من المسائل التي اجتمعت عليها كلمتهم واتفقوا عليها، وبين القضايا والمسائل الاجتهادية التي اختلفوا فيها كل حسب اجتهاده ونظره؛ فأما الأول فهو بمثابة الإلزام لمن جاء بعدهم، وأما الثاني فهم بشر، و«لن يتأتى لأحد أن يدّعي لهم العصمة في القول أو العمل، أو يمنحهم صفات الملائكة المقربين الذين جُبلوا على الخير وحده ولم يكن للشر إليهم سبيل؛ لقد عمل بعضهم فأخطأ في حياة رسول الله ﷺ وعاتبه القرآن عتاب الأجيال، وتلا عليه الرسول ﷺ الآيات تلاوة الأسيف اللاحي، واجتهدوا فأصابوا حيناً وأخطأوا أحياناً أخرى، ولا زلنا نتخیر من أقوالهم الاجتهادية التشريعية ما نشاء حالة اختلافهم وندع ما نشاء»<sup>(3)</sup>.

هذا وإن أشهر الصحابة بالتفسير عبد الله بن عباس؛ فإن ما نقل عنه أكثر مما روي عن غيره من الصحابة، وإذا صح التفسير عنه قدّم على تفسير غيره عند التعارض؛ لأنه تجرّد لهذا الأمر وتبعه حتى لقّب بترجمان القرآن<sup>(4)</sup>. ويأتي بعد ابن عباس من حيث كثرة التفسير عبد الله بن مسعود وعلي بن أبي طالب وأبي بن كعب، فهؤلاء

(1) انظر: مقدمة في أصول التفسير، ص 40-44؛ والبرهان، 2/157؛ والإتقان، 2/176 (النوع الثامن والسبعون: في معرفة شروط المفسر وآدابه).

(2) انظر: الإتقان، 2/187 (النوع الثمانون: في طبقات المفسرين).

(3) تحقيق مواقف الصحابة في الفتنة من روايات الإمام الطبري والمحدثين، محمد أحزون، 1/07.

(4) وقد لقّب بذلك ابن مسعود، كما صح عن النبي ﷺ أنه قال: «اللهم فقّه في الدين وعلمه التأويل». انظر: مقدمة في أصول التفسير، ص 41؛ وخطبة المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية، 1/41؛ والإتقان، 2/187؛ والتفسير والمفسرون، محمد حسين الذهبي، 1/65 وما بعدها.

هم أساطين التفسير من الصحابة<sup>(1)</sup>.

وقد تفاوت ذكر الألوسي لمفسري الصحابة تفاوتهم في الرواية، وهو ما لاحظته أثناء مطالعتي لروح المعاني، وسأتحدث في النقاط الآتية عما استخلصته من ملامح استشهاد الألوسي بتفاسير الصحابة<sup>(2)</sup>:

1- ففي مجال بيان مراد الله تعالى من بعض الألفاظ أورد الألوسي عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: 60] ما روي عن ابن عباس وغيره أنه قال: «أي اعبدوني أثبكم»<sup>(2)</sup>، وتفسير الدعاء بالعبادة في شطر الآية السابقة يؤيده جزؤها الباقي ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي﴾ [غافر: 60] قال الألوسي: «عن دعائي؛ لأن الدعاء نوع من العبادة ومن أفضل أنواعها»<sup>(3)</sup>. ثم ساق حديثاً عن ابن عباس رواه ابن المنذر والحاكم وصححه أنه<sup>(4)</sup> قال: «العبادة الدعاء، وقرأ الآية»<sup>(4)</sup>.

2- وإذا كان الألوسي ينسب أقوال الصحابة إلى مخرجها فإنه يهمل ذلك أحياناً كما في تفسير قوله تعالى: ﴿وَالصَّحَابِ بِالْجَنبِ﴾ [النساء: 36] حيث قال: «هو الرفيق في السفر، أو المنقطع إليك يرجو نفعك ورفدك، وكلا القولين عن ابن عباس»<sup>(5)</sup>. ثم ذكر قولاً آخر لم ينسبه لأحد فرّج عليه تفرجات تدل على عموم الصحبة وهو الذي استحسنته جماعة قبل أن يورد تفسيراً لعلّي - كرم الله وجهه - أخرجه عبد بن حميد أن معنى «الصاحب بالجنب المرأة»<sup>(6)</sup>.

3- وفي بيان معاني الآيات قد يستشهد الألوسي بأقوال عدة من الصحابة كما في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُعْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [التور: 32] فقد حشد الأقوال الدالة على أن المراد في الآية وعد الناحك بالغي، وهو ما رواه ابن جرير وابن أبي حاتم عن ابن عباس كما عزاه الألوسي، قال: «الظاهر

(1) انظر: التفسير والمفسرون، محمد حسين الذهبي، 65/1 وما بعدها.

(2) روح المعاني، 81/24. والذي رواه ابن جرير عن ابن عباس في معنى الآية هو قوله: «وحدوني أغفر لكم». تفسير الطبري، 78/24. وأورد أحاديث مرفوعة من رواية النعمان بن بشير وفيها: «الدعاء هو العبادة وفسر رسول الله ﷺ ﴿وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: 60]». تفسير الطبري، 78/24، وانظر: 79/24.

(3) روح المعاني، 81/24.

(4) روح المعاني، 81/24. وأخرج قول ابن عباس الحاكم في المستدرک، 667/1 (رقم 1805) بلفظ: «أفضل العبادة هو الدعاء». ويؤيد هذا القول ما جاء في الحديث المرفوع الذي رواه الترمذي: الدعوات؛ باب ما جاء في فضل الدعاء، 456/5 (رقم 3371): «الدعاء مخ العبادة»، قال الترمذي: «غريب من هذا الوجه، لا نعرفه إلا من حديث ابن لحيعة».

(5) روح المعاني، 29/5. وقولا ابن عباس رواهما ابن جرير في تفسيره، 80/5، 82/5.

(6) روح المعاني، 29/5. وهو قول مروى عن ابن مسعود وابن عباس أيضاً؛ انظر: تفسير الطبري، 81/5؛ وتفسير ابن كثير، 283/2. ورجح ابن جرير أن يكون معنى «الصاحب بالجنب»: «الصاحب إلى الجنب سواء أكان الرفيق في السفر، أم المرأة، أم المنقطع إلى الرجل رجاء نفعه؛ إذ أن كلهم يجنب الذي هو معه وقريب منه، وقد أوصى الله تعالى بجمعهم لوجوب حق الصاحب على المصاحب. انظر: جامع البيان، 82/5.

أنه وعد من الله ﷻ بالإغناء»<sup>(1)</sup>. وبعد أن ناقش مسألة الوعد بالغنى وهل هي خاصة بالمتزوج فقط أم تشمل العازب بدليل قوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَتَفَرَّقَا يُغْنِ اللَّهُ كُلًّا مِّن سَعَتِهِ﴾ [النساء: 129] قال: «إن الأخبار الدالة على وعد الناكح كثيرة، ولم نجد في وعد العزب الذي ليس بصدد النكاح من حيث هو كذلك خيراً»، ثم ساق أحاديث مرفوعة إلى رسول الله ﷺ فيها استحقاق الناكح للعون من الله تعالى، وأيدها ببعض أقوال الصحابة فقال: «أخرج ابن أبي حاتم<sup>(2)</sup> عن أبي بكر الصديق ﷺ قال: أطيعوا الله تعالى فيما أمركم به من النكاح ينجز لكم ما وعدكم من الغنى، قال تعالى: ﴿إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾<sup>(3)</sup> وأخرج عبد الرزاق وابن أبي شيبة في المصنف عن عمر بن الخطاب ﷺ قال: ابتغوا الغنى في الباءة، وفي لفظ: ابتغوا الغنى في النكاح يقول الله تعالى: ﴿إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾<sup>(4)</sup>»<sup>(5)</sup>.

4- ومن التفاسير التي صحت عن الصحابة ﷺ ولا مدخل للرأي فيها أو الاجتهاد وأنها في حكم المرفوع إلى النبي ﷺ ما ورد في تفسير قوله تعالى: ﴿وَالذَّارِيَاتُ ذُرَّوًا فَالْحَامِئَاتُ وُفُرًا فَالْجَارِيَّاتُ يُسْرًا فَالْمَقْسِمَاتُ أَمْرًا﴾ [الذاريات: 01-04] حيث فسر "الذاريات" بالرياح، و"الحاملات" بالسحب الحاملة للمطر، و"الجاريات" بالسفن، و"المقسمات" بالملائكة ثم قال: «وتفسير كل بما فسر به قد صح روايته من طرق عن علي -كرم الله تعالى وجهه-، وفي بعض الروايات أن ابن الكواء<sup>(6)</sup> سأله عن ذلك وهو ﷺ يخطب على المنبر فأجاب بما ذكر»<sup>(7)</sup>. ثم أيدته بما ورد مرفوعاً إلى النبي ﷺ عن عمر ﷺ في قصة صبيغ التميمي<sup>(8)</sup> الذي جلّاه

(1) روح المعاني، 148/18. نص ابن عباس كما في جامع البيان، 126-125/18: «أمر الله سبحانه بالنكاح ورجعهم فيه وأمرهم أن يزوجوا أحرارهم وعبيدهم ووعدهم في ذلك الغنى فقال: ﴿إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [النور: 32]»؛ وقريب منه ما رواه في تفسير ابن أبي حاتم، 2582/8 (رقم 14448)، وفي تفسير الطبري، 126/18 قول ابن مسعود: «التمسوا الغنى في النكاح يقول الله: ﴿إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [النور: 32]».

(2) تفسير القرآن العظيم، 2582/8 (رقم 14449).

(3) سورة النور: الآية 32.

(4) سورة النور: الآية 32.

(5) روح المعاني، 49/18. وانظر قول عمر في مصنف عبد الرزاق، 170/6 (رقم 10385)، 173/6 (رقم 10393). ولم أجد في مصنف ابن أبي شيبة!

(6) هو أبو عمرو عبد الله بن الكواء الشكري، من رعوس الخوارج، أدرك الجاهلية، ويقال رجع عن مذهبه. انظر ترجمته: ميزان الاعتدال في نقد الرجال، الذهبي 474/2 (رقم 4525)؛ والإصابة في معرفة الصحابة، له، 85/1 (رقم 217)، وفيه أن اسمه: الأعرس بن عمرو الشكري.

(7) روح المعاني، 02/27.

(8) صبيغ بن عسل التميمي، ترجم له ابن حجر في قسم المخضرمين من الصحابة الذين عاصروا النبي ولم يروه. انظر: الإصابة في معرفة الصحابة، 169-168/5 (رقم 4118). وقصته مشهورة مع عمر ابن الخطاب عندما جاء يسأل عن متشابه القرآن فضربه =



يسأله عن معاني هذه الألفاظ وعمر عليه السلام يجيبه بما مر ذكره إلا أنه كان يقول في كل مرة: «ولولا أي سمعت رسول الله عليه السلام يقوله ما قلته» <sup>(1)</sup>، وقد ذكر الألوسي القصة كاملة وقال إن فيها «ما يدل على أنه تفسير مأثور عن رسول الله عليه السلام» <sup>(2)</sup>. وصنيعه في تقديم قول الإمام علي عليه السلام على الرواية المرفوعة لما قيل في سندها وأن الصحيح وقفها على عمر عليه السلام <sup>(3)</sup>، ومع ذلك فهي في حكم الرفع لما أنه يغلب على الظن أنها سمعت من النبي عليه السلام وهذا ما جعل الألوسي يذكر آراء أخرى عقبها ويرد الرأي القائل بأن الصفات الأربع يقصد بها الرياح، بل ويغالب القول للإمام الرازي لأنه نقل قول الإمام علي ومال إلى ما ذكر أخيراً، قال الألوسي بأنها منه «جسارة عظيمة على ما لا يسلم له، وجهل منه بما رواه ابن المسيب من الخبر الدال على أن ذلك تفسير النبي عليه السلام» <sup>(4)</sup>.

5- ومن المسائل الفقهية التي استشهد فيها الألوسي ببعض أقوال الصحابة عليهم السلام ما جاء عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: 97] فذكر أن القدرة إما أن تكون بالبدن وهو مذهب مالك، أو بالمال وهو مذهب الشافعي، أو بهما معا وهو مذهب أبي حنيفة الذي احتج له بما أخرجه البيهقي وغيره عن ابن عباس -رضي الله عنهما- قال: «السبيل» أن يصح بدن العبد ويكون له ثمن زاد وراحلة من غير أن يحفف به» <sup>(5)</sup>. ثم أورد حديثاً ظاهراً في تأييد ما ذهب إليه الشافعي وهو ما أخرجه الدارقطني عن جابر بن عبد الله قال: «لما نزلت هذه الآية ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾» <sup>(6)</sup> قام رجل فقال: يا رسول الله، ما السبيل؟ قال: الراد والراحلة» <sup>(7)</sup>. وإذا كان هذا الحديث ظاهراً في مخالفة ما ذهب إليه الإمام مالك، فقد حاول الألوسي أن يثبت أن الحديث متضمن لمذهب الإمام أبي حنيفة المؤيد بقول ابن عباس من حيث إن الاستطاعة أول ما يطلب فيها صحة البدن؛ «كيف لا والمفسر في الحقيقة هو السبيل الموصل لنفس

=عمر ومنع الناس عن مجالسته لما ظهر له من عناده وتعتته ثم عفا عنه عندما تاب من فعلته. انظر: تفسير ابن كثير، 414/6 والإصابة، 168/5-169؛ وأخرج القصة الدارمي في سننه، 66/1 (رقم 144)، 67/1 (رقم 148).

(1) القصة أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق. انظر: مختصر تاريخ دمشق، ابن منظور، 45/11-46 (رقم 41)؛ وتهذيب تاريخ دمشق الكبير، عبد القادر بدران، 386/6-387.

(2) روح المعاني، 02/27.

(3) وهو ما ذهب إليه الحافظ ابن كثير في تفسيره، 414/6، حيث نقل تضعيف البزار لرجلين من رجال السند، كما ضعف الحافظ ابن حجر الرواية الذي ذكرها الألوسي التي أخرجه الدارقطني وساق رواية أخرى عن ابن الأنباري بسند صحيح. انظر: الإصابة، 168/5، 169.

(4) روح المعاني، 03/27. وانظر: التفسير الكبير ومفاتيح الغيب، الرازي، 195/14 (المسألة السادسة).

(5) روح المعاني، 07/4. وانظر السنن الكبرى، البيهقي، 331/4 (رقم 8424).

(6) سورة آل عمران: الآية 97.

(7) روح المعاني، 08-07/4. وانظر تخريج حديث جابر في سنن الدارقطني: الحج، 215/2 (رقم 01).



المستطيع إلى البيت، وإذا لا يتصور بدون الصحة»<sup>(1)</sup>، وأن قول النبي ﷺ فيه بيان لبعض شروط الاستطاعة بدليل ورود بعض الروايات فيها الاقتصار على واحد منهما كما أخرج الدارقطني عن علي - كرم الله وجهه - « أن النبي ﷺ سئل عن السبيل فقال: أن تجد ظهر بعير، ولم يذكر الزاد »<sup>(2)</sup>.

6- وقد يكون أصل الحديث المنسوب إلى الصحابي مرفوعاً فيرويه ذلك الصحابي على أنه من قوله، وأهل الحديث يعدونه مرفوعاً بوروده في بعض الطرق كذلك كما في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ [التوبة: 34] فقد فسّر الألوسي " الكنز " بالجمع إذ لا يشترط فيه الدفن، وذكر أن الصحابة استشكلوا ما جاءت به الآية حتى بين لهم النبي ﷺ أن الوعيد إنما لمن لا يؤدي زكاة ما يجمع من الأموال، قال الألوسي: « كما يرشد إليه ما أخرجه الشيخان عن أبي هريرة: ما من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدي منها حقها إلا إذا كان يوم القيامة صفحت له صفائح من نار فيكوى بها جنبه وجبينه »<sup>(3)</sup>. فالحديث قد صرح برفعه الإمام مسلم.

7- قد يستشهد الألوسي بأقوال الصحابة زيادة في بيان مراد الله تعالى دون أن يتعقبها بشيء، وذلك كما في تفسير قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ ﴾ [آل عمران: 19] حيث ذكر أن تعريف الجزأين للحصر؛ فلا دين مرضي إلا الإسلام، وهو الدين الذي شرعه الله لنفسه وبعث به رسوله، ثم أورد رواية عن علي بن أبي طالب عليه السلام أنه قال في خطبة له: « لأنسب الإسلام نسبة لم ينسبها أحد قبلي؛ الإسلام هم التسليم، والتسليم هو اليقين، واليقين هو التصديق، والتصديق هو الإقرار، والإقرار هو الأداء، والأداء هو العمل، ثم قال: إن المؤمن أخذ دينه عن ربه ولم يأخذه عن رأيه، إن المؤمن من يعرف إيمانه في عمله، وإن الكافر يعرف كفره بإنكاره، أيها الناس، دينكم دينكم؛ فإن السيئة فيه خير من الحسنة في غيره؛ إن السيئة فيه تغفر، وإن الحسنة في غيره لا تقبل »<sup>(4)</sup>. ولا يخفى ما في هذا الكلام من حكم جليلة وهو ما عرف به الإمام - كرم الله وجهه -، وهو أيضاً ما يستحسن نقله الألوسي.

8- يورد الألوسي أقوال الصحابة ويعتمدها في تفسير الآيات دونما أن يحصر المراد فيها فقط، ومثال ذلك ما جاء عند تفسير قوله تعالى: ﴿ سَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ ﴾ [آل عمران: 133] فقد نقل في تفسير قوله: ﴿ إِلَى مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ ﴾ العديد من آراء الصحابة، فـ « عن علي - كرم الله تعالى وجهه -: سارعوا إلى أداء الفرائض، وعن ابن عباس: إلى الإسلام ... وعن أنس بن مالك: إلى التكبير الأولى ... والظاهر العموم

(1) روح المعاني، 4/80.

(2) المصدر نفسه، 4/80. وأخرج حديث علي الدارقطني: السنن، الحج، 2/218 (رقم 17).

(3) روح المعاني، 10/87. والحديث أخرجه: مسلم: الزكاة؛ باب إثم مانع الزكاة، 2/680، 2/682 (رقم 987). ولم أحده مخرجا عند البخاري!

(4) روح المعاني، 3/106. ولم يذكر هذه الرواية عن علي لا الطبري ولا ابن كثير.

ويدخل فيه سائر الأنواع»<sup>(1)</sup>، ولذلك صدر تفسير الآية بقوله: «إِلَى مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ» أي أسبابهما من الأعمال الصالحة»<sup>(2)</sup>.

9- ونختتم الحديث عن تفسير القرآن بأقوال الصحابة عند الألوسي بشاهد يضعف فيه ما ينقل عن بعض الصحابة، وهو أقرب ما يكون إلى الإسرائيليات الواهية التي تسلت إلى التراث التفسيري، ويرجح عليها الحديث المرفوع الذي ثبتت صحته، وهو ما أورده عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ فَتَنَّا سُلَيْمَانَ وَأَلْقَيْنَا عَلَيَّ كُرْسِيِّهِ، جَحْشًا ثُمَّ أَنَابَ﴾ [ص: 33] حيث ذكر ضمن ما فسرت به الآية أن النسائي<sup>(3)</sup> وابن جرير<sup>(4)</sup> وابن أبي حاتم<sup>(5)</sup> رووا عن ابن عباس أن سليمان عليه السلام أراد أن «يدخل الخلاء فأعطى لجرادة خاتمه وكانت امرأته وكانت أحب نسائه إليه، فجاء الشيطان في صورة سليمان فقال لها: هاتي خاتمي، فأعطته، فلما لبسه دانت الإنس والجن والشياطين، فلما خرج سليمان قال لها: هاتي خاتمي، قالت: قد أعطيته سليمان، قال: أنا سليمان، قالت: كذبت، لست سليمان، فجعل لا يأتي أحدا فيقول له: أنا سليمان إلا كذبه حتى جعل الصبيان يرمونه بالحجارة، فلما رأى ذلك عرف أنه من أمر الله تعالى، وقام الشيطان يحكم بين الناس ...»<sup>(6)</sup>، إلى آخر القصة بطولها.

ومع أن الألوسي ذكر أن ابن حجر والسيوطي قالا إن سندها قوي إلى ابن عباس، إلا أنه تعقبها بقول أبي حيان وغيره: «هذه المقالة من أوضاع اليهود وزنادقة السوفسطائية، ولا ينبغي لعاقل أن يعتقد صحة ما فيها، وكيف يجوز تمثل الشيطان بصورة نبي حتى يلبس أمره عند الناس ويعتقدوا أن ذلك المتصور هو النبي؟! ولو أمكن وجود هذا لم يوثق بإرسال نبي، نسأل الله تعالى سلامة ديننا وعقولنا، ومن أقبح ما فيها زعم تسلط الشيطان على نساء نبيه حتى وطئنهن وهن حيض، الله أكبر! هذا هتان عظيم، وخطب جسيم»<sup>(7)</sup>، ثم علق على سند الرواية فقال: «ونسبة الخبر إلى ابن عباس -رضي الله تعالى عنهما- لا تسلم صحتها، وكذا لا تسلم دعوى قوة سنده إليه وإن قال بها من سمعت»<sup>(8)</sup>. فقد رد الألوسي على هذه الرواية الباطلة بما يعلمه كل مسلم بالضرورة من استحالة تمثل الشيطان بنبي؛ لأن ذلك مناف للعصمة بل والحكمة الخالق، وأما قوة سندها -كما قال الحافظان

(1) روح المعاني، 56/4. والأقوال التي نقلها الألوسي لم يذكرها لا الطبري ولا ابن كثير.

(2) روح المعاني، 56/4.

(3) السنن الكبرى: تفسير سورة البقرة؛ باب قوله تعالى: ﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ﴾، 287/6 (رقم 10993).

(4) الرواية كاملة كما ذكرها الألوسي إنما هي عن السدي، وأما ما أورده الطبري عن ابن عباس فمقتضب؛ فيه تفسير كلمة "جحشا" بالشيطان. انظر: جامع البيان، 100/23، 101، 102.

(5) تفسير القرآن العظيم، 3241-3242 (رقم 18355). وقال إن سندها قوي.

(6) روح المعاني، 198/23-199.

(7) المصدر نفسه، 199/23. وانظر: البحر المحيط، أبو حيان، 397/4.

(8) روح المعاني، 199/23.

ابن حجر والسيوطي - فلا ينافي أنها من خرافات بني إسرائيل وافترائهم على أنبيائهم<sup>(1)</sup>. وقد ذكر الألوسي أن هذه الرواية قد بين في بعض طرقها أنها من طريق كعب الأحبار ومعلوم أنه يروي عن كتب اليهود التي لا يوثق بها<sup>(2)</sup>. وظاهر أن إيراد الألوسي لمثل هذه الرواية في تفسيره للتنبيه على بطلانها وعدم صحتها، ثم إنه ساق روايات أخرى لكنه قال في آخرها: «والحق ما ذكر أولاً في الحديث المرفوع»<sup>(3)</sup>، وهو حديث الشيخين عن أبي هريرة الذي صدر به تفسير الآية، وفيه أن سليمان عليه السلام قال: لأطوفن الليلة على سبعين امرأة تأتي كل واحدة بفارس يجاهد في سبيل الله تعالى، ولم يقل إن شاء الله، فطاف عليهن فلم تحمل إلا امرأة وجاءت يشق رجل<sup>(4)</sup>. وهذا تقدم من الألوسي للرواية الصحيحة المرفوعة على رواية الصحابي التي لم تسلم من الطعن، بل وقيل إنها موضوعة. ويمكن القول مما سبق إن الألوسي اعتنى بأقوال الصحابة كأهم مصدر تفسيري وأورد الكثير منها مجمعة أو متفرقة، وإن كان لا يسلم دائماً بصحتها أو بأمثلتها في بيان مراد الله تعالى، خاصة ما كان منها عن نظر واجتهاد من صاحبها.

ويأتي الحديث الآن عن تفسير القرآن بأقوال التابعين.

#### المطلب الرابع: طريقة الألوسي في تفسير القرآن بأقوال التابعين

اختلف العلماء في الأخذ بأقوال التابعين في التفسير، فمنعت طائفة ذلك وأجازت أخرى<sup>(5)</sup>، إلا أن الناظر في صنيع المفسرين يجد أن تفاسيرهم طافحة بأقوال التابعين وآرائهم، وهو ما يثبت أهمية هذا الطريق ضمن التفسير النقلي، لاسيما إذا علمنا أنهم «إذا اجتمعوا على شيء فلا يرتاب في كونه حجة، فإن اختلفوا فلا يكون قول بعضهم حجة على بعض ولا على من بعدهم، ويرجع في ذلك إلى لغة القرآن أو عموم لغة العرب أو أقوال الصحابة في ذلك»<sup>(6)</sup>.

وينبغي أن يعلم أن هؤلاء التابعين هم الذين رأوا الصحابة وتلقوا عنهم علوم الشريعة؛ فقد كانوا أوعية لما

(1) انظر: الإسرائيليات في التفسير والحديث، محمد حسين الذهبي، ص 101؛ والإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، محمد ابن محمد أبو شعبة، ص 272.

(2) انظر: روح المعاني، 199/23؛ وكذا تفسير ابن كثير، 62/6.

(3) روح المعاني، 200/23.

(4) المصدر نفسه، 198/23. وذكر رواية أخرى للحديث والاختلاف في عدد نسائه. وانظر الحديث في: البخاري في عدة مواضع، أولها: الجهاد والسير؛ باب من طلب الولد للجهاد، 1038/3 (رقم 2664)؛ ومسلم: الأيمان؛ باب الاستثناء، 1275/3-1276 (رقم 1654).

(5) انظر: البرهان، الزركشي، 158/2؛ والتفسير والمفسرون، 128/1.

(6) مقدمة في أصول التفسير، ص 46.

أخذ الصحابة عن النبي ﷺ ومن هنا كانت أقوالهم مستقاة من مشكاة النبوة واعتمدها المفسرون في كتبهم، كملأهم كانوا من فطاحل اللغة العربية قبل أن تمتاز بالأعجمية.

ويمكن الحديث في هذا المقام عن مدارس للتفسير نشأت في عهد الصحابة وتخرج بها كبار علماء التابعين، وهي ثلاث مدارس نشأت في أكبر الحواضر الإسلامية:

—مدرسة التفسير بمكة: رأسها الصحابي عبد الله بن عباس، وأبرز تلامذته في التفسير الذين لازموا وأخذوا عنه: سعيد بن جبير<sup>(1)</sup> (ت 95هـ)، ومجاهد بن جبر<sup>(2)</sup> (ت 104هـ)، وعكرمة<sup>(3)</sup> البربري (ت 104هـ) مولاه، وطاوس بن كيسان اليماني<sup>(4)</sup> (ت 106هـ)، وعطاء بن أبي رباح<sup>(5)</sup> (ت 114هـ)، وغيرهم كثير.

—مدرسة التفسير بالمدينة: ورأسها الصحابي سيد القراء أبي بن كعب، وأشهر تلامذته: أبو العالية رفيع بن مهران الرياحي<sup>(6)</sup> (ت 90هـ)، ومحمد بن كعب القرظي<sup>(7)</sup> (ت 120هـ)، وزيد بن أسلم العدوي<sup>(8)</sup> (ت 136هـ)، وغيرهم.

—مدرسة التفسير بالعراق: وقامت على الصحابي عبد الله بن مسعود، وأشهر تلامذته: علقمة بن قيس النخعي الكوفي<sup>(9)</sup> (ت بعد 60 أو 70هـ)، ومسروق بن الأجدع الهمداني الكوفي<sup>(10)</sup> (ت 62هـ)، وعلمر

(1) ترجمته في: الطبقات الكبرى، ابن سعد، 6/267-277 (رقم 2317)؛ وتهذيب الكمال، المزي، 10/358-376 (رقم 2245)؛ والسير، الذهبي، 4/321-343 (رقم 116).

(2) سبق الحديث عنه في المبحث الأول من الفصل الثاني في مصادر الألوسي من كتب التفسير. انظر: ص 44.

(3) أبو عبد الله عكرمة، أصله بربري. اهتم بألوان من البدع ولم تثبت عليه. وثقه المحدثون ورووا عنه في الصحاح وغيرها. انظر ترجمته في: الطبقات الكبرى، ابن سعد، 5/219-224 (رقم 904)؛ والتاريخ الكبير، البخاري، 7/49 (رقم 218)؛ والجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، 7/7-9 (رقم 32)؛ والثقات، ابن حبان، 5/229-230؛ وتهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي، 20/264-292 (رقم 4009)؛ والسير، 5/12-36 (رقم 09)؛ والشذرات، 1/130.

(4) ترجمته في: تهذيب الكمال، 13/374-357 (رقم 2958)؛ والسير، 5/38-49 (رقم 13)؛ وتقريب التهذيب، ابن حجر، ص 223 (رقم 3009).

(5) ترجمته في: تهذيب الكمال، 20/69-86 (رقم 3933)؛ والسير، 5/78-88 (رقم 29)؛ والتقريب، ص 331 (رقم 4590).

(6) ترجمته في: تهذيب الكمال، 9/218-214 (رقم 1922)؛ والسير، 4/213-207 (رقم 85)؛ والتقريب، ص 150 (رقم 1953).

(7) ترجمته في: تهذيب الكمال، 26/340-348 (رقم 5573)؛ والسير، 5/65-68 (رقم 23)؛ والتقريب، ص 438 (رقم 6257).

(8) ترجمته في: تهذيب الكمال، 10/18-12 (رقم 2088)؛ والسير، 5/317-316 (رقم 153)؛ والتقريب، ص 162 (رقم 2117).

(9) ترجمته في: تهذيب الكمال، 20/308-300 (رقم 4017)؛ والسير، 4/61-53 (رقم 14)؛ والتقريب، ص 337 (رقم 4681).

(10) ترجمته في: تهذيب الكمال، 27/445-457 (رقم 5902)؛ والسير، 4/63-69 (رقم 17)؛ والتقريب، ص 460 (رقم 6601).

ابن شراحيل الشعبي<sup>(1)</sup> (ت 109هـ)، والحسن بن أبي الحسن البصري<sup>(2)</sup> (ت 110هـ)، وقتادة بن دعامة السدوسي الأكمه<sup>(3)</sup> (ت 117هـ)، وغيرهم<sup>(4)</sup>.

ودائرة الاختلاف بين هؤلاء التابعين لم تعد ضيقة كما كانت في عصر الصحابة، إلا أن اختلافهم يكثر أن يكون من قبيل التنوع لا التضاد؛ «فمنهم من يعبر عن الشيء بلازمه أو بنظيره، ومنهم من ينص على الشيء بعينه، والكل بمعنى واحد في أكثر الأماكن»<sup>(5)</sup>.

وآراؤهم وإن جاءت مختلفة على هذا النحو فإنها تذكر للاستئناس والشرح والاستيضاح، إلا أن تكون مما لا مدخل للرأي والاجتهاد فيه وكان قائلها من غير الآخذين عن بني إسرائيل، أو كان القول مما اتفقوا واجتمعوا عليه فلا مناص من المصير إليه.

والألوسي كغيره من المفسرين قد اعتمد على أقوال التابعين في تفسير الغريب والقراءات ومسائل الفقه والناسخ والمنسوخ وأسباب النزول وغير ذلك مما أثبتته في تفسيره، وقد سلك في ذلك طريقاً يمكن الكشف عنه من خلال النماذج الآتية:

1- يورد الألوسي أقوال التابعين في تفسير بعض الآيات وقد ينسبها إلى من أخرجها عنهم، وذلك كما في قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهَالَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِنْ قَرِيبٍ ﴾ [النساء: 17] حيث قال في تفسير "الجهالة": «المراد من "الجهالة" الجهل والسفه بارتكاب ما لا يليق بالعاقل لا عدم العلم...؛ فإن من لا يعلم لا يحتاج إلى التوبة، والجهل بهذا المعنى حقيقة واردة في كلام العرب كقوله:

أَلَا لَا يَجْهَلْنَ أَحَدٌ عَلَيْنَا فَتَجْهَلْ فَوْقَ جَهْلِ الْجَاهِلِينَ

ومن هنا قال مجاهد فيما أخرج عنه البيهقي في الشعب<sup>(6)</sup> وغيره: كل من عصى ربه فهو جاهل حتى ينزع عن معصيته، وأخرج عبد الرزاق<sup>(7)</sup> وابن جرير<sup>(8)</sup> عن قتادة قال: اجتمع أصحاب محمد ﷺ فرأوا أن كل

(1) ترجمته في: تهذيب الكمال، 19/28-40 (رقم 3042)؛ والسير، 4/294-319 (رقم 113)؛ والتقريب، 230 (رقم 3092).

(2) تأتي ترجمته في مبحث القراءات. انظر: ص 149 إحالة 01.

(3) ترجمته في: تهذيب الكمال، 23/498-517 (رقم 4848)؛ والسير، 5/269-283 (رقم 132)؛ والتقريب، ص 389 (رقم 5518).

(4) انظر: التفسير والمفسرون، 1/102 وما بعدها؛ ومناهل العرفان في علوم القرآن، الزرقاني، 2/16-22.

(5) مقدمة تفسير ابن كثير، 1/10.

(6) شعب الإيمان، 5/400 (رقم 7073)؛ وأخرجه ابن جرير في تفسيره، 4/298.

(7) تفسير عبد الرزاق المسمى تفسير القرآن العزيز، 1/151 (رقم 533).

(8) جامع البيان، 4/298 من رواية عبد الرزاق عن معمر عن قتادة.

شيء عصي به فهو جهالة عمدا كان أو غيره»<sup>(1)</sup>، ثم ذكر أقوالا لبعض الصحابة وأعقبها بآراء بعض اللغويين.

2- وقد لا يعزو الألوسي تفاسير التابعين إلى مخرجيها وذلك كما في قوله تعالى: ﴿ جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَامًا لِلنَّاسِ ﴾ [ المائدة: 99 ] حيث قال في حديثه عن معنى كلمة " الكعبة " : « سميت كعبة على ما روي عن عكرمة ومجاهد لأنها مربعة، والتكعيب التربع، وتطلق لغة على كل بيت مربع »<sup>(2)</sup>، وأما عن معنى " قياما " فقد قال: « ومعنى كونه قياما لهم أنه سبب إصلاح أمورهم وجبرها ديناً ودنيا حيث كان مأمناً لهم ومجمعا لتجارقتهم، يأتون إليه من كل فج عميق، ولهذا قال سعيد بن جبيرة: من أتى هذا البيت يريد شيئاً للدنيا والآخرة أصابه »<sup>(3)</sup>، ونسب قولاً آخر إلى عطاء فقال: « وقيل: معنى كونه قياما للناس كونه مأمناً لهم من الهلاك، فمادام البيت يجمع إليه الناس لم يهلكوا، فإن هدم وترك الحج هلكوا، وروي ذلك عن عطاء »<sup>(4)</sup>. فلم يعز كل ما مر من أقوال التابعين، ولعله ترك ذلك عمدا لعدم صحة نقلها، أو لأنها من قبيل الرأي والاجتهاد فقد ترجح عليها أقوال أخرى.

3- يورد الألوسي أقوال التابعين لمجرد توضيح بعض معاني الآيات دون ترجيح بينها، ففي تفسير لفظ " الساهرة " من قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا هُمْ بِالسَّاهِرَةِ ﴾ [ النازعات: 14 ] ذكر عدة تفاسير للتابعين منها قول أبي العالية: « إنها أرض قرية من بيت المقدس »<sup>(5)</sup>، ومنها قول قتادة: « هي جهنم لأنه لا نوم لمن فيها »<sup>(6)</sup>، وقد ذكر قبل هذين القولين أنه قيل في معناها: وجه الأرض والفلاة، وقيل: الأرض البيضاء، أي المستوية التي لا نبات فيها، وهو في الكشف<sup>(7)</sup>، وقيل غير ذلك<sup>(8)</sup>.

والأقوال التي ذكرها لم يرجح أحدها على الآخر، وهو ما يفعله عند تباعد معانيها<sup>(9)</sup>.

4- والألوسي قد ينقل اتفاق عدد من التابعين على معنى معين ويرجح عليه قول تابعي آخر، كما في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ ﴾ [ الرَّحْمَن: 04 ] حيث قال: « المراد بالنجم: النبات الذي ينجم، أي يظهر ويطلع من الأرض ولا ساق له، وبالشجر: النبات الذي له ساق، وهو السموي عن ابن عباس وابن جرير

(1) روح المعاني، 238/4.

(2) روح المعاني، 35/7. وما ذكره عن مجاهد وعكرمة رواه ابن جرير في تفسيره، 76/7.

(3) روح المعاني، 35/7.

(4) المصدر نفسه، 36/7.

(5) المصدر نفسه، 28/30.

(6) المصدر نفسه، 28/30. وتفسير قتادة بأنها جهنم رواه ابن جرير في تفسيره، 38/30.

(7) الكشف، الزمخشري، 694/4.

(8) روح المعاني، 28/30.

(9) أما ابن كثير فقد قال بعد أن ذكر أقوالاً أخرى لم يشر إليها الألوسي: « وهذه أقوال كلها غريبة، والصحيح أنها الأرض وجهها الأعلى ». تفسير القرآن العظيم، 206/7.



وأبي رزين، والمراد بسجودهما: انقيادهما له تعالى فيما يريد بهما طبعاً؛ شبه جريهما على مقتضى طبيعتهما بانقياد الساجد لخالقه وتعظيمه له، ثم استعمل اسم المشبه به في المشبه «<sup>(1)</sup>». ثم ذكر بعد هذا التفسير المروي عن ابن جبير وغيره تفسيراً آخر عن مجاهد وقتادة والحسن يخالف ما أورده سابقاً فقال: «وقال مجاهد وقتادة والحسن: "النجم" نجم السماء، وسجوده بالغروب ونحوه، وسجود بالظل واستدارته عند مجاهد والحسن، وفي رواية أخرى عن مجاهد أن سجودهما عبارة عن انقيادهما لما يريد سبحانه بهما طبعاً»<sup>(2)</sup>. ولم يرتض الألوسي التفسير الأخير عمّن ذكرُوا ورجّح الأول لأن جمهور المفسرين عليه فقال: «والجمهور على تفسير النجم بما سمعت أولاً قبل؛ لأن اقترانه بالشجر يدل عليه، وإن كان تقدّم "الشمس والقمر" يتوهم منه أنه بمعناه المعروف، ففيه تورية ظاهرة»<sup>(3)</sup>.

5- وقد يرجّح الألوسي قول تابعي في تفسير آية تفيد العموم كما جاء عند قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ﴾ [لُقْمَان: 05] فقد أورد -رحمه الله- جملة من الآراء في تفسير قوله تعالى: ﴿لَهْوَ الْحَدِيثِ﴾ حيث قال بعد إيراد المسائل اللغوية المتعلقة بالآية: «و"لهو الحديث" على ما روي عن الحسن: كل ما شغلك عن عبادة الله تعالى وذكره من السمر والأضاحيك من الخرافات والغناء ونحوها... وعن الضحاك أن "لهو الحديث": الشك، وقيل: السحر»<sup>(4)</sup>، ثم ذكر قولاً لابن مسعود أنه الغناء لكنه قال: «والأحسن تفسيره بما يعم ذلك كما ذكرناه عن الحسن»<sup>(5)</sup>.

6- وقد يورد الألوسي توقف تابعي في تفسير معنى آية وذلك كما في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ فِي سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعاً فَاسْلُكُوهُ﴾ [الحاقة: 32] حيث ذكر أولاً أن "الذراع" مؤنثة، و«المراد بها المعروفة عند العرب وهي ذراع اليد؛ لأن الله سبحانه إنما خاطبهم بما يعرفون»<sup>(6)</sup>، ثم أورد أقوالاً أخرى ختمها بقول الحسن: «الله تعالى أعلم بأي ذراع هي»<sup>(7)</sup>.

7- وقد يردّ الألوسي تفسير التابعي لضعفه وقربه من الإسرائيليات؛ فعند تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصَابِيحَ وَجَعَلْنَاهَا رُجُوماً لِلشَّيَاطِينِ﴾ [الملك: 05] وبعد أن نقل المعنى اللغوي لكلمة "مصاييح"، ساق رواية عن عطاء مشككا في صحتها فقال: «وعن عطاء أن الكواكب في قناديل معلقة بين السماء والأرض بسلاسل من نور في أيدي ملائكة، وعليه فـ "زَيَّنَّا السَّمَاءَ بِمَصَابِيحَ" كقول القائل: زينت

(1) روح المعاني، 100/27.

(2) المصدر نفسه، 100/27. وانظر قول مجاهد وقتادة والحسن في: تفسير الطبري، 117/27.

(3) روح المعاني، 100/27.

(4) المصدر نفسه، 67/21.

(5) المصدر نفسه، 67/21.

(6) المصدر نفسه، 50/29.

(7) المصدر نفسه، 50/29. وهذا القول هو الذي ارتضاه الطبري ولم ينسبه لأحد. انظر: جامع البيان، 63/29.

السقف بالقناديل، وهو ظاهر لكن الخبر لا يكاد يصح»<sup>(1)</sup>.

فهذه بعض ملامح تفسير القرآن بأقوال التابعين عند الألوسي، والملاحظ أن معظم ما يورده منها لا يعزوه إلى مصادره، كما أنها غالباً ما تكون مجرد آراء ضمن آراء تفسيرية أخرى، فليس لها قوة احتجاج أقوال الصحابة؛ لأن التابعين لم يعاصروا النبي ﷺ، ولا عاينوا نزول الوحي، فأراؤهم اجتهادية بالدرجة الأولى. وما يمكن قوله في نهاية هذا المبحث أن الألوسي قد حشد كتابه "روح المعاني" بالتفسير النقلي وهو ما يجعله ضمن التفاسير الأثرية، هذه النتيجة التي ستأكد إذا ما انتقلت إلى الحديث عن القراءات والمكي والمدني وهو موضع المبحث الثاني.



(1) روح المعاني، 08/29. وربما لذلك لم يورده الطبري في تفسيره، 04-3/29.

## المبحث الثاني: طريقة الألوسي في عرض القراءات والتفسير بها

علم القراءات القرآنية من أقدم العلوم الإسلامية وأسبقها نشأة وأصلها بالقرآن الكريم، وهو علم بكيفية قراءة كلمات التنزيل الحكيم، ومداره على السماع والمشاهدة؛ يتلقاه اللاحق عن السابق إلى رسول الله ﷺ، ولذلك فـ «إن المصاحف لم ولن تكون العمدة في هذا الباب»<sup>(1)</sup>. وقد تطور علم القراءات واتسع وصارت هناك مدونات تُعنى بإحصاء دقيقه فضلاً عن جليله بما أفاد منه العلماء في مختلف اختصاصاتهم لاسيما علماء التفسير؛ فإنه لا غنى لأي مفسر عن معرفة القراءات بنوعها الشاذة والمشهورة، والألوسي ممن اعتنوا عناية فائقة بالقراءات، وقد جعلت الحديث عن منهجه فيها في مطلبين:

المطلب الأول: طريقة الألوسي في عرض القراءات المشهورة

المطلب الثاني: طريقة الألوسي في عرض القراءات الشاذة

### المطلب الأول: طريقة الألوسي في عرض القراءات المشهورة

وضع علماء القرآن ضوابط وحدوداً للقراءة الصحيحة اصطلاحاً على تسميتها أركان القراءة وهي ثلاثة:

-الركن الأول: صحة السند أو التواتر عند أكثر العلماء.

-الركن الثاني: موافقة أحد المصاحف العثمانية سواء كانت هذه الموافقة حقيقية أم تقديرية، صريحة أم

احتمالية.

-الركن الثالث: موافقة وجه من وجوه العربية، ولا يشترط أن يكون أفصح الوجوه؛ فقد يكون أقل

فصاحة لكنه وجه ثابت في لغة العرب؛ ذلك أن القراءة كما يقول الداني: «لا تعتمد في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل والرواية، وإذا ثبتت عندهم لا يردها قياس عربية ولا فشو لغة؛ لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها»<sup>(2)</sup>.

وهذه الأركان الثلاثة ليست اليوم إلا للقراءات السبع، وهي قراءة نافع المدني<sup>(3)</sup>، وابن كثير

(1) مناهل العرفان، 413/1.

(2) القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب، عبد الفتاح القاضي، ص 07.

(3) هو نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم، أبو رويم. أصله من أصفهان، توفي سنة 169هـ. راوياه ورش (ت 197هـ) وقالون

(ت 121هـ). انظر ترجمته في: معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، الذهبي، 331/2؛ والسير، 336/7-338 (رقم

121)؛ وغاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري، 330/2-334 (رقم 3718).

المكي<sup>(1)</sup>، وأبي عمرو بن العلاء البصري<sup>(2)</sup>، وابن عامر الشامي<sup>(3)</sup>، وعاصم<sup>(4)</sup> وحمزة<sup>(5)</sup> والكسائي<sup>(6)</sup> الكوفيين، وينضم إليها القراءات الثلاث المتبقية وهي قراءة أبي جعفر<sup>(7)</sup> وخلف<sup>(8)</sup> ويعقوب<sup>(9)</sup> كما نص على ذلك علماء

(1) هو أبو معبد عبد الله بن كثير بن عمرو المكي، كان عالماً بالعربية فصيحاً بليغاً مفوهاً عليه السكينة والوقار. قرأ على أبي السائب عبد الله بن أبي السائب المخزومي وعلى أبي الحجاج مجاهد بن جبر المكي وعلى درباس مولى ابن عباس. أخذ عنه البرقي (ت 250 هـ) وقنبل (ت 291 هـ). انظر ترجمته في: الوفيات، 41/3-42 (رقم 327)؛ ومعرفة القراء الكبار، الذهبي، 86/1-88 (رقم 34)؛ والسير، له، 318/5-322 (رقم 155)؛ والنشر في القراءات العشر، ابن الجزري، 120/1-121؛ وغاية النهاية، 443/1-445 (رقم 327).

(2) هو زياد بن العلاء بن عمار المازني البصري. توفي بالكوفة سنة 154 هـ. راويه: الدوري (ت 246 هـ) والسوسي (ت 261 هـ). انظر ترجمته في: معرفة القراء، 100/1-105 (رقم 39)؛ والسير، 407/6-410 (رقم 167)؛ وغاية النهاية، 288/1-292 (رقم 1283).

(3) هو عبد الله بن عامر الشامي اليحصبي من التابعين، ولي قضاء دمشق في خلافة الوليد بن عبد الملك. توفي بدمشق سنة 118 هـ. راويه: هشام بن عمار (ت 245 هـ) وعبد الله بن أحمد بن ذكوان (ت 242 هـ). انظر: معرفة القراء، 82/1-86 (رقم 33)؛ و السير، 292/5-293 (رقم 138)؛ وغاية النهاية، 423/1-425 (رقم 1790).

(4) هو عاصم بن أبي النجود الكوفي، من التابعين، توفي سنة 127 هـ. راويه: حفص بن سليمان (ت 180 هـ) وشعبة بن عياش (ت 193 هـ). انظر: معرفة القراء، 88/1-94 (رقم 35)؛ والسير، 256/5-261 (رقم 119)؛ وغاية النهاية، 346/1-349 (رقم 1496).

(5) هو حمزة بن حبيب بن عمارة الزيات التيمي الكوفي. توفي بجلولان سنة 156 هـ. راويه: خلاد بن خالد الصيرفي الكوفي (ت 220 هـ) وخلف بن هشام البزار (ت 229 هـ). انظر: معرفة القراء، 111/1-118 (رقم 43)؛ والسير، 90/7-92 (رقم 38)؛ وغاية النهاية، 261/1-263 (رقم 1190).

(6) هو علي بن حمزة الكسائي النحوي الكوفي، توفي بقرية من قرى الري سنة 189 هـ. راويه: الليث بن خالد البغدادي (ت 240 هـ) والدوري راوي أبي عمرو بن العلاء (ت 246 هـ). انظر: معرفة القراء، 120/1-128 (رقم 45)؛ و السير، 131/9-134 (رقم 44)؛ وغاية النهاية، 535/1-540 (رقم 2212).

(7) هو يزيد بن القعقاع أبو جعفر المدني القارئ، من التابعين. توفي سنة 130 هـ. راويه: أبو الحارث عيسى بن وردان المدني (ت 160 هـ) والربيع بن سليمان بن جمار المدني (ت 170 هـ). انظر: وفيات الأعيان، 274/6-276 (رقم 814)؛ ومعرفة القراء، 72/1-76 (رقم 28)؛ وغاية النهاية، 382/2-384 (رقم 3882).

(8) هو خلف بن هشام بن ثعلب البزار. توفي سنة 229 هـ. راويه: إسحاق بن إبراهيم المروزي (ت 286 هـ) وإدريس بن عبد الكريم الحداد (ت 292 هـ). انظر: تاريخ بغداد، 322/8-328 (رقم 4417)؛ ومعرفة القراء، 208/1-210 (رقم 103)؛ وغاية النهاية، 272/1-274 (رقم 1235).

(9) هو يعقوب بن إسحاق بن زيد الحضرمي البصري. توفي سنة 205 هـ. راويه: محمد بن المتوكل اللؤلؤي البصري الملقب برويس (ت 238 هـ) وروح بن عبد المؤمن البصري النحوي (ت 234 هـ). انظر: الوفيات، 390/6-392 (رقم 825)؛ ومعرفة القراء، 157/1-158 (رقم 65)؛ وغاية النهاية، 386/2-389 (رقم 3891).

القراءة المحققين<sup>(1)</sup> ليصير المجموع عشر قراءات، وما لم تجتمع الأركان المذكورة في أي قراءة من القراءات فشادة كائنا من كان من قرأ بها، وسيأتي الحديث عنها في المطلب الثاني.

وقد اهتم الألوسي بالقراءات المشهورة اهتماما بالغا وهو ما توضّحه النقاط الآتية:

1- يورد الألوسي عند تفسيره للآيات ما تحتمله أحرفها من قراءات متعدّدة، فعند قوله تعالى: ﴿أَمْ سَأُلَهُمْ خَرْجًا فَخَرَاجُ رَبِّكَ خَيْرٌ﴾ [المؤمنون: 73] ذكر ما في الآية من تسليّة للنبي ﷺ وأن ما أعدّه الله له خير وأبقى، وإبطال لزعمهم بأنك تسألهم على أداء الرسالة جعلاً، ثم أشار إلى الاختلاف في قراءة "خرجا فخرأج"، وأن بعضهم قد فرق بين "الخرج" و"الخارج"، وسوّى آخرون بينهما في المعنى، ثم قال: «وقرأ ابن عامر: "خَرْجًا فَخَرْجُ"، وحمزة والكسائي "خَرْجًا فَخَرَاجُ" للمشاكلة»<sup>(2)</sup>، ثم ذكر قراءة أخرى شاذة<sup>(3)</sup> ورّب عليها معنى في الآية.

- ومن ذلك أيضا ما أورده عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا﴾ [التوبة: 101] حيث قرّر قراءة ابن كثير المكي التي خالف فيها بقية القراء، وهي متواترة عنده كما في مصحف المكيين، قال الألوسي: «وقرأ ابن كثير: "من تحتها" وأكثر ما جاء في القرآن موافق لهذه القراءة»<sup>(4)</sup>.

- وعند قوله تعالى: ﴿فَنَادِيهَا مِنْ تَحْتِهَا أَلَّا تَحْزَنِي﴾ [مریم: 23] فالذي ناداها جبريل عليه السلام، ومعنى "من تحتها" قيل إنه كان واقفا تحت الأكمة التي صعدتها مسرعة، وقيل إنه كان في بقعة من الأرض أخفض من البقعة التي كانت عليها، وقيل ضمير "تحتها" للنخلة، وذهب آخرون إلى أن المنادي هو عيسى عليه السلام، أي فناداها المولود من تحتها، هذا لمن قرأ "من تحتها" بضمير الجر، وقد قرئ بالاسم الموصول أي بفتح النون وهي قراءة ابن عامر وابن كثير وأبي عمرو من العشرة وغيرهم، قال الألوسي: «"مَنْ" بفتح الميم بمعنى الذي، فاعل "نادى"، و"تحتها" ظرف منصوب صلة لـ "من"، والمراد به إمّا عيسى أو جبريل عليهما الصلاة والسلام»<sup>(5)</sup>. وهذا لا يختلف كثيرا في معناه عن القراءة الأولى.

(1) انظر: النشر، 45/1؛ فقد نقل ابن الجزري فتوى الإمام عبد الوهاب السبكي في تواتر القراءات العشر؛ وقد ألف ابن الجزري أيضا متن الدرّة في القراءات الثلاث المتممة للقراءات العشر. انظر: شرح الإمام الزبيدي على متن الدرّة، ص 60-62.

(2) روح المعاني، 54/18. وانظر قراءة كل من ابن عامر وحمزة والكسائي -وقراءة الأخيرين هي قراءة خلف من العشرة-: السبعة، ابن مجاهد، ص 447؛ والتذكرة في القراءات، طاهر بن عبد المنعم بن غلبون، 560/2؛ والتيسير، الداني، ص 129؛ والنشر، ابن الجزري، 315/2.

(3) وهي قراءة الحسن وعيسى: "خرأجا فخرُج". روح المعاني، 54/18.

(4) روح المعاني، 09/11. وانظر: السبعة، ص 317؛ والتذكرة، 443/2؛ والتيسير، ص 97؛ والنشر، 280/2.

(5) روح المعاني، 82/16. وانظر: السبعة، ص 408-409؛ والتذكرة، 524/2؛ والتيسير، ص 121؛ والنشر، 318/2.

2- واختلاف القراءة قد يتبعه اختلاف في المعنى كما في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا أَنْزَلَ هَؤُلَاءِ إِلَّا رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الإسراء: 102] فقراءة الفتح في " علمت " تعني أن المخاطب وهو فرعون يعلم أن ما جاء به موسى إنما هو من عند الله وأنه ليس بساحر ولا مجنون، وأما قراءة الضم فقد قال الألوسي: « وقرأ علي -كرم الله تعالى وجهه- وزيد بن علي -رضي الله تعالى عنهما- والكسائي " لقد علمت " بضم التاء؛ فيكون موسى عليه السلام قد أخبر عن نفسه أنه ليس بمسحور كما زعم عدو الله تعالى وعدوه وهو يعلم أن ما أنزل تلك الآيات إلا خالق السموات والأرض ومديرهما »<sup>(1)</sup>.

-ومن ذلك أيضا ما جاء عند قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِنْدَ الرَّحْمَنِ إِنْسًا﴾ [الزخرف: 18] فسر الألوسي الآية بقراءة " عباد " وأن الملائكة مكرمون عند ربهم يفعلون ما يؤمرون، ولا يوصفون بالذكورة ولا الأنوثة كما زعم الكفرة، وهذا ما قرره القرآن الكريم في العديد من المواضع، ثم انتقل إلى الحديث عن القراءة الثانية، وهي قراءة نافع من السبعة وجماعة آخرين فقال: « وقرأ... ونافع " عند الرحمن " ظرفا، وهو أدل على رفع المنزلة وقرب المكانة »<sup>(2)</sup>.

3- يجتهد الألوسي إذا احتملت الآية المفسرة أكثر من قراءة المذاهب المشهورة والشاذة مع ترجيح المشهورة على الشاذة دون ما كان بين مشهورتين، وهو ما نجده عند قوله تعالى: ﴿مَلِكٍ يَوْمَ الدِّينِ﴾ [الفاحة: 03] حيث أورد مختلف القراءات التي قرئ بها لفظ " ملك "، وهي: مَلِك، ومَالِك ومَلِك على وزن عجل، ومَلِك؛ بنصب الكاف مرة ويرفعها أخرى، ومالك بالنصب، ومالكا بالنصب والتنوين، ومالك بالرفع والإضافة، ومليك كفعيل، إلى غير ذلك ناسبا كل قراءة إلى من قرأ بها من الصحابة والتابعين وأئمة القراءة، ثم رجح المتواترة منها فقال: « والمتواتر منها قراءة " مالك " و" ملك "؛ فهما نبراً سواريهما وقطبا فلك دراريهما »<sup>(3)</sup>.

ثم دخل في مناقشات مع من حاول ترجيح إحدى المتواترتين على الأخرى بزعم أن في الراجحة قوة في المعنى أكثر مما في المرجوحة، أو هي أبلغ منها، لينهي ما بينه وبين هذا الفريق بقوله: « لهم ما كسبوا وعليهم ما اكتسبوا، وعندي: لا ثمة للخلاف والقراءتان فرسا رهان ولا فرق بين المالك والملك صفتين لله تعالى... ومضى أردتُ ترجيح أحد الوصفين تعارضت لدي الأدلة، وسدت علي الباب الآثار، وانقلب إلي بصر البصيرة خاسئا وهو حسير »<sup>(4)</sup>. وهذا دليل على أنه لا يفاضل بين قراءتين إذا تواترتا وإن قال بعد ذلك: « إلا أني أقرأ كالكسائي " مالك " لأحظى بزيادة عشر حسنات »<sup>(5)</sup>.

(1) روح المعاني، 185/15. وانظر: السبعة، ص385-386؛ والتذكرة، 503/2؛ والتيسير، ص115؛ والنشر، 309/2.

(2) روح المعاني، 71/25. وانظر: السبعة، ص585؛ والتذكرة، 665/2؛ والتيسير، ص159؛ والنشر، 368/2.

(3) روح المعاني، 83/1. وانظر: السبعة، ص104-105؛ والتذكرة، 85/1؛ والتيسير، ص27؛ والنشر، 271/1.

(4) روح المعاني، 83/1. وانظر ما نقله من كلام السمين الحلبي، الدر المنصون، 69/1.

(5) روح المعاني، 83/1.



4- ويوجه الألوسي ما تحتمله الآية من قراءات توجيهها إعرابيا أو لغويا، وهو ما يتبعه تغاير في المعنى من مثل ما جاء عند قوله تعالى: ﴿وَاتَّخَذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة: 124] حيث فسّر الآية على قراءة "اتَّخَذُوا" بكسر الخاء فقال: «عطف على "جعلنا"، أو حال من فاعله على إرادة القول، أي: وقلنا أو قائلين لهم اتَّخَذُوا، والمأمور به الناس كما هو الظاهر، أو إبراهيم عليه السلام وأولاده كما قيل، أو عطف على "اذكر" المقدر عاملا لـ "إذ"، أو معطوف على مضمّر تقديره "توبوا إليه" "واتَّخَذُوا"، وهو معترض باعتبار نيابته عن ذلك بين "جعلنا" و"عهدنا"، ولم يعتبر الاعتراض من دون عطف مع أنه لا يحتاج إليه ليكون الارتباط مع الجملة السابقة أظهر، والخطاب على هذين الوجهين لأمة محمد ﷺ، وهو رأس المخاطبين»<sup>(1)</sup>، ثم ذكر القراءة بعدما أطلب في بحث معنى الآية على ما سبق ذكره فقال: «وقرأ نافع وابن عامر "واتَّخَذُوا" بفتح الخاء على أنه فعل ماضٍ، وهو حينئذ معطوف على "جعلنا"، أي: واتَّخذ الناس من مكان إبراهيم الذي عرف به وأسكن ذريته عنده وهو الكعبة - قبة يصلّون إليها، فـ "المقام" مجاز عن ذلك المحل، وكذا "المصلّى" بمعنى القبة مجاز عن المحل الذي يتوجه إليه في الصلاة لعلاقة القرب والمجاورة»<sup>(2)</sup>. فقراءة الجمهور سقت مساق الأمر، وقراءة نافع وابن عامر سقت مساق الخبر كما هو واضح، ولم يهمل الألوسي هذه القراءة لأنها سبعة متواترة.

5- ومن الآثار الفقهية الناجمة عن اختلاف القراءة واعتنى الألوسي بإبرازها ما جاء عند تفسير قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: 07] فلاختلاف حاصل في "وأرجلكم" الذي ترتب عليه الاختلاف في تطهير الأرجل؛ هل يكون بالغسل؟ أم بالمسح؟ أم بالجمع بينهما؟ حتى قال الألوسي: «ولا يخفى أن بحث الغسل والمسح مما كثر فيه الخصام، وطالما زلت فيه أقدام»<sup>(3)</sup>. وقد أطلال - رحمه الله - في إيراد الحجج اللغوية والحديثية ودخل في نقاش طويل مع الشيعة القائلين بوجوب المسح، داحضا للأدلة التي اعتمدوا عليها فيما ذهبوا إليه.

والذي لا خلاف فيه بين أهل الإسلام جميعا أن القراءتين متواترتان، قال الألوسي مقررا هذه الحقيقة ومضيفا إليهما قراءة ثالثة لا خلاف أيضا في أنها شاذة: «وفي الأرجل ثلاث قراءات: واحدة شاذة واثنان متواترتان؛ أما الشاذة فالرفع وهي قراءة الحسن، وأما المتواترتان: فالنصب وهي قراءة نافع وابن عامر وحفص والكسائي ويعقوب، والجر وهي قراءة ابن كثير وحمزة وأبي عمرو وعاصم وفي رواية أبي بكر عنه»<sup>(4)</sup>، ومن هنا

(1) روح المعاني، 1/279.

(2) المصدر نفسه، 1/380. وانظر: السبعة، ص170؛ والتذكرة، 2/322؛ والتيسير، ص65؛ والنشر، 2/222.

(3) روح المعاني، 6/74.

(4) كذا في الأصل، ويبدو أن حرف الواو في "وفي رواية" زيادة من النساخ أو سبق قلم منه - رحمه الله -.

اختلف الناس في غسل الرجلين ومسحهما»<sup>(1)</sup>.

ثم نقل كلاماً للفخر الرازي ذكره في تفسيره يقرّر فيه الأحكام الفقهية التي قيلت بالاعتماد على القراءتين المتواترتين المذكورتين من أن الواجب عند قوم وهم الشيعة المسح، وقال جمهور الفقهاء والمفسرين فرضهما الغسل، وقال آخرون يجب الجمع بينهما، وقيل: بل المكلف مخير بين الغسل والمسح، و«حجة القائلين بالمسح قراءة الجر؛ فإنها تقتضي كون الأرجل معطوفة على الرؤوس؛ فكما وجب المسح فيها وجب المسح فيها»<sup>(2)</sup>.

ولم يعرّج الألوسي على القراءة الثالثة الشاذة إلا بقوله المختصر: «وأما قراءة الرفع فلا تصلح في الاستدلال للفريقين (يعني السنة والشيعة)؛ إذ لكل أن يقدر ما شاء، ومن هنا قال الزمخشري فيها إنها على معنى: وأرجلكم مغسولة أو ممسوحة»<sup>(3)</sup>.

6- وقد يترتب على اختلاف القراءة خلاف في صفة من صفات الله ﷻ فينتصر الألوسي لتلك القراءة إن كانت متواترة، وهو ما نبهه عند قوله تعالى: ﴿بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ﴾ [الصافات: 12] فقد تحدث عن معنى "عجبت" مفتوحة التاء وهي قراءة أكثر العشرة؛ فجعل الخطاب بناء على هذه القراءة للنبي ﷺ، وقيل: لكل من يقبله. والتعجب منه ﷺ لعدم إجابته وإقرارهم للحق والدلائل التي سيقّت لهم في هذه السورة، وقيل: تعجب النبي ﷺ من إنكارهم البعث، وقيل غير ذلك، ثم ذكر قراءة من قرأ "عجبت" بناء المتكلم وهي قراءة حمزة والكسائي من العشرة وغيرهما، ورد بعد ذلك على من أنكر هذه القراءة فقال: «وأنكر شريح<sup>(4)</sup> القاضي هذه القراءة وقال: إن الله تعالى لا يعجب من شيء وإنما يعجب من لا يعلم، وإنكار هذا القاضي مما أفني بعدم قبوله لأنه في مقابل بيّنة متواترة، وقد جاء أيضاً في الخبر: "عجب ربكم من إلكم وقنوطكم"»<sup>(5)</sup>. ثم ساق تفسيرات للآية وفق القراءة المذكورة<sup>(6)</sup>.

(1) روح المعاني، 73/6. وانظر في القراءات المتواترة: السبعة، ص242-243؛ والتذكرة، 385/2-386؛ والتيسير، ص82؛ والنشر، 254/2. وانظر قراءة الحسن من الأربعة: المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جسي، 208/1؛ والقراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب، عبد الفتاح القاضي، ص42.

(2) روح المعاني، 73/6. وانظر: تفسير الرازي، 165-164/6 (المسألة الثامنة والثلاثون).

(3) روح المعاني، 78/6. وانظر: الكشف، الزمخشري، 611/1.

(4) هو شريح بن الحارث بن قيس بن جهم الكندي أبو أمية (ت 78هـ). من أشهر القضاة الفقهاء، ولي قضاء الكوفة زمن عمر وعثمان وعلي ومعاوية واستعفى أيام الحجاج فأعفي سنة 77هـ. كان ثقة في الحديث مأموناً في القضاء، عمّر طويلاً ومات بالكوفة. انظر ترجمته في: طبقات ابن سعد، 193-182/6 (رقم 2025)؛ وحلية الأولياء، 141-132/4 (رقم 256)؛ والوفيات، 463-460/2 (رقم 290)؛ والشذرات، 85/1.

(5) روح المعاني، 76/23. والحديث ذكره ابن قتيبة في تأويل مختلف الحديث، ص211.

(6) انظر: روح المعاني، 77-76/23. وانظر القراءتين: السبعة، ص547؛ والتذكرة، 636-635/2؛ والتيسير، ص151؛ والنشر، 356/2.

7- يدافع الألوسي ويشدّد عن القراءات المتواترة ويشنّع على من رد حرفاً منها، وهذا ما نلاحظه في مثل تفسير قوله تعالى: ﴿وَأَتَقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِمُ الْآرْحَامَ﴾ [النساء: 01] فالقراءة المتداولة في "الأرحام" النصب وهي قراءة الجمهور، وقرأ حمزة من العشرة وغيره "الأرحام" بالجر وهو إمام من أئمة القراءة، وقد فنّد الألوسي حجج من رد قراءة الجر ودافع عن الإمام حمزة وشنّع على من شنّع عليه فقال: «فالتشنيع على هذا الإمام في غاية الشناعة ونهاية الجساسة والبشاعة، وربما يخشى منه الكفر، وما ذكر من امتناع العطف على الضمير المجرور - وهو إحدى الحجج التي رُدّت بها قراءة حمزة - هو مذهب البصريين ولسنا متعبدين باتباعهم»<sup>(1)</sup>، وقد أجاز الكوفيون العطف على الضمير المجرور، وفي كلام العرب المنظوم والمنثور ما يؤيد قراءة حمزة<sup>(2)</sup>.

-وعند قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قُتِلَ أَوْلَادُهُمْ شُرَكَاءُ هُمْ﴾ [الأنعام: 138] فسر الآية على القراءة المشهورة في "زَيْن" في البناء للفاعل وما يتبع ذلك من مسائل لغوية، شرّقال: «وقرأ ابن عامر "زَيْن" بالبناء للمفعول الذي هو القتل ونصب الأولاد وجر الشركاء بإضافة القتل إليه مفصّلاً بينهما بمفعوله»<sup>(3)</sup>، ثم حمل على الزمخشري لرده لهذه القراءة بحجة أنها لو كانت في الشعر لحض الضرورة لكانت سمجة، فكيف بها في الكلام المنثور؟ فكيف إذا كانت في كتاب الله المعجز؟<sup>(4)</sup>، فتعقّب قائلاً: «وقد ركب في هذا الكلام عمياء وتاه في تيهاء، فقد تخيّل أن القراء أئمة الوجوه السبعة اختار كل منهم حرفاً قرأ به اجتهداً لا نقلاً وسماعاً كما ذهب إليه بعض الجهلة، فلذلك غلط ابن عامر في قراءته هذه وأخذ يبيّن منشأ غلطه، وهذا غلط صريح يخشى منه الكفر والعياذ بالله تعالى؛ فإن القراءات السبعة متواترة جملة وتفصيلاً عن أفصح من نطق بالضاد<sup>(5)</sup>، فتغليط شيء منها في معنى تغليط رسول الله<sup>(6)</sup>، بل تغليط لله<sup>(7)</sup>»، ثم نقل رد أبي حيان<sup>(8)</sup> وقال بعده: «ولعل عذره في ذلك جهله بعلمي القراءة والأصول»<sup>(7)</sup>. ثم ذكر وجه جواز الفصل بين المتضايقين من الناحية اللغوية فقال: «وقد يقال: إنه لم يفرّق بين المضاف الذي لم يعمل وبين غيره، ومحققوا النحاة قد فرّقوا بينهما بأن الثاني يفصل فيه بالظرف، والأول إذا كان مصدراً أو نحوه يفصل بمعموله مطلقاً؛ لأن إضافته في نية الانفصال ومعموله مؤخّر رتبة ففصله كلا فصل، فلذا ساغ ذلك فيه ولم يخص بالشعر كغيره»<sup>(8)</sup>.

(1) روح المعاني، 4/184. وانظر القراءتين: السبعة، ص226؛ والتذكرة، 2/371؛ والتيسير، ص78؛ والنشر، 2/247.

(2) انظر: البحر المحيط، أبو حيان، 3/156-159.

(3) روح المعاني، 8/33. وانظر: السبعة، ص270؛ والتذكرة، 2/411؛ والتيسير، ص88؛ والنشر، 2/263-265.

(4) الكشف، 2/70.

(5) روح المعاني، 8/33.

(6) انظر تفسيره: البحر المحيط، 4/229-230.

(7) روح المعاني، 8/33.

(8) المصدر نفسه، 8/33.

والحق أن القراءة ينبغي أن تكون حاكمة على القياسات اللغوية لا أن تحاكم إليها؛ لأنها سنة متبعة، فتواترها يقطع اعتراض كل معترض كائنا من كان، وقراءة ابن عامر التي نحن بصددتها لا شك في ثبوتها عن النبي ﷺ هذا أولاً،

وثانياً: ناقلها عربي صرف، والعربية سليقة فيه وسجية،

وثالثاً: أنه قرأها في عهد أعدل خليفة بعد الأربعة وهو عمر بن عبد العزيز الذي لم يتسامح معه ومع غيره فيما هو أقل من هذا فكيف يغفل عن هذا؟

ورابعاً: أنه كان مقرئ الناس في الشام، وهي يومئذ حاضرة العلم والحكم وموئل أهل العلم والمعرفة، ولم ينقل عن أحد من العامة فضلاً عن الخاصة أنه أنكر عليه قراءته هذه<sup>(1)</sup>.

فالذي يظهر مما سبق أن الألوسي اعتنى بذكر الخلاف في القراءات المتواترة لما يترتب عليها من خلاف في المعنى أو الأحكام الفقهية، وهو يدافع بقوة عما تواتر منها لأن حجيتها في تواترها لا في موافقتها الشائع أو المعروف أو الأصح في اللغة العربية، وإنه ليرد على كل من يطعن في حرف منها؛ لأنه بذلك يطعن في قرآنية القرآن.

هذا عن القراءات المشهورة، وأمّا القراءات الشاذة فهو ما سأعرض له في المطلب الآتي.

### المطلب الثاني: طريقة الألوسي في عرض القراءات الشاذة

القراءة الشاذة هي ما اختل فيها ركن من أركان المتواترة وإن ارتبط مصطلح الشاذ أكثر بطريق النقل، إلا أن واقع القراءات القرآنية يشير إلى ما ذكرنا أولاً من أن القراءة إذا تخلف عنها صحة السند أو موافقة العربية أو رسم المصحف صارت في حكم الشاذة، وإن كانت من حيث الفصاحة « في مستوى المشهورة... بل قد تكون أفصح منها »<sup>(2)</sup>، ولذلك نجد بعض المفسرين الذين ألزموا أنفسهم إيراد القراءات المشهورة فقط ألجأهم ضرورة زيادة توضيح النص أحياناً إلى إيراد القراءات الشاذة<sup>(3)</sup>، وهو ما أفاد منه أيضاً الفقهاء واللغويون وغيرهم. ومع هذا « فكل قراءة وراء العشر لا يحكم بقرآنتها، بل هي شاذة لا تجوز القراءة بها لا في الصلاة ولا خارجها »<sup>(4)</sup>.

(1) انظر تقصي هذه المسألة بما لا مزيد عليه في: النشر، ابن الجزري، 2/263-265.

(2) القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، عبد الصبور شاهين، ص 07.

(3) وذلك مثل أبي حيان في تفسيره البحر المحيط.

(4) القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب، عبد الفتاح القاضي، ص 09.

والقراءات الشاذة المعروفة أربع وهي قراءات: الحسن البصري<sup>(1)</sup> وابن محيصن<sup>(2)</sup> والأعمش<sup>(3)</sup> واليزيدي<sup>(4)</sup>، وأما غيرها من القراءات الشاذة فكثيرة ويذكرها المفسرون وعلماء القراءة منسوبة لأصحابها ممن قرعوا بها من الصحابة والتابعين وغيرهم.

والألوسي قد اعتنى بذكر القراءات الشاذة: المعروفة وغير المعروفة، وسلك فيها طريقا هو ما سنبينه في النقاط الآتية:

1- يهتم الألوسي بالقراءة الشاذة ويوردها إذا تضمنت معنى جديدا للآية غير المعنى الذي أشارت إليه القراءة المشهورة، وذلك كما في قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰ يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ ﴾ [الاعراف: 39] حيث بدأ بذكر المعنى الذي جاء على قراءة العشرة بقراءة "الجمال" على معنى الحيوان المعروف، وفتح السين المهملة وكسر الميم المدغمة وكسر الخاء المعجمة وفتح الياء المثناة الفوقية المخففة في "سم الخياط" الذي هو «بقية الإبرة»، وهو مثل عندهم أيضا في ضيق المسلك، وذلك مما لا يكون، فكذا ما توقّف عليه، بل لا تتعلّق به القدرة لعدم إمكانه مادام العظيم على عظمه، والضيق على ضيقه<sup>(5)</sup>.

ثم ذكر بعد ذلك قراءات؛ بعضها قرئ بها في الأربع التي وراء العشر، وبعضها في غيرها، فمن الأولى قلل: «قرأ ابن عباس وابن جبير ومجاهد وعكرمة والشعي "الجمال" بضم الجيم وفتح الميم المشددة كالقمل»<sup>(6)</sup>، وهي

(1) هو أبو سعيد الحسن بن أبي الحسن يسار. إمام أهل زمانه علما وعملا. توفي سنة 110هـ. رواياه: شجاع بن أبي نصر البلخي (ت 190هـ)، وعيسى الثقفي (ت 149هـ). ترجمته في: تهذيب الكمال، 6/95-127 (رقم 1216)؛ والسير، 4/588-563 (رقم 223)؛ ومعرفة القراء، 1/65 (رقم 21)؛ وغاية النهاية، 1/235 (رقم 1074)؛ والتقريب، ص 99 (رقم 1227).

(2) هو محمد بن عبد الرحمن السهمي مولاهم المكي، مقرئ أهل مكة مع ابن كثير. توفي سنة 123هـ. رواياه: البرقي (ت 250هـ)، ومحمد بن أحمد بن شنبوذ البغدادي (ت 328هـ). ترجمته في: معرفة القراء، 1/98-99 (رقم 38)؛ وغاية النهاية، 2/167 (رقم 3118)؛ والشذرات، 1/162.

(3) أبو محمد سليمان بن مهران الأعمش الأسدي الكوفي، الإمام الجليل، الحافظ الحجة. توفي سنة 148هـ. رواياه: محمد بن أحمد الشنبوذي (ت 388هـ)، والحسن بن سعيد المطوعي (ت 371هـ). ترجمته في: تاريخ بغداد، 9/3-13 (رقم 4611)؛ ومعرفة القراء، 1/94-96 (رقم 36)؛ ومعرفة القراء، 1/315-316 (رقم 1389).

(4) أبو محمد يحيى بن المبارك العدوي البصري. إمام نحوي مقرئ. توفي سنة 202هـ. رواياه: سليمان بن أيوب الخياط (ت 235هـ)، وأحمد بن فرح الضرير (ت 303هـ). ترجمته في: تاريخ بغداد، 14/146-148 (رقم 7465)؛ ومعرفة القراء، 1/151-152 (رقم 62)؛ وغاية النهاية، 2/375-377 (رقم 3860).

(5) روح المعاني، 8/119.

(6) المصدر نفسه، 8/119. وانظر: المحتسب، ابن جني، 1/249؛ والبحر المحيط، 4/297؛ الكشف، 2/103-104.

قراءة ابن محيصن من الأربعة<sup>(1)</sup> إلا أنه لم يشر إلى ذلك، كما ذكر عن جمع قراءة " الجمل " بالضم والفتح مع التخفيف كُنْغَر، وبالضم والسكون كَقْفَل "، وبالفتح والسكون كالحبل، ثم قال: « وَفُسِّرَ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ بِالْحَبْلِ الْغَلِيزِ مِنَ الْقَنْبِ، وَقِيلَ هُوَ حَبْلُ السَّفِينَةِ »<sup>(2)</sup>.

ثم انتقل إلى الحديث عن " سم الخياط " فذكر أن " سم " قرئ بضم السين وكسرها دون نسبة هاتين القراءتين إلى من قرأ بهما وأنه الثقب الصغير في كل ذلك<sup>(3)</sup>، كما أورد قراءة عبد الله " في سم السمخيط " بكسر الميم وفتحها في " السمخيط " قال: « وهو الخياط ما يخاط به كالحزام والحزم والقناع والمقنع »<sup>(4)</sup>.

فقد أورد مختلف القراءات الشاذة وما يتبعها من معان زائدة عن المعاني التي تفيدها القراءة المشهورة.

2- وقريباً من السابق إيراد الألوسي القراءة الشاذة وإن لم تضاف معنى مغايراً تمام التباير لتلك المشهورة، وذلك كما في تفسير قوله تعالى: ﴿ قَالَا رَبَّنَا إِنَّنَا نَخَافُ أَنْ يُفْرُطَ عَلَيْنَا أَوْ أَنْ يَطْغَى ﴾ [ طه: 44 ] حيث قلل: « أي يعجل علينا بالعقوبة ولا يصبر إلى إتمام الدعوة وإظهار المعجزة؛ " من فرط " : إذا تقدّم، ومنه: " الفارط " المتقدم للمورد والمنزل، و " فرس فارط " : يسبق الخيل، وفاعل " يفرط " على هذا فرعون<sup>(5)</sup>، وتفسير الآية إلى هنا وفق قراءة العشرة بفتح المثناة التحتية وضم الراء المهملة في " يفرط "، ثم ذكر القراءة الشاذة بعد ذلك وهي قراءة لابن محيصن في آخرين قال: « " يفرط " بضم الياء وفتح الراء من " أفرطته " إذا حملته على العجلة، أي نخاف أن يحمله حامل من الاستكبار أو الخوف على الملك أو غيرهما على المعاجلة بالعقاب<sup>(6)</sup>، وفي رواية ثانية لابن محيصن أنه قرأ " يفرط " بضم الياء وكسر الراء " على أنه إفراط من فرعون في الأذى<sup>(7)</sup>.

والمعنى يكاد يكون واحداً في القراءات الثلاث، وهو التعجيل من فرعون بالعقوبة والأذى والإسراع فيما لا يستغرب من أمثاله.

(1) انظر: القراءات الشاذة، عبد الفتاح القاضي، ص 48.

(2) روح المعاني، 119/8. وانظر: المحتسب، 249/1.

(3) قراءة الضم هي لابن مسعود وقتادة وأبي رزين وطلحة، وأما قراءة الكسر فهي لأبي عمران الجوني وأبي نعيم عن نافع. انظر: البحر المحيط، 297/4-298؛ والدر المصون، السمين الحلبي، 270/3.

(4) روح المعاني، 119/8. وقراءة عبد الله هي بكسرة الميم وسكون الخاء وفتح الياء، وهي قراءة أبي رزين وأبي مجاز أيضاً. وأما قراءة فتح الميم فهي لطلحة. انظر: البحر المحيط، 297/4-298؛ والدر المصون، 270/3.

(5) روح المعاني، 196/16.

(6) المصدر نفسه، 196/16. وانظر: المحتسب، ابن جني، 52/2؛ والبحر المحيط، 246/6؛ والدر المصون، 24/5؛ والقراءات الشاذة، ص 66-67.

(7) لم يذكرها ابن جني في المحتسب، وذكرها أبو حيان في البحر، 246/6. وذكر القراءتين الزمخشري في الكشاف، 66/3؛ والسمين في الدر، 24/5.



3- وقد يجشد الألوسي ما يرد في الحرف الواحد من القراءان من قراءات شاذة لمجرد الذكر والتنويع كما جاء في تفسير قوله تعالى: ﴿مُتَكَيِّفِينَ عَلَى رَفْرَفٍ خُضْرٍ وَعَبْقَرِيٍّ حِسَانٍ﴾ [الرَّحْمَن: 75] فقد ذكر الآراء التي قيلت في معنى "رفرف" و"عبقري"، ثم أورد قراءة عثمان بن عفان رضي الله عنه ابن محيصن في آخرين «رفارف» جمع لا ينصرف، "خضر" بسكون الضاد، و"عباقرى" بكسر القاف وفتح الياء المشددة... وقال ابن خالويه: قرأ "على رفارف خضر وعباقرى" النبي ﷺ والجاحدري<sup>(1)</sup> وابن محيصن، وقد روي عن ذكرنا "على رفارف خضر وعباقرى" بالصرف<sup>(2)</sup>. ثم ذكر بعد ذلك قراءات أخرى لـ "عباقرى" بالصرف وترك الصرف، وفتح القاف وكسرها، وقرأ بكسر الياء من غير تنوين، كما قرئ فيها بتنوين الكسر<sup>(3)</sup>. ولم يرتب -رحمه الله- على القراءات المختلفة أي اختلاف في المعنى.

4- وقد يخرج الألوسي القراءة الشاذة على أنها تفسيرية لمخالفتها رسم المصحف، وذلك كما جاء عند قوله تعالى: ﴿قَالَ أَحَدُهُمَا إِنِّي أَرِيتِي أُعْصِرُ خَمْرًا وَقَالَ الْآخَرُ إِنِّي أَرِيتِي أَحْمِلُ فَوْقَ رَأْسِي خُبْرًا تَأْكُلُ الطَّيْرُ مِنْهُ﴾ [يُوسُف: 36] حيث فسر الألوسي كلمتي "خمر" و"خبز" بقراءتين شاذتين: إحداهما قراءة أبي بن كعب وعبد الله بن مسعود -رضي الله عنهما- وهي "أعصر عنباً"، والمتواتر عنهما "خمر" كما هو معلوم، ولذا قال أبو حيان كما نقله عنه الألوسي: «ينبغي أن يحمل ذلك على التفسير لمخالفته لسواد المصحف»<sup>(4)</sup>.

وقراءة ابن مسعود "أعصر عنباً" رواها عنه عدة<sup>(5)</sup>، وذكروا عنه أنه قال: «والله لقد أخذتها من رسول الله ﷺ هكذا»<sup>(6)</sup>.

والقراءة الأخرى في الآية الكريمة هي قراءة ابن مسعود أيضاً: "أحمل فوق رأسي ثريدا"، فهذه لم يزد الألوسي على أن قال: «وفي مصحف ابن مسعود: "ثريدا تأكل الطير منه"، وهذا كما قيل أيضاً تفسير لقراءة»<sup>(7)</sup>. ومخالفة هذه القراءة للشاذة للمصحف ظاهرة ولذلك حملت على أنها تفسير منه.

(1) هو عاصم بن أبي الصباح العجاج الجحدري البصري. توفي قبل 130 هـ. ترجمته في: غاية النهاية، 349/1 (رقم 1498).

(2) روح المعاني، 124/27-125. وانظر: مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه، عني بنشره، برجستراسر، ص 150؛ والقراءات الشاذة، ص 86.

(3) انظر: روح المعاني، 125/27. وانظر في هذه القراءة وسابقتها من سورة الرَّحْمَن: المحتسب، 305/2؛ والمحرر الوجيز، ابن عطية، 236/5؛ والبحر المحيط، 199/8؛ والكشاف، 454/4.

(4) روح المعاني، 239/12. وانظر: البحر المحيط، 308/5.

(5) انظر: التاريخ الكبير، البخاري، 274/1 (رقم 885 إبراهيم بن بشر الأنصاري)؛ وتفسير الطبري، 215/12؛ وتفسير ابن أبي حاتم، 2142/7 (رقم 11599).

(6) روح المعاني، 239/12. وانظر: المحتسب، 343/1. وقد نسب ابن جني هذه القراءة لابن مسعود وحده دون أبي بن كعب، وكذا الزمخشري في كشافه، 468/2.

(7) روح المعاني، 239/12. وهو قول أبي حيان في البحر، 308/6.

5- وقد تخرج القراءة الشاذة وفق تقدير إعرابي صحيح، وذلك كما جاء عند تفسير قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا تُقْسِمُوا طَاعَةً مَعْرُوفَةً﴾ [النور: 51] فالعشرة في "طاعة معروفة" على رفع التاء، وهذه القراءة بدأ الألوسي تفسير الآية فقال: «"طاعة معروفة" خبر مبتدأ محذوف، أي طاعتكم طاعة، والجملة تعليل للنهي كأنه قيل: لا تنقسموا على ما تدعون من الطاعة لأن طاعتكم طاعة معروفة بأنها واقعة باللسان فقط من غير مواطاة من القلب، لا يجهلها أحد من الناس... وقيل: "طاعة" مبتدأ خبره محذوف، أي طاعة معروفة متوسطة على قدر الاستطاعة أمثل وأولى بكم من القسم...»<sup>(1)</sup>، إلى آخر ما ذكره من التخریجات الإعرابية لهذه القراءة.

ثم ذكر بعد ذلك القراءة الشاذة في الآية مقدراً لها فعلين ناصبين فقال: «وقرأ زيد بن علي<sup>(2)</sup> واليزيدي: "طاعة معروفة" بالنصب على تقدير: تطيعون طاعة معروفة نفاقية، وقيل: أطيعوا طاعة معروفة حقيقية»<sup>(3)</sup>. و"طاعة" على كلا التقديرين مفعول مطلق.

6- وقد يرجح الألوسي معنى معينا في الآية من خلال قراءة شاذة وهو ما نلاحظه عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: 40] فبعد أن ذكر مسائل لغوية ونحوية تحتلها الآية، عرّف السرقة وأورد الاختلاف في قيمة المسروق الذي تقطع فيه اليد، ثم قال: «والمراد بالأيدي الأيمان كما روي عن ابن عباس والحسن والسدي<sup>(4)</sup> وعامة التابعين -رضوان الله عنهم أجمعين-، ويؤيده قراءة ابن مسعود -رضي الله تعالى عنه- "أيمانهما"، ولذلك ساغ وضع الجمع موضع المثنى كما في قوله ﴿فَقَدْ صَعَتِ قُلُوبُكُمَا﴾<sup>(5)</sup> اكْتِفَاءً بِثَنِيَةِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، كَذَا قَالُوا»<sup>(6)</sup>.

فلفظ "الأيدي" عام فيما كان يمينا أو شمالا، وقد بينت قراءة ابن مسعود -على شذوذها- بما لا شك فيه أن ما يتبدأ به في قطع يد السارق هو اليمنى كما هو مجمع عليه لدى الفقهاء<sup>(7)</sup>.

7- أما إذا خالفت القراءة الشاذة نصا شرعيا صحيحا صريحا في الدلالة على عكس معناها فإن الألوسي لا يتوانى في ردها، وهو ما نجده عند تفسير قوله تعالى: ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً﴾

(1) روح المعاني، 18/199-200.

(2) هو أبو القاسم العجلي الكوفي. شيخ العراق، إمام حاذق ثقة. توفي سنة 358هـ. ترجمته في: تاريخ بغداد، 8/449-450 (رقم 4563)؛ ومعرفة القراء، 1/314 (رقم 231)؛ وغاية النهاية، 1/298-299 (رقم 1308).

(3) روح المعاني، 18/200. وانظر: الكشف، 3/250؛ والبحر المحيط، 6/468؛ والدر المصون، 5/231.

(4) انظر: تفسير ابن جرير، 6/28.

(5) سورة التحريم: الآية 04.

(6) روح المعاني، 6/133. وقد روى قراءة ابن مسعود الطبري في تفسيره، 6/28. وانظرها في: الكشف، 1/632؛ والدر المصون، 2/523-524.

(7) انظر: أثر القراءات في الفقه الإسلامي، صبري عبد الرؤوف محمد عبد القوي، ص 396-397.

[النساء: 24] فهذه الآية عمدة القائلين بنكاح المتعة من الشيعة وغيرهم، والجمهور على خلاف ذلك، وقد بين الآلوسي وجه استدلالهم بها بقوله: «وقيل: الآية في المتعة وهي النكاح إلى أجل معلوم من يوم أو أكثر، والمراد: "ولا جناح عليكم فيما تراضيتن به" من استئناف عقد آخر بعد انقضاء الأجل المضروب في عقد المتعة؛ بأن يزيد الرجل في الأجر وتزويده المرأة في المدة، وإلى ذلك ذهب الإمامية، والآية أحد أدلتهم على جواز المتعة، وأيدوا استدلالهم بها بأنها في حرف أبي: "فما استمتعتم به منهن إلى أجل مسمى"، وكذا قرأ ابن عباس وابن مسعود رضي الله تعالى عنهم»<sup>(1)</sup>.

ثم عرض رحمه الله - لمذهب أهل السنة في المسألة وانتهى في بحثه لنكاح المتعة إلى أنه حرام إلى يوم القيامة بنصوص ذكرها جميعاً في تفسيره لآية "النساء" وآية "المؤمنون"<sup>(2)</sup>، وأن قوله تعالى ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ﴾ تفرع على حال النكاح «يدل على أن المراد بالاستمتاع هو الوطء والدخول، لا الاستمتاع بمعنى المتعة التي يقول بها الشيعة»<sup>(3)</sup>.

ولم يلتفت الآلوسي إلى قراءة أبي وابن مسعود وابن عباس لمخالفتها للقراءة الصحيحة الثابتة المتواترة، وكذا لمخالفة ما تشير إليه من معنى للسياق العام الذي وردت فيه، قال رحمه الله تعالى: «والقراءة التي ينقلونها عن تقدم من الصحابة شاذة، وما دل على التحريم كآية ﴿إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾<sup>(4)</sup> قطعي فلا تعارضه»<sup>(5)</sup>. فهذه القراءة الشاذة مردودة بما ثبت من النصوص الدالة على حرمة المتعة، ولأنها لا تصمد أمام ما دلت عليه القراءة المتواترة.

ومما تم عرضه في هذا المطلب نلاحظ أن الآلوسي لم يهمل ذكر القراءات الشاذة، وإنما اعتنى بها عنايته بالمتواترة لما أن ذكرها لا يخلو من فائدة في المبني أو المعنى إلا ما كان منها مصادماً لحكم شرعي ثابت بالقراءة المتواترة.

فالآلوسي إذن حرص على الجمع بين القراءات الشاذة والمتواترة لبيان مراد الله ﷻ من كلامه العزيز؛ لأن المتواترة لا شك في ثبوتها أو قرآنتها، وأما الشاذة فيستأنس بها في دلالة النص القرآني. هذا عن القراءات. ومما اعتنى به الآلوسي في تفسيره المكي والمدني والناسخ والمنسوخ وهو موضوع البحث الثالث.



(1) روح المعاني، 5/05. وانظر: المحرر الوجيز، 2/36؛ والكشاف، 1/498؛ والبحر المحيط، 3/218.  
 (2) وهي قوله تعالى: ﴿إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ فَمَنْ ابْتَغَىٰ وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَٰئِكَ سَبِيلُكُمْ هُمْ يَتَّبِعُونَ﴾. سورة المؤمنون: الآيات 6-7.  
 (3) روح المعاني، 5/07.  
 (4) سورة المؤمنون: الآية 06.  
 (5) روح المعاني، 5/07.

## المبحث الثالث: طريقة الألوسي في عرض المكي والمدني والناسخ

### والمنسوخ

تعهد الألوسي ذكر العديد من علوم القرآن في بداية تفسير كل سورة تقريبا، ومن ذلك المكي والمدني والناسخ والمنسوخ، والعلاقة بينهما بيّنة واضحة من حيث إن المكي والمدني سبيل لمعرفة الناسخ والمنسوخ مع ما ينضم إلى ذلك من أسباب النزول، وسأتحدث أولا عن المكي والمدني والناسخ والمنسوخ في مطلبين:

### المطلب الأول: طريقة الألوسي في عرض المكي والمدني

### المطلب الثاني: طريقة الألوسي في عرض الناسخ والمنسوخ

### المطلب الأول: طريقة الألوسي في عرض المكي والمدني

المكي والمدني مسلك لمعرفة تاريخ تشريع الأحكام ومقصد الشارع من التدرج في هذه الأحكام، كما أنه منهج « للفهم المستوعب الدقيق لأحداث السيرة، وإبراز المواقف الفعالة والمؤثرة في حياة الجماعة المسلمة التي تعد حياتها متنا أساسيا للامتداد الطبيعي للجماعة المسلمة التي اتبعتها بإحسان إلى أن تقوم الساعة »<sup>(1)</sup>.

وللعلماء في معنى المكي والمدني اصطلاحات ثلاثة: الاصطلاح الزماني والاصطلاح المكاني، ونوع الخطاب، والأكثر على اعتبار الأول؛ لأنه حاصر وضابط ومطرد<sup>(2)</sup>، ولأنه اصطلاح « يجعل الهجرة النبوية حدا فاصلا بين عهدين: العهد المكي الذي كان يهدف الوحي القرآني فيه إلى نقل الناس من الشرك إلى التوحيد، والعهد المدني الذي أصبح للمسلمين فيه دولة ودار إيمان، وفي هذه الدار طفق الوحي القرآني يربي هذه الجماعة المؤمنة، ويوجه الأحداث الكبرى التي تمر بها ويحدد موقفها، ويتابع تطور هذه المواقف إزاء الفرد وإزاء الظروف الطارئة »<sup>(3)</sup>.

وقبل الحديث عن منهج الألوسي في المكي والمدني نتطرق إلى طريقة معرفة هذا النوع من علوم القرآن، فنقول إن المشهور في ذلك طريقتان:

-الأول: النقل عن الصحابة لأفهم أعلم بما نزل على محمد ﷺ حتى قال ابن مسعود: « والله الذي لا إله غيره ما نزلت سورة من كتاب الله إلا وأنا أعلم أين نزلت، ولا نزلت آية من كتاب الله إلا وأنا أعلم فيم نزلت،

(1) منهج أهل السنة في تفسير القرآن الكريم، صبري المتولي، ص 366. وانظر: مناهل العرفان، 1/195؛ ومباحث في علوم القرآن، صبحي الصالح، ص 167.

(2) انظر: مناهل العرفان، 1/193-194؛ والمدخل لدراسة القرآن الكريم، محمد بن محمد أبو شهبة، ص 197.

(3) منهج أهل السنة في تفسير القرآن الكريم، ص 369. وانظر: مباحث في علوم القرآن، ص 169.

ولو أعلم أن أحدا أعلم مني بكتاب الله تبلغه الإبل لركبت إليه»<sup>(1)</sup>.

-الثاني: الاجتهاد، وأن كثيرا من جزئيات المكي والمدني انتهى علمه إلينا عن طريق الاجتهاد<sup>(2)</sup>. ومبنى هذا الرأي على التتبع والاستقراء لنزول آيات وسور القرآن الكريم والجو العام لمضمون السورة، وقد وضع العلماء ضوابط وأمارات قد تكون قطعية أو أغلبية قلما تتخلّف لتمييز السور المكية عن المدنية؛ كالقول بأن كل سورة فيها سجدة أو " كلا " أو " يا أيها الناس "، أو قصص الأنبياء والأمم الغابرة، أو فيها قصة آدم وإبليس، أو مفتوحة بالحروف المقطعة، أو قصيرة الآيات، أو فيها الدعوة إلى أصول الإيمان، أو فيها مجادلة المشركين وتسفيه لمعبوداتهم، أو يكثر فيها القسم فهي مكية إلا ما استثنى<sup>(3)</sup>.

وكالقول بأن كل سورة اشتملت على الأحكام والإذن بالجهاد، أو اشتملت على تفاصيل أحكام الحدود والفرائض وغيرها، أو فيها ذكر المنافقين أو اشتملت على مجادلة أهل الكتاب أو كانت طويلة فهي مدنية إلا ما استثنى<sup>(4)</sup>.

وسور القرآن الكريم عموما إما أن تكون: مكية، وإما مدنية، وإما مكية فيها مدني والحكم فيها للأغلي، وإما مدنية وفيها مكي وهي كسابقتها في أن الحكم فيها أغلي<sup>(5)</sup>.

وقد عد العلماء السور المكية خمسا وثمانين سورة، وأما المدنية فهي تسع وعشرون<sup>(6)</sup>، وقيل غير ذلك<sup>(7)</sup>. والألوسي قد التزم بإيراد المكي والمدني والاختلاف فيه مع بداية تفسير كل سورة تقريرا، كما يورد المناقشات في ذلك، وهذا ما يمكن أن نستشفه من خلال الأمثلة الآتية:

1- عند تفسير قوله تعالى: ﴿ وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِذْ قَالُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَيْءٍ ﴾ [الأنعام: 92] ذكر في بداية السورة عددا من الروايات اتفق أصحابها على أن السورة مكية، واستثنى من مجموع الروايات قوله تعالى: ﴿ وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ ﴾<sup>(8)</sup> وثلاث آيات بعدها، وقوله ﴿ قُلْ تَعَالَوْا أَنُلِ ﴾<sup>(9)</sup> والتي

(1) أخرجه: البخاري: فضائل القرآن؛ باب القراء من أصحاب النبي ﷺ، 4/1912 (رقم 4716)؛ ومسلم: فضائل الصحابة؛

باب من فضائل عبد الله بن مسعود وأمه -رضي الله عنهما-، 4/1913 (رقم 2463).

(2) انظر: الإتيان، 15/1؛ ومباحث في علوم القرآن، ص181.

(3) انظر: مباحث في علوم القرآن، ص181 وما بعدها.

(4) انظر: مناهل العرفان، 1/197؛ ومباحث في علوم القرآن، ص183.

(5) انظر: البرهان، 1/195 وما بعدها؛ والإتيان، 1/18 وما بعدها؛ ومناهل العرفان، 1/199 وما بعدها.

(6) انظر: البرهان، 1/194.

(7) انظر: الإتيان، 1/99 وما بعدها.

(8) سورة الأنعام: الآية 92.

(9) سورة الأنعام: الآية 152.

بعدها، وآية ﴿وَلَوْ أَنَّا نَزَّلْنَاهُ إِلَيْهِمْ الْمَلَكُ بَيِّنَةً﴾<sup>(1)</sup>، ثم أورد الاختلاف في قائل ذلك من قوله تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾<sup>(2)</sup> هل هم مشركوا قريش أم اليهود؟ قال -رحمه الله-: «واختلف في قائل ذلك القول الشنيع، فأخرج أبو الشيخ عن مجاهد أنهم مشركو قريش»<sup>(3)</sup>، والجمهور على أنهم اليهود، ومرادهم من ذلك الطعن في رسالته ﷺ على سبيل المبالغة، فقليل لهم على سبيل الإلزام: ﴿قُلْ مَنْ أَنْزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى﴾<sup>(4)</sup> «<sup>(5)</sup>».

وحل بعض الاستشكالات التي ترد على مذهب الجمهور مزج فيها بين الردود العقلية والنقلية، كما أورد استشكالا على قول من ذهب إلى أنها في مشركي قريش، وعلى الرغم من إجابته عنه فإنه رجح رأي الجمهور<sup>(6)</sup>.

وما ذهب إليه الألوسي وعده رأيا للجمهور بناء على ترجيح أن الآية مدنية وليست مكية لأن «المنظرات التي وقعت بين رسول الله ﷺ وبين اليهود كلها مدنية»<sup>(7)</sup>، خالفه فيه غير واحد من المفسرين؛ فابن كثير حزم بأن الآية مكية نزلت في قريش، وهو اختيار الطبري<sup>(8)</sup> من قبله، وساق دليلا عقليا -وهو ما عده الألوسي استشكالا على رأي الجمهور- هو أن اليهود لا ينكرون الوحي بخلاف قريش والعرب، ثم أورد نصوصا تعضد ما ذهب إليه<sup>(9)</sup>.

وكون الآية في مشركي قريش هو ما رجحه صاحب التحرير والتنوير فقال: «لا يصح نقل في شيء نزل من "الأنعام" في المدينة»<sup>(10)</sup>. كما أن السيوطي لم ينص في "الإنقان" على مدنية هذه الآية خاصة، وإنما قلل: «سورة الأنعام نزلت بمكة جملة واحدة فهي مكية إلا ثلاث آيات نزلن بالمدينة ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ﴾<sup>(11)</sup> إلى تمام

(1) سورة الأنعام: الآية 112.

(2) سورة الأنعام: الآية 92.

(3) رواه ابن جرير في تفسيره، 268/7.

(4) سورة الأنعام: الآية 92.

(5) روح المعاني، 219/7.

(6) انظر: المصدر نفسه، 219/7.

(7) المصدر نفسه، 219/7.

(8) جامع البيان، 268-269/7.

(9) انظر: تفسير ابن كثير، 64/3.

(10) التحرير والتنوير، ابن عاشور، 122/7.

(11) سورة الأنعام: الآية 152.



الآيات الثلاث»<sup>(1)</sup>.

وترجيح الألوسي لمدينة الآيتين إنما ينبني على روايتي أبي الشيخ، قال رحمه الله: «ولا يرد أن هذه السورة مكية والمناظرات التي وقعت بين رسول الله ﷺ وبين اليهود كلها مدنية فلا يتأتى القول بأن الآية نزلت في اليهود لما أخرج أبو الشيخ عن سفيان والكلبي أن هذه الآية مدنية»<sup>(2)</sup>. وهذا الترجيح تتوقف صحته على صحة الروايتين، وهو ما لا يسلم به من قال بعكسه<sup>(3)</sup>.

2- عند قوله تعالى: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ وَلَئِنْ صَبَرْتُمْ...مُحْسِنُونَ﴾ [التَّحْلُ: 128-126] قال الألوسي عند مفتتح تفسيره لهذه السورة: «أطلق جمع القول بأنها مكية، وأخرج ذلك ابن مردويه عن ابن عباس وابن الزبير رضي الله عنهما، وأخرج النحاس من طريق مجاهد عن الخبر أنها نزلت بمكة سوى ثلاث آيات من آخرها فإن نزلت بين مكة والمدينة في منصرف رسول الله ﷺ من أحد، وفي رواية عنه أنها كلها مكية إلا قوله تعالى: ﴿وَلَا تَشْتَرُوا بِعَهْدِ اللَّهِ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾<sup>(4)</sup> إلى قوله سبحانه: ﴿بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾<sup>(5)</sup>، وروى أمية الأزدي عن جابر بن زيد أن أربعين آية منها نزلت بمكة وبقيتها نزلت بالمدينة، وهي مائة وثمان وعشرون آية»<sup>(7)</sup>.

ولم يرتب على تفسيره لآية ﴿وَلَا تَشْتَرُوا بِعَهْدِ اللَّهِ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ التي قيل إنها مستثناة من السورة المكية شيئاً يدل على أنها كذلك، بل ذكر ما يخالف الرواية حيث نقل كلاماً للزمخشري فيه دليل على أن الآية مكية، قال جاز الله فيما حكى عنه الألوسي: «كان قوم ممن أسلم بمكة زين لهم الشيطان لجزعهم مما رأوا من غلبة قريش واستضعافهم المسلمين وإذائهم لهم، ولما كانوا يعدوهم من المواعيد إن رجعوا أن ينقضوا ما بايعوا عليه رسول الله ﷺ فثبتهم الله تعالى بهذه الآية، ونهاهم عن أن يستبدلوا ذلك بما وعدوهم به من عرض الدنيا»<sup>(8)</sup>، واعتماد الألوسي لهذا التفسير<sup>(9)</sup> فيه تضعيف للقول بمدنية الآية.

(1) الإتيان، 09/1. وفي الدر المنثور، 245/3 أورد روايتين لأبي الشيخ الأولى عن الكلبي والثانية عن سفيان وفيهما أن سورة الأنعام نزلت كلها بمكة إلا الآيتين موضع الاستشهاد فترلتا بالمدينة في رجل من اليهود هو فنحاص اليهودي أو مالك بن الصيف.

(2) روح المعاني، 219/7.

(3) انظر: تفسير الطبري، 269/7.

(4) في الأصل: "بآيات" وهو سبق قلم من الألوسي أو خطأ من النساخ!

(5) سورة التحل: الآية 95.

(6) سورة التحل: الآية 96.

(7) روح المعاني، 89/14-90.

(8) المصدر نفسه، 224/14. وانظر: الكشف، 632/2.

(9) وإن استحسّن الألوسي تعميم ابن عطية للعهد من النهي عن الرشا وأخذ الأموال على فعل ما يجب على الآخذ أو تركه، أو فعل ما يجب عليه تركه. انظر: روح المعاني، 224/14؛ والحرر الوجيز، 419/3.

أما الثلاث آيات التي في آخر السورة وهي قوله تعالى: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِمْ وَلَئِنْ صَبَرْتُمْ... مُحْسِنُونَ﴾ فقد ذكر الألوسي أنها مدنية لصحة الأخبار الواردة في ذلك، وأن نزولها كان كما يقول السيوطي: «بأحد والنبي ﷺ واقف على حمزة حين استشهد»<sup>(1)</sup>، وما كان منه ﷺ بعدما رأى ما رأى من التمثيل بحمزة ﷺ إلا أن كفر عن يمينه، وأمسك عما أراد وصبر فالآية «على هذا مدنية»<sup>(2)</sup>، بل «أطبق جمهور أهل التفسير على أن هذه الآية مدنية؛ نزلت في شأن التمثيل بحمزة في يوم أحد ووقع ذلك في صحيح البخاري»<sup>(3)</sup>.

ثم رتب الألوسي على القول بمدنيتهاداحضا لقول النحاس الذي ذهب إلى أن الآية «مكية وليست في شأن التمثيل بحمزة... لما يلزم على ذلك من عدم الارتباط المنزلة عنه كلام رب العزة جل شأنه»<sup>(4)</sup> بأن «ما ذكر من لزوم عدم الارتباط عليه ليس بشيء؛ فإن التنبيه على تلك القضية للإشارة إلى أن الدعوة لا تخلو من مثل ذلك، وأن المجادلة تنجر إلى المجادلة فإذا وقعت فاللائق ما ذكر، فلا فرق في الارتباط بحسب المال بين أن تكون مكية وأن تكون مدنية... فالمعول عليه عدم العدول عما قاله الجمهور»<sup>(5)</sup>. ومع ذلك فقد ذكر وجه ارتباط الآية بما قبلها على القول بمكيته بكلام غاية في الحسن وانتهى إلى ترجيح قول الجمهور كما مر.

### 3- عند قوله تعالى: ﴿هَٰلَٰذَا نِ خَصَمَلْنِ إِنْ خَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ﴾ [الحج: 19]

سورة "الحج" قيل: نزلت بالمدينة، وقيل: كلها مكية، وقيل: مكية سوى ثلاث آيات ﴿هَٰلَٰذَا نِ خَصَمَلْنِ... مِنْ حَدِيدٍ﴾<sup>(6)</sup> فإنها نزلت بالمدينة، وقيل: سوى أربع آيات ﴿هَٰلَٰذَا نِ خَصَمَلْنِ... عَذَابَ الْحَرِيقِ﴾<sup>(7)</sup>، وقيل: مدنية إلا أربع آيات ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ... عَذَابُ يَوْمٍ عَقِيمٍ﴾<sup>(8)</sup> فإنها مكية. ذكر الألوسي كل هذه الروايات عند بداية تفسيره للسورة، ثم قال في آخر الحديث عن المكي والمدني في هذه السورة: «والأصح القول بأنها مختلطة؛ فيها مدني ومكي وإن اختلف في التعيين، وهو قول الجمهور»<sup>(9)</sup>.

(1) الإتيان، 20/1. وانظر: الدر المنثور، 178/5 وما بعدها.

(2) روح المعاني، 257/14.

(3) الجامع لأحكام القرآن، 201/10.

(4) روح المعاني، 257/14.

(5) المصدر نفسه، 257/14-258.

(6) سورة الحج: الآية 19 هذا في عد المصحف على رواية ورش عن نافع، أما على رواية حفص عن عاصم فهي ثلاث آيات: 19-21.

(7) سورة الحج: الآيتان 19-20 هذا في عد المصحف على رواية ورش عن نافع، أما على رواية حفص عن عاصم فهي أربع آيات: 19-22.

(8) سورة الحج: 50-53.

(9) روح المعاني، 110/17.

فكانه ردّ قول القرطبي: « وقال الجمهور: السورة مختلطة؛ منها مكّي ومنها مدني، وهذا هو الأصح »<sup>(1)</sup>. لكن الحافظ السيوطي نص في الإتيان على أن " الحج " مكية « سوى ثلاث آيات (هَلْ لَكَ خَصْمَلِينَ) إلى تمام الآيات الثلاث فإنّ نزلن بالمدينة »<sup>(2)</sup>، ولم يذكر في " الدر " إلا ما يدل على أن السورة مدنية<sup>(3)</sup>.

أما موضع الشاهد وهو قوله تعالى: (هَلْ لَكَ خَصْمَلِينَ) فقد ثبت في الصحيحين<sup>(4)</sup> وغيرهما أنها نزلت في الذين بارزوا يوم بدر، وهم: حمزة بن عبد المطلب وعبيدة بن الحارث وعلي بن أبي طالب وعتبة وشيبة ابنا ربيعة والوليد بن عتبة حتى إن أبا ذر كان يقسم أنها في هؤلاء نزلت. وهناك آراء أخرى قيلت في هذه الآية ذكرها الألوسي ورجّح أن « المراد به هذان " فريق المؤمنين وفريق الكفرة »<sup>(5)</sup> تبعاً للطبري<sup>(6)</sup> وابن كثير<sup>(7)</sup> وغيرهما، ولا يتنافى ذلك مع ما وردت به السنة الصحيحة؛ لأن من بارز من الصحابة يمثلون فريق المؤمنين، وخصوصهم فريق الكفرة، ولذلك قال ابن جرير بعد ترجيحه للعموم: « لكن الآية قد تنزل بسبب من الأسباب ثم تكون عامة في كل ما كان نظير ذلك السبب، وهذه من تلك »<sup>(8)</sup>.

وأما ما كان المراد قال الآية مدنية عند الألوسي بلا ريب.

4- عند قوله تعالى: (وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ... عَزِيزٌ حَكِيمٌ) [ لقمان: 26 ] ذكر

الألوسي في مقدمة سورة " لقمان " <sup>(9)</sup> أنها مكية ولا استثناء فيها على هذه الرواية، ورواية ثانية أنها مكية إلا ثلاث آيات وهي قوله تعالى: (وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ... خَبِيرٌ)<sup>(10)</sup>، وفي رواية ثالثة أنها مكية إلا آيتين (وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ... بَصِيرٌ)<sup>(11)</sup> وقوله تعالى: (الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ)<sup>(12)</sup>، ثم بدأ تفسير الآية بذكر المسائل اللغوية وأطال فيها، ليورد بعدها

(1) الجامع لأحكام القرآن، 01/12.

(2) الإتيان، 10/1.

(3) انظر: الدر المنثور، 03/6.

(4) البخاري: تفسير سورة الحج؛ باب (هَلْ لَكَ خَصْمَلِينَ إِيْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ) ، 1768/4-1769 (رقم 4466-4467)؛

ومسلم: التفسير؛ باب في قوله تعالى: (هَلْ لَكَ خَصْمَلِينَ إِيْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ) ، 2323/4 (رقم 3033).

(5) روح المعاني، 133/17.

(6) جامع البيان، 133/17.

(7) تفسير القرآن العظيم، 625/4.

(8) جامع البيان، 133/17.

(9) انظر: روح المعاني، 64/21.

(10) سورة لقمان: الآيات 26-28.

(11) سورة لقمان: الآيات 26-27.

(12) سورة لقمان: الآية 03.

سبب نزول رواه ابن جرير<sup>(1)</sup> عن عكرمة أن أهل الكتاب سألوا عن الروح فنزلت: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ...﴾<sup>(2)</sup>، فقالوا: تزعم أننا لم نوت من العلم إلا قليلاً وقد أوتينا التوراة وهي الحكمة ومن يوت الحكمة فقد أوتي خيراً كثيراً، فنزلت: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِذْتُ كَلِمَاتُ اللَّهِ﴾<sup>(3)</sup>، وظاهر هذا أن الآية مدنية. وقيل: بل أوعزوا إلى كفار قريش ليقولوا ذلك للنبي ﷺ، وهذا يوحى بحكمة الآية، بل صريح في ذلك.

ثم ساق الألوسي رواية أخرى فيها أنه ﷺ لما هاجر جاءه أحبار اليهود فقالوا: بلغنا أنك تقول: ﴿وَمَا أوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾<sup>(4)</sup> أفهيننا أم قومك؟ فقال ﷺ: «كلاً عانيت»، فقالوا: ألسنت تتلوا فيما جاءك إننا أوتينا التوراة وفيها علم كل شيء؟ فقال ﷺ: «هي في علم الله تعالى قليل، وقد أتاكم ما إن عملتم به نجوتم»، قالوا: يا محمد، كيف تزعم هذا وأنت تقول: ﴿وَمَنْ يُوتِ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا﴾<sup>(5)</sup> فكيف يجتمع؟ فقال ﷺ: «هذا علم قليل وخير كثير»، فأنزل الله ﴿وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ...﴾<sup>(6)</sup>، قال الألوسي: «وهذا نص في أن الآية مدنية»<sup>(7)</sup>.

هذا إذا كان المراد بـ "كلمات الله" «كلمات علمه سبحانه وحكمته - جل شأنه - وهو الذي يقتضيه سبب النزول»<sup>(8)</sup>، وهو الذي أخرجه ابن جرير عن عكرمة الذي سبق ذكره. لكن الألوسي أضاف تفسيراً آخر ومعنى جديداً لـ "كلمات الله" وهو: «مقدوراته - جل وعلا - وعجائبه ﷻ التي إذا أراد سبحانه شيئاً منها قال تبارك وتعالى له: كن فيكون»<sup>(9)</sup>. ورُتب على هذا المعنى ارتباط الآية بما قبلها من انتفاء توهم تناهي ملكه سبحانه، إلا أنه لم يرتضه لأن «في انطباقه على سبب النزول خفاء»<sup>(10)</sup>.

ومثله القول الذي ختم به تفسير الآية بالمعنى المتبادر منها وهو ما أخرجه عبد الرزاق وابن جرير وغيرهما عن قتادة قال: «قال المشركون: إنما هذا الكلام يوشك أن ينفذ فتزلت ﴿وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ

(1) جامع البيان، 81/21.

(2) سورة الإسراء: الآية 85.

(3) سورة لقمان: الآية 26.

(4) سورة الإسراء: الآية 85.

(5) سورة البقرة: الآية 268.

(6) سورة لقمان: الآية 26.

(7) روح المعاني، 100/21.

(8) المصدر نفسه، 100/21.

(9) المصدر نفسه، 100/21.

(10) المصدر نفسه، 101/21.

أَقْلَامٌ»<sup>(1)</sup> الآية»<sup>(2)</sup>، قال الألوسي: «وفي وجه ربط الآية عليه بما قبلها خفاء جداً، إلا أنه لا يقتضي كونها مدنية»<sup>(3)</sup>.

فكون الألوسي أدار تفسير الآية على سبب نزول يدل مضمونه على أن السائلين أهل الكتاب من اليهود دليل على ترجيحه لمدنية الآية على مكيتها، وهو ما ذهب إليه السيوطي في الإتيان<sup>(4)</sup>، وكذا الشوكاني<sup>(5)</sup>، وقال ابن كثير: «المشهور أنها مكية»<sup>(6)</sup>.

5- عند قوله تعالى: ﴿قُلْ يٰٓأَعْيَادِي الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ إلى ﴿وَأَنْتُمْ لَا تَشْعُرُونَ﴾ [الزمر: 50-52] نص غير واحد على أن هذه الآيات الثلاث مدنية؛ فذكر السيوطي أنها نزلت في وحشي قاتل حمزة، أما السورة فهي مكية<sup>(7)</sup>، وأورد في "الدر المنثور" روايتين في إحداهما استثناء الثلاث آيات المذكورة من سورة "الزمر" المكية، ثم أعاد ذكر نزول الآيات الثلاث في قاتل حمزة<sup>(8)</sup>.

وأخرج الواحدي الرواية في "أسباب النزول" مرتين: مرة في آخر سورة "الفرقان" مفصلة عند ذكره لسبب نزول قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ﴾<sup>(9)</sup>، ومرة في سورة "الزمر" مقتضبة عند ذكر سبب نزول قوله تعالى: ﴿قُلْ يٰٓأَعْيَادِي الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ﴾<sup>(10)</sup>، وذكر في كل منهما أنها نزلت في وحشي.

ونزول الآية في وحشي حديث ذكره ابن الجوزي بطوله عند آية "الفرقان" ونبه على ما فيه بقوله: «وفي هذا الحديث المذكور عنه -أي عن ابن عباس- نظر، وهو بعيد الصحة، والمحفوظ في إسلامه غير هذا»<sup>(11)</sup>.

(1) سورة لقمان: الآية 26.

(2) روح المعاني، 101/21. وانظر حديث قتادة في: تفسير عبد الرزاق، 88/2، (رقم 2294)؛ وتفسير الطبري، 81/21.

(3) روح المعاني، 101/21.

(4) الإتيان، 10/1. وانظر: أسباب النزول، الواحدي، ص 260-261؛ ولباب النقول، السيوطي، ص 218-219.

(5) فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، 303/4.

(6) تفسير ابن كثير، 395/5.

(7) انظر: الإتيان، 10/1.

(8) انظر: الدر المنثور، 210/7.

(9) سورة الفرقان: الآية 68. وانظر: أسباب النزول، الواحدي، ص 253-254.

(10) سورة الزمر: الآية 50. وانظر: أسباب النزول، ص 278.

(11) زاد المسير، 24/6.

وذكر هذا الحديث القرطبي<sup>(1)</sup> ولم يتعبه بشيء، وأعرض عنه ابن كثير<sup>(2)</sup> فلم يورده عند تفسيره آية "الزُّمَر"، وقال في "التحرير والتنوير": «وسنده ضعيف، وقصته عليها قحائل القصص»<sup>(3)</sup>، ورد كون الآية مدنية بقوله: «والمتجه أنها كلها مكية، وما يخيل أنه نزل في قصص معينة -إن صحّت أسانيده- أن يكون وقع التمثيل به في تلك القصص، فاشتبه على بعض الرواة بأنه سبب نزول»<sup>(4)</sup>، ثم راح يؤكد مكية الآية وأن المراد بقوله "عبادي" إنما هم المشركون بدليل الآيات بعدها، كما ذكر حديث ابن عباس في البخاري «أن ناساً من أهل الشرك كلنوا قد قتلوا وأكثروا، وزنوا وأكثروا...»<sup>(5)</sup> الحديث، فنزلت في جملة ما نزل من القرآن: ﴿قُلْ يَلْعَابِدِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا...﴾<sup>(6)</sup>.

وحديث ابن إسحاق عن عمر رضي الله عنه قال: «لما اجتمعنا على الهجرة اتعدت أنا وهشام بن العاص السهمي وعيَّاش بن أبي ربيعة بن عتبة، فقلنا: الموعد أضاة بني غفار، وقلنا: من تأخر منا فقد حبس فليمض صاحباه، فأصبحت أنا وعيَّاش بن عتبة وحُبس عنا هشام وإذا هو قد فتن فافتتن، فكنا نقول بالمدينة: هؤلاء قد عرفوا الله ثم افتتنوا لبلاء لحقهم لا نرى لهم توبة، وكانوا هم يقولون هذا في أنفسهم فأنزل الله ﴿قُلْ يَلْعَابِدِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا﴾ إلى قوله ﴿مَثْوًى لِّلْمُتَكَبِّرِينَ﴾<sup>(7)</sup>...»<sup>(8)</sup> الحديث، قال ابن عاشور: «فقول عمر: "فأنزل الله" يريد أنه سمعه بعد أن هاجر، وأنه مما نزل بمكة فلم يسمعه عمر إذ كان في شاعل تهمة الهجرة، فما سمعها إلا وهو بالمدينة؛ فإن عمر هاجر إلى المدينة قبل النبي ﷺ»<sup>(9)</sup>.

أما الألوسي فذكر أن السورة مكية، وقد اتفقت الروايات التي أوردها على ذلك، لكنها اختلفت في المستثنى منها، والآيات الثلاث ﴿قُلْ يَلْعَابِدِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا...﴾<sup>(10)</sup> من جملة ما استثنى؛ فقد أخرج النحاس عن ابن عباس أنها مدنية نزلت في وحشي قاتل حمزة<sup>(11)</sup>. كما أورد حديثاً عن ابن عباس أخرجه

(1) انظر: الجامع لأحكام القرآن، 15/268-269.

(2) انظر: تفسيره، 6/100-104.

(3) التحرير والتنوير، ابن عاشور، 23/311.

(4) التحرير والتنوير، 23/312.

(5) انظر: صحيح البخاري: تفسير سورة الزُّمَر؛ باب ﴿يَلْعَابِدِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾، 4/1811 (رقم 4532).

(6) سورة الزُّمَر: الآية 50. وانظر: التحرير، 24/40.

(7) سورة الزُّمَر: الآيات 50-57. وانظر: التحرير، 24/40-41.

(8) التحرير، 24/40-41.

(9) المصدر نفسه، 24/41.

(10) سورة الزُّمَر: الآية 50.

(11) انظر: روح المعاني، 24/14.



ابن جرير<sup>(1)</sup> وغيره معناه قريب من حديث البخاري الذي أورده ابن عاشور، وفيه: « أن أهل مكة قالوا: يزعم محمد ﷺ أن من عبد الأوثان ودعا مع الله إلها آخر وقتل النفس التي حرم الله ... » الحديث، ثم حديث ابن جرير<sup>(2)</sup> الثاني عن عمر ومعناه قريب من معنى حديث ابن إسحاق، وفيه أن عمر قال: « نزلت هذه الآيات في عياش بن أبي ربيعة والوليد ابن الوليد ونفر من المسلمين ... » الحديث، ونقل مرتباً على الأحاديث الثلاثة التي رواها ابن جرير - الحديثان السابقان وحديث عطاء بن يسار أن الآيات الثلاث مدنية نزلت في وحشي<sup>(3)</sup> - القول بأن بعض أجلة المدققين قال: « إن قوله تعالى: ﴿ قُلْ يَلْعَابِدِي الَّذِينَ أَسْرَفُوا ... ﴾<sup>(4)</sup> خطاب للكافرين والعاصين وإن كان المقصود الأول الكفار لمكان القرب وسبب النزول<sup>(5)</sup> ». مع أنه قال قبل ذلك: « وحمل غير واحد الإضافة في " عبادي " على العهد أو التشريف، وذهبوا إلى أن المراد بالعباد المؤمنون، وقد غلب استعماله فيهم مضافاً إليه ﷺ في القرآن العظيم<sup>(6)</sup> »، لكنه جنح بعد كلام طويل إلى ما جنح إليه الطبري<sup>(7)</sup> فقال: « والذي يترجح في نظري ... عموم الخطاب في " يا عبادي " للعاصين والكافرين، والمشارك داخل فيمن يشاء لكن بالشرط المعروف<sup>(8)</sup> »، وهو الإيمان.

6- عند قوله تعالى: ﴿ يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنِّ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ وَأَوْلَدِكُمْ عَدَاؤُكُمْ فَاحْذَرُوهُمْ ... عَظِيمٌ ﴾ [التغابن: 14-15] سورة " التغابن " مما اختلف فيه أهو مكّي أم مدني؛ فقد قيل إنها مدنية سوى آيات من آخرها فإنها مكية<sup>(9)</sup>، وقد قال الألوسي في صدر تفسير هذه السورة: « مدنية في قول الأكثرين، وعن ابن عباس وعطاء بن يسار أنها مكية إلا آيات من آخرها ﴿ يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنِّ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ ﴾ إلخ<sup>(10)</sup> ». وفي إيراده لمعناها الإجمالي ذكر في جملة ما ذكر: « أن عداوتهم من حيث إنهم يحولون بينهم وبين الطاعات والأمور النافعة لهم في آخرهم<sup>(11)</sup> »، قال: ومن الناس من يحملة جههم والشفقة عليهم على أن يكونوا في عيش رغد في حياته وبعد مماته فيرتكب المحظورات لتحصيل ما يكون سبباً لذلك وإن لم يطلبوه منه فيهلك، وسبب

(1) جامع البيان، 14/24.

(2) المصدر نفسه، 15/24.

(3) انظر: جامع البيان، 14/24.

(4) سورة الزمر: الآية 50.

(5) روح المعاني، 14/24.

(6) المصدر نفسه، 13/24.

(7) انظر: جامع البيان، 16/24-17.

(8) روح المعاني، 15/24.

(9) انظر: الإتقان، السيوطي، 10/1، 11، 14؛ ولباب النقول، له، ص 299؛ وأسباب النزول، الواحدي، ص 322.

(10) روح المعاني، 119/28.

(11) المصدر نفسه، 126/28.

النزول أوفق بهذا القول»<sup>(1)</sup>. ثم ذكر سبب النزول الذي رواه الترمذي<sup>(2)</sup> والحاكم<sup>(3)</sup> وصحاحه وابن جرير<sup>(4)</sup> وغيرهم عن ابن عباس أنها نزلت في قوم من أهل مكة أسلموا وأرادوا أن يأتوا إلى النبي ﷺ فمنعهم أزواجهم وأولادهم من ذلك، فلما أتوه رأوا الناس قد فقهوا في دينهم فهموا بمعاقتهم فنزلت ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن مِّنَ آزْوَاجِكُمْ﴾ الآيات<sup>(5)</sup>، وذكر رواية أخرى عن عطاء بن يسار<sup>(6)</sup> أنها نزلت في عوف بن مالك الأشجعي الذي أراد الغزو مع النبي ﷺ فضيغته أهله وأولاده، ثم ندم على عدم خروجه فهم بمعاقتهم فنزلت<sup>(7)</sup>. كما ساق حديثاً آخر رواه أحمد وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والحاكم وصححه عن بريدة، وفيه أنه كان النبي ﷺ يخطب فأقبل الحسن والحسين يمشيان ويعثران فنزل النبي ﷺ من على المنبر ثم تلا الآية<sup>(8)</sup>.

ومع هذه الروايات التي ذكرها الألوسي فإنه يفهم من خلال ما أورده أولاً أنه ينجح إلى عموم الآية، وأن النداء فيها لمؤمني مكة كما المدينة بصرف النظر عن سبب وموضع النزول. ويكاد يكون هذا منهجاً عاماً عند الألوسي من حيث إنه يورد المكي والمدني لتوضيح معنى الآية دون أن يقصره على ما نزلت فيه تلك الآيات، والتزامه ذكر المكي والمدني إنما هو إتمام لخطوات التفسير وما يمكن أن يفيد ذلك في معرفة أحكام أخرى كالناسخ والمنسوخ، وهو ما يحويه المطلب الثاني.

(1) روح المعاني، 126/28.

(2) السنن: تفسير القرآن، باب ومن سورة التغابن، 419/5 (رقم 3317) وقال: «حسن صحيح».

(3) المستدرک، 532/2 (رقم 3814) وقال: «صحيح الإسناد».

(4) جامع البيان، 125-124/28.

(5) انظر: روح المعاني، 126/28.

(6) في الأصل "عطاء بن أبي رباح" وهو وهم من الألوسي أو خطأ من النساخ.

(7) انظر: روح المعاني، 126/28. وانظر: تفسير الطبري، 125/28.

(8) انظر: روح المعاني، 126/28. وانظر تخريج الحديث المذكور في: المستدرک، الحاكم، 424/1 (رقم 1059) وقال: «صحيح

على شرط مسلم»، 210/4 (رقم 7396) وقال: صحيح على شرطهما؛ وسنن أبي داود: أبواب الجمعة؛ باب الإمام يقطع

الخطبة للأمر يحدث، 290/1 (رقم 1109)؛ وسنن الترمذي: المناقب؛ باب مناقب الحسن والحسين عليهما السلام، 658/5

(رقم 3774) وقال: «حسن غريب»؛ والنسائي: الجمعة؛ باب نزول الإمام عن المنبر قبل فراغه من الخطبة وقطعه كلامه

ورجوعه إليه يوم الجمعة، 108/3 (رقم 1413)، وصلاة العيدين؛ باب نزول الإمام عن المنبر قبل فراغه من الخطبة، 192/3 (رقم

1585)؛ وسنن ابن ماجه: اللباس؛ باب لبس الأحمر للرجال، 1190/2 (رقم 3600)؛ ومسند أحمد، 354/5 (رقم 23045).

## المطلب الثاني: طريقة الألوسي في عرض الناسخ والمنسوخ

النسخ بالمعنى الاصطلاحي الذي تعارف عليه علماء الأصول هو: «رفع الحكم الشرعي بدليل شرعي متأخر»<sup>(1)</sup>، وقد أسهم فيه علماء القرآن بحظ وافر ونصيب كبير لا تحفى فائدته لما يترتب عليه في حق المكلفين من الأوامر فعلا وامتناعا، والجهل به مانع من الخوض في كتاب الله تعالى تفسيراً وتأويلاً؛ إذ «الواجب على كل عالم علم ذلك لئلا يوجب على نفسه وعلى عباد الله أمراً لم يوجبه الله، أو يضع عنهم فرضاً أوجبه الله»<sup>(2)</sup>. وهذا المعنى هو ظاهر قول علي عليه السلام لمن لا يعلم الناسخ والمنسوخ: «هلكت وأهلك»<sup>(3)</sup>، وقد نقل عن ابن عباس أنه جعل من معاني "الحكمة" في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا﴾<sup>(4)</sup> معرفة ناسخ القرآن ومنسوخه<sup>(5)</sup>.

ووقوع النسخ في القرآن الكريم حقيقة لا مرأى فيها<sup>(6)</sup>، وكونه نسخ آية أو ينسخها لا يقدر هذا في علمه أو حكمته أو ربوبيته؛ لأن نسخه لحكم أو تركه لآخر منوط بتحقيق مصالح العباد وأحوالهم التي تختلف من وقت إلى آخر ومن أمة إلى أخرى، ومراده سبحانه في كل ذلك واحد «وهو حفظ نظام العالم وضبط تصرف الناس فيه على وجه يعصم أحوالهم من الإضلال بحسب العصور والأمم والأحوال إلى أن جاء بالشرعية الخاتمة، وهي مراد الله تعالى من الناس»<sup>(7)</sup>.

فالناسخ على الحقيقة هو الله ﷻ الذي جعله في الأحكام لا في الأخبار؛ لأن أخباره تبارك اسمه «لا يصح أن تكون على خلاف ما هي عليه»<sup>(8)</sup>، إلا إذا تضمن الخبر حكماً شرعياً فيجوز نسخه؛ إذ هو في النهاية حكم سيق مساق الخبر لا غير.

ولا يثبت النسخ إلا بالنقل الصحيح عن النبي ﷺ أو صحابته أن آية كذا نسخت كذا، ويحكم به عند

(1) وهذا هو تعريف ابن الحاجب. انظر: حاشية العلامة سعد الدين التفطواني على شرح القاضي عضد الملة والدين لمختصر المنتهى

الأصولي تأليف الإمام ابن الحاجب المالكي، 185/2.

(2) جامع بيان العلم وفضله، ابن عبد البر، 28/2.

(3) الناسخ والمنسوخ، أبو جعفر النحاس، 410/1.

(4) سورة البقرة: الآية 268.

(5) الناسخ والمنسوخ، أبو جعفر النحاس، 411/1.

(6) ولا التفات إلى ما يدعيه البعض من أن النسخ ضرب من البداء أو مستلزم له، أو ما ذهب إليه أبو مسلم محمد بن بحر الأصفهاني من جواز النسخ عقلاً دون وقوعه حقيقة لتظافر الأدلة على وقوع النسخ في القرآن. انظر: مناهل العرفان، 182/2؛

والتحرير والتنوير، ج 1، الكتاب الثاني، ص 662؛ ومباحث في علوم القرآن، صبحي صالح، ص 261..

(7) التحرير، ج 1، الكتاب الثاني، ص 661.

(8) جمال القراء وكمال الإقراء، علم الدين السخاوي، 248/1.

وجود تعارض مقطوع به مع علم تاريخ المتقدم من المتأخر مع ما ينضاف إلى ذلك من موافقة العقل الذي يربط بين سياق الآيات ومقاصد الشريعة<sup>(1)</sup>، وهذا حتى لا يُدرج في النسخ ما ليس منه.

ونشير إلى أن النسخ على ثلاثة أضرب:

الضرب الأول: ما نسخ حكمه وبقيت تلاوته، « وهو الضرب المتفق بين الأمة على وجوده في القرآن الكريم »<sup>(2)</sup>.

الضرب الثاني: ما نسخت تلاوته وبقي حكمه.

الضرب الثالث: ما نسخ حكمه وتلاوته جميعاً<sup>(3)</sup>.

وبعد هذه المقدمة الضرورية عن الناسخ والمنسوخ نأتي إلى بيان موقف الإمام الألوسي من هذا النوع الذي هو أحد أهم مباحث القرآن الكريم ولا غنى لأي مفسر عنه، ومن خلال إيراد بعض الشواهد من "روح المعاني" يمكن تمييز طريقة الألوسي في عرض الناسخ والمنسوخ كما يأتي:

1- عند تفسير قوله تعالى: ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا... إِنْ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ [البقرة: 179-180] فقد ذهب الجمهور إلى أنها منسوخة ثم اختلفوا في مصدر هذا النسخ فقيل: نسختها آية الموارث، وقيل: قوله ﷺ: « ألا لا وصية لوارث »<sup>(4)</sup>، وقيل: نسخها الإجماع<sup>(5)</sup>.

أما الألوسي فذكر أولاً « أن هذا الحكم -يعني الوصية للوالدين والأقربين- كان في بدء الإسلام ثم نسخ بآية الموارث »<sup>(6)</sup>، وذكر ممن ذهب إلى ذلك: ابن عباس وابن عمر ومجاهد وغيرهم<sup>(7)</sup>. ثم أورد أحاديث في ذلك منها: قوله ﷺ: « لا تجوز لوارث وصية »<sup>(8)</sup>، وقوله: « لا وصية لوارث »<sup>(9)</sup>، ثم علّق عليها بقوله: « وهذه الأحاديث لتلقي الأمة لها بالقبول انتظمت في سلك المتواتر في صحة النسخ بها عند أئمتنا -قدس الله

(1) انظر: الإتيقان، 24/2.

(2) الناسخ والمنسوخ، النحاس، 121/1.

(3) انظر هذه الأضرب وما يتعلق بها في: البرهان، الزركشي، 35/2-40.

(4) هو بهذا اللفظ أخرجه ابن ماجة في كتاب الوصايا من سننه؛ باب لا وصية لوارث، 906/2 (رقم 2714). وسيأتي وشيكا مزيد تخريج لألفاظه.

(5) انظر: الإتيقان، 22/2.

(6) روح المعاني، 53/2.

(7) وانظر: الناسخ والمنسوخ، أبو عبيد، ص 230.

(8) أخرجه الترمذي في كتاب الوصايا؛ باب ما جاء لا وصية لوارث، 434/4 (رقم 2121) وقال: « حسن صحيح »؛ وأحمد في المسند، 187/4، 238/4، 239/4، 267/5. من حديث عمرو بن خارجة.

(9) رواه الترمذي في سننه: كتاب الوصايا؛ باب ما جاء لا وصية لوارث، 433/4 (رقم 2120). من حديث أبي أمامة الباهلي. قال الترمذي: « حسن صحيح ».

أسرارهم»<sup>(1)</sup>. لكنه مال إلى أن الآية منسوخة بآية المواريث، فقال: «على أن النسخ في الحقيقة بآية المواريث، والأحاديث مبينة لجهة نسخها»<sup>(2)</sup>.

والنسخ بآية المواريث هو مذهب غير واحد من الأئمة<sup>(3)</sup>، على أن قول الألوسي: «والأحاديث مبينة لجهة نسخها» يكاد يكون ما ذهب إليه أبو بكر ابن العربي حين قال: «لما نسخت الوصية للوالدين بالمواريث بقيت الوصية فيمن لم يرث من القرابة مندوبا، فنسخ من الآية حتم الوصية بالمال للقرابة، ونسخ جوازها أصلا لمن يرث، وبقي ندها فيمن لا يرث»<sup>(4)</sup>. وهذا المعنى بعينه لم يره بعضهم نسخا و«أن حكمها -أي الوصية- ليس بنساف حكم ما فرضه الله -جل وعز- من الفرائض؛ فوجب أن يكون: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمُ﴾<sup>(5)</sup> الآية كقوله: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾<sup>(6)</sup>»<sup>(7)</sup>.

على أنه قد ذهب بعضهم إلى أن النسخ إنما هي السنة الثابتة عن رسول الله ﷺ وأنه الصحيح من أقوال العلماء<sup>(8)</sup>، وجمع بعضهم إلى ذلك آية المواريث<sup>(9)</sup>.

2- عند تفسير قوله تعالى: ﴿يَلَايْهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ﴾ [آل عمران: 102] اختلف في كون هذه الآية منسوخة أو أنها محكمة، وقد جنح الجم الغفير إلى أنها محكمة، وهو المروي عن ابن عباس وابن مسعود<sup>(10)</sup>.

والقول بنسخ الآية مروي عن أنس وإحدى الروایتين عن ابن عباس وسعيد بن جبير وقتادة حيث قال في تفسير الآية: «أن يُطاع فلا يُحصى، ثم أنزل -جل وعز- التخفيف ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾<sup>(11)</sup> فنسخت هذه التي في "آل عمران"»<sup>(12)</sup>. وقد أورد الألوسي الرأيين جميعا مع توجيه كل منهما فقال: «من قال بالنسخ جنح إلى أن المراد من "حق تقاته" ما يحق له ويليق بجلاله وعظمته، وذلك غير ممكن ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ﴾

(1) روح المعاني، 53/2-54.

(2) المصدر نفسه، 54/2.

(3) منهم: ابن العربي وابن كثير. انظر: الناسخ والمنسوخ، ابن العربي، 17/2؛ وتفسير ابن كثير، 372/1-373.

(4) الناسخ والمنسوخ، 19/2.

(5) سورة البقرة: الآية 179.

(6) سورة البقرة: الآية 182.

(7) انظر: الناسخ والمنسوخ، النحاس، 485/1.

(8) انظر: الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، 263/2.

(9) وهو ما حكاه الشوكاني عن كثير من أهل العلم. انظر: فتح القدير، 178/1.

(10) انظر: الناسخ والمنسوخ، أبو عبيد، ص 260؛ وتفسير الطبري، 27/4-28؛ والناسخ والمنسوخ، النحاس، 128/2.

(11) سورة التَّعَابُن: الآية 16.

(12) الناسخ والمنسوخ، النحاس، 129/2. وانظر: تفسير ابن جرير، 29/4-30؛ والناسخ والمنسوخ، هبة الله بن سلامة، ص 17.

حَقَّ قَدْرُهُ<sup>(1)</sup>، ومن قال بعدم النسخ جرح إلى أن "حق" من "حق الشيء" بمعنى وجب وثبت، وإضافة من باب إضافة الصفة إلى موصوفها، وأن الأصل: اتقوا الله اتقاء حقاً، أي ثابتاً وواجباً على حد: ضربت زيد شديد الضرب؛ تريد الضرب الشديد، فيكون قوله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾<sup>(2)</sup> بيانا لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ﴾<sup>(3)</sup>، وقد ذكر بعضهم «أن الأمر بتقوى الله لا ينسخ؛ لأن معنى "اتقوا الله حق تقاته": اتقوه بغاية الطاقة، فهو قوله: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾<sup>(5)</sup> بعينه؛ إذ لا يجوز أن يكلف الله أحداً إلا ما يطيقه»<sup>(6)</sup>، كما ذكر البعض الآخر أن لا يصار إلى النسخ إلا عند استحالة الجمع، والجمع ممكن فهو أولى<sup>(7)</sup>. والألوسي لم يرجح بين الرأيين وأيهما أولى بالصواب، وقد يقال إن لفظ النسخ يشمل في استعمال المتقدمين البيان فلا تنافي بين المذهبين<sup>(8)</sup>.

3- عند تفسير قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَرِّضِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَالِحُونَ يَعْلِمُوا مَا تَتْلِي... وَاللَّهُ مَعَ الصَّالِحِينَ﴾ [الأنفال: 66-67] فقد قيل إن الآية الأولى منسوخة بالتي بعدها، وقيل بل هي محكمة ولا نسخ فيها، وإلى الأول ذهب ابن عباس<sup>(9)</sup> وهو رأي الجمهور<sup>(10)</sup>، ومن لم يجر النسخ ذهب إلى أنه تخفيف<sup>(11)</sup>.

أما الألوسي فقد جزم بأن الآية منسوخة حيث قال عند تفسيرها: «والآية كما ستعلم قريباً إن شاء الله تعالى منسوخة»<sup>(12)</sup>، ثم أورد حديث البخاري وغيره عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما - أنه قال لما نزلت ﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ﴾<sup>(13)</sup> الآية «شق ذلك على المسلمين إذ فرض عليهم ألا يفرّ واحد من عشرة

(1) سورة الأنعام: الآية 92.

(2) سورة التغابن: الآية 16.

(3) سورة آل عمران: الآية 102.

(4) روح المعاني، 4/17-18.

(5) سورة التغابن: الآية 16.

(6) الناسخ والمنسوخ، ابن العربي، 2/126.

(7) انظر: الجمع لأحكام القرآن، القرطبي، 4/157؛ وفتح القدير، الشوكاني، 1/367.

(8) انظر: التحرير والتنوير، 4/30.

(9) انظر: تفسير ابن جرير، 10/39؛ والناسخ والمنسوخ، أبو عبيد، ص 193؛ والناسخ والمنسوخ، النحاس، 2/387.

(10) ذهب إلى ذلك الطبري في تفسيره، 10/40؛ وابن الجوزي في زاد المسير، 3/257؛ وابن كثير في تفسيره، 3/344-345.

(11) انظر: الناسخ والمنسوخ، النحاس، 2/388؛ والجامع لأحكام القرآن، القرطبي، 8/45.

(12) روح المعاني، 10/31.

(13) سورة الأنفال: الآية 66.



فجاء التخفيف»<sup>(1)</sup>. كما ذكر الحُلُف في النسخ وأن الجمهور على أن الآية منسوخة<sup>(2)</sup>.

4- عند تفسير قوله تعالى: ﴿يَلَايْهَا الَّذِينَ عَامُّوْا إِذَا نُجِيْتُمُ الرَّسُولَ فَقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوِيكُمْ صَدَقَةٌ﴾ [المجادلة: 12] اتفق على أن هذه الآية نسختها الآية التي بعدها وهي قوله: ﴿أَشْفَقْتُمْ أَنْ تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوِيكُمْ صَدَقْتُمْ﴾<sup>(3)</sup> الآية. لكن اختلف هل عمل الصحابة بحكم الآية الأولى أم لا؟

فالألوسي ذكر في معنى الآية ما روي عن ابن عباس وقتادة «أن قوما من المسلمين كثرت مناجاتهم للرسول عليه الصلاة والسلام- في غير حاجة إلا لتظهر منزلتهم، وكان ﷺ سمحا لا يرد أحدا فنزلت الآية»<sup>(4)</sup>، ثم ذكر أثرا آخر عن مقاتل يقرب من سابقه<sup>(5)</sup>. وأتبع ذلك بما روي عن علي -كرم الله وجهه- وأنه أول وآخر من عمل بحكم الآية المنسوخة؛ ففي الحديث الذي رواه عنه الحاكم وصححه ووافقه الذهبي قال: «إن في كتاب الله تعالى لآية ما عمل بها أحد قبلي ولا يعمل بها أحد بعدي آية النجوى...»، قال: «كان عندي دينار فبعته بعشرة دراهم؛ فكنت كلما ناجيت النبي ﷺ قَدِّمْتُ بين يدي بنجواي درهما، ثم نسخت فلم يعمل بها أحد»<sup>(6)</sup>، وذكر حديثا آخر للإمام الترمذي<sup>(7)</sup>. وقد اعتمد الألوسي على هاتين الروايتين في القول بأن الآية المنسوخة عمل بها ولو لم يكن إلا الإمام عليا<sup>(8)</sup>، وهو ما رده بعضهم بحجة عدم صحة الروايات في ذلك<sup>(9)</sup>.

5- عند تفسير قوله تعالى: ﴿يَلَايْهَا الْمُزَّمِّلُ قُمِ اللَّيْلُ إِلَّا قَلِيلًا نِصْفَهُ أَوُ انْقُصْ مِنْهُ قَلِيلًا أَوْ زِدْ عَلَيْهِ وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا﴾ [المزمل: 1-3] قيل إن هذه الآيات منسوخة بما جاء في آخر السورة؛ روي ذلك عن

(1) روح المعاني، 32/10. وحديث البخاري في صحيحه عن ابن عباس: التفسير؛ باب ﴿يَلَايْهَا النَّبِيُّ حَرَضَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ... بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ﴾، 4/1706 (رقم 4375).

(2) روح المعاني، 32/10. ونسب عدم النسخ إلى مكي الذي قال بأن الآية مخففة.

(3) سورة المجادلة: الآية 13.

(4) روح المعاني، 30/28. وانظر: تفسير ابن جرير، 20/28؛ والناسخ، أبو عبيد، ص 258.

(5) انظر: روح المعاني، 30/28. ورواية مقاتل في أن الآية نزلت في الأغنياء أوردتها السيوطي في الدر المنثور، 84/8 وعزا تخريجها

لأبي حاتم، والذي في تفسيره رواية ابن عباس وأنها عامة في المسلمين. انظر: تفسير القرآن العظيم، 10/3344 (رقم 18848).

فالظاهر أن الألوسي اعتمد على الدر في نقل هذه الرواية.

(6) روح المعاني، 31/28. وانظر: المستدرک على الصحيحين، الحاكم، 2/524 (رقم 3794)؛ تفسير الطبري، 20/28.

(7) أخرجه في كتاب التفسير من سننه؛ باب ومن سورة المجادلة، 1/406 (رقم 3300). وقال عنه الترمذي: «حسن غريب إنما

نعرفه من هذا الوجه». وقد أخرج هذا الحديث أيضا ابن جرير في تفسيره، 21/28.

(8) انظر: الناسخ والمنسوخ، ابن العربي، 2/382؛ والجامع لأحكام القرآن، القرطبي، 17/303.

(9) ومن ذهب إلى ذلك: النحاس في النسخ، 3/53؛ وأبو النصر هبة الله في النسخ أيضا، ص 45؛ وابن كثير في تفسيره، 6/587 وما بعدها.

ابن عباس رضي الله عنه <sup>(1)</sup>. وأخرج الإمام مسلم <sup>(2)</sup> وغيره حديث عائشة في كراهة النبي ﷺ تقليد بعض الناس له في قيام الليل ففرض عليهم، ثم نسخ بقوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَىٰ مِنْ ثُلُثَيِ اللَّيْلِ﴾ الآية <sup>(3)</sup>. وقد أورد الألوسي عند تفسير قوله تعالى: ﴿فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ﴾ <sup>(4)</sup> مذهبين في تفسير قراءة القرآن في هذا الموضع فقال: «أي فصلوا ما تيسر لكم من صلاة الليل؛ عبّر عن الصلاة بالقراءة كما عبّر عنها بسائر أركانها، وقيل: الكلام على حقيقته من طلب قراءة القرآن بعينها، وفيه بعد عن مقتضى السياق»، ثم رتب على المذهب الأول بـ «أن الله تعالى افترض قيام مقدار معين من الليل في قوله سبحانه: ﴿قُمِ اللَّيْلَ﴾ إلخ، ثم نسخ بقيام مقدار ما منه في قوله سبحانه: ﴿فَتَأْتَابَ عَلَيْكُمْ فَاقْرَءُوا﴾ الآية <sup>(5)</sup> فالأمر في الموضعين للوجوب، إلا أن الواجب أولاً كان معيناً من معينات، وثانياً كان بعضاً مطلقاً، ثم نسخ وجوب القيام على الأمة مطلقاً بالصلوات الخمس <sup>(6)</sup>. ورتب على الثاني بـ «أن الله تعالى رخص لهم في ترك جميع القيام وأمر بقراءة شيء من القرآن ليلاً» <sup>(7)</sup>. ثم ذكر حديث الإمام مسلم وغيره عن عائشة رضي الله عنها - وسؤال سعد بن هشام وما أجابته به في نسخ القيام <sup>(8)</sup>. كما ذكر الاختلاف في المدة التي كانت بين الآية الناسخة والمنسوخة <sup>(9)</sup>. وانتهى رحمه الله - إلى أن القيام قد نسخ في حق الأمة وبقي فرضاً على النبي ﷺ، وهو خلاف ما زعمه البعض من أن الأمر للوجوب لم ينسخ <sup>(10)</sup>.

وكل ما مر من الشواهد أمر النسخ ظاهر فيه بين.

وقد يردّ الألوسي القول بالنسخ كما في الشاهد الآتي:

6- عند تفسير قوله تعالى: ﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ﴾ [الأعراف: 199] فقد نص بعضهم على أن أول وآخر هذه الآية منسوخ بالأمر بالقتال <sup>(11)</sup>. لكن الألوسي قال في تفسيرها مقررًا عدم

(1) انظر: الناسخ والمنسوخ، أبو عبيد، 128/3؛ وتفسير الطبري، 124/29-125؛ والناسخ والمنسوخ، ابن العربي، 401/2.

(2) صحيح مسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها؛ باب جامع صلاة الليل ومن نام عنه أو مرض، 513-512/1 (رقم 746).

(3) سورة المزمل: الآية 18.

(4) سورة المزمل: الآية 18.

(5) سورة المزمل: الآية 18.

(6) روح المعاني، 111/29.

(7) المصدر نفسه، 111/29.

(8) هو الذي سبق تخريجه قريباً.

(9) انظر: روح المعاني، 111/29.

(10) انظر: المصدر نفسه، 112/29؛ وكذا: زاد المسير، ابن الجوزي، 113/8؛ والجامع لأحكام القرآن، 36/19.

(11) انظر: الناسخ والمنسوخ، ابن العربي، 221/2؛ والناسخ والمنسوخ، النحاس، 363/2.

نسخها: «أي لا تكافئ السفهاء بمثل سفههم ولا تمارهم، واحلم عليهم وأغض [كذا] عما يسوءك منهم»<sup>(1)</sup>، ثم ذكر قول من قال إنها منسوخة بآية القتال ورد عليه بقوله: «ولا ضرورة إلى دعوى النسخ في الآية كما لا يخفى على المتدبر»<sup>(2)</sup>.

ومثل ذلك آيات الصبر والصفح وما شابه هذه الآيات مما لم ينقل فيها نص صحيح صريح في النسخ<sup>(3)</sup>. فيتضح من خلال ما سبق أن الإمام الألوسي اعتنى بالناسخ والمنسوخ باعتباره أحد أهم علوم القرآن وما ينجم عنه من توجيه لمعاني القرآن الكريم، معتمدا في ذلك على ما يفيد النقل بالروايات الصحيحة أو الحسنة، بالإضافة إلى ما يتواءم وسياق الآيات الكريمة.

ومثل الناسخ والمنسوخ علم أسباب النزول وما يحتاجه من تدقيق في الروايات، وهو ما سأعرض له بمعية منهجه في الإسرائيليات في المبحث الرابع والأخير من هذا الفصل.



(1) روح المعاني، 147/9.

(2) المصدر نفسه، 147/9.

(3) انظر: روح المعاني، 109/25-110؛ عند قوله تعالى: ﴿فَاصْفَحْ عَنْهُمْ وَقُلْ سَلَامٌ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [سورة الزخرف: الآية 89]؛ و192/26-193؛ عند قوله تعالى: ﴿فَاصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ الْغُرُوبِ﴾ [سورة ق: الآية 39].

## المبحث الرابع: طريقة الألوسي في عرض أسباب النزول والتعامل مع

### الإسرائيليات

أسباب النزول والإسرائيليات من المسائل التي لها تعلق شديد بعلم الإسناد، ولئن كانت أسباب النزول ألصق بمبحث تفسير القرآن بالسنة فقد أثرت الحديث عنها مع الإسرائيليات لما أن هذه الأخيرة قد يكون لها مدخل في الأولى بطريقة أو بأخرى، هذا من جهة، ومن جهة ثانية أهمية كل منهما في تفسير النص القرآني وتوجيه معانيه، وهو ما ستجليه الدراسة في المطلبين الآتيين:

#### المطلب الأول: طريقة الألوسي في عرض أسباب النزول

#### المطلب الثاني: طريقة الألوسي في التعامل مع الإسرائيليات

#### المطلب الأول: طريقة الألوسي في عرض أسباب النزول

ينقسم أي الذكر الحكيم قسمين:

- قسم نزل من الله تعالى ابتداء من غير ارتباط بواقعة أو نازلة استدعت نزوله، وهو كثير في القرآن كقصص الأنبياء وأمور الغيب ونحوه،

- وقسم نزل مرتبطاً بمحادثة أو واقعة، وهذه هي التي يطلق عليها "أسباب النزول"؛ فسبب النزول هو: ما نزلت الآية أو الآيات أيام وقوعه متحدثاً عنه أو مبينة لحكمه في زمن النبي ﷺ<sup>(1)</sup>.

وقد نص العلماء على أهمية معرفة أسباب النزول، بل ذكر بعضهم أنه «لا يمكن معرفة تفسير الآية دون الوقوف على قصتها وبيان نزولها»<sup>(2)</sup>، وهذا فيما كان له قصة نزول، وقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «معرفة سبب النزول تعين على فهم الآية؛ فإن العلم بالسبب يورث العلم بالمسبب»<sup>(3)</sup>.

ومعرفة أسباب النزول فوائد عديدة ذكرها العلماء، منها:

- معرفة حكمة الله تعالى على التعيين فيما شرعه بالتنزيل.

- الاستعانة على فهم الآية ودفع الإشكال عنها.

(1) انظر: الإتيان، 31/1؛ ومناهل العرفان، 106/1.

(2) وهي عبارة الواحدي كما نقلها عنه السيوطي في الإتيان، 28/1.

(3) مقدمة في أصول التفسير، ص 16. وقال ابن دقيق العيد: «بيان سبب النزول طريق قوي في فهم معاني الكتاب العزيز».

البرهان، 22/1

-دفع توهم الحصر عما يفيد بظاهرة الحصر.

-معرفة من نزلت فيه الآية على التعيين حتى لا يشتبه بغيره فيتهم البريء ويبرأ المريب.

-تيسير الحفظ وتسهيل الفهم وتثبيت الوحي في ذهن كل من يسمع الآية إذا عرف سببها.

ولهذه الفوائد أمثلة تنظر في مظاهرها<sup>(1)</sup>.

والتعبير عن سبب النزول قد يكون بلفظ لا يحتمل غيره كعبارة: "سبب نزول هذه الآية كذا"، وقد يكون بغير ذلك كقول القائل: "هذه الآية نزلت في كذا"؛ فإن هذا اللفظ «يراد به تارة أنه سبب نزول، ويراد به تارة أن هذا داخل في الآية وإن لم يكن السبب، كما تقول: عني بهذه الآية كذا»<sup>(2)</sup>. وهذا الكلام يقودنا إلى الحديث عن مسألة مهمة في هذا المقام وهي: أن العبرة فيما فيه سبب نزول بعموم اللفظ لا بخصوص ذلك السبب إلا إذا قام الدليل على أن ذلك السبب خاص بتلك الواقعة لا يتخطاها، وأن ذلك اللفظ خاص فيمن نزل فيه. لا يتعداه إلى غيره<sup>(3)</sup>.

وأما القول بأن الآية نزلت في فلان أو في قوم من الأقوام مؤمنين كانوا أو مشركين فليس المقصود منه عند من قاله «أن حكم الآية يختص بأولئك الأعيان دون غيرهم؛ فإن هذا لا يقوله مسلم ولا عاقل على الإطلاق... [و] لم يقل أحد إن عمومات الكتاب والسنة تختص بالشخص المعين، وإنما غاية ما يقال إنها تختص بنوع ذلك الشخص فتعم ما يشبهه، ولا يكون العموم فيها بحسب اللفظ، والآية التي لها سبب معين إن كانت أمراً أو نهيًا فهي متناولة لذلك الشخص ولغيره ممن كان بمنزله»<sup>(4)</sup>.

وطريق معرفة هذا النوع من علوم القرآن النقل وحده وباب الاجتهاد فيه مسدود، ولذا قال الواحدي: «لا يحمل القول في أسباب نزول الكتاب إلا بالرواية والسماع ممن شاهدوا التنزيل ووقفوا على الأسباب وبحثوا عن علمها وجدّوا في الطلاب»<sup>(5)</sup>.

لكن قد يرد على النازل الواحد عدة أسباب أو العكس، أي قد يتعدد النازل والسبب واحد؛

ففي الحالة الأولى إذا ذكر للنازل الواحد عدة أسباب فينظر إلى الروايات في ذلك فيؤخذ بالأصح والأصح منها في الدلالة على سببية النزول، فإذا استوت جميعها من حيث الصحة فيؤخذ بما ترجح أنها سبب نزول، وإذا أمكن الجمع فيحمل على أن النازل إنما فيها جميعاً، وإذا لم يمكن الترجيح فيحمل على تعدد النازل بتعدد الأسباب ولا مانع من ذلك.

(1) انظر: البرهان، 1/22-29؛ والإتقان، 1/28-29؛ ومناهل العرفان، 1/109-114.

(2) مقدمة في أصول التفسير، ص 16. وانظر: المناهل، 1/114-116.

(3) انظر: مناهل العرفان، 1/125-129.

(4) الإتقان، 1/31.

(5) أسباب النزول، ص 03. وانظر: مناهل العرفان، 1/114.

أما الحالة الثانية فقد تنزل عدة آيات للإجابة على سؤال واحد مثلاً أو غير ذلك فلا مانع منه أيضاً<sup>(1)</sup>.

هذه أهم العناصر التي تختص بأسباب النزول، أردت أن أقدمها بين يدي الحديث عن طريقة الإمام الألوسي في العناية بهذا العلم الذي لا غنى عنه لأي مفسر، والملاحظ أن الألوسي - رحمه الله - قد أكثر من إيراد أسباب النزول في الآيات التي اختصت بذلك، متبعاً عادته في محاولة الإمام بكل ما له علاقة بتفسير آي الذكر الحكيم، وقد تميز ذكره لأسباب النزول بميزات معينة هي ما سأبينها من خلال عرض الشواهد الآتية:

1- عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَأَنفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: 194] حيث بدأ الألوسي الحديث عن معنى هذه الآية بالقول إنها معطوفة على قوله تعالى السابق عليها: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ...﴾<sup>(2)</sup> الآية، وأن المقصود بـ "التهلكة" : «ترك الغزو والإنفاق»<sup>(3)</sup>، وأيد ذلك بالرواية التي قال عنها إنه أخرجها غير واحد عن أبي عمران أن رجلاً حمل في فتح القسطنطينية على جيش الروم فقال الناس: ألقى بيديه إلى التهلكة، فرد عليهم أبو أيوب الأنصاري أن هذه الآية نزلت في قومه معشر الأنصار عندما رأوا أن يقيموا على أموالهم فيصلحوا ما ضاع منها بعدما أعز الله دينه وكثر ناصروه، فأنزل الله تعالى ما يرد عليهم قولهم<sup>(4)</sup>.

ثم ذكر الألوسي تفاسير أخرى وردت في "التهلكة"، وهي: الإسراف في الإنفاق، وقيل: البخل وهو مروى عن الحسن كما في "الشعب"<sup>(5)</sup>، وقيل: اقتحام الحرب من غير مبالاة، وقيل: الذنب يأتيه صاحبه فيئس ويقنط من مغفرة الله له، وروى هذا عن البراء بن عازب، واستبعده الألوسي لأن الخبر لم يصححه إلا الحاكم<sup>(6)</sup> وتصحيحه لا يوثق به<sup>(7)</sup>. ويلاحظ أن الألوسي لم يذكر حديث حذيفة الصحيح أنه قال في هذه الآية: «نزلت في النفقة»<sup>(8)</sup>، وإن كان مؤداه ما جاء في حديث أبي أيوب الأنصاري<sup>(9)</sup>.

(1) انظر: مقدمة في أصول التفسير، ابن تيمية، ص 16-17؛ والإتقان، 31/1-34؛ والمناهل، 116/1-123.

(2) سورة البقرة: الآية 189.

(3) روح المعاني، 77/2.

(4) انظر: روح المعاني، 77/2. والحديث أخرجه: الحاكم في المستدرک، 94/2 (رقم 2434)، 302/2 (رقم 3088)؛ وأبو داود: الجهاد؛ باب في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾، 12/3 (رقم 2512)؛ والترمذي: تفسير القرآن؛ باب ومن سورة البقرة، 212/5 (رقم 2975) وقال: «حسن صحيح غريب»؛ والنسائي في السنن الكبرى: تفسير سورة البقرة؛ باب قوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾، 298/6 (رقم 11028)، 299/6 (رقم 11029).

(5) شعب الإيمان، البيهقي، 441/7 (رقم 10902).

(6) المستدرک، 302/2 (رقم 3089).

(7) انظر: روح المعاني، 77/2-78. لكن الحافظ ابن حجر قال بأن إسناده صحيح. انظر: الفتح، 158/8.

(8) البخاري: التفسير؛ باب ﴿وَأَنفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ...﴾، 1642/4 (رقم 4244).

(9) انظر: الفتح، 158/8.



ومع أن الألوسي ذكر خبر أبي أيوب مصححا لكونه سببا لنزول الآية إلا أنه قال في ختام تفسيرها: «وظاهر اللفظ العموم»<sup>(1)</sup>. وهذه إشارة منه -رحمه الله- إلى أن العبرة في مثل هذا المقام بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، ليتجاوز بالنص الزمان والمكان والأشخاص الذين نزل فيهم<sup>(2)</sup>.

2- عند قوله تعالى: ﴿يَلْبِسِي عَادَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾ [الأعراف: 29] فقد استهل الألوسي تفسير الآية بأن المقصود بأخذ الزينة ارتداء الثياب لستر العورة عند أي طواف أو صلاة إذ هو المستفاد من الأمر الذي هو للوجوب، وإلى ذلك ذهب مجاهد وغيره، ثم ذكر سبب نزول الآية على ما روي عن ابن عباس -رضي الله عنهما- «أنه كان أناس من الأعراب يطوفون بالبيت عراة حتى إن كانت المرأة لتطوف بالبيت وهي عريانة... فأنزل الله تعالى هذه الآية»<sup>(3)</sup>. ثم ذكر أقوالا أخرى في المراد بالزينة وأنها لباس التجمل فيكون الأمر حينئذ لا على الوجوب، أو أنها لما كانت على القول الأول من وجوب ستر العورة فهم منه في الجملة ليس ما فيه حسن وجهال إلى غير ذلك من الأقوال، على أن تقدم الألوسي التفسير الأول يفيد أنه المرجح هنا.

ثم ذكر الألوسي سببا آخر لنزول الجزء الثاني من الآية المتعلق بالأكل والشرب، وهو ما رواه الكلبي قال: «كان أهل الجاهلية لا يأكلون من الطعام إلا قوتا، ولا يأكلون دسما في أيام حجهم؛ يعظمون بذلك حجهم، فقال المسلمون: يا رسول الله، نحن أحق بذلك، فأنزل الله تعالى الآية»<sup>(4)</sup>، قال الألوسي: «ومنه يظهر وجه ذكر الأكل والشرب هنا»<sup>(5)</sup>. وفسر الأمر بعدم الإسراف أي بتحريم الحلال قال: «كما هو المناسب لسبب النزول»، وذكر أوجه أخرى مما تحتمله من أوجه التفسير على عادته في ذكر ما يعم به المعنى.

3- عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ عَاهَدَ اللَّهُ لَئِنْ آتَيْنَاهُ مِنْ فَضْلِهِ لَنَصَّدَّقَنَّ وَلَنَكُونَنَّ مِنَ الصَّالِحِينَ... وَبِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ [التوبة: 76-78] جزم الألوسي كغيره من بعض المفسرين<sup>(6)</sup> أن الآية نزلت في رجل يقال له ثعلبة بن حاطب أو ابن أبي حاطب إلا أنه ميز بين هذا الذي نزلت هذه الآية بزمه، وبين آخر بدري استشهد في أحد<sup>(7)</sup>، قال الألوسي: «أخرج الطبراني والبيهقي في الدلائل وابن المنذر وغيرهم عن

(1) روح المعاني، 78/2.

(2) وانظر في سبب نزول الآية: أسباب النزول، الواحدي، ص 38-39؛ والعجاب في بيان الأسباب، ابن حجر، 1/471-485؛ ولباب النقول، السيوطي، ص 36.

(3) روح المعاني، 109/2. وانظر رواية ابن عباس في: تفسير الطبري، 8/160؛ وأسباب النزول، الواحدي، ص 168-169؛ ولباب النقول، السيوطي، ص 123.

(4) روح المعاني، 8/110. والرواية ذكرها أبو حيان مختصرة عن الكلبي. انظر: البحر المحيط، 4/290.

(5) روح المعاني، 8/110.

(6) انظر: تفسير ابن كثير، 3/427-429؛ وأسباب النزول، الواحدي، ص 189-191؛ ولباب النقول، السيوطي، ص 145.

أبي أمامة الباهلي قال: جاء ثعلبة بن حاطب إلى رسول الله ﷺ قال: يا رسول الله، ادع الله تعالى أن يرزقني مالا، فقال عليه الصلاة والسلام: -: ويحك يا ثعلبة، أما تحب أن تكون مثلي فلو شئت أن يسير الله تعالى ربي هذه الجبال معي ذهباً لسارت، قال: يا رسول الله، ادع الله تعالى أن يرزقني مالا؛ فوالذي بعثك بالحق إن آتاني الله سبحانه مالا لأعطين كل ذي حق حقه... »<sup>(1)</sup> الحديث، وفي آخره أنه لم يقبل ﷺ زكاته، وتبع النبي ﷺ في عدم قبول زكاته أبو بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم، وفي خلافة ذي النورين هلك ثعلبة المذكور، ثم أورد الألوسي روايات أخرى دون أن ينسبها إلى مخرجيها؛ منها أن ثعلبة هذا كان لكثرة ملازمته المسجد يلقب بحمامة المسجد ثم رآه النبي ﷺ يسرع في الخروج منه، ولما سأله عن مثل هذا العمل الذي يشبه عمل المنافقين رد بأنه لا يملك إلا ثوباً واحداً يتناوب لبسه مع امرأته إلى آخر الرواية، وفي أخرى عن ابن عباس « أن ثعلبة أتى مجلساً من مجالس الأنصار فأشهدهم لئن آتاني الله من فضله تصدقت منه وآتيت كل ذي حق حقه، فمات ابن عم له فورث منه مالا فلم يف بما عاهد الله تعالى عليه، فأنزل الله تعالى فيه هذه الآيات »<sup>(2)</sup>، إلى آخر ما ذكر من روايات قال في آخرها: « والأول أشهر، وهو الصحيح في سبب النزول »<sup>(3)</sup>.

وعلى أن الألوسي قد وفق في التمييز بين ثعلبة بن حاطب الذي نزلت فيه هذه الآية، والآخر الذي قيل إنه بدري واستشهد في أحد<sup>(4)</sup>، إلا أن الرواية المذكورة في سبب نزول هذه الآية قد تكلم المحدثون في سندها وأنه لا يصح<sup>(5)</sup>.

(1) روح المعاني، 143/10-144. وهذه الرواية أخرجها أيضاً: الطبري في تفسيره، 189/10-190؛ وابن أبي حاتم في تفسيره، 1879-1847/6 (رقم 10408)؛ والراحي في أسباب النزول، ص 427-429؛ ونقلها السيوطي في لباب النقول، ص 145.

(2) روح المعاني، 144/10. وانظر تخريج الرواية في: المعجم الكبير، الطبراني، 218/8-219 (رقم 7873)؛ وتفسير ابن أبي حاتم، 1847/6 (رقم 10406).

(3) روح المعاني، 144/10.

(4) حزم ابن عبد البر أن ثعلبة بن حاطب صاحب القصة هو ثعلبة البدري الذي شهد أحداً وأنه مانع الصدقة، وعزا ذلك لقتادة وسعيد بن جبير، وذكر أنه توفي في خلافة عمر، وقيل في خلافة عثمان. انظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب، 90/2-91. أما الحافظ ابن حجر فقد عقد في كتابه الإصابة ترجمتين لاسم واحد، وقال في الثانية: « وفي كون صاحب هذه القصة إن صح الخير -ولا أظنه يصح- هو البدري المذكور قبله نظر، وقد تأكدت المغايرة بينهما بقول ابن الكلبي: إن البدري استشهد بأحد، ويقوي ذلك أيضاً أن ابن مردويه روى في تفسيره من طريق عطية عن ابن عباس في الآية المذكورة قال: وذلك أن رجلاً يقال له ثعلبة بن أبي حاطب من الأنصار أتى مجلساً فأشهدهم فقال: لئن آتاني الله من فضله الآية، فذكر القصة بطولها، فقال إنه ثعلبة بن أبي حاطب، والبدري اتفقوا على أنه ثعلبة بن حاطب، وقد ثبت أنه ﷺ قال: لا يدخل النار أحد شهد بدراً والحديبية، وحكى عن ربه أنه قال لأهل بدر: اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم، فمن يكون هذه المثابة كيف يعقبه الله نفاقاً في قلبه وينزل فيه ما أنزل؟ فالظاهر أنه غيره والله أعلم ». الإصابة، 19/2-20.

(5) لأن فيه: معان بن رفاعة السلمي عن علي بن يزيد الألسهاني عن القاسم بن عبد الرحمن الدمشقي عن أبي أمامة، ومعان « لئن الحديث كثير الإرسال ». (التقريب، ص 469 رقم 6747)، وعلي بن يزيد « ضعيف ». (التقريب، ص 345 رقم 4817)، =

-الثالث: « أن قريشا بعثت النضر بن الحرث وعقبة بن أبي معيط إلى أحبار يهود بالمدينة وقالوا لهم: سلوهم محمداً؛ فإنهم أهل كتاب عندهم من العلم ما ليس عندنا... فقالوا: سلوه عن أصحاب الكهف وعن ذي القرنين وعن الروح... »<sup>(1)</sup> الحديث.

ورتب على القولين الأخيرين أن الآية مكية، وعلى الأول أنها مدنية ثم قال: « وجمع بعضهم بين ذلك بأن الآية نزلت مرتين فتدبر »<sup>(2)</sup>. وهو وإن قدّم رواية الصحيحين<sup>(3)</sup> إلا أن ظاهر صنيعة يفيد أنه لا يمانع من القول بتعدد السبب للنازل الواحد، وفي " البرهان ": « وقد ينزل الشيء مرتين تعظيماً لشأنه وتذكيراً به عند حدوث سبب خوف نسيانه »<sup>(4)</sup>، وذكر من بين الأمثلة على ذلك هذه الآية<sup>(5)</sup>.

وتبعاً لمنهج في التوفيق بين مختلف الآراء فقد ناسب الألوسي بين معاني " الروح " التي أوردها العلماء وبين سابقها ولا حقها من الآيات الكريمة<sup>(6)</sup>.

5- عند تفسير قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَأْتَلِ أُولُوا الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولِي الْقُرْبَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَالْمُهَاجِرِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلْيَعْفُوا وَلْيَصْفَحُوا أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ [ التور: 22 ] حيث ذكر بداية أن معنى " لا يأتل " لا يخلف، وبعد أن أورد عقبه معاني أخرى قال: « والأول أوفق بسبب النزول؛ وذلك أنه صح عن عائشة وغيرها أن أبا بكر رضي الله عنه حلف لما رأى براءة ابنته أن لا ينفق على مسطح شيئاً أبداً، وكان من فقراء المهاجرين الأولين الذين شهدوا بدرًا، وكان ابن خالته، وقيل: ابن أخته رضي الله عنه فنزلت ﴿ وَلَا يَأْتَلِ ﴾ إلخ، وهذا هو المشهور »<sup>(7)</sup>، وذكر روايات أخرى قريبة من هذه السابقة؛ وفي بعضها أن الذي حلف هو أبو بكر رضي الله عنه في جماعة آخرين، وفي تفسير قول المولى عليه السلام: ﴿ وَلْيَعْفُوا وَلْيَصْفَحُوا أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ ﴾

(1) انظر: روح المعاني، 15/152-153. والحديث قال عنه الألوسي إنه في السير؛ فإما أنه عني أنه في كتب السير، أو أنه في السيرة النبوية لابن هشام وسقطت الهاء من النسخة المطبوعة؛ لأن هذا الحديث موجود فيها عن ابن عباس من طريق ابن إسحاق. انظر: السيرة النبوية، ابن هشام، 2/138-140؛ ودلائل النبوة، إسماعيل بن محمد الأصبهاني، ص216.

(2) روح المعاني، 15/153.

(3) وهذه الرواية هي التي رجحها السيوطي في لباب النقول لأن ما « في الصحيح أصح »، ولأن الحديث « راويه -وهو ابن مسعود- حاضر القصة بخلاف ابن عباس ». لباب النقول، ص174.

(4) البرهان، الزركشي، 1/29.

(5) وانظر في سبب نزول هذه الآية: أسباب النزول، الواحدي، ص220-221؛ والإتقان، 1/33-34؛ ومناهل العرفان، 1/117-118.

(6) روح المعاني، 15/153.

(7) المصدر نفسه، 18/125. والحديث أخرجه البخاري ضمن حديث الإفك الطويل: تفسير سورة النور؛ باب قوله: ﴿ لَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ... ﴾، 4/1774-1777 (رقم 4473)؛ وباب ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَلَحِشَةُ ... ﴾، 4/1780-1781 (رقم 4479)؛ ومسلم: التوبة؛ باب في حديث الإفك وقبول توبة القاذف، 4/2136 (رقم 2770).

-الثالث: « أن قریشا بعثت النضر بن الحرث وعقبة بن أبي معيط إلى أحرار يهود بالمدينة وقالوا لهم: سلوهم محمداً؛ فإنهم أهل كتاب عندهم من العلم ما ليس عندنا... فقالوا: سلوه عن أصحاب الكهف وعن ذي القرنين وعن الروح... »<sup>(1)</sup> الحديث.

ورتب على القولين الأخيرين أن الآية مكية، وعلى الأول أنها مدنية ثم قال: « وجمع بعضهم بين ذلك بأن الآية نزلت مرتين فتدبر »<sup>(2)</sup>. وهو وإن قدّم رواية الصحيحين<sup>(3)</sup> إلا أن ظاهر صنيعه يفيد أنه لا يمانع من القول بتعدد السبب للنازل الواحد، وفي " البرهان ": « وقد ينزل الشيء مرتين تعظيماً لشأنه وتذكيراً به عند حدوث سبب خوف نسيانه »<sup>(4)</sup>، وذكر من بين الأمثلة على ذلك هذه الآية<sup>(5)</sup>.

وتبعاً لمنهجه في التوفيق بين مختلف الآراء فقد ناسب الألوسي بين معاني " الروح " التي أوردها العلماء وبين سابقها ولا حقها من الآيات الكريمة<sup>(6)</sup>.

5- عند تفسير قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَأْتِلِ أُولُو الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولِي الْقُرْبَى وَالْمَسْكِينِ وَالْمُهَاجِرِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلْيَعْفُوا وَلْيَصْفَحُوا أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ [ التور: 22 ] حيث ذكر بداية أن معنى " لا يأتل " لا يخلف، وبعد أن أورد عقبه معاني أخرى قال: « والأول أوفق بسبب النزول؛ وذلك أنه صح عن عائشة وغيرها أن أبا بكر رضي الله عنه حلف لما رأى براءة ابنته أن لا ينفق على مسطح شيئاً أبداً، وكان من فقراء المهاجرين الأولين الذين شهدوا بدرًا، وكان ابن خالته، وقيل: ابن أخته رضي الله عنه فنزلت ﴿ وَلَا يَأْتِلِ ﴾ إلخ، وهذا هو المشهور »<sup>(7)</sup>، وذكر روايات أخرى قريبة من هذه السابقة؛ وفي بعضها أن الذي حلف هو أبو بكر رضي الله عنه في جماعة آخرين، وفي تفسير قول المولى عليه السلام: ﴿ وَلْيَعْفُوا وَلْيَصْفَحُوا أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ ﴾

(1) انظر: روح المعاني، 15/152-153. والحديث قال عنه الألوسي إنه في السير؛ فإما أنه عنى أنه في كتب السير، أو أنه في السيرة النبوية لابن هشام وسقطت الهاء من النسخة المطبوعة؛ لأن هذا الحديث موجود فيها عن ابن عباس من طريق ابن إسحاق. انظر: السيرة النبوية، ابن هشام، 2/138-140؛ ودلائل النبوة، إسماعيل بن محمد الأصبهاني، ص216.

(2) روح المعاني، 15/153.

(3) وهذه الرواية هي التي رجحها السيوطي في لباب النقول لأن ما « في الصحيح أصح »، ولأن الحديث « راويه -وهو ابن مسعود- حاضر القصة بخلاف ابن عباس ». لباب النقول، ص174.

(4) البرهان، الزركشي، 1/29.

(5) وانظر في سبب نزول هذه الآية: أسباب النزول، الواحدي، ص220-221؛ والإتقان، 1/33-34؛ ومناهل العرفان، 1/117-118.

(6) روح المعاني، 15/153.

(7) المصدر نفسه، 18/125. والحديث أخرجه البخاري ضمن حديث الإفك الطويل: تفسير سورة التور؛ باب قوله: ﴿ لَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ... ﴾ ، 4/1774-1777 ( رقم 4473 )؛ وباب ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَلَحِشَةُ ... ﴾ ، 4/1780-1781 ( رقم 4479 )؛ ومسلم: التوبة؛ باب في حديث الإفك وقبول توبة القاذف، 4/2136 ( رقم 2770 ).

وأشار الآلوسي بعد ذلك إلى أن الآية دلت على فضل الصديق عليه السلام؛ «لأنه وحده أو مع جماعة سبب النزول، ولا يضيره في ذلك عموم الحكم لجميع المؤمنين كما هو الظاهر» <sup>(4)</sup>. ولذلك ختم الآلوسي حديثه عن هذه الآية بمجموعة فوائد فقهية لا تتوقف على خصوص سبب النزول.

ويلاحظ أن الألو سي لم يتعقب أيا من هذه الأقوال بأي كلام، وهي في سياقها العام موافقة للنص شلرحة

(2) روح المعاني، 125/18. والجزء الأول من هذه الرواية ذكرها أصحاب الصحيح. انظر تخريج الحديث. أما أن أبا بكر صار يعطيه ضعف ما كان يعطيه أولاً فلم أعثر عليه!

(4) روح المعاني، 125/18-126.

(6) روح المعاني، 134/20-135. وانظر الرواية في تفسير الطبري، 129/20؛ وتفسير ابن أبي حاتم، 3031/9 (رقم 17131).

-179-



لمعناه، ولعل هذا ما جعله يعتبرها جميعا سببا لنزول الآية.

7- عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا يَتَنَاهَا... إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ [الحجرات: 09] ذكر مسائل لغوية مختلفة وأخرى تتعلق بالقراءات وبعض الآراء الفقهية التي قيلت في الآية، ثم أورد سبب نزولها حتى يزيد وضوحا دون أن يكتفي بسبب نزول واحد، بل أورد جملة من الروايات بدأ بأصحها وهي رواية البخاري ومسلم وغيرهما: أنها نزلت في قتال وقع بين الأوس والخزرج؛ فعن أنس قال: «قيل للنبي ﷺ: لو أتيت عبد الله بن أبي، فانطلق إليه وركب حمارا وانطلق المسلمون يمشون وهي أرض سبخة، فلما انطلق إليه قال أي عبد الله بن أبي -: إليك عني، فوالله لقد آذاني ريح حمارك! فقال رجل من الأنصار: والله لحمار رسول الله ﷺ أطيب ريحا منك، فغضب لعبد الله رجال من قومه، فغضب لكل منهما أصحابه، فكان بينهم ضرب بالجريد والأيدي والنعال، فأنزل الله تعالى فيهم: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ﴾ الآية»<sup>(1)</sup>. ورتب على هذه الآية عدة أحكام ذكرها الفقهاء تتعلق بأحكام اقتتال المسلمين بعضهم مع بعض<sup>(2)</sup>.

وما يمكن قوله في نهاية هذا المطلب أن الألوسي قد أولى عنايته بأسباب النزول، وأنه يورد أولا الروايات الصحيحة ويتبعها بما دونها صحة للاستثناس، أو إذا كانت تنسجم مع السياق العام لمعنى الآية، كما أنه يعتمد قاعدة أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب إلا ما دل الدليل على تخصيصه، وهذا لأن القرآن الكريم إنما الغرض منه هداية الناس أجمعين؛ فأحكامه تعم كل الأفراد الذين يصح أن تنطبق عليهم.

فهذه أسباب النزول، ويقرب منها الإسرائيليات في أنها تعتمد على الرواية والنقل، فإلى أي مدى اعتمد الألوسي على الإسرائيليات في تفسيره؟ هذا ما سأعرض له في المطلب الثاني.

### المطلب الثاني: طريقة الألوسي في التعامل مع الإسرائيليات

إن من مقاصد القرآن الكريم معرفة القصص وأخبار الأمم السابقة للعبارة والموعظة، وقد اعتنى المفسرون بهذا النوع من مقاصد القرآن فبينوا ما أجمل منها كل حسب منهجه في التفسير، لكن اعترى تفسير القصص القرآني ظاهرة عرفت بالإسرائيليات التي بدأت في أيسر مدلولاتها الخير أو القصة ذات المصدر الإسرائيلي، لتتسع فتشمل كل القصص والأخبار والأساطير التي تنوقلت عن أهل الكتاب من يهود ونصارى، وتتناول بالسرد أحوال الماضين

(1) روح المعاني، 150/26. والحديث أخرجه البخاري: الصلح؛ باب ما جاء في الإصلاح بين الناس، 958/2 (رقم 2545)؛ ومسلم: الجهاد والسير؛ باب من دعاء النبي ﷺ وصبره على أذى المنافقين، 1424/3 (رقم 1799).

(2) انظر: روح المعاني، 151-152/26. وانظر في سبب نزول هذه الآية: أسباب النزول، ص 293-294؛ ولباب النقول، السيوطي، ص 267-268.



من أمم وأنبياء ورسول، وما يروى عن بدء الخلق والتكوين وما يمتد من ذلك إلى عهد النبوة<sup>(1)</sup>.

وليس يعنينا في هذا المقام بسط القول عن كيفية تسرب الإسرائيليات إلى التراث الإسلامي وإلى كتب التفسير تحديداً، ولكن تجدر الإشارة إلى أن الروايات الإسرائيلية كانت موجودة في عهد النبي ﷺ وقد بلغنا من أحاديثه ﷺ في هذا المجال قوله: «بلغوا عني ولو آية، وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج، ومن كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار»<sup>(2)</sup>.

وقد علق ابن تيمية -رحمه الله- بعد ذكره لهذا الحديث بقوله: «ولكن هذه الأحاديث الإسرائيلية تُذكر للاستشهاد لا للاعتقاد؛ فإنها على ثلاثة أقسام:

-أحدها: ما علمنا صحته مما بأيدينا مما يشهد له بالصدق، فذاك صحيح.

-والثاني: ما علمنا كذبه بما عندنا مما يخالفه.

-والثالث: ما هو مسكوت عنه؛ لا من هذا القبيل ولا من هذا القبيل، فلا تؤمن به ولا تكذبه، وتجاوز حكايته لما تقدم، وغالب ذلك مما لا يعود إلى أمر ديني»<sup>(3)</sup>.

وقد فهم كثير من المفسرين استناداً إلى هذا التقسيم جواز إيراد الإسرائيليات في تفاسيرهم فيما لم يعلم كذبه خاصة، واتسعت دائرة الاستشهاد بها مع أنها ليست مصدراً من مصادر التفسير<sup>(4)</sup> إلى حد أضر بالتفسير أحياناً، وإن احتاط بعضهم بإيراد هذه الإسرائيليات مسندة إلى أصحابها ليحال النظر في صدقها وكذبها إلى أسانيدهم كالإمام الطبري وغيره<sup>(5)</sup>، وأما من ضرب صفحاً عن ذكر الأسانيد وأورد الإسرائيليات عارية منها على

(1) انظر: الإسرائيليات في التفسير والحديث، محمد حسين الذهبي، ص 13-15؛ والإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، محمد بن محمد أبو شهبة، ص 12-14.

(2) رواه البخاري من حديث عبد الله بن عمرو: الأنبياء؛ باب ما ذكر عن بني إسرائيل، 1275/3 (رقم 3273).

(3) مقدمة في أصول التفسير، ص 42. وانظر: الإسرائيليات في التفسير والحديث، محمد حسين الذهبي، ص 53.

(4) وإن ذهب محمد حسين الذهبي (في كتابه التفسير والمفسرون، 1/169) إلى أنها أحد مصادر التفسير؛ إذ لو كانت كذلك لما جرح كثير من التابعين من كان يسأل من معاصريهم أهل الكتاب ويعتمد عليهم في نقل الأخبار وروايتها، ويرون أن ذلك كاف لتجريحه؛ لأن تحريف اليهود والنصارى لكتبهم أمر لا شك فيه، ونصوص الكتاب والسنة متضادة على أنهم بدلوا دينهم، وقد ذكر الإمام الذهبي في ترجمة مجاهد المفسر أن أبا بكر بن عياش قال: «قلت للأعمش: ما بال تفسير مجاهد يخالف -أو شيء نحوه؟ قال: أخذها من أهل الكتاب». ميزان الاعتدال في نقد الرجال، 3/439.

(5) يرى العلامة جمال الدين القاسمي أنه لا مغزى في مفسرينا الأقدمين الذين نقلوا الروايات الإسرائيلية في كتبهم اجتهاداً منهم في تبليغ ما سمعوه من العلم؛ إما تحسناً للظن في أولئك الرواة، وإما تعويلاً على الأحاديث المبيحة لذلك كحديث البخاري السابق، يقول القاسمي: «فترخصوا في روايتها كيفما كانت، ذهاباً إلى أن القصد منها الاعتبار بالوقائع التي أحدثها الله تعالى لمن سلف، لينهجوا منهج من أطاع فأثنى عليه وفاز، وينكبوا عن مهيع من عصى فحقت عليه كلمة العذاب وهلك، هذا ملحظهم رضي الله عنهم». ثم حمل على من أساء الأدب مع حلة منهم. محاسن التأويل، 1/41.

أما تفسير لكتاب الله ﷻ ودون عزو إلى المصادر التي نقلوا منها فهو لا يكون ممن جنوا على علم التفسير<sup>(1)</sup>. وموازاة مع هؤلاء وأولئك فقد أبان بعض المفسرين عن موقفهم المعادي لاعتماد الإسرائيليات حيث يقول القرطبي مثلاً: « فالإسرائيليات مرفوضة عند العلماء البتة؛ فأعرض عن سطورها بصرك، وأصمّ عن سماعها أذنيك، فإنها لا تعطي فكرك إلا خيالا، ولا تزيد فؤادك إلا خبالا »<sup>(2)</sup>.

وأما عن موقف الألوسي من الإسرائيليات فقد ذكر محمد حسين الذهبي أنه « شديد النقد للإسرائيليات والأخبار المكذوبة التي حشا بها كثير من المفسرين تفاسيرهم وظنوها صحيحة، مع سخريه منه أحيانا »<sup>(3)</sup>، وهو آت من كونه - كما يقول محسن عبد الحميد نقلا عن قاسم القيسي صاحب " تاريخ التفسير " - « من الرجال المتقنين للروايات غير أنه لا يطول بذكر الطرق والأسانيد الكثيرة »<sup>(4)</sup>.

وهو ما أكدّه وأقرّ صحته صاحب " الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير "؛ حيث ذكر أن الألوسي كان واسع الاطلاع « على كلام من سبقوه ولا سيما علماء الحديث وأئمة العارفين بمتونه وأسانيده، فمن ثم لم يقع فيما وقع فيه بعض المفسرين السابقين له... من الاغترار بالإسرائيليات، وهو إنما ذكرها لينبّه إلى اختلاقها وبطلانها وتحذير المسلمين ولاسيما طلبة العلم وأهله من التصديق بها أو أن لها أصلا في الإسلام »، ثم يضيف قائلا: « ولم أعلم أحدا من المفسرين بعد العلامة الحافظ ابن كثير في تفسيره حارب الإسرائيليات والموضوعات مثل ما فعل الإمام الألوسي في تفسيره؛ فقد أفاض في رد هذه الإسرائيليات والمختلقات »<sup>(5)</sup>.

والملاحظ أن الإمام الألوسي - رحمه الله - لم يبين موقفه النظري من الإسرائيليات وإنما يستشف ذلك من خلال كلامه الموثق في ثنايا تفسيره، وهو ما أحاول الكشف عنه من خلال إيراد الأمثلة الآتية:

### 1- قصة هاروت وماروت

من القصص القرآني الذي تكثر فيه الروايات والمبالغات قصة هاروت وماروت؛ فعند قوله تعالى: ﴿ وَاتَّبِعُوا مَا نَزَّلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَىٰ مُلْكٍ سُلَيْمَٰنَ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَٰنُ وَلَٰكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ... ﴾ [البقرة: 101] ذكر الألوسي في هذا الموضع روايتين:

- الأولى: ما تعلق منها بقصة الملكين " هاروت وماروت " حيث قال الألوسي: « وأما ما روي أن الملائكة تعجبت من بني آدم في مخالفتهم ما أمر الله تعالى به، وقالوا له تعالى: لو كنا مكانهم ما عصيناك، فقال: اختاروا

(1) انظر: التفسير والمفسرون، 1/202.

(2) الجامع لأحكام القرآن، 15/210.

(3) التفسير والمفسرون، 1/359-360.

(4) الألوسي مفسرا، ص 216.

(5) الإسرائيليات والموضوعات في التفسير، محمد بن محمد أبو شهبة، ص 146.

ملكين منكم، فاختاروهما فهبطا إلى الأرض ومُتلا بشرين، وألقى الله تعالى عليهما الشبق وحكما بين الناس فافتتنا بامرأة يقال لها زهرة، فطلبها وامتنعت إلا أن يعبداه صنما أو يشربا خمرا أو يقتلا نفسا، ففعلا، ثم تعلّمت منهما ما صعدت به إلى السماء، فصعدت ومُسخت هذا النجم، وأراد العروج فلم يمكنهما، فخيّرنا بين عذاب الدنيا وعذاب الآخرة فاختارا عذاب الدنيا فهما الآن يعذبان فيها»، قال: «إلى غير ذلك من الآثار التي بلغت طرقها نيفا وعشرين فقد أنكره جماعة»<sup>(1)</sup>، وذكر أقوالا لبعض منهم<sup>(2)</sup>. ثم قال: «والزهرة كانت يوم خلق الله تعالى السموات والأرض، والقول بأنها تمثلت لهما فكان ما كان وردت إلى مكانها غير معقول ولا مقبول»<sup>(3)</sup>، ثم رد اعتراض السيوطي<sup>(4)</sup> على من أنكر القصة بأن الإمام أحمد<sup>(5)</sup> وابن حبان<sup>(6)</sup> والبيهقي<sup>(7)</sup> وغيرهم رويها مرفوعة وموقوفة على علي وابن عمر وابن عباس وابن مسعود<sup>(8)</sup> بأسانيد عديدة صحيحة لكثرتها وقوة مخرجها بأنه قد ذهب بعض المحققين أن ما روي مروي حكاية لما قاله اليهود وهو باطل في نفسه، وبطلانه في نفسه لا ينافي صحة الرواية»<sup>(8)</sup>، وهو صريح في إعمال نقد النصوص أو النقد الموضوعي للأخبار إذا كانت صحيحة السند، ليختم الحديث عن هذه القصة بقوله: «هذا، ومن قال بصحة هذه القصة وحملها على ظاهرها فقد ركب شططا وقال غلطا، وفتح بابا من السحر يضحك الموتى ويكي الأحياء، وينكس راية الإسلام، ويرفع رءوس الكفرة الطعام»<sup>(9)</sup>، وهذا انطلاقا من براءة الملائكة مما ألصق بهم وأن النصوص جاءت بعصمتهم ورفع شأنهم<sup>(10)</sup>.

-الثانية: ما تذكره بعض كتب التفسير وغيرها عند هذه الآية، فإن الألوسي عرض بداية إلى أن المراد بـ"هاروت وماروت" اسم الملكين اللذين كانا يعلمان السحر، وأبدى العجب ممن قال إلهما شيطانان، وإن

(1) روح المعاني، 340/1-341.

(2) وهم: القاضي عياض، والشهاب العراقي، وأبو حيان في البحر، 329/1، والرازي في تفسيره، 237/2-238.

(3) روح المعاني، 341/1.

(4) انظر: الدر المنثور، 233/1.

(5) المسند، 134/2 (رقم 6178).

(6) صحيح ابن حبان، 63/14-65 (رقم 6186).

(7) السنن الكبرى، 10/40؛ وشعب الإيمان، 179/1-180 (رقم 162).

(8) روح المعاني، 341/1.

(9) المصدر نفسه، 341/1.

(10) قال القرطبي: «هذا كله ضعيف وبعيد عن ابن عمر وغيره، لا يصح منه شيء؛ فإنه قول تدفعه الأصول في الملائكة الذين هم أمناء الله على وحيه وسفراؤه إلى رسله». الجامع، 52/2. وقال ابن كثير عن هذه القصة بأنها راجعة في تفصيلاتها «إلى أخبلى بني إسرائيل؛ إذ ليس فيها حديث مرفوع صحيح متصل الإسناد إلى الصادق المصدق المعصوم الذي لا ينطق عن الهوى». تفسير القرآن العظيم، 248/1. وانظر: التحرير والتنوير، 1/الكتاب الثاني/642.

الملكين هما جبرائيل وميكائيل<sup>(1)</sup>، وبعد إيراده لعدة مناقشات تتعلق بتفسير الآية وتخريجاتها اللغوية قال: « وأما ما أخرجه ابن جرير وابن أبي حاتم والحاكم وصححه والبيهقي في سننه عن عائشة رضي الله تعالى عنها - أنها قالت: قدمت علي امرأة من دومة الجندل تبتغي رسول الله ﷺ بعد موته تسأله عن شيء دخلت فيه من أمر السحر ولم تعمل به قالت: كان لي زوج غاب عني، فدخلت على عجوز فشكوت إليها فقالت: إن فعلت ما أمرك أجعله يأتيك، فلما كان الليل جاءني بكليين أسودين فركبت أحدهما وركبت الآخر فلم يكن كشيء حتى وقفنا ببابل، فإذا أنا برجلين معلقين بأرجلهما فقالا: ما جاء بك؟ فقلت: أتعلم السحر... »<sup>(2)</sup>، إلى آخر الرواية التي علق عليها الألوسي بقوله: « فهو ونظائره مما ذكره المفسرون من القصص في هذا الباب مما لا يعول عليه ذوو الأبواب والإقدام على تكذيب مثل هذه المرأة الدوجندية أولى من اتهام العقل في قبول هذه الحكاية التي لم يصح فيها شيء عن رسول رب البرية ﷺ »<sup>(3)</sup>، ولم يكتف بهذا النقد الموضوعي والإسنادي حتى أضاف قائلا: « ويا ليت كتب الإسلام لم تشتمل على هذه الخرافات التي لا يصدقها العاقل ولو أضغاث أحلام »<sup>(4)</sup>. وهو استنكار منه وجيه في ضرورة تنزيه مصادر التراث الإسلامي عن أمثال هذه الترهات التي لا يصح فيها نقل ولا موضوع. وهذه القصة وإن كانت لا تدل بظاهرها على أنها من الإسرائيليات إلا أنها قد تكون من موضوعات اليهود، لا سيما وأنها تشبه في سياقها العام سياق مثيلاتها من الإسرائيليات<sup>(5)</sup>.

## 2- القوم الجبارون وقصة عوج بن عنق

أورد الألوسي ما يروى في قصة القوم الجبارين عند تفسير قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَءِيلَ وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا ﴾ [ المائدة: 13 ] حيث ذكر عند هذه الآية جملة من الروايات الإسرائيلية التي قيلت في حق القوم الذين بُعث إليهم النقباء؛ فبعد أن بين معنى النقيب في اللغة وما قصد به في الآية الكريمة أتى على سرد بعض الروايات في ذلك، ومنها ما أخرجه الطبري عن مجاهد « أن النقباء لما دخلوا على الجبارين وجدوهم يدخل في كم أحدهم اثنان منهم، ولا يحمل عنقود عنبهم إلا خمس أنفس بينهم في خشية، ويدخل في شطر العمامة إذا نزع حبها خمس أو أربع، وذكر البغوي أنه لقيهم رجل من أولئك يقال له: عوج بن عنق، وكان طوله ثلاثة آلاف وثلثمائة وثلاثة وثلاثين ذراعا وثلث ذراع، وكان يحتجز بالسحاب ويشرب منه، ويتناول

(1) وهو قول القرطبي في تفسيره كما ذكره الألوسي. انظر: الجامع لأحكام القرآن، 50/2.

(2) روح المعاني، 343/1. والرواية أخرجه: الحاكم في المستدرک، 171/4 ( رقم 7262 )؛ وابن جرير في تفسيره، 460/1-461؛ والبيهقي في السنن الكبرى، 137/8. ولم أجد الرواية عند ابن أبي حاتم، وإنما المذكور في تفسيره رواية أخرى عن ابن عباس، 189/1-190 ( رقم 1005 ).

(3) روح المعاني، 343/1.

(4) المصدر نفسه، 343/1.

(5) انظر: الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، محمد بن محمد أبو شهبة، ص 261.

الحوت من قرار البحر ويشويه بعين الشمس؛ يرفعه إليها ثم يأكله»<sup>(1)</sup>، إلى آخر ما أورده من الحكايات عن عوج ابن عنق هذا وهلاكه على يد موسى عليه السلام.

قال الألوسي -رحمه الله-: «قد شاع أمر عوج عند العامة ونقلوا فيه حكايات شنيعة»<sup>(2)</sup>. ثم اعتمد في نقد هذه الروايات على عدة جوانب؛ فأورد أولاً جملة من أقوال جلة من السلف، منهم ابن كثير الذي قال: «قصة عوج وجميع ما يحكون عنه هذيان لا أصل له، وهو من مختلقات أهل الكتاب»<sup>(3)</sup>، وقول ابن القيم: «من الأمور التي يعرف بها كون الحديث موضوعاً أن يكون مما تقوم الشواهد الصحيحة على بطلانه كحديث عوج الطويل، وليس العجب من جرأة من وضع هذا الحديث وكذب على الله تعالى، إنما العجب ممن يدخل هذا الحديث في كتب العلم من التفسير وغيره ولا يبين أمره، ولا ريب في أن هذا وأمثاله من وضع زنادقة أهل الكتاب الذين قصدوا الاستهزاء والسخرية بالرسول الكرام عليهم الصلاة والسلام - وأتباعهم»<sup>(4)</sup>، ثم ذكر أقوالاً أخرى أجهل القائلين بما لينتهي إلى قول السيوطي: «والأقرب في خبر عوج أنه من بقية عاد، وأنه كان له طول في الحملة مائة ذراع أو شبه ذلك، وأن موسى عليه الصلاة والسلام - قتله بعصاه، وهذا هو القدر الذي يتضمن قبوله»<sup>(5)</sup>، وقد استحسّن الألوسي هذا الرأي من السيوطي فعلق عليه بقوله: «ونعم ما قال»<sup>(6)</sup>، وذلك لشيوع الأخبار عن قصة عوج بن عنق فلا مزيد على صحة هذا القدر منها. ولما ذكره من أن «بقاءه في الطوفان مع كفره الظاهر إذ لم ينقل إيمانه ودعوة نوح عليه السلام التي عمت الأرض مما لا يكاد يقبله المنصف»<sup>(7)</sup>، وكذا بقاءه بعد الطوفان مع قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمُ الْبَاقِينَ﴾<sup>(8)</sup> مما لا يسوغه العارف، وشبه الحوت بعين الشمس مما لا يكاد يعقل!«<sup>(9)</sup>، وذكر تفصيلات أخرى لها تعلق بعلم الطبيعة مما يقول به الحكماء. وانتهى من تفسير الآية بتصحيح نسبة "عوج" وأنه "ابن عوق" كنوح وليس عنق كما نص على ذلك في القاموس<sup>(10)</sup>.

(1) روح المعاني، 86/6. والرواية أخرجه الطبري في تفسيره عن مجاهد، 149/6. وأخرج روايات أخرى عن غيره، انظر تفسيره، 149/6 وما بعدها. وانظر أيضاً: تفسير البغوي المسمى معالم التنزيل، 20/2.

(2) روح المعاني، 86/6.

(3) المصدر نفسه، 86/6.

(4) روح المعاني، 86/6. وانظر: المنار المنيف في الصحيح والضعيف، ابن القيم، ص 66.

(5) روح المعاني، 86/6.

(6) المصدر نفسه، 86/6. وإن كان الحافظ ابن كثير قال: «في وجود رجل يقال له عوج بن عنق نظر والله أعلم». تفسير القرآن العظيم، 536/2.

(7) وذلك أنه قيل إن عوج بن عنق كان ممن نجا من الطوفان في عهد نوح مع أنه كافراً.

(8) سورة الصافات: الآية 77.

(9) روح المعاني، 86/6.

(10) القاموس المحيط، الفيروزآبادي، 201/1.



كما أكد على خرافة الروايات في قصة عوج بن عنق أو ابن عوق عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿قَالُوا يَا مُوسَى إِن فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ﴾<sup>(1)</sup> حيث قال بعد أن ذكر روايات غريبة عن هؤلاء الأقوام الجبارين: «وهي عندي كأخبار عوج بن عنق، وهي حديث خرافة»<sup>(2)</sup>.

وبذلك يظهر استنكار الألوسي لمثل هذه الروايات التي لا تستقيم لا متنا ولا سندا، وليست إلا من وضع الوضّاعين وافتراء المفتريين وسخافات المبطلين، ولذلك قال الحافظ ابن كثير عن هذه الروايات: «قد ذكر كثير من المفسرين ههنا أخبارا من وضع بني إسرائيل في عظمة خلق هؤلاء الجبارين وأن منهم عوج بن عنق؛ ابن بنت آدم عليه السلام، وأنه كان طوله ثلاثة آلاف ذراع وثلاثمائة وثلاثة وثلاثون ذراعا وثلاث ذراع، تحرير الحساب، وهذا شيء يستحي من ذكره»<sup>(3)</sup>.

### 3- سفينة نوح عليه السلام

سفينة نوح عليه السلام من الأشياء التي نسجت حولها الأساطير والحكايات، وقد ذكر الألوسي ما تعلق بها من روايات عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَيَصْنَعُ الْفُلْكَ وَكَلَّمَا مَرْ عَلَى مَلَأَ مِنْ قَوْمِهِ سَخِرُوا مِنْهُ﴾ [هُود: 38] حيث أورد العديد من الحكايات في طولها وعرضها وارتفاعها والخشب الذي صنعت منه إلى غير ذلك من الصفات، قال الألوسي: «كانت على ما روي عن قتادة وعكرمة والكلبي من خشب الساج، وقد غرسه بنفسه ولم يقطعه حتى صار طوله أربعمائة ذراع، والذراع إلى المنكب في أربعين سنة... وعن ابن عباس أنها كانت من خشب الشمشاد وقطعه من جبل لبنان، وقيل: إنه ورد في التوراة أنها كانت من الصنوبر، وروي أنه كان سام وحام وبافث ينحتون معه، وفي رواية أنه عليه السلام كان معه أيضا أناس استأجرهم ينحتون... وأخرج ابن جرير<sup>(4)</sup> وغيره عن الحسن قال: كان طولها ألف ذراع ومائتي ذراع، وعرضها ستمائة ذراع، وصنع لها بابا في وسطها، وأتم صنعها على ما روي عن مجاهد في ثلاث سنين، وعن كعب الأحبار: في أربعين سنة، وقيل: في ستين، وقيل: في مائة سنة، وقيل: في أربعمائة سنة، واختلف في أنه في أي موضع صنعها؛ فقيل: في الكوفة، وقيل: في الهند، وقيل: في أرض الجزيرة، وقيل في أرض الشام»<sup>(5)</sup>، وكل هذه الأقاويل إنما فيما لا فائدة ترجى منه أو علم ينتفع به، وواضح أنها من وضع القصاصين والمولعين بنسج الحكايات والأساطير، ولذلك أعقبها الألوسي بقوله: «وسفينة الأخبار في تحقيق الحال فيما أرى لا تصلح للركوب فيها؛ إذ هي غير سالمة عن عيب، فالخري بحال من

(1) سورة المائدة: الآية 24.

(2) روح المعاني، 6/106.

(3) تفسير القرآن العظيم، 2/536. والعجب من بعض المفسرين أنهم يذكرون مثل هذه الروايات الكاذبة ولا يتعقبونها بشيء، وهذا صنيع ابن الجوزي في تفسيره، 2/259؛ وكذا وهو أعجب: القرطبي في جامعه، 6/126-127.

(4) جامع البيان، 12/35.

(5) روح المعاني، 12/50. وانظر بعضا مما أورده الألوسي في تفسير الطبري، 12/35.



لا يميل إلى الفضول أن يؤمن بأنه عليه السلام صنع الفلك حسبما قص الله تعالى في كتابه، ولا يخوض في مقدار طولها وعرضها وارتفاعها، ومن أي خشب صنعها، وبكم مدة أتم عملها، إلى غير ذلك مما لم يشرحه الكتاب، ولم تبينه السنة الصحيحة<sup>(1)</sup>، وهو القول الفصل في مثل هذه الأحداث التي جرت وقائعها في تلك المرحلة السحيقة من تاريخ البشرية؛ فإن ما يصاحب ذلك من المعجزات أو غيرها من المواصفات يحتاج في إثباتها إلى نص صحيح وهو غير موجود، وما يروى فيه من إسرائيليات لا يسلم فيه أنه مما أباح الشارع نقله وروايته لأنه مشروط بما تقبله العقول، « فأما فيما تحيله العقول ويحكم فيه بالبطلان، فيغلب على الظنون كذبه »<sup>(2)</sup>، وهو مردود ولا كرامة، وهذا الذي مضى في وصف سفينة نوح عليه السلام منه ولا ريب.

#### 4- قصة الغرائق

هذه القصة - إن وقعت - وإن حدثت في عهد النبوة فهي شبيهة بالإسرائيليات ولذلك عدت منها، وقد دار حولها كلام كثير لأجلة العلماء، والألوسي - رحمه الله - قد بسط حيثياتها عند تفسير قوله تعالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ فَيَنْسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللَّهُ عَائِيَّتَهُ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ [الحج: 50]، ولهذه الآية تعلق وثيق بما جاء في سورة " النجم " فإن آية " الحج " - حسب القصة - إنما نزلت بعد أن أشاع المشركون ما أشاعوا من قراءته ﷺ بعد قوله تعالى: ﴿ أَفَرَأَيْتُمْ الْفُلَّاتِ وَالْعُزَّى وَمَنْوَةَ الثَّالِثَةِ الْأُخْرَى ﴾<sup>(3)</sup>، قرأ: « تلك الغرائق العلاء وإن شفاعتهن لتربني ». والألوسي صدر حديثه عن الآية الكريمة بمعنى عام وهو قوله: « الآية مسوقة لتسلية النبي ﷺ بأن السعي في إبطال الآيات أمر معهود وإنه لسعي مردود، والمعنى: وما أرسلنا من قبلك رسولا ولا نبيا إلا وحاله أنه إذا قرأ شيئا من الآيات ألقى الشيطان الشبه والتخيلات فيما يقرؤه على أوليائه ليحادلوه بالباطل ويردوا ما جاء به كما قال تعالى: ﴿ وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَيْكَ أَوْلِيَاءَهُمْ لِيُجَادِلُوكُمْ ﴾<sup>(4)</sup>، «<sup>(5)</sup>، لكن الله ﷻ ينسخ عمل الشيطان » ويطل ما يلقيه من تلك الشبه، ويذهب به بتوفيق النبي ﷺ لرده، أو بإنزال ما يرده، « ثُمَّ يُحْكِمُ اللَّهُ عَائِيَّتَهُ »<sup>(6)</sup> [ ف ] يأتي بها محكمة مثبتة لا تقبل الرد بوجه من الوجوه... فإن الأحكام أعلى رتبة من النسخ<sup>(7)</sup>. وهذا التفسير منه - رحمه الله - كما هو ظاهر يصح أن يقال عنه إنه يلقي على الآية ظلالا « من

(1) روح المعاني، 12/50.

(2) تفسير ابن كثير، 6/395.

(3) سورة النجم: الآيتان 19-20.

(4) سور الأنعام: الآية 122.

(5) روح المعاني، 17/173.

(6) سور الحج: الآية 50.

(7) روح المعاني، 17/173.

الانتظام البين الواضح المستقل بدلالته، السالم من التكاليف والاحتياج إلى القصص»<sup>(1)</sup>. وهذا قبل أن يستعرض مختلف المذاهب والروايات التي قيلت عند هذه الآية<sup>(2)</sup>، وهي أقوال كثيرة تتلخص خاصة في كون الشيطان الذي ألقى في أمنيته هو شيطان الإنس يلبس على الناس ويلقي الشبه يثبطهم عن الإسلام، وقيل: الشيطان يلقي في قراءة النبي ﷺ كلمات تشابه الوحي ويحاكي نغمته فيظن السامع أنها من قراءته ﷺ وهي قوله: " تلك الغرائق العلاء وإن شفاعتهن لترتجى "، وقيل إن المتكلم بذلك هو النبي ﷺ عامداً على سبيل الاستنكار، وقيل: بل كان ساهياً، وقيل: ناعساً، إلى غير ذلك من الأقوال القريبة والبعيدة التي انبرى الآلوسي لمناقشتها بعرض أدلتها والرد عليها.

كما ناقش أيضاً حجج النافين لقصة الغرائق وأن يكون النبي ﷺ تلفظ بها على أي وجه من الأوجه المذكورة، إلا أنه قال في ثانياً ذلك: « وتأويل جميع الظواهر الكثيرة لقول شردمة قليلة بصحة الخبر المنافي لها مع قول جم غفير بعد الفحص التام بعدم صحته مما لا يميل إليه القلب السليم، ولا يرتضيه ذو الطبع المستقيم، ويبعد القول بثبوته أيضاً عدم إخراج أحد من المشايخ الكبار له في شيء من الكتب الستة مع أنه مشتمل على قصة غريبة، وفي الطباع ميل إلى سماع الغريب وروايته »<sup>(3)</sup>. واستغرق الآلوسي في حيثيات هذه المسألة إلى أن قال في نهاية الآية: « وتوسط جمع في أمر هذه القصة؛ فلم يثبتوها كما أثبتها الكوراني<sup>(4)</sup> - عفا الله تعالى عنه - من أنه ﷺ نطق بما نطق عمداً معتقداً للتلبس أنه وحي، حاملاً له على خلاف ظاهره، ولم ينفوها بالكلية كما فعل أجلة أثبات، وإليه أميل، بل أثبتوها على وجه غير الوجه الذي أثبتته الكوراني<sup>(5)</sup>، وذلك أن الروايات التي ذكرت وإن لم تثبت صحتها بمفردها إلا أنه كما قال الحافظ ابن حجر بخصوص هذه المسألة: « إن الطرق إذا كثرت وتبليت مخرجها دل ذلك على أن لها أصلاً »<sup>(6)</sup>. وهو ما دعا الآلوسي إلى ما مال إليه من إثبات الواقعة لا على الصفة التي حكاها عن الإمام الكوراني، وإنما على أن الشيطان حاكى صوت النبي ﷺ ففهم المشركون أنه من قوله ﷺ وليس الأمر كذلك في الواقع. مع أنه قرر بعد ذلك « أن تفسير الآية لا يتوقف على ثبوت أصل القصة، وأقرب ما قيل في تفسيرها على القول بعدم الثبوت ما قدمناه »<sup>(7)</sup>، وهو ما ذكره من المعنى الإجمالي الأول الذي نقلته في

(1) التحرير والتنوير، 303/17.

(2) انظر: روح المعاني، 175/17-177.

(3) المصدر نفسه، 183/17.

(4) هو إبراهيم بن حسن بن شهاب الدين الكوراني الشهرزوري الكردي، الشافعي الإمام الكبير المجتهد، عالم بالحديث. توفي سنة

1101هـ. انظر ترجمته: البدر الطالع، محاسن من بعد القرن السابع، الشوكاني، 14/1 (رقم 06)؛ وهدية العارفين، إسماعيل باشا

البغداددي، 35/1؛ ومعجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، 19/1-20.

(5) روح المعاني، 186/17.

(6) فتح الباري، 439/8. وانظر: لباب النقول، السيوطي، ص 189-190.

(7) روح المعاني، 186/17. وانظر: زاد المسير، ابن الجوزي، 302/5؛ وتفسير القرطبي، 80/12-84؛ وتفسير ابن كثير، 4/655-

658؛ والتحرير والتنوير، 303/17-304.

بداية الحديث عن تفسير هذه الآية.

## 5- جبل " ق "

لم تقتصر القصص والروايات على أخبار الأولين المذكورة في القرآن حتى طالت حروف فواتح السور، وحرف " ق " الذي في السورة المسماة به عند قوله تعالى: ﴿ ق وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ ﴾ [ ق: 01 ] نموذج لما تعرضت له هذه الحروف من الحكايات والأساطير، وهي من القصص التي اختصت بنشأة الخلق والتكوين، حيث ذكر الألوسي في هذا المقام روايات عديدة عن معنى " ق " منها ما أخرجه ابن جرير وغيره عن ابن عباس قال: «خلق الله تعالى من وراء هذه الأرض بحرا محيطا بها، ومن وراء ذلك جبلا يقال له قاف السماء الدنيا مترفرة عليه، ثم خلق من وراء ذلك الجبل أرضا مثل تلك الأرض سبع مرات، ثم خلق من وراء ذلك بحرا محيطا بها، ثم خلق وراء ذلك جبلا يقال له قاف السماء الثانية مترفرة عليه، حتى عد سبع أرضين وسبعة أبحر وسبعة أجبل، ثم قال: وذلك قوله تعالى: ﴿ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ ﴾<sup>(1)</sup>»، وفي رواية عنه أيضا قال: «خلق الله تعالى جبلا يقال له قاف محيطا بالعالم وعروقه إلى الصخرة التي عليها الأرض، فإذا أراد الله تعالى أن يزلزل قرية أمر ذلك الجبل فحرك العرق الذي يلي تلك القرية فيزلزلها ويحركها، فمن ثم تحرك القرية دون القرية<sup>(2)</sup>»، وفي أخرى أخرجه الحاكم وغيره عن عبد الله بن بريدة قال: «قاف جبل من زمرد محيط بالدنيا عليه كنفا السماء»<sup>(3)</sup>، وأخرج عبد الرزاق عن مجاهد قال: «هو جبل محيط بالأرض»<sup>(4)</sup>.

ثم أورد الألوسي رد الإمام القرافي<sup>(6)</sup> لهذه المزاعم وأنه لا لوجود لجبل اسمه " قاف "، كما أنه لا يجوز اعتقاد ما لا دليل عليه، وبعد أن ساق اعتراض المعارض على القرافي وأن الروايات تدل على هذا الجبل وأنه مما تكفي فيه الأمانة الظنية دون القطعية ثمن رأي الإمام القرافي فقال: «والذي أذهب إليه ما ذهب إليه القرافي من أنه لا وجود لهذا الجبل بشهادة الحس؛ فقد قطعوا هذه الأرض برها وبحرها على مدار السرطان مرات فلم يشاهدوا ذلك، والظن في صحة هذه الأخبار - وإن كان جماعة من رواها من التزم تخريج الصحيح - أهون من

(1) سورة لقمان: الآية 26.

(2) روح المعاني، 171/26. والحديث عند الطبري في تفسيره، 147/26 من غير أن ينسبه إلى أحد.

(3) روح المعاني، 171/26. وذكر أن الرواية أخرجه ابن أبي الدنيا في العقوبات وأبو الشيخ. انظر: العظمة، أبو الشيخ، 1489/4 (رقم 9803).

(4) روح المعاني، 171/26. وانظر: المستدرک، الحاكم، 504/2 (رقم 3727).

(5) روح المعاني، 171/26. وانظر: تفسير عبد الرزاق، 191/2 (رقم 2945).

(6) أبو العباس شهاب الدين بن أبي العلاء إدريس بن عبد الرحمن الصنهاجي. العالم المالكي، الفقيه المجتهد، توفي سنة 684هـ. انظر ترجمته: الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، ابن فرحون، ص 62-67؛ وشجرة النور الزكية في طبقات المالكية، محمد بن محمد مخلوف، ص 188-189 (رقم 627).

تكذيب الحس، وليس ذلك من باب نفي الوجود لعدم الوجدان كما لا يخفى على ذوي العرفان، وأمر الزلزلة لا يتوقف على ذلك الجبل، بل هي من الأبخرة وطلبها الخروج مع صلابة الأرض، وإنكار ذلك مكابرة عند من له أدنى عرق من الإنصاف»<sup>(1)</sup>.

وهو رأي صادر عمّن أحاط بعلوم عصره؛ إذ لم يقتصر على توهين الروايات ليضيف إليها ما يشهد به الحس والعادة وأنه لم ير مثل ذلك الجبل المزعوم، ولذلك علق على كلامه هذا صاحب "الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير" بكلام نفيس فقال: «ولا أدري لو أن الإمام الجليل الألوسي عاش في عصرنا هذا، ووقف على ما وقفنا عليه من عجائب الرحلات الفضائية ماذا كان يقول؟ إن كل مسلم ينبغي أن يكون له من العقل الواعي المتفتح، والنظر الثاقب البعيد ما لهذا الإمام الكبير»<sup>(2)</sup>.

ويظهر من خلال ما استعرضناه من شواهد أن الإمام الألوسي كان متيقظاً لكل ما هو من مصدر إسرائيلي؛ فيذكر منها ما شاء ثم يكر عليها بالنقد والإبطال، معتمداً في ذلك على نقض الروايات بالميزان الحديثي، ومدعماً آراءه بما يقره الحس والمشاهدة مما وصل إليه من علوم عصره.

وفي نهاية هذا الفصل نخلص إلى أن الإمام الألوسي قد أولى عناية فائقة للتفسير بالمأثور من خلال اعتماده على الروايات المنقولة، وحرصه على توظيف مختلف علوم القرآن من قراءات قرآنية والمكي والمدني والناسخ والمنسوخ وأسباب النزول، وكذا تحليله ومناقشته للروايات الإسرائيلية فيما يتعلق بالقصص القرآني، وهو مسلك لا شك يضفي الصبغة الأثرية على "روح المعاني".

ومع هذا الاتجاه الأثري لتفسير الألوسي إلا أنه لا يخلو كغيره من معظم التفاسير من منحنى التفسير بالرأي، وهو ما سأعرض له في الفصل الرابع والآخر من هذا البحث.



(1) روح المعاني، 171/26-172. وانظر: تفسير ابن كثير، 395/6؛ حيث قال الحافظ ابن كثير عن تلك الروايات إنها «من خرافات بني إسرائيل التي أخذها عنهم بعض الناس»، قال: «وعندي أن هذا وأمثاله وأشباهه من اختلاق بعض زنادقتهم، يلبسون به على الناس أمر دينهم!».

(2) الإسرائيليات والموضوعات في التفسير، أبو شهبة، ص 303-304.

## الفصل الرابع

### منهج الإمام الألوسي في التفسير بالرأي

ويشمل:

- تمهيد: حول التفسير بالرأي وموقفه الألوسي منه
- المبحث الأول: المسائل اللغوية في "روح المعاني"
- المبحث الثاني: النزعة الفقهية والأصولية للألوسي في "روح المعاني"
- المبحث الثالث: المنهج العقدي للألوسي في "روح المعاني"
- المبحث الرابع: التفسير الإشاري والعلمي للألوسي في "روح المعاني"



## الفصل الرابع منهج الإمام الألوسي في التفسير بالرأي

"روح المعاني" هو أحد الكتب التفسيرية التي مزجت بين لونين من التفسير، وهما: التفسير بالمأثور الذي تحدثت عن منهج الإمام الألوسي فيه في الفصل الثالث، والتفسير بالرأي الذي سأتناوله بالبحث والدراسة في هذا الفصل الرابع والآخر.

وحري بالذكر أن نشير إلى أنه يصعب الفصل بين هذين اللونين من التفسير؛ إذ ما من مفسر إلا ويعتمد في بيان كلام الله ﷻ على النقل والرواية، وكذا على ما يؤديه إليه استنباطه واجتهاده ولو كان ترجيحاً بين مختلف الروايات، وقد آثرت الحديث عن منهج الإمام الألوسي في التفسير بالرأي من خلال تمهيد وأربعة مباحث وفق ما يأتي:

**تمهيد: حول التفسير بالرأي وموقفه الألوسي منه**

**المبحث الأول: المسائل اللغوية في "روح المعاني"**

**المبحث الثاني: النزعة الفقهية والأصولية للألوسي**

**في "روح المعاني"**

**المبحث الثالث: المنهج العقدي للألوسي**

**في "روح المعاني"**

**المبحث الرابع: التفسير الإشاري والعلمي للألوسي**

**في "روح المعاني"**



## تمهيد: حول التفسير بالرأي وموقفه الألوسي منه

التفسير بالرأي والاجتهاد ضرب من ضروب إعمال العقل في النص الموحى به لاستنباط حكم من الأحكام، أو استخراج معنى من المعاني التي تفهم من ذلك النص بحيث تتسع لها المعاني الشرعية العامة، ولا يضيق بها جلد اللغة بل يسعها، ولا يلجأ إلى هذا النوع من التفسير عند من أجازوه - إلا إذا لم يوجد في كتاب الله ولا في سنة نبيه ﷺ ولا في أقوال الصحابة والتابعين ما يوضح ذلك، على أن يكون القول بالرأي محاطا بشروط تجعله محمودا ومقبولا بعد است فراغ القائل به لجهده وإعمال فكره في فهم النص وإدراك معانيه، وكذا امتلاكه لأدوات الفهم والاجتهاد، والتي تتمثل خاصة في أساليب اللغة ومعاني البلاغة والقواعد الفقهية والأصولية وعلوم الرواية وغيرها مما لا غنى لأي مفسر عنها<sup>(1)</sup>.

وقد اختلف العلماء في جواز التفسير بالرأي، والتحقيق أن التفسير بالرأي قسمان: محمود ومذموم، والذي يطله المنع إنما هو المذموم الذي يعني القول في كتاب الله بغير علم ولا اتباع لأصوله، أما من سلك طريق الاجتهاد والنظر واستفراغ الوسع في معرفة مراد الله ﷻ معتمدا «على قوانين علم ونظر؛ فإن القائل على هذه الصفة ليس قائلا بمجرد رأيه»<sup>(2)</sup>، وخرّجت الأحاديث التي رويت في ذم القول في القرآن بالرأي<sup>(3)</sup> على النهي عن مجرد الرأي ولو كان مصيبا؛ «فإن من قال فيه بما سنع في وهمه وخطر على باله من غير استدلال عليه بالأصول فهو مخطئ، وإن من استنبط معناه بحمله على الأصول المحكمة المتفق على معناها فهو ممدوح»<sup>(4)</sup>.

ولئن كان التفسير بالمأثور أسبق في الظهور إلا أن التفسير بالرأي لم يتأخر عنه إلا بزمان يسير؛ فقد وجد في عصر الصحابة من استعمل النظر والاجتهاد في فهم كلام الله تعالى وكذا من التابعين؛ فإنهم «تكلّموا فيما علموه وسكتوا عما جهلوه، وهذا هو الواجب على كل أحد؛ فإنه كما يجب السكوت عما لا علم له به، فكذلك يجب القول فيما سئل عنه مما يعلمه»<sup>(5)</sup>.

ووجود تفسير مخصص للقول في القرآن بالرأي فقط لا وجود له في المكتبة الإسلامية؛ فلا التفاسير اللغوية خلت من المأثور، ولا الإشارية الصوفية استغنت عنه، وأما التفاسير ذات الصبغة الفقهية فقد بني الكلام فيها على

(1) انظر: البرهان، 153/2-156؛ والإتقان، 180/2-181؛ ومناهل العرفان، 52/2-54.

(2) المحرر الوجيز، ابن عطية، 41/1. وانظر: النكت والعيون، الماوردي، 42/1-43؛ والبحر المحيط، أبو حيان، 13/1؛ والتسهيل لعلوم التنزيل، ابن جزي الكلبي، 16/1.

(3) من ذلك قوله ﷺ: «من قال في القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار»، وقوله: «من قال في القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ». قال ابن تيمية: «من قال في القرآن برأيه فقد تكلف ما لا علم له به وسلك غير ما أمر به؛ فلو أنه أصاب المعنى في نفس الأمر لكان قد أخطأ لأنه لم يأت الأمر من بابه». مقدمة في أصول التفسير، ص 47.

(4) الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، 33/1. وانظر: مقدمة ابن تيمية، ص 46-50.

(5) مقدمة ابن تيمية، ص 50. وانظر: دراسات في التفسير وأصوله، محيي الدين بلتاجي، ص 103.

المأثور المقرّر لفروع الفقه، وما هو موجود من تصنيف للتفاسير إلى تفاسير بالمأثور وأخرى بالرأي إنما هو لمعنى أغلبي<sup>(1)</sup>.

أما إذا جئنا إلى "روح المعاني" فإننا نجد الإمام الألوسي قد أبان عن موقفه من التفسير بالرأي في "الفائدة الثانية" من الفوائد السبع التي جعلها مدخلا لتفسيره وحدد من خلالها موقفه من بعض القضايا التي لها ارتباط بالتفسير ومنها التفسير بالرأي والاجتهاد، فبعد أن ساق المذهب القائل بمنعه وأدلته انبرى لردّها وبيان مقصود الأحاديث التي جاءت بدم التفسير بالرأي؛ أن المراد من ذلك من تكلم في القرآن بما يوافق هواه دون اتباع لأصول التفسير وامتلاك لأدواته، لينتهي في الأخير إلى القول بأن «الذي ينبغي أن يعول عليه أن من كان متبحرا في اللسان مترقيا منه إلى ذوق العرفان، وله في رياض العلوم الدينية أوفى مرتع، وفي حياضها أصفى مكرع، يدرك إعجاز القرآن بالوجدان لا بالتقليد، وقد غدا ذهنه لما أغلق من دقائق التحقيقات أحسن إقليد، فذاك يجوز له أن يرتقي من علم التفسير ذروته ويمتطي منه صهوته، وأما من صرف عمره بوساوس أرسطاطاليس، واختار شوك القنafd على ريش الطواويس، فهو بمعزل عن فهم غوامض الكتاب، وإدراك ما تضمنه من العجب العجاب»<sup>(2)</sup>.

والناظر في "روح المعاني" يجد أنه من أهم الكتب التفسيرية التي اعتنت بمحور التفسير بالرأي، وذلك لتبحر مؤلفه في مختلف العلوم من شرعية وكونية، ولكن هذا لم يمنعه من كونه قد اعتنى عناية فائقة بمحور التفسير بالمأثور كما اتضح ذلك من خلال الفصل السابق، والذي كشف عن معرفة جليلة للألوسي بعلوم النقل والرواية، وإعمال الأحاديث النبوية وآثار الصحابة والتابعين.

وأما عد تفسير الألوسي من التفاسير الإشارية<sup>(3)</sup> فأمر يحتاج إلى إعادة نظر؛ لأنه وإن أورد المعاني الإشارية فلم يقصدها لذاتها كما سيأتي في حينه من المبحث الأخير، بل إن تصنيف "روح المعاني" ضمن التفاسير اللغوية أولى من تصنيفه ضمن التفاسير الإشارية؛ لأن اللغة نالت حظا وافرا ونصيبا كبيرا في تفسيره، بل يمكن القول إن التفسير بالظاهر في "روح المعاني" تحيط به أثارة من روح نصوص الوحي وقواعد العربية وأساليبها في الخطاب من كل جانب، وهذا ما عايناه في الفصل السابق، وأما اهتمام الألوسي بقواعد اللغة فذلك ما سأحدث عنه في المبحث الأول من هذا الفصل.



(1) انظر: مناهل العرفان، 29/2-31، 65-69؛ والتفسير والمفسرون، 1/289.

(2) روح المعاني، 1/6-7.

(3) وهو صنيع الزرقاني في المناهل، 2/84.

## المبحث الأول: المسائل اللغوية في "روح المعاني"

يمثل الاتجاه اللغوي أبرز ما يمكن أن يعتمد عليه أي مفسر في الكشف عن منهجه في التفسير بالرأي، والإمام الألوسي قد اهتم اهتماماً بالغاً بالجوانب اللغوية في تفسير كلام الله العزيز، وما ذلك إلا لأهميتها حتى نقل عن الإمام مالك أنه قال: « لا أوتى برجل غير عالم بلغات العرب يفسر ذلك -أي كتاب الله- إلا جعلته نكالا»<sup>(1)</sup>.

هذا ويمكن الحديث عن عناية الألوسي بالجانب اللغوي ضمن ثلاثة عناصر هي موضوع المطالب الثلاثة الآتية:

المطلب الأول: معاني الألفاظ

المطلب الثاني: المسائل النحوية

المطلب الثالث: المسائل البلاغية

### المطلب الأول: معاني الألفاظ

اتفق العلماء في القدم والحديث على وجوب حفظ العربية وتعلمها وتعليمها ونشرها؛ لأن النظم العربي جزء من القرآن الكريم، ولأن إعجازه حاصل بما لا يغيرها، وأن أقدر الناس على إبراز محاسن النص الكريم أعرفهم بلغة العرب، ويأتي في مقدمة ذلك إدراك معاني الألفاظ وشرح المفردات القرآنية سواء أكانت غريبة أم معروفة متداولة، وسواء أكان هذا الشرح يتناول المعنى الأصلي للإطلاق أم المعنى العرفي أو الشرعي الذي يوجهه ينتقل المعنى الدلالي من إطلاقه الأصلي إلى معنى جديد اصطلاحى.

وعلم اللغة بالمعنى المذكور « يمثل المهّد الأول الذي عاشت فيه اللفظة المفردة، وإن كانت العيشة في هذا المهّد محدودة قليلة، وبعبارة أخرى: يمثل علم اللغة بداية الرحلة الطويلة التي قطعها اللفظة من بيتها الأولى حتى ألقت عصا الترحال لدى بيئة معيّنة من بيئات العلماء»<sup>(2)</sup>، وهو الأمر الذي يحمل كل متصد لتفسير القرآن الكريم على معرفة المعنى الأصلي للمفردة القرآنية أو الإطلاق الأول لها؛ سواء أكانت الصلة بين معنيي اللفظة بعيدة أم قريبة.

(1) رواه البيهقي في الشعب، 2/425 (رقم 2287). وانظر: الموافقات، الشاطبي، 2/64.

(2) منهج أهل السنة في تفسير القرآن الكريم، صبري المتولي، ص 404.

وقد ذكرت عند الحديث عن المصادر اللغوية<sup>(1)</sup> للإمام الألوسي جملة من المصنفات التي يمكن أن تعبّر بوجه عام عن مسلكه في بيان معاني المفردات القرآنية، والملاحظ أنه قد استخدم كل أساليب التوضيح واستعان بكل ما يمكن أن يوصل القارئ إلى فهم مراد الله من خطابه كالشعر والحكم والأمثال وغيرها، وإن استطرد أحيانا وذكر ما يمكن الاستغناء عنه لفهم الآية، إلا أن ذلك لا يخرج عن مقصوده في محاولة الإحاطة بمختلف المعاني المسوقة لها اللفظة القرآنية، وهذا ما توضّحه الشواهد الآتية.

1- عند تفسير قوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [البقرة: 14] فقد أورد الألوسي المعنى الأصلي للعمه وهو: «التردد والتحير»<sup>(2)</sup>، ثم فرّق بين العمى والعمه فقال عن الثاني إنه «يستعمل في الرأي خاصة، والعمى فيه وفي البصر؛ فبينهما عموم وخصوص مطلق في الاستعمال وإن تغيّرا في أصل الوضع، واختص العمى بالبصر على ما قيل»<sup>(3)</sup>.

ثم انتقل إلى الحديث عن المعنى المراد من كلمة "يعمّهون"؛ فبنى على المعنى الأول للعمه بعد إيراد تصريفاته المختلفة قوله: «فمعنى "يعمّهون" على هذا: يترددون ويتحيرون، وإلى ذلك ذهب جمع من المفسرين»<sup>(4)</sup>، ثم ذكر معنيين آخرين فقال: «وقيل: العمه: العمى عن الرشد، وقال ابن قتيبة: هو أن يكب رأسه فلا يبصر ما يأتي؛ فالمعنى: يعمون عن رشدهم أو يكون رؤوسهم فلا يبصرون»<sup>(5)</sup>، ليرجّح في النهاية هذا المعنى الأخير بناء على قرينة معنوية لاحتمال له بقوله: «وكأن هذا أقرب إلى الصواب؛ لأن المنافقين لم يكونوا مترددين في الكفر، بل كانوا مصرّين عليه معتقدين أنه الحق وما سواه باطل، إلا أن يقال: التردد والتحير في أمر آخر لا في الكفر»<sup>(6)</sup>.

وهو فهم دقيق من الألوسي -رحمه الله- للسياق العام للآيات الذي يدل على إصرارهم وتشبّثهم بما هم عليه؛ فقد ادّعوا الإيمان بالله واليوم الآخر وما هم -في حقيقة الأمر- بمؤمنين، ونُهِوا عن الإفساد في الأرض فادّعوا أنهم مصلحون وهم المفسدون -ولكن لا يشعرون-، وقيل لهم آمنوا كما آمن الناس فردوا الأمر ووصفوا من آمن بالسفه وهم السفهاء -ولكن لا يعلمون-، إلى آخر السياق الذي أطال في وصفهم بما يدل على عدم رجوعهم

(1) انظر: ص 96 من هذا البحث.

(2) روح المعاني، 160/1. وانظر: الصحاح، الجوهري، 146/6؛ ومعجم مقاييس اللغة، ابن فارس، 133/4؛ والقاموس المحيط، الفيروزآبادي، 188/4-189؛ والمفردات، الراغب، ص 348؛ ولسان العرب، ابن منظور، 3114/4.

(3) روح المعاني، 160/1. وانظر: كشف الزمخشري، 69/1؛ وتفسير القرطبي، 210/1؛ وتفسير ابن كثير، 91/1-92.

(4) روح المعاني، 160/1. ومن ذهب إلى ما ذكره الألوسي الإمام الطبري حيث قال في معنى "يعمّهون": «في ضلالهم وكفرهم الذي قد غمرهم دنسه وعلاهم رجسه، يترددون حيارى ضلّالاً، لا يجدون إلى المخرج منه سبيلاً». حناصع البيان، 136/1.

(5) روح المعاني، 160/1. وانظر: غريب القرآن، ابن قتيبة، ص 41-42.

(6) روح المعاني، 160/1.

إلى طريق الحق والرشاد ﴿صُمْ بُكُمْ غُمِّي فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾<sup>(1)</sup>.

2- عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي﴾ [البقرة: 247] ذكر الألوسي أن معنى "لم يطعمه": "لم يذقه" من طعام الشيء: إذا ذاقه مأكولا كان أو مشروبا<sup>(2)</sup>، وبعد أن نسب هذا القول إلى من قال به من علماء اللغة، ذكر رأي من توسّع فذهب إلى أن الطعام يطلق على ما يؤديه الذوق وليس هو نفس الذوق<sup>(3)</sup>، وعلى كلا التقديرين فإن «استعمال "طعم الماء" بمعنى ذاق طعامه مستفيض لا يعاب استعماله لدى العرب العرباء، ويشهد له:

وَإِنْ شِئْتَ حَرَّمْتُ النِّسَاءَ سِوَاكُمْ وَإِنْ شِئْتَ لَمْ أُطْعَمْ نَقَاحًا وَلَا بَرْدًا<sup>(4)</sup>»<sup>(5)</sup>.

ثم ذكر الألوسي الاستعمال القبيح لطعم فقال: «وأما استعماله بمعنى شربه واتّخذ طعاما فبيح إلا أن يقتضيه المقام كما في حديث زمزم: "طَعَامُ طُعْمٍ وَشِفَاءٌ سُقْمٍ"؛ فإنه تنبيه على أنها تغذي بخلاف سائر المياه<sup>(6)</sup>». ثم أورد الألوسي قول خالد بن عبد الله القسري على منبر الكوفة «أطعموني ماء»<sup>(7)</sup>، وأنه محمول على شدة الجزع فهجته العرب لذلك وقالوا فيه أبياتا، فإنما «عيب عليه لأنه صدر عن جزع فكان مظنة الوهم وعدم قصد المعنى الصحيح»<sup>(8)</sup>.

وما ذهب إليه الألوسي من التفريق بين استعمال "الطعم" للمأكل وأنه لا يستعمل في الشرب إلا للذوق وإن وافقه عليه بعض المفسرين كأبي حيان الذي نقل قول ابن الأنباري: «العرب تقول: أطعمتك الماء، تريد:

(1) سورة البقرة: الآية 17.

(2) روح المعاني، 170/2. والقول هو لليث كما نقلت ذلك معاجم اللغة. انظر: لسان العرب، 4/2675؛ وتاج العروس، 439/17.

(3) وهو قول الجوهري في الصحاح، 332/5.

(4) من الطويل. والبيت هو للعرجي عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان، ويروى: أحرمت النساء. ومعنى نقاحا: الماء الطيب. والبرد: الريق. انظر: لسان العرب، 6/4517.

(5) روح المعاني، 170/2.

(6) المصدر نفسه، 170/2. وحديث «طعام طعم وشفاء سقم» روي مرفوعا وموقوفا ومقطوعا؛ فالمرغوع أخرجه هذا اللفظ من رواية أبي ذر: الطيالسي في مسنده، ص 61 (رقم 457)؛ والبزار في مسنده، 361/9 (رقم 3929)، 369/9 (رقم 3946)؛ والطبراني في المعجم الصغير، 186/1 (رقم 295). وقال المنذري عن إسناد البزار بأنه صحيح، ومعنى "طعام طعم" بضم الطاء وسكون العين: «أي طعام يشبع من أكله». انظر: الترغيب والترهيب، المنذري، 135/2 (رقم 1814).

(7) وذلك لما خرج عليه المغيرة بن سعيد. انظر: روح المعاني، 170/2. وحادثة خروج المغيرة بن سعيد على خالد القسري هي في تاريخ الأمم والملوك، الطبري، 174/4-175 (حوادث سنة 119هـ).

(8) روح المعاني، 170/2.



أذقتك، وطعمت الماء أطعمته: بمعنى: ذقته»<sup>(1)</sup>، فقد خالفه بعضهم ولم ير عيبا في جعل الطعم للشراب، قال الإمام القرطبي في سبب عدم تكرار لفظة " الشرب " في الآية محل الشاهد: « ولم يقل: ومن لم يشربه؛ لأنه من عادة العرب إذا كرروا شيئا أن يكرروه بلفظ آخر، ولغة القرآن أفصح اللغات، فلا عبرة بقدرح من يقول: لا يقال طعمت الماء»<sup>(2)</sup>. ويؤيده قول صاحب " معجم مقاييس اللغة ": إن « الإطعام يقع في كل ما يطعم حتى الماء»<sup>(3)</sup>، وعلق على قول خالد القسري<sup>(4)</sup>: « أطعموني ماء » فقال: « وذلك ليس بعيب لما ذكرناه»<sup>(5)</sup>.

والذي لا مرأ فيه أن استعمال " الطعم " في الآية أبلغ في الدلالة على النهي الذي أراداه طالوت من بني إسرائيل؛ فإن « نهي الشرب لا يستلزم نهي الطعم؛ لأن الطعم ينطلق على الذوق، والمنع من الطعم أشق في التكليف من المنع من الشرب؛ إذ يحصل بإلقائه في الفم وإن لم يشربه نوع راحة»<sup>(6)</sup>.

3- عند تفسير قوله تعالى: ﴿كُلَّمَا خَبَتْ زِدْنَاهُمْ سَعِيرًا﴾ | الإسراء: 97 | ذكر معنى " خبت " وأنه من " الخَبُو " و" الخَبُوء " بضمين وتشديد، وهو سكون اللهب، ثم نقل ما جاء في " البحر " قال: « خبت النار: تخبو: إذا سكن لهبها، وخمدت: إذا سكن جمرها وضعف، وهمدت: إذا طفئت جملة»<sup>(7)</sup>، وتفسير خبو النار بسكون لهبها نقله أيضا عن الراغب في المفردات<sup>(8)</sup>، وأورد اعتراضا على صاحب القاموس<sup>(9)</sup> الذي فسر " خبت " بسكنت وطفئت، وتفسير طفئت بذهاب لهبها، وهو مخالف لرأي الجمهور<sup>(10)</sup>، واستغرب ما نقله ابن الأنباري

(1) البحر المحيط، 2/264. وهو رأي محمد الطاهر بن عاشور أيضا في التحرير والتنوير، ج2، الكتاب الثاني، ص497-498. وأما قول ابن الأنباري الذي نقله أبو حيان فلم أعر عليه فيما بين يدي من مؤلفاته وهي: " التبيان " و " الأضداد " و " الإنصاف ".

(2) الجامع لأحكام القرآن، 3/252.

(3) معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، 3/411.

(4) هو أبو يزيد وأبو الهيثم خالد بن عبد الله بن يزيد البجلي ثم القسري. كان معدودا من جملة خطباء العرب المشهورين بالفصاحة والبلاغة. ولي العراقين في عهد هشام بن عبد الملك الأموي سنة 105هـ، وعزل سنة 120هـ. قتل في أيام الوليد بن يزيد سنة 126هـ. ترجمته في: الوفيات، 2/226-231 ( رقم 213 )؛ ومختصر تاريخ دمشق، ابن منظور، 7/369-384 (رقم 332).

(5) المعجم، 3/411.

(6) البحر المحيط، 2/264. ونقل الراغب عن بعضهم أن قوله " ومن لم يطعمه " تنبيه على أن المحذور إنما يتناول ما كان ماء خالصا أو مختلطا بطعام إلا المستثنى وهو غرفة بيد، ولو قال " لم يشربه " لجاز أن يشمل ما كان ممزوجا بطعام يُمضغ. انظر: المفردات، ص304.

(7) روح المعاني، 15/176. وقد بحث عن نص أبي حيان في البحر ( 6/82 ) عند تفسير هذه الآية فلم أجده، فلعله في موضع آخر من تفسيره!

(8) المفردات في غريب القرآن، ص142.

(9) القاموس المحيط، الفيروزآبادي، 4/323.

(10) انظر: روح المعاني، 15/176. على أنه قد نقل كل من القرطبي وابن كثير قول مجاهد في " خبت " قال: « طفئت ». انظر: الجامع، 10/333؛ وتفسير ابن كثير، 4/354، والذي في الطبري ( 15/168 ) عن مجاهد مثل قول الجمهور!



عن بعضهم أن معنى " خبت " : حميت، قال: « وهو خلاف المشهور والمأثور »<sup>(1)</sup>. وقصد بـ " المأثور " ما أخرجه ابن جرير وغيره عن ابن عباس قال: « إن الكفرة وقود النار؛ فإذا أحرقتهم فلم يبق شيء صارت جمرا توهج، فذلك خبوها، فإذا بذلوا خلقا جديدا عاودتهم »<sup>(2)</sup>.

ولم يفت الألوسي أن يورد المعنى الذي دلت عليه الآية مستعينا بما استقر عليه من شرح لفظة " خبت "، وهو قوله: « والمعنى: كلما سكن لهبها بأن أكلت جلودهم ولحومهم ولم يبق ما تتعلق به النار وتحرقه، زدناهم لهبا وتوقدا بأن أعدناهم على ما كانوا فاستعرت النار بهم وتوقدت »<sup>(3)</sup>. فتفسير " خبت " بـ " سكنت " مناسب لمعاودة توقد النار وتوهجها من جديد بعد إعادة أجساد هؤلاء الكفرة إلى ما كانت عليه.

4- عند تفسير قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّاتُ الْفِرْدَوْسِ نُزُلًا ﴾ [ الكهف: 102 ] ذكر الألوسي الاختلاف في لفظة " الفردوس " وهل هي عربية أم أعجمية: فعن مجاهد أنه البستان بالرومية<sup>(4)</sup>، وعن السدي أنه الكرم بالنبطية وأصله " فرداسا " <sup>(5)</sup>، وعن عبد الله بن عباس أنه سأل كعبا عن الفردوس فقال: جنة الأغراب بالسريانية<sup>(6)</sup>، وعن عكرمة: هي الجنة بالحبيشية، وقال القفال: هي الجنة الملتفة بالأشجار، وذكر الزجاج أنها الأودية التي تنبت ضروبا من النبات، وقال المبرد: هي فيما سمعت من العرب الشجر الملتف والأغلب عليه العنب، وذهب الفراء<sup>(7)</sup> إلى أنه لفظ عربي أيضا ومعناه البستان الذي فيه كرم، يذكر ويؤنث<sup>(8)</sup>.

ثم تعقب من زعم أن الكلمة لم تسمع في كلام العرب إلا في قول حسّان:

وإنَّ ثَوَابَ اللَّهِ كُلِّ مُوَحِّدٍ جَنَانٌ مِنَ الْفِرْدَوْسِ فِيهَا يُخَلَّدُ<sup>(9)</sup>

بقوله: « وهو لا يصح، فقد قال أمية بن أبي الصلت:

(1) روح المعاني، 176/15. وانظر: الأضداد، ابن الأنباري، ص 175 ( رقم 108 ).

(2) روح المعاني، 176/15. وانظر: تفسير الطبري، 168-169.

(3) روح المعاني، 176/15. وهو قريب مما قاله الرمحشري. انظر: الكشف، 695/2.

(4) انظر: تفسير الطبري، 36/16؛ وتفسير ابن أبي حاتم، 2394/7 ( رقم 13008 ).

(5) انظر: تفسير ابن أبي حاتم، 2394/7 ( رقم 13009 ).

(6) انظر: المصنف في الأحاديث والآثار، ابن أبي شيبة، 149/13 ( رقم 15958 )؛ وتفسير الطبري، 36/16. وهذه الرواية نسبتها

الألوسي هكذا إلى مصنف ابن أبي شيبة عن عبد الله بن عباس أنه سأل كعبا، والذي في المصادر المذكورة " عن عبد الله بن الحارث عن كعب "، ولعل السهو واقع من السيوطي في الدر، 468/5، والذي نقل عنه الألوسي هذه الرواية حرفيا.

(7) انظر: معاني القرآن، 231/2.

(8) انظر: روح المعاني، 50/16.

(9) من الطويل. انظر: لسان العرب، 3375/5 ( فردوس )؛ وجمع الموامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، 78/5 ( رقم 1472 ).

كَانَتْ مَنَازِلُهُمْ إِذْ ذَاكَ ظَاهِرَةٌ فِيهَا الْفَرَادِيسُ ثُمَّ الْفُومُ وَالْبَصْلُ<sup>(1)</sup>

وجاء في شعر جرير في أبيات يمدح بها خالد بن عبد الله القسري حيث قال:

وَأَنَا لَتَرْجُو أَنْ تُرَافِقَ رُفْقَةً يَكُونُونَ فِي الْفِرْدَوْسِ أَوَّلَ وَارِدِ<sup>(2)</sup>

ومما سمعه أهل مكة قبل إسلام سعد قول هاتف:

أَجِيئَا إِلَى دَاعِيِ الْهَدَى وَنَمْنِيَا عَلَى اللَّهِ فِي الْفِرْدَوْسِ مُنِيَّةَ عَارِفٍ<sup>(3)</sup>.

وكل ما مر يُلمح إلى أن الألوسي يقول بعربية لفظة الفردوس، ولذلك علّق على ما نقله بقوله: «والحق أن ذكرها في شعر الإسلاميين كثير، وفي شعر الجاهليين قليل»<sup>(4)</sup>. وكونها قليلة في الشعر الجاهلي لا ينفي أن العرب كانوا يعرفونها ويستعملونها في كلامهم، ولما جاء الإسلام أعطيت اللفظة معاني أخرى شرعية، وهو الذي انتقل الألوسي إلى الحديث عنه عندما ذكر حديث الشيخين وغيرهما عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا سألتكم الله تعالى فاسألوه الفردوس؛ فإنه وسط الجنة وأعلى الجنة، وفوقه عرش الرحمن، ومنها تفجر أنهار الجنة»<sup>(5)</sup>. وذكر أحاديث أخرى في المعنى نفسه تقريبا ليعلق عليها بقوله: «وكل ذلك لا ينافي كون الفردوس في اللغة البستان كما توهم؛ إذ لا مانع من أن يكون أعلى الجنة بستانا، لكنه لكونه في غاية السعة أطلق على كل قطعة منه جنة، فقيل: جنات الفردوس، كذا قيل»<sup>(6)</sup>. ثم أورد استشكالا وأن الآية على هذا «تفيد أن كل المؤمنين في الفردوس المشتمل على الجنات، وهذا لا يصح على القول بأن الفردوس أعلى الدرجات؛ إذ لا شبهة في تفاوت مراتبهم وكون المراد بالذين آمنوا وعملوا الصالحات طائفة مخصوصة من مطلق المؤمنين مع كونه في مقابلة

(1) من البسيط. انظر: لسان العرب، 5/3491 (فوم) والبيت مروي فيه على نحو:

كَانَتْ لَهُمْ جَنَّةٌ إِذْ ذَاكَ ظَاهِرَةٌ فِيهَا الْفَرَادِيسُ وَالْفُومَانُ وَالْبَصْلُ

وأشار ابن منظور أنه يروى "الفراريس". وفي تاج العروس، 17/545 (فوم) وفيه: "له" بدل "لهم"، و"الفراريس" بدل "الفراديس".

(2) من الطويل. البيت من قصيدة "كفاك الله المكاييد". انظر: ديوان جرير، ص211. وفيه "تُرَافِقَ" بدل "تُرَافِقَ"، و"للفِرْدَوْسِ" بدل "في الْفِرْدَوْسِ". وقد جاءت لفظة "الْفِرْدَوْسِ" في قول جرير أيضا:

أُعْطِيَتْ مِنْ جَنَّةِ الْفِرْدَوْسِ مِرْقَفًا مَنْ فَازَ يَوْمَئِذٍ فَقَدْ خَلَدَا

من البسيط، قصيدة "بيت المكارم". ديوان جرير، ص193.

(3) روح المعاني، 16/50.

(4) روح المعاني، 16/50.

(5) المصدر نفسه، 16/50. والحديث أخرجه البخاري: الجهاد والسير؛ باب درجات المجاهدين في سبيل الله، 3/1028 (رقم

2637)، والتوحيد؛ باب "وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ"، 6/1700 (رقم 6987). ولم أحده في صحيح مسلم!

(6) روح المعاني، 16/50.

الكافرين ليس بشيء»<sup>(1)</sup>، وبعد أن ذكر أجوبة على ذلك معتمداً على أبي حيان خاصة<sup>(2)</sup>، وجّه القارئ إلى الخروج من هذا الإشكال بقوله: «ولعلك تختار أن الفردوس في الآثار بمعنى، وفي الآية بمعنى آخر، وتختار من معانيه ما تكلف في الإضافة فيه كالشجر الملتف ونحوه، وظاهر بيت حسان وبيت أمية شاهد على أن للفردوس معنى غير ما جاء في الآثار فليتدبر»<sup>(3)</sup>. وهو مخرج سديد يتناسب والمعنى المراد من لفظة "الفردوس" بحسب الاستعمال.

5- عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْشُ عَنْ ذِكْرِ الرَّحْمَنِ نُقَيِّضْ لَهُمُ شَيْطَانًا فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ﴾ [الزُّحُرُف: 35] فبعد أن أورد قراءة ثانية لـ "يَعْشُ" وهي "يَعْشُ" بفتح الشين كيرض ومعناها: «يتعام ويعرض»<sup>(4)</sup>، انتقل إلى الحديث عن اشتقاق هذه الكلمة حيث قال: «أي يعم، يقال: عشي كرضي: إذا حصلت الآفة في بصره، وعشا كغزا: إذا نظر نظر العشي لعارض، قال الخطيئة:

مَنْ تَأْتِيهِ نَعَشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ تَجِدُ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مُوقِدٍ<sup>(5)</sup>

أي تنظر إليها نظر العشي لما يضعف بصره من عظم الوقود واتساع الضوء، ولو لم يكن كذلك لم يكن لكلمة الغاية موقع، وأظهر منه في المقصود قول حاتم:

أَعْشَوْ إِذَا مَا جَارَتِي بَرَزَتْ حَتَّى يُوَارِي جَارَتِي الْخِذْرُ<sup>(6)</sup>

لأنه قيد بالوقت وأتى بالغاية، وما هو خلقي لا يزول»<sup>(7)</sup>.

وكان الألوسي أراد بإثبات أن لفظة "يَعْشُ" في الآية الكريمة من "عشا يعشو" للدلالة على طروء العمى والضلال على هؤلاء الذين يعرضون عن ذكر ربهم بسبب عنادهم وإصرارهم على الخطيئة، كالذي يمتلك بصراً سليماً ثم يصاب بالعشي لسبب من الأسباب الخارجية تجعله لا يرى جيداً؛ فكذلك هؤلاء وهبوا حواساً سليمة وفطرة نقية ثم هم بدلوها ليكفروا برهم.

ثم أورد الألوسي اعتراض ابن قتيبة وإن لم يسمه عندما قال: «وقال بعضهم: لم أر أحداً يميز: عشوت عنه: إذا أعرضت، وإنما يقال: تعاشرت وتعاميت عن الشيء: إذا تغافلت عنه كأنك لم تره، ويقال: عشوت إلى

(1) روح المعاني، 50/16.

(2) انظر: البحر المحيط، 168/6.

(3) روح المعاني، 50/16.

(4) المصدر نفسه، 80/25.

(5) من الطويل. ذكره: ابن السكيت في إصلاح المنطق، ص 198؛ والمبرد في المقتضب، 65/2.

(6) من الكامل. والبيت مروي في ديوان حاتم الطائي (ص 44) على نحو:

أَغْضِي إِذَا مَا جَارَتِي بَرَزَتْ حَتَّى يُوَارِي جَارَتِي الْخِذْرُ

(7) روح المعاني، 80/25-81. وانظر: الكشف، 250/4.

النار: إذا استدلت عليها ببصر ضعيف»<sup>(1)</sup>. وعلق عليه بأنه «مما لا يلتفت إليه»<sup>(2)</sup>.

ومثله تفريق الزمخشري بين عشي وعشا كعرج بكسر الراء وفتحها؛ فعلى الكسر لمن به الآفة، وعلى الفتح لمن مشى مشية العرجان من غير عرج<sup>(3)</sup>، وأورد عليه ما يخالفه من القاموس، ففيه: «يقال: عرج أي بالفتح إذا أصابه شيء في رجله وليس بخلفة، فإذا كان خلفة فعرج كفرح، أو ينث في غير الخلفة»<sup>(4)</sup>. وهو ما يؤيد ما ذهب إليه الألوسي أولاً من اشتقاق اللفظة "يَعْشُ" .

ومما سبق يلاحظ أن الإمام الألوسي قد اعتنى بالمعاني اللغوية لألفاظ القرآن الكريم من خلال المناقشات العلمية التي يوردها، وكذا تأييدها من لغة العرب لا سيما ديوانها الشعري، وأنه يجمع بين مختلف الأقوال إذا أمكنه ذلك، أو يتخير الأرجح منها بما يسنده من الأدلة القوية، وكل ذلك في سياق المعنى الذي تشير إليه الآية موضوع التفسير.

هذا عن معاني الألفاظ، أما المسائل النحوية فهو ما سأتناوله في المطلب الثاني.

### المطلب الثاني: المسائل النحوية

لا خلاف بين الدارسين للغة العربية أن الإسلام عموماً والقرآن الكريم على وجه التحديد كانا السبب الأول في حفظ اللغة والمحافظة عليها سالمة من اللحن بتدوين قواعدها المختلفة وتطوير البحث فيها، بل لقد كانت آيات الذكر الحكيم المنطلق الأساس في الاهتمام باللغة ومحاولة سبر معانيها وأغوارها، وهو ما أدى إلى نشوء مدارس بأكملها تعنى بالدراسات اللغوية كمدرستي البصرة والكوفة.

وبما أننا لسنا بصدد التأريخ للغة إلا أنه يمكن القول بأن القواعد التي دوّنها العلماء المختصون لم تكن جميعاً متفقا عليها؛ فإن إعمال العقل واتباع طريق الاجتهاد قد أدى في كثير من الأحيان إلى الاختلاف في بعض المسائل اللغوية ومن ثم في توجيه القراءات القرآنية، وهذا الاختلاف قد أدى ببعضهم إلى تحكيم القواعد اللغوية فيما هو تنزيل صرف فعكسوا بذلك الآية، وكان حقهم أن يحكموا القرآن في قواعدهم المخالفة؛ إذ هو حجة على غيره، وليس غيره حجة عليه<sup>(5)</sup>.

وهذا الذي ذكرناه لا يعني الإعراض عن قواعد اللغة، بل إن العلم بها شرط ضروري لمن تصدر لتفسير

(1) روح المعاني، 81/25. وانظر: غريب القرآن، ابن قتيبة، ص397.

(2) روح المعاني، 81/25. وقد نقل تفسير "يَعْشُ" بـ "يُعرض" عن الفراء. انظر: معاني القرآن، 32/3.

(3) الكشف، 250/4-251.

(4) روح المعاني، 81/25. وانظر: القاموس، 199/1.

(5) انظر: بدائع الفوائد، ابن القيم، 45/1؛ والبرهان، 309/1؛ والإتقان، 183/1.



كتاب الله العزيز؛ إذ هي وسيلة لا بد منها لفهم مراد الله تعالى؛ ومنها معرفة قواعد الإعراب والتصريف؛ فـ«النحو ينقسم إلى قسمين: أحدهما: عوامل الإعراب، وهي أحكام الكلام المركب، والآخر: التصريف، وهي أحكام الكلمات قبل تركيبها»<sup>(1)</sup>.

و"روح المعاني" للإمام الألوسي من التفاسير التي نال فيها جانب التراكيب الإعرابية والصرفية الحظ الوافر، وهو ما يفيد في توجيه معاني أي الذكر الحكيم مما تكشف عنه الأمثلة الآتية:

1- في تفسيره للبسملة من سورة الفاتحة تحدث عن حرف الباء في أولها ذاكرة للمعاني التي يفيدها، وهي: الاستعانة أو المصاحبة أو الإلصاق أو الاستعلاء، وقد تأتي زائدة أو للقسم، وقال عن الأربعة الأخيرة: «ليست بشيء»<sup>(2)</sup>، ليصب جل مناقشاته على معنيي الاستعانة، والمصاحبة وأن الأكثرين على أن الباء في "بسم الله" للاستعانة وهو ما يفيد كلام البيضاوي<sup>(3)</sup>، وأما الزمخشري فيفيد كلامه أرجحية كون الباء للمصاحبة وأنه الأكثر استعمالاً من باء الاستعانة<sup>(4)</sup>.

وبعد أن عرض أدلة الزمخشري فيما ذهب إليه كر عليها بالنقض الواحد تلو الآخر ليتبهي إلى القول: «وعندي أن الاستعانة أولى، بل يكاد أن تكون متعينة؛ إذ فيها من الأدب والاستكانة وإظهار العبودية ما ليس في دعوى المصاحبة، ولأن فيها تلميحاً من أول وهلة إلى إسقاط الحول والقوة ونفي استقلال قدر العبد وتأثيرها، وهو استفتاح لباب الرحمة، وظفر بكنز لا حول ولا قوة إلا بالله، ولأن هذا المعنى أمس بقوله تعالى: ﴿وَأَيُّكُمْ سَتَعِينُ﴾<sup>(5)</sup>، ولأنه كالمتممين في قوله: ﴿أَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾<sup>(6)</sup> ليكون جواباً لقوله ﷺ: "لست بقارئ" على أتم وجه وأكمله»<sup>(7)</sup>.

وكان الألوسي وهو يرجح ما رجح لغلبة نزعة التفسير الإشاري ساق كلاماً في هذا المعنى يقرر أن كون

(1) التسهيل لعلوم التنزيل، ابن جزي الكلبي، 14/1. وانظر: البرهان، 297/1.

(2) روح المعاني، 47/1. وكون الباء للإلصاق ذهب إليه ابن الأنباري. انظر: البيان في غريب إعراب القرآن، ابن الأنباري، 31/1. وأما زائدة قال به أبو جعفر النحاس. انظر: إعراب القرآن، النحاس، 166/1.

(3) انظر: روح المعاني، 47/1. وعبارة البيضاوي في تفسيره: «قال: "بسم الله" ولم يقل: "بالله" لأن التبرك والاستعانة بذكر اسمه، أو للفرق بين اليمين واليمين». تفسير البيضاوي، 30/1.

(4) انظر: روح المعاني، 47/1. وانظر: الكشف، 1/2-04.

(5) سورة الفاتحة: الآية 04.

(6) سورة العلق: الآية 01.

(7) روح المعاني، 47/1. وقوله ﷺ: "لست بقارئ" جزء من حديث عائشة الصحيح في بدء الوحي الذي أخرجه البخاري: بدء الوحي؛ باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ، 4/1 (رقم 03)؛ وتفسير سورة العلق؛ 1894/4 (رقم 4670)؛ والتعبير؛ باب أول ما بدئ به رسول الله ﷺ الرؤيا الصالحة، 2561/6 (رقم 6581)؛ ومسلم: الإيمان؛ باب بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ، 149/1-140 (رقم 160). واللفظ فيهما: «ما أنا بقارئ»!

الباء للاستعانة « مشعرة بتبري العبد من حوله وقوته، وإثبات الحول والقوة لله تعالى »<sup>(1)</sup>، قال: « على أن في الاستعانة من اللطف ما لا يخفى »<sup>(2)</sup>.

كما يعلل الألوسي عدم ذهاب الزمخشري إلى أن الباء للاستعانة بقوله: « ويمكن على بعد أن يكون عدم اختيار الزمخشري لها لنسراغات الشيطان الاعتزالية من استقلال العبد بفعله، فقد ذهب إليه هو وأصحابه »<sup>(3)</sup>.  
فيظهر من رد الألوسي على الزمخشري فيما ساقه من حجج استقلاله وصدوره في آرائه عن استيعاب كامل للآراء التي قيلت في المسألة موضع المناقشة، وهو ما يشير إلى طول باعه في علوم اللغة وإلمامه بهذه الأداة المهمة لتفسير القرآن الكريم.

2- عند تفسير قوله تعالى: ﴿لَكِنَّ الرَّاْسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أُولَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: 161] فقد اختلف العلماء في وجه انتصاب "المقيمين"، ومن نافلة القول أن نذكر بأن الألوسي في موقفه من القراءات -العشر خاصة- كان متعصباً متشدداً فيما يثبت من طريق السماع والمشافهة، عنيفاً في الرد على من يجراء على الطعن في أي منها.

وفيما نحن بصددده وهو قوله تعالى: ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ﴾ وهي سبعة متواترة لا يماري في ذلك أحد، إنما الاختلاف في وجه انتصابها كما تقدم، فنقل الألوسي ابتداء مذهب سيويه وسائر البصريين وأنه « نصب على المدح »<sup>(4)</sup>، وهذا التقديم مشعر بترجيح هذا المذهب على غيره من المذاهب، لاسيما وقد رد طعن الكسائي على هذا الرأي لما فيه -كما يزعم الكسائي- من الاعتراض بين المبتدأ والخبر « بأنه لا دليل على أنه لا يجوز الاعتراض بين المبتدأ وخبره »<sup>(5)</sup>. ثم نقل أوجه أخرى، منها: أن "المقيمين" معطوف على ضمير "منهم"، أو ضمير "إليك"، أو ضمير "قبلك" <sup>(6)</sup>، ليرد ذلك بقوله: « والبصريون لا يجيزون هذه الأوجه الثلاثة لما فيها من

(1) روح المعاني، 48/1.

(2) روح المعاني، 48/1. ومن ذهب إلى أن الباء للاستعانة: السمين الحلبي. انظر: الدر المصون، 50/1.

(3) روح المعاني، 48/1. وانظر من أمثلة ما تقدم الاختلاف في حرف "أو" من قوله تعالى: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ السَّمَاءِ﴾ [البقرة: 18] وهل هو للشك والإهام والتفضيل، أو الإباحة والتخيير أو غير ذلك مما قيل في هذه المسألة. انظر: روح المعاني، 170/1-171.

(4) روح المعاني، 14/6. وانظر: الكتاب، سيويه، 62/2-63 (باب ما ينتصب على التعظيم والمسند)؛ والكشاف، 590/1؛ والبحر المحيط، 396/3.

(5) روح المعاني، 14/6.

(6) انظر هذه الأوجه وغيرها في: إعراب القرآن، النحاس، 504/1-504؛ والبيان في غريب إعراب القرآن، ابن الأنباري، 175/1-176؛ والدر المصون، السمين الحلبي، 461/2-462.



العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار»<sup>(1)</sup>.

وعلى كثرة المذاهب التي نقلها إلا أنه ذكر ما يجدر أن يقال في الأخير، فـ « بالجملة لا يلتفت إلى من زعم أن هذا من لحن القرآن، وأن الصواب " والمقيمون " بالواو... إذ لا كلام في نقل النظم تواترا، فلا يجوز اللحن فيه أصلا »<sup>(2)</sup>، وذلك أن مقام القراءة رفيع ينبغي أن لا يقلد فيه أئمة اللغة والنحو فضلا عن غيرهم؛ فإذا كان تنقيب اللغوي من قبيل التعليل لأوجه قراءة اللفظة القرآنية في لغة العرب فالأمر حين بل مرغوب فيه، وأما إذا كان للطعن على ما ثبت من طريق التواتر عن النبي ﷺ فهو قبيح ولا يعرج عليه العارفون بهذا العلم<sup>(3)</sup>.

ولأن الألوسي مولع بتوظيف المعاني الإشارية، فقد ذكر إشارة لطيفة وهو يتحدث عن معنى الآية وأن مؤمني أهل الكتاب وصفوا من بين سائر العبادات بالمقيمين للصلاة؛ « لما أن إقامة الصلاة على وجهها انتصابا بين يدي الحق - جل جلاله - وانقطاعا عن السوى وتوجهها إلى المولى، كسا المقيمين حلة التَّصَبُّب ليهون عليهم النَّصَب، وقطعهم عن التبعية، فإما ما أحيل على قطع يشير إلى الاتصال بأعلى الرتب »<sup>(4)</sup>.

ويظهر من خلال هذا المثال أن الألوسي يميل إلى مذهب البصرة<sup>(5)</sup> ولكن من دون تعصب، كما أنه يكثر من ذكر الأوجه بما يبعده عن جو التفسير أحيانا مما لا تحتاج إليه الآية في فهم معناها.

3- عند تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِقُونَ وَالصَّابِرُونَ﴾ مِنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿ | المائدة: 71 | فبعد أن نقل معنى " الصابئون " تحدث عن وجه رفعها في الآية فقال: « ورفع " الصابئون " على الابتداء، وخبره محذوف لدلالة خبر " إن " عليه، والنية فيه التأخير عما في خبر " إن "، والتقدير: إن الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى حكمهم كيت وكيت، والصابئون " كذلك، بناء على أن المحذوف في: إن زيدا، وعمره قائم خبر الثاني لا الأول كما هو مذهب بعض النحاة »<sup>(6)</sup>.

ثم أفاض في ذكر الأوجه الإعرابية التي قيلت في رفع " الصابئون " مع إيراد شواهد الشعرية ومذاهب

(1) روح المعاني، 15/6.

(2) المصدر نفسه، 15/6.

(3) انظر: الإتقان، 184/1.

(4) روح المعاني، 15/6.

(5) وغلبة أصول المذهب البصري وتغريجاته على الألوسي هو ما قرره الدكتور إبراهيم عبد الله رفيده في كتابه القيم: النحر وكتب التفسير، 1028/2.

(6) روح المعاني، 201/6. ومن هؤلاء النحاة الذين أهمهم: الخليل وسيبويه. انظر: الكتاب، 155/2 ( باب ينتصب فيه الخبر بعد الأحرف الخمسة ). ومن انتصر لهذا المذهب: العكبري في التبيان في إعراب القرآن، 451/1-452؛ والزمخشري في الكشاف، 660/1؛ وأبو حيان في البحر، 531/3؛ والمنتجب الهمداني في الفريد في إعراب القرآن المجيد، 61/2.

أصحابها النحوية<sup>(1)</sup>، وتوسع في مناقشة الآراء والرد عليها بما يخل للقارئ أنه أمام كتاب في النحو لا في التفسير، وإن كان تقديمه للوجه المذكور يشعر بترجيحه على سائر الوجوه لا سيما التي ضعف منها، كمذهب من قال بمحيي "إن" بمعنى نعم الجوابية، فهو محل خلاف بين النحويين، وعلى تقدير ذلك فإن محيي "إن" بمعنى نعم تحتاج إلى شيء يتقدمها تكون تصديقا له؛ لأنها لا تكون في أول الكلام، فإن أوجب بتقدير سؤال متقدم، قيل: هذا بعيد أحاطت به الركافة من كل جانب<sup>(2)</sup>. ويترتب على القول بمحيي "إن" بمعنى نعم أن بقية المعطوفات مثل "والصابتون" تأتي على جهة واحدة في رفعها ونصبها وخفضها<sup>(3)</sup>.

وعلى العموم فقد استطرد الألوسي كثيرا في هذا الموضوع بما يدل على إحاطة واسعة بمذاهب النحويين واستيعاب لأدلتهم، وأن له قدما راسخة في دقائق النحو وجزئياته مكتته من ترجيح هذا الرأي على ذاك، أو تفنيد هذا المذهب أو ذاك، بناء على ما يظهر له من قوة الأدلة وضعفها بما يتناسب وسياق النص القرآني الكريم.

4- عند تفسير قوله تعالى: ﴿لَا جَرَمَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ هُمْ أَخْسَرُونَ﴾ [هُود: 22] حشد الألوسي أقوالا كثيرة في إعراب "لا جرم"، منها: أن "لا" نافية، و"جرم" فعل ماضٍ بمعنى كسب، ومنها: أن مجموع "لا جرم" بمعنى: حق، وما بعده فاعل، ومنها: أن "لا" نافية، و"جرم" اسمها مبني معها على الفتح، نحو: لارجل، والمعنى: لا صد ولا منع، والظاهر أن الخبر على هذا محذوف، وحذف حرف الجر من "أن" ويقدر حسب ما يقتضيه المعنى، إلى آخر ما ذكر من الأقوال<sup>(4)</sup>.

والألوسي وإن ضعف ما ضعف مما أورد من الأقوال غير أنه لا يلمح منه ترجيح لأحد هذه الأقوال التي فاق في تكثيرها غيره ممن أخلص تأليفه لهذا الشأن<sup>(5)</sup>، فكان ذكرها في تفسيره غاية في ذاتها لا أنه يذكرها لإبراز معاني النص أو توجيه أخرى مما يقود إليه الوجه النحوي أو التقدير الإعرابي، ولعله هو الذي حمله على أن يذكر أحيانا وجوها نحوية غاية في الضعف مبينا ضعفها غالبا. وهذا الزخم من المعارف النحوية المصوبة في "روح المعاني" خلق صعوبة جهة في إيجاد خيط يربط شتات ما تناثر منها فيه، وهو ناتج عن تعدد مصادر الألوسي

(1) انظر: روح المعاني، 201/6-203.

(2) انظر: المصدر نفسه، 202/6. وانظر تفصيل باقي الأوجه في: معاني القرآن، الفراء، 301/1؛ ومجاز القرآن، أبو عبيدة، 172/1؛ إعراب القرآن، النحاس، 31/2-32؛ والبيان في غريب إعراب القرآن، ابن الأنباري، 299/1-301؛ والإنصاف في مسائل الخلاف، له، 185/1-195؛ والدر المصون، السمين الحلبي، 572/2-577.

(3) انظر: البحر المحيط، 531/3؛ ومعاني القرآن، الفراء، 310/1؛ والدر المصون، 573/2. وانظر أيضا مثالا مشابها لما نحن بصددده عند تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا نَارُ سَاجِرٍ﴾ [طه: 62]. روح المعاني، 220/16-224.

(4) روح المعاني، 33/12. وانظر في أوجه إعراب "لا جرم" المصادر الآتية: معاني القرآن، الفراء، ص 8-9؛ وإعراب القرآن، النحاس، 277/2-278؛ والبحر المحيط، 212/5-213؛ والفريد في إعراب القرآن المجيد، الهمداني، 615/2؛ والبيان، العكبري، 693/2؛ والدر المصون، 88/4؛ والبيان، ابن الأنباري، 10/2.

(5) وأقصد السمين الحلبي تحديدا. انظر: الدر المصون، 88/4.

النحوية وغير النحوية أيضاً<sup>(1)</sup>.

5- عند تفسير قوله تعالى: ﴿ مَا أَنَا بِمُصْرِخِكُمْ وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيَّ ﴾ | إبراهيم: 24 | والرأي الذي ذهب إليه الألوسي في هذه الآية مبناه على اللغة والقراءة، والقراءة مآلها في نهاية الأمر إلى وجه من وجوه اللغة؛ إذ لا وجود لقراءة شاذة فضلاً عن المتواترة والصحيحة لا وجه لها في العربية.

والألوسي في مجال القراءات أثري لا يقدم على ما سُمع عن القراء السبعة أو العشرة قياساً لغويًا كائناً من كان من قال به، ولذا سُمي من طعن في قراءة كسر الياء في " مُصْرِخِيَّ " وهي قراءة حمزة بالطاغين، ومن الذين وصفهم بذلك: الفراء الذي زعم أن قراءة الكسر في الحرف المذكور من زعم القراء، وأدعى أنه قل من سلم منهم من الوهم، وأبو عبيد الذي بدا له أن هذا من غلط القراء، وتبعهما الأخفش فزعم أنه لم يسمع الكسر من عربي أو نحوي، وهي عند الزجاج رديئة مردولة ولا وجه لها إلا أن يكون ضعيفاً، وهو الوصف الذي أطلقه عليها الرمحشري فحكم بأنها ضعيفة؛ لأن ياء الإضافة لا تكون إلا مفتوحة<sup>(2)</sup>. ونقل الألوسي رد الرمحشري على اعتراض يمكن أن يرد عليه فيما ذهب إليه من أن « الياء الأولى جرت مجرى الحرف الصحيح لأجل الإدغام، فكأنها ياء وقعت ساكنة بعد حرف صحيح ساكن فحركت بالكسر على الأصل، ذهاب إلى القياس وهو قياس حسن، ولكن الاستعمال المستفيض الذي هو بمنزلة الخير المتواتر تتضاءل إليه القياسات »<sup>(3)</sup>.

وهذا الذي ذكره الرمحشري مع ضمنية ما ذهب إليه أولئك الأعلام لم يعأ به الألوسي ليقرر أنهم « قد وهوا طعنا وتقليداً؛ فإن القراءة متواترة عن السلف والخلف، فلا يجوز أن يقال فيها: إنها خطأ أو قبيحة أو رديئة »<sup>(4)</sup>.

ثم ذكر بعض من احتج لصحة قراءة الكسر، وأن لها في العربية وجهاً صحيحاً فقال: « وقد نقل جماعة من العلماء أنها لغة لكنه قل استعمالها، ونص قطرب<sup>(5)</sup> على أنها لغة في بني يربوع... وقد حسنها أبو عمرو، وهو إمام لغة وإمام قراءة وعربي صحيح، ورووا بيت النابغة:

عَلَيَّ لِعَمْرٍو نِعْمَةٌ بَعْدَ نِعْمَةٍ      لَوْلَا إِلَهُ لَيْسَتْ بِذَاتِ عَقَّارِبٍ<sup>(6)</sup>

(1) انظر: النحو وكتب التفسير، إبراهيم رفيدة، 1028/2.

(2) انظر: روح المعاني، 210/13.

(3) المصدر نفسه، 210/13. وانظر: الكشف، 551/2.

(4) روح المعاني، 210/13.

(5) هو أبو علي محمد بن المستنير. أحد علماء النحو واللغة. أخذ عن سيويه، وقيل إنه هو الذي لقبه بقطرب. توفي سنة 206 هـ. ترجمته في: تاريخ بغداد، 298-299 (رقم 1386)؛ وإنباه الرواة، القفطي، 219-220 (رقم 718)؛ والوفيات، ابن خلكان، 312-313 (رقم 635)؛ وبغية الوعاة، السيوطي، 242-243 (رقم 444).

(6) من الطويل. انظر: ديوان النابغة الذبياني، ص 22.

بكسر ياء "عَلَيَّ" فيه»<sup>(1)</sup>.

كما فُتد الحجاج التي استدل بها الزمخشري كالقول بأن ياء الإضافة لا تكون إلا مفتوحة بأنها جاءت ساكنة في كلمة "مَحْيَايَ" في قراءة غير واحد مع سبقها بالألف ومنهم نافع بن أبي نعيم المدني، وكالقول بأن الأصل في هذه الياء -يعني ياء الإضافة- الفتح في كل موضع؛ إذ أن هذا غير مسلم لأنها من المبنيات، والأصل في المبني أن يبنى على السكون، إلى آخر ما قال<sup>(2)</sup>.

ثم أطلق القول الفصل في هذه القراءة فقال: «وبالجملة لا ريب في صحة تلك القراءة وهي لغة فصيحة... فإنكارها محض جهالة»<sup>(3)</sup>.

فالألوسي على شدة اهتمامه بالتعليقات النحوية وتخريج الألفاظ القرآنية على قواعدها، إلا أنه لا يقدمها على ما ثبتت قرآنيته بالنقل المتواتر الصحيح مهما أبدى علماء النحو وكبار اللغة من اعتراضات وجيهة؛ لأنها في النهاية فرع والقرآن أصل، والفرع لا يحكم في الأصل، وإنما الصواب العكس.

نخلص في نهاية هذا المطلب إلى أن الاستطراد في ذكر الجزئيات اللغوية بوجه عام ومنها المسائل النحوية سمة بارزة في "روح المعاني" تصل إلى حد الإسراف أحياناً، وبقدر ما يدل ذلك على حشد لمعارف نحوية قد يكون فهم النص وتفسيره في غنى عنها، فإنه يدل أيضاً على اطلاع واسع ومعرفة محيطية للألوسي بدقائق النحو، حتى يبدو لقارئه والناظر في تفسيره أنه أقدر على فهم النص، وأرسخ قدماً في إدراك معانيه وإحاطته بها، وقدرته على توليد المعاني الجديدة والموافقة للغرض الذي سيق له النص القرآني.

واستكمالاً لدراسة منهج الألوسي اللغوي تنتقل إلى الحديث عن الناحية البلاغية في تفسيره، وهو موضوع المطلب الثالث.

### المطلب الثالث: المسائل البلاغية

البلاغة من أهم المحاور التي ينبغي أن يعنى بها كل مفسر لكتاب الله العزيز؛ إذ القرآن إنما كان معجزاً بقوة بلاغته وفصاحته، وقد تبوأ البلاغة مكانة عليّة لدى العلماء فذكروا أن «أحق العلوم بالتعلّم وأولها بالتحفّظ بعد المعرفة بالله -جل ثناؤه- علم البلاغة ومعرفة الفصاحة، الذي به يعرف إعجاز كتاب الله تعالى، وأن الإنسان إذا أغفل علم البلاغة، وأخل بمعرفة الفصاحة، لم يقع علمه بإعجاز القرآن»<sup>(4)</sup>.

(1) روح المعاني، 210/13.

(2) انظر: المصدر نفسه، 210/13.

(3) المصدر نفسه، 210/13.

(4) الصناعتين -الكتابة والشعر-، أبو هلال العسكري، ص 01.

واهتمام المتقدمين بالبلاغة لم يأخذ اصطلاحه كما حدث بعد ذلك في عهود متأخرة، لذلك تحدثوا عن فروع البلاغة من علم المعاني وعلم البيان وعلم البديع مع تفاوت بينهم؛ فالزحشري أشار إلى علمي المعاني والبيان وهو يعدد ما ينبغي في تفسير القرآن، وأنه « لا يتم لتعاطيه وإجالة النظر فيه كل ذي علم... إلا رجل قد برع في علمين مختصين بالقرآن، وهما علم المعاني وعلم البيان، وتعمّل في ارتيادهما آونة، وتعب في التنقير عنها أزمنة، وبعثته على تتبع مظاهرها همة في معرفة لطائف حجة الله، وحرص على استيضاح معجزة رسول الله، بعد أن يكون آخذاً من سائر العلوم بنظر<sup>(1)</sup> ».

والإمام الألوسي قد أهله مطالعته العميقة في فنون المعرفة المختلفة لامتلاك حس بلاغي مرهف، وذوق لغوي رفيع؛ مكّنه من التعبير عن أدق الحقائق وأصدق المعاني بأجمل الألفاظ وأرق الأساليب.

وهذه المعرفة جعلت منه ذواقة لما يقرأ، مميزاً لرفيع القول من وضعه، ممحصاً لصحيحه من سقيم، منتقداً لما نأى عن الفصاحة وبعد عن البلاغة إلى الركافة، فجاء قبوله لما يقال في وجوه البلاغة والإعجاز في آيات الكتاب الكريم عن علم، كما كان رفضه ورده لما قيل في تفسيرها عن دراية ومعرفة.

وعناية الألوسي بالبلاغة شملت علومها الثلاثة: المعاني والبيان والبديع، وهو ما سأتناوله بهذا الترتيب.

### أولاً: المعاني

يكاد يجمع الدارسون لعلوم البلاغة على أن واضع نظرية علم المعاني هو شيخ البلاغة وإمامها عبد القاهر الجرجاني<sup>(2)</sup> (ت 471هـ) من خلال كتابه "دلائل الإعجاز"؛ إذ « فيه بحوث كثيرة هي أصول علم المعاني<sup>(3)</sup> ».

ولأن علوم البلاغة لم تكن متميزة كما هول الحال الآن؛ فإن مباحث علم المعاني تناولها الأوائل متداخلة مع علم البيان، إلى أن استقر الاصطلاح واستقل علم المعاني بمباحث مفردة، وعرف على أنه: « تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره، ليحترز بالوقوف عليها من الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره<sup>(4)</sup> ».

(1) الكشف، 1/ن. وانظر: دلائل الإعجاز، الجرجاني، ص 5-06؛ والبرهان، 1/311-312؛ ومفتاح العلوم، السكاكي، ص 162؛ والإتقان، 2/181 (النوع الثامن والسبعون).

(2) هو أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني. أحد أئمة اللغة وواضعي أصول علم البلاغة. ترجمته في: إنباه الرواة، القفطي، 2/188-190 (رقم 402)؛ وطبقات الشافعية، الإسوي، 2/275-276 (رقم 1184)؛ وبغية الوعاة، السيوطي، 2/106 (رقم 1557).

(3) الإيضاح في علوم البلاغة، الخطيب القزويني، مقدمة المحقق محمد عبد المنعم خفاجي، 1/10. وانظر: البلاغة: تطور وتساير، شوقي ضيف، ص 160؛ وعلم المعاني، عبد العزيز عتيق، ص 25.

(4) مفتاح العلوم، السكاكي، ص 161.

أو أنه بإيجاز: « علم يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق الحال »<sup>(1)</sup>.

وقد حوى " علم المعاني " فروعاً كثيرة ذكرها العلماء، منها: التعريف والتنكير، والتقديم والتأخير، والحذف والذكر، والإطناب والمساواة، والفصل والوصل، والالتفات والقصر، ووضع الظاهر موضع المضمهر، وغيرها، على أن لأكثر هذه المباحث ذيولاً وتفرعات تعرضت لها كتب البلاغة قديماً وحديثاً<sup>(2)</sup>. وسأعرض لعلم المعاني عند الألوسي من خلال المباحث الثلاثة المذكورة أولاً، وهي: التعريف والتنكير، والتقديم والتأخير، والحذف والذكر.

### 1- التعريف والتنكير:

التعريف والتنكير من الصور البلاغية التي عني بها علم المعاني؛ فالتعريف في مقام التنكير أو العكس لغير موجب منزل للكلام عن درجة الفصاحة والبلاغة.

أما التعريف فقد يكون في المسند إليه بالضمير مثلاً وهو أعرف المعارف، أو بالعلمية، أو بالإشارة، أو بالموصولية، أو بالإضافة، أو بالنداء، وقد يكون في تعريفه بـ " ال " عهدية كانت أم جنسية<sup>(3)</sup>.

- فمن صور تعريف المسند إليه الكثيرة التي ذكرت في " روح المعاني " أقتصر على النوع الأخير منها، وهو ما جاء التعريف فيه بـ " ال "، وذلك في قوله تعالى: ﴿ وَلَيْسَ الذِّكْرُ كَالْأُنْثَى ﴾ [آل عمران: 36] حيث قال الألوسي رحمه الله- في تفسيرها: « واللام في " الذكر والأنثى " للعهد، أما التي في " الأنثى " فلسبق ذكرها صريحاً في قوله سبحانه حكاية: ﴿ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى ﴾<sup>(4)</sup>، وأما التي في " الذكر " فلقولها: ﴿ إِنِّي نَذَرْتُ ﴾<sup>(5)</sup> إلخ، إذ هو الذي طلبته، والتحرير لا يكون إلا للذكر، وسمي هذا العهد التقديري، وهو غير الذهني؛ لأن قولها: ﴿ مَا فِي بَطْنِي ﴾<sup>(6)</sup> صالح للصنفين<sup>(7)</sup>.

(1) الإيضاح في علوم البلاغة، القزويني، ص 84. وانظر: شرح التلخيص في علوم البلاغة، له، ص 16؛ والبيان في البيان، حسين ابن محمد بن عبد الله الطيبي، ص 11.

(2) انظر مثلاً: مفتاح العلوم، السكاكي، ص 163 وما بعدها (القسم الثالث؛ الفصل الأول).

(3) انظر: جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبدیع، السيد أحمد الهاشمي، ص 110.

(4) سورة آل عمران: الآية 36.

(5) سورة آل عمران: الآية 35.

(6) سورة آل عمران: الآية 35.

(7) روح المعاني، 135/3. ولام " ال " سماها بعضهم لام العهد الكنائي. انظر: النظم البلاغي بين النظرية والتطبيق، حسن إسماعيل عبد الرزاق، ص 253-255. وانظر في خصوص لام التعريف: نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، السرازي، ص 158-163؛ ومفتاح العلوم، السكاكي، ص 214-216؛ وشرح التلخيص في علوم البلاغة، القزويني، ص 34؛ والبيان في البيان، الطيبي، ص 28-31؛ والطرارز، يحيى بن حمزة العلوي، 2/19-24؛ وعلوم البلاغة: البيان والمعاني والبدیع، أحمد مصطفى المراغي، ص 109-111.



ثم ذكر -رحمه الله- وجها آخر وهو جواز أن تكون "ال" للجنس كما هو الظاهر، وهذا إذا كانت الجملة من قولها هي فيكون مرادها نفي مماثلة الذكر للأنثى، ثم رتب الألوسي على هذا الرأي أشياء ذكرها؛ قبل منها ما قبل، ورد منها ما رد<sup>(1)</sup>.

وكون اللام في "الذكر والأنثى" من هذه الآية للعهد قال به جماعة من المفسرين<sup>(2)</sup>، كما ذكر البلاغيون أن الغاية من تعريف المسند إليه بـ "ال" أو غيرها من أدوات التعريف لتكون الفائدة أتم، ولأنه يوجد من الألفاظ العربية «ما إذا وقع نكرة قبح موضعه، وحسن إذا وقع معرفة»<sup>(3)</sup>. هذا عن "التعريف".

وأما التنكير فهو تعرية اللفظ من أدوات التعريف، وهو الأصل والتعريف فرع<sup>(4)</sup>. وشاهده عند الألوسي ما ذكره في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ مُّأَخَّرَصَ النَّاسِ عَلَىٰ حَيَاةٍ﴾ | البقرة: 95 | حيث علل ورود كلمة "حياة" منكّرة بقوله: «إنه أريد بها فرد نوعي، وهي الحياة المتطاولة، فالتنوين للتعظيم، ويجوز أن يكون للتحقير... ويجوز أن يكون التنكير للإيهام، بل قيل إنه الأوجه: أي على حياة مبهمة غير معلومة المقدار، ومنه يعلم حرصهم على الحياة المتطاولة من باب أولى»<sup>(5)</sup>.

والغرض البلاغي من "التنكير" النوعية -كما أشار إلى ذلك الألوسي- أي نوع؛ إذ المقصود والغاية أن تطول حياتهم<sup>(6)</sup>.

ثم أضاف الألوسي قولاً نقله عن أبي حيان قدّر فيه صاحب "البحر" مضافاً أو صفة "طول حياة" أو "حياة طويلة"، إلا أنه قال بعد ذلك: «وأنت تعلم أنه لا يحتاج إلى ذلك»<sup>(7)</sup>.

فالتقليل والتكثير وغيرهما من المعاني التي يفيدتها التنكير، وحسن الكلمة المنكرة في المواضع التي جاءت فيها

(1) انظر: روح المعاني، 135/3؛ وكذا: الإيضاح، القزويني، 122/1.

(2) انظر: الكشف، 356/1؛ والبحر، 439/2؛ والدر المصون، 74/2. وكوفاً للجنس هو المقدم عند الشيخ محمد الطاهر بن عاشور. انظر: التحرير والتنوير، 233/3-234.

(3) الصناعتين، أبو هلال العسكري، ص 149. وانظر: الإيضاح، القزويني، 112/1؛ والبرهان، 87/4-90. ومن أمثلة لام التعريف التي عرض لها الألوسي ما جاء في تفسيرها من كلمة "المفلحون" من قوله تعالى: ﴿أَوْفَيْتُكَ عَلَىٰ هَدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأَوْفَىٰ بِكَ هُمْ الْمُفْلِحُونَ﴾ | البقرة: 04 |، روح المعاني، 125/1؛ وكلمة "الحسنة" من قوله تعالى: ﴿فَإِذَا جَاءَ عَنْهُمْ الْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَدَّ هَذِهِ﴾ | الأعراف: 130 |، روح المعاني، 32/9؛ فقد أكثر في الحديث عنها من النقل عن بعض المفسرين وأئمة البلاغة.

(4) انظر: بلاغة الكلمة والجملة والجمل، منير سلطان، ص 46.

(5) روح المعاني، 329/1.

(6) انظر: الإيضاح، القزويني، 127/1؛ البرهان، 91/4؛ والدر المصون، 308/1.

(7) روح المعاني، 329/1. وانظر: البحر المحيط، 313/1. كما ذكر الزمخشري أن قراءة التنكير أوقع من قراءة أبي بن كعب المعرفة باللام. انظر: الكشف، 168/1.

وإصابتها لموقعها مما لا يخفى على من له أدنى ذوق بلاغي<sup>(1)</sup>.

ولئن كان كل من التعريف والتنكير يختص ببلاغة الكلمة، فإن مما يختص ببلاغة الجملة: التقديم والتأخير.

## 2- التقديم والتأخير:

الأصل في الكلام أن يكون مصوغا على نحو يتقدم فيه العامل على معموله، لكن قد يعكس الأمر لغرض بلاغي يقتضي تقدم المفعول على عامله، وأغراض التقديم والتأخير كثيرة<sup>(2)</sup>، كما أن التقديم والتأخير أمران متلازمان؛ فتقدم العامل يستلزم تأخير معموله، كما أن تقدم المفعول يستلزم تأخير العامل فيه، وفي الحالتين لغرض بلاغي لا يخفى حسنه؛ إذ التقديم والتأخير « كثير الفوائد جم المحاسن، واسع التصرف بعيد الغاية، لا يزال يفتّر لك عن بديعة، ويفضي بك إلى لطيفة »<sup>(3)</sup>.

فمن المواضع التي تقدم فيها المفعول على عامله قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: 04] ففي تقدم المفعول على فعله أو الضمير على الفعلين - كما يقول الألوسي - وجوه، منها: الدلالة على الحصر والاختصاص، وقد رتب على ذلك معاني منها: التبرئة عن الشرك، والتعريض بالمشركون، وتقدم ما هو مقدم في الوجود - سبحانه وتعالى -، والتنبيه على أنه ﷻ المعبود بحق حتى لا يتوانى العابد في تعظيمه والاهتمام بذكره - جل وعلا -؛ فإنه أهم للمؤمنين لا سيما حال العبادة، والتصريح من أول وهلة أن العبادة له - سبحانه -، وهذا أبلغ في التوحيد، ولو أخر المفعول احتمل أن تكون العبادة لغيره - تعالى -، ثم أخيرا الإشارة إلى حال العارف بأن يقصر نظره إلى المعبود أولا بالذات، وإلى العبادة باعتبارها موصلة إليه - سبحانه وتعالى -<sup>(4)</sup>. ثم ذكر الألوسي وجوها أخرى تتعلق بمعاني العبادة والاستعانة في الآية.

وترجيح الألوسي للغرض البلاغي في الآية من خلال الاختصار عليه - وهو الحصر والاختصاص - تبع فيه

(1) انظر من أمثلة ذلك: كلمة "نفس" من قوله تعالى: ﴿أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ بِأَحْسَرْتُ عَلَى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ﴾ [الزمر: 53]، روح المعاني، 16-17/24؛ وكلمة "أذن" من قوله تعالى: ﴿وَنَعِيَهَا أُذُنًا وَاعِيَةً﴾ [الحاقة: 11]، روح المعاني، 43/29.

(2) انظر: دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص 106-145؛ والإيضاح، القزويني، 135/1-154؛ وعلوم البلاغة، المراغي، ص 93-100؛ وبلاغة الكلمة والجملة والجميل، منير سلطان، ص 113-118؛ وجواهر البلاغة في المعاني والبيان والبدیع، السيد أحمد الهاشمي، ص 113-116؛ وعلم المعاني، عبد العزيز عتيق، ص 149-159.

(3) دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص 106. وانظر: البرهان، 233/3.

(4) انظر: روح المعاني، 87/1. وانظر أيضا: الفوائد المشوق إلى علوم القرآن وعلم البيان، ابن القيم، ص 120-121؛ ومفتاح العلوم، السكاكي، ص 233، وعلوم البلاغة، المراغي، ص 99.

الرمحشري وغيره<sup>(1)</sup>، وذهب البعض إلى أن تقديم الضمير إنما للعناية والاهتمام به<sup>(2)</sup>، ولا يخفى أنه من مقاصد الحصر والاختصاص، كما نقل عن البعض الآخر أن التقديم روعي فيه نظم الكلام لا الاختصاص، وأن المقدم إذا أُخِّر زال حسن الكلام، ومراعاة نظم الكلام أوكد وأبلغ<sup>(3)</sup>، لكن إفادة تقديم المفعول للاختصاص بوجه عام -ومنها تقديم المفعول كما في آية الفاتحة- مخرج مخرج الغالب، وهو الذي عليه محققو البيانين كما يقول الزركشي<sup>(4)</sup>، فالألوسي لم يشذ عندما اقتصر على هذا المذهب<sup>(5)</sup>.

### 3- الحذف والذكر:

قبل إيراد شواهد الحذف والذكر ينبغي أن يعلم أن الذكر هو الأصل، والحذف خلاف الأصل؛ لأنه طرح أو إسقاط جزء من الكلام أو كلة للدليل، والدليل يكون من جهة الإعراب أو المعنى. والحذف عند غير واحد ليس بمجاز وإن عده بعضهم كذلك؛ لأن المجاز استعمال اللفظ في غير موضعه. وكما فرّقوا بين الحذف والمجاز، فرّقوا أيضاً بين الحذف والإيجاز<sup>(6)</sup>.

وللحذف فوائد وأسباب وشروط وأقسام؛ إذ هو باب من أبواب البلاغة «دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر؛ فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتحدثك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بياناً إذا لم تُبين»<sup>(7)</sup>.

وعلى الحذف يدور أكثر كلام أهل البلاغة لحفائه، بخلاف الذكر الذي هو بمباحث علم النحو أشبه<sup>(8)</sup>، ولذلك سأعرض للحذف في "روح المعاني" من دون الذكر.

(1) انظر: الكشف، 13/1؛ و، التبيان في البيان، الطيبي، ص61؛ والدر المصون، 73/1؛ والتحرير والتنوير، ج1، الكتاب الأول، ص183.

(2) وهو قول ابن عطية وأبي حيان. انظر: المحرر الوجيز، 72/1؛ والبحر، 24/1.

(3) نُقل هذا الرأي عن ضياء الدين بن الأثير في كتابه "المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر". انظر: علم المعاني، عبد العزيز عتيق، ص156؛ والطراز، يحيى بن حمزة العلوي، 65/2-67.

(4) انظر: البرهان، 237/3.

(5) وانظر من أمثلة تقديم المفعول للحصر والافتصار ما ذكره الألوسي عند قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ﴾ [آل عمران: 109]، فقد قال الألوسي: «وتقدم الجار للحصر، أي إلى حكم الله تعالى وقضائه لا إلى غيره شركة أو استقلالاً». روح المعاني، 27/4. وانظر: الطراز، العلوي، 72-70/2؛ والبرهان، 236. وفي باب التقسيم والتأخير دائماً يراجع ما جاء في تفسير الألوسي لقوله تعالى: ﴿أَرَأَيْتَ أَنْتَ عَنِ الْإِسْهَئِي يَكُونُ الْإِسْهَئِي﴾ [مريم: 46]، روح المعاني، 98-99/16؛ وقوله: ﴿بَلِ اللَّهَ فَاعْبُدْ وَكُنْ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾ [الزمر: 63]، روح المعاني، 24-25/24.

(6) انظر: البرهان، 102-104/3؛ والطراز، العلوي، 92-93/2.

(7) دلائل الإعجاز، 146. وانظر: البرهان، 104/3؛ والإيضاح، القزويني، 109/1؛ والطراز، 92/2.

(8) انظر: علوم البلاغة، المراغي، ص79.

وصور الحذف في كتاب الله كما في لغة العرب كثيرة ومتعددة؛ فقد يكون المحذوف حرفاً أو كلمة أو جملة اسمية أو فعلية، وبعبارة أخرى قد يكون المحذوف اسماً مبتدأً كان أو خبراً، صفة أو موصوفاً، أو الفاعل أو المفعول أو المعطوف أو المعطوف عليه أو الجملة أو القول، وقد يكون المحذوف الفعل، كما قد يكون الحرف<sup>(1)</sup>.

فمن صور حذف الفعل قوله تعالى: ﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمٰوٰتِ وَالْاَرْضَ لَيَقُوْلُنَّ اَللّٰهُ﴾ | الزُّمَر: 36 | فقد قدر الألوسي الفعل المحذوف في تفسيره للآية من جنس الفعل المذكور في السؤال فقال: «والاسم الجليل فاعل لفعل محذوف، أي: خلقهن الله»<sup>(2)</sup>.

والمحذوف في هذه الآية مذكور في موضع آخر من جنس المذكور في السؤال في الآيتين: هذه، والتي في سورة "الزخرف"، وهي قول الحق -تبارك اسمه-: ﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمٰوٰتِ وَالْاَرْضَ لَيَقُوْلُنَّ خَلَقْنَهُنَّ الْعَزِيْزُ الْعَلِيْمُ﴾<sup>(3)</sup>.

وقد قال الألوسي في تفسير آية العنكبوت وهي قوله سبحانه: ﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمٰوٰتِ وَالْاَرْضَ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَيَقُوْلُنَّ اَللّٰهُ﴾<sup>(4)</sup>: «والاسم الجليل مرفوع على الابتداء والخبر محذوف لدلالة السؤال عليه، أو على الفاعلية لفعل محذوف لذلك أيضاً»<sup>(5)</sup>.

وقال في آية "لقمان"، وهي قوله تعالى: ﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمٰوٰتِ وَالْاَرْضَ لَيَقُوْلُنَّ اَللّٰهُ﴾<sup>(6)</sup>: «أي خلقهن الله تعالى، وجوز أن يكون التقدير: الله خلقهن، والأول أولى»<sup>(7)</sup>.

وفي تفسيره لآية "الزخرف" السابقة الذكر قال مثبتاً لأولوية الأول، مرجحاً له غير موافق لأبي حيان فيما ذهب إليه: «وفي إعادة الفعل في الجواب اعتناء بشأنه، ومطابقته للسؤال من حيث المعنى على ما زعم أبو حيان لا من حيث اللفظ، قال: لأن "من" مبتدأ، فلو طابق في اللفظ لكان بالاسم مبتدأ دون الفعل بأن يقال: العزيز العليم خلقهن»<sup>(8)</sup>.

وعند السمين الحلبي: الفعل كرر للتوكيد، ولو لم يذكر إلا "العزيز" لكان كافياً<sup>(9)</sup>.

(1) انظر: البرهان، 3/135-220؛ جواهر البلاغة، السيد أحمد الهاشمي، ص 179-180.

(2) روح المعاني، 06/24.

(3) سورة الزُّخْرُف: الآية 08.

(4) سورة الْعَنْكَبُوت: الآية 61.

(5) روح المعاني، 11/21.

(6) سورة لُقْمَانَ: الآية 24.

(7) روح المعاني، 96/21.

(8) المصدر نفسه، 66/25. وانظر: البحر، 07-6/8.

(9) انظر: الدر المصون، 92/6.

ومن صور حذف الاسم في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا﴾ [التور: 01]، فالحذف اسم وقع مبتدأ وخبره "سورة"، قال الألوسي: «"سورة" خبر مبتدأ محذوف، أي هذه سورة، وأشار إليها بـ"هذه" تنزيلاً لها منزلة الحاضر المشاهد»<sup>(1)</sup>. وبعد أن ذكر أوجه إعرابية وتقديرية أخرى غير الوجه المذكور، والتي منها: أن تكون "سورة" مبتدأ لخبر محذوف قال: «والوجه الوجه هو الأول»<sup>(2)</sup>. وهذا على قراءة رفع "سورة"<sup>(3)</sup>. ووجه حذف المبتدأ هو الذي ذكره أولاً أكثر اللغويين والمفسرين<sup>(4)</sup>، وإن خالف بعضهم فجعل "سورة" مرفوعة بالابتداء<sup>(5)</sup>.

فيظهر من خلال ما سبق أن الألوسي قد اعتنى بعلم المعاني واهتم بالصور البلاغية فيه على أنه يتبع أشهر مايقول به البلاغيون، وينأى عما يقل عندهم، وهو ما يؤكده حديثه عن صور علم البيان.

### ثانياً: البيان

"البيان" هو أحد علوم البلاغة عند بعض، كما أنه البلاغة كلها عند آخرين<sup>(6)</sup>، وقد اختلفت عبارات أهل هذا الفن في تعريف البيان، ومن أجمع ما وقفت عليه أن البيان هو: «معرفة إيراد المعنى الواحد في طرق مختلفة بالزيادة في وضوح الدلالة عليه، وبالنقصان ليحترز بالوقوف على ذلك عن الخطأ في مطابقة الكلام لتمام

(1) روح المعاني، 74/18. وانظر: نهاية الإعجاز، الرازي، ص344-345؛ والبرهان، 135/3-138؛ ومفتاح العلوم، السكاكي، ص176-177.

(2) روح المعاني، 75/18.

(3) انظر أوجه الإعراب والتقدير في قراءة الرفع والنصب: الكشف، 208/3؛ والمحرر الوجيز، ابن عطية، 160/4؛ والدر المصون، 207/5.

(4) انظر: معاني القرآن، الفراء، 243/2؛ وإعراب القرآن، النحاس، 127/3؛ والبيان، العكبري، 963/2؛ والتحرير والتنوير، 142/18.

(5) قال بذلك أبو عبيدة معمر بن المثنى. انظر: مجاز القرآن، 63/2. وانظر من صور الحذف في روح المعاني ما جاء عند تفسير قوله تعالى: ﴿أَكَلَهَا دَأْبُكُمْ وَظَلَّهَا﴾ [الرعد: 36]، وهي من صور حذف الخبر، روح المعاني، 164/13؛ وقوله: ﴿وَأَسْنَلِ الْفَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعَيْرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا﴾ [يوسف: 82]، وهي من صور حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، روح المعاني، 13/38؛ ومن صور حذف الحرف قوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾ [يوسف: 29]، قال الألوسي: «"يوسف" حذف منه حرف النداء لقربه وكمال فطنته»، روح المعاني، 224/12.

(6) انظر: مفتاح العلوم، السكاكي، ص162؛ والبيان في البيان، الطيبي، ص117؛ ودلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص05 وما بعدها.

المراد منه «<sup>(1)</sup>».

وعلى هذا فعلم البيان يشمل الحقيقة والمجاز والتشبيه والاستعارة والكناية، وهذه الصور قد اعتنى بها الألوسي في تفسيره معتمداً على من برع فيها من علماء البلاغة وكذا علماء التفسير، وإن كان لا يوغل فيها ذلك الإيغال الذي اختص به ما تمحضت له كتب هذا الفن، وهو مع ذلك يكشف عن حس بلاغي رفيع، وهذا ما تشير إليه الشواهد الآتية:

#### 1- الحقيقة والمجاز:

قد أفاض علماء البلاغة في تعريف كل من الحقيقة والمجاز، وليس يعنينا اختلافهم في ذلك، فإن الجمهور على وقوع المجاز في القرآن الكريم، ولو سقط المجاز منه سقط شطر الحسن كما يقول الزركشي<sup>(2)</sup>، وأن «ما عدا الحقائق من جميع الألفاظ ثم لم يكن محالاً محضاً فهو مجاز»<sup>(3)</sup>.

فمن المواضيع التي اختلف في هل الكلام فيها على الحقيقة أو المجاز:

1- قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ﴾ [البقرة: 73] فالكلام في شطر الآية يدور حول التعبير فيها أهو على الحقيقة أم على المجاز، وقد نقل الألوسي عدة مذاهب في هذه المسألة فقال: «اختلف في المراد منها؛ فذهب قوم -وهو المروي عن مجاهد وغيره- أنها حقيقة، وهي مضافة إلى الاسم الكريم من إضافة المصدر إلى مفعوله -أي من خشية الحجارة الله-»<sup>(4)</sup>، وظواهر نصوص الوحي قرآنا وسنة ناطقة بخوفها منه تعالى، ومنها ظاهر هذه الآية<sup>(5)</sup>. وقول ثان أنها «حقيقة والإضافة هي الإضافة إلا أن الفاعل محذوف وهو العباد»<sup>(6)</sup>، أي أنه ينزل ويهبط من خشية العباد لله، أو يهبط ويتنزل حتى تحصل خشية العباد من الله، وقيل -وهو رأي ثالث- أن الخشية حقيقة وضمير "منها لما يهبط" يعود على القلوب لاطمئنانها وسكونها ورجوعها إليه سبحانه، وكفي عن ذلك بالهبوط<sup>(7)</sup>. وفي رأي رابع أنها حقيقة إلا أن الإضافة من إضافة المصدر إلى الفاعل،

(1) مفتاح العلوم، السكاكي، ص162. وانظر تعاريف أخرى للبيان في: العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، ابن رشيق القيرواني، 1/254؛ ودلائل الإعجاز، ص34 وما بعدها؛ والطراز، العلوي، 1/88 وما بعدها؛ والإيضاح، الخطيب القزويني، 2/326.

(2) انظر: البرهان، 2/255.

(3) العمدة، ابن رشيق، 1/266. وانظر في تعريف الحقيقة والمجاز: نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، الرازي، ص167؛ ومفتاح العلوم، السكاكي، ص358-359؛ والبيان في البيان، الطيبي، ص141-142؛ والطراز، العلوي، 1/46 وما بعدها؛ والإيضاح، الخطيب القزويني، 2/392.

(4) روح المعاني، 1/297. وقول مجاهد رواه الطبري في تفسيره، 1/364؛ وابن أبي حاتم في تفسيره أيضاً، 1/147 (رقم 764).

(5) ومن السنة حديث تسليم الحجر على النبي ﷺ، وحديث شهادة الحجر الأسود لمن استلمه، وحديث تسبيح الحصى بكفه الشريف. انظر: روح المعاني، 1/297.

(6) روح المعاني، 1/297.

(7) انظر: المصدر نفسه، 1/297.



والمراد بالحجر: الرد، والخشية: إخافته سبحانه عباده بإنزال الحجر<sup>(1)</sup>. ثم علق على هذه الأقوال الثلاثة الأخيرة بقوله: «وهذا القول -أي الرابع- أبرد من الثلج، وما قبله أكنف من الحجر، وما قبلهما بين بين»<sup>(2)</sup>، ليورد بعد ذلك قولاً آخرًا لبعضهم، وهو «أن الخشية مجاز عن الانقياد لأمر الله تعالى، وإطلافاً لاسم المألوم على اللازم، ولا ينبغي أن تحمل على حقيقتها»<sup>(3)</sup>. وهو وإن سوغ هذا المذهب برد الاعتراضات عليه إلا أن تقديمه لما روي عن مجاهد من أن المراد من الآية حقيقة خشية الحجارة يفيد ترجيح أن المراد من الآية الكريمة الحقيقة لا المجاز<sup>(4)</sup>.

2- وقوله تعالى: ﴿فَمَا بَكَتْ عَلَيْهِمُ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ﴾ [الدُّخَان: 28] ذكر المفسرون أن معنى الآية يتردد بين الحقيقة والمجاز، أما الألوسي فقد رجح كونه على المجاز فقال بأنه: «مجاز عن عدم الاكتراث بهلاكهم والاعتداد بوجودهم، وهو استعارة تمثيلية تخيلية؛ شبه حال موتهم لشدة وعظمتهم بحال من تبكي عليه السماء والأجرام العظام وأثبت له ذلك، والنفي للإثبات في التجوز كما حقق في موضعه، وقيل: هي استعارة مكنية تخيلية؛ بأن شبه السماء والأرض بالإنسان وأسند إليهما البكاء، أو تمثيلية بأن شبه حالهما في عدم تغير حالهما وبقائهما على ما كانا عليه بحال من لم يبك، وليس بشيء»<sup>(5)</sup>.

وساق لهذا الذي ذكره شواهد، ثم ذكر أحاديث<sup>(6)</sup> يفهم من ظاهرها أن البكاء على الحقيقة ليعلق عليها

(1) انظر: روح المعاني، 297/1.

(2) المصدر نفسه، 297/1.

(3) المصدر نفسه، 297/1. ومن ذهب إلى هذا الرأي: الزمخشري في الكشاف، 155/1-156؛ وأبو السعود في إرشاد العقل السليم، 115/1؛ والسمين الحلبي في الدر المصون، 264/1 وإن جوز أن يكون المراد الحقيقة «على معنى أن الله خلق فيها قابلية لذلك»؛ ومحمد الطاهر بن عاشور في التحرير والتنوير، 1، الكتاب الثاني، ص 565. وانظر هذا الرأي وباقي الآراء المذكورة في: البحر المحيط، 266-267؛ والحرر الوجيز، 167/1؛ وجمع البيان، الطبرسي، 282/1 وما بعدها.

(4) وانظر: تفسير ابن كثير، 198/1؛ فقد أنكر أن تحمل الآية على المجاز إذ لا حاجة تدعو إليه. ومن المواضع التي رجح فيها الألوسي الحقيقة على المجاز عند قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقْرَءُونَ إِلَّا كَمَا يَقْرَأُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ﴾ [البقرة: 274]، حيث عد قول المخالف مصادماً لما عليه سلف الأمة. انظر: روح المعاني، 49/3. ولم يرجح أياً من المجاز أو الحقيقة عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَأَوْصِيكَ بِالْأَغْلَالِ فِي أَعْنَاقِهِمْ﴾ [الرعد: 06]، حيث اكتفى بذكر الأقوال الواردة في معنى "الأغلال" وإن صدرها بأن تكون أغلالاً على الحقيقة يوم القيامة، وثنى بأنها تشبيه لحالهم بحال من يقدم للسياسة، أو أنها الأعمال الفاسدة التي تقلدوها كالأغلال. انظر: روح المعاني، 105/13.

(5) روح المعاني، 124/25.

(6) من هذه الأحاديث ما أخرجه الترمذي: تفسير القرآن؛ باب ومن سورة الدُّخَان، 380/5 (رقم 3255)، عن أنس مرفوعاً: «أن لكل عبد باين: أحدهما يصعد منه عمله، والآخر ينزل منه رزقه؛ فالؤمن إذا مات فقداه وبكى عليه، ثم تلا ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ﴾ الآية»، وحديث البيهقي: شعب الإيمان، 183/3 (رقم 3290)، والحاكم وصححه في المستدرک، 487/2 (رقم 3679)، عن ابن عباس «أن الأرض تبكي على المؤمن أربعين صباحاً، ثم قرأ الآية»، وما أخرجه ابن المنذر عن علي قال: «إن المؤمن إذا مات»

بقوله: « وجعلوا كل ذلك من باب التمثيل »<sup>(1)</sup>.

ثم أضاف قولاً آخر في معنى الآية هو للمتصوفة ممن أثبتوا شعوراً للأجرام والجمادات لائقاً بحالها فقالوا بإثبات بكاء حقيقي فلا احتياج إلى التمثيل<sup>(2)</sup>.

كما ذكر الألوسي عن بعض السلف أن بكاء السماء على المؤمن حمرة أطرافها<sup>(3)</sup>، وهو ما لم يستسغه وردّه بقوله: « ولعمري ينبغي لمن لم يضحك من ذلك أن يبكي على عقله، وأنا لا أعتقد أن من ذكر من الأجلة كانوا يعتقدونه »<sup>(4)</sup>.

ثم أضاف قولاً ختم به تفسير الآية فيه تقدير مضاف وهو: سكان السماء وهم الملائكة، وسكان الأرض وهم المؤمنون<sup>(5)</sup>، وذكر أن هذا مروي عن الحسن، ثم قال: « والأحسن ما تقدم »<sup>(6)</sup>، أي من المعنى المجازي المذكور أولاً<sup>(7)</sup>.

## 2- التشبيه:

التشبيه من أقدم صور البيان وأيسرها إلى الفهم والإيضاح، ولذلك اعتبره بعضهم « من الفنون التي تمثل المراحل الأولى من التصوير الأدبي والربط بين الأشياء لتقريبها أو توضيحها أو إضفاء مسحة من الجمال »<sup>(8)</sup>.

=بكى عليه مصلاه من الأرض، ومصعد عمله من السماء ثم تلا الآية «، وقول علي هذا رواه الفراء بسنده في معاني القرآن، 41/3. وانظر: روح المعاني، 125-124/25.

(1) روح المعاني، 125/25.

(2) انظر: المصدر نفسه، 125/25.

(3) ومن روي عنه ذلك: عطاء والسدي. انظر: تفسير الطبري، 124/25.

(4) روح المعاني، 125/25.

(5) وقدر بعضهم أن المضاف: " أهل ". انظر: إعراب القرآن، النحاس، 131/4.

(6) روح المعاني، 125/25. وهو رأي كثير من المفسرين، منهم: ابن عطية والزمخشري وأبو حيان والقرطبي. انظر: المحرر الوجيز،

73/5؛ والكشاف، 277-276/4؛ والبحر، 36/8؛ والجامع لأحكام القرآن، 140-139/16. وانظر أيضاً ما قيل في تفسير هذه

الآية: تفسير الماوردي، 14-13/4؛ وزاد المسير، ابن الجوزي، 116/7؛ وتفسير ابن كثير، 254-253/6؛ والدر المنصور، 115/6.

(7) ومن المواضع التي حمل فيها الألوسي الكلام على المجاز قوله تعالى: « ثُمَّ صَبَّوْا فَوْقَ رَأْسِهِ مِنْ عَذَابِ الْحَمِيمِ »

[الدُّخَان: 45]، حيث قال: « كان أصله: صبوا فوق رأسه الحميم، ثم قيل: صبوا فوق رأسه عذاباً هو الحميم للمبالغة يجعل

العذاب عين الحميم، وهو مترتب عليه، وجعله مصبوباً كالحموس ثم أضيف العذاب إلى الحميم للتخفيف، وزيد " من " للدلالة

على أن المصبوب بعض هذا النوع، فهناك إما تمثيل أو استعارة تصريحية أو مكنية أو تحيلية ». روح المعاني، 134/25.

(8) فنون بلاغية: البيان-البديع، أحمد مطلوب، ص27.

وقد عرّف البلاغيون التشبيه بأنه: « الدلالة على مشاركة أمر لآخر في معنى »<sup>(1)</sup>.  
والتشبيه والتمثيل مترادفان عند قوم؛ فهما شيء واحد في أصل وضعهما، وعند آخرين التمثيل نوع من أنواع التشبيه؛ فبينهما عموم وخصوص مطلق، فكل تمثيل تشبيه، وليس كل تشبيه تمثيلاً<sup>(2)</sup>.  
ثم إن صور التشبيه في كتاب الله كثيرة، وقد أفردت بمصنفات مخصوصة عنت بجمعها وشرحها وبيانها<sup>(3)</sup>.  
كما اعتنت بالتشبيهات الواردة في القرآن الكريم كتب التفسير ومنها " روح المعاني " كما تشير إليه الأمثلة الآتية:

1- عند قوله تعالى: ﴿ مَثَلُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوْلِيَاءَ كَمَثَلِ الْعَنْكَبُوتِ اتَّخَذَتْ بَيْتًا وَإِنَّ أَوْهَنَ الْبُيُوتِ لَبَيْتُ الْعَنْكَبُوتِ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ ﴾ [ العنكبوت: 41 ] فهذه إحدى التشبيهات الواقعة في القرآن الكريم، وقد أكدت في هذا الموضع بأداة التشبيه " ك " وبلغظ " مثل "، ومدار كلام الألوسي في تفسير الآية على هذا التشبيه وإن ذكر موازاة مع ذلك بعض القضايا اللغوية في توجيه إعراب الآية، حيث ذكر أن المعنى: « مثل المتخذين لهم من دون الله تعالى أولياء في اتخاذهم إياهم كمثل العنكبوت؛ وذلك أنها اتخذت بيتا والحال أن أوهن كل البيوت وأضعفها بيتها، وهؤلاء اتخذوا من دون الله تعالى أولياء والحال أن أوهن كل الأولياء وأضعفها أولياؤهم، وإن شئت فقل: إنها اتخذت بيتا في غاية الضعف وهؤلاء اتخذوا إلهًا أو متكلاً في غاية الضعف، فهم وهي مشتركان في اتخاذ ما هو في غاية الضعف في بابه »<sup>(4)</sup>. وهذا الكلام من الألوسي بيان لصورة التشبيه الواردة في الآية، وقد جعل من تذييل الآية وهو قوله: ﴿ وَإِنَّ أَوْهَنَ الْبُيُوتِ لَبَيْتُ الْعَنْكَبُوتِ ﴾ وجهاً للتشبيه الذي يجمع حال المشركين وحال بيت العنكبوت، كما جوّز معنى آخر في الآية، وهو أن « مثل الذين اتخذوا مسن دون الله أولياء فيما اتخذوه معتمداً ومتكلاً في دينهم وتولوه من دون الله كمثل العنكبوت فيما نسجته واتخذته بيتاً »<sup>(5)</sup>، قال: « والتشبيه على هذا من المركب؛ فيعتبر في جانب المشبه اتخاذ ومتخذ واتكال عليه، وكذلك في الجانب الآخر ما يناسبه، ويعتبر تشبيه الهيئة المنتزعة من ذلك كله بالهيئة المنتزعة من هذا بالأسر، والغرض تقرير وهن أمر دينهم وأنه بلغ الغاية التي لا غاية بعدها، ومدار قطب التشبيه أن أولياءهم بمنزلة منسوج العنكبوت ضعف حال وعدم صلوح اعتماد، وعلى هذا يكون قوله تعالى: ﴿ إِنَّ أَوْهَنَ الْبُيُوتِ ﴾ تذييلاً يقرر الغرض من

(1) الإيضاح، القزويني، 328/2. وانظر: الصناعتين، أبو هلال العسكري، ص239؛ والعمدة، ابن رشيق، 286/1؛ ومفتاح العلوم، السكاكي، ص332.

(2) انظر: علم البيان، عبد العزيز عتيق، ص62-64.

(3) انظر: فنون بلاغية، أحمد مطلوب، ص27-28.

(4) روح المعاني، 160/20.

(5) المصدر نفسه، 160/20-161. وانظر: الإيضاح، القزويني، 378/2-379.

التشبيه»<sup>(1)</sup>. وهو بذلك يشير إلى أن التشبيه تمثيلي وهو ما يكون وجه الشبه فيه صورة منتزعة من متعدد، ثم ذكر توجيهات أخرى تتعلق بجزء الآية الأخير خاصة.

وأياً ما كان المعنى المراد فإن التشبيه هنا جاء مخرجاً على ما لا يعرف بالبدية إلى ما يعرف بها، وهو من أجود التشبيه وأبلغه حيث يضيف على الدليل في مقام الاحتجاج قوة فيكون برهانه ساطعاً وبيانه باهراً<sup>(2)</sup>.

2- وعند قوله تعالى: ﴿ فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَّأْكُولٍ ﴾ [ الفيل: 05 ] ذكر الألوسي ثلاثة معاني، ورتب على كل منها صورة بلاغية مناسبة له:

المعنى الأول: كورق زرع وقع فيه الأكال، وفي الكلام حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، أو على الإسناد المجازي، والتشبيه بذلك لذهاب أرواحهم وبقاء أجسادهم، أو لأن الحجر بجرارته يحرق أجوافهم.

المعنى الثاني: كتبن أكلته الدواب وراثته، والمراد كروث، ولهجنة اللفظ عبر القرآن الكريم عنه بلفظ فيه الأدب كله وزيادة؛ فشبه تقطيع أوصالهم بفرق أجزاء الروث.

المعنى الثالث: كتبن تأكله الدواب وتروثه، والمراد جعلهم في حكم التبن الذي لا يُمنع عنه الدواب، أي مبتدلين ضائعين كتبن الصحراء تفعل به الدواب ما شاءت<sup>(3)</sup>.

فصورة التشبيه واضحة في هذه الآية إذ عبر عنها بأداة التشبيه وهي الكاف، ولذلك لم يأل الألوسي جهداً في إثبات مختلف المعاني التي أرشد إليها التشبيه<sup>(4)</sup>.

### 3- الاستعارة:

الاستعارة أحد أهم ألوان البيان، وهي عندهم: « ذكر الشيء باسم غيره، أو إثبات ما لغيره له لأجل

(1) روح المعاني، 161/20. وانظر ما قيل في هذه الآية وأما حوت صورة التشبيه: معاني القرآن، الفراء، 317/2؛ وإعراب القرآن، النحاس، 257/3؛ والمحرم الوجيز، 318/4؛ والبحر، 152/7؛ والتحرير والتنوير، 252/20. أما الزمخشري فقد خرج الكلام بعد تصحيح التشبيه على المجاز. انظر: الكشف، 254/3-255.

(2) انظر: علم البيان، عبد العزيز عتيق، ص 70-72؛ وفنون بلاغية، أحمد مطلوب، ص 42؛ وعلوم البلاغة، أحمد مصطفى المراغي، ص 208.

(3) انظر: روح المعاني، 237/30. و" العصف المأكول " عند الفراء وأبي عبيدة: أطراف ورق الزرع. انظر: معاني القرآن، 292/3؛ وبجاز القرآن، 312/2. وانظر ما ذكره الألوسي وغيره في: تفسير الطبري، 196/30-197؛ وإعراب القرآن، النحاس، 292/5؛ وتفسير الماوردي، 521/4-522؛ والكشاف، 524/5؛ والبحر، 512/8؛ والتسهيل لعلوم التنزيل، ابن جزي الكلبي، 431/4؛ والتحرير والتنوير، 551/30.

(4) وانظر حديث الألوسي عن التشبيه عند قوله تعالى: ﴿ نَسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ ﴾ [ البقرة: 221 ]. انظر: روح المعاني، 124/2؛ وعند قوله تعالى: ﴿ اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ [ التور: 35 ] فقد ذكر من بين الأقوال أن في الآية تشبيهاً بليغاً. انظر: روح المعاني، 105/18.

المبالغة في التشبيه»<sup>(1)</sup>.

والاستعارة بأنواعها ليست إلا ضرباً من أضرب المجاز التي عرفتتها العرب، إلا أنها «أفضل المجاز، وهي من محاسن الكلام إذا وقعت موقعها ونزلت موضعها»<sup>(2)</sup>.

وقد كان للاستعارة حظها من العناية في "روح المعاني" كما يتضح من خلال الأمثلة الآتية:

1- عند قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا سَكَتَ عَنْ مُوسَى الْغَضَبُ﴾ [الْأَعْرَافُ: 154] قال الألوسي: «وأصل السكوت قطع الكلام، وفي الكلام استعارة مكنية؛ حيث شبه الغضب بشخص ناه أمر وأثبت له السكوت على طريق التخيل»<sup>(3)</sup>، ثم نقل كلاماً للسكاكي<sup>(4)</sup> فيه أن الاستعارة تبعية؛ حيث شبه سكوت الغضب وذهاب حدته بسكون الأمر الناهي، والغضب قرينتها<sup>(5)</sup>.

ثم نقل رأياً آخر لم يسم من ذهب إليه، وهو أن الغضب استعارة بالكناية عن الشخص الناطق، والسكوت استعارة تصريرية لسكون هيجانه وغليانه فيكون في الكلام مكنية قرينتها تصريرية لا تخيلية<sup>(6)</sup>، ثم قال: «وأياً ما كان ففي الكلام مبالغة وبلاغة لا يخفى علو شأنهما»<sup>(7)</sup>. فالذي لفت إليه الألوسي هو حسن التصوير الوارد في الآية وأنه الأبلغ في إيصال المعنى المراد.

2- عند قوله تعالى: ﴿تَكَادُ تَمَيِّزُ مِنَ الْغَيْظِ﴾ [الْمُلْكُ: 08] وبعد أن أشار إلى معنى "الغيظ" وأنه شدة الغضب ذكر ما حوته الآية من استعارة فقال: «شبه اشتعال النار بهم في قوة تأثيرها فيهم وإيصال الضرر إليهم باغتيال المغتاط على غيره، المبالغ في إيصال الضرر إليه على سبيل الاستعارة التصريحية، ويجوز أن تكون هنا تخيلية

(1) انظر: نهاية الإيجاز، الفخر الرازي، ص 232. وهذا التعريف هو ما يفهم من كلام ابن القيم أنه الراجح عنده. انظر: الفوائد المشوق إلى علوم القرآن وعلم البيان، ص 67-68. وانظر مختلف تعريفات الاستعارة في: الصناعتين، أبو هلال العسكري، ص 268؛ ودلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص 67؛ ومفتاح العلوم، السكاكي، ص 369؛ والطراز، العلوي، 1/198-203؛ والإيضاح، القزويني، 2/407.

(2) العمدة، ابن رشيقي، 1/268.

(3) روح المعاني، 9/71.

(4) هو أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي. أحد أئمة اللغة والأدب والعروض والشعر. صاحب "مفتاح العلوم". توفي سنة 626هـ. ترجمته في: الجواهر المضنية، أبو الوفاء القرشي الحنفي، 3/622-623 (رقم 1838)؛ وبغية الوعاة، السيوطي، 2/364 (رقم 2204)؛ والشذرات، 5/122.

(5) انظر: روح المعاني، 9/71. والسكاكي قد ذكر الآية في باب الاستعارة، وعدها من استعارة المعقول للمعقول. انظر مفتاح العلوم، ص 389-390.

(6) انظر: روح المعاني، 9/71.

(7) المصدر نفسه، 9/71. وانظر في معنى الآية: التبيان، الطيبي، ص 161؛ والمحرم الوجيز، 2/459؛ والكشاف، 2/163؛ والبحر، 4/398؛ والدر المنصور، 3/349؛ والتحرير والتنوير، 9/122.

تابعة للممكنية بأن تشبه جهنم في شدة غليانها وقوة تأثيرها في أهلها بإنسان شديد الغيظ على غيره، مبالغ في إيصال الضرر إليه فتوهم لها صورة كصورة الحالة المحققة الوجدانية، وهي الغضب الباعث على ذلك واستعير لتلك الحالة المتهومة للغيظ»<sup>(1)</sup>. ثم أورد وجهين بلاغيين آخرين:

أحدهما: أن يكون الإسناد في " تكاد تميز " إلى جهنم مجازاً، وإنما الإسناد الحقيقي إلى الزبانية، ويقدر هنا مضاف: أي تميز زبانيتهما من الغيظ.

وأما الآخر فهو: أن الغيظ فيها على سبيل الحقيقة بأن يخلق الله تعالى فيها إدراكاً، وعليه فلا مجاز بوجه من الوجوه.

ثم علق على من ذهب إلى أنه لا حاجة إلى القول بشيء مما ذكر لمكان " تكاد " كما في قوله سبحانه: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يَضِيءُ وَلَوْ لَمْ تُمْسَسْهُ نَارٌ﴾<sup>(2)</sup> بأن كلامه فيه ما فيه<sup>(3)</sup>. فالألوسي لا يجرد النص القرآني مما اقترن به من التحسينات البيانية، والتي تضيف عليه جمالا في المعنى وزيادة في التصوير والتجسيد مما هو دليل عظمته وإعجازه<sup>(4)</sup>.

#### 4- الكناية:

الكناية ركن من أركان الفصاحة، و«العدول عنها إلى صريح اللفظ في المواطن التي تتطلبها أمر محل بالبلاغة»<sup>(5)</sup>. وقد عرفها أهل الاختصاص بأنها «لفظ أريد به لازم معناه مع جواز إرادة معناه حينئذ»<sup>(6)</sup>.

والحامل على الكناية أمور منها: التوقير والتعظيم، والاستحياء والإعراض عن التصريح عما يستقبح ويستهجَن ذكره، كما تشمل أيضا التعبير الذي يترك ظلالة خفيفة يشغل بها الذهن ويعمل فيها الخيال فيتشعب

(1) روح المعاني، 10/29. وقد ذكر السكاكي أن الآية من استعارة معقول لمعقول. انظر: مفتاح العلوم، ص 388-389؛ وانظر أيضا: الطراز، العلوي، 245/1؛ والصناعتين، أبو هلال العسكري، ص 271-272. وقد جعلها الرازي من استعارة المعقول للمحسوس. انظر: نهاية الإيجاز، ص 269.

(2) سورة التور: الآية 35.

(3) انظر: روح المعاني، 10/29. وانظر ما قيل في الآية حاشية الشهاب على البيضاوي، 220/9؛ فإن أكثر ما قاله الألوسي مذكور في الحاشية. وانظر أيضا: الدر المصون، 342/6؛ والتحرير والتنوير، 220/29.

(4) وانظر من المواضع التي اهتم فيها الألوسي بصورة الاستعارة ما جاء عند قوله تعالى: ﴿وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ | مَرِيَم: 03 | فقد ذكر أن في الآية الكريمة استعارتان: تصريحية تبعية في " اشتعل "، وممكنية في " الشيب ". انظر: روح المعاني، 60/16.

(5) علم البيان، عبد العزيز عتيق، ص 205.

(6) الإيضاح، القزويني، 458/2 وانظر مختلف تعريفاتها في: نهاية الإيجاز، الرازي، ص 272؛ ومفتاح العلوم، السكاكي، ص 402؛ والبيان في البيان، الطيبي، ص 171؛ والطراز، العلوي، 336/1-33. وقد تشترك الكناية مع التعريض في بعض جوانبها، ولذلك جعلها بعضهم شيئا واحدا مع التعريض كأبي هلال العسكري في كتابه الصناعتين، ص 368. وقد فرق بعض آخر بينهما. انظر: الطراز، العلوي، 397/1-398؛ والفوائد المشوق، ابن القيم، ص 196-197؛ والبرهان، 301/2-311.



المعنى ويتسع<sup>(1)</sup>.

وقد حوى القرآن الكريم من بديع الكنايات ما انبرى المفسرون إلى بيانه والكشف عن وجوه محاسنه، ومنهم الألوسي كما يتضح من خلال الأمثلة الآتية:

1- عند قوله تعالى: ﴿ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ ﴾ [النساء: 42] قد ذكر أن " الغائط " المكان المنخفض، وأن المحي منه كناية عن الحدث، والعادة جرت على الذهاب إليه للتواري عن أعين الناس.

وفي " أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ " أراد سبحانه: أَوْ جامعتم النساء، إلا أنه كنى بالملامسة عن الجماع لأنه مما يستهجن التصريح به أو يستحي منه، وفي الآية إشارة إلى الحدث الأصغر والأكبر<sup>(2)</sup>. وهذا الذي ذكره معظم المفسرين والبلاغيين<sup>(3)</sup>، وهو المعنى الذي وردت به العديد من الآيات الكريمة كقوله تعالى: ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ ﴾<sup>(4)</sup>، وقوله: ﴿ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ ﴾<sup>(5)</sup>، وقوله: ﴿ كَانَا يَأْكُلَانِ الطَّعَامَ ﴾<sup>(6)</sup>.

2- عند قوله تعالى: ﴿ وَأُحِيطَ بِثَمَرِهِ فَأَصْبَحَ يُقَلِّبُ كَفَّهُ عَلَى مَا انْفَقَ فِيهَا ﴾ [الكهف: 41] قال الألوسي في جزء الآية الأول " وأحيط بثمره " بعد أن ذكر بعض الأوجه البلاغية فيه: « وجعل ذلك من باب الكناية أظهر »<sup>(7)</sup>، ثم قال في جزئها الثاني " فأصبح يقلب كفيه " بعد أن شرح صورة تقليب الكفين وما قيل فيها: « وأيا ما كان فهو كناية عن الندم والتحسر »<sup>(8)</sup>.

وشبيه بهذا الشاهد ما ذكره عند قوله تعالى: ﴿ وَلَمَّا سَقَطَ فِي أَيْدِيهِمْ ﴾<sup>(9)</sup>، وقوله: ﴿ وَيَوْمَ يَعَضُّ الظَّالِمُ عَلَى يَدَيْهِ ﴾<sup>(10)</sup>.

(1) انظر: القرآن والصورة البيانية، عبد القادر حسين، ص 221.

(2) انظر: روح المعاني، 41/5-42.

(3) انظر: مجاز القرآن، أبو عبيدة، 128/1، 155؛ والصناعتين، أبو هلال العسكري، ص 368؛ والبحر، 258/3؛ والدر المصنوع، 370/2؛ والتحرير والتنوير، 66/5-67.

(4) سورة البقرة: الآية 186. وانظر: روح المعاني، 64/2.

(5) سورة النساء: الآية 21. وانظر: روح المعاني، 244/4.

(6) سورة المائدة: الآية 77. وانظر: روح المعاني، 209/6.

(7) روح المعاني، 282/15.

(8) المصدر نفسه، 282/15. وانظر: مجاز القرآن، 404/1؛ والكشاف، 724/2؛ والبحر، 130/6؛ والدر المصنوع، 459/4؛ والتحرير والتنوير، 327/15.

(9) سورة الأعراف: الآية 149. وانظر: روح المعاني، 64/9.

(10) سورة الفرقان: الآية 27. وانظر: روح المعاني، 12/19.

فهذه مجمل الصور البيانية التي تعرّض لها الإمام الألوسي في "روح المعاني"، ومن خلال الأمثلة المذكورة يظهر أنه لم يهمل هذا الجانب التفسيري المهم؛ فقد كان ينقل آراء البلاغيين وكذا المفسرين لبيان الراجح من أقوالهم والأنسب لمقام الذكر الحكيم، وهو اهتمام لا يقل عن اهتمامه بعلم البديع ثالث علوم البلاغة.

### ثالثاً: البديع

"البديع" هو «علم تُعرف به وجوه تحسين الكلام»<sup>(1)</sup>، أي أنه عند أهل هذا الفن «نوع من الكلام إذا سلم من التكلف وبرئ من العيوب كان في غاية الحسن ونهاية الجودة»<sup>(2)</sup>.

والبديعيات أو المحسنات البديعية كثيرة قسمها علماء البلاغة إلى قسمين رئيسيين هما: المحسنات اللفظية والمحسنات المعنوية، وكل من هذين القسمين يشمل فروعاً متعددة.

#### أ- المحسنات اللفظية:

وهي الوجوه التي «يكون التحسين بها راجعاً إلى اللفظ أصالة، وإن حسنت المعنى أحياناً تبعاً»<sup>(3)</sup>. ومن المحسنات البديعية اللفظية: التجنيس أو الجناس، وقد عرّفه أبو هلال العسكري بـ «أن يورد المتكلم كلمتين جناس كل واحدة منهما صاحبتهما في تأليف حروفها»<sup>(4)</sup>. والجناس إذا حسن استخدامه عد «من اللفظ مجاري الكلام ومن محاسن مداخله، وهو من الكلام كالغرة في وجه الفرس»<sup>(5)</sup>.

وللجناس أقسام كثيرة يمكن اختصارها في التام والناقص؛

فمن أمثلة التام ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُقْسِمُ الْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا غَيْرَ سَاعَةٍ﴾ [الرّوم: 54] ويسمى الجناس المماثل الواقع بين اسمين، وهو أحد أنواع التام<sup>(6)</sup>، وقد قيل إنه لا يوجد منه في كتاب الله تعالى إلا هذه الآية<sup>(7)</sup>.

وقد قال الألوسي عند تفسيره لهذه الآية بعد ذكره لمعنى "ساعة" واختلاف العلماء في المدة المرادة من الكلمة ووقتها، قال: «وبين "الساعة" و"ساعة" جناس تام مماثل كما أطبق عليه البلغاء إلا من لا يعتد به، ولا يضر في ذلك اختلاف الحركة الإعرابية ولا وجود "ال" في إحدى الكلمتين لزيادتهما على الكلمة، وكذا لا يضر

(1) شرح التلخيص في علوم البلاغة لجلال الدين محمد بن عبد الرحمن القزويني، ص 160. وانظر: الإيضاح، الخطيب القزويني، 477/2.

(2) الصناعتين، أبو هلال العسكري، ص 267. وانظر: شرح التلخيص، ص 160؛ والعمدة، ابن رشيقي القزويني، 265/1.

(3) علوم البيان البلاغة، أحمد مصطفى المراغي، ص 296.

(4) الصناعتين، ص 321. وانظر: مفتاح العلوم، السكاكي، ص 429؛ والإيضاح، القزويني، 535/2.

(5) الطراز، العلوي، 355/2.

(6) انظر: الإيضاح، القزويني، 335/2.

(7) انظر: الطراز، العلوي، 356/2؛ وروح المعاني، 60/21.

اتحاد مدلولهما في الأصل؛ لأن المعرفة فيه كالمكرر بمعنى القطعة من الزمان لمكان النقل في المعرفة وصيرورته علماً على القيامة كسائر الأعلام المنقولة»<sup>(1)</sup>. فقله: «وبين "الساعة" و"ساعة" جناس تام مماثل كما أطبق عليه البلغاء» ينم عن اطلاع واسع ومعرفة دقيقة ومحيطية؛ فقد قال بذلك عدة من علماء البلاغة<sup>(2)</sup>.

وأما أمثلة الجناس الناقص فعدة منها قوله تعالى: ﴿وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْتَوْنَ عَنْهُ﴾ [الأنعام: 27] فقد قال الألوسي: «ولا يخفى ما في "ينهون" و"ينتون" من التجنيس البديع»<sup>(3)</sup>. وقال عند قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِمَا كُنْتُمْ تَفْرَحُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَمَا كُنْتُمْ تَمْرَحُونَ﴾ [غافر: 74]: «وبين الفرح والمرح تجنيس حسن»<sup>(4)</sup>.

#### ب- المحسنات المعنوية:

وهي ما يكون «التحسين بها راجعاً إلى المعنى أولاً وبالذات، وإن كان بعضها قد يفيد تحسين اللفظ أيضاً»<sup>(5)</sup>.

والمحسنات المعنوية كاللفظية كثيرة منها: الطباق والمشاكلة.

1- فالمطابقة أو الطباق هو «أن يجمع بين متضادين مع مراعاة التقابل كالبياض والسواد، والليل والنهار»<sup>(6)</sup>.

-ومن أمثلة هذا النوع قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا... وَأَنَّهُ هُوَ أَغْنَى وَأَقْنَى﴾ [التجم: 42-47] فبعد أن ذكر الألوسي بعض معاني الآيات، تحدث عن المراد بـ"أقنى" فقال بأن القنية ما يبقى من الأموال ويدوم بقاء نفسه أو أصله كالرياض والحيوان والبناء؛ إذ القنية أنفس الأموال وأشرفها، وقد فسرت بمعنى أرضى، أي جعل له قنية من الرضا والطاعة وذلك أعظم القنائين، كما فسرت بمعنى "أفقر" وينسب هذا إلى الأخفش وغيره، وجعلت الهمزة هنا للسلب والإزالة، وقيل: "أقنى" جعل له الرضا والصبر قنية،

(1) روح المعاني، 60/21. وانظر: التحرير والتنوير، 129/21.

(2) انظر: الإيضاح، القزويني، 535/2؛ والتبيان في البيان، الطيبي، ص297؛ وعلوم البلاغة، أحمد مصطفى المراغي، ص331؛ وجواهر البلاغة، السيد أحمد الهاشمي، ص320؛ وفنون بلاغية، عبد العزيز عتيق، ص197.

(3) روح المعاني، 127/7.

(4) المصدر نفسه، 87/24. وانظر من أمثلة الجناس قوله تعالى: ﴿وَجِئْتُكَ مِنْ سَلَمٍ بَنِيَّ يَمِينٍ﴾ [الشمل: 22] ومما نقل الألوسي عن الزمخشري فيها من الوجه البلاغي. انظر: روح المعاني، 187/19؛ والكشاف، 360/3.

(5) علوم البلاغة، أحمد مصطفى المراغي، ص296. ولعل التوضيح الأخير هو ما جعل الطيبي يرجع التحسين إلى اللفظ والمعنى معاً. انظر: التبيان، ص217؛ والطارز، العلوي، 84/3.

(6) البرهان، 455/3. وانظر: الصناعتين، أبو هلال العسكري، ص307؛ والطارز، العلوي، 377/2؛ والتبيان، الطيبي، ص217؛ والإيضاح، القزويني، 477/2.

كناية عن ذلك ليظهر فيه الطباق كما في "أمات وأحيا" و"أضحك وأبكى" (1). ثم إن الطباق في الآيات لفظي ومعنوي (2)، وهو من طباق الإيجاب الذي لا يختلف فيه الضدان إيجابا وسلبا (3).

-وعند قوله تعالى: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ﴾ [الحديد: 03] نقل الألوسي قولاً معناه: أن "الظاهر" بمعنى العالي على كل ما خلق؛ من قولهم: ظهر عليهم إذا غلبهم وعلاهم، والباطن الذي علم بطن كل شيء، لكن هذا الرأي متعقب بفوات المطابقة بين "الظاهر" و"الباطن"، بالإضافة إلى أن هذا المعنى "بظنه: علم باطنه" غير ثابت في اللغة (4).

2-وأما المشاكلة فهي: «ذكر الشيء بلفظ مصاحبه لوقوعه معه» (5)، ومثالها قوله تعالى: ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾ [المائدة: 118] حيث ذكر الألوسي في سياق تفسيره للآية أن المراد بـ"النفس" القلب كما قاله غير واحد، والمعنى «تعلم معلومي الذي أخفيه في قلبي فكيف بما أعلنه؟ ولا أعلم معلومك الذي تخفيه»، قال: «وسلك في ذلك مسلك المشاكلة» (6).

فالألوسي إذن لم يهمل الحديث عن المحسنات البديعية بنوعيتها وإن كان لا يطيل معها؛ إذ يكتفي بالإشارة إليها وبيان جانب الحسن فيها.

ويظهر من خلال ما مر عرضه في هذا المبحث أن المسائل اللغوية قد نالت حظها من "روح المعاني"، وأن الألوسي -رحمه الله- قد شحنت تفسيره بمختلف التوجيهات والتفريعات اللغوية كأحد أهم الركائز المهمة التي يقوم عليها التفسير بالرأي، وهو إذ يكثر من المناقشات اللغوية أحيانا فلغرض الوصول إلى أعدل الآراء وأصوبها من خلال القرائن اللغوية التي ترجح هذا المعنى أو ذاك، وهو ما يثبت المسلك الصحيح في تفسير أي الذكر الحكيم. ويكمل جانب المسائل اللغوية في التفسير بالرأي محور القضايا الفقهية والأصولية وهو موضوع المبحث الثاني من هذا الفصل.



(1) انظر: روح المعاني، 69/27. وليس في "معاني القرآن" للأخفش ما ذكره الألوسي فلعله قاله في غيره. وانظر في معاني الآية: الصناعتين، أبو هلال العسكري، ص 308-309؛ وإعراب القرآن، النحاس، 279/4؛ والمحرم الوجيز، ابن عطية، 208/5؛ والمفردات، الراغب، ص 414؛ مجمع البيان، الطبرسي، 276/9؛ والتحرير والتنوير، 149/27.

(2) انظر: البرهان، 455/3.

(3) انظر: شرح التلخيص، القزويني، ص 162.

(4) انظر: روح المعاني، 167/27. وانظر أيضا: شرح التلخيص للقزويني، ص 161.

(5) التبيان في البيان، الطيبي، ص 220-221. وانظر: شرح التلخيص للقزويني، ص 165؛ ومفتاح العلوم، السكاكي، ص 424؛ والإيضاح، الخطيب القزويني، 493/2-494.

(6) روح المعاني، 67/7.

## المبحث الثاني: النزعة الفقهية والأصولية للآلوسي في "روح المعاني"

تمثل المسائل الفقهية والأصولية جانباً مهماً في "روح المعاني"؛ حيث شكلت هذه المسائل محورا أساسيا لدى الآلوسي الذي أولاهما عناية خاصة لا سيما وقد كان ذا معرفة موسوعية بقضايا الفقه والأصول، وهو ما يلمح لدى تعرضه لتفسير آيات الأحكام.

والعلاقة بين الفقه والأصول واضحة بيّنة، وأن الأحكام الفقهية تعتمد في استنباطها على القواعد الأصولية، ومن ثم قسمت هذا المبحث إلى مطلبين:

### المطلب الأول: موقف الآلوسي من القضايا الفقهية

### المطلب الثاني: النزعة الأصولية للآلوسي

### المطلب الأول: موقف الآلوسي من القضايا الفقهية

سبقت الإشارة في الفصل الأول من ترجمة الإمام الآلوسي إلى أنه كان مفتي الحنفية في وقته<sup>(1)</sup>، وهو ما ينم عن أهلية فائقة في مجال الأحكام الفقهية؛ لم يقتصر فيها على دراية أحكام المذهب الحنفي بل تعدته لتشمل باقي المذاهب على اختلاف مناهجها وتنوع مشاربها - وإن غلب عليه مذهبان اثنان هما: المذهب الحنفي والمذهب الشافعي؛ أما الأول فقد اختص بالانتساب إليه لما ولي منصب إفتاء الحنفية في بغداد، وأما الثاني فلأن أسلافه كانوا شافعية وعلى مذهبهم تفقه، وإن كانت نزعته الحقيقية استقلالية اجتهادية، نأى فيها عن التقليد والتعصب المذهبي<sup>(2)</sup>.

وهذا الرأي هو ما يؤكدّه محسن عبد الحميد عندما قال: «إنه لم يكن حنفياً ولا كان شافعيًا ولا متبعاً لمذهب معين، وإنما كان مستقل الرأي والتفكير يتبع أقوى الأدلة عنده، ولا يتعصب قط في الحقيقة لمذهب بكامله، وإنما قد يتعصب للرأي الذي ظهرت صحته عنده من ذلك المذهب»<sup>(3)</sup>.

أما ولده نعمان خير الدين الشهير بابن الآلوسي فقد حكم بأنه شافعي مفتي الحنفية ببغداد<sup>(4)</sup>.

وأبعد الشيخ محمد رشيد رضا حين نسبته إلى التعصب لمذهب أبي حنيفة بعد أن انتحله في الكبر وقد كان

(1) انظر: ص 10 من هذا البحث.

(2) انظر: التفسير ورجاله، محمد الفاضل بن عاشور، ص 180-181.

(3) الآلوسي مفسراً، ص 301-302. وانظر: التفسير والمفسرون، محمد حسين الذهبي، 353/1؛ وهامش 359/1.

(4) انظر: جلاء العينين في محاكمة الأحمدين، ص 57 وما بعدها.

شافعيًا قبله، وأنه لم يتحلل مذهب أبي حنيفة إلا ليتقرب إلى الدولة<sup>(1)</sup>.

والذي ظهر لي أن الألوسي حنفي المذهب بدليل قوله عند تفسيره للبسملة من سورة الفاتحة وأنه يرجح رأي الحنفية من كون البسملة آية أنزلت لبيان رءوس السور تيمنا وللفضل بينها قال: «وهو المشهور من مذهبنا، وعلى المرء نصرته مذهبه والذب عنه، وذلك بإقامة الحجج على إثباته، وتوهين أدلة نفاثه»<sup>(2)</sup>. ومع هذا فلم يكن متعصبا لمذهبه، بل كان يرجح ما يراه صوابا تبعا لقوة الدليل، وهو الذي قال عن مذهب الشافعي: «وكنيت من قبل أعد السادة الشافعية لي غزية، ولا أعد نفسي إلا منها، وقد ملكت فؤادي غرة أقوالهم كما ملكت فؤاد قيس ليلي العامرية»<sup>(3)</sup>، وفيه رد صريح على ما ذهب إليه محمد رشيد رضا من وصمه إياه بالتعصب المذهبي!

وأما ما جاء عن ابن الألوسي نعمان خير الدين من أن الألوسي شافعي مفي الحنفية فيحمل؛ إما على أنه كان شافعيًا ثم تحول إلى مذهب الحنفية عندما تقلد منصب إفتاء هذا المذهب، وإما أنه قال ذلك باعتبار الشافعية هو مذهب الأسرة الألوسية في القديم.

وما يهمنا نحن أن الألوسي حنفي المذهب بتصريحه هو؛ يناصر مذهبه إذا لاحت له قوته، ويرجح آراء غيره إذا انتصبت الأدلة لذلك، وهو ما تظهره الشواهد الآتية:

1- فمن المواضع التي عمد فيها الألوسي إلى ذكر الاختلاف بين المذاهب الفقهية المعروفة، وكذا عدّد فيها آراء عدد من الفقهاء الآخرين ما جاء عند تفسير قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتْلُ بِالْأَنْثَىٰ وَالْأُنْثَىٰ بِالْأُنْثَىٰ﴾ [البقرة: 177] حيث ذكر الألوسي الاختلاف الموجود بين الحنفية وغيرهم مقررًا لبعض أدلة القائلين بعدم أخذ الحر بالعبد إن قتله، ومشيرًا أيضًا إلى دليل من أدلة القائلين بقتل الحر بالعبد وهم الحنفية. وقد اكتفى هنا بتقرير الرأيين اللذين قبلا في المسألة دون ترجيح أي منهما على الآخر<sup>(4)</sup>، فبدأ مناقشته الفقهية بتقرير أن الآية كما أنه لا دلالة فيها على قتل الحر بالعبد والأنثى بالذكر، فلا دلالة فيها أيضًا على نفي ذلك؛ لأن مفهوم المخالفة من قوله تعالى: ﴿الْحَرُّ بِالْحَرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنْثَىٰ بِالْأُنْثَىٰ﴾ مشروط بانتفاء فائدة أخرى لهذا التخصيص، وقد بين هذه الفائدة الحديث المروي في سبب نزول الآية، وهي «المنع من التعدي وإثبات المساواة بين حر وحر وعبد وعبد»<sup>(5)</sup>. ثم قال: «فمنع الشافعي ومالك قتل الحر بالعبد

(1) انظر: تفسير القرآن الحكيم الشهير بتفسير المنار، 90/1. وهذا الذي ذكره الشيخ قاله في معرض مناقشته لرأي كل من الرازي والألوسي في مسألة البسملة عندما لاحظ تبني الألوسي لمذهب أن البسملة ليست آية لا من الفاتحة ولا من غيرها! وانظر: تفسير الرازي، 200/1 وما بعدها.

(2) روح المعاني، 39/1.

(3) المصدر نفسه، 39/1.

(4) انظر: المصدر نفسه، 49/2.

(5) المصدر نفسه، 49/2. والحديث الذي اعتمد عليه هو ما روي «أنه كان في الجاهلية بين حينين من أحياء العرب دماء، وكان=



سواء كان عبده أو عبد غيره ليس للآية، بل للسنة والإجماع القياس»<sup>(1)</sup>، وشرع في بيان أدلة كل نوع: فمن السنة حديث ابن أبي شيبه عن علي عليه السلام: «أن رجلاً قتل عبده فجعله الرسول ﷺ ونفاه سنة ولم يقده به»<sup>(2)</sup>، وأخرج أيضاً أنه عليه السلام قال: «من السنة أن لا يقتل مسلم بذي عهد ولا حر بعبد»<sup>(3)</sup>. أما الإجماع فما روي «أن أبا بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما - كانا لا يقتلان الحر بالعبد بين أظهر الصحابة ولم ينكر عليهما أحد منهم، وهم الذين لم تأخذهم في الله تعالى لومة لائم»<sup>(4)</sup>. وأما القياس «فلأنه لا قصاص في الأطراف بين الحر والعبد بالاتفاق، فيقاس القتل عليه»<sup>(5)</sup>. ثم انتقل إلى الحديث عن مذهب الإمام الأعظم وهو قتل الحر بالعبد، وذكر ممن أدلتهم: «قوله ﷺ: "المسلمون تتكافأ دماؤهم"، ولأن القصاص يعتمد المساواة في العصمة، وهي بالدين أو بالدار وهما سياتن فيهما، والتفاضل في الأنفس غير معتبر بدليل أن الجماعة لو قتلوا واحداً قتلوا به، ولقوله تعالى: ﴿أَنْ أَلْتَفُسَ بِالنَّفْسِ﴾»<sup>(6)</sup>، وشرعة من قبلنا إذا قصت علينا من غير دلالة على نسخها فالعمل بها واجب على أنها شرعية لنا»<sup>(7)</sup>. ثم انتقل إلى الحديث عن رأي من رأى في الآية حجة للمخالف؛ إذ أن قوله تعالى: ﴿الْحُرُّ بِالْحُرِّ﴾ بيان وتفسير لقوله: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾، وهذا دال على «أن رعاية التسوية في الحرية والعبدية معتبرة، وإيجاب القصاص على الحر بقتل العبد إهمال لرعاية التسوية في ذلك المعنى، ومقتضى هذا أن لا يقتل العبد إلا بالعبد، ولا تقتل الأنثى إلا بالأنثى»، قال: «إلا أن المخالف لم يذهب إليه وخالف الظاهر للقياس والإجماع»<sup>(8)</sup>، وتعبيره عن مذهب غير الحنفية بلفظة "المخالف" فيه دليل على أنه يتمذهب بمذهب أبي حنيفة - رحمه الله -.

= لأحدهما طول على الآخر، فأقسموا لنقتلن الحر منهم بالعبد، والذكر بالأنثى، فلما جاء الإسلام تحاكموا إلى رسول الله ﷺ فترلت فأمرهم أن يتباؤوا». روح المعاني، 49/2. والحديث مروي عن قتادة والشعبي بصيغة العموم أي أنه كان في الجاهلية إذا قتل عبد من قوم ذوي عزة ومنعة قتلوا به سيداً. انظر: تفسير الطبري، 103/2؛ وتفسير ابن أبي حاتم، 293/1-294 (رقم 1576)؛ وأسباب النزول، الواحدي، ص 33.

(1) روح المعاني، 49/2.

(2) المصدر نفسه، 49/2. وانظر: المصنف، ابن أبي شيبه، 413/5 (رقم 27510).

(3) روح المعاني، 49/2. وفي مصنف ابن أبي شيبه، 409/5 (رقم 27477) عن علي قال: «من السنة أن لا يقتل مسلم بقاتل، ولا حر بعبد» من غير رفعه إلى الرسول ﷺ، وقد أخرج البيهقي الجزء الأخير موقوفاً على علي. انظر: السنن الكبرى، 34/8.

(4) روح المعاني، 49/2. وانظر عمل الصحابة: مصنف ابن أبي شيبه، 413/5 (رقم 27515)؛ والسنن الكبرى، البيهقي، 34/8.

(5) روح المعاني، 49/2.

(6) سورة المائدة: الآية 47.

(7) روح المعاني، 49/2. وسيأتي بيان أصل "شرع من كان قبلنا" في المطلب الثاني من هذا المبحث. انظر: ص 239.

(8) روح المعاني، 49/2.

وأما من قال بقتل الحر بالعبد فقد ادعى نسخ الآية بقوله تعالى: ﴿أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾<sup>(1)</sup>؛ فـ «إنه لعمومه نسخ اشتراط المساواة في الحرية والذكورة المستفادة منها، وهو المروي عن ابن عباس -رضي الله تعالى عنهما- وسعيد بن المسيب والشعبي والنخعي<sup>(2)</sup> والثوري<sup>(3)</sup>»<sup>(4)</sup>. ولم يكتف الألوسي بذلك حتى ذكر الإيرادات على ما ذهب إليه أصحابه اعتمادا على ما هو معلوم من قواعد الأصول، فقال بأن «الآية -وهي قوله: ﴿أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾<sup>(5)</sup> - حكاية ما في التوراة، وحجية حكاية شرع ما قبلنا مشروطة بأن لا يظهر ناسخه كما صرحوا به، وهو يتوقف على أن لا يوجد في القرآن ما يخالف المحكي؛ إذ لو وجد ذلك كان ناسخا له لتأخره عنه، فتكون الحكاية حكاية المنسوخ ولا تكون حجة فضلا عن أن تكون ناسخا»، قال: «وبعد تسليم الدلالة بوجود الناسخ كما لا يخفى»<sup>(6)</sup>، وهذا توقف منه -رحمه الله- في حجية هذا الدليل الذي قال به بعض الحنفية ومن وافقهم.

وما لم يذكره الألوسي أن من قال بالقصاص في النفس بين الحر والعبد رأى في الشطر الأول من الآية وهو قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾<sup>(7)</sup> كلاما مكتفيا بنفسه غير مفتقر إلى مابعده، فلو اقتصر عليه لكان معناه مفهوما، ولكان ظاهره مقتضيا لوجوب القصاص على المؤمنين في جميع القتل، وأما قول الحق سبحانه: ﴿الْحَرُّ بِالْحَرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنثَى بِالْأُنثَى﴾<sup>(8)</sup> فإنه لا يخصص عموم ﴿فِي الْقَتْلِ﴾، وأنه لا يعدو أن يكون بيانا لما تقدم ذكره على وجه التأكيد، وذكرنا للحال التي خرج عليها الكلام، وهو ما ذكره الشعبي وقناة أنه كان بين حين من العرب قتال... الرواية<sup>(9)</sup>.

(1) سورة المائدة: الآية 47.

(2) هو أبو عمران إبراهيم بن يزيد بن الأسود النخعي. فقيه العراق وصيرفي الحديث. كان من أكابر التابعين صلاحا وصدق رواية. توفي سنة 96هـ. ترجمته في: الطبقات الكبرى، ابن سعد، 6/279-291 (رقم 2325)؛ وطبقات الفقهاء، الشيرازي، ص 82؛ والسير، الذهبي، 4/520 (رقم 213)؛ وتهذيب التهذيب، ابن حجر، 1/155-156 (رقم 325).

(3) هو سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري. من سادات زمانه في العلم والانتقان والورع. الثقة الإمام الكبير. توفي سنة 161هـ. ترجمته في: تاريخ بغداد، 9/151-174 (رقم 4763)؛ وطبقات الفقهاء، الشيرازي، ص 84-85؛ والسير، 7/229-279 (رقم 82).

(4) روح المعاني، 2/49. وانظر حكاية مذهب نسخ الآية في معاني القرآن، الفراء، 1/109.

(5) سورة المائدة: الآية 47.

(6) روح المعاني، 2/50.

(7) سورة البقرة: الآية 177.

(8) سورة البقرة: الآية 177.

(9) انظر: أحكام القرآن، أبو بكر الجصاص، 1/133-134، ورواية الشعبي وقناة في تفسير الطبري، 2/103. وحكي بعض ما ذكر ابن العربي في: أحكام القرآن، 1/61. وانظر تفصيل مسألة قتل الحر بالعبد في: التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج، وهبة الزحيلي، 2/109-111.

فالألويسي إذن قد توسع في هذه المسألة بذكر أهم المذاهب وإن كان يتبنى مذهب الحنفية، إلا أنه لم يتعسف في نصرة مذهبه لوجهة أدلة المخالف واكتفى بذكر حجج الفريقين دون ترجيح<sup>(1)</sup>.

2- عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَا تَاْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ﴾ [الأنعام: 122] والخلاف في هذه المسألة بين الشافعي وغيره مشهور، وهي من المواضع التي حرر فيها الألويسي المذاهب الفقهية بدقة وتوسع، وقد افتتح تفسير الآية بتقرير أنها ظاهرة في تحريم ما لم يذكر اسم الله عليه سواء كان الترك عمدا أم نسيانا، وهو مذهب داود<sup>(2)</sup> وأحمد والحسن وابن سيرين وغيرهم<sup>(3)</sup>.

أما الشافعي فقال بخلاف ذلك مستدلا بحديث أبي داود وعبد بن حميد عن راشد بن سعد مرسلًا: «ذبيحة المسلم حلال؛ ذكر اسم الله تعالى أو لم يذكر»<sup>(4)</sup>. ثم ذكر الاختلاف في مذهب مالك وأن الرواية المعول عليها عند أئمة مذهبه هي «أن متروك التسمية عمدا لا يؤكل سواء كان تهاونا أو غير تهاون، ولأشهب قول شاذ يجوز غير التهاون في ترك التسمية عليه، وزعم بعضهم أن مذهب مالك كمذهب الشافعي، وآخرون أنه كمذهب داود ومن معه»، ثم قال وهو يقرر المنقول عن أئمة المالكية: «وما ذكر - من أن الرواية المعول عليها عند أئمة المالكية أن متروك التسمية عمدا لا يؤكل سواء كان تهاونا أو غير تهاون - هو الموجود في كتب المالكية، وأهل مكة أدرى بشعابها»<sup>(5)</sup>. وأما مذهب الإمام الأعظم فكالصحيح من قول مالك في التفرقة بين العمد والنسيان، قال الألويسي: «قال العلامة الثاني<sup>(6)</sup>: إن الناسي على مذهب الإمام الأعظم عليه السلام ليس بتارك للتسمية، بل هي في قلبه»<sup>(7)</sup>.

وبعد إيراده الجملة من الأدلة اللغوية والتخریجات الأصولية والأقوال والاعتراضات عليها ورد تلك

(1) وانظر من المواضع التي سرد فيها الألويسي الآراء الفقهية الكثيرة بأدلتها من غير ترجيح ما جاء عند قوله تعالى: ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا﴾ [البقرة: 124]، وهل يستوفى ممن التجأ بالبيت القصاص أو الحد. انظر: روح المعاني، 1/378-379؛ وعند قوله تعالى: ﴿وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾ [البقرة: 236]. انظر: روح المعاني، 2/155-157؛ وعند قوله تعالى: ﴿فَلَا يَقْرُبُوا الْمُسْجِدَ الَّذِي هُمْ بَعْدَ غَائِبِهِمْ هَذَا﴾ [التوبة: 28]. انظر: روح المعاني، 10/77.

(2) هو أبو سليمان داود بن علي بن خلف. إمام أهل الظاهر وأول منتحليه. أصبها في سكن بغداد. توفي سنة 270 هـ. ترجمته في: تاريخ بغداد، 8/369-375 (رقم 4473)؛ والأنساب، السمعاني، 4/99-100؛ وطبقات الفقهاء، الشيرازي، ص 92.

(3) انظر: روح المعاني، 8/15.

(4) المصدر نفسه، 8/15. والحديث أخرجه أبو داود في المراسيل من رواية الصلت مرفوعا. انظر: المراسيل، ص 278 (رقم 378)، وذكره البيهقي في السنن الكبرى عن أبي داود. انظر: السنن الكبرى، 9/240.

(5) روح المعاني، 8/15. وانظر: أحكام القرآن، ابن العربي، 2/748-751؛ والجامع لأحكام القرآن، القرطبي، 7/74-77.

(6) هو سعد الدين التفتازاني مسعود بن عمر. عالم بالنحو والتصريف والمعاني والبيان والأصول والمنطق وغيرها. صاحب التآليف والشروح الكثيرة. توفي سنة 792 هـ. ترجمته في: الدرر الكامنة، ابن حجر، 4/217 (رقم 4933)؛ والبدر الطالع، الشوكاني، 2/164-166 (رقم 548)؛ والشذرات، 6/319-321.

(7) روح المعاني، 8/15. وانظر: أحكام القرآن، الجصاص، 3/5-08.

الاعتراضات قال: « ذكر كثير من أصحابنا -يعني الحنفية- أن قول الشافعي -عليه الرحمة- مخالف للإجماع؛ إذ لا خلاف فيمن كان قبله في حرمة متروك التسمية عامداً، وإنما الخلاف بينهم في متروكها ناسياً»<sup>(1)</sup>.

ثم إن الألويسي بسط الحديث عن أدلة الشافعية، وملخص ما ذكره أورده الفخر الرازي في تفسيره من أن الشافعي قال بأن النهي في الآية مخصوص بما إذا ذبح على اسم النصب، والآية وإن كانت عامية<sup>عامية</sup> في أولها إلا أنه علم من القيود الثلاثة التي جاءت بعد ذلك وهي قوله: ﴿وَأَنَّهُ لَفُسْقٌ وَإِنَّ الشَّيْطَانَ لِيُؤْخَذَ إِلَى أُولِيَائِهِمْ لِيُحَادِلُوكُمْ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾<sup>(2)</sup> أن المراد من ذلك العموم هو هذا الخصوص، فصار النهي مخصوصاً بما إذا كان هذا الأمر فسقاً، وصيرورة هذا الأمر فسقاً يفسره قول الحق سبحانه: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِثَّةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾<sup>(3)</sup> فصار الفسق في الآية مفسراً بما أهل به لغير الله، وعليه تحمل الآية<sup>(4)</sup>. وقال رداً على هذا الدليل: « والذي يلوح من كلام بعض المحققين أن ما لم يذكر اسم الله عليه عام لما أهل لغير الله تعالى ولم يتروك التسمية عمداً أو سهواً ولما مات حتف أنفه لأنه سبب نزول الآية»<sup>(5)</sup>، قال: « والتحقيق أن العام الظاهر متى ورد على سبب خاص كان نصاً في السبب ظاهراً باقياً على ظهوره فيما عداه، وأنه لا بد لمبيح منسي التسمية من مخصص، وهو الخبر المشتمل على السؤال والجواب»<sup>(6)</sup>.

وقد انتهى الألويسي -رحمه الله- في نهاية تفسيره الآية إلى رأيه الشخصي في المسألة فقال: « والحق عندي أن المسألة اجتهادية، وثبوت الإجماع غير مسلم، ولو كان ما كان خرقه الإمام الشافعي -رحمه الله تعالى-، واستدلالة على مدعاه على ما سمعت لا يخلو عن متانة»<sup>(7)</sup>، ثم إنه لم يكتف بالخروج بهذا الرأي المعتدل البعيد عن

(1) روح المعاني، 16/8. وهذا الذي نقله الألويسي عن كثير من أصحابه أورده المرعيني في: الهداية شرح بداية المبتدي، 394/4.

(2) سورة الأنعام: الآية 122.

(3) سورة الأنعام: الآية 146.

(4) انظر: روح المعاني، 16/8؛ والتفسير الكبير، الرازي، 177/13-178. إلا أن الرازي بعد أن قرر ما قرره ذكره أن الأولى الاحتراز لأن ظاهر الآية قوي. وذهب ابن كثير في الدفاع عن الشافعي إلى قريب مما ذهب إليه الفخر الرازي؛ حيث وصف مسلك الشافعي بأنه قوي. انظر: تفسير ابن كثير، 88/3. وانظر أيضاً ما قيل في الآية: تفسير الماوردي، 557/1.

(5) روح المعاني، 16/8. وانظر سبب نزول الآية في: أسباب النزول، الواحدي، ص 167. وفيه: « أن المشركين قالوا له ﷺ: أخبرنا عن الشاة إذا ماتت من قتلها؟ فقال ﷺ: الله قتلها، فقالوا: فكيف تزعم حل ما قتل أنت وأصحابك وحرمة ما قتل الله؟ فنزلت هذه الآية ».

(6) روح المعاني، 16/8. وهو ما قرره الشوكاني من قبل حين قال بأن حمل الشافعي للآية على من ذبح لغير الله تخصيص لها بغير مخصص. انظر: فتح القدير، 199/2.

(7) روح المعاني، 16/8-17. وقد صرح الإمام النووي -رحمه الله- أن مذهب أصحابه في التسمية أنها سنة -وقال مرة إنها مستحبة استحباباً مؤكداً- فإن تركها عمداً أو سهواً حلت الذبيحة ولا إثم عليه، وقال في موضع آخر إن تركها مكروه على =

كل تعصب حتى شتّع على من شتّع على هذا الإمام الجليل في وصمه -أي وصم الشافعي- بأنه بقوله هذا مخالف لجملة من الآيات، بأن فيه ما فيه « من الفحش في حق هذا الإمام القرشي، ومثاره عدم الوقوف على فضله وسعة علمه ودقة نظره »<sup>(1)</sup>، قال: « وبالجملة الكلام في الآية واسع المجال، وبها استدل كل من أصحاب هاتيك الأقوال »<sup>(2)</sup>. ويزيد من وجهة رأي الألوسي فيما قال به الشافعي أن ما ذهب إليه هذا الإمام هو مذهب بعض الصحابة والتابعين كما في "المجموع"<sup>(3)</sup>، وهو ما ينفي حجة الإجماع المزعومة.

3- عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [الأعراف: 204] الكلام في الآية يتعلق بمسألة فقهية في باب العبادات، وهي قراءة أو إنصات المأموم خلف إمامه في الصلاة السرية أو الجهرية، قال الألوسي: « والآية دليل لأبي حنيفة رحمته في أن المأموم لا يقرأ في سرية ولا جهرية؛ لأنها تقتضي وجوب الاستماع عند قراءة القرآن في الصلاة وغيرها، وقد قام الدليل في غيرها على جواز الاستماع وتركه، فبقي فيها على حاله في الإنصات للجهر، وكذا في الإخفاء لعلنا بأنه يقرأ »<sup>(4)</sup>.

ثم ساق الأدلة على صحة ما ذهب إليه الإمام الأعظم، منها: ما رواه ابن جرير وغيره عن ابن مسعود أنه صلى بأصحابه فسمع أناسا يقرءون خلفه، فلما انصرف قال: « أما أن لكم أن تفهموا؟ أما أن لكم أن تعقلوا؟ ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا﴾<sup>(5)</sup> كما أمركم الله تعالى »<sup>(6)</sup>.

وفي سرد الألوسي للأدلة تعرض لمسائل حديثة كثيرة<sup>(7)</sup>، كما ذكر بعض الروايات التي تعارض أدلة المنع، ومع كونه يؤيد مذهب أصحابه الحنفية إلا أنه لا يسلم بأي دليل يعتمدون عليه، ولا يتوانى في تضعيف ما كان ضعيفا منها، ومن ذلك أنه قال في دعوى الإجماع على ما ذهب إليه الحنفية: « وقد ادعى بعض أصحابنا إجماع الصحابة عليهم السلام على ذلك، ولعل مراده بذلك إجماع كثير من كبارهم، وإلا ففيه نظر، وكون مراده الإجماع

=المذهب الصحيح كراهة تنزيه لا تحريم. انظر: المجموع شرح المذهب، 410/8-412، 102/9.

(1) روح المعاني، 17/8.

(2) المصدر نفسه، 17/8.

(3) انظر: المجموع، النووي، 411/8.

(4) روح المعاني، 150/9. وانظر قول الحنفية في: الهداية، المرغيناني، 59/1؛ وبدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، الكاساني، 518/1؛ وتبيين الحقائق شرح كنز الدقائق، الزيلعي، 131/1.

(5) سورة الأعراف: الآية 204.

(6) روح المعاني، 150/9. والرواية -كما في تفسير الطبري- لم ينص فيها على أن ابن مسعود صلى بالناس كما ذكر الألوسي، بل أخرج ابن جرير بسنده إلى جابر بن بشير قال: « صلى ابن مسعود فسمع ناسا يقرءون مع الإمام، فلما انصرف قال: أما أن ... » الحديث. تفسير الطبري، 163/9.

(7) انظر من جملة الأحاديث التي استدلت بها الحنفية ما ذكره الكاساني (ت 587هـ) في البدائع، 519/1؛ والزيلعي في تبيين الحقائق، 131/1-132؛ والكمال بن الهمام في شرح فتح القدير، 338/1.

السكوتي ليس بشيء أيضا»<sup>(1)</sup>. وهو بالمقابل يناقش أيضا أدلة المخالف ويردها إن اقتضى الأمر ذلك، ومنه قوله مرجحا دليل المنع: « لا نسلم دلالة السنة على وجوب القراءة خلف الإمام، ودون إثبات ذلك حرط القتاد »<sup>(2)</sup>. فهذه المسألة تتجاذبها أدلة عدة تتفاوت من حيث القوة والضعف، ومع ذلك نرى الألوسي يناصر مذهبه باعتدال وتوسط دون الحط على بقية المذاهب، بل ويخضع أدلة أصحابه للمناقشة ليستبعد ما كان ضعيفا منها.

4- وقد يرجح الألوسي رأيا معيناً ضمن عدة آراء في مذهب أصحابه، كما جاء عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَاتَّبَعُوا النَّبِيَّ حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾ [النساء: 06]؛ إذ بعد كلام طويل في مسائل لغوية مختلفة خلص إلى تقرير مسألة فقهية بذكر ما قيل فيها مما يتعلق بأموال اليتامى ودفعها إليهم، وهذا الدفع هل يقع بمجرد البلوغ؟ أم أنهم لا تدفع إليهم أموالهم إلا إذا آنسنا منهم رشداً؟ فذكر مذهب الشافعي<sup>(3)</sup> وقول الإمامين: أبي يوسف<sup>(4)</sup> ومحمد بن الحسن<sup>(5)</sup>، وهو أن مال اليتيم لا يدفع إليه ما لم يؤنس فيه رشداً، وهو الذي يدل عليه ظاهر الآية الكريمة، وينسب إلى غير واحد من التابعين كمجاهد والشعبي<sup>(6)</sup>.

أما الإمام الأعظم أبو حنيفة فقد ذهب إلى أنه لا معنى للحجر على اليتيم بعد تجاوزه البلوغ بسنتين محددة وإن لم يؤنس منه رشداً؛ لأن الله أمر أن تدفع إليهم أموالهم بقوله: ﴿وَعَاثُوا النَّبِيَّ أَمْوَالَهُمْ﴾، ولأن الإجماع منعقد على عدم دفع المال إلى اليتيم قبل البلوغ، وليس كذلك بعده فيجب دفع المال بالنص<sup>(7)</sup>.

(1) روح المعاني، 152/9. وهو قول المرغني في الهداية، 59/1؛ حيث قال: « فحظ المأموم الاستماع والإنصات، وهما مفروضان بالنص، وعلى هذا إجماع الصحابة ».

(2) روح المعاني، 152/9.

(3) انظر: الأم، الشافعي، 218/3-220؛ والمهذب في فقه الإمام الشافعي، الشيرازي، 328/1-331؛ والوجيز في فقه مذهب الإمام الشافعي، ص143؛ والمجموع شرح المهذب، النووي، 13/266-269.

(4) هو يعقوب بن إبراهيم، أبو يوسف الأنصاري، قاضي القضاة. من أصحاب أبي حنيفة والمقدم فيهم. صاحب كتاب "الخراج" وغيره. توفي سنة 182هـ. ترجمته في: تاريخ بغداد، 14/242-262 (رقم 7558)؛ وطبقات الفقهاء، الشيرازي، ص134؛ والجواهر المضية، أبو الوفاء القرشي الحنفي، 3/611-613 (رقم 1825).

(5) هو أبو عبد الله محمد بن الحسن بن فرقد. الإمام صاحب الإمام، تلميذ مالك وسفيان الثوري وغيرهما، وشيخ الشافعي ويحيى ابن معين. صاحب "السير الكبير". ولي القضاء للرشيد وتوفي في خلافته سنة 187هـ. ترجمته في: تاريخ بغداد، 2/172-182 (رقم 593)؛ وطبقات الفقهاء، الشيرازي، ص135-136؛ والجواهر المضية، أبو الوفاء القرشي الحنفي، 3/122-126 (رقم 1270).

(6) انظر: روح المعاني، 4/206. وقول كل من مجاهد والشعبي نسبة الألوسي لابن المنذر، وقد أخرجه ابن جرير في تفسيره، 4/252-253.

(7) انظر: روح المعاني، 4/206. وانظر مذهب الإمام الأعظم في: المبسوط، السرخسي، 24/161؛ وبدائع الصنائع، الكاساني، 7/170؛ والهداية، المرغني، 3/316.



ثم إن الألوسي حرر موضع النزاع بين الإمام الأعظم ومخالفه، وأن الخلاف إنما هو في الرشد المعتبر في تسليم المال؛ فأبو حنيفة اشترط عددا من السنين بعد البلوغ يتأكد معها من حصول الرشد، وغيره قال بضرورة ظهور أمارات الرشد بالتجريب<sup>(1)</sup>.

ولقد انتصر الألوسي لرأي أبي حنيفة موضحا مذهبه بما يزيل شبهة ضعفه من حيث إن بلوغ اليتيم يعني أهليته للخطابات الإلهية والتكاليف الشرعية، فإذا كان كذلك كان منع ماله عنه وتصرف الغير به أشبه الأشياء بالظلم، قال الألوسي: «ولا يرد أن المنع يدور مع السفه؛ لأننا لا نسلم أنه يدور مع السفه مطلقا، بل مع سفه الصبا، ولا نسلم بقاءه بعد تلك المدة، على أن التعليق بالشرط لا يوجب العدم عند عدمه عندنا، فأصل الدوران حينئذ ممنوع، وعلى هذا لا معنى للتشريع على الإمام الأعظم ﷺ فيما ذهب إليه، ويؤيد مذهبه أيضا قوله تعالى: ﴿وَلَا تَاْكُلُوْهَا سِرَافًا وَبِدَارًا أَنْ يَكْبُرُوْا﴾<sup>(2)</sup> فإنه مشير إلى أنه لا يمنع مال اليتيم عنه إذا كبر<sup>(3)</sup>.

ثم إن الألوسي لم يكتف بكل ما ذكره تأييدا لإمامه حتى شنع على من شنع عليه، فقال وهو يرد على ابن حزم ويصفه بأقبح الصفات: «ولقوة كلام المخالف في هذه المسألة شنع الضال ابن حزم كعادته مع سائر أئمة الدين على الإمام الأعظم ﷺ ... ولا يخفى أن المسألة من الفروع، وكم لابن حزم وأتباعه فيها من المخالفات للكتاب والسنة و متمسكهم في ذلك بما هو أوهى وأوهن من بيت العنكبوت<sup>(4)</sup>».

فالألوسي - رحمه الله - مع اختلاف الأقوال وتعددتها إلا أنه لا يخطئها جميعا أو يحط من قدر أصحابها، لا سيما وأن مدرا النزاع في الفروع وهو محل اجتهاد واسع.

والذي يظهر من خلال ما ذكر من المسائل الفقهية - وغيرها كثير في "روح المعاني"<sup>(5)</sup> - أن الإمام الألوسي كان واسع الأخذ عن المذاهب، ومع كونه حنفيا كما يصرح بذلك في العديد من المرات إلا أنه لم يكن متعصبا ضيق النظر، بل كان منفتحا على مجمل الأقوال والآراء الفقهية التي تستند إلى أدلة من الكتاب والسنة،

(1) انظر: روح المعاني، 4/206.

(2) سورة النساء: 6.

(3) روح المعاني، 4/207.

(4) المصدر نفسه، 4/207. وانظر كلام ابن حزم في المحلى، 8/280-281 (كتاب الحجر).

(5) وانظر توسع الألوسي في إيراد الأقوال ومناقشتها بأدلتها: مسألة نكاح المتعة ورده على الشيعة عند قوله تعالى: ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾ [النساء: 24]، وقوله: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ... الْعَادُونَ﴾ [المؤمنون: 5-7]، وقد خلص في نهاية هذه المسألة إلى أن تحريم نكاح المتعة مستفاد من السنة. انظر: روح المعاني، 5/5-7، 8/18-9؛ وأيضا تفسيره لآيات "الزنا" و"القذف" و"اللعان" وغيرها من آيات الأحكام التي في سورة النور. روح المعاني، 18/76 وما بعدها؛ فهي نموذج واضح لحشد الألوسي للأقوال خاصة آراء الحنفية والشافعية؛ وانظر أيضا تفسيره لآية الظهار وكفارته في سورة المجادلة. روح المعاني، 28/4 وما بعدها.

وكونها كذلك كفيلا بأن لا يحمل النزاع فيها على أسلوب الإقصاء، لا سيما وأنها مسائل من علم الفروع الذي مبناه الرأي والاجتهاد.

ويمكن القول إن الألوسي بموقفه هذا كان يمثل الإرهاصات الأولى لمدرسة عملت على الاستفادة من التراث الفقهي الإسلامي كله، والبدايات الأولى لفكر قائم على نبذ التعصب، والتحلل من تبعات التقليد الذي أثقل كاهل الأمة عبر عدة قرون.

ولعل ما يكمل جانب المسائل الفقهية هو ما يؤصلها من القواعد الأصولية؛ إذ لا غنى لعلم الفقه عن علم الأصول، وقد أخلصت المطلب الثاني للحديث عن علم الأصول في "روح المعاني".

### المطلب الثاني: النزعة الأصولية للألوسي

علم أصول الفقه من العلوم التي تعين على فهم القرآن الكريم، ومن الوسائل التي لا غنى عنها لكل مفسر، ولذا عده الألوسي مما يحتاجه علم التفسير؛ حيث ذكره في "الفائدة الثانية" من الفوائد السبع التي قدم بها لتفسيره، وجعله في المرتبة الخامسة بعد علوم اللغة والحديث فقال: «الخامس»: معرفة الإجمال والتبيين والعموم والخصوص والإطلاق والتقييد ودلالة الأمر والنهي، وما أشبه هذا، وأخذوه من أصول الفقه»<sup>(1)</sup>.

وتكمن أهمية هذا العلم في أنه يمثل فلسفة علماء المسلمين في فهم النص التشريعي<sup>(2)</sup>.

وعلم أصول الفقه كما عرفه بعضهم هو: «عبارة عن مجموع طرق الفقه على سبيل الإجمال، وكيفية الاستدلال بها، وكيفية حال المستدل بها»<sup>(3)</sup>، وهو على هذا مرتبط بالفقه أكثر من أي علم آخر من علوم الشريعة، وإن كان له امتداد ببعضها كعلم اللغة والمقاصد، ولذا نجد الألوسي كغيره من كثير من المفسرين يستعين بمصطلحات هذا العلم في غير آيات الأحكام لكن على نطاق ضيق، بينما اعتماده عليه في المسائل الفقهية بارز بالقدر الذي يساهم فيه علم الأصول في توضيح النص المفسر، وهذا كما تدل عليه الشواهد الآتية:

(1) روح المعاني، 1/60.

(2) انظر: المناهج الأصولية في الاجتهاد بالرأي في التشريع الإسلامي، محمد فتحي الدريني، ص 5.

(3) المحصول في علم أصول الفقه، الرازي، 1/11. وانظر في تحقيق مفهوم هذا العلم وبيان موضوعه: المعتمد في أصول الفقه، أبو الحسين البصري، 1/11؛ والتلخيص في أصول الفقه، الجويني، 1/106؛ والمستصفي في علم الأصول، الغزالي، ص 5؛ والإحكام في أصول الأحكام، الأمدي، 1/7-9؛ والإمهاج في شرح المنهاج على منهاج الوصول إلى علم الأصول، علي بن عبد الكافي السبكي وتاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي، 1/19.

## 1- الإجماع وحجته:

الإجماع شرعا هو: « اتفاق علماء العصر من أمة محمد ﷺ على أمر من أمور الدين »<sup>(1)</sup>. وأظهر آية استدلال بها الأصوليون على حجية الإجماع هي قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ ۖ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ﴾ [النساء: 114] وينسب للشافعي رحمه الله - أنه أول من احتج بهذه الآية على الإجماع<sup>(2)</sup>، وتبعه في هذا كثير من العلماء ممن نظروا إليها على أنها واضحة في الدلالة على ذلك، وخالف آخرون فلم يروا فيها ما يدل على ذلك، وأنكروا أن يكون فيها دلالة على الإجماع<sup>(3)</sup>.

وقد ذكر الألوسي أن اتباع غير سبيل المؤمنين معناه: اتباع غير ما هم عليه عقيدة وشرعية، أصولا وفروعا، كلا وبعضا، ثم ساق رحمه الله - ما رواه المزي من استدلال الشافعي بهذه الآية لمن جاءه يسأل عن حجية الإجماع، وفي آخر القصة أنه ﷺ قرأ هذه الآية ثم قال له: « لم يُصله جهنم على خلاف المؤمنين إلا واتباعهم فرض »<sup>(4)</sup>.

وكون الآية دالة على حجية الإجماع<sup>(5)</sup> ليس أمرا متفقاً عليه كما سبقت الإشارة إليه، ولذا نقل الألوسي قول بعض المنكرين لدالتها على حجية الإجماع، والذين فسروا سبيل المؤمنين بالإيمان، كما إذا قيل: « اسلك سبيل الصائمين والمسلمين، أي في الصوم والصلاة، فلا دلالة في الآية على حجية الإجماع ووجوب اتباع المؤمنين في غير الإيمان »<sup>(6)</sup>.

وبعد أن أورد الألوسي مناقشات طويلة لأدلة هؤلاء وهؤلاء، خلص إلى القول في شأن الاستدلال بالآية المذكورة على حجية الإجماع: « وبالجمله لا يكاد يسلم هذا الاستدلال من قيل وقيل، وليست حجية الإجماع موقوفة على ذلك كما لا يخفى »<sup>(7)</sup>، وهو موقف وسط يحتمل الموقفين معا؛ موقف النفي، وموقف الإثبات،

(1) روضة الناظر وجنة المناظر، ابن قدامة، ص 130-131. وانظر: مذكرة أصول الفقه، محمد الأمين الشنقيطي، ص 151.

(2) انظر: الرسالة، ص 471-476 ( باب الإجماع ).

(3) انظر: نظرات في أصول الفقه، عمر سليمان الأشقر، ص 43.

(4) روح المعاني، 5/146. والقصة في أحكام القرآن، الشافعي، 1/39-40.

(5) من الذين ذهبوا إلى دلالة هذه الآية على حجية الإجماع: الباجي في إحكام الفصول في أحكام الأصول، ص 437؛ وأبو يعلى الفراء الحنبلي في العدة في أصول الفقه، 4/1058، 1064؛ والرازي في المحصول، 2/80؛ والآمدي في الإحكام، 1/258؛ والقراقي في شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول، ص 324.

(6) روح المعاني، 5/146. ومن الذين ذهبوا إلى نفي الاحتجاج بالآية على الإجماع: الجويني في البرهان في أصول الفقه، 2/435؛ والغزالي في المستصفى، ص 138؛ والشوكاني في فتح القدير، 1/651.

(7) روح المعاني، 5/147. وانظر فيما يتعلق بالإجماع وحجته والاستدلال بآية "النساء" على ذلك والاعتراضات الواردة عليها: الإجماع بين النظرية والتطبيق، أحمد حمد، ص 35-46.

والإجماع ثابت - إن سلمنا - بهذه الآية وبغيرها من الأدلة<sup>(1)</sup>.

## 2- القياس والدليل عليه

القياس هو: « حمل فرع على أصل في حكم يجمع بينهما »<sup>(2)</sup>، وذلك كتحریم الربا في الأرز قياساً على تحريمه في البر الجامع بينهما هو الكيل<sup>(3)</sup>.

ومن الآيات التي استدلت بها كل من أثبت أو نفى القياس قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: 58] والألوسي بعد أن ذكر اختلاف المفسرين في المقصود بـ "أولي الأمر" أورد إنكار من أنكروا كون الآية دالة على حجية القياس؛ لأن الرد إلى الله ورسوله غير الرد إلى القياس<sup>(4)</sup>، ثم قال: « والحق أن الآية دليل على إثبات القياس، بل هي متضمنة لجميع الأدلة الشرعية؛ فإن المراد بإطاعة الله: العمل بالكتاب، وإطاعة الرسول: العمل بالسنة، وبالرد إليهما: القياس؛ لأن رد المختلف فيه الغير المعلوم من النص إلى المنصوص عليه إنما يكون بالتمثيل والبناء عليه، وليس القياس شيئاً وراء ذلك »<sup>(5)</sup>.

والآية ليست الدليل العمدة في إثبات القياس عند الأصوليين، بل إن أكثرهم يوردها في الرد على من استدلت بها على نفي القياس باعتبارها أحد أدلة النافين له، ليأتي استنباط القياس من آية أخرى وهي قوله تعالى: ﴿فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِي الْأَبْصَارِ﴾<sup>(6)</sup>، وهي الآية التي قصر عليها كثير من الأصوليين الاستدلال على حجية القياس<sup>(7)</sup>، قال الألوسي: « اشتهر الاستدلال بالآية على مشروعية العمل بالقياس الشرعي، قالوا: إنه تعالى أمر فيها بالاعتبار، وهو العبور والانتقال من الشيء إلى غيره، وذلك متحقق في القياس؛ إذ فيه نقل الحكم من الأصل إلى الفرع »<sup>(8)</sup>. وظاهر كلام الألوسي بعد ذلك يدل على أنه وافق أكثر الأصوليين وبعض المفسرين في الاستدلال بهذه الآية على مشروعية العمل بالقياس، وإن أورد بعض الاعتراضات ثم أجاب عنها بما يوافق رأيه؛ سواء أكان ذلك

(1) وقد قال الألوسي عند تفسير قوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [النساء: 58]، قال في تفسير "إن تنازعتم": « إنه عند عدم التنازع يعمل بما اتفق عليه وهو الإجماع ». روح المعاني، 67/5.

(2) روضة الناظر، ابن قدامة، ص 275. وانظر: مذكرة أصول الفقه، محمد الأمين الشنقيطي، ص 243.

(3) انظر: مذكرة أصول الفقه، محمد الأمين الشنقيطي، ص 243..

(4) قال ابن حزم: « فلم يبيح الله تعالى عند التنازع والاختلاف أن يتحاكم أو يرد إلا إلى القرآن وكلام الرسول ﷺ فقط؛ لا إلى أحد دون النبي ﷺ، ولا إلى رأي ولا قياس، فبطل كل هذا بطلاناً متعيناً ». الأحكام في أصول الأحكام، ابن حزم، 501/8. وانظر: 378/7، 419؛ وكذا ما ذكره القاضي أبو يعلى عن حجاج نفاة القياس: العدة، 1314/4.

(5) روح المعاني، 66-67/5. وانظر: الرسالة، الشافعي، ص 81؛ والمستصفي، الغزالي، ص 295؛ والإحكام، الآمدي، 57/4.

(6) سورة الحشر: الآية 02.

(7) انظر: نظرات في أصول الفقه، عمر سليمان الأشقر، ص 110.

(8) روح المعاني، 41/28.

من كلامه هو أو من خلال استشهاده بأقوال غيره لينتهي إلى القول: « والآية إن دلت على العموم فذاك، وإن دلت على الإطلاق وجب الحمل على القياس الشرعي؛ لأن الغالب من الشارع مخاطبتنا بالأمور الشرعية دون غيرها »<sup>(1)</sup>، فهو يرجح كون الآية دالة على حجية القياس.

### 3- شرع من قبلنا هل هو شرع لنا؟

وهو من الأدلة المختلف فيها، وحاصل هذه المسألة أن شرع من قبلنا مما لم يأت شرعنا بنسخه هل هو شرع لنا أم لا؟ أو بتعبير آخر: هل ما كان تشريعاً لأمم قد خلت من قبل أمة محمد ﷺ ولم يرد في ديننا ما يبدل على إلغائه أو اعتباره، هل يعد بهذه الصورة شرعاً لنا أم لا<sup>(2)</sup>؟

وقد استدلل القائلون بأن شرع من قبلنا شرع لنا بقوله تعالى: ﴿ أَوْ لَكُمُ الَّذِينَ هَدَىٰ اللَّهُ فَبِهِدْيِهِمْ بِقُدْرَةِ [ الأنعام: 91 ]، وقوله تعالى: ﴿ شَرَعَ لَكُم مِّنَ الدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ... وَلَا تَفْرُقُوا فِيهِ [ الشورى: 11 ] . واستدل المانعون بقوله تعالى: ﴿ لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ﴾ [ المائدة: 50 ] .

والألوسي وإن تعرض في تفسيره لآيتي " المائدة " و " الأنعام " لهذه القضية الأصولية، فإنه في آية " الشورى " لم يعرّج عليها، واكتفى بعبارات تؤيد ما قاله في آية " الأنعام " وتدعم ما ذهب إليه فيها من مثل قوله: « فما من نبي إلا وهو مأمور بما أمروا به -يعني الأنبياء المذكورين في الآية- من إقامة دين الإسلام وهو التوحيد وما لا يختلف باختلاف الأمم وتبدل الأعصار من أصول الشرائع والأحكام »<sup>(3)</sup>.

وقد ذكر في آية " الأنعام " أن المراد بـ " هُذَاهُمْ " عند جمع: « طريقهم في الإيمان بالله تعالى وتوحيده وأصول الدين دون الشرائع القابلة للنسخ؛ فإنها بعد النسخ لا تبقى هدى، وهم أيضاً مختلفون فيها فلا يمكن التأسى بهم جميعاً »<sup>(4)</sup>، كما أنكر -رحمه الله- أن تكون الآية دليلاً على اتباع شرع من قبلنا من الأحكام فقال: « استدلل بعضهم بما على أنه ﷺ متعبد بشرع من قبله، وليس بشيء »<sup>(5)</sup>.

ويظهر انسجام الألوسي في تفسيره للآيات الثلاث؛ إذ بعد أن حمل آية المائدة على عمومها وأنها شاملة

(1) انظر: روح المعاني، 42/28. وانظر: المستصفى، الغزالي، ص293؛ وإحكام الفصول، الباجي، ص552؛ والمحصول، الرازي، 247/2؛ والعادة، أبو يعلى الفراء، 1291/4؛ وكشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي، عبد العزيز البخاري، 275/3.

(2) انظر: الإحكام في أصول الأحكام، الآمدي، 147/4-154؛ وروضة الناظر، ابن قدامة، ص160-165؛ وفواتح الرحموت، الأنصاري، 184/2-185؛ ومذكرة أصول الفقه، الشنقيطي، ص161-164؛ وأصول الفقه، محمد الحصري، ص356.

(3) روح المعاني، 20/25.

(4) المصدر نفسه، 216/7.

(5) المصدر نفسه، 217/7. ومن قال بأننا متعبدون بشرع من قبلنا: أبو الحسين محمد بن علي البصري المعتزلي، 901/2؛ وعبدعلي محمد بن نظام الدين الأنصاري في: فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت، 184/2، ومن المحدثين الشيخ محمد الحصري. انظر كتابه: أصول الفقه، ص356.

لأمة محمد ﷺ ولأهل الكتاب من معاصريه، وأنهم جميعا مكلفون بالعمل بما أنزل عليه ﷺ دون غيره مما في كتبهم، وبعد نسخ ما في كتبهم لم يبق لهم إلا العمل بما في شريعة الفرقان ليس إلا؛ فوجب الإيمان بها والعمل بما فيها. قلت: بعد حمله للآية على المعنى المذكور قال: « واستدل بالآية من ذهب إلى أنا غير متعبدین بشرائع من قبلنا لأن الخطاب يعم الأمم، فيكون لكل أمة دين يخصها، ولو كان ﷺ متعبدا بشريعة أخرى لم يكن ذلك الاختصاص »<sup>(1)</sup>.

ولتوهم الاختلاف بين آي الذكر الحكيم فإن الألوسي أورد جمع المحققين في نهاية تفسيره لآية " المائدة " الدالة على اختلاف الشرائع بينها وبين ما يخالفها من الآيات كآتي " الأنعام " و " الشورى " بأن كل ما دل من آي القرآن على عدم الاختلاف محمول على أصول الدين، ثم قال: « والتحقيق في هذا المقام أنا متعبدون بأحكام الشرائع الباقية من حيث إنها أحكام شرعتنا لا من حيث إنها شرعة لأولين »<sup>(2)</sup>.

وهذا الذي ذهب إليه الألوسي - رحمه الله - من أنا لسنا متعبدین بشرع من قبلنا هو الذي جنح إليه ثلة من الأصوليين<sup>(3)</sup>، وهو ترجيح منه - رحمه الله - في مسألة أصولية لأحد القولين اللذين كانا مدار نقاش بين الأصوليين قديما وحديثا، فدفعه هذا إلى تفسير آية " المائدة " على ظاهرها وحملها على معناها المباشر، وحمل آية " الأنعام " و " الشورى " وما في معناهما على الإيمان بالله وتوحيده وأصول الدين من الشرائع والأحكام مما لا يختلف باختلاف الأمم وتغير الأعصار والدهور.

#### 4- مسائل أصولية متفرقة:

فمن بين المسائل التي عرض إليها الألوسي في تفسيره:

##### أ- مفهوم الموافقة

مفهوم الموافقة أو القياس الجلي كما يسميه الإمام الشافعي<sup>(4)</sup> هو: « فهم غير المنطوق من المنطوق بدلالة سياق الكلام ومقصوده »<sup>(5)</sup>.

ومن المواضع التي تعرض فيها الألوسي لهذه القاعدة ما ذكر عند تفسير قوله تعالى: ﴿ فَلَا تَقُلْ لَهُمْ أَوْفٍ ﴾ [ الإسراء: 23 ] حيث قال بعد بيان معنى " أف " وأنه صوت ينبئ عن التضجر، أو أنه اسم فعل بمعنى أتضجر، قال: « والنهي عن ذلك يدل على المنع من سائر أنواع الإيذاء قياسا جليا؛ لأنه يفهم بطريق الأولى،

(1) روح المعاني، 153/6.

(2) المصدر نفسه، 154/6.

(3) منهم: الجويني في البرهان، 332/1؛ والرازي في المحصول، 519/1؛ والآمدي في الإحكام، 147/3.

(4) انظر: الرسالة، ص 512-513. ويقال: دلالة النص أيضا. انظر: المناهج الأصولية، الدريني، ص 248.

(5) المستصفى، الغزالي، ص 264. وانظر: البرهان، الجويني، ص 298.



ويسمى مفهوم الموافقة ودلالة النص وفحوى الخطاب، وقيل: يدل على ذلك حقيقة ومنطوقا في عرف اللغة كقولك: فلان لا يملك النقيز والقطمير، فإنه يدل كذلك على أنه لا يملك شيئا قليلا أو كثيرا<sup>(1)</sup>، وتقديمه لمفهوم الموافقة مشعر بأنه المرجح عنده لما فيه من زيادة وقوة في المعنى.

#### ب- العام والخاص

العام في تعريف الأصوليين هو « اللفظ المستغرق لجميع ما يصلح له بحسب وضع واحد »<sup>(2)</sup>. أما الخاص فهو: « إخراج بعض ما تناوله الخطاب عنه »<sup>(3)</sup>.

وقد عرض الألوسي لهذه المسألة الأصولية عند تفسير قوله تعالى: ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَا نَفْسٍ الْمَوْتِ ﴾ [ آل عمران: 185 ] فذكر أن في الآية تسليية للنبي ﷺ من حيث إن استحضر الموت مما يزيل الأشجان والهموم، قال: « وهذه القضية الكلية لا يمكن إجراؤها على عمومها لظاهر قوله تعالى: ﴿ فَصَبَّحَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ ﴾<sup>(4)</sup> ». <sup>(5)</sup> فالآية صُدِّرت بصيغة من صيغ العموم وهي " كل "، وآية " الزُّمَر " استثنت من شاء الله أن يستثنيه، والاستثناء نوع من أنواع جنس التخصيص؛ إذ هو « إخراج بعض الجملة من الجملة بلفظ " إلا " أو ما أقيم مقامه »<sup>(6)</sup>، وإذا أريد بالنفس الذات كثرت المستثنيات جدا كما يقول الألوسي، ومنها دخول الملائكة في لفظ العموم الوارد في الآية أو عدم دخولهم، فيه قولان: الأول وهو قول الجمهور: أنهم داخلون في عموم الآية، ودليله أن ابن عباس قال: « لما نزلت آية ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴾<sup>(7)</sup> قالت الملائكة: مات أهل الأرض، فلما نزل ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَا نَفْسٍ الْمَوْتِ ﴾ قالت الملائكة: متنا »<sup>(8)</sup>. ولم يعرج الألوسي على القول الثاني واكتفى بما مر ذكره.

(1) روح المعاني، 55/15. وانظر ما قاله ابن حزم في مفهوم الموافقة عند هذه الآية من كتابه: الإحكام في أصول الأحكام، 373-370/7 ( باب 38: في إبطال القياس في أحكام الدين ). وانظر أيضا: تفسير الزمخشري، 657/2-658؛ وتفسير الرازي، 191-190/20.

(2) المحصول، الرازي، 353/1. وانظر: المعتمد، أبو الحسين المعتزلي، 203/1؛ والمستصفي، الغزالي، ص 224؛ وروضة الناظر، ابن قدامة، ص 220؛ والإحكام، الأمدي، 218/2.

(3) المحصول، الرازي، 396/1. وانظر: الإحكام، الأمدي، 219/2.

(4) سورة الزُّمَر: الآية 65.

(5) روح المعاني، 146/4. وانظر: تفسير الرازي، 129-128/9.

(6) المحصول، 406/1.

(7) سورة الرَّحْمَن: الآية 24.

(8) روح المعاني، 146/4. وخبر ابن عباس لم أجده في كتب التفسير التي بين يدي، لكنهم رووا أحاديث تخصص عموم الآية، أو تستثني صنفا ممن لم يشأ الله أن يُفزع أو يُصعق، وهم بعض الملائكة عند فريق، والشهداء عند فريق آخر، وقيل غير ذلك. انظر: تفسير الطبري، 20-19/20، 30-29/24؛ وتفسير ابن كثير، 259/5؛ والدر المنثور، 384/6، 251-249/7.

### ج- المطلق والمقيد

المطلق هو تناول لواحد لا بعينه باعتباره حقيقة شاملة لجنسه، والمقيد هو تناول لمعين أو لغير معين موصوف بأمر زائد على الحقيقة الشاملة لجنسه. وقد يكون اللفظ مطلقاً مقيداً<sup>(1)</sup>.

وقد عرض الألوسي لمسألة المطلق والمقيد عند تفسير قوله تعالى: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا﴾ [المجادلة: 03] حيث قال: « شرط الإعتاق أن يكون قبل المسيس بالنص، واشترط الشافعي عليه الرحمة - كون الرقبة مؤمنة حملاً للمطلق في هذه الآية على المقيد في آية القتل، وقال الحنفية: لا يُحمل المطلق على المقيد إلا في حادثة واحدة؛ لأنه حينئذ يلزم ذلك لزوماً عقلياً، إذ الشيء لا يكون نفسه مطلوباً بإدخاله في الوجود مطلقاً ومقيداً كالصوم في كفارة اليمين، ورد مطلقاً ومقيداً بالتتابع في القراءة المشهورة التي تجوز القراءة بمثلها<sup>(2)</sup>. » وقد رد الحنفية على ما قال به الشافعية بأنه لا يلزم من التضييق في كفارة ما هو أعظم - وهو القتل - ثبوت مثله فيما دونه وأخف منه حتى يكون التقييد فيه بياناً في المطلق<sup>(3)</sup>.

ومعلوم أن المطلق والمقيد هنا حكمان متماثلان وإن اختلف سببهما؛ فالظاهر غير القتل، والأصوليون حيال هذه المسألة على مذاهب، ذكر الألوسي منها اثنين دون ترجيح أحدهما على الآخر، فالأول: أن تقييد أحد الحكمين يقتضي تقييد الآخر لفظاً وهو مذهب الشافعية، والثاني: أنه لا يجوز تقييد هذا المطلق بطريق ما ألبته<sup>(4)</sup>. فالألوسي - رحمه الله - قد اعتنى وبشكل جلي بمسائل الفقه والأصول التي كان القرآن الكريم مستنداً لها الأول في كثير من الأحيان، وهو بذلك يؤكد حاجة المفسر إلى هذين العلمين الجليلين لفهم مراد الله تعالى. ومثل الفقه والأصول علم العقائد الذي أبان الألوسي عن دراية واسعة وإلمام دقيق بمتعلقاته كما يتضح ذلك من خلال عرض المبحث الثالث.



(1) انظر: روضة الناظر، ابن قدامة، ص 259-260. وانظر: نهاية الوصول في دراية الأصول، الأرموي، 5/1771-1772.

(2) روح المعاني، 11/28. وانظر: تفسير الرازي، 29/260-261؛ وتفسير ابن كثير، 6/578.

(3) انظر: روح المعاني، 11/28-12. وانظر: أحكام القرآن، الجصاص، 3/425.

(4) انظر تفصيل هذه المسألة: المعتمد، أبو الحسين المعتزلي، 1/312-315؛ والمحصول، الرازي، 1/458-459؛ والإحكام، الآمدي،

## المبحث الثالث: المنهج العقدي للألوسي في "روح المعاني"

إن من مقاصد القرآن الكريم بيان مركزات العقيدة الإسلامية وتصحيح ما علق بالأذهان من التصورات الخاطئة عن الخالق والمخلوق، ولذلك كانت العقيدة أهم ما يعنى به كل داعية إلى مذهبه. والقرآن الكريم بما حوى من آيات كان ولا زال مجالاً خصباً تثار حوله الكثير من الآراء والمذاهب العقدية. وتعد كتب التفسير مخزوناً ثرياً لمذاهب أصحابها من المفسرين بما يسطونه من المعاني المتعلقة بآيات العقيدة، وبما يتبناه ويدعو إليه كل مفسر حيال مختلف الآراء التي كانت مثار خلاف بين علماء المسلمين. والإمام الألوسي كغيره من المفسرين عرض في "روح المعاني" لقضايا العقيدة، وأبان عن موقفه اتجاه العديد من المسائل، والتي حاولت إجمالها في ثلاثة مطالب:

### المطلب الأول: موقف الألوسي من الأسماء والصفات

### المطلب الثاني: موقف الألوسي من النبوة والأنبياء

### المطلب الثالث: موقف الألوسي من مسائل

### "الولاية" و"الشفاعة" و"الوسيلة"

### المطلب الأول: موقف الألوسي من الأسماء والصفات

تعد مسألة الأسماء والصفات أحد أهم المسائل العقدية التي ثار حولها جدال كبير قديماً وحديثاً، وقد كان الصحابة -رضوان الله عليهم- يفهمون القرآن وفق ما أنزل لأنهم كانوا فرسان البلاغة بلا منازع، ولم تُثر فيهم صفات الرب ﷻ ما جعلهم يسألون النبي ﷺ عنها وقد كان المفسر لكل ما أهم في عهده. وظل هذا الفهم قائماً بعد وفاته ﷺ إلى أن ظهرت مذاهب واختلافات استلزمت اهتماماً خاصاً من قبل أئمة المسلمين؛ لإثبات العقائد حينا، ودرء ودحض الشبهات حينا آخر.

ولقد كان أول ما ظهر من هذه الاختلافات مسألة الأسماء والصفات؛ حيث انقسم علماء الإسلام بشأنها قسمين: فأهل السنة والجماعة يثبتون لله تعالى صفات قائمة بذاته تليق به، وغيرهم وهم المعتزلة<sup>(1)</sup> ينفون هذه الصفات من حيث إنهم يؤولونها تنزيهاً لله ﷻ عن مشابهة المخلوقين على حد زعمهم. ثم ظهر تفريق آخر عند

(1) المعتزلة نسبة إلى واصل بن عطاء المعتزلي، اعتزل مجلس الحسن البصري فسمي هو وأصحابه معتزلة. انظر: الفرق بين الفرق، البغدادي، ص 117؛ والتعريفات، الجرجاني، ص 222. وواصل بن عطاء هو أبو حذيفة الغزالي. من أئمة البلغاء والمتكلمين، وناشر مذهب الاعتزال في الآفاق. توفي سنة 131هـ. مصادر ترجمته: وفيات الأعيان، 6/7-11 (رقم 768)؛ وميزان الاعتدال، 4/329 (رقم 9325)؛ والشذرات، 1/182-183.

المذهب الأول عندما قسموا صفات الرب ﷻ إلى صفات معنوية أو خبرية، وهي التي لا يجوز أن يوصف الله تعالى بضدها أو بالقدرة عليها كالحياة والعلم، وصفات الفعل أو الصفات الاختيارية وهي التي تتعلق بمشيئة الله -جل وعلا- وقدرته ويجوز أن يتصف بضدها كالإرادة والخلق والرزق والرحمة، وسلوكوا مسلك التأويل في الثانية. وهذا هو مذهب الخلف من الأشاعرة والماتوريدية<sup>(1)</sup>.

والذي يهمننا هو بيان مذهب الألوسي في إثبات صفات الباري -جل جلاله- بقسميها، وهو ما أعرض له فيما يأتي:

### 1- إثبات الصفات عمومًا من غير تشبيه ولا تجسيم:

لقد أوضح الألوسي -رحمه الله- في العديد من المناسبات عن موقفه من صفات الباري ﷻ وأنها ثابتة له -جل وعلا- من غير مشاهة للمخلوقين، فقال وهو يبين منشأ الخلاف بين المثبتين والنافين للصفات وذلك عند قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾<sup>(2)</sup>، قال: «قد ورد في الكتاب العزيز والأحاديث الصحيحة ألفاظ توهم التشبيه والتجسيم وما لا يليق بالله تعالى الجليل العظيم، فتشبهت المجسمة والمشبهة بما توهم فضلوا وأضلوا ونكبو عن سواء السبيل وعدلوا... وعصم الله تعالى أهل الحق مما ذهبوا إليه -يعني مما ذهب إليه المشبهة والمجسمة- وعولوا في عقائدهم عليه، فأثبتت طائفة منهم ما ورد كما ورد مع كمال التنزيه المبرأ عن التجسيم والتشبيه»<sup>(3)</sup>. وقال أيضا وهو يثبت لله صفات لا كصفات المخلوقين وذلك عند الحديث عن اسمي "الرحمن" و"الرحيم" من البسملة وما حوى كل منهما من صفة الرحمة، قال: «فلأن كون الرحمة في اللغة رقة القلب إنما هو فينا، وهذا لا يستلزم ارتكاب التجوُّز عند إثباتها لله تعالى؛ لأنها حينئذ صفة لائقة بكمال ذاته كسائر صفاته، ومعاذ الله تعالى أن تقاس بصفات المخلوقين، وأين التراب من رب الأرباب، ولو أوجب كون الرحمة فينا رقة القلب ارتكاب المجاز في الرحمة الثابتة له تعالى لاستحالة اتصافه بما تنصف به، فليوجب كون الحياة والعلم والإرادة والقدرة والكلام والسمع والبصر ما نعلمه منها فينا ارتكاب المجاز أيضا فيها إذا أثبت لله تعالى، وما سمعنا أحدا قال بذلك، وما ندري ما الفرق بين هذه وتلك، وكلها بمعانيها القائمة فينا يستحيل وصف الله تعالى بها»<sup>(4)</sup>، ثم هو يرفض التفريق بين صفات الباري ﷻ فيضيف قائلا: «فأما أن يقال بارتكاب المجاز فيها كلها إذا نسبت إليه عز شأنه -أو بتركه كذلك وإثباتها له حقيقة بالمعنى اللائق بشأنه -تعالى شأنه-، والجهل بحقيقة تلك الحقيقة كالجهل بحقيقة ذاته مما لا يعود منه نقص إليه سبحانه، بل ذلك من عزة كماله وكمال عزته، والعجز عن درك

(1) انظر: البدء والتاريخ، المقدسي، 1/95-97؛ ومجموع الفتاوى، ابن تيمية، 6/520؛ ونشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، علي سامي النشار، 1/315. وفرقة الأشاعرة نسبة إلى أبي الحسن الأشعري الذي ستأتي ترجمته قريبا، والماتوريدية نسبة إلى أبي منصور الماتريدي وستأتي ترجمته أيضا.

(2) سورة طه: الآية 04.

(3) روح المعاني، 16/158.

(4) المصدر نفسه، 1/60. وانظر: مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، الأشعري، 1/350.

الإدراك إدراك؛ فالقول بالمجاز في بعض والحقيقة في آخر لا أراه في الحقيقة إلا تحكما بحتا<sup>(1)</sup>. ويلخص رحمه الله تعالى - خوض الخائضين في الصفات بعبارات منطقية فيقول: «فالله سبحانه وصفاته وراء طور العقل، فلا يقبل حكمه إلا فيما في الخيال والحافظة من صور المحسوسات والمعاني الجزئية، ومن ترتيبها على القانون يحصل للعقل علم آخر بينه وبين هذه الأشياء مناسبة، وحيث لا مناسبة بين ذات الحق - جل وعلا - وبين شيء، لا يستنتج من المقدمات التي يرتبها العقل معرفة الحقيقة؛ فأكف الكيف مشلولة، وأعناق التطاول إلى معرفة الحقيقة مغلوطة، وأقدام السعي إلى التشبيه مكبلة، وأعين الأبصار والبصائر عن الإدراك والإحاطة مسلمة<sup>(2)</sup>».

فالألوسي - رحمه الله - واضح من خلال نصوصه المتقدمة أنه على مذهب عامة السلف من إثبات الصفات لله تعالى تليق بكمال ذاته المنزهة عن كل نقص أو تشبيه أو تجسيم، وأنه يحسن للمسلم أن يكف البحث عن إدراك كنه صفات الله تعالى لأنه لا سبيل إلى ذلك؛ إذ هي من ما ورائيات العقل، كما أن ذات الحق سبحانه كذلك.

وموقف الألوسي من الصفات لا يتجلى من عموم موقفه منها إلا إذا انضاف إليها موقفه من آحاد صفات الحق سبحانه، هو ما تناوله العناصر الآتية.

## 2- صفة الكلام:

تحدث الألوسي عن كلام الله ﷻ في الفائدة الرابعة من الفوائد التي استهل بها تفسيره وهي " في تحقيق معنى أن القرآن كلام الله تعالى غير مخلوق "<sup>(3)</sup>، مقررًا فيها أنها من أمهات المسائل الدينية والمباحث الكلامية؛ حيث أبان في كلام طويل عن موقفه من هذه الصفة، ذاكرا لمختلف الآراء الواردة بشأنها وبعض المسائل التي لها تعلق بهذه الصفة كـ « كيفية سماع موسى ﷺ كلام الحق »<sup>(4)</sup>.

وقد بدأ الحديث عن صفة الكلام بإثبات الكلام النفسي؛ حيث ذكر بعد إثباته للإنسان كلاما لفظيا ونفسيا. معنيين: التكلم الذي هو المصدر، ومتكلم به الذي هو حاصل بالمصدر، وإن وضع لفظ الكلام في اللغة للثاني - أي المتكلم به الحاصل بالمصدر - قليلا كان أو كثيرا حقيقة كان أو حكما، قلت: ذكر الفرق بينهما ودليل ثبوتهما للنفس من الكتاب والسنة؛ فمن الكتاب قوله تعالى: ﴿ فَأَسْرَهَا يُوسُفُ فِي نَفْسِهِ وَلَمْ يَبْدِهَا لَهُمْ قَالَ أَنْتُمْ شَرٌّ مَكَانًا ﴾<sup>(5)</sup>؛ « فإن " قال " بدل من " أسر "، أو استئناف بياني، فكأنه قيل: فماذا قال في نفسه في

(1) روح المعاني، 60/1. وانظر في سياق إثبات صفات الله تعالى: شرح اعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة والتابعين بعدهم، اللالكائي، ص 457-458.

(2) روح المعاني، 158/16.

(3) المصدر نفسه، 10/1. وانظر ما ساقه أبو الحسن الأشعري من الأدلة على أن القرآن كلام الله غير مخلوق في: الإبانة في أصول الديانة، ص 39-54؛ والأسماء والصفات، البيهقي، ص 182-186.

(4) روح المعاني، 17/1.

(5) سورة يوسف: الآية 77.

ذلك الإسرار؟ فقل: قال: أنتم شرا مكانا، وعلى التقديرين فالآية دالة على أن للنفس كلاما بالمعنى المصدري وقولا بالمعنى الحاصل بالمصدر»<sup>(1)</sup>، ومن السنة حديث الطبراني «عن أم سلمة أنها سمعت رسول الله ﷺ وقد سأله رجل فقال: "إني لأحدث نفسي بالشيء لو تكلمت به لأحببت أجري! فقال: لا يلقى ذلك الكلام إلا مؤمن"، فسمى ﷺ ذلك الشيء المحدث به كلاما مع أنه كلمات ذهنية، والأصل في الإطلاق الحقيقة ولا صارف عنها»<sup>(2)</sup>، ثم قال: «وقوله تعالى في الحديث القدسي: "أنا عند ظن عبدي بي، وأنا معه إذا ذكرني؛ فإن ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي" الحديث»<sup>(3)</sup>، وفيه دليل على أن للعبد كلاما نفسيا بالمعنيين، ولرب أيضا كلاما نفسيا كذلك، ولكن أين التراب من رب الأرباب»<sup>(4)</sup>. فهذا صريح منه -رحمه الله- في القول بالكلام النفسي الذي يقول به الأشاعرة<sup>(5)</sup>، إلا أنه يزيد عليهم بإثباته الكلام المتعلق بالمشيئة وهو ما كان بالصوت والحرف لا ككلام المخلوقين<sup>(6)</sup>.

فعند قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَىٰ لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ﴾ [الاعراف: 143] قال في "وكلمه ربه": «من غير واسطة، بحرف وصوت، ومع هذا لا يشبه كلام المخلوقين، ولا محذور في ذلك»<sup>(7)</sup>. وهو

(1) روح المعاني، 10/1.

(2) المصدر نفسه، 10/1. وحديث الطبراني أخرجه بهذا اللفظ في المعجم الصغير، 222/1 (رقم 356)؛ وهو في المعجم الأوسط، 371/3 (رقم 3430).

(3) البخاري في عدة مواضع، منها: التوحيد؛ باب قول الله تعالى: ﴿وَيَحْذَرُكُمُ اللَّهُ أَنْفُسَكُمْ﴾ [آل عمران: 28]، 6/9426 (رقم 6970)؛ ومسلم: الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار؛ باب الحث على ذكر الله تعالى، 4/2061 (رقم 2675).

(4) روح المعاني، 10/1.

(5) يقول الإمام الغزالي: «ونحن لا نثبت في حق الله تعالى إلا كلام النفس». الاقتصاد في الاعتقاد، ص75، وقال في تكميل الله لموسى عليه السلام: «سمع -أي موسى- كلام الله تعالى، وهو صفة قديمة قائمة بذات الله تعالى ليس بحرف ولا صوت». الاقتصاد، ص78. وانظر: الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، الجويني، ص105-132؛ وشرح جوهرة التوحيد، إبراهيم بن محمد البيجوري، ص71.

(6) وإثبات كلام قائم بنفس الله نسبه ابن تيمية -رحمه الله- للسلف فقال: «أما كون قولهم -يعني الأشاعرة- أقرب فلأنهم يثبتون كلاما قائما بنفس الله، وهذا قول السلف، بخلاف الخلقية الذين يقولون ليس كلامه إلا ما خلقه في غيره؛ فإن قول هؤلاء مخالف لقول السلف». مجموعة الرسائل والمسائل، مج1، ج3، ص437. وهذا الذي أثبت ابن تيمية للسلف هو ما يقول بخلافه في معظم كتبه الأخرى التي تحدث فيها عن مسألة الكلام كما سنأتي بعض إحالات على ذلك.

(7) روح المعاني، 44/9. وانظر: مجموعة الرسائل والمسائل، ابن تيمية، مج1، ج3، ص498 (كتاب مذهب السلف القويم في تحقيق مسألة كلام الله الكريم)؛ والأسماء والصفات، له، 2/540؛ وشرح العقيدة الواسطية، محمد بن صالح العثيمين، ص356.



مذهب السلف الصالح كما يقول، ويقرر أنه مذهب أبي الحسن الأشعري<sup>(1)</sup> وأبي منصور الماتريدي<sup>(2)</sup>، والأشعري وإن نُقل عنه خلاف ذلك فإن صح فقد رجع عنه إلى مذهب السلف<sup>(3)</sup>، وهذا الذي ذكر الألوسي من أن كلام الله صوت وحرف من غير واسطة هو ما انتهى إليه كلام المحققين من أئمة الدين، وتؤيده النصوص الكثيرة التي ترفع كل ميل إلى التأويل كقوله سبحانه: ﴿وَلَدَيْنَاهُ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ الْأَيْمَنِ﴾<sup>(4)</sup>، وقوله: ﴿وَإِذْ نَادَىٰ رَبُّكَ مُوسَىٰ﴾<sup>(5)</sup>، وقوله: ﴿تُودِي أَنْ بُورِكَ مَنْ فِي النَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا﴾<sup>(6)</sup>، فإن «اللائق بمقتضى اللغة والأحاديث أن يفسر النداء بالصوت، بل قد ورد إثبات الصوت لله - تعالى شأنه - في أحاديث لا تحصى وأخبار لا تستقصى؛ روى البخاري في الصحيح: "يخبر الله العباد فيناديهم بصوت يسمعه من بعد كما يسمعه من قرب: أنا الملك أنا الديان" (7)»<sup>(8)</sup>.

وفي آية "النساء"، وهي قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾<sup>(9)</sup> اتكأ الألوسي في إثبات حقيقة الكلام على معنى لغوي ذكره غير واحد، وهو أن "تكليماً" «مصدر مؤكد رافع لاحتمال المجاز... [و] أن العرب تسمي ما وصل إلى الإنسان كلاماً بأي طريق وصل ما لم يؤكد بالمصدر، فإذا أكد لم يكن إلا حقيقة الكلام»<sup>(10)</sup>، وإن أورد على هذا الكلام اعتراضاً لبعض الأجلة مفاده: أن احتمال رفع المجاز واقع على الفعل،

(1) هو علي بن إسماعيل بن إسحاق بن سالم، أبو الحسن الأشعري. ينتهي نسبه إلى أبي موسى الأشعري عليه السلام. إمام المتكلمين، ناصر السنة وقامع البدعة. كان آية في الذكاء وقوة الفهم وسعة العلم. صاحب المؤلفات الكثيرة، منها: "مقالات الإسلاميين" و"الإبانة" وغيرهما. توفي حوالي سنة 324هـ. مصادر ترجمته: تاريخ بغداد، 11/346-347 (رقم 6189)؛ والوفيات، 3/384-386 (رقم 429)؛ والسير، 15/85-90 (رقم 51).

(2) هو محمد بن محمد بن محمود السمرقندي أبو منصور الماتريدي. علم الهدى وإمام المتكلمين. صاحب كتاب "التوحيد" وغيره. توفي سنة 333هـ. مصادر ترجمته: الجواهر المضئية، ابن أبي الوفاء الحنفي، 3/360-361 (رقم 1532)؛ وكشف الظنون، 1/335-336؛ وهديّة العارفين، 2/36. ومذهب الماتريدي في مسألة الكلام أثبتته في كتاب التوحيد، ص 57-59.

(3) انظر: روح المعاني، 9/45. وكلام الأشعري في الإبانة في أصول الديانة، ص 39-47.

(4) سورة مريم: الآية 52.

(5) سورة الشعراء: الآية 09.

(6) سورة النمل: الآية 08.

(7) أخرجه البخاري معلقاً في صحيحه: التوحيد؛ باب قول الله تعالى: ﴿وَلَا تُفْعَلُ الشَّفَاعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُمْ﴾ [سَبَأ: 23]، 6/2719؛ بصيغة التمريض فقال: «ويذكر عن جابر عن عبد الله بن أنيس قال: سمعت النبي يقول: يخبر الله العباد فيناديهم» الحديث.

(8) روح المعاني، 1/17. ومع هذا القول الصريح للألوسي في إثباته الكلام على الوجه الذي ذكره يتعقبه الشيخ المغراوي بأنه «لم يعرج على الأدلة المصروفة بأن الله تعالى يتكلم بصوت وحرف»! المفسرون بين التأويل والإثبات في آيات الصفات، المغراوي، 3/1301.

(9) سورة النساء: الآية 163.

(10) روح المعاني، 6/18. وانظر: الأسماء والصفات، ابن تيمية، 2/539.

«وأما رفعه المجاز عن الإسناد بأن يكون المكلّم رسله من الملائكة، كما يقال: قال الخليفة كذا إذا قاله وزيره، فلا»<sup>(1)</sup>.

فكأنّي بالألوسي - رحمه الله - أراد أن يجمع بين مختلف الأقوال حين أثبت الكلام النفسي الذي هو صفة أزلية قائمة بذات الله تعالى، والكلام المتعلق بمشيئته وتلك وإرادته الذي هو بصوت وحرف منزها عن التشبيه بحيث استدل لكل نوع بما يوافقه من أدلة الكتاب والسنة.

3- صفة الوجه:

"الوجه" من الصفات التي جاء الحديث عنها في العديد من آي الذكر الحكيم، وسأذكر تلك الآيات في حينها من إيراد أقوال الألوسي.

فمن أول المواضع التي جاء فيها لفظ الوجه قوله تعالى: ﴿فَأَيُّمًا تُولُوا فَنَمَّ وَجْهَ اللَّهِ﴾ [البقرة: 114] حيث أورد ثلاثة معان للوجه:

المعنى الأول: «جهته سبحانه التي أمرتم بها»<sup>(2)</sup>، ونسبه إلى بعض أجلة التابعين كالحسن البصري ومجاهد<sup>(3)</sup> وغيرهما.

المعنى الثاني: «قيل: الوجه بمعنى الذات مثله في قوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾»<sup>(4)</sup> إلا أنه جعل هنا كناية عن علمه واطلاعه بما يفعل هناك»<sup>(5)</sup>.

أما المعنى الثالث فهو أن "الوجه" في الآية «بمعنى الجاه»<sup>(6)</sup>.

وقد وجّه الألوسي الآية على المعاني الثلاثة توجيهها مشدودا إلى سياقها العام وهو التولية في الصلاة الدال عليها لفظ "مساجد" السابق، وما يشير إليه سبب النزول بناء على ما روي عن ابن عمر أنها نزلت في صلاة المسافرين والتطوع على الراحلة<sup>(7)</sup>، وعلى ما روي عن جابر أنها في قوم عميت عليهم القبلة في غزوة كان هو فيها ثم تبين خطأ توجههم في صلاتهم<sup>(8)</sup>.

وعند قوله تعالى: ﴿وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ﴾ [الأنعام: 53] ذكر

(1) روح المعاني، 6/18. وانظر: الأسماء والصفات، البيهقي، ص 192-193؛ والاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد، له، ص 87-88.

(2) روح المعاني، 1/365.

(3) قول مجاهد في تفسير الطبري بلفظ: "قبله الله". تفسير الطبري، 1/506.

(4) سورة القصص: الآية 88.

(5) روح المعاني، 1/365.

(6) المصدر نفسه، 1/365.

(7) انظر: تفسير الطبري، 1/503.

(8) انظر: روح المعاني، 1/365. وانظر: أسباب النزول، الواحدي، ص 25. و الذي في تفسير الطبري (1/503) أن القول

مروي عن عامر بن ربيعة وقد كان حاضرا في تلك الحادثة.

أن في المراد بـ "الوجه" خلافاً بين المولدين، والمشهور أنه الذات، وقيل: الجهة والطريق، والثالث جواز أن "الوجه" ذكر للتعظيم<sup>(1)</sup>.

وعند آية ﴿وَاصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْعَدْوَةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ﴾ [الكهف: 28] ذكر أن معنى الوجه هنا رضا الله تعالى دون الرياء والسمعة، ناقلاً عن بعضهم أن "الوجه" إذا أضيف إليه تعالى يراد به الرضا والطاعة، هذا قول، وقول آخر هو الذات، وقيل: التوجه، ونص على أن الأول أولى<sup>(2)</sup>.

وعند قوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصاص: 88] ذكر أن معنى "الوجه" الذات، وورود "الوجه" بمعنى الذات مجاز مرسل شائع قد يختص بما شرف من الذات، وقد يعتبر ذلك في الآية، ويجعل نكتة للعدول عن "إلا إياه" إلى ما في النظم الجليل<sup>(3)</sup>. ثم أضاف معاني أخرى منها: الجهة التي يقصد ويتوجه إليها، ومنها: العمل الصالح الذي يتوجه به إلى الله تعالى، و"الوجه" في الآية معناه هو هذا<sup>(4)</sup>، وينسب هذا القول إلى سفيان الثوري، ومنها -ونسبه إلى أبي عبيدة- ولم يرتضه إذ لا وجه له كما يقول -: أن المراد بالوجه: جاهه تعالى الذي جعله في الناس<sup>(5)</sup>.

ثم ختم تفسير الآية في هذا الموضع بقوله: «والسلف يقولون: الوجه صفة نسبتها لله تعالى ولا نشغل بكيفيتها ولا بتأويلها بعد تنزيههم عن الجارحة»<sup>(6)</sup>.

وأما في آية الروم ﴿ذَلِكَ خَيْرٌ لِلَّذِينَ يُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ﴾ [الروم: 37] فلم يتجاوز في معنى "الوجه" أن يكون المراد به الذات أو الجهة<sup>(7)</sup>.

ففي كل ما سبق اكتفى الألوسي بنقل المعاني المذكورة في تفسير "الوجه" دون الترجيح بينها سوى ما قاله في آية "الكهف" من أولوية معنى رضا الله تعالى دون الرياء والسمعة<sup>(8)</sup>، وهو لا يفصح عن تبنيه لهذا الرأي بقدر ما يفيد أن له وجاهة عند القائل به في تفسير عين تلك الآية، فلما جاء إلى قوله تعالى: ﴿وَيَتَّقِي وَجْهَ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرَّحْمَن: 25] ذكر أن المراد بالوجه الذات، وحقيقته في الشاهد الجارحة،

(1) انظر: روح المعاني، 160/7.

(2) انظر: المصدر نفسه، 262/15-263.

(3) انظر: المصدر نفسه، 130/20. وانظر: تفسير الطبري، 127/20.

(4) اقتصر الطبري على إيراد هذا المعنى من غير نسبته إلى أحد والمعنى السابق، ولم يرجح أيًا منهما. انظر: تفسير الطبري، 127/20.

(5) انظر: روح المعاني، 131/20-132.

(6) المصدر نفسه، 132/20.

(7) انظر: المصدر نفسه، 45/21-46.

(8) وهذا ما جعل الشيخ المغراوي يعلق على نص الألوسي عند آية سورة الكهف بقوله: «وهذا النص صريح في التأويل!». المفسرون بين التأويل والإثبات في آيات الصفات، 1340/3. وما قاله ليس بشيء لما سيأتي ذكره.

واستعماله في الذات مجاز مرسل كاستعمال الأيدي في النفس، وقيل: أصله الجهة، واستعماله في الذات من باب الكناية، ثم قال: « وتفسيره -أي الوجه- بالذات هنا مبني على مذهب الخلف القائلين بالتأويل، وتعيين المراد في مثل ذلك دون مذهب السلف، وقد قررناه لك غير مرة فتذكره وعض عليه بالنواجذ »<sup>(1)</sup>.

وهذا الكلام منه -رحمه الله- مع ضمنية ما سبق نقله في موقفه العام من الصفات صريح في أنه على مذهب السلف في إثبات الصفات كما نطقت بها النصوص من غير تأويل أو تشبيه.

#### 4-صفة الحياء:

وهي من الصفات التي صرح فيها الألوسي أنه على مذهب السلف في معناها، وذلك عند تفسير قوله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا ﴾ [البقرة: 25]؛ إذ بعد أن عرّف "الحياء" والفرق بينه وبين الخجل، وأن الحياء في اللغة انقباض النفس عن القبائح، قال: « والآية تشعر بصحة نسبة الحياء إليه تعالى؛ لأنه في العرف لا يُسلب الحياء إلا عمن هو شأنه، على أن النفي داخل على كلام فيه قيد، فيرجع إلى القيد فيفيد ثبوت أصل الفعل أو إمكانه لا أقل »<sup>(2)</sup>.

وقد صرحت أحاديث بنسبة الحياء إليه ﷺ، والناس في موقفهم من هذه النصوص بين مؤول وغير مؤول، فالذين ذهبوا إلى التأويل أولوا الحياء في حقه تعالى بالترك اللازم للانقباض، ثم صرح بأنه ممن لا يرى التأويل حيث قال عن المذهب الثاني: « وبعض -وأنا والحمد لله منهم- لا يقول بالتأويل، بل يمر هذا وأمثاله مما جاء عنه سبحانه في الآيات والأحاديث على ما جاءت، ويكل علمها بعد التنزيه عما في الشاهد إلى عالم الغيب والشهادة »<sup>(3)</sup>.

فقول من قال إن نص الألوسي في هذه الآية يتحاذبه الإثبات والتفويض، وأنه غير صريح في إثبات المعنى؛ لأنه « جعل الخطوة التالية للتنزيه وكّل العلم بها إلى عالم الغيب والشهادة »<sup>(4)</sup> غير دقيق؛ لأن وكل العلم بها إلى

(1) روح المعاني، 108/27. وانظر في إثبات صفة "الوجه": الإبانة، الأشعري، ص 60-61؛ والعقيدة النظامية في الأركان الإسلامية، الجري، ص 32-34؛ والفتوى الحموية الكبرى، ابن تيمية، ص 508؛ والأسماء والصفات، له، 77/2. وفي تأويل "الوجه" ينظر: أصول الدين، البغدادي، ص 109-110؛ والحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة، أبو القاسم الأصبهاني، 1/215-218.

(2) روح المعاني، 206/1.

(3) المصدر نفسه، 206/1. ولعله عني بالأحاديث التي لم يشر إلى أي واحد منها ما جاء في حديث النفر الثلاثة، وفيه «... وأما الآخر فاستحيا فاستحيا الله منه». رواه البخاري: العلم؛ باب من قعد حيث ينتهي به المجلس، 36/1 (رقم 66)؛ ومسلم: السلام؛ باب من أتى مجلسا فوجد فرجة، 4/1713 (رقم 2176)، وحديث أم سليم الذي فيه: « يا رسول الله، إن الله لا يستحي من الحق، فهل على المرأة من غسل إذا احتلمت ». رواه البخاري: العلم؛ باب الحياء في العلم، 60/1 (رقم 130)؛ ومسلم: الحيض؛ باب وجوب الغسل على المرأة بخروج المني منها، 1/251 (رقم 313).

(4) مذاهب أهل التفويض في نصوص الصفات "عرض ونقد"، أحمد بن عبد الرحمن القاضي، ص 267. وأقرب إلى الدقة من=

عالم الغيب والشهادة لا معنى له إلا بإثبات المعنى المتبادر وتفويض الكيفية التي لا تدرك في الشاهد.

##### 5-صفة اليد:

جاءت نسبة " اليد " إلى الله تعالى في العديد من الآيات، وقد أبان الألوسي عن موقفه منها أثناء تفسيره لتلك الآيات، فمن ذلك:

-قوله تعالى: ﴿بِيَدِكَ الْخَيْرُ﴾ [ آل عمران: 26 ] جمع الألوسي بين رأيين في " اليد " فقال: « وتقدم الخير للتخصيص، أي " ييدك " التي لا يكتنه كنهها، وبقدرتك التي لا يقدر قدرها الخير كله »<sup>(1)</sup>.

-ولكنه أبان عن موقفه من هذه الصفة عندما جاء إلى تفسير قول الحق سبحانه: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ [ المائدة: 66 ] فبعد ما ذكر المعاني الواردة في " اليد " من مثل النعمة والقدره قال: « وقال سلف الأمة -رضي الله تعالى عنهم-: إن هذا من التشابه، وتفويض تأويله إلى الله تعالى هو الأسلم، وقد صح عن النبي ﷺ أنه أثبت لله ﷻ يدين وقال: " وكلنا يدينه يمين " <sup>(2)</sup>، ولم يرو عن أحد من أصحابه ﷺ أنه أول ذلك بالنعمة أو بالقدره، بل أبقوها كما وردت وسكتوا، ولئن كان الكلام من فضة فالسكوت من ذهب، لا سيما في مثل هذه المواطن »<sup>(3)</sup>. وهذا صريح منه في أنه ينجح إلى القول برأي السلف من إثبات صفة " اليد " مع تفويض كفيته كما أفصح عنه أيضا عند تفسير قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَامًا فَهُمْ لَهَا مَالِكُونَ﴾ [ يس: 70 ] حيث قال بعد أن ساق جملة من الآراء قيلت في معنى الآية: « وأنت تعلم أن الآية من التشابه عند السلف، وهم لا يجعلون اليد مضافة إليه تعالى بمعنى القدره؛ أفردت كـ ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ <sup>(4)</sup>، أو ثنيت كـ ﴿خَلَقْتُ يَدَيَّ﴾ <sup>(5)</sup>، أو جمعت كما هنا، بل يثبتون اليد له ﷻ كما أثبتنا لنفسه مع التنزيه الناطق به قوله سبحانه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ <sup>(6)</sup>، وارتضاه كثير ممن وفقه الله تعالى من الخلق، ولا أرى الطاعنين عليهم إلا جهلة »<sup>(7)</sup>.

=هذا الكلام قول الشيخ المغراوي إن الألوسي « مال في صفة الحياء إلى مذهب السلف، مقرر له، ناسبا نفسه إليهم ». المفسرون بين التأويل والإثبات، 1291/3.

(1) روح المعاني، 114/3-115.

(2) هو طرف من حديث أخرجه مسلم: الإمارة؛ باب فضيلة الإمام العادل، 1458/3 ( رقم 1827 ).

(3) روح المعاني، 181/6. وانظر في إثبات صفة " اليد " على النحو الذي ذكر: التبصير في معالم الدين، ابن جرير الطبري، ص133؛ والإبانة، الأشعري، ص61؛ ومهيد الأوائل وتلخيص الدلائل، الباقلاني، ص295-299؛ والاعتقاد والهداية، البيهقي، ص89؛ والفتوى الحموية الكبرى، ابن تيميه، ص367.

(4) سورة الفتح: الآية 10. وانظر ما قاله في معنى اليد عند تفسيره لهذه الآية فقد ذكر قريبا مما سبق: روح المعاني، 97/26.

(5) سورة ص: الآية 74. وانظر: روح المعاني، 225/23.

(6) سورة الشورى: الآية 09.

(7) روح المعاني، 50/23.

وقد كان ذكر القاعدة في ذلك عند تفسير قول الحق سبحانه: ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعاً قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ [الزمر: 64] حيث أطلال النفس فيها منها على أن السلف لا يقولون بالمجاز، بل ينزهون الله تعالى مع الإيمان بما نسبته لذاته الكريمة بالمعنى الذي أراده، مستدلاً على صحة ما ذهب إليه بما روي في ذلك من أحاديث، ليخلص إلى القول: «والكلام في هذا الخير - يعني حديث كل من عائشة وأبي سعيد الخدري مرفوعاً - تكون الأرض يوم القيامة خبزة واحدة يكفوها الجبار بيده كما يكفأ أحدكم خبزته في السفر...» الحديث<sup>(1)</sup> - كالكلام في نظائره، وإياك من التشبيه، وكذا من نسبة ذلك إلى السلف، ولا تك كالمعتزلة في التحامل عليهم والوقعة فيهم<sup>(2)</sup>.

فكل ما مر ليس إلا دليلاً على أن الإمام الألوسي - رحمه الله - إنما ينتهج منهج السلف في صفات الله تعالى، وهو ما سيزداد وضوحاً مع بحث منهجه في إثبات باقي الصفات.

#### 6- صفة الإتيان والجيء:

وذلك في آيات منها:

- قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ﴾ [البقرة: 209] حيث قال: «إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ» بالمعنى اللائق به جل شأنه، منزهاً عن مشابهة المحدثات والتقيد بصفات الممكنات<sup>(3)</sup>، وأتبع هذا القول بأقوال منها: أن الإسناد في الآية مجازي، وأن المراد في الآية هو مجيء أمر الله وبأسه، ليختم تفسير الآية بالتذكير بما ذهب إليه السلف، وأنه «لا يخفى أن من علم أن الله تعالى [له] أن يظهر بما شاء وكيف شاء ومتى شاء، وأنه في حال ظهوره باق على إطلاقه حتى عن قيد الإطلاق، منزه عن التقيد، مبرأ عن التعدد كما ذهب إليه سلف الأمة وأرباب القلوب من ساداتنا الصوفية - قدس الله تعالى أسرارهم - لم يحتج إلى هذه الكلفات، ولم نعم حول هذه التأويلات»<sup>(4)</sup>.

- وقال في نص طويل عند ذكر صفة الإتيان من قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ الْغَمَامُ وَكَيْفَ يَأْتِي رَبُّكَ أَوْ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ﴾ [الأنعام: 159]: «أَوْ يَأْتِي رَبُّكَ» يوم القيامة في ظلل من الغمام

(1) متفق عليه من حديث أبي سعيد: البخاري: الرقاق؛ باب يقبض الله الأرض يوم القيامة، 2389/5 (رقم 6155)؛ ومسلم: صفات المنافقين وأحكامهم؛ باب نزل أهل الجنة، 2151/4 (رقم 2792). وانظر في تأويل المعتزلة لليد: الكشف، الزنجشيري، 335/4 عند تفسير قوله تعالى: ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: 10].

(2) روح المعاني، 27/24. والذين قالوا بتأويل صفة "اليد" هم الخلف من الأشاعرة. انظر: أصول الدين، البغدادي، ص 110-112؛ والإرشاد، الجويني، ص 146-147.

(3) روح المعاني، 98/2. وانظر ما قاله عند آية ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: 24]، روح المعاني، 128/30.

(4) روح المعاني، 98/2-99. وانظر ترجيح الطبري لرأي السلف في تفسيره، 329/2، 96/8، 185/30؛ والتبصير، له، ص 144-147؛ والأسماء والصفات، ابن تيمية، 256/2؛ وتفسير ابن كثير، 44/1، 130/3، 289/7.



حسبما أخبر وبالمعنى الذي أراد، وإلى هذا التفسير ذهب ابن مسعود<sup>(1)</sup> وقتادة<sup>(2)</sup> ومقاتل<sup>(3)</sup> ... وعن الحسن: إتيان الرب على معنى إتيان أمره بالعذاب، وعن ابن عباس: المراد يأتي أمر ربك فيهم بالقتل ...<sup>(4)</sup>، إلى أن قال: «وأنت تعلم أن المشهور من مذهب السلف عدم تأويل مثل ذلك بتقدير مضاف ونحوه، بل تفويض المراد منه إلى اللطيف الخبير مع الجزم بعدم إرادة الظاهر، ومنهم من يقيه على الظاهر إلا أنه يدعي أن الإتيان الذي ينسب إليه تعالى ليس الإتيان الذي يتصف به الحادث، وحاصل ذلك أنه يقول بالظواهر وينفي اللوازم، ويدعي أنها لسوازم في الشاهد، وأين التراب من رب الأرباب»<sup>(5)</sup>. ثم ذكر رأياً آخر هو للإمام الرازي مفاده جواز إرادة الظاهر المتعارف عليه على سبيل حكاية مذهب الكفار واعتقادهم ورده بأنه بعيد أو باطل<sup>(6)</sup>.

فالألوسي يذهب إذن في صفة المجيء والإتيان مذهب السلف في تسليم كیفيتها ومعرفة كنهها لله تعالى كما يليق به - جل وعلا -<sup>(7)</sup>.

#### 7- صفة الاستواء:

وهي من المسائل التي أفاض الألوسي الكلام فيها وإن لم يجد فيها عما قرره في باقي الصفات، مع توسعه في إيراد الآراء ومناقشتها والحكم عليها بما تستند إليه من أدلة إما بالضعف وإما بالقوة.

- فعند تفسير قوله تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ﴾ [البقرة: 28] قال: «أي علا إليها وارتفع من غير تكييف ولا تمثيل ولا تحديد... أو قصد إليها بإرادته قصداً سوياً بلا صارف يلويه ولا عاطف يشبهه... وقيل: استولى ومملك... وهو خلاف الظاهر لاقتضائه كون "إلى" بمعنى على، وأيضاً الاستيلاء مؤخر عن وجود المستولى عليه فيحتاج إلى القول بأن المراد استولى على إيجاد السماء فلا يقتضي تقدم الوجود، ولا يخفى ما فيه»<sup>(8)</sup>.

(1) ذكر قوله السيوطي وعزاه لابن مردويه. انظر: الدر المنثور، 580/1.

(2) أخرج قوله ابن أبي حاتم في تفسيره، 373/2 (رقم 1965).

(3) أخرج قوله ابن أبي حاتم في تفسيره، 1427/5 (رقم 8140).

(4) رواية ابن عباس ذكرها أبو حيان في البحر، 258/4؛ والقرطبي في تفسيره، 144/7. ولم أعثر على قول الحسن في كتب التفسير المعتمدة كالطبري وابن أبي حاتم وأبي حيان والقرطبي وابن كثير وغيرهم.

(5) روح المعاني، 62/8. ولأجل هذا النص وما قبله ذكر الشيخ المغراوي أن الألوسي قد انتصر لمذهب السلف في صفة الإتيان والمجيء. انظر: المفسرون بين التأويل والإثبات، 1307/3.

(6) روح المعاني، 62/8. وانظر: تفسير الرازي، 233/5-234.

(7) ومن الذين قالوا بتأويل الإتيان والمجيء على أنه انتظار أمر الله وقدرته: ابن الجوزي وأشار إلى أنه منقول عن الإمام أحمد. انظر: زاد المسير، 205/1، 106/3، 247/8. وذكر ابن حزم أنه نقل عن الإمام أحمد أنه قال في "وجاء ربك" معناه: جاء أمر ربك. انظر: الفصل في الملل والأهواء والنحل، 258/2. ومن الذين قالوا بالتأويل أيضاً في هذه الصفة الشيخ محمد الطاهر بن عاشور. انظر: التحرير والتنوير، ج2، الكتاب الثاني، ص284.

(8) روح المعاني، 215/1.

-وعند قوله تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الأعراف: 53] قال بعد كلام طويل وآراء متعددة ناقش أكثرها قبولاً أو رداً: «وأنت تعلم أن المشهور من مذهب السلف في مثل ذلك تفويض المراد منه إلى الله تعالى، فهم يقولون: استوى على العرش على الوجه الذي عناه سبحانه منزهاً عن الاستقرار والتمكن، وأن تفسير الاستواء بالاستيلاء تفسير مردول؛ إذ القائل به لا يسعه أن يقول كاستيلائنا، بل لا بد أن يقول: هو استيلاء لائق به <sup>(1)</sup>، فليقل من أول الأمر هو استواء لائق به -جل وعلا-، وقد اختار ذلك السادة الصوفية -قدس الله تعالى أسرارهم- وهو أعلم وأسلم وأحكم خلافاً لبعضهم» <sup>(2)</sup>، وهو كالصريح في عدم تأويل الصفة، وإن ذكر قولاً قبله وهو "استوى" بمعنى علا علواً يليق به جل جلاله، وقد وصفه بالمتانة وهو مما نقل عن السلف، إلا أن هذا لا ينبغي أن يحمل الدارس لصفة الاستواء في "روح المعاني" على القول بأنه اختار التأويل أو مذهب الخلف أو تناقض <sup>(3)</sup>، إذ أن مناقشته للأقوال وذكره للاعتراضات الواردة عليها والرد على تلك الاعتراضات ليست بالضرورة موقفاً للألوسي، بل لأن المقام اقتضى ذلك.

-وقد رد الألوسي عند تفسير قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ﴾ [طه: 04] تضعيف الفخري الرازي لما ذهب إليه السلف من الأئمة الأعلام <sup>(4)</sup>، ناقلاً لبعض أقوالهم، وكذا احتج ببعض كلام الصوفية الذي منه «أن الناس ما احتاجوا إلى تأويل الصفات إلا من ذهبوا عن اعتقاد أن حقيقة تعالى مخالفة لسائر الحقائق، وإذا كانت مخالفة فلا يصح في آيات الصفات قط تشبيه؛ إذ التشبيه لا يكون إلا مع موافقة حقيقة تعالى لحقائق خلقه، وذلك محال» <sup>(5)</sup>.

فالألوسي -رحمه الله- صريح في موافقته لتمرير صفة الاستواء على الوجه الذي يليق بالله تعالى من غير نفي أو تأويل ما دامت النصوص تؤيد ذلك، وأئمة السلف الصالح ارتضوها وفق المسلك ذاته <sup>(6)</sup>.

(1) روح المعاني، 136/8. وقال عند قوله تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾ [يونس: 03]: «على المعنى الذي أراد سبحانه، وكف الكيف مشلولاً»، ثم أضاف قولين آخرين على مذهب أهل التأويل قال بعدهما: «وأنت تعلم أن هذا وأمثاله من التشابه، وللناس فيه مذاهب، وما أشرنا إليه هو الذي عليه أكثر سلف الأمة -رضي الله تعالى عنهم-». روح المعاني، 64/11-65؛ وانظر أيضاً تفسيره لقوله تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الرعد: 02] حيث ذكر أن استواء تعالى «استواء يليق بذاته». روح المعاني، 88/13.

(2) ذكر أحمد بن عبد الرحمن القاضي أن الألوسي استطرد في صفة الاستواء استطراداً «تكشفت فيه جوانب الغموض والتناقض»! مذاهب أهل التفويض، ص 269. وقال الشيخ المغراوي بأن الألوسي خلص في نهاية المسألة وبعد تقريره لمذهب السلف والخلف إلى ترجيح مذهب الخلف! انظر: المفسرون بين التأويل والتفويض، 1292/3.

(3) انظر: روح المعاني، 156/16. وانظر: تفسير الرازي، 5/22-06.

(4) روح المعاني، 157/16.

(5) انظر: الإبانة، الأشعري، ص 55-59؛ والفصل، ابن حزم، 289/2؛ والأسماء والصفات، ابن تيمية، 76-75/2، 110-113.

وانظر مذهب تأويل الاستواء: أصول الدين، البغدادي، ص 113؛ والإرشاد، الجويني، ص 59.

## 8-صفة المعية:

وهي من الصفات التي قيل إن السلف أجمعوا على تأويلها، فقد قال أبو حيان في تفسير قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَمَا كُنْتُمْ﴾ [الحديد: 04]: «أي بالعلم والقدرة، قال الثوري: المعنى علمه معكم، وهذه آية أجمعت الأمة على هذا التأويل فيها وأنها لا تُحمل على ظاهرها من المعية بالذات»<sup>(1)</sup>.

ولم يخالف الألوسي في ذلك ففسر الآية بقوله: «تمثيل لإحاطة علمه تعالى بهم، وتصوير لعدم خروجهم عنهم أينما كانوا، وقيل: المعية مجاز مرسل عن العلم بعلاقة السببية، والقرينة السباق واللاحق مع استحالة الحقيقة، وقد أول السلف الآية بذلك؛ أخرج البيهقي في الأسماء والصفات عن ابن عباس أنه قال فيها: عالم بكم أينما كنتم، وأخرج أيضا عن سفيان الثوري أنه سئل عنها فقال: علمه معكم»<sup>(2)</sup>. ثم نقل عن أبي حيان كلامه السابق وزاد عليه رأيه في تأويل غيرها من الصفات المشابهة لها، ولكن تعقبه بقوله: «وأنت تعلم أن الأسلم ترك التأويل فإنه قول على الله تعالى من غير علم، ولا نؤول إلا ما أوله السلف، وتنبعهم فيما كانوا عليه؛ فإن أولوا أولنا، وإن فوضوا فوضنا، ولا نأخذ تأويلهم لشيء سلما لتأويل غيره»<sup>(3)</sup>. فقد صرح بالتزام اتباع ما ورد عن السلف تأويلا أو تفويضا من غير مخالفة لهم.

## 9-صفات الغضب واليمين والعجب:

أما صفة "الغضب" فقد تحدث عنها عند تفسير قوله تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: 07] قال: «وأنا أقول كما قال سلف الأمة: هو صفة لله تعالى لا ثقة بجلال ذاته، لا أعلم حقيقتها ولا كيف هي، والعجز عن الإدراك إدراك»<sup>(4)</sup>.

وأما "اليمين" فقد أشار إليها عند حديثه عن صفة "الاستواء" من سورة "طه" قال: «وأنا أميل إلى التأويل وعدم القول بالظواهر مع نفي اللوازم في بعض ما ينسب إلى الله تعالى، مثل قوله ﷻ: ﴿سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيَّهَ الثَّقَلَيْنِ﴾<sup>(5)</sup>، وقوله ﷻ: ﴿يَا حَسْرَةَ عَلَى الْعِبَادِ﴾<sup>(6)</sup> كما في بعض القراءات، وكذا قوله ﷻ: ﴿إِنْ صَح: الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ يَمِينُ اللَّهِ فِي أَرْضِهِ، فَمَنْ قَبْلَهُ أَوْ صَافِحَهُ فَكَأَنَّمَا صَافِحَ اللَّهُ تَعَالَى وَقَبْلَ يَمِينِهِ﴾<sup>(7)</sup>، فاجعل الكلام فيه خارجا

(1) البحر المحيط، 217/8. وانظر: تفسير الطبري، 216/27؛ وتفسير ابن كثير، 580/6، وقد قال عند آية المجادلة ﴿... إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَمَا كَانُوا﴾ [المجادلة: 07]: «حكى غير واحد الإجماع على أن المراد بهذه الآية معية علمه تعالى، ولا شك في إرادة ذلك». تفسير ابن كثير، 580/6.

(2) روح المعاني، 168/27. وانظر: الأسماء والصفات، البيهقي، ص 430-431؛ والفتوى الحموية الكبرى، ابن تيمية، ص 520.

(3) روح المعاني، 168/27. وانظر ما قاله في صفة المعية عند آية المجادلة، روح المعاني، 24/28.

(4) المصدر نفسه، 95/1.

(5) سورة الرُّحْمَن: الآية 29. وانظر تفسيرها في روح المعاني، 111/27.

(6) سورة يَس: الآية 29. وانظر تفسيرها في روح المعاني، 04/23.

(7) يروى هذا الحديث بألفاظ عديدة، وقد قال ابن الجوزي في الحديث الذي يروى عن جابر بن عبد الله مرفوعا «الحجر =

مخرج التشبيه لظهور القرينة، ولا أقول: الحجر الأسود من صفاته تعالى كما قال السلف في اليمين»<sup>(1)</sup>.  
أما حديثه عن صفة "العجب" ففي تفسير قوله تعالى: ﴿بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ﴾ [الصافات: 12] على قراءة ناء المتكلم في "عجبت"، وهي قراءة حمزة والكسائي وغيرهما، وتقل إنكار القاضي شريح لهذه القراءة فقال: «أنكر شريح القاضي هذه القراءة وقال: إن الله تعالى لا يعجب من شيء، وإنما يعجب من لا يعلم»<sup>(2)</sup>، قال: «وإنكار هذا القاضي مما أفني بعدم قبوله لأنه في مقابل بينة متواترة، وقد جاء أيضا في الخبر: عجب ربكم من إلكم وقنوطكم»<sup>(3)</sup>.

وبعد أن ذكر مجموعة تأويلات في معنى تعجبه جل وعلا ختمها بالقول: «والذي يقتضيه كلام السلف أن العجب فينا انفعال يحصل للنفس عند الجهل بالسبب، ولذا قيل: إذا ظهر السبب بطل العجب، وهو في الله تعالى بمعنى يليق لذاته ﷻ وهو سبحانه أعلم به؛ فلا يعينون المراد، والخلف يعينون»<sup>(4)</sup>، وقد عُلم من نصوص سابقة أنه -رحمه الله- على مذهب السلف وإن كان يحكي تعيينات الخلف لما يقتضيه مقام التفسير.

والذي يظهر من خلال ما سبق أن الألوسي سلك في إثباته لصفات الباري مسلك السلف في إثبات ما أثبتته المولى ﷻ لنفسه وأثبتته له رسوله ﷺ مع تنزيهه عن مشابهة المخلوقين، فإدراك الكيف مما يقضي العقل باستحالته ولذا كان الأولى إيكال أمره إلى صاحب الأمر والشأن كله.

والمسائل العقدية تضم مبحث النبوة والأنبياء وهو موضوع المطلب الثاني.

### المطلب الثاني: موقف الألوسي من النبوة والأنبياء

الإيمان بالنبوة فرع عن الإيمان بالله -جل جلاله-؛ إذ الإيمان به ﷻ فطرة فطر الناس عليها، ومن لوازم هذا الإيمان الإقرار بنبوة الأنبياء الذين هم رسل الله إلى خلقه، اصطفاهم عن سواهم من العالمين ولم يكونوا ملائكة ولا لهم بالله قرابة من أي نوع، وإنما كانت حاجة البشر إليهم لتعليمهم تعاليم ربهم كحاجة البدن إلى السروح، والعين إلى النور، وأي حاجة هي للناس حاجة، فحاجتهم إلى الرسل فوق كل حاجة<sup>(5)</sup>.  
والنبوة إلى هؤلاء الرسل والأنبياء محض تفضل إلهي واصطفاء رباني؛ لأن طريقها لا يكون إلا «بإخبار

=الأسود يمين الله في الأرض يصفح بها عباده»، قال: «لا يصح». العلل المتناهية، 575/2 (رقم 944)، وقال العجلوني عن ألفاظ قريبة منه: «الحديث حسن وإن كان ضعيفا بحسب أصله». كشف الخفاء، 417/1.

(1) روح المعاني، 160/16.

(2) المصدر نفسه، 76/23. وقد سبق الحديث عن قراءة "عجبت" بفتح الناء في مبحث القراءات من الفصل الثاني. انظر: ص146.

(3) روح المعاني، 76/23. وانظر: البحر المحيط، 354-355؛ والتحرير والتنوير، 96-97؛ وأضواء البيان، الشنقيطي، 440/6.

(4) روح المعاني، 77/23.

(5) انظر: الأربعين في أصول الدين، الغزالي، ص20؛ وزاد المعاد في هدي خير العباد، ابن القيم، 69/1.

الملك، وبوحي صادق، ولا سبيل إلى الوصول إلى مثله إلا من خصه الله ﷻ بذلك بدون أن يكون الذي بُسِيَ في ذلك عمل، وإنما هي أن يكون المرء يعلمه الله تعالى علوماً يعلمها بها أي بالنبوة - دون أن يتعلمها ولا يكتسبها»<sup>(1)</sup>.

وقد جاءت العديد من الآيات القرآنية ناطقة بقضايا النبوة؛ سواء ما تعلق منها بنبوة سيد هذه الأمة محمد ﷺ، أو نبوة من سبقوه من الأنبياء والمرسلين، ولذلك تعرض لقضاياها المفسرون ومنهم الألوسي الذي يرى أن «منصب الرسالة ليس مما ينال بما يزعمونه من كثرة المال والولد وتعاضد الأسباب والعدد، وإنما ينال بفضائل نفسانية ونفس قدسية أفاضها الله تعالى بمحض الكرم والجود على من كمل استعداد»<sup>(2)</sup>.

وأكثر ما يجري الكلام في الأنبياء حول دلائل نبوتهم وسلامتهم من النقائص، ولذلك سأحدث في هذا المطلب عن عنصرين مهمين:

أولاً: عصمة الأنبياء

ثانياً: معجزات الأنبياء

أولاً: عصمة الأنبياء

تحدث العلماء عن عصمة الأنبياء من حيث ارتكاب الكبائر والصغائر، ولهم كلام طويل في هذا المجال<sup>(3)</sup>، والذي يعيننا منه هو طريقة تعرض الألوسي لهذه المسائل، وقد جعلتها في النقاط الآتية:

#### 1- عصمة الأنبياء من الكفر:

الكفر هو أكبر الكبائر وعصمة الأنبياء منه ظاهرة بيّنة، بل «اتفقت الأمة على كون الأنبياء معصومين عن الكفر»<sup>(4)</sup>.

وقد أشار الألوسي إلى هذه المسألة عند قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ الَّذِي ءَاتَيْنَاهُ ءَايَاتِنَا فَانْسَلَخْ مِنْهَا فَاتَّبَعَهُ الشَّيْطَانُ فَكَانَ مِنَ الضَّالِّينَ﴾ [الأعراف: 175] فقد قال الألوسي رداً على من ذهب إلى أن آيات الله التي أوتيتها هذا المنسلخ هي النبوة<sup>(5)</sup>، قال: «ويرده أن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام - لا يجوز عليهم الكفر

(1) الأصول والفروع، ابن حزم، 275/2-276.

(2) روح المعاني، 21/8.

(3) انظر: الرحي المحمدي، محمد رشيد رضا، ص 87.

(4) محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين، الرازي، ص 219. وانظر: أصول الدين، عبد القاهر البغدادي، ص 167-169.

(5) تفسير "آياتنا" التي وردت في سورة "الأعراف" بالنبوة رواية أخرجه الطبري عن مجاهد (122/9-123). قال ابن عطية: «وهذا قول مردود لا يصح عن مجاهد». المحرر الرحيز، 476/2. وقال ابن كثير: «لا يصح». تفسير ابن كثير، 251/3.

عند أحد من العقلاء»<sup>(1)</sup>؛ لأن «من أعطي النبوة فقد أعطي العصمة ولا بد»<sup>(2)</sup>.

## 2- عصمة الأنبياء من الصغائر المؤذنة بالسقوط وقلة الديانة:

- وذلك كما ورد في قصة يوسف عليه السلام من قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَا أَنْ رَآهُ رَبُّهَا إِنَّ رَبَّهُ [يُوسُف: 24] فَقَدْ قَالَ فِي تَفْسِيرِ الْآيَةِ: «وَهَمَّ بِهَا» أَي مَالَ إِلَى مَخَالَطَتِهَا بِمَقْتَضَى الطَّبِيعَةِ الْبَشَرِيَّةِ كَمِيلِ الصَّائِمِ فِي الْيَوْمِ الْحَارِّ إِلَى الْمَاءِ الْبَارِدِ، وَمِثْلُ ذَلِكَ لَا يَكَادُ يَدْخُلُ تَحْتَ التَّكْلِيفِ، لَا أَنَّهُ عليه السلام قَصَدَهَا قَصْدًا اخْتِيَارِيًّا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ أَمْرٌ مَذْمُومٌ تَنَادَى الْآيَاتُ عَلَى عَدَمِ اتِّصَافِهِ عليه السلام بِهِ، وَإِنَّمَا عَبَّرَ عَنْهُ بِالْهَمِّ لِجَرْدِ وَقُوعِهِ فِي صَحْبَةِ هُمَا فِي الذِّكْرِ بِطَرِيقِ الْمَشَاكَلَةِ لَا لِشَبْهِهِ كَمَا قِيلَ»<sup>(3)</sup>. ثُمَّ عَرَجَ -بَعْدَ كَلَامٍ طَوِيلٍ- عَلَى بَعْضِ الرِّوَايَاتِ الَّتِي فَهَمَ مِنْهَا الْبَعْضُ أَنَّ الْهَمَّ الْقَبِيحَ مِنْهُ عليه السلام كَانَ صَحِيحًا وَأَنَّهُ جَلَسَ مِنْهَا مَجْلِسَ الرَّجُلِ مِنَ الْمَرْأَةِ، لِيَنْقَلَّ بَعْدَهَا كَلَامًا لِلرَّازِيِّ وَغَيْرِهِ فِيهِ تَنْزِيهِ لِمَقَامِ النَّبُوَّةِ وَبَرَاءَةِ الْمُعْصُومِ عليه السلام مِنْ تِلْكَ الرِّذِيلَةِ، ثُمَّ قَالَ مُؤَكِّدًا لَمَّا ذَكَرَهُ فِي تَفْسِيرِ "الْهَمِّ" أَوَّلَ مَرَّةٍ مِمَّا لَا يَخْدُشُ فِي مَقَامِهِ الْكَرِيمِ: «وَيَاكَ وَالْهَمَّ بِنِسْبَةِ تِلْكَ الشَّنِيعَةِ إِلَى ذَلِكَ الْجَنَابِ بَعْدَ أَنْ كَشَفَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ عَنْ بَصَرِ بَصِيرَتِكَ فَرَأَيْتَ بَرَهَانَ رَبِّكَ بِلَا حِجَابٍ»<sup>(4)</sup>.

وَفِي تَفْسِيرِهِ لِقَوْلِ الْحَقِّ سُبْحَانَهُ مِنَ الْآيَةِ نَفْسَهَا: ﴿كَذَلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ وَالْفَحْشَاءَ﴾ قَالَ: «وَلَا يَخْفَى مَا فِي التَّعْبِيرِ بِمَا فِي النِّظْمِ الْجَلِيلِ دُونَ "لِنَصْرِفَهُ عَنِ السُّوءِ وَالْفَحْشَاءِ" مِنَ الدَّلَالَةِ عَلَى رَدِّ مَنْ نَسَبَ إِلَيْهِ مَا نَسَبَ وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ تَعَالَى»<sup>(5)</sup>. وَفِي الشُّطْرِ الْآخِرِ مِنَ الْآيَةِ ﴿إِنَّهُمْ مِنْ عِبَادِنَا الْمُخْلَصِينَ﴾، قَالَ: «وَلَا يَخْفَى مَا فِي التَّعْبِيرِ بِالْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ مِنَ الدَّلَالَةِ عَلَى انْتِظَامِهِ عليه السلام فِي سَبِيلِ أَوَّلِئِكَ الْعِبَادِ الَّذِينَ هُمْ هُمْ مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ، لَا أَنَّهُ حَدَثَ لَهُ ذَلِكَ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ، وَفِي هَذَا عِنْدَ ذَوِي الْأَبَابِ مَا يَنْقَطِعُ مَعَهُ عِذْرُ أَوَّلِئِكَ الْمُتَشَبِّهِينَ بِأَذْيَالِ هَاتِيكَ الْأَخْبَارِ الَّتِي مَا أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى بِهَا مِنْ كِتَابٍ»<sup>(6)</sup>. وَهُوَ صَرِيحٌ فِي تَنْزِيهِ هَذَا النَّبِيِّ الْكَرِيمِ مِمَّا حَيْكَ حَوْلَ قِصَّتِهِ مَعَ

(1) روح المعاني، 112/9. وقال ابن كثير: «وأغرب بل أخطأ من قال: كان قد أوتي النبوة فانسلخ منها». تفسير ابن كثير، 251/3.

(2) المحرر الوجيز، 476/2. وقد نقل الألوسي عند تفسير قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى كَوْكَبًا قَالَ هَٰذَا رَبِّي﴾ [الأنعام: 77] كلام المحققين من أنه «لا يجوز أن يكون لله تعالى رسول يأتي عليه وقت من الأوقات إلا وهو الله تعالى موحد وبه عارف، ومن كل معبود سواه بريء». روح المعاني، 199/7. وانظر تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَعَصِيَّ عَادُمُ رَبَّهُ فَقَبَّوْا﴾ [طه: 118]. روح المعاني، 274/16.

(3) المصدر نفسه، 213/12. أما الطبري فقد بدأ تفسير الآية بذكر معنى الهم في اللغة وأنه «في كلام العرب حديث المرء نفسه بمواقفته ما لم يواقع». [جامع البيان، 183/12]، ثم جنح إلى أن الهم منه عليه السلام كان صحيحاً فقال بعد ذكر الروايات المختلفة: «وأولى الأقوال في ذلك بالصواب أن يقال: إن الله -جل ثناؤه- أخبر عن هم يوسف وامرأة العزيز كل واحد منهما بصاحبه لولا أن رأى يوسف برهان ربه، وذلك آية من آيات الله زجرته عن ركوب ما هم به يوسف من الفاحشة». جامع البيان، 191/12.

(4) روح المعاني، 216/12. وانظر: تفسير الرازي، 117/18-123.

(5) روح المعاني، 217/12.

(6) المصدر نفسه، 217/12. وانظر: أضواء البيان، الشنقيطي، 56/3-69.



امراً العزيز من الروايات المتنافية مع مقام نبوته الرفيع.

-وشبيهه بقصة يوسف قصة يونس -عليهما السلام- حيث ذكر في تفسير قوله تعالى: ﴿وَأَدْخَلْنَاهُمْ فِي رَحْمَتِنَا إِنَّهُمْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ [الأنبياء: 85] أن معناه «الكاملين في الصلاح لعصمتهم من الذنوب»<sup>(1)</sup>، ثم انتقل للحديث عن قصة يونس عليه السلام في قول المولى رحمه الله: ﴿وَذَا النُّونِ إِذ ذَّهَبَ مُغَلَضًا فَظَنَّ أَن لَّنْ نَّجِدَ عَلَيْهِ﴾ [الأنبياء: 86] فنقل ما قيل في الآية من أنه عليه السلام ذهب مغاضباً لربه -جل وعلا- ليورد رد أبي حيان على هذا القول وأنه مما يجب اطراحه لعدم مناسبه لمقام النبوة بتأول قول من قال بذلك من الصحابة والتابعين بأن قولهم: "لربه" أي لأجل ربه وحمية لدينه<sup>(2)</sup>.

وتفسير "مغاضباً لربه" على النحو الذي رده أبو حيان قال الألوسي إنه مقتضى زعم اليهود متهمين بإياه عليه السلام بالمروق، قال الألوسي: «ولا يخفى أن مثل هذا الهرب مما يجلب عنه الأنبياء عليهم السلام-، واليهود قوم بهت»<sup>(3)</sup>. واليهود كان دأهم ولا زال الانتقاص من أنبياء الله تعالى للتملص من حقائق عصيائهم وخذلانهم لأنبيائهم وما جاءوا به من الشرائع.

-وفي قصة داود عليه السلام من قوله تعالى: ﴿وَطَنِّ دَاوُدَ إِنَّمَا فَتَلَّهُ فَاسْتَغْفَرَ رَبَّهُ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ فَفَعَرْنَا لَهُمُ ذَلِكَ﴾ [ص: 23-24] قال الألوسي بعد كلام طويل وأقوال مختلفة في تفسير الآية: «والمقبول من هذه الأقوال ما بعد من الإخلال بمنصب النبوة، وللقصاص كلام مشهور لا يكاد يصح لما فيه من مزيد الإخلال بمنصبه عليه السلام»<sup>(4)</sup>. ثم دعم هذا القول بما ذهب إليه أبو حيان الذي قال: «ونعلم قطعاً أن الأنبياء عليهم السلام- معصومون من الخطايا لا يمكن وقوعهم في شيء منها؛ ضرورة أننا لو جوزنا عليهم شيئاً من ذلك بطلت الشرائع ولم يوثق بشيء مما يذكرون أنه وحي من الله تعالى، فما حكى الله تعالى في كتابه يمر على ما أَرَادَهُ اللهُ تعالى، وملا حكى القصص مما فيه نقص لمنصب الرسالة طرحناه»<sup>(5)</sup>.

وقد أئق الألوسي تفسيره للآية بقوله: «نعم، لا يقبل منها -يعني الأخبار والروايات- ما فيه إخلال بمنصب النبوة ولا يقبل تأويل يندفع معه ذلك، ولا بد من القول بأنه لم يكن منه عليه السلام إلا ترك ما هو الأولى... والاستغفار منه وهو لا يخل بالعصمة»<sup>(6)</sup>.

(1) روح المعاني، 82/17.

(2) انظر: المصدر نفسه، 83/17؛ والبحر المحيط، 335/6.

(3) روح المعاني، 84/17.

(4) المصدر نفسه، 185/23.

(5) المصدر نفسه، 185/23-186. وانظر: البحر المحيط، 393/7 وكذا: الفصل، ابن حزم، 06/4.

(6) روح المعاني، 186/23. وترك الأولى هو الذي خرج عليه الألوسي -رحمه الله- آيات العتاب. انظر تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ﴾ [الأحراب: 36] فقد قال: «وهو عتاب على ترك الأولى». روح المعاني، 24/22. وفي قوله تعالى: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذْنَتْ لَهُمْ﴾ [التوبة: 43] قال: «وهو عتاب لطيف من اللطيف الخبير سبحانه لحبيبه على ترك الأولى».

### 3- عصمة الأنبياء من العيوب الخلقية المنقورة:

وذلك كما يروى في عقدة لسان موسى عليه السلام من قول المولى عليه السلام حكاية عنه: ﴿ وَأَخْلُلُ عُقْدَةً مِنْ لِسَانِي ﴾ [ طه: 26 ] فقد ذكر الألوسي أن " العقدة " في الآية رُتَّةٌ<sup>(1)</sup> سببها جمة أدخلها موسى عليه السلام فاه وهو صغير على ما روي، ثم ساق ما قيل في زوال تلك الرتة أو بقائها ومعنى قوله عليه الصلاة والسلام- في حق أخيه هارون ﴿هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي﴾<sup>(2)</sup> وقول اللعين: ﴿وَلَا يَكَادُ بَيْنُ﴾<sup>(3)</sup>، ليختتم الحديث عن آية " طه " المذكورة بقوله: « نعم، ما يخل بأمر التبليغ من رتة تؤدي إلى عدم فهم الوحي معها، ونفرة السامع عن سماع ذلك مما يجلب عنه الأنبياء عليهم السلام- فهم كلهم فصحاء اللسان لا يفوت سامعهم شيء من كلامهم ولا ينفر عن سماعه، وإن تفاوتوا في مراتب تلك الفصاحة »<sup>(4)</sup>، ولذا قال في آية " القصص " : « وفي قوله: ﴿ أَفْصَحُ مِنِّي ﴾<sup>(5)</sup> دلالة على أن فيه عليه السلام فصاحة، ولكن فصاحة أخيه أزيد من فصاحته »<sup>(6)</sup>. كما حمل كلام فرعون في آية " الزخرف " على المبالغة، وإن ذكر أن الجمهور على بقاء شيء من أثر الجمة<sup>(7)</sup>، لكنه قال منسبها إلى الرأي الآخر: « ومن ذهب إلى أن الله تعالى كان أجاب سؤاله حل عقدة من لسانه فلم يبق فيه منها أثر قال: المعنى ولا يكاد يبين حجته الدالة على صدقه فيما يدعي، لا أنه لا قدرة له على الإفصاح باللفظ، وهو افتراء عليه عليه السلام، ألا ترى إلى مناظرته لسه ورده عليه وإفحامه إياه؟ وقيل: عابه بما كان به عليه السلام من الحبسة أيام كان عنده »<sup>(8)</sup>.

ويؤكد الألوسي -رحمه الله- في موضع آخر أنه « قد نص العلماء ذوو البصيرة على أن الرسول لا بد أن يكون سليما من منفر، ومثله بالعمى والبرص والجذام، ولا يرد بلاء أيوب وعمى يعقوب بناء على أنه حقيقي لطوره بعد الإنباء »<sup>(9)</sup>.

فمن خلال ما سبق يظهر أن الألوسي يقول بعصمة الأنبياء عليهم السلام- من كل عيب خلقي أو خلقي

= روح المعاني، 10/107. وانظر تفسيره لقوله تعالى: ﴿ لِيُغْفِرَ لَكَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ ﴾ [ الفتح: 02 ]. روح المعاني، 91/26؛ وقوله تعالى: ﴿ يَكَايُهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ ﴾ [ التَّحْرِيم: 01 ]، روح المعاني، 28/147-148؛ وصدر سورة " عبس "، روح المعاني، 30/39-41.

(1) الرُتَّةُ بالضم: العُجْمة في الكلام والحُكْلة فيه، والأُرت: الذي في لسانه عقدة وحَبْطَةٌ يَجْعَلُ في كلامه فلا يطاوعه لسانه. انظر: الصحاح، 1/249؛ ومعجم المقاييس، 2/384؛ ولسان العرب، 3/1575؛ وتاج العروس، 4/524-525.

(2) سورة القصص: الآية 34.

(3) سورة الزخرف: الآية 52.

(4) روح المعاني، 16/184.

(5) سورة القصص: الآية 34.

(6) روح المعاني، 20/77.

(7) انظر: المصدر نفسه، 16/200. وانظر أيضا: قصص الأنبياء، ابن كثير، ص 275.

(8) روح المعاني، 25/89-90.

(9) المصدر نفسه، 8/176.

يخندش في مقام نبوتهم ويخل بوظيفتهم باعتبارهم مصطفىين من الله ﷺ ليكونوا رسله إلى خلقه، ومن دواعي القبول والاستجابة لهم أن يكونوا سالمين من تلك العيوب والنقائص التي تحول دون المهمة الموكلة إليهم.

### ثانياً: معجزات الأنبياء

المعجزة « أمر خارق للعادة مقرون بالتحدي مع عدم المعارضة »<sup>(1)</sup>، وما من نبي إلا أعطي من الآيات ما مثله آمن عليه البشر كما جاء في الصحيحين وغيرهما عن أبي هريرة رضي الله عنه<sup>(2)</sup>. وقد جرت سنة الله في عباده أن يؤيد رسله إلى خلقه بما يكون دالا على صدق نبوتهم وداعيا إلى الإيمان بهم، وفي التنزيل الكريم - وهو أكبر معجزات خاتم الأنبياء والمرسلين - ذكر كثير من المعجزات والآيات والبراهين التي أيد الله بها عباده المرسلين، وقد تحدث عنها المفسرون ومنهم الإمام الألوسي بما يجلي مظاهر إعجازها وهو ما سأبينه فيما يأتي:

#### 1- ناقة صالح عليه السلام

وهي مذكورة في قصة ثمود من قوله تعالى: ﴿وَالِئِيْ يُّمُوْدَ أَخَاهُمْ صَالِحًا... هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ إِيْبَاءٌ﴾ [الأعراف: 72] قال الألوسي: « أي آية ومعجزة ظاهرة الدلالة شاهدة بنبوتي »<sup>(3)</sup>، ثم أشار إلى إضافة الناقة إلى الاسم الجليل لتعظيمها، أو لأنها جاءت على نحو مخالف للأسباب المعهودة والنتائج المعتاد، ولذلك كانت آية وأي آية، وقيل: لأنه لم يملكها سواه سبحانه وتعالى، وقيل: لأنها كانت حجة الله على ثمود<sup>(4)</sup>.

وفي تفصيل قصة صالح مع قومه ذكر كلاما طويلا نقله عن ابن إسحاق وغيره فيه: أن صالحا دعاهم إلى عبادة الله فلم يتبعه إلا قليل منهم، فلما ألح عليهم سألوهم آية على صدق ما يدعوههم إليه على أن تكون هذه الآية ناقة بمواصفات ذكروها تخرج من صخرة عَيْنِوْها، فأجابه إلى ما أرادوا بعد أن أخذ منهم ميثاقا على أن يؤمنوا به ويصدقوه إن حقق لهم ما طلبوه فوافقوه على ذلك، لكنهم استحبوا العمى على الهدى بعد أن تحققت لهم معجزة الناقة فحل بهم ما حل من الهلاك بالطاغية، وغير ذلك من الأخبار التي ذكرها الألوسي دون أن يعلق عليها<sup>(5)</sup>.

(1) محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين، الرازي، ص 207. وانظر تعريف المعجزة أيضا في: أصول الدين، عبد القاهر البغدادي، ص 170؛ والاعتقادات، الراغب الأصفاني، ص 128.

(2) البخاري: فضائل القرآن؛ باب كيف نزول الوحي، 4/1905 (رقم 4696)؛ ومسلم: باب وجوب الإيمان برسالة نبينا محمد ﷺ إلى جميع الناس، 1/134 (رقم 152).

(3) روح المعاني، 8/162. قال الرازي: « اعلم أن القرآن قد دل على أن فيها - أي الناقة - آية، فأما ذكر أنها كانت آية من أي الوجوه فهو غير مذكور، والعلم حاصل بأنها كانت معجزة من وجه لا محالة ». التفسير الكبير، 14/170.

(4) انظر: روح المعاني، 8/163. وفي تفسيره لقول الحق سبحانه: ﴿وَمَآئِيْنَا تُمُوْدَ النَّاقَةَ مُبْصِرَةً﴾ [الإسراء: 59] قال: « وآتينَا ثمود الناقة باقتراحهم على نبينهم صالح عليه السلام وأخرجناهم من الصخرة ». روح المعاني، 15/104. وانظر ما قاله عند قوله تعالى: ﴿قَالَ هَلْ يَكُنْ نَاقَةُ لَهَا شِرْبٌ﴾ [الشعراء: 155]. روح المعاني، 19/114.

(5) انظر: روح المعاني، 8/166-168. وانظر: تفسير الطبري، 8/224؛ وتفسير ابن أبي حاتم، 5/1512 (رقم 8666)؛ وقصص الأنبياء، ابن كثير، ص 99-100.

## 2- عصا موسى عليه السلام

تكرر ذكر عصا موسى عليه السلام في مواضع من كتاب الله تعالى لكنها لم تبلغ في الحديث عنها ما بلغه الحديث عن موسى نفسه عليه السلام، وقد أشار الألوسي في تفسيره للآيات التي تحدثت عنها إلى التفصيلات التي وردت بشأنها وأنها أعظم آيات موسى عليه السلام؛ حيث ذكر عند تفسير قول المولى عليه السلام: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَى بِآيَاتِنَا وَسُلْطَانٍ مُبِينٍ﴾ [هُود: 96] أن المراد بـ "سلطان مبين" «المعجزات الباهرة منها وهو العصا، والإفراد بالذكر لإظهار شرفها لكونها أهرها، والمراد بـ "الآيات" ما عداها»<sup>(1)</sup>، وإن جَوَّز بعد ذلك أن يراد بهما واحد. وفي قصة موسى عليه السلام من سورة طه "وعند قوله تعالى: ﴿لِئُرِيكَ مِنْ آيَاتِنَا الْكُبْرَى﴾ [طه: 22] قال إنه «يعد ما قال الحسن وروى عن ابن عباس -رضي الله تعالى عنهما- من أن اليد أعظم في الإعجاز من العصا»<sup>(2)</sup>. وعند قوله تعالى: ﴿قَالَ مُوسَى أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَاءَكُمْ بِرُءُوسِهِمْ هَذَا﴾ [يونس: 47] قال الألوسي: «وملأني اسم الإشارة من معنى القرب لزيادة تعيين المشار إليه واستحضار ما فيه من الصفات الدالة على كونه آية باهرة من آيات الله تعالى المنادية على امتناع كونه سحرا؛ أي أسحر هذا الذي أمره واضح مكشوف، وشأنه مشاهد معروف بحيث لا يرتاب فيه أحد ممن له عين مبصرة»<sup>(3)</sup>.

ومن التفصيلات المتعلقة بـ "العصا" ما جاء في تفسير قوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ نَجْوًا﴾ [البقرة: 59] فقد ذكر الألوسي ما تعلق بلفظة "العصا" من مسائل لغوية وما قيل فيها من أنها من آس الجنة<sup>(4)</sup>، وأن طولها عشرة أذرع طول موسى عليه السلام، وأن لها شعبتين تنقدان في الظلمة، وأنها قد توارثها صاغر عن كابر إلى أن وصلت إلى شعيب ومنه إلى موسى، وقيل إن ملكا رفعها لموسى عليه السلام عندما كان في طريقه إلى مدين. أما الحجر المضروب فقد نص الألوسي بعد أن أورد بعض الروايات التي منها ما قاله الحسن: إنه لم يكن معيناً، بل أي حجر ضربه الله انفجر منه الماء، وهذا أبلغ في الإعجاز وأبين في القدرة، ثم قال: «والروايات في ذلك كثيرة، وظاهر أكثرها التعارض، ولا ينبغي على تعيين هذا الحجر أمر ديني، والأسلم تفويض علمه إلى الله تعالى»<sup>(5)</sup>.

وفي تفسير قوله تعالى: ﴿فَأَلْقَى عَصَاهُ فَإِذَا هِيَ ثُعْبَانٌ مُبِينٌ﴾ [الأعراف: 106] ذكر أنها كانت بعد انقلابها حية ضخمة طويلة على الحقيقة لا تخيلاً، وهو ما يشير إليه لفظ "مبين"، ووصفها بالضخامة كما في

(1) روح المعاني، 132/12.

(2) المصدر نفسه، 180/16. ولم أجد هذا الذي نقله الألوسي عن الحسن وابن عباس في كتب التفسير التي بين يدي، والذي في تفسير الطبري [40/30] عن الحسن أن "الآية الكبرى": اليد والعصا. وانظر: تفسير ابن الجوزي، 174/8؛ وتفسير القرطبي، 202/19.

(3) روح المعاني، 164/11.

(4) انظر: تفسير ابن أبي حاتم، 1532/5.

(5) روح المعاني، 270/1.



بعض الروايات التي ساقها لا يعارض قوله سبحانه: ﴿كَانَهَا جَانًا﴾ [ التَّمَلُّ: 10 ] بناء على أن " الجان " هي الحية الصغيرة لما قالوا: إن القصة ليست واحدة، أو لأن المقصود من ذلك تشبيهها في سرعة حركتها بالجان وليس بيان جثتها، أو لأنها انقلبت جانا وصارت ثعبانا فحكيت الحالتان في آيتين، والآية كما قال الألوسي: « من أقوى أدلة جواز انقلاب الشيء عن حقيقته... إذ لو كان ذلك تخييلا لبطل الإعجاز ولم يكن لذكر " مبین " معنى مبین، وارتكاب غير الظاهر غير ظاهر »<sup>(1)</sup>. وما ذكره إنما لبيان كونها معجزة بنفسها داعية للإيمان بما جاء به موسى عليه السلام من الحق.

### 3- معجزات عيسى عليه السلام:

ورد ذكر معجزات عيسى عليه السلام في قوله تعالى: ﴿ أَنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ بِشَايَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ إِنِّي أَخْلَقُ لَكُمْ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنْفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللَّهِ وَأُبْرِئُ الْأَكْمَهَ وَالْأَبْرَصَ وَأُخْبِي الْمَوْتَى بِإِذْنِ اللَّهِ وَأُنَبِّئُكُمْ بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدْخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ ﴾ [ آل عِمْرَان: 48 ] وهذه الآيات أعادت ذكرها سورة " المائدة " إلا الإنشاء بما كانوا يأكلون وما يدخرون، وقد بدأ الألوسي حديثه عن هذه المعجزات بقوله عن شطر الآية الأول: « والمراد بالخلق التصوير والإبراز على مقدار معين لا الإيجاد من العدم كما يشير إليه ذكر المادة »<sup>(2)</sup>، ثم ذكر أن هذه الهيئة المنفوخ فيها تصوير بإذن الله طيرا حيا كسائر الطيور، وأنكر أن يكون ذلك خصوصية له -عليه الصلاة والسلام- كونه تكون من نفخ جبريل الروح المحض، بل إن الله تعالى لو أراد الإحياء بنفخ أي شخص كان لكان من غير استعصاء أو تخلف. وقد نقل -رحمه الله- الخلاف في هذا الأمر: هل كان بطلب من قومه أم لا؟ فالذين ذهبوا إلى أنه كان عن اقتراح منهم قالوا إنهم طلبوا منه أن يخلق لهم خفاشا دون غيره لأنه أكمل الطير خلقا لمواصفات فيه ذكرها الألوسي مبينا أنه -عليه الصلاة والسلام- لم يخلق غيره. أما الذين ذهبوا إلى أن الخلق لم يكن عن طلب واقتراح من بني إسرائيل فقد كان معتمدهم في هذا ما رواه ابن جرير عن ابن إسحاق من أن عيسى عليه السلام جلس يوما مع غلمان فأخذ جزءا من طين جعله على شكل طائر ثم قال له كن طائرا بإذن الله فخرج يطير بين كفيه، فذكر الغلمان للناس هذا المشهد وأفشوه فيهم<sup>(3)</sup>.

وفي تفسير " وأبرئ الأكمه " نقل الألوسي ما رواه ابن جرير عن ابن عباس من أن الأكمه من ولد أعمى<sup>(4)</sup>، كما نقل عن ابن أبي حاتم عن ابن عباس أيضا أن " الأكمه " المسوح العين الذي لم يشق بصره ولم يخلق له حدقة<sup>(5)</sup>.

(1) روح المعاني، 21/9.

(2) المصدر نفسه، 168/3.

(3) انظر: المصدر نفسه، 168/3. ورواية ابن إسحاق في تفسير الطبري، 275/3.

(4) انظر: روح المعاني، 169/3؛ وتفسير الطبري، 276/3.

(5) انظر: روح المعاني، 169/3؛ وتفسير ابن أبي حاتم، 655/2 ( رقم 3543 ). ورواية ابن عباس فيه أن " الأكمه " الأعمى والمسوح العين فقط!

أما لفظة " الأبرص " فقال إنه « الوضح المعروف، وتخصيص هذين الأمرين -أي الأكمه والأبرص- لأههما أمران معضلان أعجزا الأطباء وكانوا في غاية الحذقة مع كثرتهم في زمنه، ولهذا أراهم الله تعالى المعجزة من جنس الطلب كما أرى قوم موسى عليه السلام المعجزة بالعصا واليد البيضاء حيث كان الغالب عليهم السحر، والعرب المعجزة بالقرآن حيث كان الغالب عليهم عصّر رسول الله ﷺ البلاغة، والاقتصار على هذين الأمرين لا يدل على نفي ما عداهما، فقد روي أنه عليه السلام أبرأ أيضا غيرهما »<sup>(1)</sup>.

وفي تفسير « وأخي الموتى يا ذن الله » قال الألوسي إن هذه المعجزة « خارق عظيم يكاد يتوهم منه الوهية فاعله؛ لأنه ليس من جنس أفعال البشر، وكان إحياءه بالدعاء »<sup>(2)</sup>. ثم نقل من صيغ هذا الدعاء خبر « أنه كان إذا أراد أن يحيي الموتى صلى ركعتين؛ يقرأ في الأولى " تبارك الذي بيده الملك "، وفي الثانية " تنزيل السجدة، فإذا فرغ مدح الله تعالى وأثنى عليه، ثم دعا بسبعة أسماء: يا قديم، يا خفي، يا دائم، يا فرد، يا وتر، يا أحد، يا صمد، قال البيهقي: ليس بالقوي »<sup>(3)</sup>. كما ساق بعد ذلك رواية عن ابن عباس أخرجهما يحيي السنة فيها ذكر الأنفس الأربعة التي أحيها عيسى عليه السلام؛ منهم سام بن نوح عليه السلام فمات من ساعته »<sup>(4)</sup>.

ففي هذه الآيات التي جاءت ناطقة بصدق نبوة عيسى عليه السلام أخبر الله ﷻ - كما يقول الطبري -: « أنه يقول ذلك لبني إسرائيل احتجاجا منه بهذه العبر والآيات عليهم في نبوته، و ذلك أن الكمه والبرص لا علاج لهما فيقدر على إبرائه ذو طب بعلاج، فكان ذلك من أدلته على صدق قوله إنه لله رسول؛ لأنه من المعجزات مع سائر الآيات التي أعطاه الله إياها دلالة على نبوته »<sup>(5)</sup>.

#### 4- معجزات محمد ﷺ:

إن مما لا خلاف فيه أن معجزة رسولنا الكريم ﷺ التي جاءت مؤيدة لرسائله ومتحدى بها من لدن عصره إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها إنما هي القرآن الكريم؛ كتاب الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، ولكن قد تواردت الأخبار بحدوث العديد من خوارق العادات في عهده ﷺ من غير أن يتحدى بها، وهي معجزات حسية إن صح أن تصنف ضمن هذا الإطار، قال ابن تيمية: « وهذه الأخبار منها ما هو في القرآن، ومنها ما هو متواتر يعلمه العامة والخاصة كنبع الماء من أصابعه، وتكثير الطعام، وحنين الجذع ونحو ذلك؛ فإن كلا من ذلك تواترت به الأخبار واستفاضت ونقلته الأمة جيلا بعد جيل وخلفا عن سلف »<sup>(6)</sup>.

(1) روح المعاني، 169/3.

(2) المصدر نفسه، 169/3.

(3) المصدر نفسه، 169/3. والحديث أخرجه: ابن أبي حاتم في تفسيره، 1241/4 ( رقم 7003 )؛ والبيهقي في الأسماء والصفات، ص 93. وانظر: تفسير ابن كثير، 678/2.

(4) انظر: روح المعاني، 169/3-170؛ ومعالم التنزيل، البغوي، 303/1-304؛ وتفسير القرآن، السمعاني، 321/1..

(5) جامع البيان، 277/3-278.

(6) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، 244/4.



وفي واحدة من هذه المعجزات الحسية التي ورد ذكرها في كتاب الله العزيز في سورة " القمر " وهي انشقاق القمر قال الألوسي: « " انشق القمر " انفصل بعضه عن بعض وصار فرقتين، وذلك على عهد رسول الله ﷺ قبل الهجرة بنحو خمس سنين »<sup>(1)</sup>. ثم ساق تأييد ذلك من الأحاديث الصحيحة<sup>(2)</sup> وغيرها حتى قال غير واحد إن الانشقاق متواتر، ونص آخرون على عدم التواتر، كما تعرض -رحمه الله- لمسائل تتعلق بالانشقاق. ككونه وقع والنبي ﷺ في مكة أم وهو في المدينة، وهل وقع الانشقاق مرة أو مرتين وغير ذلك مما ناقشه الألوسي ورد مدخاؤه منه الأخبار الصحيحة<sup>(3)</sup>. ثم انبرى للرد على من أنكر من الفلاسفة والملاحدين أصل الانشقاق بناء على زعمهم استحالة الخرق والالتئام على الأجرام العلوية، وأن هذا لو وقع لنقل متواترا وغير ذلك مما تصدى الألوسي لنقضه، ثم قال: « والحاصل أنه ليس عند المنكر سوى الاستبعاد، ولا يستطيع أن يأتي بدليل على الاستحالة الذاتية ولو انشق، والاستبعاد في مثل هذه الحالات قريب من الجنون عند من له عقل سليم »<sup>(4)</sup>.

أما معجزة محمد ﷺ التي وقع التحدي بها من غير خلاف وثبت هذا بنصوص صريحة فهي القرآن الكريم؛ المعجزة العقلية التي هي أبلغ في القوة وأدل على الصدق وأبعد من الشبهة. وأوجه الإعجاز والتحدي بهذا الكتاب العظيم عديدة: كاشتماله على حسن التأليف وبلاغته الخارقة لما ألفته العرب، وإخباره بالمغيبات ما كان منها وما سيكون، وهذه الأوجه وغيرها لا يزال التحدي قائما بها<sup>(5)</sup>.

وقد تعرض الألوسي لإعجاز القرآن الكريم في القائمة السابعة التي استهل بها تفسيره فذكر أن « إعجاز القرآن مما لا مرية فيه ولا شبهة تعتريه »<sup>(6)</sup>، ثم أخلص الكلام في هذه الفائدة لبيان وجوه الإعجاز دون الاشتغال بالاستدلال عليه؛ إذ هو « مما لا يُحتاج إليه، والشبهة صرير باب أو طنين ذباب »<sup>(7)</sup>.

فمن الوجوه التي قيلت في إعجاز القرآن ما ينسب للمعتزلة من أن الإعجاز يتلخص في « اشتماله على النظم الغريب والوزن العجيب، والأسلوب المخالف لما استنبطه البلغاء من العرب في مطالعته وفواصله

(1) روح المعاني، 74/27.

(2) منها حديث أنس، أخرجه الشيخان: البخاري: باب سؤال المشركين أن يريهم آية فأراهم انشقاق القمر، 1331/3 ( رقم 3438 )؛ ومسلم: صفات المنافقين؛ باب انشقاق القمر، 2158/4 ( رقم 2800 )، وحديث ابن مسعود المتفق عليه؛ البخاري: الباب السابق، 1330/3 ( رقم 3437 )؛ ومسلم: الباب السابق، 2159/4 ( رقم 2802 ).

(3) انظر: روح المعاني، 74-75.

(4) روح المعاني، 77/27. وانظر حادثة انشقاق القمر في: دلائل النبوة، البيهقي، 40-45؛ والشفاء بتعريف حقوق المصطفى، القاضي عياض، 1/255؛ وتفسير الطبري، 84-87؛ وتفسير الرازي، 29/29.

(5) انظر: إعجاز القرآن، الباقلاني، ص 39-72؛ والإرشاد، الجويني، ص 288-295؛ والشفاء، القاضي عياض، 1/258-280؛ والجواب الصحيح، ابن تيمية، 4/79-88.

(6) روح المعاني، 1/27.

(7) المصدر نفسه، 1/27.

ومفاصله»<sup>(1)</sup>، وذهب الجاحظ إلى أن وجه الإعجاز هو اشتمال القرآن الكريم «على البلاغة التي تتقاصر عنها سائر ضروب البلاغات»<sup>(2)</sup>.

وقيل: إن وجه إعجاز الكتاب العزيز «اشتماله على الإخبار بالغيب»، وقيل: «موافقته لقضية العقل ودقيق المعنى»، وقيل: «إعجازه قدمه»، وقيل إن «إعجازه بصرف دواعي بلغاء العرب عن معارضته»<sup>(3)</sup>، واستبعد هذا الرأي لأنه يستلزم -من جملة ما يستلزم- «أن يكون المعجز الصرفة لا القرآن، وهو خلاف ما عليه إجماع المسلمين»<sup>(4)</sup>. وقيل: إن وجه الإعجاز لخصائص وفضائل فيه «مثل الروعة التي تلحق قلوب سامعيه، وأنه لا يعلمه تاليه، بل يزداد حبا له بالترديد مع أن الكلام يُعادى إذا أعيد»<sup>(5)</sup>.

وبعد أن انتهى من سرد هذه الأقوال وما يرد عليها من اعتراضات وما يمكن أن يكون ردا عليها قال مبينا رأيه في هذه المسألة: «والذي يخطر بقلب هذا الفقير أن القرآن بجملته وأبعاضه حتى أقصر سورة منه معجز بالنظر إلى: نظمه وبلاغته وإخباره عن الغيب وموافقته لقضية العقل ودقيق المعنى، وقد يظهر كلها في آية، وقد يستتر البعض كالإخبار عن الغيب، ولا ضير ولا عيب فما يبقى كاف وفي الغرض واف»<sup>(6)</sup>.

فالذي يظهر أن الألوسي جمع بين مختلف الأقوال في وجوه أربعة للإعجاز، ليبين بعدها هذه الوجوه مستشهدا لما بما يناسبها من الأدلة؛ فكون النظم معجزا لأن القرآن الكريم جاء جامعا لمراتب تأليف الكلام الخمس<sup>(7)</sup> «بنظم مكتسب أهى حل، ومتعر عن كل خلل، ومشمتم على خواص ما شامها سواه، ومزايا ما سامها عند أهل النقد نظم إلا إياه».

مِنْ كُلِّ لَفْظٍ تَكَادُ الْأُذُنُ تَجْعَلُهُ رَبًّا وَيَعْبُدُهُ الْقِرْطَاسُ وَالْقَلَمُ»<sup>(8)</sup>.

وكون بلاغته معجزة هو أن كل بليغ «إذا قرع سمعه فصل بينه وبين ما عداه من النظم بلا ترديد، وهذا

(1) روح المعاني، 27/1. وانظر مذهب المعتزلة في: النكت في إعجاز القرآن، الرماني، ص 109-113. وقد جعل القاضي عياض هذا الذي نُسب إلى المعتزلة أحد وجوه أربعة لإعجاز القرآن الكريم. انظر: الشفا، 264/1.

(2) روح المعاني، 27/1.

(3) المصدر نفسه، 28/1. وانظر: هذه الوجوه وغيرها في الإتيان، 122/2-123.

(4) روح المعاني، 28/1.

(5) المصدر نفسه، 31/1. وانظر: الشفا، القاضي عياض، 258/1 وما بعدها.

(6) روح المعاني، 31/1.

(7) قال الألوسي: «مراتب تأليف الكلام على ما قيل خمس: الأولى: ضم الحروف المبسوطة بعضها إلى بعض فتحصل الكلمات الثلاث: الاسم والفعل والحرف، والثانية: تأليف هذه الكلمات بعضها إلى بعض فتحصل الجملة المفيدة وهو النوع الذي يتداوله الناس جميعا في مخاطبتهم وقضاء حوائجهم ويقال له المنثور، والثالثة: ضم ذلك إلى بعض ضما له مباد ومقاطع ومداخل ومخارج ويقال له المنظوم، والرابعة: أن يعتبر في أواخر الكلام مع ذلك تسجييع ويقال له المسجع، والخامسة: أن يحصل مع ذلك وزن ويقال له إن قصد الشعر». روح المعاني، 31/1. وانظر هذه المراتب في: الإتيان، 120/2.

(8) روح المعاني، 31/1.

مما لا يخفاء فيه على الرجال حتى على الوليد... وقد حازت بلاغة القرآن من كل قسم من هذه الأقسام —وهي ثلاثة: البليغ الرصين الجزل والفصيح القريب السهل والحاري الطلق الرسل— أوفر حصّة، وأخذت من كل نوع أعظم شعبة»<sup>(1)</sup>.

وسلك المسلك ذاته مع وجهي الإعجاز المذكورين، ثم قال: «فهذه الأوجه الأربعة هي الظاهرة في وجه إعجاز القرآن، والمشهور عند الجمهور الاختصار على بلاغته وفصاحته؛ حيث بلغت الرتبة العليا والغاية القصوى التي لم تكد تخفى على أهل هذا الشأن»<sup>(2)</sup>.

ولم يرتض الألوسي قصر مدار الإعجاز على النظم المخصوص وجعل الباقي تابعاً له، وإن كان قريباً من الحق كما يقول<sup>(3)</sup>.

وعند تعرضه لآيات التحدي اتكأ اتكاء شديداً على قواعد اللغة، فأطال في إيراد جزئيات ودقائق لغوية، وقد ذكر عند قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّثْلِهِ﴾ [البقرة: 22] أن الآية «سيقت لبيان الإعجاز إلا أن الغرض منه إثبات النبوة»<sup>(4)</sup>.

وقد تنائر في ثنايا المسائل اللغوية الكثيرة التي ذكرها في "روح المعاني" بعض شذرات تتحدث عن إعجاز القرآن لا تخرج في مجملها عما قرره في الفائدة السابعة مما ارتضاه من وجوه الإعجاز<sup>(5)</sup>.

فأمر الإعجاز عند الألوسي لا يعدو أن يكون جمعاً لآراء المتقدمين ومناقشتها مع ترجيح ما يظهر أنه أولى من غيره، ومستنده في هذا قواعد اللغة، مع التركيز منه على أوجه الإعجاز الأربعة التي خلص إليها<sup>(6)</sup>.

(1) روح المعاني، 31/1.

(2) المصدر نفسه، 32/1.

(3) المصدر نفسه، 32-33/1.

(4) المصدر نفسه، 192/1.

(5) انظر تفسيره لقوله تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّثْلِهِ﴾ [يونس: 38]. روح المعاني، 119/11-120؛ وقوله تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُورٍ مِّثْلِهِ مُفْتَرِيَاتٍ﴾ [هود: 13]. روح المعاني، 20/12؛ وقوله تعالى: ﴿قُلْ لَيْسَ بِاجْتِمَاعِ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ عَلَيَّ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَٰذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً﴾ [الأنعام: 88]. روح المعاني، 166/15؛ وقوله تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ نَقُولُ بَلْ لَا يُؤْمِنُونَ فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِّثْلِهِ إِنْ كَانُوا صَادِقِينَ﴾ [الطور: 31-32]. روح المعاني، 37/27.

(6) وانظر في مسألة الإعجاز: ثلاث رسائل في إعجاز القرآن للرّماني والخطّابي وعبد القاهر الجرجاني، تحقيق وتعليق: محمد خلف الله ومحمد زغلول سلام.

### المطلب الثالث: موقف الألوسي من مسائل "الولاية" و"الشفاعة" و"الوسيلة"

تعد مسائل الولاية والشفاعة والوسيلة من المباحث العقدية المهمة التي أثارت ولا زالت تثير العديد من الآراء والاختلافات حولها، وسأحاول في هذا المطلب بيان موقف الألوسي منها واحدة واحدة.

#### أولاً: الولاية

تحدث الألوسي عن مسألة "الولاية" عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ لَهُمُ الْبُشْرَىٰ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [يونس: 62-64] فبدأ بذكر المعنى اللغوي حيث قال: «"الأولياء" جمع ولي من الولي بمعنى القرب والدنو، يقال: تباعد بعد ولي، أي قرب»<sup>(1)</sup>، وفسر "أولياء الله" بأن المراد بهم «خليص المؤمنين لقربهم الروحاني منه سبحانه كما يفصح عنه تفسيرهم الآتي، ويفسر الولي بالحب، وبين المعنيين تلازم... وجاء بمعنى النصير، ويشير كلام البعض إلى صحة اعتبار هذا المعنى هنا»<sup>(2)</sup>. ثم انتقل إلى الحديث عن شروط الولي فقال: «والآية ظاهرة في أن الأولياء هم المؤمنون المتقون، وأقل ما يكفي في إطلاق الولي التقرب إليه سبحانه بالفرائض من امتثال الأوامر واجتناب الزواجر، والأكمل التقرب إليه -جل شأنه- بكل ما يمكن من القرب»<sup>(3)</sup>. ثم نقل قول من قال: إن "الولي" «فعل بمعنى مفعول، وجوز أن يكون بمعنى فاعل، وفسر بأنه من يتولى عبادة الله تعالى وطاعته على التوالي من غير تخلل معصية»<sup>(4)</sup>، قال: «وعن القشيري»<sup>(5)</sup> أن كلا الوصفين: تولى الله أمره وتولية عبادة الله تعالى وطاعته شرط في الولاية، غير أن الوصف الأول غالب على المحذوب المراد، والثاني على السالك المرید»<sup>(6)</sup>.

ولا يخفى -كما عقب رحمه الله- أن في هذا الكلام ما يدل على أن تخلل المعصية مناف للولاية، وليس هذا قولاً بالعصمة التي لم يشتها الجماعة إلا للأنبياء، بل قصارى ما فيه القول بالحفظ، وحفظهم مفسر بعدم صدور

(1) روح المعاني، 146/11. وانظر: معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، 141/6-142.

(2) روح المعاني، 146/11. وانظر: التعريفات، الجرجاني، ص 254؛ والتعرف لمذهب أهل التصوف، الكلاباذي، ص 91.

(3) روح المعاني، 148/11.

(4) المصدر نفسه، 148/11. وقد ذكر الألوسي أن هذا الكلام منقول عن كتاب "المبين المعين" وقد وجدته بمعنى في التعريفات،

الجرجاني، ص 254. وانظر: الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان، ابن تيمية، ص 17-18.

(5) سبقت ترجمته في مصادر التصوف. انظر: ص 104.

(6) روح المعاني، 148/11. وانظر: الرسالة القشيرية في علم التصوف، القشيري، ص 117، 160؛ ولطائف الإشارات، له، 104/2-

105. هذا ومن لا يرى التفرقة بين هذين المعنيين يذهب إلى «أن المعنيين يتوافقان ولا يختلفان؛ فكل من والى الله سبحانه واتخذ

ولياً يتقرب إليه بالطاعات والمحبة ويتقيه من كل ما لا يرضيه، فذلك هو من يحبه الله تعالى ويحفظه من كل سوء ويوفقه إلى كل

خير». التوسل بالأولياء، عبد اللطيف السيد علي سالم، ص 109.

الذنب مع إمكان وقوعه منهم، وإمكان صدوره منهم قيد يخرج العصمة<sup>(1)</sup>. وقد أطل الكلام في كون وقوع الذنب منافيا أو غير مناف لبقاء وصف الولاية، ناقلا لبعض الأقوال، مستحسنا للرأي الذي قسم الولاية إلى صغرى: وهي التي يمكن أن يقع من صاحبها ذنب لكنه يتصل منه على الفور، فهذا لا ينافي الحفظ، وكبرى: وهي التي لا يقع من صاحبها ذنب أصلا مع إمكان الوقوع<sup>(2)</sup>.

ثم ساق بعض ما يظن أن فيه مخالفة لما دلت عليه الآية كحديث ابن عباس أن رسول الله ﷺ سئل من أولياء الله؟ فقال: «الذين إذا رءوا ذكر الله تعالى»<sup>(3)</sup>، ولا مخالفة في الحقيقة - كما يقول -، ثم جمع بين هذه الرواية ورواية أخرى وبين الآية؛ ذلك أن مقام الإرشاد والتذكير اقتضى منه ﷺ أن يقول للسائلين ما قال، فلا منافاة بين ما ذكر وبين الآية<sup>(4)</sup>.

وقد تحدث بعد ذلك عن الفرق بين النبوة والولاية وهو يشرح حديث أبي مالك الأشعري عن النبي ﷺ قال: «إن لله عبادا ليسوا بأنبياء ولا شهداء يغبطهم النبيون والشهداء»، ثم وصفهم ﷺ بأن لهم منابر من نور يوم القيامة، لا يفرعون حين يفرع الناس، هم أولياء الله لا خوف عليهم ولا يحزنون<sup>(5)</sup>، قال الألوسي: «وأيا ما كان فلا دليل فيه على أن الولاية أفضل من النبوة، وقد كُفر معتقد ذلك»<sup>(6)</sup>؛ إذ أن «اعتقاد أفضلية ولي من الأولياء على نبي من الأنبياء كفر عظيم وضلال بعيد»<sup>(7)</sup>. وقد أنكر الألوسي نسبة القول بتفضيل غير الأنبياء على الأنبياء إلى ابن عربي<sup>(8)</sup> وغيره من سادات الصوفية، وبرأهم من ذلك<sup>(9)</sup>. كما ذكر أن ما ينقل عن كثير من الشيعة من تفضيل علي وأولاده على كثير من الأنبياء والمرسلين لا مستند لهم فيه «إلا أخبار كاذبة وأفكار غير صائبة»<sup>(10)</sup>. وفي تفسيره للآية تفسيرا إشاريا، نقل عن محيي الدين بن عربي تعريف الولي وتقسيم الأولياء إلى أقسام عدة، ثم ذكر أن هذا التقسيم ورد مرفوعا وموقوفا من حديث خمسة عشر صحابيا ذكرهم، ومن مرسل الحسن وغيره ومن آثار التابعين ومن بعدهم ما لا يحصى، وقد أنكر ذلك قوم وأثبته آخرون وشيدوا أركانه، وأشار إلى

(1) روح المعاني، 148/11.

(2) انظر: المصدر نفسه، 149/11.

(3) أخرجه: ابن المبارك، الزهد، 72/1 (رقم 218)؛ وذكره الحكيم الترمذي في نوادر الأصول، 39/2.

(4) انظر: روح المعاني، 150/11.

(5) انظر: المصدر نفسه، 150/11. والحديث أخرجه: أحمد في المسند، 243/5 (رقم 22957)؛ وابن أبي حاتم في تفسيره،

1963/6 (رقم 10452)؛ والبيهقي في شعب الإيمان، 487-486/6 (رقم 9001).

(6) روح المعاني، 150/11.

(7) المصدر نفسه، 179/11.

(8) سبقت ترجمته في مصادر التصوف. انظر: ص 109.

(9) انظر: روح المعاني، 178/11.

(10) المصدر نفسه، 179/11.

أن الحق مع المشتين وهو الذي يقول به<sup>(1)</sup>.

وقد ختم الألوسي - رحمه الله - تفسير الآية ببيان موقفه من حد " الولي " ومعايير التفرقة بينه وبين غيره فقال: « وبالجملة: متى رأينا الشخص مؤمنا متقيا حكمنا عليه بالولاية نظرا لظاهر الحال، ووجب علينا معاملته بما هو أهله من التوقير والاحترام، غير غالين فيه بتفضيله على رسول أو نبي أو نحو ذلك مما عليه العوام اليوم في معاملة من يعتقدونه وليا، التي هي أشبه شيء بمعاملة المشركين من يعتقدونه إلهًا... وأحسن ما يعتمد عليه في معرفة الولي اتباع الشريعة الغراء وسلوك المحجة البيضاء؛ فمن خرج عنها قيد شبر بعد عن الولاية بمراحل، فلا ينبغي أن يطلق عليه اسم الولي ولو أتى بألف خارق، فالولي الشرعي اليوم أعز من الكبريت الأحمر<sup>(2)</sup>، وهو تقرير منه - رحمه الله - لما هو عليه العوام من تقديس من يعتقدونه وليا، وادعاء بعضهم القرب من الله - جل شأنه - واستحقاقهم لكراماته، وهم أبعد ما يكونون عن ذلك من الوجهة الشرعية<sup>(3)</sup>.

### ثانيا: الشفاعة

تحدث الألوسي عن الشفاعة عند تفسير قوله تعالى: ﴿لَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ﴾ [البقرة: 47] فذكر معناها قال: « الشفاعة كما في البحر: ضم غيره إلى وسيلته، وهي من الشفع ضد الوتر؛ لأن الشفع ينضم إلى الطالب في تحصيل ما يطلب فيصير شافعا بعد أن كان فردا<sup>(4)</sup> ».

وقد ناقش - رحمه الله - في هذا الموضوع مذهب المعتزلة في إثبات الشفاعة لزيادة الثواب دون درء العقاب<sup>(5)</sup>، ومن ثم نفىها لأهل الكبائر تمسكا بعموم الآية وإن كانت نازلة في الكفار فهي لا تدفع العموم المستفاد منها، ورد عليهم بالتخصيص من وجهين: « الأول: بحسب المكان والزمان؛ فإن مواقف القيامة ومقدار زمانها فيها سعة

(1) انظر: روح المعاني، 178/11. وانظر في طبقات الأولياء ومقاماتهم وأحوالهم وألقابهم: إرغام أولياء الشيطان بذكر مناقب أولياء الرحمن - الطبقات الصغرى -، المناوي، 4/31-44.

(2) روح المعاني، 179/11. وانظر: الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان، ابن تيمية، ص 58-65.

(3) وقد قال الألوسي عند تفسير قول المولى - عز وجل - : ﴿ وَمَا كَانُوا أَوْلِيَاءَهُ إِنْ أَوْلِيَاءَهُ إِلَّا الْمُتَّقُونَ ﴾ [الأنفال: 34] مما يصلح أن ينطبق على زماننا، قال: « وغالب الجهلة اليوم على أن الولي هو المجنون، ويعبرون عنه بالمجنون، صدقوا ولكن عن الهدى، وكلما أطبق جنونه وكثر هذيانه واستقدرت النفوس السليمة أحواله كانت ولايته أكمل، وتصرفه في ملك الله أتم، وبعضهم يطلق الولي عليه وعلى من ترك الأحكام الشرعية ومرق من الدين الحمدي وتكلم بكلمات القوم وتزيا بزيهم، وليس منهم في غير ولا نفي، وزعم أن من أجهد نفسه في العبادة محجوبا، ومن تمسك بالشرعية مغبونا، وإن هناك باطن [ كذا ] يخالف الظاهر، إذا هو عرف انحل القيد ورفع التكليف وكملت النفس... ويسمون هذا المرشد، صدقوا ولكن إلى النار... » إلى آخر مقال. روح المعاني، 202/9.

(4) روح المعاني، 251/1. وانظر: البحر المحيط، أبو حيان، 187/1؛ ومعجم المفاتيح، ابن فارس، 201/3؛ والتعريفات، الجرجاني، ص 127.

(5) انظر: الكشف، الزمخشري، 136/1-137، 299.



وطول، ولعل هذه الحالة في ابتداء وقوعها وشدة ثم يأذن بالشفاعة، وقد قيل مثل ذلك في الجمع بين قوله تعالى: ﴿فَلَا أُنْسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَاءَلُونَ﴾<sup>(1)</sup> وقوله تعالى: ﴿وَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ يَتَسَاءَلُونَ﴾<sup>(2)</sup>، وكون مقام الوعيد يأبى عنه غير مسلم، والثاني: بحسب الأشخاص؛ إذ لا بد لهم من التخصيص في غير العصاة لمزيد الدرجات، فليس العام باقيا على عمومهم إلا اقتضى نفي زيادة المنافع وهم لا يقولون به، ونحن نخصص في العصاة بالأحاديث الصحيحة البالغة حد التواتر، وحيث فتح باب التخصيص نقول أيضا ذلك النفي محصص بما قبل الإذن لقوله تعالى: ﴿لَا تَنْفَعُ الشَّفَاعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ﴾<sup>(3)</sup>، وهو تخصيص له دليل وتخصيصهم لا يظهر له دليل<sup>(4)</sup>، ثم أمجد ذلك بأدلة عقلية ونقلية فقال: «على أن الشفاعة بزيادة المنافع يكاد أن لا تكون شفاعة، وإلا لكنا شفعاء الرسول عند الصلاة عليه مع أن الإجماع وقع منا ومنهم على أنه هو الشفيع، وأيضا في قوله تعالى: ﴿وَأَسْتَغْفِرُ لَذُنُوبِكُمْ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾»<sup>(5)</sup> ما يشير إلى الشفاعة التي ندعيها، ويحث على التخصيص الذي نذهب إليه<sup>(6)</sup>.

هذا وقد جاء تفسير المقام المحمود من قوله تعالى: ﴿عَسَىٰ أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾ [الإسراء: 79] بالشفاعة، واختلف في نوع هذه الشفاعة: فذكر الألوسي أولا أن «المراد بذلك المقام مقام الشفاعة العظمى في فصل القضاء حيث لا أحد إلا وهو تحت لوائه ﷺ»<sup>(7)</sup>، ويؤيده رواية البخاري عن ابن عمر وفيها: «... ثم محمد فيشفع فيقضي الله تعالى بين الخلق، فيمشي حتى يأخذ بحلقة باب الجنة فيومئذ يبعثه الله المقام المحمود، يحمده أهل الجمع كلهم»<sup>(8)</sup>، ورواية الترمذي عن أبي سعيد الخدري، وفيها: «... فيقال: ارفع رأسك سل تعط، واشفع تشفع، وقل يسمع لقولك، فهو المقام المحمود الذي قال الله تعالى: ﴿عَسَىٰ أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾»<sup>(9)</sup>. ثم ذكر الرأي الثاني فقال: «وقيل هو مقام الشفاعة لأمته ﷺ لما رواه أحمد والترمذي

(1) سورة المؤمنون: الآية 102.

(2) سورة الصافات: الآية 27.

(3) سورة سبأ: الآية 23.

(4) روح المعاني، 252/1.

(5) سورة محمد: الآية 20.

(6) روح المعاني، 252/1. وانظر في إثبات الشفاعة: الإبانة، الأشعري، ص 101؛ ونمهيذ الأرائل، الباقلاني، ص 415-431؛ والإرشاد، الجويني، ص 331؛ فقد ذكر أن السنن الواردة في الشفاعة بلغت الاستفاضة، وفيها التصريح بالشفاعة في أهل الكبائر وساق بعضها، ثم رد على قول من قال من المعتزلة إن الشفاعة ترفع الدرجات ولا تحط السيئات بقوله: «فإن الأخبار المأثورة شاهدة بتعلق الشفاعة بأصحاب الكبائر». وانظر روايات الشفاعة في: الشفاء، القاضي عياض، 216/1-224.

(7) روح المعاني، 140/15. وانظر ما قيل في المقام المحمود: تفسير الرازي، 32/33.

(8) روح المعاني، 140/15. وحديث البخاري أخرجه في التوحيد؛ باب قول الله تعالى ﴿وَجُودَ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاطِرَةٌ﴾، 2708/6 (رقم 7002).

(9) روح المعاني، 140/15. وحديث الترمذي أخرجه في التفسير؛ باب ومن سورة بني إسرائيل، 308/5 (رقم 3148) وقال: =

والبيهقي في الدلائل عن أبي هريرة عن النبي أنه سئل عن المقام المحمود في الآية فقال: هو المقام الذي أشفع فيه لأمتي<sup>(1)</sup>، وأجيب عن المذهب الأول - يعني مقام الشفاعة العظمى - « بأنه يحتمل أن يكون المراد المقام الذي أشفع فيه أولاً لأمتي<sup>(2)</sup>، واستدل بحديث الشيخين وغيرهما عن أبي هريرة القريب من حديث الترمذي عن أبي سعيد الخدري السابق<sup>(3)</sup>، ثم ذكر قول من قال إن المقصود مقام الشفاعة مطلقاً فيكون أعم مما ذكر كما رواه الطبري<sup>(4)</sup> عن أبي هريرة مرفوعاً وهو والطبراني عن ابن عباس موقوفاً<sup>(5)</sup>.

ثم انتقل الألوسي إلى الحديث عن الفرق بين شفاعة النبي ﷺ وشفاعة غيره من الأنبياء والملائكة وبعض المؤمنين بـ « أن الشفاعة الكاملة والأنواع الفاضلة لا تثبت لغيره عليه الصلاة والسلام -، وقد أوصل بعضهم الشفاعة المختصة به إلى عشر، وذكرها بعض شراح البخاري<sup>(6)</sup> ».

وفي ختام تفسيره للآية وبعد أن استعرض الأقوال الواردة في تفسير المقام المحمود من غير الشفاعة، ذكر أنه لا يصغى لما قيل ويقال في الآية إن صح التفسير عن رسول الله ﷺ، ويجمع بين ما صح من ظواهر الروايات المتعارضة بأن « المراد بالمقام المحمود ما ينتظم كل مقام يتضمن كرامة له ﷺ، والاقتصار في بعض الروايات على بعض لنكتة<sup>(7)</sup> ».

### ثالثاً: الوسيلة

تحدث الألوسي عن التوسل والوسيلة ومحمل الآراء في ذلك عند تفسير قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ﴾ [المائدة: 37] حيث بدأ بذكر معنى الوسيلة فقال: « هي فعيلة بمعنى مايتوسل به ويتقرب إلى الله ﷻ من فعل الطاعات وترك المعاصي، من وسل إلى كذا: أي تقرب إليه بشيء<sup>(8)</sup> ».

ثم أضاف إلى هذا المعنى معاني أخرى ناقش من خلالها بعض الانحرافات في الاستدلال بهذه الآية

"حسن صحيح".

(1) روح المعاني، 141/15. ولم أجد الحديث مخرجا بهذا اللفظ عند الترمذي أو أحمد، وقريب منه حديث أحمد في المسند، 478/2 (رقم 10203)، والذي عند الترمذي من حديث أبي هريرة قريب من حديث أبي سعيد الخدري السابق، أخرجه في الزهد؛ باب ما جاء في الشفاعة، 622/4 (رقم 2434). كما لم أجد في كتاب دلائل النبوة للبيهقي!

(2) روح المعاني، 141/15.

(3) البخاري: الأنبياء؛ باب يزفون النسلان في المشي، 1226/3 (رقم 3182)، وتفسير سورة الإسراء؛ باب ﴿ذُرِّيَّةً مِنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ﴾، 1745/4 (رقم 4435)؛ ومسلم: الإيمان؛ باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها، 187-184/1 (رقم 194، 195).

(4) جامع البيان، 145/15.

(5) المصدر نفسه، 144/15؛ والمعجم الكبير، الطبراني، 61/12 (رقم 12474).

(6) روح المعاني، 141/15. وانظر: فتح الباري، 428/11.

(7) روح المعاني، 141/15.

(8) المصدر نفسه، 124/6. وانظر: معجم المقاييس، ابن فارس، 110/6؛ وقاعدة جليلة في التوسل والوسيلة، ابن تيمية، ص 17.

كـ «مشروعية الاستغانة بالصالحين وجعلهم وسيلة بين الله تعالى وبين العباد، والقسم على الله تعالى بهم بأن يقال: اللهم إنا نقسم عليك بفلان أن تعطينا كذا، ومنهم من يقول للغائب أو الميت من عباد الله تعالى الصالحين: يا فلان ادع الله تعالى ليرزقني كذا وكذا، ويزعمون أن ذلك من باب ابتغاء الوسيلة... وكل ذلك بعيد عن الحق بمراحل»<sup>(1)</sup>. ورد ما يتمسك به هؤلاء مما ينسبونه إلى النبي ﷺ أنه قال: «إذا أعيتكم الأمور فعليكم بأهل القبور، أو فاستغيثوا بأهل القبور» بأنه «من وحي شياطين من يقولون بهذا؛ لأن الحديث مفترى على رسول الله عليه الصلاة والسلام- بإجماع العارفين بحديث رسول الله؛ إذ لم يروه أحد من العلماء وليس هو في شيء من كتب الحديث المعتمدة، بل إنه ﷺ نهي عن اتخاذ القبور مساجد ولعن على ذلك، فكيف يأمر بالاستغانة بأصحابها والطلب منهم»<sup>(2)</sup>. ثم زاد الأمر توضيحاً فيبين أن الاستغانة بمخلوق وجعله وسيلة بمعنى طلب الدعاء منه مما لا شك في جوازِهِ إن كان حياً، وقد دل عليه نصوص من السنة صحيحة كقول رسول الله ﷺ لعمر لما استأذنه في العمرة: «لا تنسنا يا أخي من دعائك»<sup>(3)</sup>، وكأمره لأُمته بطلب الوسيلة له والصلاة عليه<sup>(4)</sup>، أما إذا كان المطلوب منه ميتاً فلا ريب أنه غير جائز، بل هو من البدع التي لم تنقل عن أحد من السلف، ولم يرو عن صحابي أنه طلب شيئاً من ميت ولو كان سيد العالمين<sup>(5)</sup>.

وفي استقبال قبر النبي ﷺ حال الدعاء فلم يرد عن السلف أيضاً، بل لا يستقبل إلا وقت السلام، وعند الدعاء تستقبل القبلة.

وأما القسم على الله بأحد من خلقه كأن يقال: اللهم إني أقسم عليك أو أسألك بفسلان إلا قضيت لي حاجتي، فقد ذكر الألوسي أن أقواماً أجازوا ذلك في حقه ﷺ دون غيره من الأنبياء والملائكة والأولياء لأنهم ليسوا في درجته ﷺ، ونسب -رحمه الله- القول به لغير واحد.

(1) روح المعاني، 6/124-125.

(2) المصدر نفسه، 6/127-128. والحديث وحدته في كشف الخفاء ومزيل الإلباس للعجلوني بلفظ: «إذا تحيرتم في الأمور فاستعينوا من أصحاب القبور»، وقال: «كذا في الربيعين لابن كمال باشا». كشف الخفاء، 1/88 (رقم 213). وأما حديث النهي عن اتخاذ القبور ولعن من فعل ذلك فقد أخرجه الشيخان: البخاري في عدة مواضع منها: المساجد؛ باب الصلاة في البيعة، 1/168 (رقما 425، 426)؛ ومسلم: المساجد ومواضع الصلاة؛ باب النهي عن بناء المساجد على القبور 1/376 (أرقام 529، 530، 531، 532).

(3) أخرجه: أبو داود: الوتر؛ باب الدعاء، 2/80 (رقم 1498)؛ والترمذي: الدعوات؛ باب في دعاء النبي ﷺ، 5/559 (رقم 3562) وقال: "حسن صحيح"؛ وابن ماجه: باب فضل دعاء الحاج، 2/966 (رقم 2894).

(4) في قوله ﷺ: «إذا سمعتم المؤذن يقول فقولوا مثل ما يقول... ثم سلوا لي الوسيلة...». أخرجه الشيخان؛ البخاري من حديث جابر: الأذان؛ باب الدعاء عند النداء، 1/222 (رقم 589)؛ وتفسير سورة الإسراء؛ باب «عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا»، 4/1749 (رقم 4442)؛ ومسلم من حديث عبد الله بن عمرو: الصلاة؛ باب استحباب القول مثل قول المؤذن، 288/ (رقم 384). واللفظ لمسلم.

(5) انظر: روح المعاني، 6/125؛ وقاعدة حليلة، ابن تيمية، ص71، 80.

ومن العلماء من منع التوسل بذاته ﷺ والقسم على الله بأحد من خلقه مطلقاً، وهو ما ذهب إليه كثير من الأجلة وإن كان الاختلاف حاصلًا في هذه المسألة فقد قال الألوسي: « وأنت تعلم أن الأدعية المأثورة عن أهل البيت الطاهرين وغيرهم من الأئمة ليس فيها التوسل بالذات المكرمة ﷺ »<sup>(1)</sup>. بل رويت أخبار نصّت على خلاف ذلك، وأنه لا يجوز التوسل بذاته والقسم به -عليه الصلاة والسلام- حيا وميتا كما في حديث البخاري عن أنس أن عمر رضي الله عنه كان إذا قحطوا استسقى بالعباس عم رسول الله ﷺ وتوسلوا إلى الله به<sup>(2)</sup>، فلم يعدل ﷺ عن النبي ﷺ إلى غيره بلا مسوغ، فعدوهم ﷺ - كما يقول الألوسي - « دليل واضح على أن المشروع ما سلكوه دون غيره »<sup>(3)</sup>. فالإقسام به ﷺ على الله حيا وميتا لما لم يقر عليه نص إذا كان بمعنى أن يسأل الله تعالى بذلك ويقسم به عليه -وهو محل النزاع-، أما إذا كان بمعنى طلب الدعاء والشفاعة والتوسل إلى الله تعالى بقبول دعائه وشفاعته فذلك مما لا محذور فيه، وإن كان الإقسام المشروع هو ما كان به تعالى وبأسمائه وصفاته، وما خالف ذلك فلم يرد عن أحد من السلف، وكذلك ما يروى من بعض الأحاديث التي فيها الإقسام على الله بجاه نبيه أو غيره من الصالحين فلا يثبت بسند يعول عليه، بل الثابت - كما يقول الألوسي - أن « الأعمال الصالحة سبب لثواب الله تعالى لنا، ولا كذلك ذوات الأشخاص أنفسها، والناس قد أفرطوا اليوم في الإقسام على الله تعالى، فأقسموا عليه -عز شأنه- بمن ليس في العير ولا في النفير، وليس عنده من الجاه قدر قطمير »<sup>(4)</sup>.

ثم انتقل الألوسي إلى الحديث عن مسألة هي " التوسل بجاهه ﷺ "؛ فيبين جواز ذلك في حقه ﷺ حيا وميتا مستدلا بأن المراد من « الجاه معنى يرجع إلى صفة من صفاته تعالى؛ مثل أن يراد به المحبة التامة المستدعية عدم رده وقبول شفاعته، فيكون معنى قول القائل: إلهي أتوسل بجاه نبيك ﷺ أن تقضي لي حاجتي: إلهي اجعل محبتك لسه وسيلة في قضاء حاجتي، ولا فرق بين هذا وقولك: إلهي أتوسل برحمتك أن تفعل كذا، إذ معناه أيضا: إلهي اجعل رحمتك وسيلة في فعل كذا، بل لا أرى بأسا أيضا بالإقسام على الله تعالى بجاهه ﷺ بهذا المعنى »، قال: « والكلام في الحرمة كالكلام في الجاه، ولا يجري ذلك في التوسل والإقسام بالذات البحت »<sup>(5)</sup>، وهذا صريح في التفرقة بين التوسل بجاهه ﷺ وبين الإقسام على الله بذاته الكريمة ﷺ أو جاهه، وهذا الذي جوزه من التوسل بالجاه، وكذا الحرمة والإقسام على الله بهما وإن لم يعهد عن أحد من الصحابة -ليس اختيارا مطلقا من الألوسي، إنما هو كما يقول: « [ ل ] دفع الحرج عن الناس والفرار من دعوى تضليلهم كما يزعمه البعض في التوسل بجاه عريض

(1) روح المعاني، 6/126.

(2) البخاري: الاستسقاء؛ باب سؤال الناس الإمام الاستسقاء إذا قحطوا، 342/1 ( رقم 964 )؛ وفضائل الصحابة؛ باب ذكر العباس بن عبد المطلب، 3/1360 ( رقم 3507 ).

(3) روح المعاني، 6/126.

(4) المصدر نفسه، 6/127.

(5) المصدر نفسه، 6/128. وانظر تعليق محمد أحمد لرح على هذا الكلام للألوسي في كتابه: تقديس الأشخاص في الفكر الصوفي -عرض وتحليل على ضوء الكتاب والسنة-، 2/262.

الجاه ﷺ، لا للميل إلى أن الدعاء كذلك أفضل من استعمال الأدعية الماثورة التي جاء بها الكتاب وصدحت بها السنة السنة، فإنه لا يستريب منصف في أن ما علمه الله تعالى ورسوله ﷺ ودرج عليه الصحابة الكرام ﷺ وتلقاه من بعدهم بالقبول أفضل وأجمع وأنفع وأسلم؛ فقد قيل ما قيل إن حقا وإن كذبا»<sup>(1)</sup>.

والرأي نفسه ذهب إليه الألوسي في التوسل بجاه غيره ﷺ ممن قطع بصلاحهم وولايتهم، ليحذر في الأخير من دعاء غير الله تعالى من الأولياء الأحياء منهم والأموات؛ إذ «ليس ذلك من التوسل المباح في شيء، واللائق بحال المؤمن عدم التفوه بذلك وأن لا يحوم حول حماه، وقد عده أناس من العلماء شركا وأن لا يكنه، فهو قريب منه»، قال: «ولا أرى أحدا ممن يقول ذلك إلا وهو يعتقد أن المدعو؛ الحي الغائب، أو الميت المغيب، يعلم الغيب، أو يسمع النداء، ويقدر بالذات أو بالغير على جلب الخير ودفع الأذى، وإلا لما دعاه ولا فتح فاه»<sup>(2)</sup>.

فالألوسي -رحمه الله- ظاهر في أنه أراد التوفيق في هذه المسألة الشائكة بين ما تقرر في أصول الشرع، وما هو عليه الناس في زمانه -ويصدق على زماننا أيضا- من التوسل بجاهه ﷺ أو الإقسام به على الله وكذا غيره ممن الصالحين ممن قطع بصلاحهم على معنى يرجع إلى صفة من صفاته تعالى، وإن كان الأولى والأسلم اتباع المأثور عن النبي ﷺ أو صحابته الأكرمين.

والذي نستنتجه في نهاية هذا المبحث أن الألوسي ومن خلال تحليلاته العميقة ومناقشاته السديدة لمختلف القضايا العقدية لم يخرج في منهجه العقدي عن آراء السلف ومقرراتهم، مع ما ينضاف إلى ذلك من إحاطة واسعة بمذاهبهم ومختلف أدلتهم، كما أفصح أيضا عن إلمام بمظاهر عصره وسلوكات الناس المخالفة أو الموافقة للشرع، وهو ما حدا به -رحمه الله- إلى الخروج بآراء أقل ما يقال عنها إنها توفيقية.

واستكمالا لمنهج الألوسي في التفسير بالرأي بقي أن أتحدث في المبحث الرابع والأخير عن التفسير الإشاري والعلمي في "روح المعاني".



(1) روح المعاني، 6/128.

(2) المصدر نفسه، 6/128.

## المبحث الرابع: التفسير الإشاري والعلمي للألوسي " في روح المعاني "

يعد كل من التفسير الإشاري والتفسير العلمي أحد الألوان التفسيرية المحسوبة على التفسير بالرأي انطلاقاً من ارتكاز كل منهما على فهم خاص للمفسر يستنبطه من الآيات القرآنية، هذه الآيات التي وإن لم تتحدث بصفة مباشرة عن تفسيرات إشارية أو علمية في القرآن الكريم إلا أنها تضمنت في بعض جزئياتها تلميحات صريحة أو غير صريحة لما نحن بصدد من التفسير العلمي والإشاري، وهو الذي استند إليه من عرف من مذهبه القول بهذين اللونين من التفسير.

وقد عرض الإمام الألوسي في " روح المعاني " لتفسيرات علمية وإشارية واضحة تجلت في العديد من المناسبات وهو ما سأتناوله بالبحث في مطلبين:

### المطلب الأول: المنحى الإشاري للألوسي في " روح المعاني "

### المطلب الثاني: التفسير العلمي للألوسي في " روح المعاني "

### المطلب الأول: المنحى الإشاري للألوسي في " روح المعاني "

سبق الحديث في مصادر الألوسي من كتب التصوف عن ملمح عام للاتجاه الإشاري للألوسي في " روح المعاني " <sup>(1)</sup>، إلا أنه يجدر بنا في بداية هذا المطلب التمييز بين لونين من التفسير يشتركان في الاسم العام وهو التفسير الصوفي، ويفترقان في قضايا جوهرية تجعل لكل واحد منهما حكماً خاصاً به، وهذان اللونان هما:

- التفسير الصوفي الرمزي النظري الفلسفي، وهو الذي لا يراعي فيه أصحابه المعنى الدلالي الأول الذي وضع بإزائه اللفظ أو ما لحقه من تطور، بل يدعون أن النصوص ليست على ظاهرها، وأن لها معاني باطنية لا يعرفها إلا المعلم <sup>(2)</sup>.

وهذا النوع ذمه العلماء وجعلوه إلى الإلحاد أقرب منه إلى التفسير؛ لأن مؤداه نفي الشريعة بالكلية <sup>(3)</sup>.

- التفسير الإشاري الفيضي: وهو الذي تكون فيه « النصوص على ظواهرها ومع ذلك فيها إشارات خفية إلى دقائق تنكشف على أرباب السلوك يمكن التطبيق بينها وبين الظواهر المرادة » <sup>(4)</sup>.

(1) انظر: ص 103.

(2) انظر: الإتقان، 184/2؛ والتفسير والمفسرون، الذهبي، 339/2؛ ودراسات في القرآن، السيد أحمد خليل، ص 128.

(3) انظر: الإتقان، 184/2.

(4) وهذا الحد هو للتفطن كما نقله السيوطي في الإتقان، 184/2. وانظر: مناهل العرفان، 78/2؛ والتفسير والمفسرون، 352/2؛ ودراسات في القرآن، السيد أحمد خليل، ص 129.



فيظهر بالموازنة بين هذين اللونين من التفسير أن الأول يقصر فيه الباطنية المراد من النص القرآني على المعنى الباطن، وينفون إرادة الظاهر مما فيه نفي للشرعية، وأما الذين يقولون بالتفسير الإشاري فيقرّون بأن المراد أولاً إنما هو الظاهر، وما عداه من الإشارات الخفية لا يتعارض مع هذا الظاهر ولا يتناقض ومقررات العقول السليمة، ولذلك قبله المحققون من العلماء بشروطه<sup>(1)</sup>.

أما الألوسي فقد أبان عن موقفه من التفسير الإشاري في الفائدة الثانية من الفوائد السبع التي استهل بها تفسيره حين تحدث عن التفسير بالرأي - والتفسير الإشاري جزء منه - فقال عن تفسير الصوفية مميزاً بين نوعيه المذكورين آنفاً: « وأما كلام السادة الصوفية في القرآن فهو من باب الإشارات إلى دقائق تنكشف على أرباب السلوك ويمكن التطبيق بينها وبين الظواهر المرادة، وذلك من كمال الإيمان ومحض العرفان؛ لا أنهم اعتقدوا أن الظاهر غير مراد أصلاً وإنما المراد الباطن فقط؛ إذ ذاك اعتقاد الباطنية الملاحدة توصلوا به إلى نفي الشريعة بالكلية، وحاشا سادتنا من ذلك، كيف وقد حضوا على حفظ التفسير الظاهر وقالوا لا بد منه أولاً؛ إذ لا يطمع في الوصول إلى الباطن قبل إحكام الظاهر، ومن ادّعى فهم أسرار القرآن قبل إحكام التفسير الظاهر، فهو كمن ادّعى البلوغ إلى صدر البيت قبل أن يجاوز الباب<sup>(2)</sup> ». ثم ساق بعض الأدلة والأقوال على أن للقرآن ظاهراً وباطناً، وأنه لا ينبغي لمن له أدنى مسكة من عقل، بل أدنى ذرة من إيمان أن ينكر اشتغال القرآن الكريم على بواطن يفيضها المنعم ﷺ على من يشاء من عباده، وأن كثرة العوائق والعلائق ينبغي ألا تكون حائلاً بين المنصف وبين التسليم للسادة الصوفية ما هم عليه<sup>(3)</sup>.

والناظر في "روح المعاني" يجد أن الألوسي قد أكثر من التفسير الإشاري حتى لم تكد تخلو منه إلا سور قليلة من سور أجزاء القرآن الأخيرة، وغالباً ما يعقد هذا التفسير في نهاية كل سورة بعد الحديث عن تفسيرها الظاهر مما سبق بيانه من منهجه في ذلك، ولعل هذه الكثرة الملحوظة للتفسير الإشاري عند الألوسي هو ما حدا ببعض الباحثين إلى تصنيف كتابه ضمن التفاسير الإشارية<sup>(4)</sup>، وهو ما لا يسلم بالنظر إلى حجم التفسير بالظاهر. إلا أن الملاحظ أن الألوسي جمع إلى ذلك التفسير الإشاري النظري، وهو شبيه بسابقه إلا أنه يزيد عليه بنوع إغراق في النظر العقلي والفلسفي إلى بعض معاني آي الذكر الحكيم، وهو ما يتضح في نقولاته عن أقطاب

(1) انظر: التبيان في أقسام القرآن، ابن القيم، ص 50؛ والموافقات، الشاطبي، 3/357؛ والإتقان، 2/184؛ والتحرير والتنوير، ج 1، الكتاب الأول، ص 34؛ ومناهل العرفان، 2/81؛ وأصول التفسير وقواعده، خالد عبد الرحمن العك، ص 208.

(2) روح المعاني، 1/70. وقوله: « إذ لا يطمع في الوصول ... » ترديد لما قاله الإمام الغزالي في الإحياء، 1/291. وانظر أيضاً كلام ابن حجر في فتح الباري، 8/736.

(3) انظر: روح المعاني، 1/7-8.

(4) وهو صنيع الزرقاني في مناهل العرفان، 2/84. وذكر الشيخ محمد الفاضل بن عاشور « أن تفسير الألوسي لو جرد عن قسم التفسير بالإشارة لكان أليق بمقامه العلمي السامي ». التفسير ورجاله، ص 206.

هذا النوع التفسيري كـ " الجنيد والجيلاني وابن عربي " <sup>(1)</sup> وغيرهم، بل وإضفاء الألقاب المشعرة بإجلالهم وتعظيمهم، وكذا الدفاع عنهم بالوقوف من أقوالهم في الغالب موقف المؤيد لها، أو الباحث الملتزم لأصحابها تأويلات ومحامل تجعل من المعنى الظاهر لكلامهم مما يوحى بمخالفة أحكام الشريعة غير مراد.

كما انتقد الألوسي، بل وشنع على متصوفة زمانه ممن انحرفوا بأقوالهم وأفعالهم عن سواء السبيل، وحمل على كثير منهم في قالب تهكمي وعبارات لاذعة متكها في ذلك كله على أدلة من الكتاب والسنة أو صريح العقل وما كان عليه سلف هذه الأمة.

هذا الذي ذكر وأشياء أخرى هو ما تكشف عنه الشواهد الآتية:

1- تحدث الألوسي في تفسيره عن بعض مصطلحات الصوفية من مثل مصطلحي " المقامات والأحوال " <sup>(2)</sup>، فذكر في الفائدة الثالثة التي قدم بها لكتابه " روح المعاني " والمتعلقة بأسماء القرآن الكريم كلاماً للصوفية في معنى " القرآن " و " الفرقان "، قال: « هذا وقد قال ساداتنا الصوفية -أفاض الله تعالى علينا من فتوحاتهم القدسية- أن القرآن إشارة إلى الذات التي يضمحل بها جميع الصفات، فهي الجلى المسمى بالأحدية أنزلها الحق تعالى شأنه على نبيه محمد ﷺ ليكون مشهد الأحدية من الأكوان، ومعنى هذا الإنزال أن الحقيقة الأحدية المتعالية في ذراها ظهرت فيه ﷺ بكما لها وما ادخر عنه شيء، بل أفيض عليه الكل كرماً إلهياً ذاتياً، ووصف القرآن في بعض الآيات بالكريم لذلك؛ إذ أي كرم يضاهي هذا الكرم... وأما الفرقان عندهم فإشارة إلى حقيقة الأسماء والصفات على اختلاف تنوعاتها، فباعتباراتها تتميز كل صفة واسم من غيرها، فحصل الفرق في نفس الحق من حيث أسماؤه وصفاته؛ فبأن اسمه المنعم غير اسمه المنتقم، وصفة الرضا غير صفة الغضب » <sup>(3)</sup>. ثم ذكر بعض المصطلحات الصوفية ناسجاً علاقة بينها وبين الاسمين المذكورين فقال: « وقد يقال: القرآن والفرقان إشارتان إلى مقام الجمع والفرق بأقسامهما، قالوا: ولا بد للبعد الكامل منهما؛ فإن من لا تفرقة له لا عبودية له، ومن لا جمع له لا معرفة له » <sup>(4)</sup>، ليشرع بعدها في شرح أقسام مقامي الجمع والفرق بقوله: « والجمع عندهم: شهود الأشياء بالله تعالى والتبري من الحول والقوة إلا بالله، وجمع الجمع: الاستهلاك بالكلية والفناء عما سوى الله تعالى وهو المرتبة الأحدية، والفرق أنواع: فرق أول: وهو الاحتجاب بالخلق عن الحق وبقاء رسوم الخليفة بحالها، وفرق ثان: وهو شهود قيام الخلق بالحق

(1) سبقت ترجمتهم في مصادر التصوف؛ الجنيد: ص103، والجيلاني: ص107، وابن عربي: ص109.

(2) المقام هو: « ما يتحقق به العبد بمنازلته من الآداب مما يتوصل إليه بنوع تصرف، ويتحقق به بضرب تطلب ومقاسات تكلف، والحال: معنى يرد على القلب من غير تعمد منهم ولا احتلاب ولا اكتساب لهم؛ فالأحوال مواهب، والمقامات مكاسب، والأحوال تأتي من غير الوجود، والمقامات تحصل ببذل المجهود، وصاحب المقام ممكن في مقامه، وصاحب الحال مترق عن حاله ». الرسالة القشيرية في علم النصوص، القشيري، ص32. وانظر: التعرف لأهل التصوف، الكلاباذي، ص104، 227؛ والتعريفات، الجرجاني، ص81.

(3) روح المعاني، 09/1.

(4) المصدر نفسه، 09/1.

ورؤية الوحدة في الكثرة والكثرة في الوحدة من غير احتجاب إحداها عن الأخرى، وفرق الوصف: وهو ظهور الذات الأحدية بأوصافها في الحضرة الواحدة، وفرق الجمع: وهو تكثر الواحد بظهوره في المراتب التي هي ظهور شئون الذات الأحدية»<sup>(1)</sup>.

فيتضح من خلال عرض الألوسي لتلك المصطلحات وتقسيماتها أنه على دراية تامة ومعرفة دقيقة بمذهب أهل التصوف؛ فهو يعرض أقوالهم ويلخص آراءهم بأسلوب يبين واضح، كما يشير عدم تعقبه لها إلى إقراره لهذه المصطلحات وتلك التقسيمات وأنه ممن يقول بها!

2- وفي تفسيره للبسملة وبعد أن أنهى الحديث عما يتعلق بها من مسائل فقهية ولغوية ساق تفسيراً إشارياً لحرف " الباء " في أولها، قال: « وقال بعضهم من باب الإشارة<sup>(2)</sup>: كسرت الباء في البسملة تعليماً للتوصل إلى الله تعالى والتعلق بأسمائه بكسر الجنب والخضوع وذل العبودية، فلا يتوصل إلى نوع من أنواع المعرفة إلا بنوع من أنواع الذل والكسر»<sup>(3)</sup>، وهو تأويل لطيف مستساغ، ثم أورد بيبي عمر بن الفارض<sup>(4)</sup> مع خلع ألقاب الإكبار والإجلال عليه معناها مدغم لما ذكر، ثم قال: « فإن الخفض يقابل الرفع؛ فمن خفضه النظر إلى ذل العبودية، رفعه القدر إلى مشاهدة عز الربوبية، ولا ينال هذا الرفع بحيلة، بل هو بمحض الموهبة الإلهية الجليلة»<sup>(5)</sup>.

وقد جعل هذا الكلام وما في معناه مخصوصاً بباء البسملة ولا يجري في كل باء جر، ثم ساق كلاماً في معنى هذا الحرف فقال: « وعندي في سر ذلك أن " الباء " هي المرتبة الثانية بالنسبة إلى الألف البسيطة المجردة المتقدمة على سائر المراتب فهي إشارة إلى الوجود الحق، والباء إما إشارة إلى صفاته التي أظهرتها نقطة الكسوف... وإما إشارة إلى الحقيقة المحمدية...»<sup>(6)</sup>، ورتب على كون " الباء " إشارة إلى صفاته <sup>و</sup>أن هذه الصفات إما جمالية

(1) روح المعاني، 10-9/1. وهذا الذي ذكره الألوسي يكاد يكون منقولاً بحرفه من غير إحالة- عن الرسالة القشيرية، قال القشيري: « " الفرق " ما نسب إليك، والجمع ما سلب عنك، ومعناه أن يكون كسباً للعبد من إقامة العبودية وما يليق بأحوال البشرية فهو فرق، وما يكون من قبل الحق من إبراز معان وإسداء لطف وإحسان فهو جمع»، الرسالة، ص 35-36. والنظر الفرق بين المصطلحين وأقسامهما: التعرف لمذهب أهل التصوف، الكلاباذي، ص 142؛ والتعريفات، الجرجاني، ص 77، 166.

(2) عبارة " من باب الإشارة " مما يكثر تعبير الألوسي بها عن هذا اللون من التفسير.

(3) روح المعاني، 51/1. وقد ذكر قريباً من هذا المعنى الشيخ إسماعيل حقي البروسوي ( ت 1137هـ ) -وهو متقدم على الألوسي ( ت 1270هـ )- في كتابه: تفسير روح البيان، 07/1.

(4) هو أبو حفص عمر بن أبي الحسن علي بن مرشد، الحموي الأصل، المصري المولد والدار والوفاة. من سادات الصوفية وأعلامهم. توفي سنة 632هـ. مصادر ترجمته: الوفيات، ابن خلكان، 3/454-456 ( رقم 500 )؛ والسير، الذهبي، 22/368-369 ( رقم 232 )؛ والكواكب الدرية في تراجم السادة الصوفية، المناوي، 2/495-504 ( رقم 544 ).

(5) روح المعاني، 51/1.

(6) المصدر نفسه، 51/1.

وإما جلالية، وأن الأولى أسبق كما يشير إلى ذلك حديث «سبقت رحمتي غضبي»<sup>(1)</sup>، قال: «و"باء" الحمر إشارة إليها لأنها الواسطة في الإضافة والإفاضة فناسبها الكسر وخفض الحناح لئتم الأمر ويظهر السر...»<sup>(2)</sup>، إلى آخر ما قال.

كما رتب على القول بأن "الباء" إشارة إلى الحقيقة المحمدية والتعين الأول - كما يقول - الذي يشير إليه حديث النبي ﷺ: «أول ما خلق الله نور نبيك يا جابر»<sup>(3)</sup>، وحديث «لولاك ما خلقت الأفلاك»<sup>(4)</sup>، وربط هذه الإشارة بصفة من صفاته ﷺ وخلق من أخلاقه وهي صفة الرحمة الغالبة عليه، ليتدرج في وصفه - جلست قدرته - لنبية ﷺ بصفة الرحمة إلى أن يصل في وصفه أن يقول له: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾<sup>(5)</sup>. وقد رمز الرب - تبارك اسمه - إلى حال نبية في كل سورة من خلال حرف "الباء" تعظيماً له ﷺ، وتركت هذه الإشارة في سورة "براءة" لظهور صفة الجلال له - تبارك اسمه - لكن جيء بباء مفتوحة «لتغير الحال وإرخاء الستر على عرائس الجمال ولم يترك ﷺ الرمز بالكلية إلى الحقيقة المحمدية»، قال: «ولا يسعنا الإفصاح بأكثر من هذا في هذا الباب خوفاً من قال أرباب الحجاب، وخلفه سر جليل، والله تعالى الهادي إلى سواء السبيل»<sup>(6)</sup>. وهذا الكلام فيه من الغموض ما فيه على جمال صياغته وسبكها، وما تخلله من بعض المعاني الجميلة التي تحدث فيها الألوسي عن الذات العلية أو عن النبي ﷺ، فلا أدري إن كان حرف "الباء" في لغة العرب يتسع لما ذكره، وليس مما بين يدي مسن كتب التفسير الإشاري ما يؤيد أو يخالف هذا الذي نحا إليه الألوسي<sup>(7)</sup>.

(1) متفق عليه من حديث أبي هريرة: البخاري في عدة مواضع منها: التوحيد؛ باب ما جاء في قول الله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ قُرْءَانٌ مُّجِيدٌ فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ﴾، 6/2745 (رقم 7114)؛ ومسلم: التوبة؛ باب في سعة رحمة الله تعالى وأنها سبقت غضبه، 4/2107 (رقم 2751). ولفظ الألوسي الذي أورده هو للبخاري في الموضع المخرج.

(2) روح المعاني، 1/51.

(3) ذكره العجلوني في كشف الخفاء، 1/311 (رقم 827) ونسبه إلى عبد الرزاق بسنده إلى جابر بن عبد الله في حديث طويل ولم يبين درجته!

(4) هو حديث نص غير واحد من الأئمة على أنه موضوع. انظر: الموضوعات، ابن الجوزي، 1/213-214؛ والآلئ المصنوعة في الأخبار الموضوعية، السيوطي، 1/272؛ وكشف الخفاء، العجلوني، 2/214 (رقم 2123).

(5) سورة القلم: الآية 04. وانظر: روح المعاني، 1/51.

(6) المصدر نفسه، 1/52.

(7) وانظر في خصوص إشارات الحروف التي ذكرها الألوسي ما جاء في تفسير "كهيعص" من سورة مريم، روح المعاني، 16/95؛ و"طه"، روح المعاني، 16/208؛ و"حم" من سورة غافر، روح المعاني، 24/93؛ وضمير "هو" من قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: 28]، قال الألوسي: «"هو" عند أهل الله تعالى اسم من أسمائه تعالى ينبي عن كنه حقيقته المخصوصة المبرأة عن جميع جهات الكثرة، و"هو" اسم مركب من حرفين: "هاء" و"واو"، و"هاء" أصل، و"واو" زائدة بدليل سقوطها في التثنية والجمع، فليس في الحقيقة إلا حرف واحد دال على الواحد الفرد الذي لا موحود سواه». روح المعاني، 1/215.

3- ومن القضايا الشائكة التي لها تعلق بالتفسير الصوفي عموماً مسألة "وحدة الوجود" التي تثار عادة عند قوله تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: 23] حيث قال الألوسي في باب الإشارة عند هذه الآية: «قالت الوجودية من الصوفية إنه تعالى سبق قضاؤه ألا يُعبدَ سواه؛ فكل عابد إنما يعبد الله سبحانه من حيث يدري ومن حيث لا يدري؛ فإنه -جل شأنه- الأول والآخر والظاهر والباطن، والأعيان الثابتة ما شملت رائحة الوجود ولا تشمه أبداً»<sup>(1)</sup>، ثم ساق أبياتاً تنسب إلى زين العابدين<sup>(2)</sup> زعم الوجودية هؤلاء أنها تشير إلى مدعاهم ومنها:

فَرُبَّ جَوْهَرٍ عِلْمٌ لَوْ أَبُوحُ بِهِ لَقِيلَ لِي أَنْتَ مِمَّنْ يَعْبُدُ الْوُثَا

وأن المقصود بالجواهر «علم الوحدة؛ إذ منه يعلم أن الوثن وكذا غيره مظهر له -جل وعلا-، وليس في الدار غيره ديار»<sup>(3)</sup>. وقد ذكر الألوسي أنه نقل شيء كهذا عن الحلاج<sup>(4)</sup>، ومثله كثير عن ابن عربي<sup>(5)</sup> الذي يعد المنشئ الأول لهذه المقولة، ولذلك قال عنه الألوسي إنه «فتح باباً في هذا المطلب لا يسد إلى أن يأتي أمر الله ﷻ، وكأنه أوصى إليه بأن ييوح وينشر هاتيك الجواهر بين الأصاغر والأكابر... وفي بعض كتبه قدس سره - ما هو صريح في أنه مأمور؛ فإن صح ذلك فهو معذور، وأنا لا عذراً لمن يقفو أثره في المقال مع مباينته له في الحال، فإن

(1) روح المعاني، 124/15. وقال ابن تيمية في تفسير الآية على مذهب من يقول بوحدة الوجود: «بمعنى قدر ربك ألا تعبدوا إلا إياه؛ إذ ليس عندهم غير له تتصور عبادته، فكل عابد صنم إنما عبد الله». بجموع الفتاوى، 124/2. وعرفها أحد المحققين بأنها مبنية على «القول بأن ثمة وجوداً واحداً فقط هو وجود الله، أما التكثر المشاهد في العالم فهو وهم على التحقيق تحكم به العقول القاصرة، فالوجود إذن واحد لا كثرة فيه». مدخل إلى التصوف الإسلامي، أبو الرضا الغنيمي التفتازاني، ص 198. وانظر الفرق بين وحدة الوجود ووحدة الشهود في: ابن الفارض والحب الإلهي، محمد مصطفى حلمي، ص 318.

(2) هو علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب. يكنى أبا الحسن أو أبا محمد أو أبا عبد الله. الورع الزاهد العابد الخليم الكريم. توفي سنة 94هـ. مصادر ترجمته: حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبو نعيم الأصبهاني، 145-133/3 (رقم 299)؛ وصفة الصفوة، ابن الجوزي، 102-93/2 (رقم 165)؛ والوفيات، ابن خلكان، 269-266/3 (رقم 422)؛ والكواكب الدرية، المناوي، ج 1، القسم الثاني، ص 372-376.

(3) روح المعاني، 125/15.

(4) هو أبو مغيث الحسين بن منصور الواشطي المقتول سنة 309هـ. صاحب الجنيد البغدادي وغيره. عده بعض الصوفية في عداد القوم. مصادر ترجمته: طبقات الصوفية، السلمي، ص 311-307 (الطبعة 03 رقم 13)؛ وتاريخ بغداد، 141-112/8 (رقم 4232)؛ والكواكب الدرية، المناوي، 76-68/2 (رقم 329).

(5) من ذلك قوله في الفتوحات: «فالمظاهر متعددة من حيث أعيانها لا من حيث الظاهر فيها، فالأحادية من ظهورها، والعدد من أعيانها، فيقتضي الحق من الموحدين الذين وصفوا بصفة التوحيد أن يوحدوه من حيث هويته، وإن تعددت المظاهر فما تعدد الظاهر، فلا يرون شيئاً إلا كان هو المرئي والرائي، ولا يطلبون شيئاً إلا كان هو الطالب والمطلوب، ولا يسمعون شيئاً إلا كان هو السامع والسمع والمسموع». الفتوحات المكية، 94-93/2 (الباب 73؛ السؤال 87: ما يقتضي الحق من الموحدين).

هذا المطلب أجل من أن يحصل لغريق الشهوات وأسير المألوفات ورهين العادات»<sup>(1)</sup>.

والألوسي هنا يلتمس المعاذير لمن ذهب إلى هذا المذهب من الصوفية وفي مقدمتهم ابن عربي، وهو صنيعة في مواضع متعددة من تفسيره كقوله في أحدها: «إن ذلك مبني على مشرب آخر وتجل لم ينكشف لنا، والكثير منهم -يعني المتصوفة- قد بنى كلامه على اصطلاحات ورموز وإشارات قد حال بيننا وبين فهمها العوائق الدنيوية والعلائق النفسانية»<sup>(2)</sup>، وأكثر كلام القوم -كما يقول الألوسي- يحمل على معنى صحيح يعرفونه لا منافاة بينه وبين ما وردت به القواطع، فينبغي التسليم لهم بما قالوه بالمعنى الذي أرادوه، فإنه وراء ما ينقدح في عقولنا المشوبة بالأوهام»<sup>(3)</sup>.

وهو مما أفيض عليهم مما يتجاوز نطاق العقل، وربما سموه علم الأسرار الإلهية وعلم الحقيقة، ومنه علم وحدة الوجود الذي «نصوا على أنه طور ما وراء طور العقل، وقالوا إنه مما تعلمه الروح بدون واسطة العقل، ومن هنا قالوا بالعلم الباطن على معنى أنه باطن بالنسبة إلى أرباب الأفكار وذوي العقول المنغمسين في أوحاسال العوائق والعلائق، لا المتجردين العارجين إلى حضائر القدس ورياض الأنوار»<sup>(4)</sup>.

ولأن أمر وحدة الوجود كذلك فإن الألوسي ينهي أن يقول من شاء مثل ما قال هؤلاء وعلى رأسهم ابن عربي حتى يصلوا إلى ما وصل هو وأمثاله إليه<sup>(5)</sup>؛ فإن الأمر عظيم والخطر جسيم من حيث نتائجه، فكم حارت في وحدة الوجود الأفهام «وخرجت لعدم تحقيق أمرها رقاب من ربة الإسلام»<sup>(6)</sup>.

وأيا ما كان فإن الغموض الذي يسود مذهب وحدة الوجود شيء استعصى على واضع أسسه نفسه محيي الدين بن عربي، وهو استعصاء ناشئ عن طبيعة المذهب في حد ذاته حتى قيل: إن دعوى ابن عربي في وحدة الوجود لا تقوم على الكشف والعبادة والاستدلال، إنما هو فرض افترضه وعجز عن تأييده<sup>(7)</sup>.

(1) روح المعاني، 125/15.

(2) المصدر نفسه، 142/1.

(3) انظر: المصدر نفسه، 143/1.

(4) المصدر نفسه، 190/6.

(5) انظر: المصدر نفسه، 10/25.

(6) انظر: المصدر نفسه، 08/25. ذكر محسن عبد الحميد [في كتابه: الألوسي مفسراً، ص 305-306] أن في كلام الألوسي عن وحدة الوجود شيئاً من التناقض؛ ذلك أنه بعد التماسه الأعداء في مواضع كثيرة لكبار القائلين بهذا المذهب، قال في باب الإشارة في أواخر سورة "فُصِّلَتْ": «نسأل الله تعالى أن يمن علينا بصحيح الشهود، ويحفظنا بجوده عما علق بأذهان الملاحدة من وحدة الوجود». روح المعاني، 08/25. والظاهر أنه لا تناقض في كلام الألوسي ولا اضطراب؛ لأن كلامه الأخير لا ينصرف إلى ابن عربي وأمثاله، وإنما يخص غيرهم ممن لم يبلغوا مبلغهم فأنحرفوا عن السبيل وحادوا عن سواء الصراط بدليل نصه على أنهم "ملاحدة".

(7) انظر: التصوف الإسلامي بين الأصالة والاعتباس في عصر النابلسي، عبد القادر أحمد عطا، ص 355. وهو ما أشار إليه ابن تيمية بقوله: «وهم -أي أهل الوحدة- أيضاً لا يفهمون حقيقة ما يقصدونه ويقولونه، ولهذا يتناقضون كثيراً في قولهم =».



4- وعلى كثرة تأييد الألوسي لكبار أرباب التصوف فيما ذهبوا إليه في بعض المسائل كابن عربي وغيره، إلا أنه يقف أحيانا موقف الرفض الناقد لبعض المعاني التي فيها إخلال واضح وصدام بين لما أكدّه الظاهر من نصوص الكتاب والسنة، من ذلك ما جاء في تفسيره لقصة فرعون من سورة "يونس" عند قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا أَدْرَكَهُ الْغَرَقُ قَالَ عَاسَتُ أَنِّي لَا إِلَهَ إِلَّا الَّذِي عَاسَمْتُ بِهِمْ بَنُو إِسْرَءِيلَ وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ... لَعَلَّيْلُونَ﴾ [يُونُس: 90-92]، فبعد أن ذكر الإجماع على هلاك فرعون على الكفر وعدم قبول إيمانه، نقل ما ذهب إليه ابن عربي أولا من موافقة هذا الإجماع وأن فرعون من قسم الطائفة الذين هم باقون في النار لا يخرجون منها<sup>(1)</sup>، ثم أورد مخالفته لذلك في كلام طويل لابن عربي<sup>(2)</sup> في الآيات من سورة يونس على نجات فرعون من الغرق وقبضه على الإيمان، وأن قول المولى ﷻ: ﴿فَالْيَوْمَ نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ لِتَكُونَ لِمَنْ خَلَقَكَ آيَةً﴾<sup>(3)</sup> المراد به: «أن العذاب لا يتعلق إلا بظاهرك، وقد أزيّت الخلق نجاته من العذاب؛ فكان ابتداء الغرق عذابا فصار الموت فيه شهادة خالصة بريئة لم يتخللها معصية، فقبض على أفضل عمل وهو التلفظ بالإيمان، كل ذلك حتى لا يقنط أحد من رحمة الله تعالى، والأعمال بخواتيمها، فلم يزل الإيمان بالله تعالى يحول في باطنه، وقد حال الطابع الإلهي الذاتي في الخلق بين الكبرياء واللطائف الإنسانية، فلم يدخلها قط كبرياء»<sup>(4)</sup>، إلى آخر ما نقله عنه من الاستدلال بنصوص النقل واستنباطات العقل على صحة مذهبه مما علق عليه الألوسي بقوله: «وهو نص في إيمانه، بل في كونه من الشهداء بناء على أن الموت غرقا شهادة للمؤمنين كما أجمع عليه أئمة الدين»<sup>(5)</sup>، قال: «وقد ذهب -قدس سره- في كتابه "فصوص الحكم" إلى نحو ما ذهب إليه أخيرا في كتابه الفتوحات، وقد اعترض عليه غير واحد، وهو عندي ليس بأعظم من قوله -قدس سره- بإيمان قوم نوح عليهم السلام وكثير من أضراهم ونجّاهم يوم القيامة»<sup>(6)</sup>. ثم عرض الألوسي الآيات الظاهرة في كفر فرعون وعدم قبول إيمانه لينتج منها المسألة بقوله ردا على ابن عربي: «وما ذكره الشيخ الأكبر -قدس سره- في توجيه آية ﴿حَتَّىٰ إِذَا أَدْرَكَهُ الْغَرَقُ﴾»<sup>(7)</sup> إلخ خارج عن ذوق الكلام العربي وتجشم تكلف لا معنى له»، قال: «فالذي ينبغي أن يعول عليه ما ذهب أولا إليه، وقد قالوا: إذا اختلف كلام إمام يؤخذ منه بما يوافق الأدلة الظاهرة ويعرض عما خالفها، ولا شك أن ما ذهب إليه أولا هو الموافق لذلك، على أنه لو لم يكن

=مجموع الفتاوى، 2/138. وانظر أيضا تعليقات أبي العلا عفيفي على فصوص الحكم لابن عربي، 2/17.

(1) روح المعاني، 11/184-185. وانظر: الفتوحات، ابن عربي، 1/301 (الباب 62).

(2) سورة يونس: الآية 92.

(3) روح المعاني، 11/185. وانظر: الفتوحات، ابن عربي، 1/276 (الباب 167).

(4) روح المعاني، 11/185.

(5) المصدر نفسه، 11/186. وانظر في خصوص إيمان فرعون: فصوص الحكم، 1/201 (الفصل 25)، وفي خصوص نجات قوم نوح يوم القيامة: الفصوص، 1/70 (الفصل 03)، 1/211-212 (الفصل 25)، وقد قال الألوسي عند سورة "نوح": «ومعظم آيات هذه السورة الكريمة وغيرها نص في أن القوم كفرة هالكون يوم القيامة، فالحكم بنجاحهم كما يقتضيه كلام الشيخ الأكبر -قدس سره- في فصوصه مما يبرأ إلى الله تعالى منه». روح المعاني، 29/81.

(6) سورة يونس: الآية 90.

له -قدس سره- إلا القول بقبول إيمانه -يعني فرعون- لا يلزمنا اتباعه في ذلك والأخذ به لمخالفته ما دل عليه الكتاب والسنة، وشهدت به أئمة الصحابة والتابعين فمن بعدهم من المجتهدين، وجلالة قائله لا توجب القبول<sup>(1)</sup>. على أن ابن عربي قال في خصوص هذه المسألة: «فقد عمته النجاة حساً أي في الدنيا بنجاة بدنه لأعلى الصورة التي أرادها هو وهي بقاءه حياً- ومعنى -أي في الآخرة-، ومن حقّت عليه كلمة العذاب الأخروي لا يؤمن ولو جاءت كل آية ﴿حَتَّى يَرَوُا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ﴾<sup>(2)</sup>، أي يذوقوا العذاب الأخروي، فخرج فرعون من هذا الصنف. هذا هو الظاهر الذي ورد به القرآن، ثم إنا نقول بعد ذلك: والأمر فيه إلى الله، لما استقر في نفوس عامة الخلق من شقائه وما لهم نص في ذلك يستندون إليه<sup>(3)</sup>. وهو صريح منه في عدم إلزام غيره بما ذهب إليه. والألوسي مع ذلك يعتذر له وإن قرر ما قرره فيقول: «وإكفار بعض المنكرين له فيه ضلال وأي ضلال، وظلم عظيم موجب للنكال، فإن له -قدس سره- في ذلك مستندا كغيره المقابل له وإن اختلفا في القوة والضعف، على أن الوقوف على حقيقة هذه المسئلة ليس مما كلفنا به فلا يضر الجهل بها في الدين<sup>(4)</sup>. وهو دفاع ظاهر عن ابن عربي وإن خالف فيما ذهب إليه ما انعقد عليه الإجماع!

5- ومن المواضع التي انتقد فيها الألوسي بعض من أغرق في التفسير الإشاري ما ذكره في قصة ذي القرنين من قوله تعالى: ﴿قَالُوا يَلْذَا الْقَرْنَيْنِ إِن يَأْجُوجَ وَمَاجُوجَ مُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ فَهَلْ نَجْعَلُ لَكَ خَرْجاً عَلَى أَنْ نَجْعَلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ سُدّاً﴾ [الكهف: 90] فقد جاء من باب الإشارة في هذه القصة أن "ذا القرنين" إشارة إلى القلب أو إلى الشيخ الكامل، وأن "ياجوج وماجوج" إشارة إلى الدواعي والهواجس الوهمية والوساوس والنوازع الخيالية، أو إشارة إلى القوى والطبائع، وأن "الأرض" إشارة إلى البدن، قال: «وهكذا فعلوا في باقي ألفاظ القصة وراموا التطبيق بين ما في الآفاق وما في الأنفس، ولعمري لقد تكلفوا غاية التكلف، ولم يأتوا بما يشرح الخاطر ويسر الناظر<sup>(5)</sup>»، ولم يكتف بهذا الرد حتى أردفه بما يمكن أن يكون بديلاً عما قيل فذكر أن «الأولى أن يقال: الإشارة في القصة إلى إرشاد الملوك لاستكشاف أحوال رعاياهم وتأديب مسيئهم، والإحسان إلى محسنهم،

(1) روح المعاني، 11/188.

(2) سورة يونس: الآية 97.

(3) الفصوص، 1/212.

(4) روح المعاني، 11/189. وانظر مخالفة الألوسي لبعض آراء الصوفية ما جاء عند تفسير قوله تعالى: ﴿مَقَاماً مَّخْجُوداً﴾ [الأنبياء: 79]، قال الألوسي رداً على ما ذهب إليه شهاب الدين السهروردي من أنه قد يكون ما يعطيه الله سبحانه من العلم لنبيه يوم القيامة حيث لا يصل إليه علم أحد، قال تعقيماً عليه: «ولم أر ذلك لغيره عليه الرحمة-». روح المعاني، 15/143؛ وعند تفسير قوله تعالى: ﴿وَتَرَى الشَّمْسَ إِذَا طَلَعَتْ...﴾ [الكهف: 17] رد على ابن عطاء (ويظهر أنه الأدمي لا الاسكندر) قوله إن في الآية إشارة إلى غلبة نور ولايتهم نور الشمس فيرده عن الكهف. انظر: روح المعاني، 15/259.

(5) روح المعاني، 16/56.

وإعانة ضعفائهم ودفع الضرر عنهم، وعدم الطمع بما في أيديهم وإن سمحت به أنفسهم لمصلحتهم»<sup>(1)</sup>.  
فليس كل ما قيل من باب الإشارة هو مقبول مستساغ، لا سيما إذا كان فيه مخالفة لأحكام الذوق السليم<sup>(2)</sup>.

فالذي نخلص إليه مما سبق عرضه أن أكثر ما في تفسير الألوسي من الإشارات منقول عن غيره، وفي نقله هذا قد يسكت عنه فلا يتعقبه لا بقبول ولا ببرد، وقد يؤيد أو يخالف، كما أنه جمع بين لونين من التفسير الصوفي: الإشاري الفيضي والإشاري النظري، وأنه كان متأثراً في ذلك بنزعة الصوفية وهو المتبع للطريقة النقشبندية، إلا أنه يعتمد ابتداءً على التفسير بالظاهر وهو ما يقول به السادة الصوفية الذين صرحوا بأن الشريعة مظهر أعظم لأنها مظهر اسم الله تعالى "الظاهر"، وأنه لا يمكن لأحد أن يصل إلى الله تعالى بإهمالها؛ فقد جاء عن غير واحد من العارفين: «الطرق إلى الله مسدودة إلا على من اقتفى أثر الرسول ﷺ، وإذا رأيت الرجل يطير في الهواء وقد أحل بحكم واحد من الشريعة فقولوا إنه زنديق»<sup>(3)</sup>، ولذلك كثيراً ما يكر على أصحاب المزايم والانحرافات والفهوم السقيمة، كإنكاره على من حكي عنه أنه كان يأكل الحرام الصرف ويقول إن النفي والإثبات -يعني التوحيد- يدفع ضرره بأنه «خطأ فاحش وضلال بين»<sup>(4)</sup>.

والإشارات كما يمكن أن تكون لمعان فيضية أو نظرية، قد تكون لمعان علمية مما اختص باستنباطه أرباب العلوم الكونية، وهذا ما سأحدث عنه في المطلب الثاني.

(1) روح المعاني، 56/16. وهذا الذي ذكره الألوسي قريب مما قاله القشيري في لطائف الإشارات (413/2) فلعله نقله عنه!  
(2) وانظر من أمثلة ذلك أيضاً ما ذكره الألوسي عند قوله تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ...﴾ [الأعراف: 58]، روح المعاني، 162/8، وفي أكثر الآيات التي تتحدث عن موسى وأتباعه وفرعون وملئه، مثل تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَأِذْ نَجَّيْنَاكُم مِّنَ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ...﴾ [البقرة: 48]، روح المعاني، 254/1-256، وقوله: ﴿وَأِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً...﴾ [البقرة: 66]، روح المعاني، 295/1.

(3) روح المعاني، 7/7.

(4) المصدر نفسه، 110/9. وإنكاره على بعض المتصوفة الذين ذكروا في قوله سبحانه: ﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ﴾ [الأحزاب: 23] إنهم متصرفون في الموجودات تصرف الذكور في الإناث، بقوله إنه «كلام بشع تنقبض منه ككثير من كلام المتصوفة قلوب المقتفين للسلف الصالح». روح المعاني، 101/22.

## المطلب الثاني: التفسير العلمي للألوسي في "روح المعاني"

يقصد بالتفسير العلمي « التفسير الذي يحكم الاصطلاحات العلمية في عبارات القرآن، ويجتهد في استخراج مختلف العلوم والآراء الفلسفية منها »<sup>(1)</sup>.

وعلماء الإسلام قديما وحديثا في قبول هذا اللون من التفسير فريقان:

-فريق لا يرى في الاستعانة بما توصل إليه العلم من نظريات وآراء مانعا من ذلك؛ لأن القرآن الكريم نفسه توزعت في سورة آيات كثيرة تحدثت عن حقائق الكون، حتى قال بعضهم: « قد اشتمل كتاب الله على كل شيء؛ أما أنواع العلوم فليس منها باب ولا مسألة هي أصل إلا وفي القرآن ما يدل عليها، وفيه علم عجائب المخلوقات وملكوت السموات والأرض، وما في الأفق الأعلى، وتحت الثرى، وبدء الخلق »<sup>(2)</sup>.

-وفريق ثان يذهب إلى رفض هذا اللون من التفسير بالنظر إلى عدة مبررات منها: اختلاف موضوع كل من القرآن والعلم، وأن الدين تكفل بمهمة يعجز العلم عن القيام بها، ناهيك عن المزالق المحدقة بهذا النوع من التفسير الذي يعرض كتاب الله إلى اختلالات النظريات العلمية<sup>(3)</sup>.

وتوسط فريق بين الرأيين، ذهب فيه أصحابه إلى قبول هذا اللون من التفسير مع التحفظ والاحتراز حتى لا نعرض النص الموحى به الذي يحمل في طياته الإشارة إلى الحقائق المطلقة التي تعد الحقائق العلمية القليلة المتوصل إليها جزءا من الإعجاز العلمي، قلت: حتى لا نعرضه إلى الحياد عن هدفه وهو إصلاح الإنسان أكرم المخلوقات وتعريفه بخالقه، وفي الوقت نفسه فإن هداية الكتاب الكريم اقتضت « أن تكون حجة عقلية تقوم على النظر في الكون وآياته تعالى في الأنفس والآفاق، وبيان ما فيها من آثار قدرة الله وحكمته »<sup>(4)</sup>، كما أنه « لا يمكن أن يتصادم القرآن مع أية حقيقة كونية »<sup>(5)</sup>.

(1) التفسير والمفسرون، الذهبي، 474/2.

(2) الإكليل في استنباط التنزيل، السيوطي، ص18. ومن يمثل هذا الفريق: الغزالي وأبو بكر بن العربي والفخر الرازي، وحديثا: محمد عبده وطنطاوي جوهرى والكواكبي. انظر: جواهر القرآن، الغزالي، ص44؛ والجواهر في تفسير القرآن، طنطاوي جوهرى، 03/1. ومن المؤلفات التي ظهرت في عصرنا الحاضر واعتنى فيها أصحابها بجزئيات القضايا العلمية انطلاقا من نصوص الوحي ونظريات العلم الحديثة: خلق الإنسان بين الطب والقرآن، محمد علي البار؛ وعالم الحياة بين القرآن والعلم، عبد الباسط الجمل؛ والمنهج الإيماني للدراسات الكونية في القرآن الكريم، عبد الحليم عبد الرحمن خضر.

(3) ومن أنصار هذا المذهب: الشاطبي وأمين الخولي ومحمود شلتوت. انظر: الموافقات، 71/2؛ وتفسير القرآن الكريم، محمود شلتوت، ص13؛ والتفسير العلمي بين النظريات والتطبيق، هند شلي، ص25؛ واتجاهات التفسير في القرن الرابع عشر، فهد بن عبد الرحمن، 578/2.

(4) التفسير العلمي للقرآن في الميزان، أحمد عمر أبو حجر، ص293.

(5) معجزة القرآن، محمد متولي الشعراوي، ص87. وانظر: التحرير والتنوير، ج1 الكتاب الأول، ص44-45؛ والتفسير والمفسرون، 493/2؛ واتجاهات التفسير في القرن الرابع عشر، فهد بن عبد الرحمن، 600/2؛ والتفسير العلمي، هند شلي، ص20.

وأيا ما كان الخلاف فالذي يهمنا هو موقف الألوسي من الآيات التي حوت إشارات علمية ودلائل كونية، ويجدر أن نشير أولاً إلى أن الألوسي قد عاش في عصر شهد تطور الحركة العلمية لا سيما في الدول الغربية، ولذلك نجد في تفسيره حديثاً عن بعض الجوانب العلمية المختلفة كالفلك والطبيعة وغير ذلك، وقد أبان -رحمه الله- عن موقفه من اشتغال القرآن على خفايا الملك والملكوت -كما يقول- في الفائدة الثانية التي قدم بها لتفسيره فقال: «ويا ليت شعري ماذا يصنع المنكر -يعني من أنكر اشتغال القرآن على بواطن يفيضها المبدأ الفيض على بواطن من شاء من عباده- بقوله تعالى: ﴿وَتَفْصِيلًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾<sup>(1)</sup>، وقوله تعالى: ﴿مَا فَرَطْنَا فِيهِ الْكِتَابَ مِنْ شَيْءٍ﴾<sup>(2)</sup>، ويا لله تعالى العجب كيف يقول باحتمال ديوان المتنبي وأبياته المعاني الكثيرة ولا يقول باشتغال قرآن النبي ﷺ وآياته وهو كلام رب العالمين المتزل على خاتم المرسلين على ما شاء الله من المعاني المحتجبة وراء سرادقات تلك المباني؟! سبحانك هذا هتان عظيم، بل ما من حادثة ترسم بقلم القضاء في لوح الزمان إلا وفي القرآن العظيم إشارة إليها؛ فهو المشتمل على خفايا الملك والملكوت، وخبايا قدس الجبروت»<sup>(3)</sup>. ولا يبعد عن هذا الكلام ما قاله عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَتَفْصِيلًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾<sup>(4)</sup> حيث ذكر أنه متى أمكن حمل كلمة "كل" على الاستغراق الحقيقي لا يحمل على غيره، قال: «ومن الناس من حمل "كل" على الاستغراق من غير تخصيص، ذاهبا إلى أن في القرآن تبيين كل شيء من أمور الدين والدنيا وغير ذلك مما شاء الله تعالى، ولكن مراتب التبيين متفاوتة حسب تفاوت ذوي العلم»<sup>(5)</sup>.

فيستشف من هذا الكلام العام أن الألوسي لا يرى بأساً بتفسير الآيات التي حوت إشارات علمية بما يظهر تلك الإشارات ويكشف عن حقائق في الآفاق، وهو ما تؤيده الأمثلة الآتية:

### 1-مسألة كروية الأرض:

عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي مَدَّ الْأَرْضَ﴾ [الرَّعْد: 03] ذكر الألوسي أولاً أن معنى مد الأرض: «بسطها طولاً وعرضاً»<sup>(6)</sup>، قال: «واستدل بالآية على أنها مسطحة غير كرية»<sup>(7)</sup>، وهو أحد قولين تدوولا قديماً وإلى عصور متأخرة، وقد نقل الألوسي اختلاف من سماهم بالفلاسفة في ذلك ووصف مذهب من قال بكروية الأرض بأنه الأكثر، ثم وجّه كونه كروية ومبسوطة في ظاهرها بقوله: «نعم، إنها لعظم جرمها الظاهر يشاهد كل قطعة منها كأنه مسطح، وهكذا كل دائرة عظيمة، وبذلك يعلم أنه لا تنافي بين المد وكونها

(1) سورة الأنعام: الآية 155.

(2) سورة الأنعام: الآية 39.

(3) روح المعاني، 1/07.

(4) سورة يوسف: الآية 111.

(5) روح المعاني، 13/74.

(6) المصدر نفسه، 13/90.

(7) المصدر نفسه، 13/90.

كرية، وزعم ابن عطية أن ظاهر الشريعة يقتضي أنها مسطحة وكأنه يقول بذلك، وهو خلاف ما يقتضيه الدليل<sup>(1)</sup>. وفي السياق نفسه قال الألوسي عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَالْأَرْضَ مَدَدْتَلَهَا﴾ [الحجر: 19]: «والظاهر أن المراد بسطها وتوسعتها ليحصل بها الانتفاع لمن حلها، ولا يلزم من ذلك نفي كرويتها؛ لما أن الكوة العظيمة لعظمها ترى كالسطح المستوي»<sup>(2)</sup>.

هذا ولم يكتف الألوسي بهذا الدليل على كروية الأرض، بل ساق أدلة أخرى منها ما يعرف بالتوافق أو الاختلاف في الطول والعرض حيث قال: «أما في الطول فلأن البلاد المتوافقة في العرض أو التي لا عرض لها كلما كانت أقرب إلى الغرب كان طلوع الشمس وسائر الكواكب عليها متأخرا بنسبة واحدة، ولا يعقل ذلك إلا في الكرة، وأما في العرض فلأن السالك في الشمال كلما أوغل فيه ازداد القطب ارتفاعا عليه بحسب إغاله فيه على نسبة واحدة... وكذلك تظهر له الكواكب الشمالية وتخفى عنه الكواكب الجنوبية، والسالك الواغل في الجنوب بالعكس من ذلك، وأما فيما بينهما فتركب الأمرين»<sup>(3)</sup>.

ويستعين الألوسي في إثبات ما رجحه في الرد على ما يحتج به البعض من الاعتراضات على كروية الأرض، قلت: يستعين بالحس وما تحكم به المشاهدة الحية للأشياء فيقول: «والحق الذي لا ينكره إلا جاهل أو متجاهل أن ما ظهر منها كروي حسا، ولذلك كرية الفلك تختلف أوقات الصلاة في البلاد؛ فقد يكون الزوال ببلد ولا يكون ببلد آخر، وهكذا الطلوع والغروب وغير ذلك»<sup>(4)</sup>.

والاختلاف في كروية الأرض من عدمه إنما كان قديما قبل اكتشاف الوسائل الحديثة، وإلا فلا يشك عاقل بعد التقاط الصور الفضائية للأرض في أنها كروية أو بيضوية الشكل بتعبير أدق!

## 2- وجود الدواب في السموات:

وهذه المسألة لها تعلق بتفسير قوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَلَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَثَّ فِيهِمَا مِنْ دَابَّةٍ﴾ [الشورى: 27] فقد دلّت هذه الآية على وجود مخلوقات على غير أرضنا، أي في السموات، ومعنى كلمة "دابة" كما ذكر الألوسي: حيوان له ديبب وحركة، وظاهر الآية وجود ذلك في السموات والأرض، وهو قول مجاهد الذي فسّر "الدابة" بالناس والملائكة<sup>(5)</sup>، ويجوز -كما قال الألوسي- أن يكون للملائكة مشي مع

(1) روح المعاني، 91/13. وانظر: المحرر الوجيز، ابن عطية، 293/3، 340/8. ودفع الألوسي لتوهم التعارض بين كروية الأرض ومدها هو ما ذكره أحد المعاصرين. انظر: الكون والإعجاز العلمي للقرآن، منصور حسب النبي، ص 159.

(2) روح المعاني، 28/14. وانظر تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ بِسَاطًا﴾ [نوح: 19]، روح المعاني، 76/29.

(3) المصدر نفسه، 90/13.

(4) المصدر نفسه، 91/13. وانظر ممن ذهب إلى كروية الأرض: الرازي في تفسيره، 03/19؛ وابن حزم في الفصل، 241/2؛

وطنطاوي جوهري في الجواهر، 153/18.

(5) انظر: تفسير الطبري، 20/25.



الطيران<sup>(1)</sup>، ثم أجاب على من اعترض على إطلاق الدابة في عرف اللغة على الأناسي فكيف بالملائكة؟<sup>(2)</sup>، قال: «قد ثبت في صحاح الأحاديث ما يدل على وجود الدواب في السماء من مراكب أهل الجنة وغيرها، وكذلك ما يدل على وجود ملائكة كالأوعال، بل لا يبعد -وهو موضع الشاهد- أن يكون في كل سماء حيوانات ومخلوقات على صور شتى وأحوال مختلفة لا نعلمها ولم يُذكر في الأخبار شيء منها، فقد قال تعالى: ﴿وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾<sup>(3)</sup>»، ثم دَعَمَ رأيه بما وصل إليه العلم في عصره فقال: «وأهل الأرصاد اليوم يترأى لهم بواسطة نظاراتهم مخلوقات في جرم القمر لكنهم لم يحققوا أمرها لنقص ما في الآلات على ما يدعون، ويحتمل أن يكون فيما عدا القمر»<sup>(4)</sup>، ليبين بعد ذلك أن تحقيق هذا الأمر لا يعقبه حكم شرعي بالنسبة لجاهله أو عالمه؛ فإن «نفي ذلك ليس من المعلوم من الدين بالضرورة ليضر القول به»<sup>(5)</sup>، ثم ساق ثلاثة آراء أخرى قال بعدها: «ولا يعدل عنه -يعني الرأي الأول من وجود مخلوقات في السماء- إلا إذا دل دليل على خلافه، وأين ذلك الدليل؟ بل هو قائم على وجود الدواب في السماء كما هو موجود في الأرض»<sup>(7)</sup>.

فقد حاول الألوسي انطلاقاً من النص القرآني واستناداً إلى بعض معارف عصره أن يوجه الأنظار إلى وجود مخلوقات أخرى في السماء لا نعلمها، وهو ما لا يحيله العقل، وإن كان لا يترتب على إثباته أو نفيه أي حكم من الناحية الشرعية.

### 3- الحياة على غير كوكب الأرض:

وهذه المسألة أثارها الألوسي عند تفسير قوله تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾ [الطَّلَاق: 12] حيث ذكر أن معنى ﴿وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾ «أي وخلق من الأرض مثلهن... والمثلية تصدق بالاشتراك في بعض الأوصاف، فقال الجمهور: هي هاهنا في كونها سبعة، وكونها طباقاً بعضها فوق بعض؛ بين كل أرض وأرض مسافة كما بين السماء والأرض، وفي كل أرض سكان من خلق الله ﷻ لا يعلم حقيقتهم إلا

(1) وقد قال الفخر الرازي: «لا يبعد أن يقال إنه تعالى خلق في السموات أنواعاً من الحيوانات بمشون مشي الأناسي على الأرض». تفسير الرازي، 172/27. وانظر ما قاله أبو السعود في تفسيره: إرشاد العقل السليم، 32/8.

(2) هو اعتراض ابن المنير في كتابه "الانتصاف" المطبوع بذييل الكشف، 225/4.

(3) سورة النحل: الآية 08.

(4) روح المعاني، 40/25. وهذا ما أشار إليه أحد الباحثين المحدثين بقوله إن آية الشورى تؤيد وجود الحياة في السموات كما في أرضنا، «وأن هناك كائنات تدب وتتحرك في السماء، وهذه الكائنات عاقلة وذكية وعابدة، وليست قاصرة على الملائكة بدليل التمييز بينهما في قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ دَابَّةٍ وَالْمَلَائِكَةُ﴾ [النحل: 49]». الكون والإعجاز العلمي، منصور حسب النبي، ص 354. وانظر: التفسير العلمي للقرآن في الميزان، أحمد عمر أبو حجر، ص 395.

(5) روح المعاني، 40/25.

(6) المصدر نفسه، 40/25.

(7) المصدر نفسه، 40/25.

الله تعالى»<sup>(1)</sup>، ثم ساق روايات تتحدث عن نوع من المخلوقات والأبعاد الموجودة بين السماوات السبع والأرضين السبع، وهذه الروايات بعضها قيل فيه إنه صحيح الإسناد لكنه شاذ وقيل عنه إنه موضوع، وأخرى قيل إنها منكورة وإن صححها من لا يغتر بتصحيحه، وثالثة من رواية أبي هريرة ؓ قيل إنها معتبرة وهي التي ذكر فيها ؓ سبع سماوات وسبع أرضين وتعداد المسافة بين كل سماء وسماء، وبين كل أرض وأرض، وهو خير عند أحمد والترمذي<sup>(2)</sup>.

وأربع الآيات السابقة بآراء قيلت في معنى ﴿سَبْعَ سَمَواتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾، منها: أن المثلثة في الخلق لا في العدد ولا في غيره؛ فالأرض واحدة بدليل أن الأرض لم تذكر في القرآن إلا موحدة، ورد الألوسي هذا الرأي بما قال إنه صح من رواية البخاري وغيره: «اللهم رب السماوات السبع وما أظللن، ورب الأرضين السبع وما أقللن...» الحديث<sup>(3)</sup>، وما صح أيضا في قوله ؓ: «من غصب قيد شر من أرض طوقه من سبع أرضين»<sup>(4)</sup>، ورجح في النهاية قول الجمهور السابق لأنه الأصح، ثم قال: «هي سبع أرضين؛ بين كل أرض وأرض منها مسافة عظيمة، وفي كل أرض خلق لا يعلم حقيقتهم إلا الله عز وجل، ولهم ضياء يستضيئون به، ويجوز أن يكون عندهم ليل ونهار، ولا يتعين أن يكون ضياؤهم من هذه الشمس ولا من هذا القمر»<sup>(5)</sup>، وأيد ما ذكره بآراء الفلكيين في عصره فقال: «وقد غلب على ظن أكثر أهل الحكمة الجديدة أن القمر عالم كعالم أرضنا هذه، وفيه جبال وبحار يزعمون أنهم يحسّون بها بواسطة أرصادهم، وهم مهتمون بالسعي في تحقيق الأمر فيه، فليكن مل نقول به من الأرضين على هذا النحو»<sup>(6)</sup>.

ثم ناقش الألوسي قضية العدد المذكورة في الآية والمسافة في حديث أبي هريرة الذي رواه أحمد والترمذي،

(1) روح المعاني، 142/28.

(2) انظر: المصدر نفسه، 143/28. ورواية أحمد في المسند، 370/2 (رقم 8814)؛ والترمذي: التفسير؛ باب ومن سورة الحديد، 403/5 (رقم 3298) وقال الترمذي: «غريب من هذا الوجه».

(3) لم أعثر عليه في صحيح البخاري وإن كان له أصل فيه، وهو بلفظ مغاير عند الترمذي: الدعوات؛ باب ما جاء في عقد التسبيح باليد، 538/5 (رقم 3523) وقال الترمذي: «ليس إسناده بالقوي».

(4) متفق عليه من حديث سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل: البخاري: المظالم؛ باب إثم من ظلم شيئا من الأرض، 866/2 (رقم 2320)؛ ومسلم: المساقاة؛ باب تحريم الظلم وغصب الأرض وغيرها، 1230/3-1231 (رقم 1610).

(5) روح المعاني، 144/28.

(6) المصدر نفسه، 144/28. هذا وقد ذكر الدكتور منصور حسب النبي من المحدثين أن عبارة "سبع سماوات" في الآية وردت دون كلمة "طباقا" المذكورة في غيرها، وهذا يجعلنا -كما يقول- نصرف النظر عن التفكير في طبقات سبعة للأرض، مع تأكيد وجود أرضين سبع، وأما مثل السماوات في العدد، وأن الأمر الإلهي المنتزل بينهما من قوله تعالى: ﴿يَنْزِلُ الْأَمْرُ بِبَيْنَهُنَّ﴾، أن هذا الأمر لا بد أن يكون موجها إلى عقلاء موجودين على تلك الأرضين. انظر: الكون والإعجاز العلمي للقرآن، ص 353-354. وانظر أيضا: التفسير العلمي للقرآن في الميزان، أحمد عمر أبو حجر، ص 279-399؛ واتجاهات التفسير، فهد بسن عبد الرحمن، 664-668/2.

محملاً أن تكون السماوات والأرضون أكثر من سبع؛ إذ العدد المذكور لا يستدعي نفى الزائد، فقد صرحوا أن العدد لا مفهوم له، وقول النبي ﷺ في الحديث المذكور "خمسمائة" من باب التقريب للأفهام.

ويستخلص من كلامه الذي ذكره آخر ما ميله إلى ما يوافق الحكمة الجديدة وإن ركبنا - كما يقول - التأويل إذا تضمن ذلك مصلحة دينية، مرجحاً - رحمه الله تعالى - رأي الجمهور القائل بالتعدد المتبادر من الآية وتقتضيه الأخبار<sup>(1)</sup>.

ومع كل ذلك فهذه الإشارة العلمية التي تضمنتها الآية موضع الشاهد وحاول الألوسي تفسيرها من وجهة العلوم الكونية ليست من مقاصد القرآن التي ينعقد إيمان الفرد بإقرارها أو إنكارها، ولذلك قال في ختام تفسيره للآية: «ولعل القول بذلك التعدد هو المتبادر من الآية وتقتضيه الأخبار، ومع هذا هو ليس من ضروريات الدين؛ فلا يكفر منكروه أو المتردد فيه»<sup>(2)</sup>، ثم هو يحض على ضرورة الفهم العلمي للآيات القرآنية المتضمنة لذلك من خلال تذييله لكلامه السابق بقوله: «لكن لا أرى ذلك إلا عن جهل بما هو الأليق بالقدرة، والأحرى بالعظمة»<sup>(3)</sup>.

فالألوسي يستثير بذلك الهمم للبحث في ملكوت العالم واعتبار النظريات العلمية التي وردت بشأنها تلميحات قرآنية أو حديثة على حد سواء.

#### 4-الصاعقة وعلاقتها بالكهرباء:

ومن التفسيرات العلمية لبعض آي الذكر الحكيم التي لم يستبعدا الألوسي: تفسير "الصاعقة" في قوله تعالى: ﴿فَأَخَذَتْهُمُ صَلَٰفَةُ الْعَذَابِ الْهُونِ﴾ [فُصِّلَتْ: 16]؛ إذ بعد تعريفه لـ "الصاعقة" بأنها النار الخارجة من السحاب، تحدث عن تفسير أهل الفلسفة الجديدة لها فقال: «قالوا في كيفية انفجار الصاعقة: من المعلوم أن انطلاق الكهربائية التي في السحاب وهي قوة مخصوصة في الأجسام نحو قوة الكهرباء التي بها تجذب التربة ونحوها إليها إنما يحصل باتحاد كهربائية الأجسام مع بعضها، فإذا قرب السحاب من الأجسام الأرضية، طلبت الكهربائية السحابية أن تتحد بالكهربائية الأرضية، فتتجس بينهما شرارة كهربائية فتصق الأجسام الأرضية، وتتفاوت قوة الصاعقة باختلاف الاستحالة البخارية، فليست في جميع البلاد والفصول واحدة»<sup>(4)</sup>، ومع أنه أورد بعد ذلك الرأي الثاني في كون المقصود بـ "الصاعقة": الصيحة كما جاء في بعض الآيات وهي قوله تعالى في شأن

(1) انظر: روح المعاني، 145/28. وانظر أيضاً: الجواهر في تفسير القرآن، طنطاوي جوهري، 195/24؛ والميزان في تفسير القرآن، الطباطبائي، 340/19.

(2) روح المعاني، 145/28. وانظر: التحرير والتنوير، 339/28-341؛ فقد خالف ابن عاشور جمهور المفسرين وعقد المماثلة في دلالة خلقها على عظيم قدرة الله تعالى لا في العدد مستندا في ذلك إلى تخريج لغوي.

(3) روح المعاني، 145/28.

(4) المصدر نفسه، 114/24. وانظر تفسيره لـ "الصواعق" من قوله تعالى: ﴿وَيُرْسِلُ الصَّوَاعِقُ فَيُصِيبُ بِهَا مَن يَشَاءُ﴾ [الرعد: 14].

14. روح المعاني، 120/13-121.

من أخذهم الصاعقة وهم قوم ثمود: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ صَيْحَةً وَاحِدَةً فَكَانُوا كَهَشِيمِ الْمُحْتَظِرِ﴾<sup>(1)</sup>، إلا أنه ذكر أن « لا مانع من الجمع بينهما »<sup>(2)</sup>.

فاستثناس الألوسي ببعض ما وصل إليه العلم في زمانه في مجال الكهرباء ينم عن اطلاعه الواسع والدقيق على ما كان في عصره، كما يدل على أنه لا مانع عنده من الاستعانة بما توصل إليه العلم لإبراز معنى أو معان جديدة لم تكن معروفة لأسلافنا، ولا ذكرها كتب التفسير السابقة عليه.

#### 5- غروب الشمس من المشرق:

وكلام علماء الكون ليس بمقبول دائما لا سيما إذا كان مصادما لأمر قطعي في الشريعة، ومثاله ما جاء عند تفسير قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ عَايِلَاتٍ رَبِّكَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا لَمْ تَكُنْ - اٰمَنَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِيْ - اٰيْمَانِهَا خَيْرًا﴾ [ الأنعام: 159 ] حيث فسر المقصود بـ " بعض آيات ربك " قال: « والحق أن المراد بهذا البعض الذي لا ينفع الإيمان عنده: طلوع الشمس من مغربها »<sup>(3)</sup>، ثم أورد حديث الشيخين: « لا تقوم الساعة حتى تطلع الشمس من مغربها، فإذا رآها الناس آمنوا أجمعون، وذلك حين لا ينفع نفسا إيمانها ثم قرأ الآية »<sup>(4)</sup>، وذكر في كيفية ذلك ما روي عن كعب الأحبار أنه قال: « إذا أراد الله تعالى أن يطلع الشمس من مغربها أدارها بالقطب فجعل مشرقها مغربها، ومغربها مشرقها »<sup>(5)</sup>، ثم قال: « وأهل الهيئة ومن وافقهم يزعمون أن طلوع الشمس من المغرب محال، ويقولون: إن الشمس وغيرها من الفلكيات بسيطة لا تختلف مقتضياتها جهة وحركة وغير ذلك، ولا يتطرق إليها تغيير عما هي عليه، وقد بنوا ذلك على مثل جرف هار »<sup>(6)</sup>.

فكلام أهل الهيئة في هذا المجال لا يعول عليه لأنه مناقض لما ثبت بالدليل القطعي، أما الخوض في كيفية وقوع ذلك - وهو الذي أدى هؤلاء إلى الخطأ في التقدير - فذلك أمر آخر مما انبرى الألوسي بعد ذلك إلى بيانه<sup>(7)</sup>.

(1) سورة القمر: الآية 31.

(2) روح المعاني، 114/24. انظر على سبيل المثال أيضا تفسيره للصبح من قوله تعالى: ﴿فَالِقُ الْاَصْبَاحِ﴾ [ الأنعام: 97 ]. روح المعاني، 228/7-232؛ وتفسيره لقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصَابِيحَ﴾ [ الملوك: 05 ]. روح المعاني، 8/29-10.

(3) روح المعاني، 63/8.

(4) متفق عليه من حديث أبي هريرة: البخاري في مواضع منها: تفسير سورة الأنعام؛ باب ﴿لَا يَنْفَعُ نَفْسًا اِيْمَانُهَا﴾، 1697/4 (رقما 4359-4360)؛ ومسلم: الإيمان؛ باب بيان الزمن الذي لا يقبل فيه إيمان، 137/1 (رقم 157).

(5) رواء البخاري في التاريخ الكبير، 341/8 (رقم 3245: ترجمة يزيد بن شريح الحضرمي)؛ وأبو الشيخ في العظمة، 1153/4 (رقم 63422).

(6) روح المعاني، 63/8. وانظر: الكون والإعجاز العلمي للقرآن، منصور حسب النبي، ص 384.

(7) روح المعاني، 63/8-64.



## 6- مسألة الطيران:

وابتعاد بعض محاولات الفهم عن مقررات واقع الألوسي ليس دائما من خيالات علماء الكون؛ فقد قصر تفسير الألوسي عن إدراك بعض الإرهاصات الأولى لمسألة الطيران مثلا فقضى الألوسي باستحالته انطلاقا من واقعه؛ فعند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ لَكَ أَنْ تَرْجِعَ عَاصِفَةً تَجْرِي بِأَمْرِ﴾ [الأنبياء: 80] قال في ختام تفسير الآية: «ومن العجب أن أهل "لندن" قد أتبعوا أنفسهم منذ زمان بعمل سفينة تجري مرتفعة في الهواء إلى حيث شاءوا بواسطة أبخرة يجسوها فيها، اغترارا بما ظهر منذ سنوات من عمل سفينة تجري في الماء بواسطة آلات تحركها أبخرة فيها، فلم يتم لهم ذلك، ولا أظنه يتم حسب إرادتهم على الوجه الأكمل، وأخبرني بعض المطلعين أنهم صنعوا سفينة تجري في الهواء لكن لا إلى حيث شاءوا، بل إلى حيث ألفت رحلها»<sup>(1)</sup>.

وبغض النظر عن رأي الألوسي فيما نقل إليه من تجارب الطيران إلا أنه انتبه إلى تلك العلاقة بين معجزة سليمان عليه السلام في تسخير الريح له، وبين محاولات عصره في استكشاف حقيقة الطيران وإن كان ذكرها مستبعدا لوقوعها، مع أنه لم يجزم باستحالتها بدليل "ولا أظنه يتم" من غير قطع!

وما يمكن أن يقال عن التفسير العلمي في "روح المعاني" أن الألوسي -رحمه الله- فيما تعرض له من إشارات علمية إنما كان على سبيل بيان أحد وجوه إعجاز القرآن الكريم، وأن هذا القرآن كان السباق إلى تقرير بعض الحقائق العلمية الكبرى التي أثبتتها الحس والملاحظة، وأنه كان يعمد إلى حشد معارف عصره دون أن يلزم أحدا بقبولها أو ردها ما دام التفسير لا يتوقف عليها، بله أن تكون ضرورة دينية ملحة يكفر من يجحدها.

وبالنظر إلى ما اشتمل عليه هذا الفصل فإن الألوسي -رحمه الله- قد وظف كل ما أتيح له من أدوات التفسير بالرأي المحمود، وتوسع بشكل ملحوظ في بيان مراد الله تعالى من خلال عرض المسائل والقضايا المتعلقة بأي الذكر الحكيم، معتمدا في ذلك على دقة معارفه وبعد نظره، ومؤيدا أو مخالفا لما ينقله من آراء في التفسير، مقيما للأدلة في حينها، وحاشدا للاعتراضات والرد عليها مما يكشف عن موسوعية معرفية بارزة وحس تفسيري مؤثر، في محاولة للإحاطة بكل ما يمكن أن يوصل إلى المعنى المراد من الآيات موضوع البحث والتفسير، وكل هذا دون إهمال للتفسير بالمأثور الذي أبدى عناية فائقة به؛ إذ لا يقدم رأيا على ما صح من المنقول كما سبق بيانه في الفصل الثالث.



(1) روح المعاني، 78/17. وقد قال الشيخ طنطاوي جوهري بعد الألوسي بعقود: «فكل ما يسخر ممكن الوقوع، فليبحث أبناء آدم في الهواء هل يمكن تسخيرهم وعقولهم بصناعاتهم بحيث لا يكون معجزة بل علما وصناعة»، إلى أن يقول: «وهكذا سخر الهواء لحمل الطائرات للتجارات والحرب والسفر والبريد؛ فالتناس هذا فتح الله لهم في القرآن باب الرزق من الهواء بطريق الصناعة لا بطريق المعجزة الخاصة بالأنبياء، فنام المسلمون وقام بهذا العمل أهل أوربا، وهم لم يستنتجوها إلا من عقولهم وآرائهم واجتهادهم». الجواهر في تفسير القرآن الكريم، 231/10.

## الخاتمة

جامعة الأمير  
عبد القادر للعلوم الإسلامية



## الخاتمة

وبعد،

فإن معايشة الإمام الألوسي من خلال "روح المعاني" تجعلك تخلق عالياً في سماء العلم والمعرفة، وتسمو بروحك إلى عالم الطهر والنقاء؛

ففي مجال العلم والمعرفة يأخذ بيدك إلى الينابيع الأولى التي تفجرت منها أنهار المعرفة الأصيلة الخالصة من شوائب الهوى وحطوط النفس، مستنبطة من النص الموحى به ما به سعادة الناس في الدارين.

وفي مجال الروح يقف بك على عتبات تطل من خلالها على عالم يكره أهله الارتكاس إلى الدي والإخلاد إلى الأرض، وتهفو أرواحهم إلى الملأ الأعلى، يحدوهم الأمل في التشبه بالملائكة.

هذان الأمران هما الأساس الذي قام عليه "روح المعاني"، وحولهما كان يدندن صاحبه -رحمه الله تعالى- حتى إن الألفاظ والكلمات فيه تكاد تنطق بذلك.

فالتفسير بالظاهر وكثير من النفحات الروحية الإشارية فيه ممتزجان امتزاج الجسد مع الروح، وانفصال أحدهما عن الآخر يعني فناءهما جميعاً.

وقد أثمرت معايشتي لـ "روح المعاني" هذه الرسالة المتواضعة التي لا أدعي فيها أنني استطعت أن أعرف بالألوسي على النحو الذي أمّلته أول ما بدأت العمل فيه، بل أطلعتني هذه الرسالة، وكشفت لي تلك المعايشة أن "روح المعاني" تفسير يحتاج إلى جهد أكبر وعلم أغزر ووقت أطول وعدد من الباحثين، حتى يقدم إلى الناس على نحو يرضون عنه، ويكون ملاذاً لهم عند الطلب، وقد حاولت أن أقرب هذا التفسير إلى القراء ما استطعت، وأعطي بعض الملامح التي تفتح بعض النوافذ للدخول إلى هذا السفر العظيم الذي جمع أكثر ما تفرق في غيره.

ولئن بدا أنني أغفلت بعض القضايا التي شغلت حيزاً في "روح المعاني" فلائي رأيت أن الكثير من جزئياتها جاء عرضاً أو بالقصد في محاور أخرى، فتحاشيت الإعادة والتكرار حتى لا يطول حجم الرسالة. وعملت أثناء إيراد الشواهد في الفصول والمباحث والمطالب المختلفة على توزيعها على أكبر عدد من سور القرآن الكريم حتى يتأتى لي إستنتاج مدى انسجام أو عدم انسجام الألوسي مع خط سيره العام الذي بدأ به تفسيره، وأحدد منهجه في عرضها وموقفه منها.

وقد أرشدتني هذه الرسالة إلى معرفة الكثير من الظروف العامة التي أحاطت بالألوسي، والعالم الكبير التي تميز بها تفسيره؛ فعرضت في بداية هذا البحث الأوضاع الاجتماعية والسياسية والعلمية وما اعتراها من نجاح أو فشل، وأنها كانت مشوبة بالاضطراب وعدم الاستقرار، كما كان للوسط العلمي والثقافي الذي نشأ فيه الألوسي، ومراحل الطلب والشيخوخة الذين تلقى عنهم الأثر البالغ في رعاية هذا النابغة والدفع به إلى قمة المجد والسؤدد، وملا كان منه بعد ذلك مما عم نفعه ورفع في الأمصار ذكره، وتتابع فيها خيره.

كما عرضت للمصادر المتنوعة التي شكلت موردا أساسا لـ "روح المعاني"، وهي مصادر كثيرة في عددها، منتقاة في موضوعها، وأنه يستشهد بأمهات مصادر التراث الإسلامي وفق مسلك توفيقى ونقدي ينم عن قدرة واضحة وتحر دقيق لكل ما ينقله، وإن كان مولعا بحشد المعارف بما له خيط رفيع أحيانا مع النص القرآني. وقد جمع الآلوسى في توضيح النص الكريم بين التفسير بالمأثور والتفسير بالرأى في أسلوب محكم متناسق؛ يخدم المقصد الأسمى الذي أراده المولى -جل جلاله- بإنزال كتابه المبين من هداية البشر في مختلف أعصارهم واختلاف أجناسهم إلى معين الشريعة الذي لا ينضب بأوضح بيان وأصدق مقال، فهو يعمل التفسير المنقول ولا يغفل عما يرشد إليه المعقول من معارف عصره وفهوم أهل العلم والإتقان.

والآلوسى أثري في مسلكه العام، لا يخرج عن مقررات السلف لا سيما في مجال العقيدة، كما أنه يحدد في نبذة الحمدود على ما قاله من سبقوه؛ فقد كان يعنى بمسيرة مستجدات عصره وما وصلت إليه النهضة العلمية التي واكبت تأليفه.

وقد تبين لي أن الآلوسى كان له في كل مرة ومع كل آية موقف ومخزون معرفي جديد يبعد بالقارئ عن الظن أنه أفرغ جهده وطاقته وما يمكن أن يقال في الآية أو الآيات السابقة بما يكشف عن معان جديدة لا قبل للقارئ بها، وإشارات خفية غير التي أظهرها في الآيات المشابهة لها التي سبق أن شرحها؛ نجد هذا في التفسير بالمأثور؛ سواء تعلق الأمر بتوضيح آية بآية، أو آية بحديث، أو بما نقل عن الصحابة أو التابعين، أم بما قيل مما اعتمد في فهمه على ما توديه المعاني اللغوية، أو ما تشير إليه الآيات إشارات خفية، تخرج القارئ من جو المناقشات العلمية النحوية أو البلاغية أو غيرها إلى جو آخر أكثر إشراقا وروعة بأسلوب قل نظيره.

هذا، وإن "روح المعاني" لا زال في حاجة إلى بحث أطول، ودراسة أعمق، وهو ما يستلزم نهوض جمع من الباحثين إلى تكلف أعبائها؛ بتحقيق نصه، وإخراج شواهد، وإنجاز فهرسه.

وهي دعوة إلى كل من تحركه الرغبة في خدمة دين الله القويم من خلال تحقيق تراث أسلافنا وما خلفوه لنا من درر وواقيت لنا فيها العبرة في حاضرنا ومستقبلنا.

والحمد لله أولا وآخرا .

# الفهارس

وتشمل:

- 1- فهرس الآيات القرآنية
- 2- فهرس الأحاديث النبوية
- 3- فهرس الأعلام المترجم لهم
- 4- فهرس المصادر والمراجع
- 5- فهرس الموضوعات

## 1- فهرس الآيات القرآنية

| الآية                                 | رقمها | الصفحة   |
|---------------------------------------|-------|----------|
| ملك يوم الدين                         | 03    | 144، 70  |
| إياك نعبد وإياك نستعين                | 04    | 212      |
| غير المغضوب عليهم                     | 07    | 255، 120 |
| البقرة                                |       |          |
| سواء عليهم أنذرهم أم لم تنذرهم        | 05    | 51       |
| الله يستهزئ بهم ويمدهم في طغيانهم     | 14    | 196، 99  |
| صم بكم عمي فهم لا يرجعون              | 17    | 197، 103 |
| أو كصيب من السماء                     | 18    | 204      |
| وإن كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا   | 22    | 267      |
| إن الله لا يستحي أن يضرب مثلاً ما     | 25    | 250      |
| هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعاً    | 28    | 280      |
| ثم استوى إلى السماء                   | 28    | 253      |
| وإذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم         | 33    | 79، 66   |
| ولا تلبسوا الحق                       | 41    | 34       |
| واركعوا مع الراكعين                   | 42    | 34       |
| ولا يقبل منها شفاعة ولا يؤخذ منها عدل | 47    | 270      |
| وإذ نجيناكم من آل فرعون               | 48    | 285      |
| وظللنا عليكم الغمام                   | 56    | 98       |
| فقلنا اضرب بعصاك الحجر                | 59    | 262      |
| فقلنا لهم كونوا قردة خاسئين           | 64    | 44       |
| وإذ قال موسى لقومه إن الله يأمركم     | 66    | 285      |
| وإن منها لما يهبط من خشية الله        | 73    | 216      |
| ولتحدثهم أحرص الناس على حياة          | 95    | 211      |

| الآية                                              | رقمها | الصحيفة  |
|----------------------------------------------------|-------|----------|
| واتبعوا ما تتلو الشياطين على ملك سليمان            | 101   | 182      |
| فأينما تولّوا فثمّ وجه الله                        | 114   | 248      |
| وإذ جعلنا البيت مثابة للناس وأمنا                  | 124   | 231      |
| واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى                       | 124   | 145      |
| وأوصى بها إبراهيم بنيه                             | 131   | 74       |
| سيقول السفهاء من الناس                             | 141   | 77       |
| ما ولاهم عن قبلتهم                                 | 141   | 78       |
| قد نرى تقلب وجهك في السماء                         | 143   | 78       |
| إن الذين يكتمون ما أنزلنا من البينات               | 158   | 83       |
| ويلعنهم اللاعنون                                   | 158   | 86       |
| يأيتها الناس كلوا مما في الأرض حلالا طيبا          | 167   | 94       |
| إنما حرّم عليكم الميتة والدم                       | 172   | 91       |
| إن الذين يكتمون ما أنزل الله من الكتاب             | 173   | 83       |
| يأيتها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص                | 177   | 230، 228 |
| كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت                      | 179   | 167، 166 |
| كتب عليكم الصيام                                   | 182   | 167      |
| أياما معدودات                                      | 183   | 42       |
| أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم               | 186   | 223      |
| وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم               | 189   | 174      |
| وأنفقوا في سبيل الله ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة | 194   | 174      |
| هل ينظرون إلا أن ياتيهم الله في ظلل من الغمام      | 209   | 252      |
| أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما ياتكم مثل الذين      | 212   | 119      |
| يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه                   | 215   | 75       |
| وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام            | 215   | 58       |
| ولا تنكحوا المشركات حتى يومن                       | 219   | 76، 75   |
| نساؤكم حرث لكم                                     | 221   | 220      |

| الآية                                     | رقمها | الصحيفة |
|-------------------------------------------|-------|---------|
| وقدموا لأنفسكم                            | 221   | 45      |
| حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة      | 231   | 119     |
| ومتعوهن على الموسع قدره                   | 234   | 87      |
| والصلاة الوسطى                            | 236   | 231     |
| ومن لم يطعمه فإنه مني                     | 247   | 197     |
| كم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة            | 247   | 102     |
| ولا يحيطون بشيء من علمه إلا بما شاء       | 254   | 118     |
| وسع كرسيه السموات والأرض                  | 254   | 46      |
| فمن يكفر بالطاغوت                         | 255   | 59      |
| وإذ قال إبراهيم رب أرني كيف تحيي الموتى   | 259   | 108     |
| ولكن ليطمئن قلبي                          | 259   | 70      |
| الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله         | 261   | 68      |
| ومن يوت الحكمة فقد أوتي خيرا كثيرا        | 268   | 165     |
| وما أنفقتم من نفقة أو نذرتم من نذر        | 269   | 82      |
| الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم | 274   | 217     |
| إلا أن تكون تجارة حاضرة تديرونها بينكم    | 281   | 70      |
| آل عمران                                  |       |         |
| إن الدين عند الله الاسلام                 | 19    | 133     |
| بيدك الخير                                | 26    | 251     |
| إلا أن تتقوا منهم تقاة                    | 28    | 113     |
| ويحذركم الله نفسه                         | 28    | 246     |
| إني نذرت                                  | 35    | 210     |
| ما في بطني                                | 35    | 210     |
| إني وضعتها أنثى                           | 36    | 210     |
| وليس الذكر كالأنثى                        | 36    | 210     |
| أني قد جئتكم بأية من ربكم                 | 48    | 263     |



| الآية                                          | رقمها | الصحيفة  |
|------------------------------------------------|-------|----------|
| يا عيسى إني متوفيك ورافعك إليّ                 | 54    | 47       |
| ولكن كونوا ربانيين                             | 78    | 98       |
| كل الطعام كان حلا لبني إسرائيل                 | 93    | 68       |
| ولله على الناس حج البيت                        | 97    | 132      |
| يأيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته          | 102   | 168، 167 |
| واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا            | 103   | 85       |
| ولا تكونوا كالذين تفرقوا                       | 105   | 84، 83   |
| سارعوا إلى مغفرة من ربكم                       | 133   | 133      |
| إن يحبسكم قرح فقد مس القوم                     | 140   | 97       |
| وكأين من نبيء قتل معه ربيون كثير               | 146   | 119، 118 |
| أولما أصابتكم مصيبة قد أصبتم                   | 165   | 66       |
| كل نفس ذائقة الموت                             | 185   | 241      |
| ربنا إنك من تدخل النار فقد اخزيته              | 192   | 101      |
| ربنا وآتانا ما وعدتنا على رسلك                 | 194   | 47       |
| فاستجاب لهم ربهم                               | 195   | 62، 47   |
| النساء                                         |       |          |
| واتقوا الله الذي تساءلون به والارحام           | 01    | 147      |
| وآتوا اليتامى أموالهم                          | 02    | 234      |
| وابتلوا اليتامى حتى إذا بلغوا النكاح           | 06    | 234      |
| ولا تأكلوها إسرافا وبدارا أن يكبروا            | 06    | 235      |
| إنما التوبة على الله للذين                     | 17    | 137، 104 |
| وقد أفضى بعضكم إلى بعض                         | 21    | 223      |
| فما استمتعتم به منهم فاتوهن أجورهن             | 24    | 235، 152 |
| يريد الله ليبين لكم ويهديكم سنن الذين من قبلكم | 26    | 34       |
| والصاحب بالجنب                                 | 36    | 130      |
| أو جاء احد منكم من الغائط                      | 42    | 223      |

| الآية                                          | رقمها | الصحيفة  |
|------------------------------------------------|-------|----------|
| أن تصلوا السبيل                                | 44    | 28       |
| يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول | 58    | 238      |
| فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول      | 58    | 238      |
| فمال هؤلاء القوم لا يكادون يفقهون              | 77    | 69       |
| ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى       | 114   | 237      |
| وإن يفرقا يغن الله كلا من سعته                 | 131   |          |
| وقد نزل عليكم في الكتاب أن إذا سمعتم           | 139   | 67       |
| إنا أوحينا إليك كما أوحينا                     | 162   | 102      |
| وكلم الله موسى تكليما                          | 163   | 247، 62  |
| فيعذبهم عذابا أليما                            | 172   | 28       |
| المائدة                                        |       |          |
| يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود              | 01    | 53       |
| ولا الشهر الحرام                               | 03    | 75       |
| والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب                | 06    | 75       |
| يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة        | 07    | 145      |
| ولقد اخذ الله ميثاق بني إسرائيل وبعثنا منهم    | 13    | 184      |
| يهدي به الله من أتبع رضوانه                    | 18    | 60       |
| وقالت اليهود والنصارى نحن أبناء الله وأحباؤه   | 20    | 63       |
| قالوا يا موسى إن فيها قوما جبارين              | 24    | 186      |
| يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وابتغوا         | 37    | 272      |
| والسارق والسارقة فاقطعوا                       | 40    | 152، 127 |
| فإن جاءوك فاحكم بينهم أو اعرض عنهم             | 44    | 75       |
| أن النفس بالنفس                                | 47    | 230، 229 |
| لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا                    | 50    | 239      |
| وأن احكم بينهم بما أنزل الله                   | 51    | 75       |
| إنما وليكم الله ورسوله                         | 57    | 53       |

| الآية                                | رقمها | الصحيفة       |
|--------------------------------------|-------|---------------|
| وقالت اليهود يد الله مغلولة          | 66    | 251           |
| إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابون | 71    | 205           |
| كانا ياكلان الطعام                   | 77    | 223           |
| جعل الله الكعبة البيت                | 99    | 138           |
| أو اخران من غيركم                    | 108   | 75            |
| تعلم ما في نفسي ولا أعلم ما في نفسك  | 118   | 226، 57       |
| <b>الانعام</b>                       |       |               |
| وإن يحسبك الله بضرب فلا كاشف         | 18    | 107           |
| وهو القاهر فوق عباده                 | 19    | 80            |
| وهم ينهون عنه ويتثون عنه             | 27    | 225           |
| ما فرطنا في الكتاب من شيء            | 39    | 287           |
| ولا تطرد الذين يدعون ربهم            | 53    | 248، 45       |
| وما على الذين يتقون من حساهم         | 69    | 67            |
| فلما جنّ عليه الليل                  | 77    | 258           |
| الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم  | 83    | 127           |
| أولئك الذين هدى الله                 | 91    | 239، 66       |
| قل من انزل الكتب الذي جاء به موسى    | 92    | 156           |
| وما قدروا الله حق قدره               | 92    | 168، 167، 155 |
| فالق الاصباح                         | 97    | 292           |
| ولو أننا نزلنا إليهم الملائكة        | 112   | 156           |
| ولا تاكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه | 122   | 231           |
| وإنه لفسق                            | 122   | 232           |
| وإن الشياطين ليوحون إلى أوليائهم     | 122   | 187           |
| الله أعلم حيث يجعل رسالاته           | 125   | 112           |
| قل لا أجد فيما أوحى إلي محرّما       | 146   | 132           |
| وجعلوا لله تما ذرا من الحرث          | 137   | 43            |

| الآية                            | رقمها | الصحيفة |
|----------------------------------|-------|---------|
| وكذلك زين لكثير من المشركين      | 138   | 147، 59 |
| قل تعالوا اتل                    | 152   | 156     |
| وتفصيلاً لكل شيء                 | 155   | 287     |
| هل ينظرون إلا أن تأتيهم الملائكة | 159   | 252     |
| يوم يأتي بعض آيات ربك            | 159   | 292     |

### الاعراف

|                                          |     |             |
|------------------------------------------|-----|-------------|
| فريقا هدى وفريقا حق عليهم الضلالة        | 28  | 52          |
| يا بني آدم خذوا زينتكم                   | 29  | 175         |
| حتى يلج الجمل في سم الخياط               | 39  | 149         |
| لقد جاءت رسل ربنا بالحق                  | 42  | 52          |
| إن ربكم الله الذي خلق السموات            | 53  | 79          |
| ثم استوى على العرش                       | 53  | 254         |
| إن رحمت الله قريب من المحسنين            | 55  | 118         |
| لقد أرسلنا نوحاً إلى قومه                | 58  | 285         |
| وإلى ثمود أخاهم صالحاً                   | 72  | 261         |
| فَعَقَرُوا النَّاقَةَ وَعَتُوا           | 76  | 99          |
| فَأَلْقَى عَصَاهُ فَإِذَا هِيَ ثُعْبَانٌ | 106 | 262         |
| ولما جاء موسى لميقاتنا                   | 143 | 246، 63     |
| ولما سقط في أيديهم                       | 149 | 223         |
| ولما سكنت عن موسى الغضب                  | 154 | 221         |
| واسألهم عن القرية التي كانت              | 163 | 34          |
| تخذ العفو وأمر بالعرف                    | 199 | 170         |
| وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له              | 204 | 233، 92، 87 |

### الانفال

|                                     |    |     |
|-------------------------------------|----|-----|
| وما لهم ألا يعذبهم الله وهم يصتّدون | 34 | 63  |
| وما كانوا أولياءه                   | 34 | 270 |

| الآية                                | رقمها | الصحيفة   |
|--------------------------------------|-------|-----------|
| وأعدّوا لهم ما استطعتم               | 61    | 124 ، 82  |
| ومن رباط الخيل ترهبون                | 61    | 45        |
| يأيها النبي حرض المومنين             | 66    | 169 ، 168 |
| <b>التوبة</b>                        |       |           |
| وأذن من الله ورسوله إلى الناس        | 03    | 121       |
| فلا يقربوا المسجد الحرام             | 28    | 231       |
| والذين يكتزون الذهب والفضة           | 34    | 133       |
| عفا الله عنك لم أذنت لهم             | 43    | 259       |
| ولأوضعوا خلالكم                      | 47    | 65        |
| والعاملين عليها                      | 60    | 91        |
| والمولفة قلوبهم                      | 60    | 95        |
| ومنهم من عاهد الله لئن آتانا         | 76    | 175       |
| وأعدّ لهم جنّات تجري تحتها           | 101   | 143       |
| <b>يونس</b>                          |       |           |
| ثمّ استوى على العرش                  | 03    | 254       |
| أم يقولون افتراه قل فاتوا بسورة مثله | 38    | 267       |
| ألا إن أولياء الله لا خوف عليهم      | 62    | 268 ، 113 |
| الذين آمنوا وكانوا يتّقون            | 63    | 122       |
| لهم البشرى في الحياة الدنيا          | 64    | 122 ، 121 |
| قال موسى أتقولون للحق لما جاءكم      | 77    | 262       |
| وجاوزنا ببني إسرائيل البحر           | 90    | 111       |
| حتى إذا أدركه الغرق                  | 90    | 283       |
| حتى يروا العذاب الآليم               | 97    | 284 ، 111 |
| إلا قوم يونس                         | 98    | 111       |
| <b>هود</b>                           |       |           |
| أم يقولون افتراه قل فاتوا بعشر سور   | 13    | 267       |

| الآية                                   | رقمها | الصحيفة |
|-----------------------------------------|-------|---------|
| من كان يريد الحياة الدنيا وزينتها       | 15    | 67      |
| لا جرم أنهم في الآخرة هم الاخسرون       | 22    | 206     |
| أنلزمكموها وأنتم لها كارهون             | 28    | 96      |
| ويصنع الفلك وكلما مرّ عليه              | 38    | 186     |
| ما من دابة إلا هو آخذ بناصيتها          | 55    | 110     |
| ولما جاء امرنا نجّينا هودا              | 57    | 60      |
| فاستغفروه ثم توبوا إليه                 | 60    | 117     |
| ولقد أرسلنا موسى بآياتنا                | 96    | 262     |
| ولا تركنوا إلى الذين ظلموا              | 113   | 48      |
| يوسف                                    |       |         |
| ولقد همّت به وهمّ بها                   | 24    | 258     |
| قال أحدهما إني أراي أعصر خمرا           | 36    | 151     |
| فأسرها يوسف في نفسه                     | 77    | 245     |
| واسأل القرية التي كنّا فيها             | 82    | 215     |
| وتفصيل كلّ شيء                          | 111   | 287     |
| الرّعد                                  |       |         |
| ثمّ استوى على العرش                     | 02    | 254     |
| وهو الذي مدّ الأرض                      | 03    | 287     |
| وأولئك الأغلال في أعناقهم               | 06    | 217     |
| ويرسل الصّواعق فيصيب بها من يشاء        | 14    | 291     |
| وهو شديد المحال                         | 14    | 99      |
| ويدرءون بالحسنة السيئة                  | 24    | 126     |
| أكلها دائم وظلّها                       | 36    | 215     |
| إبراهيم                                 |       |         |
| وإذ قال إبراهيم ربّ اجعل هذا البلد آمنا | 37    | 34      |



| الآية                                | رقمها | الصحيفة   |
|--------------------------------------|-------|-----------|
| <b>الحجر</b>                         |       |           |
| ربما يؤدّ الذين كفروا                | 02    | 44        |
| وما كانوا إذا منظرين                 | 08    | 73        |
| والأرض مددناها                       | 19    | 288       |
| ولقد علمنا المستقدمين منكم           | 24    | 43        |
| إن في ذلك لآيات للمتوسمين            | 75    | 81 ، 75   |
| ولقد اتيناك سبعا من المثاني          | 87    | 43        |
| <b>التحل</b>                         |       |           |
| والخيل والبغال والحمير لتركبوها      | 08    | 89        |
| ويخلق ما لا تعلمون                   | 08    | 289       |
| إنه لا يحبّ المستكبرين               | 23    | 100       |
| وأنزّلنا إليك الذكر لتبين للناس      | 44    | 120       |
| ولله يسجد ما في السموات وما في الأرض | 49    | 289       |
| من بين فرث ودم لبنا                  | 66    | 57        |
| إن الله يامر بالعدل والاحسان         | 90    | 78        |
| ولا تشتروا بعهد الله ثمنا قليلا      | 95    | 157       |
| وإن عاقبتهم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم   | 126   | 158 ، 157 |
| <b>الاسراء</b>                       |       |           |
| من كان يريد العاجلة عجلنا له فيها    | 18    | 52        |
| وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه         | 23    | 281       |
| فلا تقل لهما أفّ                     | 23    | 240       |
| ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك         | 29    | 86        |
| وإن من شيء إلا يسبح بحمده            | 44    | 35        |
| وآتينا نوح الناقة مبصرة              | 59    | 261       |
| عسى أن يعثلك ربك مقاما محمودا        | 79    | 271       |
| مقاما محمودا                         | 79    | 284       |
| ويسألونك عن الروح                    | 85    | 177       |

| الآية                                         | رقمها | الصحيفة   |
|-----------------------------------------------|-------|-----------|
| قل لئن اجتمعت الانس والجن                     | 88    | 267       |
| كلما خبت زدناهم سعيرا                         | 97    | 198       |
| إذا لأمسكنم                                   | 100   | 73        |
| لقد علمت ما أنزل هؤلاء الآ ربّ السموات والأرض | 102   | 144       |
| وما أرسلناك إلا مبشرا ونذيرا                  | 105   | 97        |
| وقرآنا فرقناه لتقرأه على الناس                | 106   | 97        |
| قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن                 | 109   | 107       |
| فله الأسماء الحسنى                            | 109   | 107       |
| ولا تجهر بصلاتك ولا تخافت بها                 | 109   | 85        |
| <b>الكهف</b>                                  |       |           |
| فلعلك باخع نفسك على آثارهم                    | 06    | 50        |
| وترى الشمس إذا طلعت                           | 17    | 284       |
| فابعثوا أحدكم بورقكم هذه                      | 19    | 92        |
| قال الذين غلبوا على أمرهم                     | 21    | 93 ، 89   |
| واصبر نفسك مع الذين يدعون ربهم                | 28    | 249       |
| وأحيط بثمره فأصبح يقلب                        | 41    | 223       |
| إلا إبليس كان من الجنّ                        | 49    | 79        |
| وإذ قال لموسى لفتهاه لا أبرح                  | 59    | 126 ، 125 |
| قال أرايت إذ أوينا إلى الصخرة                 | 62    | 61        |
| ستجدني إن شاء الله صابرا                      | 68    | 104       |
| وما فعلته عن أمري                             | 81    | 105       |
| قالوا يا ذا القرنين                           | 90    | 284       |
| قل هل نبهكم بالآخسرين أعمالا                  | 99    | 54        |
| ولا يشرك بعبادة ربّه أحدا                     | 105   | 106       |
| <b>مريم</b>                                   |       |           |
| واشتعل الرأس شيبا                             | 03    | 222       |

| الآية                                 | رقمها | الصحيفة  |
|---------------------------------------|-------|----------|
| فأجاءها المخاض                        | 22    | 51       |
| فناداها من تحتها ألا تحزني            | 23    | 143      |
| قالوا كيف نكلّم من كان في المهد صبياً | 28    | 101      |
| قال إني عبد الله آتاني الكتاب         | 29    | 49       |
| ونادينه من جانب الطّور الأيمن         | 52    | 247      |
| طه                                    |       |          |
| الرحمن على العرش استوى                | 04    | 254، 244 |
| لنريك من آياتنا الكبرى                | 22    | 262      |
| واحلل عقدة من لساني                   | 26    | 260      |
| فقولاً له قولاً لبنا                  | 43    | 118      |
| إنا رسولا ربك                         | 46    | 118      |
| تلّف ما صنعوا                         | 68    | 110      |
| وعصى آدم ربه فغوى                     | 118   | 256      |
| الانباء                               |       |          |
| هل هذا إلا بشر مثلكم                  | 03    | 60       |
| وهم من خشيته مشفقون                   | 28    | 49       |
| كل نفس ذائقة الموت                    | 35    | 56       |
| ونضع الموازين القسط                   | 47    | 35       |
| ولسليمان الريح عاصفة                  | 80    | 293      |
| وأدخلناهم في رحمتنا إناهم من الصالحين | 85    | 259      |
| الحج                                  |       |          |
| هذان خصمان اختصموا في ربهم            | 19    | 158      |
| وأذن في الناس ياتوك رجالا             | 25    | 94       |
| أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا         | 37    | 68       |
| وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبيء   | 50    | 187، 158 |

| الآية                                   | رقمها | الصحيفة  |
|-----------------------------------------|-------|----------|
| <b>المؤمنون</b>                         |       |          |
| والذين هم لفروجهم حافظون                | 05    | 235      |
| إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم      | 06    | 153      |
| أم تسألهم خرجا فخراج ربك                | 73    | 143      |
| فلا أنساب بينهم يومئذ ولا يتساءلون      | 102   | 271      |
| <b>النور</b>                            |       |          |
| سورة أنزلناها                           | 01    | 215      |
| والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا       | 04    | 90، 88   |
| والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم        | 06    | 88       |
| ولا ياتل أولوا الفضل منكم والسعة        | 22    | 178      |
| وأنكحوا الإيامى منكم                    | 32    | 90       |
| إن يكونوا فقراء يغنهم الله من فضله      | 32    | 131، 130 |
| الله نور السموات والأرض                 | 35    | 220      |
| يكاد زيتها يضيء                         | 35    | 222      |
| قل لا تقسموا طاعة معروفة                | 51    | 152      |
| <b>الفرقان</b>                          |       |          |
| ويوم بعض الظالم على يديه                | 27    | 223      |
| والذين لا يدعون مع الله إلها آخر        | 68    | 161      |
| <b>الشعراء</b>                          |       |          |
| وإذ نادى ربك موسى أن ابث القوم الظالمين | 09    | 247      |
| إنا معكم مستمعون                        | 14    | 96       |
| قال نعم وإنيكم إذا لمن المقرين          | 41    | 74       |
| وإنيكم إذا لمن المقرين                  | 41    | 73       |
| فألقي موسى عصاه                         | 44    | 109      |
| إلا من أتى الله بقلب سليم               | 89    | 103      |
| لعلهم تخلدون                            | 129   | 74       |
| قال هذه ناقة لها شرب                    | 155   | 261      |

| الآية                               | رقمها | الصحيفة  |
|-------------------------------------|-------|----------|
| <b>النمل</b>                        |       |          |
| نودي أن بورك من في النار            | 08    | 247      |
| كأنها جانّ                          | 10    | 263      |
| وجئتكم من سبأ بنبأ يقين             | 22    | 225      |
| إني ألقى كتاب كريم                  | 29    | 112      |
| ويوم ينفخ في الصور                  | 9     | 125      |
| <b>القصص</b>                        |       |          |
| هو أفصح مني                         | 34    | 260      |
| الذين آتيناهم الكتاب من قبله        | 52    | 27       |
| ويدرءون بالحسنة السيئة              | 54    | 126      |
| تلك الدار الآخرة نجعلها للذين       | 83    | 80       |
| كل شيء هالك إلا وجهه                | 88    | 249، 248 |
| <b>العنكبوت</b>                     |       |          |
| أحسب الناس أن يتركوا                | 01    | 179      |
| ولقد فتنا الذين من قبلهم            | 02    | 118      |
| مثل الذين اتخذوا من دون الله أولياء | 41    | 219      |
| ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض   | 61    | 214      |
| <b>الرّوم</b>                       |       |          |
| وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده        | 26    | 61       |
| ذلك خير للذين يريدون وجه الله       | 37    | 249      |
| ويوم تقوم الساعة يقسم المجرمون      | 54    | 224      |
| <b>لقمان</b>                        |       |          |
| الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة   | 03    | 159      |
| ومن الناس من يشتري لهو الحديث       | 05    | 139      |
| يا بني لا تشرك بالله                | 12    | 127      |
| ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض   | 24    | 214      |
| ولو أنما في الأرض من شجرة أقلام     | 26    | 160، 159 |

| الآية                                    | رقمها | الصحيفة  |
|------------------------------------------|-------|----------|
| والبحر يمده من بعده سبعة أبحر            | 26    | 189      |
| إن الله عنده علم الساعة                  | 33    | 114، 113 |
| الاحزاب                                  |       |          |
| من المؤمنين رجال                         | 23    | 285      |
| فمنهم من قضى نحبه                        | 23    | 81       |
| والله أحق أن نخشاه                       | 36    | 259      |
| ما كان محمد أبا أحد من رجالكم            | 40    | 108، 106 |
| ولا ما ملكت أيمانهم                      | 55    | 63       |
| يأيها الذين آمنوا صلوا عليه              | 56    | 95، 93   |
| سبأ                                      |       |          |
| ولقد اتينا داود منا فضلا                 | 10    | 35       |
| وبدلناهم مجنتيهم جنتين                   | 16    | 98       |
| ولا تنفع الشفاعة عنده إلا لمن أذن له     | 23    | 247      |
| يس                                       |       |          |
| يا حسرة على العباد                       | 29    | 255      |
| أو لم يروا أنا خلقنا لهم مما عملت أيدينا | 70    | 251      |
| قال من يحيي العظام وهي رميم              | 77    | 100      |
| الصفات                                   |       |          |
| بل عجبت ويسخرون                          | 12    | 256، 146 |
| وأقبل بعضهم على بعض يتساءلون             | 27    | 271      |
| وجعلنا ذريته هم الباقين                  | 77    | 185      |
| وإنا لنحن الصّافون                       | 165   | 79       |
| ص                                        |       |          |
| وظنّ داود أنما فتناه فاستغفر ربّه        | 23    | 259      |
| ولقد فتنا سليمان وألقينا على كرسيه       | 33    | 134      |
| خلقت بيدي                                | 74    | 251      |



| الآية                                   | رقمها | الصحيفة |
|-----------------------------------------|-------|---------|
| أنا خير منه خلقتني من نار وخلقته من طين | 75    | 79 ، 49 |
| <b>الزّمر</b>                           |       |         |
| ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض       | 36    | 214     |
| قل يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم     | 50    | 161     |
| وأنبيوا إلى ربّكم وأسلموا له            | 51    | 105     |
| أن تقول نفس يا حسرتي على ما فرّطت       | 53    | 212     |
| والأرض جميعا قبضته يوم القيامة          | 64    | 252     |
| فصعق من في السموات ومن في الأرض         | 65    | 241     |
| وترى الملائكة حافّين                    | 72    | 98      |
| وقضي بينهم بالحق                        | 72    | 30      |
| <b>غافر</b>                             |       |         |
| إن الذين يجادلون                        | 55    | 74      |
| وقال ربّكم ادعوني أستجب لكم             | 60    | 130     |
| إن الذين يستكبرون عن عبادتي             | 60    | 130     |
| ذلكم بما كنتم تفرحون في الأرض           | 74    | 225     |
| فلم يك ينفعهم إيمانهم لما رأوا بأسنا    | 84    | 111     |
| <b>فصّلت</b>                            |       |         |
| فأخذهم صاعقة العذاب الهون               | 16    | 291     |
| سنريهم آياتنا في الآفاق                 | 52    | 35      |
| <b>الشورى</b>                           |       |         |
| ليس كمثله شيء                           | 09    | 251     |
| شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا         | 11    | 239     |
| قل لا أسألكم عليه أجرا                  | 24    | 48      |
| ومن آياته خلق السموات والأرض            | 27    | 288     |
| <b>الزخرف</b>                           |       |         |
| ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض       | 08    | 214     |

| الآية                               | رقمها | الصحيفة  |
|-------------------------------------|-------|----------|
| وجعلوا الملائكة الذين هم عند الرحمن | 18    | 144      |
| ومن يعيش عن ذكر الرحمن              | 35    | 201      |
| ولا يكاد يبين                       | 52    | 260      |
| فاصفح عنهم وقل سلام                 | 89    | 171      |
| <b>الدخان</b>                       |       |          |
| إنا أنزلناه في ليلة مباركة          | 02    | 85       |
| ونعمة كانوا فيها فاكهين             | 26    | 105      |
| فما بكت عليهم السماء والأرض         | 28    | 217      |
| ثم صبوا فوق رأسه من عذاب الحميم     | 45    | 218      |
| <b>الاحقاف</b>                      |       |          |
| وحمله وفصاله ثلاثون شهرا            | 14    | 119      |
| <b>محمد</b>                         |       |          |
| ولتعرفتهم في لحن القول              | 31    | 100      |
| <b>الفتح</b>                        |       |          |
| ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك       | 02    | 260      |
| يد الله فوق أيديهم                  | 10    | 252، 251 |
| <b>ق</b>                            |       |          |
| ق والقرآن المجيد                    | 01    | 189      |
| فاصبر على ما يقولون                 | 39    | 171      |
| <b>الذاريات</b>                     |       |          |
| والذاريات ذروا                      | 01    | 131      |
| <b>الطور</b>                        |       |          |
| والذين آمنوا وأتبعتهم ذريتهم        | 19    | 68       |
| أم يقولون تقوله بل لا يومنون        | 31    | 267      |

| الآية                               | رقمها | الصحيفة |
|-------------------------------------|-------|---------|
| <b>النجم</b>                        |       |         |
| أفرايم الالة والعزى                 | 19    | 187     |
| وأن ليس للانسان إلا ما سعى          | 38    | 68      |
| وأنه هو أضحك وأبكى                  | 42    | 225     |
| <b>القمر</b>                        |       |         |
| إننا أرسلنا عليهم صيحة              | 31    | 292     |
| <b>الرحمن</b>                       |       |         |
| والنجم والشجر يسجدان                | 04    | 138     |
| كل من عليها فان                     | 24    | 241     |
| ويبقى وجه ربك ذو الجلال             | 25    | 249     |
| سنفرغ لكم أيها الثقلان              | 29    | 255     |
| فيها فاكهة ونخل ورمان               | 67    | 87      |
| متكئين على رفرف خضر                 | 75    | 151     |
| <b>الواقعة</b>                      |       |         |
| ثلة من الاولين وثلة من الاخرين      | 41    | 75      |
| فلا أقسم بمواقع النجوم              | 78    | 75      |
| فستبح باسم ربك العظيم               | 99    | 31      |
| <b>الحديد</b>                       |       |         |
| هو الاول والاخر والظاهر والباطن     | 03    | 81      |
| وهو معكم أينما كنتم                 | 04    | 255     |
| <b>المجادلة</b>                     |       |         |
| فتحرير رقبة                         | 03    | 242، 89 |
| من قبل أن يتماسا                    | 03    | 90      |
| فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين     | 04    | 88      |
| إلا هو معهم أينما كانوا             | 07    | 255     |
| يأيها الذين آمنوا إذا ناجيتم الرسول | 12    | 169     |

| الآية                                    | رقمها | الصحيفة   |
|------------------------------------------|-------|-----------|
| أشفقتم أن تقدموا بين يدي نجواكم          | 13    | 169       |
| الحشر                                    |       |           |
| فاعتبروا يا أولي الأبصار                 | 02    | 238       |
| ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى      | 07    | 92        |
| المتحنة                                  |       |           |
| لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم      | 08    | 93        |
| الجمعة                                   |       |           |
| وآخرين منهم لما يلحقوا بهم               | 03    | 78        |
| التغابن                                  |       |           |
| يأيها الذين آمنوا إن من أزواجكم وأولادكم | 14    | 163       |
| فاتقوا الله ما استطعتم                   | 16    | 168 ، 167 |
| الطلاق                                   |       |           |
| فطلقوهن لعدتهن                           | 01    | 94        |
| وأشهدوا ذوي عدل منكم                     | 02    | 75        |
| ومن قدر عليه رزقه فلينفق                 | 07    | 94        |
| الله الذي خلق سبع سموات                  | 12    | 289       |
| التحريم                                  |       |           |
| يأيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك       | 01    | 260       |
| فقد صغت قلوبكما                          | 04    | 152       |
| الملك                                    |       |           |
| ولقد زيننا السماء الدنيا بمصابيح         | 05    | 292 ، 139 |
| تكاد تميز من الغيظ                       | 08    | 221       |
| القلم                                    |       |           |
| وإنك لعلی خلق عظیم                       | 04    | 280 ، 84  |

| الآية                           | رقمها | الصحيفة |
|---------------------------------|-------|---------|
| الحاقة                          |       |         |
| وتعيها أذن واعية                | 11    | 212     |
| ثمّ في سلسلة ذرعها سبعون ذراعا  | 32    | 139     |
| المعارج                         |       |         |
| في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة | 04    | 36      |
| إن الانسان خلق هلوعا            | 19    | 119     |
| إذا مسّه الشرّ                  | 20    | 119     |
| نوح                             |       |         |
| والله جعل لكم الأرض بساطا       | 19    | 288     |
| ربّ اغفر لي ولوالدي             | 30    | 112     |
| الجنّ                           |       |         |
| وأنّ المساجد                    | 18    | 71      |
| وإنّه لما قام عبد الله يدعوه    | 19    | 71      |
| فلا يُظهر على غيبه أحدا         | 26    | 118     |
| المزمل                          |       |         |
| قم الليل                        | 01    | 71      |
| إنّ ربّك يعلم أنّك تقوم         | 18    | 170     |
| المدثر                          |       |         |
| يا أيها المدثر                  | 01    | 76      |
| الانسان                         |       |         |
| هل أتى على الانسان حين من الدهر | 01    | 110     |
| المرسلات                        |       |         |
| لأيّ يوم اجّلت                  | 12    | 72      |
| ألم تهلك الأوّلين               | 16    | 72      |
| ألم نخلقكم من ماء مهين          | 20    | 72      |
| ألم نجعل الأرض كفانا            | 25    | 72      |

| الآية                         | رقمها | الصحيفة |
|-------------------------------|-------|---------|
| النبأ                         |       |         |
| ألم نجعل الأرض مهادا          | 06    | 72      |
| إنّ يوم الفصل كان ميقاتنا     | 17    | 72      |
| النازعات                      |       |         |
| فإذا هم بالسّاهرة             | 14    | 138     |
| هل لك إلى أن تزكى             | 18    | 118     |
| يسألونك عن الساعة أبان مرساها | 41    | 83      |
| الانشقاق                      |       |         |
| فأما من أوتي كتابه يمينه      | 07    | 126     |
| الاعلى                        |       |         |
| سبح اسم ربك الأعلى            | 01    | 33      |
| الغاشية                       |       |         |
| هل أتاك حديث الغاشية          | 01    | 33      |
| الفجر                         |       |         |
| وجاء ربك والملك صفّا صفّا     | 24    | 252     |
| الشرح                         |       |         |
| ألم نشرح لك صدرك              | 01    | 125     |
| العلق                         |       |         |
| اقرأ باسم ربك                 | 01    | 203     |
| القيّل                        |       |         |
| فجعلهم كعصف مأكول             | 05    | 220     |
| الفلق                         |       |         |
| ومن شرّ غاسق إذا وقب          | 03    | 124     |





## 2- فهرس الأحاديث النبوية

| الصحيفة      | طرف الحديث أو الأثر                            | الصحيفة | طرف الحديث أو الأثر                               |
|--------------|------------------------------------------------|---------|---------------------------------------------------|
| 163          | أن أهل مكة قالوا: يزعم محمد                    | 90      | أبعثك على ما بعثني عليه رسول الله                 |
| 26           | أن رجلاً قال: يا رسول الله، ولدت لي            | 125     | أتاني جبريل -عليه السلام-                         |
| 229          | أن رجلاً قتل عبده فجعله الرسول ﷺ               | 82      | اتقوا فراسة المؤمن                                |
| 269          | أن رسول الله ﷺ سئل من أولياء الله؟ قال: الذين  | 128     | أتى بسارق فأمر بقطع يمينه                         |
| 33           | أن رسول الله ﷺ كان يقرأ في العيدين             | 78      | الإحسان أن تعبد الله كأنك تراه                    |
| 217          | أن لكل عبد بايين: أحدهما يصعد منه عمله         | 273     | إذا أعييتكم الأمور فعليكم بأهل القبور             |
| 232          | أن المشركين قالوا له ﷺ: أخبرنا عن الشاة        | 200     | إذا سألتكم الله تعالى فاسألوه الفردوس             |
| 162          | أن ناساً من أهل الشرك كانوا قد قتلوا           | 273     | إذا سمعتم المؤذن يقول فقولوا مثل ما يقول          |
| 80           | إن الرجل ليحب أن يكون شسع نعله أجود            | 126     | إذا عملت سيئة فاعمل بمجنبها حسنة                  |
| 169          | إن في كتاب الله تعالى لآية ما عمل بها أحد قبلي | 271     | ارفع رأسك سل تعط                                  |
| 269          | إن لله عبداً ليسوا بأنبياء ولا شهداء           | 69      | اصبر فإني لم أؤمر بالقتال                         |
| 85           | إني تارك فيكم خليفتين                          | 84      | افترقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة                |
| 280          | أول ما خلق الله نور نبيك يا جابر               | 86      | الاقتصاد في النفقة نصف المعيشة                    |
| -ب-          |                                                | 124     | ألا إن القوة الرمي                                |
| 181          | بلغوا عني ولو آية                              | 79      | ألا تصفون كما تصف الملائكة                        |
| -ت-          |                                                | 166     | ألا لا وصية لوارث                                 |
| 252          | تكون الأرض يوم القيامة خبزة واحدة              | 84      | ألست تقرأ القرآن                                  |
| -ث-          |                                                | 32      | ألم أجدك يتيماً فأويت وضالاً فهديت                |
| 271          | ثم محمد فيشفع فيقضي الله تعالى                 | 122     | أما قوله "لهم البشرى في الحياة الدنيا" فهي الرؤيا |
| -ح-          |                                                | 68      | أنا على ملة إبراهيم                               |
| 125، 121، 82 | الحج عرفة                                      | 246     | أنا عند ظن عبدي بي                                |
| 255          | الحجر الأسود يمين الله في أرضه                 | 76      | أن أول ما نزل إنما هو "اقرأ"                      |

| الصحيفة | طرف الحديث أو الأثر                              | الصحيفة  | طرف الحديث أو الأثر                           |
|---------|--------------------------------------------------|----------|-----------------------------------------------|
|         |                                                  | -خ-      |                                               |
| 48      | كان لرسول الله ﷺ قرابة من قريش                   | 79       | خلق الله تعالى التربة يوم السبت               |
| 164     | كان النبي ﷺ يخطب فأقبل الحسن والحسين             | 79       | خلقوا من النور وخلق الجن من مارج من نار       |
| 82      | كل شيء ليس من ذكر الله تعالى فهو لغو             | -د-      |                                               |
| 78      | كنا جلوسا عند النبي ﷺ                            | 76       | دثروني دثروني                                 |
| 110     | كنت كنزا لم أعرف فأحببت أن أعرف                  | -ذ-      |                                               |
| 125     | كيف أنعم وصاحب الصور                             | 231      | ذبيحة المسلم حلال ذكر اسم الله                |
|         | -ل-                                              | -ر-      |                                               |
| 135     | لأطوفن الليلة على سبعين امرأة                    | 121      | الرؤيا الصالحة جزء من سبعين جزءا              |
| 166     | لا تجوز لوارث وصية                               | 121      | رؤيا المسلم جزء من ستة وأربعين جزءا من النبوة |
| 292     | لا تقوم الساعة حتى تطلع الشمس من مغربها          | -س-      |                                               |
| 166     | لا وصية لوارث                                    |          | سبقت رحمتي غضبي                               |
| 81      | لا ولكن الكبر من بطر الحق وغمط الناس             | -ط-      |                                               |
| 246     | لا يلقي ذلك الكلام إلا مؤمن                      |          | طأ الأرض بقدميك يا محمد                       |
| 203     | لست بقارئ                                        | 38       | طعام طعم وشفاء سقم                            |
| 162     | لما اجتمعنا على الهجرة اتعدت                     | 197      | طلحة ممن قضى نحبه                             |
| 78      | لما قدم رسول الله ﷺ المدينة                      | 81       |                                               |
| 48      | لما نزلت هذه الآية "قل لا أسألكم" قالوا: يا رسول | -ع-      |                                               |
| 132     | لما نزلت هذه الآية "ولله على الناس حج..." قام    | 256، 146 | عجب ربكم من إلكم وقنوطكم                      |
| 127     | اللهم حاسبني حسابا يسيرا                         | -ف-      |                                               |
| 290     | اللهم رب السموات السبع وما أظللن                 | 76       | فرجعت فقلت دثروني دثروني                      |
| 129     | اللهم فقهه في الدين                              | 79       | فضلنا على الناس بثلاث                         |
| 46      | لو أن السموات السبع والأرضين السبع               | -ق-      |                                               |
| 280     | لولاك ما خلقت الأفلاك                            |          | قيل للنبي ﷺ: لو أتيت عبد الله بن أبي          |
| 127     | ليس أحد يحاسب إلا هلك                            | 180      |                                               |
| 127     | ليس ما تظنون، إنما هو ما قال لقمان               | -ك-      |                                               |
| 49      | ليلة أسري بي مررت بجبريل                         | 83       | كان رسول الله ﷺ يكثر ذكر الساعة               |

| الصحيفة | طرف الحديث أو الأثر                        | الصحيفة    | طرف الحديث أو الأثر                      |
|---------|--------------------------------------------|------------|------------------------------------------|
|         |                                            | <b>-م-</b> |                                          |
| 160     | هي في علم الله تعالى قليل                  | 46         | ما الكرسي في العرش إلا كحلقة             |
| 82      | هي المانعة هي المنجية                      | 133        | ما من صاحب ذهب ولا فضة                   |
|         | <b>-و-</b>                                 | 229        | المسلمون تتكافأ دماؤهم                   |
| 250     | وأما الآخر فاستحي فاستحي الله منه          | 86         | من صلى المغرب والعشاء في جماعة           |
| 80      | والعرش فوق ذلك والله تعالى فوق ذلك كله     | 290        | من غصب قيد شبر من أرض                    |
| 251     | وكلتا يديه يمين                            | 193        | من قال في القرآن بغير علم فليتبوأ        |
| 80      | ويحك أتدري ما الله تعالى؟                  | 33         | من قرأ سورة الواقعة كل ليلة              |
| 176     | ويحك يا ثعلبة أما تحب أن تكون              |            | <b>-ن-</b>                               |
|         | <b>-ي-</b>                                 | 82         | النذر نذران: فما كان من نذر              |
| 46      | يا أبا ذر، ما السموات السبع والأرضون السبع | 54         | نزلت في عبادة بن الصامت                  |
| 250     | يا رسول الله، إن الله لا يستحي من الحق     | 85         | نزلت ورسول الله ﷺ مختلف بمكة             |
| 124     | يا عائشة، استعيذي بالله                    |            | <b>-ه-</b>                               |
| 247     | يحشر الله العباد فيناديهم بصوت             | 272        | هو المقام المحمود الذي أشفع فيه لأمتي    |
| 85      | يطلع الله تعالى إلى خلقه                   | 122        | هي الرؤيا الصالحة يراها المؤمن أو ترى له |

### 3- فهرس الأعلام المترجم لهم

| الصحيفة | اسم العلم                        | الصحيفة | اسم العلم                           |
|---------|----------------------------------|---------|-------------------------------------|
|         |                                  | أ- -    |                                     |
| 142     | أبو جعفر يزيد بن القعقاع المقيري | 07      | الآلوسي                             |
| 103     | الجنيد                           | 136     | أبي بن كعب                          |
| 107     | الجيلاني عبد القادر              | 84      | أحمد بن حنبل                        |
|         | ح- -                             | 08      | أحمد شاکر الآلوسي                   |
| 48      | ابن أبي حاتم                     | 07      | أحمد عارف حکمت                      |
| 149     | الحسن البصري                     | 98      | الأخفش أبو الحسن سعيد بن مسعدة      |
| 05      | حسين بن الشيخ علي العشاري        | 99      | الأزهري أبو منصور محمد بن أحمد      |
| 281     | الحلاج                           | 287     | الأشعري أبو الحسن علي بن إسماعيل    |
| 142     | حمزة بن حبيب الزيات القاري       | 149     | الأعمش سليمان بن مهران              |
| 58      | أبو حيان الأندلسي                | 101     | ابن الأنباري أبو البركات عبد الرحمن |
|         | خ- -                             | ب- -    |                                     |
| 198     | خالد بن عبد الله القسري          | 77      | البخاري محمد بن إسماعيل             |
| 07      | خالد النقشبندی                   | 62      | البيضاوي عبد الله بن عمر            |
| 142     | خلف بن هشام البزار               | 85      | البيهقي أبو بكر أحمد بن الحسين      |
|         | د- -                             | ت- -    |                                     |
| 64      | الداني أبو عمرو عثمان بن سعيد    | 81      | الترمذي أبو عيسى محمد بن عيسى       |
| 80      | أبو داود                         | 231     | التفتازاني سعد الدين مسعود بن عمر   |
| 231     | داود الظاهري                     |         | ث- -                                |
|         | ر- -                             | 230     | الثوري سفيان بن سعيد                |
| 54      | الرازي فخر الدين                 |         | ج- -                                |
| 100     | الراغب الأصفهاني                 | 72      | جابر بن زيد الأزدي                  |
|         |                                  | 90      | الخصاص أبو بكر أحمد بن علي الرازي   |

| الصحيفة | اسم العلم                                   | الصحيفة | اسم العلم                           |
|---------|---------------------------------------------|---------|-------------------------------------|
| -ع-     |                                             | -ز-     |                                     |
| 151     | عاصم الجحدري                                | 22      | الزجاج إبراهيم بن السري             |
| 142     | عاصم الكوفي القارئ                          | 73      | الزركشي بدر الدين                   |
| 136     | أبو العالية الرياحي                         | 50      | الزنجشري محمود بن عمر               |
| 142     | ابن عامر الشامي القارئ                      | 136     | زيد بن أسلم                         |
| 08      | عبد الباقي سعد الدين                        | 152     | زيد بن علي                          |
| 07      | عبد العزيز أفندي                            | 281     | زين العابدين                        |
| 209     | عبد القاهر الجرجاني                         | -س-     |                                     |
| 08      | عبد الله بهاء الدين                         | 87      | السرخسي أبو بكر محمد بن أحمد        |
| 98      | أبو عبيدة معمر بن المثنى                    | 60      | أبو السعود                          |
| 94      | ابن العربي أبو بكر محمد بن عبد الله المالكي | 136     | سعيد بن جبير                        |
| 109     | ابن عربي محيي الدين محمد بن علي             | 221     | السكاكي أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر   |
| 136     | عطاء بن أبي رباح                            | 69      | السمين الحلبي                       |
| 102     | العكبري أبو البقاء عبد الله بن الحسين       | 06      | السيد عبد الله أفندي                |
| 136     | عكرمة البربري                               | 96      | سيويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر |
| 06      | علاء الدين أفندي الموصلي                    | 71      | السيوطي                             |
| 136     | علقمة بن قيس                                | -ش-     |                                     |
| 112     | علي الخواص الأمي                            | 146     | شريح القاضي                         |
| 07      | علي السويدي                                 | 137     | الشعي عامر بن شراحيل                |
| 112     | علي المرصفي                                 | 112     | الشعراني عبد الوهاب بن أحمد         |
| 279     | عمر بن الفارض                               | 61      | الشهاب الخفاجي                      |
| 142     | أبو عمرو بن العلاء البصري القارئ            | -ص-     |                                     |
| -غ-     |                                             | 131     | صبيغ التميمي                        |
| 105     | الغزالي أبو حامد                            | -ط-     |                                     |
| -ف-     |                                             | 136     | طاووس اليماني                       |
| 66      | الفارسي أبو علي                             | 52      | الطبرسي الفضل بن الحسن              |

| الصحيفة | اسم العلم                             | الصحيفة | اسم العلم                            |
|---------|---------------------------------------|---------|--------------------------------------|
| 09      | محمود خان العدلي                      | 97      | الفراء أبو زكريا يحيى بن زياد        |
| 18      | محمود شكري الألوسي                    | 26      | ابن الفرس                            |
| 149     | ابن محيصة القارئ                      | -ق-     |                                      |
| 89      | المرغيناني برهان الدين علي بن أبي بكر | 137     | قتادة بن دعامة السدوسي               |
| 136     | مسروق بن الأجدع                       | 99      | ابن قتيبة أبو محمد عبد الله الدينوري |
| 78      | مسلم بن الحجاج                        | 189     | القراقي أبو العباس شهاب الدين        |
| 07      | الملا حسين الجبوري                    | 104     | القشيري عبد الكريم بن هوازن          |
| -ن-     |                                       | 207     | قطرب محمد بن المستنير                |
| 141     | نافع المدني القارئ                    | -ك-     |                                      |
| 67      | النحاس أبو جعفر                       | 88      | الكاساني علاء الدين بن مسعود         |
| 230     | النخعي إبراهيم بن يزيد                | 142     | ابن كثير عبد الله المكي المقرئ       |
| 82      | النسائي أحمد بن شعيب                  | 142     | الكسائي الكوفي القارئ                |
| 08      | نعمان خير الدين                       | 89      | الكمال بن الهمام                     |
| 93      | النووي أبو زكريا يحيى بن شرف          | 131     | ابن الكواء                           |
| -و-     |                                       | 188     | الكوراني إبراهيم بن حسن              |
| 68      | الواحدي النيسابوري                    | 92      | الكنيا الهراسي                       |
| -ي-     |                                       | -م-     |                                      |
| 49      | يحيى بن سعيد العطار                   | 247     | الماتريدي أبو منصور                  |
| 07      | يحيى المزوري                          | 83      | ابن ماجه                             |
| 149     | اليزيدي يحيى بن المبارك القارئ        | 44      | مجاهد بن جبر المكي                   |
| 142     | يعقوب الحضرمي القارئ                  | 234     | محمد بن الحسن الشيباني               |
| 234     | أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم             | 08      | محمد عاكف                            |
|         |                                       | 136     | محمد بن كعب القرظي                   |



## 4- فهرس المصادر والمراجع

### \* القرآن الكريم برواية ورش عن نافع

—أ—

1. الألوسي مفسراً، محسن عبد الحميد، ط1، بغداد: مطبعة المعارف، 1388-1969.
2. الإبانة عن أصول الديانة، أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري (ت 324هـ —)، ط1، بيروت: دار القادري، 1412-1991.
3. ابن الفارض والحب الإلهي، محمد مصطفى حلمي، ط2، القاهرة: دار المعارف.
4. الإلهام في شرح المنهاج على منهاج الوصول إلى علم الأصول للقاضي البيضاوي، علي بن عبد الكافي السبكي (ت 756هـ) وتاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي (ت 771هـ)، ط1، القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، 1401-1981.
5. اتجاهات التفسير في القرن الرابع عشر، فهد بن عبد الرحمن بن سليمان الرومي، ط3، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1418-1997.
6. الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت 911هـ)، بيروت: المكتبة الثقافية، 1973.
7. إحكام الفصول في أحكام الأصول، أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي (ت 474هـ)، حققه وقدم له ووضع فهرسه: عبد المجيد تركي، ط1، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1407-1986.
8. الإحكام في أصول الأحكام، أبو محمد علي بن أحمد بن حزم (ت 456هـ)، ط2، بيروت: دار الجيل، 1407-1987.
9. الإحكام في أصول الأحكام، أبو الحسن سيف الدين علي بن أبي علي الأمدي (ت 631هـ)، ضبطه وكتب حواشيه: إبراهيم العجوز، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1405-1985.
10. أحكام القرآن، محمد بن إدريس الشافعي (ت 204هـ)، جمعه: أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت 485هـ)، عرف بالكتاب وقدم له: محمد زاهد بن الحسن الكوثري، تميش: عبد الغني عبد الخالق، بيروت: دار الكتب العلمية، 1400-1980.
11. أحكام القرآن، أبو بكر بن العربي (ت 543هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الفكر.
12. أحكام القرآن، أبو بكر أحمد الرازي الجصاص (ت 370هـ)، بيروت: دار الفكر.
13. إحياء علوم الدين، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي (ت 505هـ)، بيروت: دار المعرفة.

14. الاختيار في القراءات العشر، أبو محمد عبد الله بن علي سبط الخياط ( ت 541هـ )، دراسة وتحقيق: عبد العزيز بن ناصر السبر، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية، 1417هـ.
15. الأربعين في أصول الدين، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي ( ت 505هـ )، بيروت: دار الجيل، 1408-1988.
16. الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد ( كتاب )، أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني ( ت 478هـ )، تحقيق: أسعد تميم، ط1، بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، 1405-1985.
17. إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، أبو السعود محمد بن محمد بن مصطفى ( ت 982هـ )، ط2، بيروت: مؤسسة التاريخ العربي-دار إحياء التراث العربي، 1411-1990.
18. إرغام أولياء الشيطان بذكر مناقب أولياء الرحمن-الطبقات الصغرى-، زين الدين محمد عبد الرءوف المناوي ( ت 1031هـ )، تحقيق: محمد أديب الجادر، ط1، بيروت: دار صادر، 1999م.
19. أسباب النزول، أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي النيسابوري ( ت 468هـ )، بيروت: دار المعرفة.
20. الاستيعاب في معرفة الأصحاب، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر ( ت 463هـ )، ( بمأمش الإصابة )، ط1، القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، 1389-1969.
21. الإسرائيليات في التفسير والحديث، محمد حسين الذهبي، ط4، القاهرة: مكتبة وهبة، 1411-1990.
22. الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، محمد بن محمد أبو شهبه، ط4، القاهرة: مكتبة السنة، 1408هـ.
23. الأسماء والصفات ( كتاب )، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي ( ت 458هـ )، تصحيح وتعليق: محمد زاهد الكوثري، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
24. الأسماء والصفات ( كتاب )، تقي الدين أحمد بن تيميه ( ت 728هـ )، دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1408-1988.
25. الإصابة في معرفة الصحابة، شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ( ت 852هـ )، ط1، القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، 1393-1976.
26. إصلاح المنطق يعقوب بن إسحاق بن السكيت ( ت 244هـ )، شرح وتحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، ط4، القاهرة: دار المعارف.
27. أصول الدين ( كتاب )، أبو منصور عبد القاهر بن طاهر البغدادي ( ت 429هـ )، ط3، بيروت: دار الكتب العلمية، 1401-1981.
28. أصول الفقه، محمد الخضري بك، ط7، بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1412-1991.

29. الأصول والفروع، أبو محمد علي بن أحمد بن حزم ( ت 456هـ )، تحقيق وتقديم: محمد عاطف العراقي وسهير فضل الله أبو وافية وإبراهيم هلال، ط1، القاهرة: دار النهضة العربية، 1978م.
30. الأضداد ( كتاب )، محمد بن القاسم الأنباري ( ت 328هـ )، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، صيدا- بيروت: المكتبة العصرية، 1407-1987.
31. أضواء البيان، محمد الأمين الشنقيطي، خرّج آياته وأحاديثه: محمد عبد العزيز الخالدي، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1417-1996.
32. الاعتقادات، أبو القاسم الحسين بن محمد الراغب الأصفهاني ( ت 502هـ )، تحقيق: شمران العجللي، ط1، بيروت: مؤسسة الأشرف، 1988م.
33. الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي ( ت 458هـ )، علق عليه: عبيد الرزاق عفيفي، قدم له وعلق عليه: عبد الرحمن بن صالح المحمود، حققه وعلق عليه: أبو عبد الله أحمد بن إبراهيم أبو العينين، ط1، الرياض، دار الفضيلة-بيروت: دار ابن حزم، 1420-1999.
34. إعجاز القرآن، أبو بكر محمد بن الطيب الباقلاني ( ت 304هـ )، تحقيق: عماد الدين أحمد حيدر، ط1، بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، 1411-1991.
35. إعراب القرآن، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس ( ت 338هـ )، تحقيق: زهير غازي زاهد، ط3، بيروت: عالم الكتب، 1409-1988.
36. الأعلام: قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، خير الدين الزركلي، بيروت: دار العلم للملايين، 1980م.
37. أعيان الشيعة، السيّد محسن الأمين العاملي، حققه وأخرجه: حسن الأمين، بيروت: دار التعارف للمطبوعات، 1403-1983.
38. الاقتصاد في الاعتقاد ( كتاب )، الغزالي ( ت 505هـ )، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1409-1988.
39. الإكليل في استنباط التّزويل، السيوطي ( ت 911هـ )، تحقيق: سيف الدين عبد القادر الكاتب، ط2، بيروت: دار الكتب العلمية، 1405-1985.
40. الإمام القشيري: سيرته-آثاره-مذهبه في التصوف، إبراهيم بسيوني، صيدا: المكتبة العصرية، 1392-1972.
41. الأم ( كتاب )، أبو محمد بن إدريس الشافعي ( ت 204هـ )، أشرف على طبعه وباشر تصحيحه: محمد زهري النجار، بيروت: دار المعرفة.

42. إنباه الرواة على أنباه النحاة، أبو الحسن جمال الدين علي بن يوسف القفطى ( ت 624هـ )، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، القاهرة: دار الفكر العربي، بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، 1406-1986.
43. الانتصاف: أحمد بن المنير الاسكندري ( ت 683هـ )، ( بهامش الكشاف )، رتبته وضبطه وصححه: مصطفى حسين أحمد، ط3، بيروت: دار الكتاب العربي، 1407-1987.
44. الأنساب، أبو سعد عبد الكريم بن محمد السمعاني ( ت 562هـ )، تقديم وتعليق: عبد الله عمر البارودي، ط1، بيروت: دار الجنان، 1408-1988.
45. الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري ( ت 577هـ )، دار الفكر.
46. الإيضاح في علوم البلاغة ( كتاب )، الخطيب القزويني ( ت 739هـ )، شرح وتعليق وتنقيح: محمد عبد المنعم خفاجي، بيروت: الشركة العالمية للكتاب، 1989م.
47. إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، إسماعيل باشا البغدادي، دار الفكر.

-ب-

48. البحر المحيط ( تفسير )، محمد بن يوسف أبو حيان الأندلسي ( ت 754هـ )، ط2، دار الفكر، 1403-1983.
49. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، أبو بكر علاء الدين بن مسعود الكاساني ( ت 587هـ )، ط2، بيروت: دار الكتاب العربي، 1402-1982.
50. بدائع الفوائد، شمس الدين بن القيم ( ت 751هـ )، بيروت: دار الكتاب العربي.
51. البدء و التاريخ ( كتاب )، مطهر بن طاهر المقدسي ( ت بعد 355هـ )، اعتنى بنشره و ترجمته من العربية إلى الفرنسية: كلمان هوار، باريز، ( 1899-1919م ).
52. البداية والنهاية، أبو الفداء إسماعيل بن كثير ( ت 774هـ )، اعتنى بهذه الطبعة و وثقها: عبد الرحمن اللادقي ومحمد غازي بيضون، ط2، بيروت: دار المعرفة، 1417-1997.
53. البدر الطالع، محاسن من بعد القرن السابع، محمد بن علي الشوكاني ( ت 1250هـ )، وضع حواشيه: خليل المنصور، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1418-1998.
54. البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، عبد الفتاح القاضي، ط1، بيروت: دار الكتاب العربي، 1401-1981.
55. البرهان في علوم القرآن، بدر الدين الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: دار التراث.

56. بغية الملتبس في تاريخ رجال أهل الأندلس: أحمد بن يحيى بن عميرة الضبي (ت 599هـ —)، تحقيق: روحية عبد الرحمن السويقي، بيروت: دار الكتب العلمية، 1417-1997م.
57. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، السيوطي (ت 911هـ —)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، دار الفكر، 1399-1979.
58. البلاغة: تطور وتاريخ، شوقي ضيف، ط8، القاهرة: دار المعارف.
59. بلاغة الكلمة والجملة، منير سلطان، ط3، الاسكندرية، منشأة المعارف، 1996م.
60. البيان في غريب إعراب القرآن، ابن الأنباري (ت 577هـ —)، تحقيق: طه عبد الحميد طه، مراجعة: مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1400-1980.
61. البرهان في أصول الفقه، أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني (ت 478هـ —)، حققه ووضع فهارسه: عبد العظيم محمود الديب، ط3، المنصورة-مصر: دار الوفاء، 1412-1992.
- ت-
62. تاج العروس من جواهر القاموس، أبو فيض محب الدين السيد محمد مرتضى الزبيدي (ت 1205هـ —)، دراسة وتحقيق: علي شيري، بيروت: دار الفكر، 1414-1994.
63. تاريخ الأمم والملوك، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت 310هـ —)، ط3، بيروت: دار الكتب العلمية، 1411-1991.
64. تاريخ بغداد أو مدينة السلام، أبو بكر الخطيب أحمد بن علي البغدادي (ت 463هـ —)، بيروت: دار الكتب العلمية.
65. تاريخ العراق الحديث: من نهاية حكم داود باشا إلى نهاية حكم مدحت باشا، عبد العزيز نوار، القاهرة: دار الكتاب العربي، 1968.
66. تاريخ العرب المعاصر (مصر والعراق)، عبد العزيز نوار، بيروت: دار النهضة العربية، 1973م.
67. التاريخ الكبير، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت 256هـ —)، تحقيق: السيد هاشم الندوي، دار الفكر.
68. تأويل مختلف الحديث، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت 276هـ —)، تحقيق: محمد زهري النجار، بيروت: دار الجيل، 1393-1972.
69. التبصير في معالم الدين، ابن جرير الطبري (ت 310هـ —)، تحقيق وتعليق: علي عبد العزيز بن علي الشبل، ط1، الرياض: دار العاصمة، 1416-1996.

70. التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن أبي عبد الله العكبري (ت 616هـ)، تحقيق: محمد علي البجاوي، ط2، بيروت: دار الجليل، 1407-1987.
71. التبيان في أقسام القرآن، ابن القيم (ت 751هـ)، بيروت: دار الفكر.
72. التبيان في البيان، الحسين بن محمد بن عبد الله الطيبي (ت 743هـ)، ط1، بيروت: دار البلاغ، 1411-1991.
73. التبيان في تفسير القرآن، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (ت 460هـ)، تحقيق وتصحيح: أحمد حبيب قصير العاملي، بيروت: مؤسسة الأعلمي، النجف الأشرف: مكتبة الأمين.
74. تبين الحقائق شرح كثر الدقائق، فخر الدين عثمان بن علي الزيلعي (ت 743هـ)، ط2، القاهرة: دار الكتاب الإسلامي.
75. التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور (ت 1284هـ)، تونس: الدار التونسية للنشر-الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984م.
76. تحقيق مواقف الصحابة في الفتنة من روايات الإمام الطبري والمحدثين، محمد أمزون، ط1، الرياض: مكتبة الكوثر، 1415-1994.
77. تذكرة الحفاظ (كتاب)، أبو عبد الله شمس الدين الذهبي (ت 748هـ)، بيروت: دار الكتب العلمية.
78. التذكرة في القراءات (كتاب)، أبو الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون (ت 399هـ)، تحقيق: عبدالفتاح بحيري إبراهيم، ط2، القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، 1411-1991.
79. الترغيب والترهيب، أبو محمد عبد العظيم بن عبد القوي المنذري (ت 656هـ)، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1417هـ.
80. التسهيل لعلوم التنزيل (كتاب)، محمد بن أحمد بن جزى الكلبي (ت 741هـ)، تحقيق: محمد عبدالمنعم اليونسي وإبراهيم عطوة عوض، القاهرة: أم القرى للطباعة والنشر.
81. التصوف الإسلامي بين الأصالة والاقتراس في عصر النابلسي، عبد القادر أحمد عطا، ط1، بيروت: دار الجليل، 1407-1987.
82. التعرف لمذهب أهل التصوف، أبو بكر محمد الكلاباذي (ت 380هـ)، قدم له وحققه وراجع أصوله وعلق عليه: محمد أمين النواوي، ط2، القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، 1400-1980.
83. التعريفات: معجم فلسفي منطقي صوفي فقهي لغوي نحوي، علي بن محمد الشريف الجرجاني (ت 816هـ)، ط3، بيروت: دار الكتب العلمية، 1408-1988.



84. تفسير روح البيان، إسماعيل حقي البرسوي ( ت 1137هـ )، ط7، بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1985-1405.
85. التفسير العلمي للقرآن في الميزان، أحمد عمر أبو حجر، ط1، دمشق: دار ابن قتيبة، 1991-1411.
86. التفسير العلمي للقرآن الكريم بين النظريات والتطبيقات، هند شلي، تونس، 1985-1406.
87. تفسير غريب القرآن، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة ( ت 276هـ )، تحقيق: السيد أحمد صقر، بيروت: دار الكتب العلمية، 1978-1398.
88. تفسير القرآن، أبو المظفر منصور بن محمد السمعاني ( ت 489هـ )، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، ط1، الرياض: دار الوطن، 1997-1418.
89. تفسير القرآن الحكيم الشهير بتفسير المنار، محمد رشيد رضا ( ت 1354هـ )، ط2، دار المعرفة.
90. تفسير القرآن العزيز المسمى تفسير عبد الرزاق، أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني ( ت 211هـ )، حقق نصوصه وخرج أحاديثه وعلق عليه: عبد المعطي أمين قلعجي، ط1، بيروت: دار المعرفة، 1991-1411.
91. تفسير القرآن العظيم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن أبي حاتم الرازي ( ت 327هـ )، تحقيق: أسعد محمد الطيب، ط2، صيدا: المكتبة العصرية، 1999-1419.
92. تفسير القرآن العظيم، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن كثير ( ت 774هـ )، ط7، بيروت: دار الأندلس، 1985-1405.
93. تفسير القرآن الكريم، محمود شلتوت، ط11، القاهرة: دار الشروق، 1988-1408.
94. التفسير الكبير ومفاتيح الغيب، فخر الدين محمد بن عمر الرازي ( ت 606هـ )، ط3، دار الفكر، 1985-1405.
95. التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج، وهبة الزحيلي، ط1، بيروت: دار الفكر المعاصر-دمشق: دار الفكر، 1991-1411.
96. تفسير النهر الماد من البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي ( ت 745هـ )، تقديم وضبط: بوران وهديان الضناوي، ط1، بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية-دار الجنان، 1987-1407.
97. التفسير ورجاله، محمد الفاضل بن عاشور، ط2، تونس: دار الكتب الشرقية، 1972م.
98. التفسير والمفسرون، محمد حسين الذهبي، ط2، بيروت: دار الكتب الحديثة، 1976-1396.
99. تقديس الأشخاص في الفكر الصوفي عرض وتحليل على ضوء الكتاب والسنة-، محمد أحمد لوح، ط1، الرياض: دار الهجرة، 1996-1416.

100. تقريب التهذيب، شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت 852هـ)، بعناية عادل مرشد، ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1416-1996.
101. التلخيص في أصول الفقه (كتاب)، الجويني (ت 478هـ)، تحقيق: عبد الله حوالم النيبالي وشبير أحمد العمري، ط1، مكة المكرمة: مكتبة دار الباز-بيروت: دار البشائر الإسلامية، 1417-1996.
102. تمهيد الأوائل و تلخيص الدلائل (كتاب)، أبو بكر محمد بن الطيب الباقلائي (ت 403هـ)، تحقيق: عماد الدين أحمد حيدر، ط1، بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، 1407-1987.
103. تنوير المقباس من تفسير ابن عباس، بيروت: دار الجليل.
104. تهذيب تاريخ دمشق الكبير لابن عساكر (ت 571هـ)، هذبه و رتبته: عبد القادر بدران (ت 1346هـ)، ط2، بيروت: دار المسيرة، 1399-1979.
105. تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (ت 852هـ)، ط1، بيروت: دار الفكر، 1404-1984.
106. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، أبو الحجاج جمال الدين يوسف المزي (ت 742هـ)، حققه وضبطه نصه وعلق عليه: بشار عواد معروف، ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1413-1992.
107. التوحيد (كتاب)، أبو منصور محمد بن محمد الماتريدي (ت 333هـ)، حققه وقدم له: فتح الله خليف، ط2، بيروت: دار المشرق.
108. التوسل بالأولياء، عبد اللطيف السيد علي سالم، ط1، الاسكندرية، دار الدعوة، 1412-1992.
109. التيسير في القراءات السبع (كتاب)، أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت 444هـ)، عني بتصحيحه أدوتويرتزل، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1416-1996.

### -ث-

110. ثلاث رسائل في إعجاز القرآن للرماني والخطابي وعبد القاهر الجرجاني، تحقيق وتعليق: محمد خلف الله ومحمد زغلول سلام، ط4، القاهرة: دار المعارف، 1411-1991.

### -ج-

111. جامع بيان العلم وفضله، أبو عمر يوسف بن عبد البر (ت 463هـ)، بيروت: دار الكتب العلمية.
112. جامع البيان في تفسير القرآن، ابن جرير الطبري (ت 310هـ)، ط4، بيروت: دار المعرفة، 1400-1980.
113. الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي (ت 671هـ).

114. الجرح و التعديل ( كتاب )، أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي ( ت 327هـ )، ط1، حيدر اباد - الهند: دائرة المعارف العثمانية - بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1371-1952.
115. ابن جزى ومنهجه في التفسير، علي محمد الزبيري، ط1، دمشق: دار القلم، 1407-1987.
116. جلاء العينين في محاكمة الأحمدين، نعمان خير الدين الألوسي، قدم له: علي السيد صبح المدني، مطبعة المدني، 1401-1981.
117. جلال الدين السيوطي وأثره في الدراسات اللغوية، عبد العال سالم مكرم، ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1409-1989.
118. جمال القرآن وكمال الإقراء، علم الدين السخاوي، تحقيق: علي حسن البواب، ط1، القاهرة: مكتبة الخانجي، 1408-1987.
119. الجواب الصحيح لمن بدّل دين المسيح، ابن تيمية، الاسكندرية: دار ابن خلدون.
120. جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، السيد أحمد الهاشمي، ط6، بيروت: دار الكتب العلمية.
121. الجواهر في تفسير القرآن الكريم، طنطاوي جوهري، ط4، بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1412-1991.
122. جواهر القرآن، الغزالي ( ت 505هـ )، تحقيق: محمد رشيد رضا، ط2، بيروت: دار إحياء العلوم، 1406-1986.
123. الجواهر المضوية في طبقات الحنفية، أبو محمد محيي الدين عبد القادر بن محمد بن أبي الوفاء القرشي الحنفي ( ت 775هـ )، تحقيق: عبد الفتاح محمد الحلو، ط2، القاهرة: هجر، 1413-1993.

## ح

124. حاشية الشهاب المسماة عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي، الشهاب الحفاجي ( ت 1069هـ )، ضبطه وخرج آياته وأحاديثه: عبد الرزاق المهدي، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1417-1997.
125. حاشية العلامة سعد الدين التفتازاني ( ت 791هـ ) على شرح القاضي عضد الملة والدين ( ت 756هـ ) لمختصر المنتهى الأصولي تأليف الإمام ابن الحاجب المالكي ( ت 646هـ )، مراجعة وتصحيح: شعبان محمد إسماعيل، القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، 1394-1974.
126. الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة، أبو القاسم إسماعيل بن محمد الأصبهاني ( ت 535هـ )، تحقيق ودراسة: محمد بن ربيع المدخلي، ط2، الرياض: دار الراية، 1419-1999.

127. الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد، أبو علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي ( ت 377هـ )، حققه: بدر الدين قهوجي وبشير حويجاني، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح وأحمد يوسف الدقاق، ط1، بيروت-دمشق: دار المأمون للتراث، 1407-1987.
128. حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة، السيوطي ( ت 911هـ )، مصر: مطبعة الموسوعات.
129. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني ( ت 430هـ )، ط3، بيروت: دار الكتاب العربي، 1400-1980.

### -خ-

130. خلق الإنسان بين الطب والقرآن، محمد علي البار، ط5، السعودية: الدار السعودية، 1404-1984.

### -د-

131. داود باشا والي بغداد، عبد العزيز سليمان نوار، القاهرة: دار الكتاب العربي، 1388-1968.
132. دراسات في التفسير وأصوله، محيي الدين بلتاجي، ط1، الدوحة: دار الثقافة، 1987.
133. دراسات في القرآن، السيد أحمد خليل، بيروت: دار النهضة العربية، 1969م.
134. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ابن حجر العسقلاني ( ت 852هـ )، ضبطه وصححه: عبد الوارث محمد علي، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1418-1997.
135. الدرر المصون في علوم الكتاب المكنون، شهاب الدين أبو العباس السمين الحلبي ( ت 756هـ )، تحقيق وتعليق: علي محمد معوض وآخرين، تقديم وتقرير: أحمد محمد، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1414-1994.
136. الدرر المنتور في التفسير بالمأثور، السيوطي ( ت 911هـ )، ط1، دار الفكر، 1403-1983.
137. دلائل الإعجاز، أبو بكر عبد القاهر الجرجاني ( ت 471هـ )، قراءة وتعليق: أبو فهد محمود محمد شاكر، ط2، القاهرة: مكتبة الخانجي، 1410-1989.
138. دلائل النبوة، البيهقي ( ت 458هـ )، تقديم وتحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، ط2، بيروت: دار الفكر، 1403-1983.
139. دلائل النبوة، إسماعيل بن محمد بن محمد بن الفضل الأصبهاني ( ت 535هـ )، تحقيق: محمد محمد الحاداد، ط1، الرياض: دار طيبة، 1409هـ.
140. دليل الحيران على مورد الظمان، إبراهيم المارغني، ط1، ضبطه وخرج آياته وأحاديثه: زكريا عميرات،

بيروت: دار الكتب العلمية، 1415-1995.

141. الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، إبراهيم بن علي بن محمد بن فرحون اليعمري المالكي (ت799هـ)، دراسة وتحقيق: مأمون بن محيي الدين الجنان، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1417-1996.

142. ديوان جرير، شرح: يوسف عيد، ط1، بيروت: دار الجيل، 1413-1992.

143. ديوان حاتم الطائي، ط2، بيروت: دار ومكتبة الهلال، 1406-1986.

144. ديوان عمر بن أبي ربيعة، بيروت: دار بيروت، 1398-1978.

145. ديوان النابغة الذبياني، شرحه: محمد بن إبراهيم بن محمد الحضرمي (ت609هـ) حققه: علي الهروط، ط1، جامعة مؤتة، 1992م.

-ر-

146. الرازي من خلال تفسيره، عبد العزيز المجدوب، ط2، ليبيا-تونس: الدار العربية للكتاب، 1400-1980.

147. الرسالة، الشافعي (ت204هـ)، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، بيروت: المكتبة العلمية.

148. الرسالة القشيرية، أبو القاسم عبد الكريم بن هوازن القشيري (ت465هـ)، بيروت: دار الكتاب العربي.

149. الروح، ابن القيم (ت751هـ)، دار إحياء الكتب العربية.

150. روضة الطالبين، أبو زكريا يحيى بن شرف النووي (ت676هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، بيروت: دار الكتب العلمية.

151. روضة الناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل -رحمه الله-، موفق الدين عبد الله بن أحمد ابن قدامة المقدسي (ت620هـ)، ط1، الجزائر: الدار السلفية، 1991.

-ز-

152. زاد المسير في علم التفسير، أبو الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن الجوزي (ت597هـ)، حققه: محمد ابن عبد الرحمن عبد الله، خرج أحاديثه: أبو هاجر السعيد بن بسيوني زغلول، ط1، بيروت: دار الفكر، 1987-1407.

153. زاد المعاد في هدي خير العباد، ابن القيم (ت751هـ)، حقق نصوصه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط، ط14، بيروت: مؤسسة الرسالة-الكويت: مكتبة المنار الإسلامية، 1407-1986.

154. الزهد، عبد الله بن المبارك ( ت 181هـ )، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، بيروت: دار الكتب العلمية.

-س-

155. السبعة في القراءات ( كتاب )، أبو بكر بن مجاهد ( ت 324هـ )، تحقيق: شوقي ضيف، ط2، القاهرة: دار المعارف.

156. سمر الطالبين في رسم وضبط الكتاب المين، علي محمد الضباع، قرأه ونقحه وأذن بتدريسه: محمد علي خلف الحسيني، ط1، مصر: عبد الحميد أحمد حنفي.

157. سنن ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت: دار الفكر.

158. سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني ( ت 275هـ )، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر.

159. سنن الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي ( ت 279هـ )، تحقيق: أحمد محمد شاكر، بيروت: دار إحياء التراث العربي.

160. سنن الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني ( ت 385هـ )، تحقيق: السيد عبد الله هاشم عاني المدني، بيروت: دار المعرفة، 1386-1966.

161. سنن الدارمي، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي ( ت 255هـ )، تحقيق: فواز أحمد زمولي وخالد السبع العلمي، ط1، بيروت: دار الكتاب العربي، 1407هـ.

162. السنن الكبرى: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي ( ت 303هـ )، تحقيق: عبد الغفار سليمان البنداري وسيد كسروي حسن، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1411-1991.

163. السنن الكبرى، البيهقي ( ت 458هـ )، دار الفكر.

164. سنن النسائي ( المجتبى )، النسائي ( ت 303هـ )، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، ط2، حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية، 1406-1986.

165. سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي ( ت 748هـ )، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ط3، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1405-1985.

166. السيرة النبوية، أبو محمد عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري المعافري ( ت 213هـ )، تحقيق: طه عبدالرؤف سعد، ط1، بيروت: دار الجيل، 1411هـ.



-ش-

167. شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، محمد بن محمد مخلوف (ت 1360هـ)، ط4، مصر: دار الفكر.
168. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، أبو الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي (ت 1089هـ)، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي، بيروت: دار الآفاق الجديدة.
169. شرح اعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة والتابعين من بعدهم، أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور اللالكائي (ت 418هـ)، تحقيق: أحمد بن سعد بن حمران الغامدي، ط5، الرياض: دار طيبة، 1418هـ.
170. شرح التلخيص في علوم البلاغة، جلال الدين محمد بن عبد الرحمن القزويني، شرحه وخرج شواهد: محمد هاشم دويدري، ط2، بيروت: دار الجليل، 1402-1982.
171. شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، ط1، القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، 1393-1973.
172. شرح جوهرة التوحيد، إبراهيم بن محمد البيجوري (ت 1277هـ)، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1403-1983.
173. شرح العقيدة الطحاوية، ابن أبي العز الحنفي، حققها وراجعها جماعة من العلماء، خرّج أحاديثها: محمد ناصر الدين الألباني، ط9، بيروت: المكتب الإسلامي، 1408-1988.
174. شرح العقيدة الواسطية، محمد بن صالح العثيمين، إعداد: فهد بن ناصر بن إبراهيم السليمان، ط1، الرياض: دار الثريا، 1421-2000.
175. شرح فتح القدير، كمال الدين محمد بن عبد الواحد بن الهمام الحنفي (ت 681هـ)، ط2، بيروت: دار الفكر.
176. شعب الإيمان، البيهقي (ت 458هـ)، تحقيق: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1410-1990.
177. الشفا بتعريف حقوق المصطفى، القاضي عياض أبو الفضل اليحصي (ت 544هـ)، بيروت: دار الكتب العلمية.

-ص-

178. الصحاح: تاج اللغة و صحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري (ت 393هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط3، بيروت: دار العلم للملايين، 1404-1984.

179. صحيح ابن حبان، أبو حاتم محمد بن حبان التميمي البستي ( ت 354هـ )، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ط2، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1414-1993.
180. صحيح البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ( ت 256هـ )، تحقيق: مصطفى ديب البغا، ط3، بيروت: دار ابن كثير-اليمامة، 1407-1987.
181. صحيح مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري ( ت 261هـ )، وقف على طبعه وتحقيقه نصوصه وتصحيحه وترقيمه وعدّ كتبه وأبوابه وأحاديثه وعلّق عليه ملخص شرح الإمام التّوي مع زيادات عن أئمة اللغة: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
182. صفة الصفوة: ابن الجوزي ( ت 597هـ )، حققه وعلّق عليه: محمود فاجوري، خرّج أحاديثه: محمد رواس قلعة جي، ط4، بيروت: دار المعرفة، 1406-1986.
183. الصلة في تاريخ أئمة الأندلس وعلمائهم ومحدثيهم وفقهائهم وأدبائهم، أبو القاسم خلف بن عبد الملك ابن بشكوال ( ت 578هـ )، عني بنشره وصححه وراجع أصله: السيد عزت العطار الحسيني، ط2، القاهرة: مكتبة الخانجي، 1414-1994.
184. الصناعتين -الكتابة والشعر- ( كتاب )، أبو هلال الحسن بن عبد الله العسكري ( ت 382هـ )، تحقيق: علي محمد البحوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، صيدا: المكتبة العصرية، 1406-1986.
- ض-
185. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي ( ت 902هـ )، بيروت: دار مكتبة الحياة.
- ط-
186. طبقات الحفاظ، السيوطي ( ت 911هـ )، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1403-1983.
187. طبقات الخبالة، أبو الحسين محمد بن الحسين بن أبي يعلى ( ت 458هـ )، بيروت: دار المعرفة.
188. طبقات الشافعية، عبد الرحيم جمال الدين الإسنوي ( ت 772هـ )، تحقيق: كمال يوسف الحوت، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1407-1987.
189. طبقات الشافعية، أبو بكر بن أحمد بن قاضي شهبة ( ت 851هـ )، تحقيق: عبد العليم خان، ط1، بيروت: عالم الكتب، 1407هـ.
190. طبقات الشافعية، أبو بكر بن هداية الله الحسيني ( ت 1014هـ )، حققه وعلّق عليه: عادل نويسهض، ط3، بيروت: دار الآفاق الجديدة، 1402-1982.

191. طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين السبكي ( ت 771هـ )، تحقيق: محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح محمد الحلو، ط2، الحيزة-مصر: هجر، 1413-1992.
192. طبقات الصوفية، أبو عبد الرحمن السلمي ( ت 412هـ )، تحقيق: نور الدين شريعة، ط3، القاهرة: مكتبة الخانجي، 1406-1986.
193. طبقات الفقهاء، أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي ( ت 476هـ )، حققه وقدم له: إحسان عباس، ط2، دار الرائد العربي، 1401-1981.
194. الطبقات الكبرى، محمد بن سعد بن منيع البصري ( ت 230هـ )، دراسة وتحقيق: محمد عبد القادر عطا، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1410-1990.
195. الطبقات الكبرى، أبو المواهب عبد الوهاب بن أحمد الشعراي ( ت 973هـ )، القاهرة: دار الفكر العربي.
196. طبقات المفسرين، السيوطي ( ت 911هـ )، بيروت: دار الكتب العلمية.
197. طبقات المفسرين، شمس الدين محمد بن علي بن أحمد الداودي ( ت 945هـ )، تحقيق: علي محمد عمر، ط1، القاهرة: مكتبة وهبة ومطبعة الاستقلال الكبرى، 1392-1972.
198. الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز ( كتاب )، يحيى بن حمزة بن علي العلوي اليمني، الرياض: مكتبة المعارف.

-ع-

199. عالم الحياة بين القرآن والعلم: إطلالة على الإعجاز العلمي البيولوجي للقرآن في عصر الجينوم والهندسة الوراثية، عبد الباسط الجمل، ط1، القاهرة: عالم الكتب، 1421-2001.
200. العجائب في بيان الأسباب، ابن حجر العسقلاني ( ت 852هـ )، تحقيق: عبد الحكيم محمد الأنيس، ط1، جدة-الرياض: دار ابن الجوزي، 1418-1997.
201. العدة في أصول الفقه، أبو يعلى الفراء الحنبلي ( ت 458هـ )، حققه وعلق عليه وخرج نصوصه: أحمد بن علي سبر المبارك، ط3، الرياض: 1414-1993.
202. العظمة، أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر الأصبهاني ( ت 369هـ )، تحقيق: رضاء الله بن محمد إدريس المباركفوري، ط1، الرياض: دار العاصمة، 1408هـ.
203. العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية، الجويني ( ت 478هـ )، تقديم وتحقيق وتعليق: أحمد حجازي السقا، ط1، القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، 1398-1978.
204. العلل المتناهية، ابن الجوزي ( ت 597هـ )، تحقيق: خليل الميس، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية،

1403هـ.

205. علم المعاني، عبد العزيز عتيق، بيروت: دار النهضة العربية، 1405-1985.
206. علوم البلاغة: البيان والمعاني والبدیع، أحمد مصطفى المراغي، ط10، مكة، دار إحياء التراث الإسلامي، 1992م.
207. العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، أبو علي الحسن بن رشيق القيرواني (ت 463هـ)، حققه وفصله وعلق حواشيه: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط5، بيروت: دار الجيل، 1401-1981.
208. عنوان الدليل من مرسوم خط التزئيل، أبو العباس أحمد بن البنا المراكشي، حققته وقدمت له: هند شلي، ط1، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1990.

### -غ-

209. غاية النهاية في طبقات القراء، أبو الخير محمد بن محمد بن الجزري الدمشقي (ت 833هـ)، نشره: ج. برجستراسر، ط3، بيروت: دار الكتب العلمية، 1402-1982.

### -ف-

210. فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني (ت 852هـ)، رقم أبوابه وأحاديثه واستقصى أطرافه ونبه على أرقامها في كل حديث: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وتصحيح تجاربه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، بيروت: دار المعرفة، 1379هـ.
211. فتح البيان في مقاصد القرآن، أبو الطيب صديق بن علي الحسين القنوجي البخاري، عني بطبعه وقدم له وراجعته: عبد الله بن إبراهيم الأنصاري، بيروت: المكتبة العصرية، 1412-1992.
212. فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، الشوكاني (ت 1250هـ)، ضبطه وصححه: أحمد عبد السلام، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1415-1994.
213. الفتوحات المكية، أبو بكر محيي الدين محمد بن علي بن عربي (ت 638هـ)، القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية.
214. الفتوى الحموية الكبرى، ابن تيميه (ت 728هـ)، دراسة وتحقيق: أحمد بن عبد المحسن التويجري، ط1، الرياض: دار الصميعي، 1419-1998.
215. الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان، ابن تيميه (ت 728هـ)، قسنطينة-الجزائر: دار البعث، 1407-1987.
216. الفرق بين الفرق، عبد القاهر بن طاهر البغدادي (ت 429هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد،

بيروت-صيدا: المكتبة العصرية، 1413-1993.

217. الفريد في إعراب القرآن المجيد، المنتجب الهمذاني (ت 643هـ)، تحقيق: فهمي حسن النمر وفؤاد علي مخيمر، ط1، الدوحة: دار الثقافة، 1411-1991.

218. الفصل في الملل والأهواء والنحل، ابن حزم الأندلسي (ت 456هـ)، تحقيق: محمد إبراهيم نصر وعبدالرحمن عميرة، ط1، المملكة العربية السعودية: شركة مكتبات عكاظ، 1402-1982.

219. فصوص الحكم، ابن عربي (ت 638هـ)، تعليق: أبو العلا عفيفي، ط2، بيروت: دار الكتاب العربي، 1400-1980.

220. فنون بلاغية، أحمد مطلوب، ط1، الكويت: دار البحوث العلمية، 1395-1975.

221. فهرس الفهارس والأثبت، عبد الحي بن عبد الكبير الكتاني، باعتناء: إحسان عباس، ط2، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1402-1982.

222. الفوائد المشوق إلى علوم القرآن وعلم البيان، ابن القيم (ت 751هـ)، ط2، بيروت: دار الكتب العلمية، 1408-1988.

223. فواتح الرحموت لعبد العلي محمد بن نظام الدين الأنصاري بشرح مسلم الثبوت لمحّب الله بن عبد الشكور (على هامش المستصفي للغزالي)، ط2، بيروت: دار الكتب العلمية، 1403-1983.

224. فوات الوفيات و الذيل عليها، محمد شاکر الکتبي (ت 764هـ)، تحقيق: إحسان عباس، بيروت: دار الثقافة.

## -ق-

225. قاعدة جلية في التوسل والوسيلة، ابن تيمية (ت 728هـ)، دراسة وتحقيق: ربيع بن هادي المدخلي، ط1، دمنهور-مصر: مكتبة لينة، 1409-1988.

226. القاموس المحيط، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت 817هـ)، بيروت: دار الكتاب العربي.

227. القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب، عبد الفتاح القاضي (مطبوع مع البدور الزاهرة للمؤلف نفسه)، ط1، بيروت: دار الكتاب العربي، 1401-1981.

228. القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، عبد الصبور شاهين، القاهرة: مكتبة الخانجي.

229. القرآن والصورة البيانية، عبد القادر حسين، ط2، بيروت: عالم الكتب، 1405-1985.

230. قصص الأنبياء، ابن كثير (ت 774هـ)، تحقيق: محمد أحمد عبد العزيز، ط3، عمان-الأردن: مكتبة دار الثقافة، 1413-1993.

-ك-

231. الكتاب، أبو بشر عثمان بن قنبر سيبويه ( ت 180هـ )، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط2، القاهرة: مكتبة الخانجي، الرياض: دار الرفاعي، 1983-1403.
232. الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل، محمود بن عمر الزمخشري ( ت 538هـ )، رتبة وضبطه وصححه: مصطفى حسين أحمد، ط3، بيروت: دار الكتاب العربي، 1987-1407.
233. كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي، علاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخاري (ت730هـ)، القاهرة: دار الكتاب الإسلامي.
234. كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، إسماعيل بن محمد العجلوني (ت1162هـ)، أشرف على طبعه وتصحيحه والتعليق عليه: أحمد القلاش، ط4، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1985-1405.
235. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة ( ت 1067هـ )، دار الفكر، 1982-1402.
236. الكواكب الدرية في تراجم السادة الصوفية -الطبقات الكبرى-، زين الدين محمد عبد الرؤوف المناوي (ت902هـ)، تحقيق: محمد أديب الجادر، ط1، بيروت: دار صادر، 1999.
237. الكون والإعجاز العلمي للقرآن، منصور حسب النبي، دار الفكر العربي، 1981.

-ل-

238. اللآلئ المصنوعة في الأخبار الموضوعة، السيوطي ( ت 911هـ )، بيروت: دار المعرفة.
239. لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور ( ت 711هـ )، القاهرة: دار المعارف.
240. لسان الميزان، ابن حجر العسقلاني ( ت 852هـ )، دراسة وتحقيق وتعليق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1996-1416.
241. لطائف الإشارات، القشيري ( ت 465هـ )، تقديم وتحقيق وتعليق: إبراهيم بسيوني، ط2، مصر: مركز تحقيق التراث-الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1971م.

-م-

242. مباحث في علوم القرآن، صبحي الصالح، ط16، بيروت: دار العلم للملايين، 1985م.
243. المبسوط، أبو بكر محمد بن أبي سهل السرخسي ( ت 490هـ )، بيروت: دار المعرفة، 1406هـ.



244. مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى ( ت 210هـ )، عارضه بأصوله وعلق عليه: محمد فؤاد سزكين، القاهرة: مكتبة الخانجي.
245. مجاهد المفسر والتفسير، أحمد إسماعيل نوفل، ط1، القاهرة: دار الصفوة، 1411-1990.
246. مجمع البيان في تفسير القرآن، أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي ( ت 548هـ )، تصحيح وتحقيق وتعليق: السيد هاشم الرسولي المحلاقي والسيد فضل الله الزيدي الطباطبائي، ط1، بيروت: دار المعرف، 1406-1986.
247. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، نور الدين علي بن أبي بكر المهيتمي ( ت 807هـ )، بتحريـر الحافظين: العراقي وابن حجر، القاهرة: مكتبة القدسي.
248. المجموع شرح المذهب، محيي الدين يحيى بن شرف النووي ( ت 676هـ )، تحقيق: محمود مطرحي، ط1، بيروت: دار الفكر، 1417-1996.
249. مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيميه، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي الحنبلي، وساعده ابنه: محمد، ط1، الرياض: مطابع الرياض، 1381هـ.
250. مجموعة الرسائل والمسائل، ابن تيميه ( ت 728هـ )، تعليق: السيد محمد رشيد رضا، ط2، بيروت: دار الكتب العلمية، 1412-1992.
251. محاسن التأويل، محمد جمال الدين القاسمي ( ت 1332هـ )، وقف على طبعه وتصحيحه ورقمه وخرج آياته وأحاديثه وعلق عليه: محمد فؤاد عبد الباقي، ط2، بيروت: دار الفكر، 1398-1978.
252. المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني ( ت 392هـ )، تحقيق: علي النجدي ناصف وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح إسماعيل شلي، القاهرة: المجلس الأعلى للشتون الإسلامية، 1386هـ.
253. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية ( ت 546هـ )، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1413-1993.
254. محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين، الرازي ( ت 606هـ )، راجعه وقدم له: طه عبد الرؤوف سعد، القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية.
255. المحصول في علم الأصول، الرازي ( ت 606هـ )، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1408-1988.
256. المحكم في نقط المصحف، أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني ( ت 444هـ )، تحقيق: عزة حسن، ط2، دمشق: دار الفكر، 1407-1986، ( المقدمة ).

257. المحلى، ابن حزم ( ت 456هـ )، بيروت: دار الجيل-دار الآفاق الجديدة.
258. مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر، ابن منظور ( ت 711هـ )، تحقيق: أحمد راتب حموش ومحمد ناجي العمر، مراجعة: رياض عبد الحميد مراد، ط1، دمشق: دار الفكر، 1405-1985.
259. مختصر في شوا القرآن من كتاب البديع لابن خالويه، عني بنشره: ج. برجستراسر، دار الهجرة..
260. مدخل إلى التصوف الإسلامي، أبو الوفا الغنيمي التفتازاني، ط3، القاهرة: دار الثقافة، 1988م.
261. المدخل لدراسة القرآن الكريم، محمد بن محمد أبو شهبه، ط1، القاهرة: مكتبة السنة، 1412-1992.
262. مذاهب أهل التفويض في نصوص الصفات عرض ونقد-، أحمد بن عبد الرحمن بن عثمان القاضي، ط1، الرياض، دار العاصمة، 1416-1996.
263. مذكرة في أصول الفقه، محمد الأمين بن مختار الشنقيطي، الجزائر، الدار السلفية.
264. المراسيل، أبو داود ( ت 275هـ )، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1408هـ.
265. المستدرک على الصحيحين، أبو عبد الله الحاكم النيسابوري ( ت 405هـ )، بيروت: دار الكتاب العربي.
266. المستصفى في علم الأصول، الغزالي ( ت 505هـ )، طبعه وصححه: محمد عبد السلام عبد الشافي، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1413-1993.
267. مسند أحمد، أحمد بن حنبل الشيباني ( ت 241هـ )، مصر: مؤسسة قرطبة-شرحه وصنع فهارسه: أحمد محمد شاكر، القاهرة: مكتبة التراث الإسلامي، 1990م.
268. مسند البزار، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار ( ت 292هـ )، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، ط1، بيروت: مؤسسة علوم القرآن-المدينة: مكتبة العلوم والحكم، 1409هـ.
269. مسند الطيالسي، سليمان بن داود أبو داود الفارس البصري الطيالسي ( ت 204هـ )، بيروت: دار المعرفة.
270. مشكاة المصابيح، محمد بن عبد الله الخطيب التبريزي ( ت 741هـ )، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، ط3، بيروت: المكتب الإسلامي، 1405-1985.
271. مصنف ابن أبي شيبة، أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة ( ت 235هـ )، تحقيق: كمال يوسف الحوت، ط1، الرياض: مكتبة الرشد، 1409هـ.
272. المعارف، ابن قتيبة ( ت 276هـ )، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1407-1987.
273. معالم التنزيل ( تفسير البغوي )، أبو محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي ( ت 516هـ )، إعداد

- وتحقيق: خالد عبد الرحمن العك ومروان سوار، ط1، بيروت: دار المعرفة، 1406-1986.
274. معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت 207هـ)، مصر: الدار المصرية للتأليف والترجمة.
275. معاني القرآن، سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط (ت 215هـ)، دراسة وتحقيق: عبد الأمير محمد أمين الورد، ط1، بيروت: عالم الكتب، 1405-1985.
276. المعتمد في أصول الفقه (كتاب)، أبو الحسين محمد بن علي بن الطيب المعتزلي البصري (ت 436هـ)، اعتنى بهذه وتثقيفه: محمد حميد الله، بتعاون: محمد بكر وحسن حنفي، دمشق: المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية، 1384-1964.
277. معجزة القرآن، محمد متولي الشعراوي، إعداد: أحمد زين، الجزائر، دار الشهاب.
278. معجم الأدباء أو إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت 626هـ)، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1411-1991.
279. معجم البلدان، ياقوت الحموي (ت 626هـ)، تحقيق: فريد عبد العزيز الجندي، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1410-1990.
280. المعجم الصغير، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني (ت 360هـ)، تحقيق: محمد شكور ومحمود الحاج أمير، ط1، بيروت: المكتب الإسلامي-عمان-الأردن: دار عمار، 1405-1989.
281. المعجم الكبير، الطبراني (ت 360هـ)، تحقيق: حذمي بن عبد المجيد السلفي، ط2، الموصل، مكتبة العلوم والحكم، 1404-1983.
282. معجم المؤلفين تراجم مصنفين الكتب العربية، عمر رضا كحالة، ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1414-1993.
283. معجم المطبوعات العربية، يوسف إلياس سركين، لبنان.
284. معجم المفسرين من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر، عادل نويهض، ط1، بيروت: مؤسسة نويهض الثقافية، 1403-1983.
285. معجم مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت 395هـ) تحقيق وضبط: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1399-1979.
286. معرفة علوم الحديث، الحاكم النيسابوري (ت 405هـ)، تحقيق: السيد معظم حسين، ط2، بيروت: دار الكتب العلمية، 1397-1977.
287. معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، الذهبي (ت 748هـ)، حققه وقيد نصه وعلق عليه: بشار

- عواد معروف وشعيب الأرناؤوط وصالح مهدي عباس، ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1404-1984.
288. المغني، ابن قدامة المقدسي ( ت 620هـ )، ط1، بيروت: دار الفكر، 1405هـ.
289. مفتاح العلوم، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي السكاكي ( ت 626هـ )، ضبط وقميش وتعليق: نعيم زرزور، ط2، بيروت: دار الكتب العلمية، 1407-1987.
290. المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني ( ت 502هـ )، تحقيق وضبط: محمد خليل عيتلبي، ط1، بيروت: دار المعرفة، 1418-1998.
291. المفسرون بين التأويل والإثبات في آيات الصفات، محمد بن عبد الرحمن المغراوي، ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة-دار القرآن، 1420-2000.
292. مقالات الإسلاميين و اختلاف المصلين، أبو الحسن الأشعري ( ت 324هـ )، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت-صيدا: المطبعة العصرية، 1411-1990.
293. المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد ( ت 285هـ )، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، بيروت: عالم الكتب.
294. المقتنى في سرد الكنى، الذهبي ( ت 748هـ )، تحقيق: محمد صالح عبد العزيز المراد، المدينة المنورة: مطبع الجامعة الإسلامية، 1408هـ.
295. مقدمة في أصول التفسير، ابن تيميه ( ت 728هـ )، بيروت: دار مكتبة الحياة.
296. المقصد الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى، الغزالي ( ت 505هـ )، ضبطه وخرج آياته: أحمد قباني، بيروت: دار الكتب العلمية.
297. المقنع في رسم مصاحف الأمصار مع كتاب النقط، الداني ( ت 444هـ )، تحقيق: محمد الصادق قمحاوي، القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية.
298. المكتفى في الوقف والابتداء، الداني ( ت 444هـ )، دراسة وتحقيق: يوسف عبد الرحمن المرعشلي، ط2، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1407-1987، ( المقدمة ).
299. المنار المنيف في الصحيح والضعيف، ابن القيم ( ت 751هـ )، حققه: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، أعده وأخرجه: منصور عبد العزيز السماري، ط2، الرياض، دار العاصمة، 1419-1998.
300. المناهج الأصولية في الاجتهاد بالرأي في التشريع الإسلامي، محمد فتحي الدريني، ط3، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1418-1997.
301. مناهل العرفان في علوم القرآن، محمد عبد العظيم الزرقاني، دار الفكر، 1408-1988.

302. منجد المقرئين ومرشد الطالبين، ابن الجزري ( ت 833هـ )، وقع حواشيه: زكريا عميرات، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1420-1999.
303. المنقذ من الضلال، الغزالي ( ت 505هـ )، تحقيق وتقديم: جميل صليبا وكامل عياد، بيروت: دار الأندلس.
304. منهج أهل السنة في تفسير القرآن الكريم -دراسة موضوعية لجهود ابن القيم التفسيرية-، القاهرة: دار الثقافة، 1406-1986.
305. المنهج الإيماني للدراسات الكونية في القرآن الكريم، عبد الحليم عبد الرحمن خضر، ط1، جدة: الدار السعودية، 1404-1984.
306. المذهب في فقه الإمام الشافعي، أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي ( ت 476هـ )، دار الفكر.
307. الموافقات في أصول الشريعة، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي ( ت 790هـ )، ضبط وتفصيل: محمد عبد الله دراز، دار الفكر العربي.
308. موسوعة التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية، أحمد شليبي، ط3، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1985م.
309. موسوعة السياسة، عبد الوهاب الكيالي، ط2، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1990م.
310. موسوعة العراق السياسية، عبد الرزاق محمد، ط1، بيروت: الدار العربية للموسوعات، 1986م.
311. موسوعة المورد، منير البعلبكي، ط2، بيروت: دار العلم للملايين، 1992م.
312. الموضوعات، ابن الجوزي ( ت 597هـ )، خرج آياته وأحاديثه: توفيق حمران، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1415-1995.
313. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، الذهبي ( ت 748هـ )، تحقيق: علي محمد البجاوي، بيروت: دار المعرفة.
314. الميزان في تفسير القرآن، محمد حسين الطباطبائي، ط1، بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، 1411-1991.
- ن-
315. الناسخ والمنسوخ، أبو عبيد القاسم بن سلام ( ت 224هـ )، دراسة وتحقيق: محمد بن صالح المديفر، ط1، الرياض: مكتبة الرشد، 1411-1990.
316. الناسخ والمنسوخ، أبو نصر هبة الله بن سلامة ( ت 410هـ )، ( مطبوع مع كتاب أسباب النزول

- للواحدي النيسابوري)، قسنطينة: دار الضياء-البليدة: قصر الكتاب.
317. الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم، ابن العربي (ت 543هـ)، دراسة: عبد الكبير العلوي المدغري، مصر: مكتبة الثقافة الدينية، 1413-1992.
318. الناسخ والمنسوخ في كتاب الله عز وجل - واختلاف العلماء في ذلك، أبو جعفر النحاس (ت 338هـ)، دراسة وتحقيق: سليمان بن إبراهيم بن عبد الله اللاحم، ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1422-1991.
319. النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، أبو المحاسن جمال الدين يوسف بن تغرى بردي الأتابكي (ت 874هـ)، تحقيق: إبراهيم علي طرخان، مصر: وزارة الثقافة والإرشاد القومي-المؤسسة المصرية العامة.
320. النحو وكتب التفسير، إبراهيم بن عبد الله رفيدة، ط2، طرابلس-ليبيا: المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، 1394-1984.
321. نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، علي سامي النشار، ط8، القاهرة: دار المعارف، 1981.
322. النشر في القراءات العشر، ابن الجزري (ت 833هـ)، تصحيح ومراجعة: علي محمد الضباع، دار الكتاب العربي.
323. نظرات في أصول الفقه، عمر سليمان الأشقر، ط1، الأردن: دار النفائس، 1419-1999.
324. النظم البلاغي بين النظرية والتطبيق، حسن إسماعيل عبد الرزاق، ط1، القاهرة: دار الطباعة المحمدية، 1403-1983.
325. نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، أبو الحسن برهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي (ت 885هـ)، خرج آياته وأحاديثه ووضع حواشيه: عبد الرزاق غالب المهدي، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1415-1995.
326. نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، أحمد بن محمد المقرئ التلمساني (ت 1041هـ)، حققه: إحسان عباس، بيروت: دار صادر، 1408-1988.
327. النكت في إعجاز القرآن، أبو عيسى علي بن عيسى الرماني المعتزلي (ت 386هـ)، ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، تحقيق وتعليق: محمد خلف الله ومحمد زغلول سلام، ط4، القاهرة: دار المعارف، 1411-1991.
328. النكت والعيون: تفسير الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد الماوردي (ت 450هـ)، تحقيق: خضر محمد خضر، مراجعة: عبد الستار أبو غدة، ط1، الكويت: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية والتراث الإسلامي-مطابع مقهوي، 1402-1982.



329. النهاية في غريب الحديث و الأثر، مجد الدين المبارك بن محمد بن الأثير الجزري ( ت 606هـ )، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي و محمود محمد الطناحي، بيروت: دار الفكر.

330. نهاية الوصول في دراية الأصول، صفى الدين محمد بن عبد الرحيم الأرموي الهندي ( ت 715هـ )، تحقيق: صالح بن سليمان اليوسف وسعد بن سالم السويح، ط2، السعودية: مكتبة نزار مصطفى الباز، 1419-1999.

-ه-

331. الهداية شرح بداية المبتدي، برهان الدين أبو الحسن علي بن أبي بكر المرغيناني ( ت 593هـ )، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1410-1990.

332. هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الظنون، إسماعيل باشا البغدادي، دار الفكر، 1402-1982.

333. معجم الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي ( ت 911هـ )، شرح وتحقيق: عبد العال سالم مكرم، القاهرة: عالم الكتب، 1421-2001.

-و-

334. الوجيز في فقه مذهب الإمام الشافعي، الغزالي ( ت 505هـ )، ضبط النص ونقحه وصححه: خالد العطار، بيروت: دار الفكر، 1414-1994.

335. الوحي المحمدي، محمد رشيد رضا ( ت 1354هـ )، ط3، بيروت: مؤسسة عز الدين، 1406هـ.

336. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان ( ت 681هـ )، تحقيق: إحسان عباس، بيروت: دار صادر.



## 5- فهرس الموضوعات

الإهداء

شكر وتقدير

المقدمة

|     |                                                              |
|-----|--------------------------------------------------------------|
| أ-و | .....                                                        |
| 01  | الفصل الأول: التعريف بالإمام الآلوسي وكتابته " روح المعاني " |
| 03  | المبحث الأول: ترجمة الإمام الآلوسي                           |
| 03  | المطلب الأول: عصر الإمام الآلوسي ومولده ونسبه                |
| 03  | أولاً: عصره                                                  |
| 04  | ثانياً: مولده ونسبه                                          |
| 06  | المطلب الثاني: نشأة الإمام الآلوسي ومواقفه                   |
| 06  | أولاً: شيوخه وتلامذته                                        |
| 08  | ثانياً: مواقفه                                               |
| 11  | المطلب الثالث: وفاته وآثاره وفضله                            |
| 11  | أولاً: وفاته                                                 |
| 11  | ثانياً: آثاره                                                |
| 15  | ثالثاً: فضله                                                 |
| 16  | المبحث الثاني: التعريف بكتاب " روح المعاني "                 |
| 16  | المطلب الأول: وصف الكتاب                                     |
| 20  | المطلب الثاني: ما اشتمل عليه الكتاب                          |
| 25  | المطلب الثالث: طريقة الآلوسي في تناول الآيات والسور          |
| 40  | الفصل الثاني: مصادر الإمام الآلوسي في التفسير                |
| 42  | المبحث الأول: مصادر الآلوسي من كتب التفسير وعلوم القرآن      |
| 42  | المطلب الأول: مصادر الآلوسي من كتب التفسير                   |
| 64  | المطلب الثاني: مصادر الآلوسي من كتب علوم القرآن              |
| 64  | 1-القراءات ورسم المصحف والعد                                 |
| 67  | 2-الناسخ والمنسوخ                                            |

|     |                                                                                 |
|-----|---------------------------------------------------------------------------------|
| 68  | 3-أسباب النزول .....                                                            |
| 69  | 4-إعراب القرآن .....                                                            |
| 71  | 5-علم المناسبة .....                                                            |
| 73  | 6-الكتب الجامعة لعلوم القرآن .....                                              |
| 77  | المبحث الثاني: مصادر الآلوسي من كتب السنة والفقه .....                          |
| 77  | المطلب الأول: مصادر الآلوسي من كتب السنة .....                                  |
| 87  | المطلب الثاني: مصادر الآلوسي من كتب الفقه .....                                 |
| 87  | أولاً: الفقه الحنفي .....                                                       |
| 91  | ثانياً: الفقه الشافعي .....                                                     |
| 93  | ثالثاً: الفقه المالكي .....                                                     |
| 95  | رابعاً: الفقه الحنبلي .....                                                     |
| 96  | المبحث الثالث: مصادر الآلوسي من كتب اللغة والتصوف .....                         |
| 96  | المطلب الأول: مصادر الآلوسي من كتب اللغة .....                                  |
| 103 | المطلب الثاني: مصادر الآلوسي من كتب التصوف .....                                |
| 115 | الفصل الثالث: منهج الإمام الآلوسي في التفسير بالمأثور .....                     |
| 117 | المبحث الأول: موقف الآلوسي من التفسير النقلي .....                              |
| 117 | المطلب الأول: طريقة الآلوسي في تفسير القرآن بالقرآن .....                       |
| 120 | المطلب الثاني: طريقة الآلوسي في تفسير القرآن بالسنة .....                       |
| 128 | المطلب الثالث: طريقة الآلوسي في تفسير القرآن بأقوال الصحابة .....               |
| 135 | المطلب الرابع: طريقة الآلوسي في تفسير القرآن بأقوال التابعين .....              |
| 141 | المبحث الثاني: طريقة الآلوسي في عرض القراءات والتفسير بها .....                 |
| 141 | المطلب الأول: طريقة الآلوسي في عرض القراءات المشهورة .....                      |
| 148 | المطلب الثاني: طريقة الآلوسي في عرض القراءات الشاذة .....                       |
| 154 | المبحث الثالث: طريقة الآلوسي في عرض المكي والمدني والناسخ والمنسوخ .....        |
| 154 | المطلب الأول: طريقة الآلوسي في عرض المكي والمدني .....                          |
| 165 | المطلب الثاني: طريقة الآلوسي في عرض الناسخ والمنسوخ .....                       |
| 172 | المبحث الرابع: طريقة الآلوسي في عرض أسباب النزول والتعامل مع الإسرائيليات ..... |
| 172 | المطلب الأول: طريقة الآلوسي في عرض أسباب النزول .....                           |

|     |                                                                      |
|-----|----------------------------------------------------------------------|
| 180 | المطلب الثاني: طريقة الآلوسي في التعامل مع الإسرائيليات              |
| 191 | الفصل الرابع: منهج الإمام الآلوسي في التفسير بالرأي                  |
| 193 | تمهيد: حول التفسير بالرأي وموقف الآلوسي منه                          |
| 195 | المبحث الأول: المسائل اللغوية في "روح المعاني"                       |
| 195 | المطلب الأول: معني الألفاظ                                           |
| 202 | المطلب الثاني: المسائل النحوية                                       |
| 208 | المطلب الثالث: المسائل البلاغية                                      |
| 209 | أولاً: المعاني                                                       |
| 215 | ثانياً: البيان                                                       |
| 224 | ثالثاً: البديع                                                       |
| 227 | المبحث الثاني: النزعة الفقهية والأصولية للآلوسي في "روح المعاني"     |
| 227 | المطلب الأول: موقف الآلوسي من القضايا الفقهية                        |
| 236 | المطلب الثاني: النزعة الأصولية للآلوسي                               |
| 243 | المبحث الثالث: المنحى العقدي للآلوسي في "روح المعاني"                |
| 243 | المطلب الأول: موقف الآلوسي من الأسماء والصفات                        |
| 256 | المطلب الثاني: موقف الآلوسي من النبوة والأنبياء                      |
| 257 | أولاً: عصمة الأنبياء                                                 |
| 261 | ثانياً: معجزات الأنبياء                                              |
| 268 | المطلب الثالث: موقف الآلوسي من مسائل "الولاية" و"الشفاعة" و"الوسيلة" |
| 268 | أولاً: الولاية                                                       |
| 270 | ثانياً: الشفاعة                                                      |
| 272 | ثالثاً: الوسيلة                                                      |
| 276 | المبحث الرابع: التفسير الإشاري والعلمي للآلوسي في "روح المعاني"      |
| 276 | المطلب الأول: المنحى الإشاري للآلوسي في "روح المعاني"                |
| 286 | المطلب الثاني: التفسير العلمي للآلوسي في "روح المعاني"               |
| 294 | الخاتمة                                                              |

|     |                                   |
|-----|-----------------------------------|
| 297 | ..... الفهارس                     |
| 298 | ..... 1- فهرس الآيات القرآنية     |
| 319 | ..... 2- فهرس الأحاديث النبوية    |
| 322 | ..... 3- فهرس الأعلام المترجم لهم |
| 325 | ..... 4- فهرس المصادر والمراجع    |
| 350 | ..... 5- فهرس الموضوعات           |

..... فهرس

فهرس